نظامُ الحُكَمُ في في الشريعية والتّاريخ الإمثلاميّ

الْجِعَابُ لِثَانِي السلطة القضائية

> ڪائيف **ظافرالي**سمي

نقيب المحامين السابق وأستاذ العربية والعلوم الاسلامية في الجامعة اللبنانية

دارالندائس

جَيَيْعُ الْجِقُوقِ عَجِفُوظَة

الطبعكة الأوك : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

الطبعة الحالثة: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

ه کارالندائس

بَيْرُوت - صَبْ: ١١/٦٣٤٧ - هَاتَف: ٨١٠١٩٤ ببرقيًّا، دَانفايسكو

نظامُ الحُكُمُ في في الشريعة والتَّاريخ الإثلاميّ

الْجِعَابُ لِثَانِي السلطة القضائية

> حَاليف **ظافرالتِ**سمي

نقيب المحامين السابق وأستاذ العربية والعلوم الاسلامية في الجاممة اللبنانية

دارالندائس

جَيَيْعُ الْجِقُوقِ عَجِفُوطَة

الطبعتة الأول: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م الطبعتة الثّالثة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

ه کارالندانس

بَيْرُوت - صَ بُ : ١١/٦٣٤٧ - هَاتَف: ٨١٠١٩٤ برقيًا، دَانفايسكو

المتسئمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فإن هذا الكتاب ، هو الكتاب الثاني ، من مجموعة كتب و نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، وقدد خصصته بموضوع والسلطة القضائية ، .

فلقد كان القضاء ، وما زال ، أمراً عظيماً في كل المجتمعات المتحضرة ، منذ فجر التاريخ ، وسيبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . فهو آخر ملجأ يأوي إليه المظلوم الذي مُضِم حقه ، ليعاد إليه ، وهو الوازع الذي جعلته الشرائع السياوية والأرضية سلطاناً يحفظ الحقوق والأموال والدماء والأعراض من الهدر والضياع . ولهذه الاعتبارات كان شعار القضاء هذا الميزان ، الذي يزن بالعدل والقسط ، فيعمد التوازن ، حين اختلاله ، إلى نصابه الشرعى .

عشت في أجواء القضاء ، أكثر بما عشت في بيتي ، وبين أهلي . فلقد قضيت ثلاثين عاماً متعاقبات في المحاماة . وكنت أهبط في كل يوم من بيتي في المهاجرين (دمشق) إلى قصر العدل ، أقضي فيه نصف النهار ، إما في قاعات المحاكم ،

وإما في غرف القضاة ، وإما في أروقة الدواوين ، وإما في قاعة المحامين ، وإما في أروقة القصر الواسعة . فكانت حياتي العملية بين القضاة ، والمحامين ، والكتاب ، والمحضرين ، والنصوص ، والأوراق ، والأحكام ، والمذاكرات، والمرافعات ، خلال ثلاثين سنة . ورأيت من حق الصناعة على أن أكتب عنها ، والفرنسيون يقولون بحق : المحامي نصف القاضي . وقد يكون المحامي القاضي كل القاضي عندهم . ذلك بأننا شهدنا قضاة في المحاكم الأجنبية كانوا يكلفون المحامي بكتابة الحكم ، فيا إذ اقتنعوا بوجهة نظره . فأنا وإن كنت محامياً ، إلا أنني كنت قاضياً بمنى من المعاني ، وكذلك كل من مارس المحامياة ، كا ينبغي أن تمارس .

وكنت أتلفت خلال ثلاثين عاماً إلى الشريعة الإسلامية وما صنعت في موضوع القضاء ، وإلى الحضارة الإسلامية وما أحدثت فيه من تنظيم . ولعلي كنت أختزن ذلك كله في ذاكرتي ، إلى يوم موعود . وقد جاء هذا اليوم ، يوم تقاعدت ، فإذا أنا أقدم أول محاضرة في كلية الآداب من الجامعة اللبنانية عن والقضاء في الإسلام ، ، في شهر آذار عام ١٩٦٨ . ثم كانت لي ثلاثة أحاديث في إذاعة لندن من العام نفسه ، عن الموضوع . ثم عدت إلى جذاذاتي أنسقها ، وأرتبها وإلى كتب من كتب عن القضاء ، حتى إذا رأيت أن بين يدي جديداً ، وكلت على الله ، وأقدمت على تألف هذا الكتاب .

القضاء وليد المجتمعات المتمدنة ، لأنه يفترض الاتفاق على مفهوم مشترك لمعنى و الحق ، وقد جاء الإسلام ليقيم التمدن ، وليمحو الفوضى ، ولينظم شؤون المجتمع الإسلامي في كل مرافقه . وكان القضاء من أهمها ، ومن أوائلها . فكانت آيات الكتاب الكريم ، ونصوص السنة الشريفة ، مناراً لكل باحث في موضوع و القضاء » . وليس من غرائب الاتفاق أن يكون الرسول الأعظم ، عليه الموسياً من قضاة العرب في الجاهلية قبل الوحي ، ثم أن يكون القاضي الوحيد ، قاضياً من قضاة العرب في الجاهلية قبل الوحي ، ثم أن يكون القاضي الوحيد ، عيث وجد ، بعد الإسلام . وإنما كان ذلك متفقاً مع طبائع الأشياء : ذلك بأن

محمداً بن عبدالله قبل الوحى ، كان الصادق ، وكان الأمين، وكان القرشي النبيل، وكان الإنسان الذي عزف عما انغمس فيه قومه ، وكان على الجلة ذا سيرة فريدة في التاريخ الإنساني كله . ومن كان هــــذا شأنه فلا عجب أن يكون قاضيا بين قومه . فلما نزل الروح الأمين ، على قلب سند المرسلين، بالقرآن الجميد، وتفتحت أمام الرسول ﷺ آفــاق الإيمان والإسلام ، وعرف المهمة الكبرى التي عهد الله بها إليه ، نهض لتبلغها ، ونشرها ، والدعوة إليها ، وفقاً للأوامر التي كان يتلقاها من ربه . وكان قوله تمالى : ﴿ فَـلا وربكُ لا يؤمنون حتى يحكموك فما شجر بينهم ، ولا يجدوا حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليماً ، أول أمر إلهي في تعيين النبي العربي أول قاض في المجتمع الإسلامي . وتشققت بعد ذلـك ، وعلى مر العصور ٬ ووفقاً للتطور الطبيعي٬ التنظمات التي بلغت شأواً رفيعاً في توزيهم العدالة بين الناس . كما طرحت النظريات المتعددة في القضاء وطبيعته .

هبذه الدراسة التي أقدمها اليوم إلى طلاب المعرفة عامة ، وإلى المولمين بالحضارة الإسلامية خاصة ، وإلى القضاة والمحامين بصورة أخص ، هي غاية ما انتهى إليه جهدى ، وهو جهد المقل. وإني لأضرع إلى الله أن ينفع بها ، وأن يغفر لي خطئي وسهوي ، وأن يعفو عن قصوري ، وأن يهبني القوة لإتمــــام المواضيع الاخرى في « نظام الحكم في الشريعة والتاريح الإسلامي » .

إنه هو ولي التوفيق ، سميم الدعاء .

ظافر القاسمي نقيب الحامين السابق

استاذ العربية والعلوم الإسلامية في الجامعة اللبنانية

نزيل بيروت ١٨ جمادي الاولي ١٣٩٨ . ۲۰ نیسان - ابریل ۱۹۷۸



الباب الأول

الفضاء في أبجاهلية

القضاء وليد المجتمعات المنظمة أو شبه المنظمة . ولا ريب عندي في أن القضاء جاء بعد فكرة والحق ومفهومه . فالحق سابق على القضاء ، لأن القضاء إعادة الحق إلى صاحبه ، أو تعويض عنه . ولا يفترض العقل وجود القضاء ، مسع فقدان الحق ومفهومه المتواضع عليه ، أو الذي سنته شريعة من الشرائع السيارية أو الوضعية . فالأمم الابتدائية لم يكن عندها قضاء ، لأن الحق كان مفقوداً ، وإنما يبغي القوي على الضعيف ، فيكون بغيه حقاً ، وبعبارة أخرى فإن الحق للقوة وحدها . ولم تزل الإنسانية تعاني من بعض هذا الشر ، عند الأمم المنمدنة والمتخلفة على السواء ، ولا سيا في الشؤون السياسية والعسكرية . ولدل من أجل الشواهد على أن الناس في جاهليتهم لم يعرفوا سبيلا إلا القوة ، ما جاء في الأسطورة التي روتها كتب الأدب على ألسنة البهائم (۱۱) :

« قالوا : إن الأرنب التقطت تمرة ، فاختلسها الثعلب ، فأكلها . فانطلقا يختصان إلى الضب .

- فقالت الأرنب: يا أبا الحسل (٢)!

⁽١) مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٣ . (٢) الحسل : ولد الضب حين يخرج من بيضته

- فقال : سمعاً دعوت .

- قالت : أتيناك لنختصم إليك .

- قال : عادلاً حكمتماً .

- قالت : فاخرج إلينا .

- قال : في بيته 'يؤتى الحككم .

- قالت : إنى وجدت تمرة ".

- قال : حلوة " فكليها .

- قالت: فاختلسها مني الثعلب.

- قال : لنفسه بغى الخير .

- قالت : فلطمته .

- قال بحقك أخذت .

– قالت : فلطمني .

- قال: 'حر" انتصر.

- قالت : فاقض بننا .

- قال : قد قضدت ، .

وفي يقيني أن هذه الأسطورة ليست إلا صورة واقمية لحوادث يوميـــة متكررة ، كانت تقع قبل الإسلام : فالأساطير في أغلب الأحمان رموز لحقائق ، وهذه منها . فالدستور الذي كان سائــداً في الجاهلية ، يجعل صاحب القوة هو صاحب الحق . وما تأرجُحُ الضبُّ بين الأرنب والثعلب في أحكامه المتعاقبة ، إلا تأكيد لهذه القاعدة التي عاد فأكدها المتنبي ، بعد ثلاثة قرون من الإسلام ، بقوله:

مَنْ أَطَاقَ النَّيْمَاسَ شَيْءٍ غِلاَّبا وَاغْتَيْصَاباً لَمْ يَلْتَمَيِّسُهُ 'سُوالا لا ، ولا قضاءً !

والذي يبدو من دراسة حياة العرب في الجاهلية ، أن فكرة الحق كانت قد

بدأت في الوجود في أواخر المصر الجاهلي؛ وأن مفهومه سرى في بعض المناطق؛ وأن أعرافاً قامت ، جعلت من الخــلاف على الحق أمراً يستلزم وجود القضاء ، ليميد الحق إلى أهله .

وعلى الرغم من أن الغزو كان شريعة مقبولة ، وكذلك كان السبي ، وكانا مورداً من موارد الحياة الاقتصادية في الجزيرة قبل الإسلام ، فإن بعض الأمصار التي استقر أهلها في البيوت المعمورة ، وعزفوا عن الخيام ، قسد استقرت فيها بعض الحقوق المنفية أيضاً ، ولا بعض الحقوق المنفية أيضاً ، ولا أدل على ذلك من وجود ألفاظ: المروءة ، والكرم ، والكرامة ، وغيرها في المماجم . كا عرفوا نظام الإرث ، ونظام الزواج ، والتعويض عن الدم المسفوح ، وقطع يد السارق . كان هذا كله ، وغيره ، نتيجة لتمصير الأمصار ، وللحضارة بمناها الضيق في البدء ، وهو سكني الحضر ، ضد البداوة ، ولمعناها الواسع في نهاية العصر الجاهلي ، الذي يشمل كل مرافق الحياة .

روى أبو تمام قصيدة للشَّمَيُّذَر الحارثيُّ في حماسته جاء فيها هذ البيت(١):

وَفَلْسَنْنَا كُمُن كُنْنَتُم أُنْصِيبُونَ صَلَّة "(١)

وَنَقَبْلُ صَيْمًا أَوْ الْحَكَمْ قَاضِيا

قال المرزوقي شارح الحماسة : ﴿ كَانَ 'قَتِلِ أَخُوهُ غَيْلَةَ ﴾ فقتل قاتـــل أخيه نهاراً في بعض الأسواق من الحضر ﴾ .

وقال في شرح البيت : « في هــذا الكلام تعريض بقوم أشار إليهم بقوله : « كمن كنتم » ، وتصريح للمخاطبين ، وبجــاهرة بالقول . فهو يرميهم بالضعف ، وأنهم إذا نالوا من العدو شيئاً نالوه سرقة . فيقول : لسنا كالذين كنتم تنالونهم

 ⁽١) ١ / ١٠٥ وفي نسبة القصيدة خلاف ، فقـــد قيل إنها لسويد بن صميع المرثدي .
 وكلاهما جاهلي .

⁽٢) السلة : السرقة ، واستمار اللفظ للقتل غيلة .

سرقة ، فنلتزم لكم الضم ، أو ننصب حاكماً يقضي بيننا وبينكم . وأشار بالضم إلى التغميض على ما يكون من سرقتهم . وكأن القوم الذين أشار إليهم ، وانتفى من أن يكون حاله كحالهم سرقتهم وتجاسرهم عليهم إما بالتغميض ، وهو التزام الضم عنده ، وإما بالمرافعة إلى الحاكم ... » .

وإذا كنا لا نمرف السُّنكَ التي قيل فيها هـذا البيت ، فمن المؤكد عندنا أنه جاهلي . وفيه دلالتان مهمتان :

أولاهما -- وجود القضاء في الجاهلية .

ثانيها – المساواة بين قبول الضم ، وتحكيم القضاء . فما يلجأ إلى القاضي إلا الضعفاء ، الذي لا حول لهم ولا طول. وهي حالة اجتماعية بأخلاق الأعراب أشبه ، وإليها أقرب ، وبهما ألصق . وإذا عرفت أن الضم لا يقيم عليه عند عرب الجاهلية إلا الأذلان: وعير الحي (أي حماره) والوتد ، عرفت كم كان اللجوء إلى القضاء معرة عندهم وذلا .

من هو القاضي في الجاهلية ؟

لم يكن القضاء في الجاهلية منصباً تسلم به الكافة ، ولم يكن القاضي إنساناً مختاراً من الناس ، أو منصوباً من سلطة أعلى منه . وإغما كان إنساناً يتفق عليه المتقاضيان بإرادتها المشتركة ، فيقصدان إليه حيث هو . وربما كان رئيساً للقبيلة ، أو إنساناً اشتهر بالفهم والشرف ، أو كاهناً متنبئاً ، وربما كان غير ذلك . وربما كان امرأة ، على نحو ما سترى فيها بعد . قال أحمد أمين (۱) :

« وكان للقبيلة حاكم يحكم بسين من تنازع منهم ، حسب تقاليدهم وتجاربهم .

⁽١) فجر الاسلام ص ٢٢٥ .

فالأغاني يقول في أكثم بن صيفي : « إنسه كان قاضي العرب يومئذ ، (۱) . والميداني يقول في عامر بن الظشرب : « كان من حكماء العرب ، لا تعدل بفهمه فهما ، ولا مجكمه حكما » . ولو تتبعنا كتب الأدب لرأينا فيها أن العرب كانوا تارة يتحاكمون إلى شيخ القبيلة ، وتارة إلى الكاهن ، وتارة إلى من عرف بجودة الرأي ، وأصالة الحكم . ومن الصعب وضع حدود فاصلة لاختصاص كل ، بالما نشك فيه كثيراً أنه كان هناك حدود فاصلة في الواقع » .

ومن الأمثلة على التحاكم إلى الكاهن ما روى المؤرخون ، من أن هند بنت عتبة تحاكمت مع زوجها الأول قبل أبي سفيان، وهو حفص بن المغيرة إلى كاهن في اليمن .

ومنها ما جاء في كتب السيرة من أن عبد المطلب اختلف مع قريش حول ماء زمزم ، هل هو لقريش ، أم للحاج . فلما ألح عبد المطلب أنه لها ، ذهموا إلى كاهنة في الشام .

وعقد محمد بن حبيب في كتابه الحبّر فصلا سماء « حكام العرب » (٢) ذكر فيه أسماءهم، وقال: « الأفعى بن الحصين الذي حكم بين نزار بن سعد في ميراثهم، وهم : مُضَر ، وربيعة ، وإياد ، وأغار . وكان منزله نجران من اليمن » .

ثم أعقب هذا الفصل بفصل آخر سماه : والحكام من قريش ثم من بني هاشم ، وقد أحصيتهم فبلغوا خمسة وثلاثين حاكماً .

وعقد فصلا ثالثًا سماه « أمَّة العرب » (٣) ، عدد فيه من ولي َ الموسم والقضاء جميعًا من العرب ، فبلغوا اثني عشر رجلًا .

⁽١) ذهب الألوسي في بلوغ الأرب (٣٠٨/١) أنه كان حكماً من حكام تميم ، مما ينفي أنه كان قاضياً للمرب .

⁽۲) ص ۱۳۲ وما بعدها . (۳) ص ۱۸۱ وما بعدها .

أما محمود شكري الألوسي فقال في كتابه بلوغ الأرب (١):

و الحاكم منفتذ للحكم ، كالحتكم محركة ، جمعه حكام . وحكام العرب علماؤهم الذين كانوا يحكمون بينهم إذا تشاجروا في الفضل ، والمجد ، وعلو الحسب والنسب ، وغير ذلك من الأمور التي كانت تقع بينهم . وكان لكل قبيلة من قبائلهم حكم يتحاكمون إليه . . » . ثم ترجم لواحد وعشرين منهم .

ثم عقد فصلا آخر سماه : ﴿ حَكَيَاتَ العربِ ﴾ قال فيه :

« كان في نساء العرب أيام الجاهلية ذوات كال ، ودفور معرفة ، ومزيد فطانة وذكاء ، وحدة نظر ، حتى تزينت بذكر مآثرهن صحف التاريخ ، وقد دوانت كتب ودواوين مشهورة ، في شعرهن ، وفصاحة كلامهن. وكانت منهن جملة اشتهرن بإصابة الحكم، وفصل الحصومات، وحسن الرأي في الحكومة (٢٠).

وعـــدد منهن خمساً ، هن : ابنة الخُـنُسَّ ، وجمعة بنت حابس الإيادي ، و ُصحُر بنت لقيان ، وخصيلة بنت عامر بن الظيّر ب ، و َحذَام ِ بنت الريان .

والألوسي من أوائل من كتب من المعاصرين في هذه المواضيع فأجاد . غير أننا نلاحظ أنه في فصله الذي عقده عن وحكام العرب ، الذي استغرق إحدى وثلاثين صفحة ، لم يورد حادثة واحدة فيها فصل لخصومة ، في أي أمر من أمور الحياة . وإنما اقتصر على ما أثر عنهم من أقوال ، وعلى بعض القصص .

كا نلاحظ أنه سمى الفصل الآخر « حكيات العرب » ولم يسمه « حاكات العرب » ، لما غلب على مجمّه من الحكمة ، أو لما بين الحكم والحكمة من التلازم . ذلك على الرغم من أنه أورد بعض الأحكام الصائبة لبعضهن ، كما سنرى في موضعه من هذا البحث .

لقــد أهمل جميع الباحثين الذين وقعت على آثارهم ، من القدماء والمحدثين ،

⁽١) ص ٣٠٨ . (٣) الحكومة : القضاء .

أمراً مهما ، هو أن الرسول عَلِيْكُ كان حكماً في الجاهلية . فقـــد روى ابن سعد في طبقاته (١) أنه :

« كَانُ يُشَحَّاكُم إِلَى رَسُولُ الله ، ﷺ ، في الجاهلية قبل الإسلام » .

وهــــذا متفق مع طبائع الأشياء . فمن سمي « الأمين » في الجاهلية ، كان طسماً أن يرتضي الناس حكمه ، وأن ينزلوا على آرائه .

كذلك أهمل المؤلفون ذكر عمر بن الخطاب بين حكام العرب في الجاهلية . فقد روى ابن سعد في طبقاته (٢) :

« كان عمر بن الخطاب يقضي فيما سَبَتِ العربُ ، بعضها من بعض ، قبل الإسلام ، وقبل أن يبعث النبي عَلِيلِهُ : إن من عرف أحداً من أهل بيته مملوكاً ، في حي من أحياء العرب ، ففداه العبد بالعبدين ، والأمة بالأمتين ، أي أن قضى بأن يفدى الحر الذي وقع عليه السباء بعبدين ، والحرة بأمتين .

ومن الحكام الجاهليين الذين أسلموا ، ولم أجد له ذكراً في المصادر التي بسين يدي : هانىء بن يزيد . روى ابن سعد في طبقاته (٣) :

« قدم هانى، بن يزيد على النبي، عَلِيْكِ، وكان 'يكُنْنَى : أبا الحكم. فأخذوا يكنونه أبا الحكم. فقال النبي عَلِيْكِم :

- لم يكنيك مؤلاء أبا الحكم؟
- قال : لأنه إذا كان بينهم أمر تشاجر أتوني فحكمت بينهم .
 - فقال : ألك و لد ؟
 - -- فقلت : نعم .
 - قال : فأيهم أكبر ؟

^{. 14/7(4) . 104/7(1) . 104/1(1)}

- قلت : 'شريح .
- قال : فأنت أبو شريح ، .

مقام القاضي في الجاهلية

تتضافر الأخبار على أن القاضي في الجاهلية كان إنساناً متميزاً. فإذا كان شيخ القبيلة أو رئيسها، فإن رئاسته لم تكن إلا لما تمتع به منخصائص ومميزات. وإذا كان كاهناً ، فالكهنة في الجاهلية هم رجال الدين ، ولا يخفى ما لرجال الدين في جميع العصور والدهور ، والأقطار والأمصار ، من سلطان على الناس ، ومن احترام لهم في نفوسهم . وإذا كان من غير هؤلاء ، فلا بد من أن تكون صفاته الخلقية والنفسية قد أهلته لذلك .

يقول محمد بن حبيب في كتابه (المحبر ، (١) ، وهو يعدد الحكام من قريش:

ومن بني سهم : قيس بن عدي بن سعد بن سهم . وله يقول الشاعر :

كَأُنَّهُ فِي العِزْ تَقِيْسُ مِنْ عَدِي

وحسبك مقاماً لإنسان ، أن يضرب به المثل في العز .

وحينا يعدد ابن حبيب من اجتمع إليهم الموسم والقضاء في آن مماً ، من تم ، يقول (٢):

د فكان آخر من أفاض بهم (أي بالناس في موسم الحج) كترب بن صفوان.
 وله يقول أوس بن مغراء القريعى :

وَلاَ يَرِيُونَ (٣) فِي التَّعْرِيفِ مَوْقِفَهُمْ حتى يُقِسَالُ : أُجِلَزُوا آلُ صَفُوانًا ،

⁽۱) ص ۱۳۳ . (۲) ص ۱۸۳ . (۳) رام: برح أو غادر.

ولعله يريب أن يقول: إن الناس لا يبرحون مواقفهم إلى الإفاضة ، حتى يجيزهم آل صفوان. و (كرب) هذا منهم. فإذا كان الأدب صورة الحياة ، فيما لا ريب فيه أن كرباً هذا ، وآله ، آل صفوان ، كانوا في ذروة الشرف ، لأن الحجيج ينتظرون إذنهم في الإفاضة.

ويقول جواد علي في كتابه : ﴿ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ﴾ (١) :

« وقد أسهم الكهّان ، وهم رجال الدين عند الجاهلين ، في تطوير التشريع الجاهلي ، وفي القضاء بين الناس : فقد كانوا حكاماً يحكون ويقضون فيا يقع بين الناس من خصومات . وقد ساعدت منازلهم – ولا شك – في القضاء ، نظراً لسمو منزلتهم ، ولكونهم ألسنة الآلهة على الأرض . وقد كان سلطانهم بين أهل القرى أوسع وأقوى منه بين أهل الوبر . ولا يستبعد لذلك أن يكون حكهم بين أهل البادية ، ففي البادية كان الحكم في أيدي سادات القبائل وأشرافها في الغالب . . » .

ويضيف جواد علي في موضع آخر (٢) :

« وهم — الجاهليون — لا يختارون حكماً إلا لوجود خلال حميدة فيه ، تؤهله للحكم ، مثل : العسدل ، والفهم ، والحنكة ، والفطنة ، وسرعة إدراك أسباب الحق. ولهذا صار الرجل الذي تتوفر فيه الصفات التي يجب أن تتوفر في الحاكم، مرجماً لأصحاب الخصومات ، يرجعون إليه لعمق تفكيره ، ولرجاحة عقله في استنباط الحكم الذي يرضي ويقنع الطرفين . ولم يكن هـنا الحاكم من رؤساء القبيلة بالضرورة ، وإنما قد يكون من الذين برزوا في مجتمعهم ، وأظهروا مقدرة في فهم طبائع قومهم ، وأعرافهم ، وأنسابهم ، وامتازوا عن غيرهم بسعة الفهم والإدراك » .

^{. 770/0(7) . £47/0(1)}

وقال اليعقوبي في هذا الموضوع (١) :

و كان للمرب حكام ترجع إليهـا في أمورها ، وتتحاكم في منافراتها ، ومواريثها ، ومياهها ، ودمائها ، لأنه لم يكن دين يرجع إلى شرائعه . فكانوا محكمون أهل الشرف ، والصدق ، والأمانة ، والرئاسة ، والسن ، والجد ، والتجربة . . » .

مساند القضاء في الجاهلية

إن أصدق صورة للمصر الجاهلي، هي الصورة التي وردت في القرآن الكريم، لأن نصه ثابت ، ولم له الكتاب الوحيد في الدنيا ، الذي لم يقع على نصه أي خلاف . وما جاء في السنة النبوية عن المصر الجاهلي ، متمم لما جاء في القرآن ، ومفسر له . أضف إلى قدسية القرآن ، أنه نزل في آخر المصر الجاهلي ، وأول المصر الإسلامي ، فما جاء فيه ، يجب أن يكون ، عند غير المؤمنين ، وثيقة قطمية في تصوير المصر الجاهلي ، تمها وفسرها ما جاء في السنة الصحيحة .

أما ما جاء في كتب التاريخ والأدب، فخاضع للبحث والمناقشة ، ولا يمكن أن يمتبر قطمي الدلالة . وتكون الآراء والنظريات ، من باب أولى ، أكثر خضوعاً للبحث والمناقشة .

فنحن لم يصل إلينا عن قوانين الجاهلية وتشريعاتها ونظمها و إلا نتف يسيرة مبعثرة هنا وهناك اليس لها ضابط كما أنها ليست شاملة للناس الا بسل إنها ليست شاملة لمجموعة من القبائل وربا لم يكن شعولها وارداً في إطار القبيلة الواحدة .

والذي عليه أمل الرأي والعلم في هذا الموضوع المهم ، هو أن الجاهليين قـــد

^{. ***/ \ (\)}

مرت بينهم أعراف ، وأن هذه الأعراف ربما كانت مداراً للحكم ، ومستنداً له من قبل الحكام، وأن هذه الأعراف تختلف بين بقعة وأخرى من جزيرة العرب وبالقدر الذي كان فيه الاتصال قوياً أو ضعيفاً بين القبائل نفسها ، وبين هـذه القبائل والأمم الأخرى ، كالفرس والروم والحبشة ، بما أدى إلى الاقتباس ، أو التقليد ، وربما أدى أحياناً إلى تقدم في الحضارة ، ورقي في المدنية .

يقول أحمد أمين في فجر الإسلام (١):

ونستطيع أن نضيف إلى ما قاله أحمد أمين: إن أعراف الجاهليين وتقاليدهم بنيت أحياناً على الطمع ، كحرمان البنت من الإرث ، أو على المضار"ة ، كزواج المقت، وهو أن يتزوج الابن زوجة أبيه، أو أن يعضلها حتى تخرج له عن إرثها . وقد بقيت شريعتهم هذه قائمة حتى نهى عنها الإسلام .

ويقول جواد علي في كتابه ﴿ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ﴾ (٢) :

و تذكر كتب أهل الأخبار أن أحكام بعض هؤلاء الحكام 'خلتدت بين الناس ، وصارت متبعة عندهم كالقوانين ، وأن قومهم ساروا عليها إلى أن جاء الإسلام. وذلك يدل على مكانة الحسكسم في نفوس الجاهلين، ومدى احترامهم له . وأن الحكام كانواعند الجاهلين بثابة سلطة تشريعية تضع الناس الأحكام

⁽۱) ص ۲۲۰ . (۲) ه (۱۸ .

والقوانين . وقد ذكرت أمثلة من بعض تلك الأحكام التي صارت قانوناً للناس ساروا عليه . ونحن نأسف على أنها لم تأت بأمثلة كثيرة منها تقيفتُنا على نواحي التشريع ومنطقه وفلسفته عند الجاهليين » .

ويضيف جواد علي في موضع آخر (١):

« هؤلاء الحكام لم يكونوا يحكمون بقانون مدون ، ولا بشريعة مكتوبة ، ولا بهوجب كتب سماوية ، إنما يرجعون إلى عرفهم وتجاربهم وفراستهم في الأمور ، ولا بموجب كتب سماوية ، إنما يرجعون القياس على الأشياء ، برد الأمور إلى مشابهاتها . فكانت أحكامهم أحكام طبهع وسليقة ، أتت من غير تكلف ولا تعنت . وله خذا 'قبلت لموافقتها للطبع ، وصارت سنية متبعة ، وعرفاً من الأعراف . وبينها أحكام ثبتها الإسلام » .

ثم يستدرك جواد علي فيقول (٢):

و وأنا إذ أذكر الأحكام التي حكمها حكام الجاهلية ، فاتشبعت عنده ، لا أقصد أنها صارت أحكاماً عامة ، مشت بين جميع العرب، فكلام مثل هذا ، هو كلام مغلوط ، لا يمكن أن يقال ، على الرغم من التعميم الذي يذكره أهل الأخبار ، مثل قولهم : وكانوا يقطعون يه السارق اليمنى ، ويصلبون قاطع الطريق ، وأمثال ذلك . فقد عودنا أهل الأخبار على هذا التعميم الذي أخذو من أفواه الرواة ، دون نقد ولا تمحيص . وآية ذلك أنهم يعودون فيناقضون أنفسهم وما قالوه في مواضع أخرى ، مما يدل على أنهم نسوا ما قالوه سابقا ، ولم يفطنوا إلى هذا التناقض ، ولم يحاولوا نقد الروايات . ولهذا فحكمنا في هدن الأمور . هو أن الأحكام المذكورة هي رأي واجتهاد ، قد يتبعه بعض ، وقد يخالفه بعض آخر ، يكون اتباعه في الموضع الذي عاش فيه الحاكم . فأحكامهم

^{() / . ()}

لهذا أحكام محلية ، قد تصير عرفا ، إذا انتزعت من صميم الواقع ، ومن عقلية المحمط .

ونحن إذ نقارن بين هذه الأقوال التي أوردها جواد على ، في جزء واحد من كتابه ، وفي صفحات متقاربة ، نرى فيها ابتداء جزماً بأن أحكام الحكام في الجاهلية « صارت قانوناً للناس » و « أنها قبلت لموافقتها للطبع ، وصارت سنة متبعة ، وعرفاً من الأعراف » ، ثم يقطع انتهاء " بأنها « رأي واجتهاد ، قصد يتبعه بعض ، ويخالفه بعض آخر » وأنها « أحكام محلية » .

ولا بد من الإشارة إلى خطأ على وقع في كلام جواد علي هو أن أحكام القضاة في الجاهلية صارت و عرفاً من الأعراف » ثم استدرك فقال : وقد تصير عرفاً إذا انتزعت من صميم الواقع ، ومن عقلية الحيط » . ذلك بأن الذي قرره علماء تاريخ الحقوق ، هو أن العرف يتكون أولاً ، ثم يكون مستنداً للحكم . فالعرف سابق على الحكم ، والحكم تطبيق للعرف ، ولا يمكن أن ينشأ العرف عن الحكم ، وإنما ينشأ و الاجتهاد » عن الحكم .

أما القول و بأن الحكام كانوا عند الجاهليين بمثابة سلطة تشريعية ، تضع المناس الأحكام والقوانين ، ففيه غاو كبير ، إن لم يكن مخالفاً للحقيقة التاريخية ، وللواقع العملي. لأن أحكام القضاة لم تكن ملزمة للطرفين المتقاضيين أنفسهم ، كما سنبينه في محله من هذا البحث ، فكيف يمكن أن تكون قوانين ، وللقانون صفة الشمول في النطبيق على الكافة ؟

ولجواد علي رأي في القضاء في مكة وفي غيرها من المدن يقول فيه (١٠):

و ويتبين من دراسة ما ينسب إلى أولئك الحكام ، من أحكام قريش، أي مكة ، وكذلك حكام أهل المدن ، أنهم كانوا حكاماً بالمعنى المفهوم من الحاكم.

^{. 701/0(1)}

فأحكامهم هي أحكام قانونية ، مقتبسة من منطق المدالة والحق . وهي تشريع مدني ينسجم مع التشريع المدني للأمم المتحضرة . وسبب ذلك على ما يظهر هو أن البيئة التي عاش فيها هؤلاء الحكام ، هي بيئة حضرية ، وقد كانوا أنفسهم من الحضر ، ولكثير منهم وقوف على أحوال الأمم الأخرى ، ولهم علم بالكتب، وببعض اللغات الأعجمية ، وبالديانات، وبالآراء ، وفي جملتها القوانين، فتأثروا أو تأثر بعضهم بتلك المؤثرات » .

فأنت ترى أن كلام جواد على في هذا الموضع كلام مطلق ، وإن استهله بقوله « يتبين من دراسة أحكام قريش » ، فأين هي هذه الأحكام ، وما موضوعها ، ومن مصدرها ، وماذا تضمنت ؟ إن مثل الحكم الذي أصدره جواد علي من أن و أحكام قريش وأهــل المدن أحكام قانونية ، منسجمة مع التشريع المدني للأمم المتحضرة » لا يستقيم إلا إذا أجريت الدراسة المقارنة بين الأحكام التي أشار إليها، وأحكام الأمم المتحضرة. وليس في بحث جواد على شيء من ذلك.

وفي هذا الممنى يتفق جواد علي من حيث لا يريد، مع الأب لامانس اليسوعي الذي عظم قريشاً وحدها في كتابه « مكة ليلة الهجرة » بغية الحط من رسالة الإسلام ، وأن الرسول ، علياليم ، لم يصنع أكثر من قطف ثمرة جمود قريش الحضارية ، التي بلغت مستوى سماه لامانس « جمهورية مكة » .

وأعود إلى ما قررت في صدر هـذا البحث من أن القرآن الكريم أصدق صورة للحياة الجاهلية ، وقـد ورد فيه قوله تعالى : (أَفَحَكُمُمَ الجَاهِلِيَةِ يَبِنْفُونَ ، (١) ؟ ولو رجعنا إلى ما قاله المفسرون حول هـذه الآية الكريّة ، لوجدنا أن المراد منها حكم الهوى ، بذلك قـال الزنخشري في تفسيره . ولم يندد سبحانه بحكم الجاهلية ، إلا لما فيه من الشرور والآئام ، وإقرار لأعراف تضمنت الظلم الفاحش ، بحـق المجتمع وأفراده ، ولا سيا المرأة ، واليتيم ، والرقيق ،

⁽١) سورة النساء رقم ه - الآية ٥٠ .

والضعفاء ، والفقراء وغيرهم .

لست أنكر أن بعض ماكان في الجاهلية من أحكام ، قد أقره الإسلام ، لمدالته ، ولكنه لا يعدو عدده أصابع اليد الواحدة ، كما سنرى في الفصل الخاص بهذا الموضوع .

* * *

ويقول أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام (١):

« ويظهر أن مكة ، قبيل الإسلام ، بلغت شيئاً من الرقي في نظامها الحكومي ، ومنه القضاء ، كما يدلنا على ذلك ما روي من توزيع الأعمال على عشرة رجيال من عشرة أبطن ، كالحجابة ، والسقاية ، والرفادة ، والندوة ، واللواء . وكان من هذه الأعمال شيء يتعلق بالقضاء ، عهد به إلى أبي بكر في الجاهلية : فقد ذكروا أنه عهد إليه بالأشناق ، وهي الديات والمغارم » .

وكان هـــذا وهما من شيخنا أحمد أمين في موضوع و الأشناق ، الذي تناولناه بشكل موجز في الكتاب الأول منهذه المجموعة (٢). فليس للأشناق صلة بالقضاء من قريب ، ولا من بعيد ، وإنما هي مكرمة تحملها بنو تيم عن الناس في الديات والمغارم . ونضيف إلى ما جاء في الكتاب الأول ، ما جاء في اللسان : و أشناق الدية : ديات جراحات دون التام . وقيل : هي زيادة فيها . واشتقاقها من تعليقها بالدية العظمى » . لأن من معاني شنق : عليق . فإذا جمعت ما بين ما جاء في الكتاب الأول وبين هذا القول ، رأيت أن الأشناق : زيادة في الدية ، من أجل إسكات أهل المجني عليه .

⁽١) ص ٢٣٦ . (٢) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الحياة الدستورية ص ١٨.

ويقول الألوسي في بلوغ الأرب (١) في موضوع الأشناق :

و ومن بني تيم أبو بكر الصديق ، وكانت إليه في الجاهلية الأشناق ، وهي الديات والمغرم ، فكان إذا احتمل شيئًا فسأل عنه قريشًا ، صدقوه ، وأمضوا حمالة من نهض معه ، وإن احتملها غيره خذلوه » .

ومن هذا يتضح أن الأشناق ليست من القضاء في شيء .

الحساكم

لم يكن في الجاهلية أمكنة خاصة للقضاء ، يفسد عليها المتقاضون ، لا في البادية ، ولا في المدن ، ولو وجد شيء من ذلك لأشار إليه الرواة والمؤرخون ، وكتب الأدب.

غــــير أن جواد على افترض أن تكون المعابد -- وهي مواضع تجمع الكهان وممارستهم أعمالهم - محاكم الجاهليين (٢) . وذلك معقول إذا كان المتقاضيان قد ارتضيا الكاهن قاضياً بينهم .

ولقد رأيت أن تميماً قـــد جمعت بين الموسم والقضاء ، فمن الجائز أيضاً أن يكون لقاضي السوق مكان خاص يقصد إليه المتقاضون . وإلا لمــاكان هنالك معنى لتسميته قاضي السوق .

وفي الأغاني (٣): ﴿ أَنْ عَامَرُ بِنَ الطَّرِبُ كَانَ يَجِلُسَ قَدَامُ بَيْنَهُ ﴾ . وهو الذي يقول له ذو الإصبع ﴿

ومنهم َحكمَم يقضي فلا 'ينقض ما يقضي وفي المحلم (٤) أن و ربيعة بن فحاش ، كان يجلس على سرير من خشب ، في

٠١٣٤ (٤) ١٩٠/٣ (٣) ١٤٩٧/٥ (٢) ١٣٤٩/١ (١)

قبة من خشب ، فسمي : ذا الأعواد ، .

وفي بعض الأخبار ما يدل على أن شيئاً من التنظيم الجزئي ، وقع بصورة نسبية في مواقيت القضاء . وهو ، وإن يكن ليس ذا بال ، وإنما يدل على أن قاضياً أشعر الناس بأن له يوماً للقضاء . فقد نقل الألوسي (١) عن مجمع الأمثال : أن غيلان بن سلمة الثقفي كانت له ثلاثة أيام : يوم يحكم بسين الناس ، ويوم ينشد فيه شعره ، ويوم ينظر فيه إلى جَماله !

وفي المحبر عن غيلان أنه (٢) : «كان يجلس في أيام الموسم ، فيحكم بين الناس يرما ، وينشد شعره يوما ، وينظرون إلى وجهه يوماً » .

لباس القضاة

في أخبار الأعشى التي جاء عليها أبو الفرج في أغانيه أنه (٣):

وكان لأبي المحلق شرف ، فمات وقد أتلف ماله ، وبقي المحلق وثلاث أخوات له ، ولم يترك لهم إلا ناقة واحدة ، و حليق برود حبرة ، كان يشهد فيها الحقوق » . وأن عمة المحلق اقترحت عليه أن يهدي الأعشى و الناقة ، وزق خمر ، والبردين » ، وأنها قالت : و فوالله لئن اعتلج الكبد والسنام والحر في جوفه ، ونظر إلى عطفيه في البردين ، ليقولن فيك شعراً يرفعك به » . وأن المحلق سمع من عمته ، وأرسل الهدايا مع مولى أبيه و فأدى الرسالة ، وقد أناخ الجزور بالباب ، ووضع الزق والبردين بين يديب . فقال الأعشى : أقشره السلام ، وقد له : وصلت ك رحم " ، سأتيك ثناؤنا . وقام الفتيان إلى الجزور فنحروها ، وشقيوا خاصرتها عدن كبدها ، وجلاها عن سنامها ، ثم جاؤوا بهما ، فأقبلوا يشربون ، وصبيوا الحر فشربوا ، وأكل معهم ، وشرب ،

⁽۲) ۱۱۹ - ۱۱۱ - (۳) من ۱۳۵ - (۳) ۱۱۹ - ۲۱۱ -

ولبس البُردين ، ونظر إلى عِطَّفَيه فيها ، فأنشأ يقول : وأر قت وما هذا السُّهادُ المؤر قُ ، .

والذي يهمنا من القصة – إذا صحت – أن أبا المحلق كان له بردان يشهد فيها الحقوق ، وأنه ورّث ابنه هذين البردين ، وأنه أهداهما إلى الأعشى، وأنها كانا شيئًا ثمينًا وجميلًا ، لأن الأعشى حينا لبسها نظر إلى عطفيه ، وكانا مسن دواعي إلهاب قريحته في مدح ابن المحلق .

وقد تكون عبارة ويشهد فيها الحقوق ، عبارة تستحق بعض الوقوف . فنحن لم نعثر على اسم ابن المحلق بين حكام العرب ، وإن كان ذلك لا يدعو إلى نفيه منهم . فظاهر العبارة إذن يدل على أن أداء الحقوق ، أو الحكم بها ، كان يوما مشهودا عند عرب الجاهلية ، وأن أشراف الناس كانوا يلبسون لهذا اليوم لباسا خاصا ، هو أثمن ما عندهم وأحلاه . فيإذا كان شهود الحكم ، أي الذين يحضرون جلسة الحكم ، أو شهود تنفيذه ، يتزينون بأفخر الألبسة ، فمن المعقول أن يكون القضاة أو الحكام على طريق القياس – مساوين ، في نفاسة ألبستهم ، للمستمعين ، أو الحاضرين ، إن لم يكونوا أغلى منهم ثيابا .

وليس ، في رأيي ، ما يدعو إلى الشك في الخبر ، أو إلى الطعن فيه ، لأنه متفق مع الطبيعة الإنسانية ، والأعراف السائدة في جميع الأقطار والأمصار ، وهي أن يأخذ الإنسان بأحلى زينة يوم الاجتاع المشهود . أضف إلى ذلك أنه ليس في الأخبار الأخرى ما يناقض هذا الخبر ، أو يدعو إلى استبعاده .

وقد تحدث الألوسي في بلوغ الأرب ، عن « كسوة العرب » (١) ، فذهب إلى أن « الحسكم كان لا يفارق الوبر » . ولعله يريد : الثياب المصنوعة من وبر الجمال .

^{. . . . - . . . / * (1)}

قرع العصا

في كتب الأدب والأمثال والتاريخ أن بعض حكام العرب قد 'عثر ' وأنه على الرغم من ذلك ظل يحكم بين الناس . فلما أصابه الوهن ' ولا سيا في العقل ' وفي أحكامه ' تنبه إلى ما يمكن أن ينتج عن ذلك من مساوى ، في الحكم ' أو 'نبه إلى ذلك ' فأمر من يقرع له العصا إذا تنكب طريق الصواب . وأشهر من تظاهرت الأخبار على أنه أول من قرعت له العصا ' هو عامر بن الظرب العدواني (۱) . وقد جاء في مجمع الأمثال للهيداني ' عند بحثه المثل القائل : « إن العصا قرعت لذي الحيام » (۲) :

وإن ذا الحلم هذا ، هو عامر بن الظرب المدواني، وكان من حكماء العرب، لا تعدل بفهمه فهما ، ولا مجكمه حكما، فلما طعن في السن، أنكر من عقله شيئاً، فقال لبنيه : إنه قد كبرت سني ، وعرض لي سهو ، فإذا رأيتموني خرجت من كلامي ، وأخذت في غيره ، فاقرعوا لي الجرن بالعصا ... » . ثم أضاف (٣) :

و قال ابن الأعرابي : أول من قرعت له العصا عامر بن الظرب العدواني . وربيعة ن تقول : بل هو ربيعة بن خالد ذي الجدين . وتميم تقول : بل هو ربيعة بن محاش أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم . واليمن تقول : بــــل هو عمرو بن حممة الدوسي . . وقال المنامس يريده :

لذي الحِلم قبل اليوم ما تقرع العصا وما علم الإنسان إلا ليعاما »

وفي الأغاني (؛): « أن عامر بن الظرب المدواني هو الحَـكَـم، وهو الذي كانت المصا تقرع له ، وكان قد كبر . فقال له الثاني من ولده : إنك ربــــا

⁽١) راجع ترجمته في بلوغ الأرب ١ / ٣١٦ وما بعدها .

أخطأت في الحُرُكُمُم ، فيحمل عنك . قال : اجعلوا لي أمارة أعرفها ، فإذا زُغْتُ فسمعتها ، رجعت إلى الحكم والصواب . فكان يجلس قدام بيته ، ويقعد ابنه في البيت ، ومعه العصا ، فيإذا زاغ أو هفا قرع له الجفنة ، فرجع إلى الصواب . . » .

غير أن جواد علي رأى رأياً آخر في « قرع العصا » جاء فيه (١) :

و والذي أراه أن هـذه الأشعار التي أشارت إلى قرع العصا – إن صح أنها من نظم أولئك الجاهلين – إنها تشير إلى عادة كانت عند سادات القبائل والملوك والحكام: من حمل الصولجان ، والعصي " ، دلالة على الحكم والسيادة . فالعصي " تشير إلى الحكم والتأديب، وكان الحكام يحملونها، أو يحملها مساعدوهم عند قيامهم بالحكم بسين الناس ، إشارة إلى سلطة الحاكم . فكان الحاكم إذا أراد إصدار حكمه، أو ردع من يتطاول بالكلام في حضرة الحاكم، أو يحدث ضوضاء وجلبة أثناء المحاكمة ، يقرع بعصاه الأرض ، أو أي شيء آخر ، أو يأمر تابعه بقرع العصا ، كا يفعل حكام هذا الدوم ، إذ يقرعون كرسي القضاء بمقرعة حين يريدون تنبيه الحكشار إلى أمر مهم ، أو إسكات المتكلمين المتطاولين ، أو من يريدون تنبيه الحكمة ، فينب إلى محالم هذه بقرع المقرعة ، كا كان يفعل حكام الحكمة ، فينب إلى محالم هذه بقرع المقرعة ، كا كان يفعل حكام الحلمة ، فينب إلى محالم الحكمة ، فينب أو أي شيء آخر بالعصا » .

وهو رأي أرى فيه كثيراً من المبالغة ، أو التصور ، لأنه لا سند له من المتاريخ . وليس في وسعنا أن نرد الأخبار لتوهمنا أنها مصنوعة . فقد قال جواد على في التعليق على قصة عامر بن الظرب : « وهو تفسير مقبول عند أههل الأخبار ، معقول في نظرهم ، لكنه في الواقع من ههذه التفسيرات المألوفة التي يكثر ورودها عن أهل الأخبار ، حين يسألهم سائل عن اسم قديم ، أو خهر قديم ، فيصنعون له هذه المصنوعات » . وهل المؤرخون والباحثون في كل عصر

[.] ٤٩٩ / 0 (1)

إلا من أهل الأخبار ، وإذا لم يعتمد المؤرخون والباحثون على أهــل الأخبار ، فعلى من يعتمدون ؟

إن الصورة التي رسمها جواد على للقضاء في الجاهلية ، تخالف ما أكده هو نفسه في مواضع متعددة من كتابه ، من غلبة الفطرة والسليقة ، وحياة البداوة . ولو أن في الأخبار ما يشير إلى « قرع العصا » على النحو الذي أراده ، ولو من بعيد ، لكان هنالك مجال لقبول الرأيين ، والموازنة بينهها ، على أن لا نجزم بأن رأي أهل الأخبار هو من المصنوعات . ولكن الواقع هو أن حمل العصا قديشير إلى الرئاسة كما يشير إلى الصعلكة ، لأن الرعاة من حملة العصا .

العقود

ومما يتصل بموضوع القضاء في الجاهلية ، العقود والعهود التي كانوا يكتبونها فيا بينهم . ولست أشك في أن بعض المواثيق والأحلاف المهمة قد سجل . يدل على ذلك : الصحيفة التي كتبتها قريش يوم قررت مقاطعة الرسول عليه وبني هاشم ماليا واقتصاديا واجتاعيا، وعلقوها في جوف الكعبة، فقيل إن الأرضة أكلتها .

ولكن التوسع في ذلك ، والذهاب إلى أن الصحف « التي كانوا يسجلون عليها حساباتهم ، وتجاراتهم ، وما كان لهم من ديون ورهون ، وأمثال ذلك من معاملات » ، وأنها « عرفت بالصكوك والكتب » وأنهم « إذا اختلفوا على شيء رجعوا إلى ما هو مكتوب ، فحكوا به » (١١) — إن هذا التوسع فيه نظر . ولم يكن جواد على وحده في هذا الموضوع ، وإنما سبقه الأب لامانس اليسوعي ، فزعم أنه كان لقريش في مكة قبيل الإسلام « مجلس بلدي » وأنه كان له قرارات ، وأن هذه القرارات كانت تحفظ فيا يسمونه اليوم (الأرشيف) (٢٠) .

⁽١) جواد علي ه / ٣٣ ه . (٢) راجع : مكة ليلة الهجرة .

وزعم أيضا أن الرسول على نشأ في بطاح مكة ، حيث كانت مصارف المرابين ، وكانت لهم دفاتر وسجلات ، وكان لهم كُورَى guichets يستقبلون أمامها المدينين . . . إلى آخر هذا اللغو (١١ ، الذي أراد منه أن يحمل ما جاء في القرآن الكريم عن يوم القيامة بأنه و يوم الحساب ، على أنه أثر من آثار رؤية أعمال هؤلاء المرابين وحساباتهم .

والرد على هذه المزاعم هين : ذلك بــــأن المسلمين لم يقدسوا شيئا تقديسهم للقرآن الكريم ، فلما أرادوا كتابته ، كتبوه على :

- اللَّـخاف : جمع لخفة ، وهي الحجارة الدقاق ، أو صفائح الحجارة .
- والعُسُب : جمع عسيب ، وهو جريد النخل ، كانوا يكشفون الخوص ، ويكتبون في الطرف العريض .
- والأكتاف : جمع كتف ، وهو عظم البعير أو الشاة ، يكتبون عليه بعد أن يحف .
- والأقتاب : جمــع تَتَب ، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه .
 - وقطع الأديم : أي الجلد .

وكان الورق أو الكاغد أقل هذه الأدوات وجوداً (٢) .

فإذا كان القرآن الكريم ، وهو أقدس ما قدس المسلمون والعرب ، قد كتب على هذه الأدوات البدائية ، لندرة الورق ، أفيمكن بعد هذا ، أن تكون عقود القوم العادية من ديون ورهون ، كما ذهب جواد علي ، أو حسابات المرابين، قد كتبت في سجلات ؟! ومن أين يجدون لها الورق ؟

⁽١) راجع كتابه : الإسلام . (١) راجع الاتقان للسيوطي ١ / ١٠١ .

الرشوة

لا ريب في أن الطبيعة الإنسانية واحدة ، وأن البدو والحضر عرضة للفساد وارتكاب المحرمات . وقضاة الجاهلية ناس من الناس ، بينهم النزيسه الشريف ، وبينهم الذي يميل مع الهوى، وبينهم المرتشي. وليس في المصادر حوادث كثيرة عن الرشوة في الجاهلية ، وقسد تغني الحادثة الواحدة عن الكثير ، للدلالة على وجود الشيء أو عدمه . ولم أعثر إلا على إشارة واحدة ساقها الميداني في مجمع الأمثال ، في معرض شرحه للمثل الذي أوردناه سابقاً : « إن العصا تقرع لذي الحلم ، ، بصدد القول القائل بأن هذا المثل قيل لضمرة بن ضمرة . قال :

﴿ غَبِرِ أَنْ ضَمَرَةَ حَكُمْ ﴾ فأخذ رشوة ﴾ فقدر ﴾ .

وتسمية الحكم المبني على الرشوة « غــدراً » فيه صورة رائعة لخيانة الثقة التي وضعها المتقاضون في شخص الحاكم بينهم ، لأن المفدور لا يمكن أن يتقي الغدر.

أحكام في الجاهلية

لم يصل إلينا إلا القليل من الأحكام التي صدرت عـــن بعض القضاة في الجاهلية ، في الأموال والدمـــاء . وهي مبعثرة هنا وهناك ، في كتب الأدب والتاريخ . وسنورد بعض ما عثرنا عليه منها في هذا الفصل :

فمن ذلك ما مر" معك من أن عمر بن الخطاب قضى في الجاهلية بــأن يفتدى العربي الحربي الحربي الحربي الحربية الحرة بأَمَتين (١).

ومنها أن يعمر بن عوف سمي (الشدّاخ » . قال ابن حبيب : وإنمـــا سمي شدّاخاً لشدخه الدماء بــــين قريش وخزاعة ، وكانت قريش قاتلت خزاعة ، وأرادوا إخراج خزاعة من مكة . فتراضى الفريقان بيعمر ، فحكم بينهم ،

⁽١) ابن سعد ٦/٦٥١ .

وباوأ (١) بين الدماء ، وعلى ألا تخرج خزاعة من مكة ۽ (٣) .

أما ابن هشام فقد نقل رواية أخرى حول هذا الموضوع ، جاء فيها ^(٣) حول موضوع الحكم :

«ثم إنهم — قريش وخزاعـــة — تداءوا إلى الصلح ، وإلى أن يحكموا بينهم رجلًا من العرب ، فحكموا يعمر بن عوف ، فقضى بينهم :

﴿ بِأَن 'قَصَيًّا أُولِي بِالكَمْبَةُ وَأُمُّر مَكَّةً مَن خَزَاعَةً ﴾

و وأن كل دم أصابه قصيّ من خزاعة وبني بكر موضوع ، يشدخه (٤) تحت قدممه ،

« وأن ما أصابت خزاعة وبنو بكر من قريش وكنانة وقضاعة ، ففيه الدية مؤدّاة ،

﴿ وَأَنْ لَيْخَـلَلُّمَى بِينَ قَصِي وَبِينَ الْكُعْبَةَ وَمُكَةً .

و فسمي يعمر بن عوف يومئذ : الشدّان ، لما شدخ من الدماء ووضع منها ».
 ومنها ما نقله ابن حبيب أيضاً (٥) :

«كانت العرب مُصْفِقَةً على توريث البنين دون البنات. فورّث ذو المجاسد — وهو عامر بن ُجشَم — ما له لولده في الجاهلية : للذكر مثل حظ الانشين . فوافق حكم الإسلام » .

ومنها ما قبل في قضاء الخنثي . قال ان هشام (٦) :

« كانت العرب لا يكون بسنها نائرة (٧) ، ولا تُعضْلُة (١٨) في قضاء ، إلا

⁽١) باوأ : أي ساوي بين دماء الفريقين ، فأهدرها . (٢) ص ١٣٣ – ١٣٤ .

⁽۱) ۱۲۲ - ۱۲۳/۱ (۱) أي : يبطله . (۵) ص ۲۳٦ .

⁽٦) ١٢٢/١ . (٧) النائرة : الكائنة الشنيعة بين القوم .

⁽ ٨) العضلة : الأمر الشديد الذي لا يعلم له وجه .

أسندوا ذلك إليه ، ثم رضوا بما قضى فيه . فاختـُسم إليـــه في بعض ما كانوا يختلفون فيه ، في رجل خنثى ، له ما للرجل وما للمرأة . فقالوا : أتجعله رجلًا أو امرأة ؟

فقال: حتى أنظر في أمركم ، فوالله ما نزل بي مثل مذا منكم يا معشر العرب!

و فاستأخروا عنه . فبات ليلته ساهراً ، يقلتب أمره ، وينظر في شأنه ، لا يتوجه له منه وجه . وكانت له جارية يقال لها : 'سخيئلة ترعى عليه غنمه ، وكان يعاتبها إذا سرحت فيقول: صبحت والله يا سخيل ! وإذا أراحت عليه قال : مستينت والله يا سخيل ! وذلك أنها كانت تؤخر السرح ، حتى يسبقها بعض الناس ، وتؤخر الإراحة ، حتى يسبقها بعض ". فلها رأت سهره ، وقسلة قراره على فراشه ، قالت :

- ما لك لا أبا لك! ما عراك في ليلتك هذه؟
- قال : ويلك ! دعيني ، أمر ليس من شأنك .

ثم عادت له بمثل قولها . فقــال في نفسه : عسى أن تأتي بما أنا فيه بفَرَج . فقال : اختـُصِم إلي في ميراث خنثى، أأجعله رجلاً أو امرأة ؟ فوالله ما أدري ما أصنع ، وما يتوجه لي فيه وجه .

فقالت : سبحان الله ، لا أبا لك ! أتُسْبِع القضاءَ المَسَال. أقعده ، فإن بال من حيث يبول الرجل فهو رجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة فهي امرأة .

قال : مَسِّي ُسخَيلُ بعدها أو صَبِّحي . فرَّجْتِها والله !

د ثم خرج على الناس حين أصبح ، فقضى بالذي أشارت عليه به ، .

قال الميداني في مجمع الأمثال بعد أن ذكر القصة بشيء من الخلاف في اللفظ ،

في صدد مضرب المثل: ﴿ يُضِرَّب لمن يباشر أمراً لا اعتراض لأحد فيه ﴾ (١) .

ونقل الألوسي في بلوغ الأرب (٢): أن المرأة ربما كانت خصيلة بنت عامر بن الظرب العدواني ، بناءً على أنها كانت تسمى سخيلاً أيضاً .

وقال محمد بن حبيب في الحبر (٣) :

وحكم عامر بن الظرب العدواني في الخنثى حكماً جرى حكم الإسلام به .
 وحكم أيضاً في الخنثى ذرّب بن حرّط الطائي في الجاهلية مثل حكم عامر بن الظرب » .

وسنفرد بحثًا خاصًا لموضوع « القَسَامة » ، حين حديثنــــا عن القضاء في الإسلام .

⁽۱) ۲/۲۲ . (۲) ۳٤۲/۱ (۱) ص ۲۲۲ .

الباب الثاني

القضاء فيالاستلار

الفصل الاول

القضاء في اللغة والقرن والحديث

في اللفية

في لسان العرب:

القضاء: الحكم ، والجم الأقضمة . والقضة مثله ، والجم القضايا .

وقضى عليه يقضي قضاءً وقضية – الأخـــيرة مصدر كالاولى – والاسم : القضمة فقط .

واستُقضِي فلان : أي ُجعِل قاضياً يحكم بين الناس .

وقضَّى الأمير قاضيًا ، كما تقول : أمَّر َ أميراً .

والقضايا : الأحكام . واحدتها قضية .

يقال : قضى يقضي قضاءً ، فهو قاض ٍ، إذا حَكَمَ وَ فَصَل .

وقضاء الشيء: إحكامه ، وإمضاؤه ، والفراغ منه ، فيكون بمعنى الخلق . قال الزُّهري : القضاء في اللغة على وجوه ، مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه . وكلُّ ما أحكم عمله أو أتم ، أو 'ختم أو أدّي َ أداء ً ، أو أوجب ، أو أعلم ، أو أنفذ ، أو أمضي ، فقد 'قضي . قال : وقد جاءت هذه الوجوه كلها في الحديث.

وقضى القاضي بين الخصوم : أي قد قطع بينهم في الحكم .

ورجل َقضِي ۗ: سريع القضاء .

وزَّاد في التَّاج :

قضى عليه يِقضَي أقضياً بالفتح .

واستقضاه السلطان : طلمه للقضاء .

والمقاضاة مفاعلة من القضاء ، بمعنى الفصل والحكم .

وقاضاه : رافعه إلى القاضي ، وعلى مال : صالحه عليه .

وتقاضيته حقي فقضاني : أي طالبته فأعطاني ، أو تجازيته فجازانيه ، واقتضيت مالي عليه : أي أخذته وقبضته .

وقضى الرجل : ساد النضاة وفاقهم .

والقَـُضْيَانَ ، كَعَبَّانَ ، بَعْنَى القَضَاءَ ، لغة عامية .

وفي المصباح : استقضيتُه : طلبت قضاءه .

والحكم شبيه القضاء ، ولم أقل مرادفه ، وإن ورد ذلك في كتب العلم ، لأنه ورد في لسان العرب :

الحاكم: هو القاضي. والحكم : ألعلم والفقه والقضاء بالعــــدل ، وهو مصدر حكمَم .

والعرب تقول: حكمت ، وأحكمت ، وحكشمت بمعنى : منعت ، ورددت . ورددت . ومن هذا قيل الحاكم بين الناس: حاكم ، لأنه يمنع الظالم عن الظلم. قال الأزهري: الحكم : القضاء بالعدل .

ألا ترى أن هذه المعاني لم ترد في لفظ القضاء ؟ ثم قال :

الحكم : القضاء ، وجمعه أحكام ، لا يكسُّر على غير ذلك َ.

والحاكم : منفتَّذ الحكم ، والجمــع حكام ، وهو الحكم ، وحاكمه إلى الحكم : دعاه .

والمحاكمة : المخاصمة إلى الحاكم . والحكسة : القضاة .

وفي المصباح : الحكم : القضاء، وأصله : المنع . يقال : حكمت عليه بكذا ، إذا منعته من خلافه ، فلم يقدر على الحزوج من ذلك .

وفي شرح المجلة للأتاسي(١١) :

« الحاكمية مصدر ، ولم أر مَن فرق بين الحكم والحاكمية . ولعل الفرق : أن الحكم اسم للحدّث من حيث هو ، والحاكمية : اسم له مع ملاحظة ذات تتصف به . ففي قولنا : قضاء القاضي عدل أو جور ، أي حكمه ، يواد الأول (الحكم) . وإذا قال السلطان : إذا جاء الشهر الفلاني ، فقد وليتك قضاء كذا ، يواد الثاني (الحاكمة) أي : جعلتك حاكماً .

وللقضاء والحكم معان أخر ، في اللغة ، تجدها في مظانها .

في القرآن

ورد لفظا: الحكم والقضاء ، ومشتقاتهما ، في الكتاب العزيز ، في مواضع ختلفة ، وبمعان متمددة . وقد لاحظت من تتبع الآيات أن مواضع التشريع

⁽١) ج ٦ ص ٣ - ٤ ، شرح المادة ١٧٨٤ .

والأمر والنهي، إنما وردت في مادة (حكم) ومشتقاتها، ولم ترد في مادة (قضى) ومشتقاتها، إلا في آية واحدة هي قوله تعالى (۱۱): ﴿ فلا ورَبُّكَ لا يُؤْمِنونَ حَق يُحِكَمُّموكَ فيما شَجَرَ بينهم، ولا يجدِدُوا حَرَجاً مِمّسا قضيّت ﴾ وهي موجّهة إلى الرسول، ووضعت قاعدة أصلية في تنظيم القضاء، هي إلزام المتقاضيين مجكم القاضي، سنأتي عليها في موضعها من هذا الكتاب. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الله تعالى قد وصف نفسه بما هو أهل له في صدد القضاء فقال (۱۲): ﴿ ولكل المهمّ أقضي بينهم بالقيسُط، وهم لا يظلمون ﴾. وأمثال ذلك،

أما لفظ وحكم ، ومشتقاته ، فقد جها فيه الأمر بالمدل والحق ، في مواضع كثيرة . منها قوله تعالى (٤) : ﴿ يا داود ُ إِنَّا جملناكَ خليفة في الآرض ِ فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتسبيع الهوى ، فينضلتك عن سبيل الله . قال وكيم (٥) : « فاستخلفه في أرضه لإقامة حكه ، واتباع سبيله ، وحذره اتباع الهوى ، والضلالة عن القصد » .

ومنها ما و ُجّه إلى الرسول (ص) ، كقوله تمالى (١٠) : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ اللَّهُ مَا أَرَاكَ اللهُ ، ولا تَكُنُنُ للخَانَيْنَ خَصِيماً ﴾ . قال القاسمي (٧) في تفسير ﴿ بَمَا أَرَاكَ اللهُ ﴾ : ﴿ أَي : بَمَا عرَّ فَكُ وأَعلمكُ وأُوحى به إليك. سمى ذلك العلم بالرؤية ، لأن العلم اليقيني المبرأ عن جهات الريب يكون حارباً مجرى الرؤية ، في القوة والظهور » .

⁽١) النساء - ٤ - الآية ٢٤ . (٢) يونس - ١٠ - الآية ٢٠ .

 ⁽٣) يونس - ١٠ - الآية ٧٤.
 (٤) سورة ص - ٣٨ - الآية ٢٦.

⁽ه) أخبار القضاة ١ / ١ . (٦) النساء – ٤ – الآية ١٠٥ – راجع في أسباب نزولها وتفسيرها : محاسن التأويل ه / ١٠٣٦ وما بعدها . (٧) المصدر السابق ه/٢٦٥ .

ومما وجَّه إلى الرسول ﷺ قوله تعالى(١٠): ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الكَتَابَ بِالْحَقِّ ا مُصدَّقًا لِمَا بِينَ يدَّيْهِ منَ الكتابِ ، و مهيَّمناً عليه ، فاحكم بينهم با أنزلَ اللهُ ، ولا تتسَّبِعُ أهواءَهم عمَّا جاءكَ منَ الحقِّ ﴾ . والآية ، وإن كانت واردة في أهل الكتاب ، وأن الضمير في (بينهم) يمود إليهم ، إلا أن كثيراً من المفسرين رأى بحق أن الخطاب في الآية عام ؛ وأن الحكم ما أنزل الله واجب بين أهل الكتاب وغيرهم . وهذا واضح من آية أخرى تكررت ثلاث مرات في سورة واحدة ، وهي قوله تعالى(٢) : ﴿ وَ مَنْ لَمَ يَحَكُّمُ ۚ عِلَّا أَنزِلَ اللَّهُ فَأُولُنَكَ ۚ همُ الكافرون ﴾ ، ثم قال : ﴿ الظالمون ﴾ ، ثم قال : ﴿ الفاستون ﴾ . والقرآن يفسر بعضه بعضاً ، وهو مذهب متفق عليه .

ومن الآيات ما ورُجَّه َ إلى الناس كافة ، كقوله تعالى (٣) : ﴿ إِنَّ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَن 'تؤدُّوا الأمانات ِ إلىأهلِها' وإذا حَكَمُتُمْ بينَ الناسِ أَن تَحَكُّوا بالعَدُّل﴾.

ومن هذه الآية وما سبقها يتبين أن ما ذهب إليه أصحاب المعاجم من أن « القضاء » يفيسد قطع الخصومة ، وأن « الحكم » هو القضاء بالعدل ، ذهاب غير صحيح ، وليس له مستند من القرآن ، لأن القرآن أعلى ما يحتج به علماء اللغــة ، لا بل هو المصدر الأصلي للاحتجاج ، وأن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكُمْمُ بين الناس أن تحكوا بالعدل ﴾ يفيد أن الحكم قد يكون بالعدل ، وقد يكون بغير المدل . ولهذا جاء في مطلع الآية ﴿ إِنَّ اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ ﴾ . وأخلص من هــذا إلى أن تفريق الممجمين بين القضاء والحكم ، على النحو الذي رأيت ، تفريق يخالف القرآن.

⁽٢) المائدة - ٥ - الآيات ٨٤ - ٩١ - ١٥٠ (١) المائدة - ٥ - الآية ٨٤ . (٣) النساء - ٤ - الآية ٨٠.

أما قوله تعالى في وصف داود وسليان (١٠): ﴿ وَ كُنُلا ۗ آثيتُنا ُ حَكَمَا وَعِلْمَا ﴾، فقد قال الماوردي (٢٠):

« وفي المراد بالحكم والعلم وجهان :

- و أحدهما أن الحكم : الاجتهاد . والعلم : النص .
 - و والثاني أن الحكم : القضاء . والعلم : الفتيا .

« قال الحسن البصري : لولا هذه الآية ، لرأيت الحكام قد هلكوا . لكن الله تمالى عذر هذا باجتهاده ، وأثنى على هذا بصوابه ، .

ومن المسلم به أن و الحكم ، في هذه الآيات ، يشمل الولايات كلها ، سواء أكانت عامة أم خاصة ، كبيرة أم صغيرة . والقضاء أعلاها .

في السينة

ورد لفظا القضاء والحكم في السنة ، في مواضع كثيرة ، نقف عنــد بعضها لأن له دلالات ، منها :

أ_خطورة القضاء:

رُوي أن الرسول (ص) قال: « مَن وَ لِيَ القضاءَ فقد ذُهِـيحَ بغير سكين ». وقد خصص وكيع في كتابه « أخبار القضاة » سبع صفحات كاملات لتخريج هذا الحديث (٣٠ ، ولألفاظه المختلفة التي تدور حول معنى واحد .

وقد صحَّحه قوم ، وحسَّنه قوم ، وضعَّفه آخرون، وأنكره فريق رابع.

⁽¹⁾ الأنبياء - (7) - الآية (7) + (7) أدب القاضي (7) + (7)

 $^{. \ \) \ \, \}forall \ \ - \ \ \forall \ \ / \ \ (\ \ \tau)$

ويكفي أن نعلم أن أحمد ، وأبا داود ، وابن ماجة ، والنسائي والدارقطني وغيرهم قد صحّحوه ، وأن بعضهم قـــد رد على من ضمّفه أو أنكره ، وأن ان حجر قال : « وكفاه قوة تخريج النسائي له » .

وإذا كان نقد متن الحديث ، لا يقل في تصحيحه عن نقد إسناده ، فإني أرى فيه القوتين جميعاً ، أي قوة السند ، وقوة المتن . و من عرف بلاغة أفصح العرب ، محمد عليه ، وبعض صور الترهيب والترغيب التي وردت في كلام سيد المرسلين ، رجع أو جزم بأن هذا الحديث من أقواله . وهو يعني - في رأيي خطورة هنذا المنصب الكبير ، الذي تتعلق به الأموال والدماء والأعراض . وأن القاضي حقا يبقى في جهد متواصل ، وقلق نفسي مستمر ، إلى أن يتبين وجه الحق . وهذا الجهد ، وهذا القلق ، يعرفها الذي كابدهما وعاناهما . ولمل من بعض معاني هذا الحديث تشبيه الجهد والقلق ، بالذبح بغير سكين . وهذا والتاس الحق بكل وسائله .

ب _ الترهيب من الاجتراء على القضاء:

رُوي عن الرسول عَلِيْتُكُمُ أَنَّهُ قَالَ :

و القضاة ثلاثة : فقاضيان في النار ، وقاض في الجنة . فأما الذي في الجنة : فرجل عرف الحق فقضى به . وأما اللذان في النار : فرجل عرف الحق ، فجار في الحكم ، ورجل قضى على جهل ، فهما في النار » .

وهذا الحديث رواه الأربعة : أبو داود ، والبيهةي ، والحاكم ، والطبراني . وخصص له وكيع ست صفحات (١١) ، وأورد رواياته وأسانيده المختلفة ، ومنها:

^{. 14 - 17 / 1 (1)}

« القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة . قاض قضى بغير ما أنزل الله فهو في النار ، وقاض قضى بما أنزل الله فهو في النار ، وقاض قضى بما أنزل الله فهو في الجنة » .

وورد نص هذا الحديث في الطبراني ، بقوله:

« القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة . قاض قضى بغير حق وهو يعلم ، فذاك في النار . وقاض قضى وهو لا يعلم فأهلك حقوق النـــاس ، فذاك في النار . وقاض قضى بالحق فهو في الجنة » .

قالوا : (أي الصحابة) فما ذنب هذا الَّذي يجهل ؟

قال ﷺ : ذنبه ألا يكون قاضياً حتى يعلم .

وقيل: ما بال هذا الذي اجتهد رأيه في الحق فأخطأ ؟ قال : لو شاء لم يجلس يقضي، وهو لا يحسن أن يقضي . والجواب منسوب لأبي العالية من حديث على".

ولست أدري من أين أقحموا موضوع (الاجتهاد) في هـــذا الحديث؟ ولا يعقل أن يكون الرسول عليه قد أنذر المجتهد المخطىء بالنار ، لأن المجتهد لا يسمى بحتهدا إلا وقــد تزود بالعلم والفهم والقدرة على الاستنباط ، وكل ما يؤهله للقضاء والفتيا معا . فالمجتهد الذي يخطىء لا يعني خطؤه أنه لم يعلم ، وإنما يعني أنه لم يهتد إلى وجه الصواب ، والفرق بينها بعيد . لهذا نرى القاسمي قـد أورد في تفسيره ، عاسن التأويل ، هذا الخبر (١١):

« روى ابن أبي حاتم أن إياس بن معـــاوية ، لما استُقضي ، أتاه الحسن البصري ، فبكى (إياس) . فقــال : ما يبكيك ؟ قال : يا أبا سعيد ! بلغني أن القضاة رجل اجتهد فأخطأ ، فهو في النار . ورجل مال به الهوى فهو في النار ، ورجل اجتهد فأصاب فهو في الجنة .

^{. 2 7 7 7 / 1 1 (1)}

فقال الحسن البصري: إن فيما قص الله من نبإ داود وسليمان عليهما السلام والأنبياء ، حكماً يرد قول هؤلاء الناس عن قولهم . قال الله تعمالى : ﴿ وداود وسليمانَ إذ يحكمانَ في الحَر ثُنَ ﴾ الآية. فأثنى الله على سليمان ، ولم يذم داود». ذلك بأن داود وسليمان اختلف في اللجتهاد ، في قصة رعي الغنم في الليل ، في أرض الغير .

وفي السنة : « ليس أحد من خلق الله يحكم بين ثلاثة ، إلا جيء بـــه يوم القيامة مغلولة " بداه إلى عنقه ، وكسّه المدل أو سلسّمه » . رواه أحمد والبيهقي وغيرهما .

وفيها أيضاً : « مُجاء بالقاضي العدل يوم القيامة ، فيلقى من شدّة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين » .

هذه الأحاديث وأمثالها وأشباهها كثير ، وما تبعها من الحكم بالهوى ، والنحذير منه ، وجزاء فاعله ، وحكم الراشي والمرتشي، والاستعانة بالشفاعات وغيرها (۱) ، إنما شرعت لصيانة القضاء عن العبث ، والمحافظة على حقوق الناس الذين 'ظلموا ، أو كانوا ضحية طهارة قلوبهم ، أو اشتبه عليهم وجه الحق ، وليست هذه الصور الترهيبية التي وردت إلا خطاباً للمؤمنين الذين يرون الآخرة خيراً لهم من الأولى ، وهي أفعل في نفوسهم ، وأشد تأثيراً من التأديب بالعزل أو بالطرد ، ومن الإحالة على المحاكمة والحبس ، فهذه أمور دنيوية تنتهي في يوم موعود . أما الذين آمنوا بربهم ، وحسبوا حساب الآخرة ، فإن تحذيرهم بعذاب الآخرة يردعهم عن عصيان الأوامر ، أو ارتكاب النواهي .

ج ـ أجر المجتهد :

حَثٌّ الإسلامُ الإنسانَ ، في القرآن والسنة ، على البحث والدرس ،

⁽١) راجع نصوصها وأسانيدها في أخبار القضاة لوكيسع ١ / ١٣ – ٧٠ .

والاستنباط والاجتهاد ، وأعفى المجتهد المخطىء من المسؤولية ، لا بل جعل له أجراً واحداً ، وللمصيب أجرىن .

وغني عن البيان أن المجتهد يجب أن تجتمع فيه صفات الاجتهاد ، وأهما : العلم بالكتاب والسنة ، وبأقوال السابقين ، وقوة العقل التي تؤد ي إلى القدرة على الاجتهاد . فما كل عالم يصح أن يكون مجتهدا ، أو تنطبق عليه صفات الاجتهاد ، وكل مجتهد عالم بلا ربب . والقاضي مجتهد بلا خلاف ، لأن النصوص تنتهي ، والوقائع لا تنتهي ، كا قال الإمام ابن القيم ، وكم عرضت للقاضي ، في كل زمان ومكان ، نوازل لم يجد عليها نصا ، وهنا لا بد من الاجتهاد . ولهذا كل زمان ومكان ، نوازل لم يجد عليها نصا ، فاجتهد ، فأصاب ، فله أجران ، وإذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، فأصاب ، فله أجران ، وإذا حكم ، فاجتهد ، فأخطأ ، فله أجر » – متفق عليه – . وقد ورد في بعض الروايات : « وإن أصاب فله عشرة أجور » .

قال الماوردي (١٠): « فجعل له – للقاضي – أجرين : أحدهما على الاجتهاد، والآخر على الإجتهاد، والآخر على الإجتهاد، دور. الحطأ » .

وقال الجصَّاص من أغَّة الحنفية (٢): ﴿ وَمَعْنَاهُ عَنْدُنَا ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمْ ۖ أَنَهُ قَدْ سُوَّى بَيْنِهَا فِي الْأَجْرِ الذِّي يُستَحقانه بالاجتهاد ﴾ وطلب الحق أ إذا لم يَاْلُ واحد منهم في طلب إصابة الحق ﴾ .

والذي نراه في هذا الموضوع الخطير ، أن السنة قد شجعت على تولي القضاء ، ولا ين العاجزين عنه ، أو أصحـــاب الأهواء . وأن الورع في تجنب

⁽١) أدب القاضي ١ / ١٢٧ .

 ⁽٢) نقله محتق أدب القاضي في الحاشية رقم (١) من ١ / ٢٢٨ -- عن كتاب أدب القاضي
 للخصاف (مخطوط) .

هذه الولاية ليس له معنى ، ولا سيا من الأكفياء ، القادرين على تحملُ أعبابًا ، ولا 'جناح عليهم إذا هم أخطؤوا ، ومن ذا الذي لا يخطىء ؟ وما نقرؤه في سيرة بعض الأثمة الذين عزفوا عن ولاية القضاء ، تحرُّج لا يتفق مع هذه النصوص ، ولا مع سيرة الرعيل الأول من أهل صدر الإسلام ، فلقد قضى أبو بكر وعمر وعثان وعلي وكثير من الصحابة ، في حياة الرسول ، وبعد انتقاله الى الرفيق الأعلى ، وأخطؤوا وأصابوا ، ولم يجدوا في ذلك إلا تقرُّباً الى الله ، ولم يعرفوا الحرج . وربما كانت شدة الورع ، في بعض الأحيان ، ذات أثر عكسي على المجتمع ، من حمث التفريط بحقوقه على العلماء . والتفريط كالإفراط .

د ـ أصول المحاكات :

وتسمى في مصر (المرافعات) و رياد منها الطرائق التي ينبغي أن تتسبّع منذ بداية المحاكمة حتى نهايتها وقد تضمّنت الأحاديث الكثير منها انكتفي منها هنا بقبّس صغير اعلى أن نوسع البحث حين البحث فيها بشكل مفصل . فما قصدنا في هدذا الفصل إلا إلى بيان بعض الإشارات التي وردت في السنة عن القضاء ولها بعض الدلالات التنظيمية المهمة وقد سميت أصول المحاكات أيضاً: وضوامن المعدل ، النسبة للفريقين المتخاصمين .

من هـــذه الأحاديث قوله (ص) لعلي ّ عين ولا ه قضاء اليمن (١) : ﴿ إِذَا حَضَّرَ الْحَصَّانَ إِلَيْكُ ﴾ فلا تقض ِ لأحدهما حتى تسمع من الآخر ﴾ أ. قــال علي : ﴿ فِمَا أَسْكُلُت عَلَي تَضَمَّنَهَا قُوانَينَ وَفَعَ بعدها ﴾ . وهذا من المبادىء الأولية التي تضمنتها قوانين أصول الحجاكات التي وضعت في العصور المتأخرة .

وفي وجوب المساواة بين الخصمين قال (ص)(١): ﴿ إِذَا ابْسُلُمُ أَحْدُكُمُ بِالْقَضَاءُ ۗ فلا ُيجلس أحد الخصمين مجلساً لا يجلسه صاحبه . وإذا ابتـُلي أحدكم بقضاء ، فلمتُّتي الله في مجلسه ، وفي لحظه ، وفي إشارته » .

وسنعود إلى هذا البحث في الباب الخاص بأصول المحاكمات .

أقوال مأثورة

قال علي بن أبي طالب (٢): « لو يعلم الناس ما في القضاء ، ما قضوا في ثمن بعرة ! ولكن لا بد" للناس من القضاء ، ومن إمرة بر"ة أو فاجرة ، .

وقال أيوب صاحب الحسن البصري (٣): ﴿ رأيت أعلم النساس بالقضاء ٠ أشدهم كراهة له. .

وقال مكحول(٤): « ما يسر أني أني وليت القضاء ، وأن سواري مسجدكم مذا لي ذمياً ۽ .

وقال الفُضَيل بن عياض (°): « إذا ولي الرجــــلُ القضاء ۖ فليجعل للقضاء يوماً ، وللسكاء يوماً » .

وقال عمر بن الخطاب (٦) : و ويل لديَّان أهـــل الأرض ، من ديان أهل السماء ، يوم يلقونه ، إلا مَن أمر بالعدل ، وقضى بالحق ، ولم يقض بهوى ، ولا لقرابة ، ولا لرغبة ، ولا لرهبة ، وجمل كتاب الله مرآة بين عينيه ، .

⁽١) رواه البيهقي والدارقطني والطبراني .

⁽۲) وكيم ١ / ٢١ . (٤) وكيع ١ / ٢٤ . (٣) وكيم ١ / ٢٣ .

⁽٦) وكيسع ١ / ٣٠ – ٣١ . (ه) وكيسم ١ / ٢٠ ،

الفضّلالشايى

القضاء في الاصطلاح

يتبين من الفصل السابق ، أن الشريعة الإسلامية أمرت بالحكم بين النساس بالعدل . وقد أحدثت ، للوصول إلى هذه الغاية ، تنظيماً للقضاء ، يتقيد به الحاكم والمتقاضون على السواء ، وهذا التنظيم الشامل لم يكن معهوداً من قبل .

وقد تأكد لي بعد أن طوفت في هذا الموضوع أكثر من أربعين سنة ، أن القضاء في الإسلام مؤسسة إسلامية عربية خالصة ، لم يَشُبُها شيء ، قل أو كثر ، بما كان عند الأمم الأخرى . وأن الشريعة الإسلامية هي التي وضعت ، بما جاء في الكتاب والسنة ، قواعد هذه المؤسسة ، ونظامها ، وقوانين الموضوع وقوانين الشكل فيها . وإذا كان المسلمون قد اقتبسوا بعض ما كان عند الأمم الأخرى ، أو نقام او إذا كان المسلمون قد اقتبسوا بعض شؤون الدولة الإدارية ، كالدواوين ، فإنهم قد طبقوا نظام القضاء تطبيقاً إسلامياً صافياً ، لم يعرفوا فيه أي نقل ، أو اقتباس ، أو تقليد . وبكلمة جامِعة : نرى أن السلطة القضائية

في الإسلام ، قد ولدت إسلامية ، وعاشت إسلامية طوال أربعـــة عشر قرنا ، ولعلما كانت مصدر غنى لغيرها من الأمم ، في بعض الأحيان ، ولم تغتن عاكان عند الأمم الأخرى . وسنرى الأدلة اليقينية ، في غضون مجثنا هذا ، والمباحث التالية ، على صحة رأينا .

القضاء في القرآن

كان الرسول عَلِي النساس من رسالات ربه ، وبلغها . فإذا وقع اختلاف بين فضلا عما حمل إلى النساس من رسالات ربه ، وبلغها . فإذا وقع اختلاف بين رجلين ، تحاكما إليه . وسنفرد فصلا خاصاً لقضاء الرسول ، وإنما نود منا أن نتناول تنظيم السلطة القضائية في القرآن . وقد علمت أن القضاء في الجاهلية كان عرفيا ، وكان اختياريا ، يلجأ المتقاضيان إلى الحكم الذي يختاران . والظاهر أن الناس ظلوا فترة على هذا النحو ، في حل مشكلاتهم ، والرسول على لا يذكر عليهم ذلك ، لا سيا وأن آيات التشريع لم يكتمل نزولها ، ولم يتبين الحلال من الحرام ، ولم تمرف الأحكام القرآنية في فصل المنازعات ، ولم تتم تنظياتها في السنة النبوية . وقد أخرج ابن أبي حاتم والطبراني بسند صحيح عن ابن عباس ، السنة النبوية . وقد أخرج ابن أبي حاتم والطبراني بسند صحيح عن ابن عباس ، قال (۱۱) : «كان أبو برزة الأسلمي (۲) كاهنا يقضي بين اليهود فيا يتنافرون فيه ، قتنافر إليه ناس من المسلمين ، فأنزل الله (۳) : ﴿ أَلُمْ تَرَ إلى الذينَ يَزعَدُونَ أنهم قتنافر إليه ناس من المسلمين ، فأنزل الله (۳) : ﴿ أَلُمْ تَرَ إلى الذينَ يَزعَدُونَ أنهم قتنافر إليه ناس من المسلمين ، فأنزل الله (۳) : ﴿ أَلَمْ تَرَ إلى الذينَ يَزعَدُونَ أنهم آمَنوا بما أنز لَ إلى أن يَتحاكموا إلى المنوا بما أنز لَ إليك وما أنز لَ من قَبْليك ، مُويدونَ أن يَتحاكموا إلى

⁽١) محاسن التأويل ه / ٣٥٣.

⁽٢) أسلم أبو برزة ، وصحب النبي (ص) ، واسمه : نضلة بن عبيد ، وكان إسلامه قبل الفتح ، وغزا سُبع غزوات ، ثم نزل البصرة ، وغزا خراسان ، ومات بها سنة خمس وستين . (٣) النساء ٤ ، الآية ٢٠ .

الطَّاغُوتِ ، وقد أُمِرُوا أَنْ يَكُنْفُرُوا بِهِ ، وُيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلُّهُمْ * صَلالًا بَعيداً ﴾ .

وفي رواية اخرى عن ابن عباس أيضاً (١): أن الجلاس بن الصامت وجماعة يدعون الإسلام ، فدعاهم رجال من قومهم في المسلمين ، في خصومة كانت بينهم، إلى الرسول عليه ، فأنزل الله فيهم : في الرسول عليه ، فأنزل الله فيهم : في المرسول عليه الذين . . كه الآية .

هـذه الآية ، والآيتان اللتان بعدها ، كانت أصلاً من أصول التنظيم القضائي في الإسلام ، إذ أوجبت عدم التحاكم إلى الطاغوت ، والمراد به هنا : ما سوى الكتاب والسنة ، أي : الباطل (٢) . ولهذا قال القاضي (٣) : « في هـذه الآيات دلائل على أن من رد شيئا من أو امر الله ، أو أو امر رسول الله على خارج عن الإسلام ، سواء رد ، من جهة الشك ، أو من جهة التمر و . كا قال بعض المفسرين إنها « تدل على أنه لا يجوز التحاكم إلى غير شريعة الإسلام » . فالقرآن هو الأصل الذي ينبغي على القاضي أن يرجع إليه في أحكامه . كانت هذه هي القاعدة الاولى التي أقر ما الشريعة الإسلامية ، وما خالفها ، أو تعارض معها ، فهو « طاغوت » .

ثم نزلت آية اخرى تتملق بسلطة القاضي الأول ، وهو الرسول عَلِيْقٍ ، وهي قوله تعالى (٤): ﴿ فَلَا وَرَبِّـكَ لَا رُيُؤُمِينُونَ حَقَ يُحَكَّمُوكَ فَيَا شَجَرَ بَيْنُهُم ، ثُمُ لا يُحِيدُوا فِي أَنْفُسِهِم ْ حَرَجًا مِمّا كَفْتَيْتَ ، ورُيسَكُمُوا تسليماً ﴾ .

وفي أسباب نزول هذه الآية روايتان :

⁽١) محاسن التأويل ٥ / ١٣٥٣ . (٧) المصدر السابق ٥ / ١٣٥٤ .

⁽٣) المصدر السابق ٥ / ٥ ٥٠٠ . (٤) النساء ٤ ، الآبة ٥٠ .

إحداهما – قصة الزبير مع حاطب بن بلتمة في موضوع سقاية الجار ، وقــد وردت في الصحاح ، وجاء فيها (١) :

و خاصم الزبير رجلًا في شراج الحرّة . فقال النبي عَيِّلِيَّم : إستى يَا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك . فقال الأنصاري (حاطب) : أنْ كان ابن عمّلُك ؟ فتلوّن وجه الرسول عَلِيْكِ ، ثم قال : إستى يا زبير ، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجَدْر ، ثم أرسل الماء إلى جارك ، . قال الزبير : فما أحسب هذه الآيات: (فلا وربك . .) إلا نزلت في ذلك ، .

قال الرازي في تفسير الآية (٣):

د إعلم أن قوله تعالى : فلا وربك لا يؤمنون... قَسَم من الله تعالى على أنهم لا يصيرون موصوفين بصفة الإيمان إلا عند حصول شرائط :

⁽١) محاسن التأويل ٥ / ١٣٦٧ وما بعدها . (٣) المصدر السابق ٥ / ١٣٦٧ .

⁽٣) المصدر السابق ٥ / ١٣٦٨ ملخصاً .

أولها – قوله تعالى ﴿ حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ وهذا يدل على أن مَن لم يوضَ بحكم الرسول لا بكون مؤمناً .

الثاني – قوله ﴿ ثُم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً بمــا قضيت ﴾ : واعلم أن الراضي بحكم الرسول عِلَيْ قد يكون راضياً به في الظاهر ، دون القلب . واعلم أن ميل القلب ونفرته شيء خارج عن وسع البشر ، فليس المراد من الآية ذلك ، بل المراد منه أن يحصل الجزم واليقين في القلب، بأن الذي يحكم به الرسول عَلَيْكُ هو الحق والصدق .

الثالث – قوله ﴿ ويسلموا تسليماً ﴾ : واعلم أن من عرف بقلبه كون ذلك الحكم حقاً وصدقاً ، قد يتمرد عن قبوله على سبيل العناد ، أو يتوقف في ذلك القبول . فبيّن تعالى أنه : كما لا بد في الإيمان من حصول ذلك اليقين في القلب ، فلا بد أيضاً من التسليم معه في الظاهر » .

إن تحليل هذه النصوص وتفسيرها يضعنا أمام الحقائق التالية :

أولاً – أن القضاء الذي كان قائماً قبل الإسلام قد أبطل ، سواء ما كان منه متعلقاً بأحكامه ونصوصه ، أم بأشكاله وطرائقه . وسمي هذا النوع من القضاء والقائمون عليه بالطاغوت . وهذا الإبطال جاء صريحاً ، ولم يكن ضمنياً ، كا هو مألوف في بعض الشرائع الوضعية ، التي تلفي فيها النصوص الجديدة ، ما كان نخالفاً لها من النصوص القدية .

ثانياً – أن التحاكم مرتبط بالإيمان بمـــا أنزل الله . وهذا يشمل ، بطبيعة الحال ، القاضي والمتقاضين جميعاً . ﴿ و من لم يحكسُم م بما أنزلَ الله وأولئك هم الكافرون ﴾ (١) و ﴿ الظالمون ﴾ و ﴿ الفاسقون ﴾ . فالإنسان الذي يمثل أمام

⁽١) المائدة . ، الآيات : ٨٤ ، ٩٩ ، ١ ه . وراجع سيرة ابن هشام ١ / ٣٧ ه .

القضاء ، يجب أن يؤمن بأن الحكم الذي سيصدر له أو عليه ، إنما هو حكم الله ، لا حكم القاضي الذي يتولى الفصل في الخصومة .

ثالثاً - أن الذي لا يقبل مجكم الرسول ، ويجد حرجاً مما قضى ، ولم يسلم تسليماً ، لم يؤمن . والإيمان أصل كل شيء ، وسابق على كل شيء ، ومن لم يؤمن لم يكن فرداً من أفراد الجماعة الإسلامية .

فأنت ترى أن القضاء في الإسلام أمر متوقف على الإيمان: إيمان بأن حكم القاضي ، هو الحكم الذي أنزل الله ، وإيسان بأن الرسول القاضي حكم ويحكم بين الناس بالحق . وهذا جزء من نظام الإسلام الذي شمل شؤون الحياة كلها . فليس في الإسلام ديني ومدني ، أو زمني ، كا هو عنسد أصحاب الديانات الأخرى ، وإغا يستند كل عمل ظاهره دنيوي أو مدني ، إلى شعبة من شعب الإيمان . والتفريق بين الديني والدنيوي بدعة قلد فيها بعض أبناء هذا الزمان أصحاب الديانات الاخرى ، لأغراض دنيوية ، ولكن لم يكتب لها البقاء ولا النجاح .

ولهذه الأسباب اعتبر منصب القضاء منصماً دينماً .

في السنَّة : استقلال السلطة القضائية

جاءت السنة الصحيحة متممة للقرآن ، ومفسرة له . وكان حديث معاذ بن جبل (١) القمة في فصل السلطة القضائية عن السلطات الاخرى القائمة في الدولة ، واستقلالها استقلالاً كاملاً. وقد جاء في هذا الحديث أنالرسول عليه بعث معاذ بن جبل قاضاً إلى المهن ، فقال له :

⁽١) أدب القاضي للماوردي ١ / ١٣٩.

- بم تقضي يا معاذ ؟
- _ فقال معاذ: بكتاب الله.
- ـ قال الرسول : فإن لم تجد ؟
- ـ قال معاذ : فبسنة رسول الله .
 - قال الرسول : فإن لم تجد ؟
 - ـ قال معاذ : أجتهد رأيي .
- ــ فقال الرسول : الحمد لله الذي وفسَّق رسولَ رسولِ الله لِما يرضي الله .

فأنت ترى من هذا الحديث أن الذي وضع القاعدة في استقلال القضاء هو معاذ بن جبل ، وأن الرسول عليه قد أقرها ، لا بل حمد الله على توفيق معاذ إلى اكتشافها . وهذا يدلك ، مرة اخرى ، على أن هذا العقل العربي ، الذي لم يخرج من الجزيرة ، لم يكن عاجزاً عن وضع قواعد أصلية ، في تنظيم الدولة ، وترتيب شؤونها ، وتحديد سلطاتها .

وإذا كانت أوربة قد اكتشفت هذه القاعده بصورة نظرية في القرن الثامن عشر ، واعتبرتها فتحا جديداً في تنظيم الدولة ، وفي رعاية حقوق المواطنين ، يوم تحدث عنها (مونتسكيو) في كتابه روح الشرائع ، ولكن لم 'يكتب لهذه القاعدة التطبيق العملي إلا في أوائل القرن التاسع عشر ، أي بعد الثورة الفرنسية ، فإن الإسلام قد أقراها قبل أربعة عشر قرناً ، واعتبرها أصلا من أصول نظامه الذي أوحي به إلى رسوله ، وبلغه إلى الناس (١) .

أقر" هذا الحديث أموراً حضارية مهمة . منها :

أن القاضي ليس له مرجع إلا الكتاب والسنة ؛ إذا وجد ما يعوزه فيهما.

⁽١) أشرة إلى هذا البحث مفصلاً في الكتاب الأول ـ الحياة الدستورية ص٢٠٠ وما بعدها.

وقد عبر مؤرخو الحضارات عن هذا الوضع التنظيمي، بأنه مرحلة الانتقال إلى القانون المكتوب، الذي يلتزم به القاضي والمتقاضون، بينا كان الناس قبل ذلك يرجعون إلى الأعراف والتقاليد والعسادات، ليطبقوها، وما أكثر تغايرها. فالقانون المكتوب الذي لا يفترض في أحد جهله (١١)، يحدد الحقوق والواجبات، ويعين الجائز والممنوع، أو الحلال والحرام، ويبين طرائق الرجوع إلى الحق إذا أمكن، وإلا فالتعويض. فإذا كان هذا كله معروفاً عند العام والخاص، وعند القاضي والمتقاضين بصورة خاصة، كان الحكم الصادر عن السلطة القضائية بالاستناد إلى القانون المكتوب مقنعاً لكل من يدعي حقاً من الحقوق، ولكل من ينازع فيه.

أضف إلى ذلك أن الواضح من الحديث ، هو أن القــاضي لا يتلقى أمراً أو توجيماً أو إشارة من أي كان ، سواء أكان خليفــة أم وزيراً أم أميراً ، أم غير هؤلاء ، كما سترى في مجت « استقلال القاضي » .

- ومنها: أن الكتاب والسنة قدد لا يتضمنان نصاً ينطبق على الواقعة الممروضة على القدائي ، وعندئذ أجازت الممروضة على القداضي ، فالنصوص تنتهي والوقائع لا تنتهي ، وعندئذ أجازت السنة للقاضي أن يجتهد رأيه . وهذا ما يعبر عنه في القوانين الحديثة بالاجتهاد وفق قواعد العدل والإنصاف . وما زال هذا المبدأ مطبقاً حتى اليوم .

القضاء ملزم

⁽١) من القواعد الاصولية : الجهل في بلاد الاشلام لا يعد عذراً . ويقصدون بذلك : الجهل بالأحكام الشرعية .

كان من قبل اختياريا ، ليس هناك قاض يخصوص ، كما أن أحكامه لم يكن هناك ما يؤيدها . فإذا ولي قاض على بلد من البلاد ، لم يكن للمتخاصمين أن يرجعوا إلى غيره ، إلا في حالات التحكيم ، أي برضاء الفريقين المتنازعين ، فالقاضي وحده صاحب السلطة في فصل الخصومات . ولقد ذهب الإمام الماوردي إلى وجوب محاربة الذين يتمر دون على القاضي المولتى ، قال (١):

د فأما أهل العمل (٢) ، فالتقليد (٣) لازم في حقوقهم ، بإظهار الطاعة ،
 والتزام الحكم .

وفإن امتنعوا من التزامه لهذر ، أوضحوه . وإن كان لغير عذر أرهبوا .

و فإن أقاموا على الامتناع حوربوا ، لأن التزام القضاء من الفروض ، فإذا امتنعوا من التزامه حوربوا عليه ، كما يحار بور على امتناعهم من الفروض . ولزوم الطاعة صحة التقليد » (٤) .

وهذا ، في الواقع ، من أرقى الآراء في فرض نظام الدولة ، لأن الماوردي قد اعتبر التمرُّد على القضاء ، كالتمرُّد على الخسلافة ، أو كالامتناع عن أداء الزكاة ، ولعله أراد بقوله من « الفروض » ، الامور التي لا تستقيم حياة المجتمع إلا بها ، وأن هدمها أو شغورها ، هدر لمصلحة الكافة ، ولذلك أوجب محاربة المتمردين على السلطة القضائية .

على أن ما قدمنا في مجث (القضاء في القرآن) يستفاد منه أيضاً أن التمر د

⁽١) أدب القاضي ١ / ١٨١ . (٣) يريد بأمل العمل : الطرفين المتنازعين ، لأت غير المتنازعين لا يصاون إلى القاضي ، فلا ولاية له عليهم إلا إذا تقاضوا لديه .

⁽٣) التقليد : الترليـة والتعيين . (٤) ولزوم الطاعة صحة التقليد : المعنى : لزوم الطاعة دليل على صحة الولاية ، أو أن الطاعة نتيجة له .

على القضاء يوجب محاربة المتمردين. فقوله تمالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيا شجر بينهم ﴾ التي نزلت على أثر قتل عمر الرجال الذي لم يرض بحكم الرسول ، كما ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين ، وإنما هو حكم يشمل كل من لم يرض بالحكم بما أنزل الله ، فيكون شمول الآية لكل قاض التزم بالكتاب والسنة ، ولزوم أحكامه للمتقاضين ، من الأمور المسلم بها .

وقد أكد الماوردي رأيه هذا حين اعتبر و أن في القضاء حقاً لله تعالى » (۱). ومن المعلوم أن حقوق الله تعالى لا يمكن التفريط فيها ، ولا الننازل عنها ، ولا الإعفاء منها ، خلافاً لحقوق الآدميين ، التي تسقط بالإسقاط . ومعنى هـذا بلغة اليوم، أن القضاء من النظام العام الذي لا يحق لأحد إغفاله أو إهماله . وسترى كيف سبقت الشريعة الإسلامية إلى معنى و الحق العام » و و النظام العام » في بحث لاحق .

القضاء سلطة كالامامة

ومن أدهش النظريات الدستورية الإسلامية التي عثرت عليها خلال قراءاتي ، نظرية أوردها الماوردي في كتابه أدب القاضي (٢) ، سوسى فيها المراق وبعض القضاء والإمامة . فهو حين تحدث عن الإمامة نقل مذهب فقهاء العراق وبعض المتكلمين « إلى أن انعقاد إمامة الإمام يكون من غير عقد ، لأن عقد أهل المقد إنما يراد لتمييز المستحق ، فإذا تميز بصفته ، استغنى عن عقدهم » . بمعنى أن المرشح للخلافة ، إذا كان قد تجمعت فيه شروطها ، لم يحتج إلى عقد أهل الحل

^{. 157/1(7) . 140/7(1)}

والعقد، لأن صفاته كافية وحدها لتأهيله لها. ثم تحدث عن الفوارق بين الإمامة والقضاء ، فقال (١) :

« وفرقوا بين القضاء والإمامة ، بأن القضاء نيابة خاصة يجوز صرفه عنها ، مع بقائه على صفته ، فافتقرت – أي ولاية القضاء – إلى عاقد ومول ، وليس كذلك الإمامة (٢) ، وإن شذ بعض أهل المذهب، فسو من عين الامامة والقضاء، وجعل ولاية القضاء – فيمن تفر د بشروطه – منعقدة من غير عاقسد ، كالامامة » .

ولعمري ، إن هذا الذي اعتبره الماوردي شاذاً ، هو الذي يتفق مع روح الشريعة الإسلامية ، وإذا كنت لم أعثر على رأي مشابه في كتب الحقوق الدستورية الحديثة ، عنسد أكثر الدول ، حين تحدثت عن السلطة القضائية في الدستور ، فذلك بأنها اعتبرته موظفاً ، ولكنه من طراز خاص ، وحصانة خاصة . أما مؤلاء الشافعيون ، الذين شذوا في رأي الماوردي ، فقد ذهبوا إلى أبعد من الدساتير الوضعية ، ورأوا في القضاء سلطة مساوية لسلطة الخلافة ، تنعقد ولايتها لصاحما ، إذا اجتمعت فيه الشروط ، من غير عاقد .

وبعبارة أخرى ، تتفق مع لغة العصر ، ولا سيما تلك اللغة التي ألفها رجال القانون ، نقول : إن فريقاً من المسلمين رأى أن الإمامة ، أي رئاسة الدولة ، تنمقد من غير عاقد ، أي من غير رأي أهل الحل والعقد ، ومن غير موافقتهم ،

⁽١) ١ / ٢ / ١ . (١) العبارة : « فافتقرت إلى عاقد ومول ، وليسكذلك الامامة » موجودة في الحاشية رقم (٣) من الصفحة ١٤٣ ، أنيتها محقق الكتاب عن إحسدى النسخ الخطية، ورجع عليها ما جاء في نسخة أخرى وهو: « فلم يفتقر إلى عقد ومول » فوضعها في النص . وقسد تراءى لي أن ما جاء في الحاشية أولى مما جاء في النص ، لأن سياق العبارة يقتضيه .

إذا كانت الشروط المجتمعة في الشخص المرشح ، متوافرة ، على شكل تجعل منه رجلًا « متفرداً » أي وحيداً في المجتمع الإسلامي .

وجاء هؤلاء الشافعية ، الذين قال الماوردي عنهم إنهم قد شذوا ، وقالوا : إن ولاية القضاء كالخلافة ، يمكن أن تنعقد من غير عاقد ، أي من غير عهد من الخليفة ، أو بمن فو ف إليه الخليفة تعيين القضاة . غير أن هذا ينبغي أن يكون لمن اجتمعت فيه صفات القاضي كلها ، وتفر و فيها ، أي لم يشاركه فيها أحد ، ولم يكن في بلده غيره يحملها . وانظر إلى التعليل الذي أوردوه وقالوا : « لأن عقد أهل العقد إنما يراد لتمييز المستحق ، ويتمبارة أخرى إن الهيئة المكلفة بالاختيار والتعيين هي التي تقرر صاحب الحق المتميز بصفاته . ولكن « إذا تميز بصفته ، استغنى عن عقدده ، ، بمعنى أنه إذا كان الناس جميعاً يعرفون فيه الصفات المؤهلة للقضاء ، وأنه قد تميز بها ، فلا حاجة عندثذ إلى العهد الذي يصدر : إما عن أهل الحل والعقد ، وإما عن الخليفة ، وإما عن نائبه .

وخلاصة النظرية السامية: أن القاضي كرئيس الدولة. إذا جاز أن يتولى رئيس الدولة من غير عهد من أهل الحل والعقد ، فإن ولاية القاضي من غير عهد من أحد ، جائزة كذلك. وكأني بهؤلاء الشافعية رأوا أن اختصاصات القاضي، ولا سيا من حيث التصرف بالأرواح والأموال والأعراض ، لا تقال عن اختصاصات الخليفة ، إن لم تفقيها ، فضلاً عن أن منصب القضاء والخلافة متساويان من حيث النظر في حقوق الله تعالى، أي الحق العام، أو النظام العام، فوجب أن يكونا متساويين من حيث قواعد التولية .

ولو سألتني : كيف يمكن أن يكون ذلك من الناحية العملية ؟ لقلت : إن هذا يشبه أن يكون بالمتون والنظريات ، ولكنه ممكن الوقوع ، ولعله وقع حينا رفع الشعب قاضيه إلى سدّة القضاء ، من غير عقد ولا عهد ولا تولية ، كما سترى في موضعه الخاص من هذا الكتاب .

مكانة القضاء

نظر النساس إلى القضاء والقاضي ، في جميع الأقطار والعصور ، بعين التجلة والتوقير . وإذا كانت قد مر"ت فترات ، خلال التاريخ الإسلامي ، تدهور فيها القضاء ، أو 'نظر إليه بغير ما يستحق ، فمرد ذلك غالباً إلى فساد القضاة ، أو إلى فساد الخلفاء والأمراء ، أو إلى فسادهم جميعاً ، وإليك بعض الآراء في هسذا الموضوع :

القاضي بعد النبي

قال ابن عبدون في كتابه الحسبة (١) :

وبالجملة ، فإن الناس قد فسدت أديانهم ، إنحما ... الدنيا الفانية ، والزمان على آخره . وخلاف هذه الأشياء هو ابتداء الهرج ، وداعية الفساد ، وانقضاء العالم .

« ولا 'يصلح هذه الامور إلا نبي بإذن الله ، فإن لم يكن زمن نبي ، فالقاضي مسؤول عن ذلك كله . ومن كان في عور المسلمين ، كان الله في عونه . فعليه – القاضي – أن يصرح بالحق ، ويجري إلى الصلاح والعدل والتخلص ، وينظر لنفسه ، فمسى يتخلص . ألله بعز ته يسد ده ، ويوفقه للخير ، ويعينه عليه ، إنه منعم بذلك ، والقادر على كل شيء » .

⁽١) نقله نقولا زيادة في كتابه ، الحسبة والمحتسب في الاسلام ، ض ١٣٩ .

الدين وسياسة الدنيا ؟ ولماذا كان القاضي ، في نظر ابن عبدون ، أولى من الخليفة في الاصلاح ؟ ذلك بأن القاضي أحرصهم على تطبيق الشريعة تطبيقاً دقيقاً ، وأقدرهم على ذلك .

القضاء أجل المناصب الدينية

قال محمد القرشي ، المعروف بابن الأخوّة ، في مقدمة كتابه : معالم القربة ، في أحكام الحسبة (١) :

« الحمـــد لله الذي قسم أرزاق الخلائق وآجالهم ، ورتب لكل منهم منزلة ورتبة ، وجعل أجل المناصب الدينية منصبي القضاء والحسبة » .

ولقد عرفت مذهبنا في دلالة لفظ الدين ، عند علمائنا وفقهائنا ، وشمولها لكل ما جاء به الإسلام من عقيدة وعبادة ونظام وتنظيم . وما قول ابن الأخوة بأن منصبي القضاء والحسبة أجل المناصب الدينية إلا رفع لهما عن كل ما عداهما من المناصب . وليس الغرض إقرار ابن الأخوة على هذا التصنيف ، لأننا نوافقه عليه في القضاء ، ونخالفه في الحسبة ، وإنما الغرض بيان رأي هذا العالم في منزلة القضاء في الدولة .

القضاء فوق الوزارة

إذا كان فريق من أمَّــة المذهب الشافعي قد اعتبر القضاء مساوياً للخلافة ، فمن نافلة القول أن يذهب آخرون إلى أن القضاء فوق الوزارة . وقــد اتفق في التاريخ الإسلامي كثيراً أن ُجمع منصبا القضاء والوزارة لرجل واحد . وهــذا

⁽١) المصدر السابق ص ٣.

يعني عند العامة ، أو عند بعضهم ، ارتقاة . أما عند الخاصة ، وأولى الألباب ، فلم يكن العدول عن القضاء إلى الوزارة إلا تدنيا . ولنضرب على ذلك مثلا : جاء في كتاب « تاريخ قضاة الأندلس » النباهي المالقي (١) ، حين بحثه عن أبي المطرق عبد الرحمن بن محمد ، أنه « كان تقلد خطة المظالم بعمد المنصور محمد بن أبي عامر ، فكانت أحكامه شدادا ، وعزائمه نافذة ، وله على الظالمين سورة مرهوبة ، وشارك الوزراء في الرأي ، إلى أن ارتقى الى ولاية القضاء بقرطبة ، مرهوبة ، وشارك الوزراة والصلاة ، وقل ما اجتمع ذلك لقاض قبله بالأندلس » . ميضيف المؤلف :

و ولقد بلغني أن عبدالرحمن بن بشر، قاضي آل حمود، خاطب ابن هشام، قاضي القيروان، في بعض ما يكاتب له القضاة من أمر الحكومة. وكان ابن بشر من احتمل إلى خطة القضاء خطة الوزارة، وأثبتها معاً في العقد الذي أدرجه في كتابه إلى ابن هشام، مقدماً ذكر الوزارة على القضاء - وذلك كان رسمها عند ملوك بني مروان - فلما قرأ العقد، رمى بالكتاب وقال: ما عهدنا وزراء القوم تنفذ أحكامهم. وترك النظر في تلك الحكومة.....

وفي ترجمة محمد بن منصور القرشي (٢) أنه « كان كبير قطره في عصره نباهة ، ووجاهة ، وقوة في الحق ، وصرامة . وكان أثيراً لدى سلطانه ، قلده مع قضائه كتابة سر"ه ، وأنزله من خواصه فوق وزرائه ، فصار يشاوره في تدبير ملكه : فقلمًا كان يجري شيئًا من أمور السلطنة إلا عن مشورته ، وبعد استطلاع نظره . . » .

وفي ترجمة الفيلسوف ابن خلدون التي كتبها ابن حجر العسقلاني (٣) أنه « لما

⁽١) تاريخ قضاة الأندلس ، ص ٨٧. (٢) نفس المصدر ، ص ١٣٤.

⁽٣) رفع الاصر ٢ / ٥٤٠ .

دخل الديار المصرية ، تلقاه أهلها وأكرموه ، وأكثروا ملازمته ، والترداد إليه. فلما ولي المنصب (القضاء) تنكس لهم ، وفتك في كثير من أعيان الموقعين والشهود . وقيل إن أهل المغرب ، لما بلغهم أنه ولي القضاء ، عجبوا من ذلك ، ونسبوا المصريين إلى قالم المعرفة ، حتى إن ابن عرفة قال لما قدم إلى الحج : كنا نعد خطة القضاء أعظم المناصب ، فلما بلغنا أن ابن خلدون ولي القضاء ، عددناها بالضد من ذلك » .

وقال النباهي المالقي في تاريخ قضاة الأندلس(١):

و خطة القضاء في نفسها عند الكافة من أسمى الخطط ، فان الله تعالى قد رفع درجة الحكام، وجعل إليهم تصريف أمور الأنام، يحكمون في الدماء والأبضاع والأموال ، والحلال والحرام ، وتلك خطة الأنبياء و من بعدهم من الخلفاء ، فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء . . » .

إن اعتبار منصب القضاء ، فوق منصب الوزراء ، أو أعظم المناصب ، أمر تفرضه طبائع الأشياء ، عند مَن فهم الشريعة حق فهمها ، وتدبير سير القضاة الأولين . ذلك بأن الوزير يتلقى الأوامر من الخليفة ، والخليفة قادر على إبطال تصرفاته ، من الناحية السرعية ، لا من الناحية الواقعية ليس غير ، والوزير ملزم بالانقياد إلى كل ما يصدر عن الخليفة . أما القاضي فلا ينقاد إلى أحد ، ولا يتلقى الأوامر من أحد ، بل هو قادر على أن ينصف أفراد الناس من الوزراء والخلفاء جميعاً ، فيا إذا جحدوا حقاً من الحقوق ، وليس هناك من سلطة في الدولة الإسلامية تستطيع أن تنقض أحكامه ، أو أن تلفيها ، أو أن تمد يدها إليها ، كا سترى الأمثلة على ذلك في بحث و استقلال القاضي ، من هذا الكتاب.

⁽۱) ص ۲ .

حرمة القضاء عند الخلفاء

وبلغ أكثر الخلفاء الغاية القصوى ، في احترام هذا المنصب وأهله ، وحفدُوه بكثير من الإجلال والإكبار ، في حياته وبعد مماته ، ولعل بعض الخلفاء قــــ سلك هــــذا المسلك قانعاً مؤمناً بخطره وجلاله، وبعضهم الآخر سلكه سياضة عيال العامة . من ذلك ما قرره الإمام الماوردي من موقف الخليفة مع القاضي حين يلقي الخليفة خطبته ، فقال(١) :

«كما 'يقبيل الإمام بوجهه في الخطبة قصد وجهه - القاضي - ليعلم جميع الناس .. » .

ومن ذلك (٢) « أن معاوية حضر جنازة قاضيه فضالة بن عبيد الأنصاري ، فحمل بجانب السرير ، ثم صاح بابنه يزيد : أعفني ، واعسلم أنك تحمّل مثله بعده . . وكان معاوية يستخلفه على الشام ، حين مضى إلى صفين ، .

ومن ذلك ما رواه النباهي المالقتي في تاريخ قضاة الأندلس ، قال(٣) :

وثم إن باديس خرج عن ملك مالقة إلى ولده الملقب بسيف الدولة و بملنق ين ، و رشحه الولاية من بعده ، و حمله على مجاملة القاضي بها ، والمعاهدة له بسني الطافه ، فعمل محسب ذلك . ومن جملة مكتوباته له بعد البسملة :

وهذا ما التزمه ، واعتقد العمل والوفاء به ، 'بلُقَيْن بن باديس ، للوزير القاضي أبي عبدالله محمد بن الحسن – سلمه الله – واعتقد به إقراره على خطة القضاء والوزارة ، في جميع كورة ركبة ، وأن يجري مع الترفيع به ، والإكرام له إلى أقصى غياية ... وأقسَم على ذلك كله بلقين بن باديس ، بالله العظيم ،

⁽۱) أدب القاضي ۱ / ۱۹۶ · (۲) وكيسع ۳ / ۲۰۱ . (۳) ص ۹۱ – ۹۲ .

وبالقرآن الحكيم . وأشهد الله على نفسه ، وعلى التزامه له ، وكفى بالله شهيداً . و كتب بخط يده في مستهل شهر رمضان سنة ٤٤٩ . . » .

ومن ذلك ما جاء في كتاب الفرب في ُحلَّى المفرب (١):

«كان معب بن عمران راوية عن الأوزاعي. لا 'يقلد مذهباً ، ويقضي بما يراه صواباً ، وكان خيراً ، وسجل (٢) على أحد رجال الأمير هشام في دار أخرجه عنها ، فشكاه إلى الأمير، وطمع أن يأمره بحلة . فقال الأمير : والله لو سجل علي " في مقعدي هذا لخرجت عنه » .

وقال الخشني في كتابه قضاة قرطبة (٣):

« كان أول ما أنفذه محمد بن بشير ، من أحكامه ، التسجيل (٢) على الأمير الحسم ، في أرجاء القنطرة : إذ قام عنده فيها بعض من قام ، فسمع من البينة فيها ، ثم أعذر إلى الأمير ، ثم سجل فيها وأشهد . ثم ابتاعها الأمير الحكم بعد ذلك ابتداعاً صحيحاً .

و فكان الأمير الحكم بعد ذلك يقول: رحم الله محمد بن بشير، فقد أحسن
 فيا فعل بنا ..كان في أيدينا شيء مشتبه ، فصححه لنا ، وصار حلالاً طيباً....

الخطط القاضوية

اُلْخَطَّة في اصطلاح الأندلسيين كانت تعني (المنصب) أو (الإدارة) في زماننا هذا ، فقالوا : خطة الاحتساب ، وخطة السوق ، وخطة الشورى ... وغير ذلك . وندر أن استعمل هذا الاصطلاح عند المشارقة (٤) .

⁽١) ص ١٤٤ . (٢) سجل : أي حكم . (٣) ص ٧٤ وما بعدها . وراجع الحشني ص ٤٥ . (٤) راجع دوزي ١/ ٣٨ ، وعنده أنها كانت تعني أيضاً : المنزلة ، والكرامة ، والنفوذ ، ويتوقف المعنى الحقيقي على سياق العبارة .

وقد استعمل تعبير و الخطط القاضوية ، النباهي المالقي (١) حين تحدث عن ترجمة القاضي أبي القياسم الشريف الغرناطي ، ووصفه بالعلم والأدب ، وثم صرف إلى الاستعمال في الخطط القاضوية صرف الاستظهار ، وبمعارفه الباهرة الأنوار ... » .

والذي يسترعي الانتباه في هذا التعبير هو الجمع ، الذي يدل على أن القضاء تعدد وتنوع ، ولم يعد خطة واحدة ، وإنما أصبح خططاً . وقد آثر النباهي النسبة إلى القاضى ، لا إلى القضاء .

وربما كانت العبارة الآتية تفسر قولهم : « الخطط القاضوية » . فقد جاء في الكتاب نفسه (۲) :

و قال القصاضي أبو الأصبغ بن سهل: وللحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط: أولها القضاء ، وأجلة قضاء قاضي الجماعة – والشرطة الوسطى – والشرطة الصغرى – وصاحب مظالم – وصاحب رد (ويسمى صاحب رد بما رد عليه من الأحكام) – وصاحب مدينة – وصاحب سوق ، .

خطة الأحكام

وربما سمى الأندلسيون القضاء خطة الأحكام: ورد ذلك في كتبهم . منها ما جاء في كتاب الصلة لابن بشكوال (٣) في ترجمة عبد الرحمن البياسي: و تردد في أحكام الكُور ، ثم ولي خطة الأحكام بقرطبة .، ، .

وورد الاصطلاح نفسه في التكلة لابن الأبار (٤) .

في القضاء حق لله تعالى

أورد الإمام الماوردي (١) هـــذه الجملة المهمة بمرض مجثه عن (القسام) و كان من حقها أن ترد في فصل مستقل . فهو يرى أنه ليس القاضي أن يستوفي أجراً على الأحكام من الخصوم ، بينا يجوز ذلـــك القسام على القسمة ، لوقوع الفرق بينها ، وهو (أن في القضاء حقاً للله تعـالى يمنع به القاضي من الاعتياض ... » أي من تقاضى العوض .

^{. 140/4(1)}

الفصِّل الشالث

آراءُ العُلااء في القضاء

'يجمع الباحثون على أن القضاء : علم ' وفهم ' وورع . إلا أن جمهورهم قد م الفهم على العلم . ذلك بأن وسيلة والعلم، هي الذاكرة والحفظ ' أما وسيلة والفهم » فهي العقل ' وتمييز الخطأ من الصواب ' والحق من الباطل ' والنفاذ إلى ما وراء الألفاظ ' والاستدلال من الحركات والإشارات ' وخائنة الأعين ' وما تخفي الصدور . وللعلماء في هذا الموضوع أقوال كثيرة ' نخلنا منها الزبدة ' وما رأينا أنه راجح من أجمل ذلك ما قاله النباهي المالقي في كتابه تاريخ قضاة الأندلس'':

و و ُخطَّة القضاء في نفسها ، عند الكافة ، من أسنى ا ُلخطط : فإن الله تعالى قد رفع درجة الحكام ، وجعل إليهم تصريف أمور الأنام ، يحكمون في الدماء والأبضاع (٢) والأموال ، والحلال والحرام . وتلك خطة الأنبياء و من بمدهم من الخلفاء ، فلا شرف في الدنيا ، بعد الحلافة ، أشرف من القضاء . . . فقد نقل عن مالك بن أنس أنه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بهسا : لا أراها

 ⁽١) ص ٢-٣.
 (٢) الأبضاع: الفروج.

تجتمع اليوم في أحد ٬ فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان : العلم ٬ والورع ٬ وقدتم » .

وكأن النباهي المالقي قد تأدّب مع الإمام مالك ، فلم يرد عليه بقلمه ، وإنما نقل عن عبد الملك بن حبيب رأياً مخالفاً لرأي الإمام مالك ، جاء فيه (١) :

« وإن لم يكن علم ، فعقل وورع . فبالعقل يَسأَل ، وبـــ تحصل خصال الخير كلهـا ، وبالورع يَعمَفُ . وإن طلب العلم وجده ، وإن طلب العقل ، إذا لم يكن عنده ، لم يجده . وقد قيل : كثير العقل ، مع قليل العلم ، أنفع من كثير العلم مع قليل العلم ، أنفع من كثير العلم مع قليل العقل . وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ – كما قاله ابن مسعود – وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب » .

ويقيني أن ابن مسعود أراد بلفظ « العلم » الذي جماء معرَّفاً : العلمَ المقترن بالفهم ، النابع من المقل. ومن المعروف أن أداة التعريف يسمونها (لام العهد)، أي : العلم المعهود المعروف ، الذي صاحبته الفطنة ، فلا يزل صاحبه معها .

ومن المؤكد أن النباهي المالقي قد فهم لفظ والعلم، الوارد عند ابن مسعود ، كا فهمناه ، فقال معقباً على كلام ابن حبيب ، شارحاً له (٢) :

« قال المؤلف : ومن قلد الحكم بين الخلق ، والنظر في شيء من أمورهم، فهو أحوج إلى هذا النور ، وإلى اتصافه بالتذكر (٣) والتيقظ والتفطن . ولذلك كان اسماعيل بن إسحاق ، قاضي القضاة ببغـــداد ، يقول : من لم تكن فيه ، لم يكن له أن يلي القضاء . وقال ابن المو از : لا ينبغي أن يستقضى إلا ذكي ، فطن ، فهيم ، فقيه ، متأن ، غير عجول . . » .

ونقرأ في ترجمة القاضي و 'شرَيْح ، عند ابن عساكر (١٠) ، هذه الأقوال التي تفرق بين العلم والقضاء :

⁽١) ص ٣-٣. (٢) ص ٣-٣. (٣) في الأصل: التذكير، وهو تصحيف. (٤) ٣٠٤/٦ – المهذب.

و قال الشعبي : كان شريح أعلم القوم بالقضاء . وكان عبيدة السلماني يوازي شريحاً في علم القضاء . وأما علقمة بن قيس ، فانتهى إلى قول عبد الله بن مسعود فلم يتجاوزه . وأما مسروق فأخسل من كل شيء . وأما الربيع بن خيثم فأقل القوم علماً ، وأورعهم ورعاً . وقال سفيان : كان علقمة أعلم من شريح في الفرائض والفقه ، وكان شريح أعلم بالقضاء » .

فأنت ترى أن العلم شيء ، وأن القضاء شيء آخر . وأن رجلًا من رجال القرن الأول (١) هو الشعبي ، سمى الفضاء و علماً » . ولا ريب في أنه عنى بلفظ و العلم » هنا : طرائق البحث عن الحقيقة ، ومعرفة الوصول إليها ، وهسذا لا يتوفر لكل عالم ، وإنما تميز به أناس مخصوصون . ولهذا نقل وكيع : وأن القضاء فهم "لا يُتَعَلَم »، وهو من أصدق ما وصف به القضاء ، لأن الفهم شيء والحفظ شيء آخر .

وانظر إلى تنبُّه عالم من علماء القرن الأول؛ يسمي القضاء «علماً»؛ والمعارف لم تتسع ، وحركة النقل لم تبدأ ، والاتصال بالأمم الأخرى كان في فجره .

رأي الماوردي

عقد الماوردي في كتابه أدب القاضي فصلاً دلـُل فيه على أن القضاء واجب بالمقل والعرف ، بعد أن أورد الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع، ثم قال (٢٠):

وجوب القضاء

﴿ وَقَدْ حَكُمُ الْحُلْفَاءُ الرَّاشْدُونَ بِينَ النَّاسُ ﴾ وقلدوا القضاة والحكام .

« فحكم أبو بكر ٬ رضي الله عنه ٬ بين الناس ٬ واستخلف القضاة ٬ وبعث أنسا إلى البحرين قاضياً .

⁽١) توفي الشمعي ـ عامر بن شراحيل ـ عام ١٠٣ ه .

د وحكم عمر بين الناس، وبعث أبا موسى الأشعري إلى البصرة قاضياً، وبعث عبدالله بن مسعود إلى الكوفة قاضياً .

وحكم عثمان بين الناس ، وقلد شريحاً القضاء .

و وحكم عليَّ بين الناس ، وبعث عبدالله بن عباس إلى البصرة قاضياً وناظراً.

« فصار بذلك من فعلهم - أي الراشدين - إجماعاً » .

ثم ساق دليل العقل والعرف فقال (١) :

« ولأن الفضاء أمر بالمعروف ، ونهي عن المنكر . والله تعـــالى يقول :
 ﴿ الآمِرونَ بالمعروفِ والناهونَ عن اللهٰ كَسَر (٢) . . ﴾ الآية .

و ولأن الناس ، لِما في طباعهم من التنافس والتغلب ، و لِما 'فطيروا عليه من التنازع والتجاذب ، يقل فيهم التناصر ، ويكثر فيهم التشاجر والتخاصم ، إما لشبهة تدخل على من تدين ، أو لعناد يقدم عليه من تجوز ، فدعت الضرورة إلى تورد هم إلى الحق والتناصف بالأحكام القاطعة لتنازعهم ، والقضايا الباعثة على تناصفهم .

و ولأن عادات الأمم به جارية ، وجميع الشرائع به واردة .

ولأن في أحكام الاجتهاد ما يكثر فيه الاختلاف ، فلم يتمين أحدهما بين المختلفين فيه إلا بالحكم الفاصل ، والقضاء القاطع ، . انتهى .

رأي ابن خلدون

« وأما القضاء ، فهو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة ، لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات ، حسماً للتداعي ، وقطماً للتنازع ، إلا أنه بالأحكام

⁽١) ١/٥٣١ . (٢) التوبة / ١١٢.

الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة ، فكان لذلك من وظائف الحلافة ، ومندرجاً في عمومها . وكان الحلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم ، ولا يجملون القضاء إلى من سواهم . . . واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنسه : يجمع – مع الفصل بين الخصوم – استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين (١) . . » .

رأي ابن أبي ليلى

نقل وكيم عن ان أبي ليلي قوله عن القضاء في صدر الإسلام (٢):

« كان الناس يختصمون ، في الحقوق ، على الجهل، وكل واحد يدفع الحق إلى صاحبه ، فكان القاضي بينهما مثل المفتى ... والناس اليوم إنما هم 'بغاة ! ، (٣).

ولو أنك قرأت أقضية ابن أبي ليلى عند وكيع (٤) ، أو ترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان (٥) ، ورأيت أي رجل كان هذا القاضي ، وأي عقل عظيم رُزق ، لعجبت من هذا الرأي الذي يدل على كثير من حسن الظن ، وطيبة القلب ، ونبل الطوية ، إن لم أقل السذاجة . ولعجبت أيضاً من نقل وكيع لهذا الرأي ، لأن وكيماً نفسه قد سجل أحكام قضاة الصدر الأول ، وفيها الكثير من تجني الناس بعضهم على بعض . والناس هم الناس ، حتى في عصر الرسول عليا من وجد بدري اسمه حاطب بن بلتعة ، تخاصم مع الزبير على السقاية ، وتحاكما إلى الرسول ، ولم يعجبه حكم الرسول، وقال له : أن كان الزبير ابن عمتك ؟ وقد مر بك الحديث في هذا الكتاب (ص ٥٠) . فالبغي قديم ، وأهله موجودون في كل

د ۱۳۹ / π (۲) المقدمة ، ص ۱۸۶ π - ۱۸۵ . (۱) المقدمة ، ص

⁽٣) ابن أبي ليلى ـ محمد بن عبد الرحمن ـ توفي عام ١٤٨ ه. ولي القضاء لبني أمية ولبني العباس ٣٣ سنة . (٥) ١ / ٢ ٥ ٤ . العباس ٣٣ سنة . (٥) ١ / ٢ ٥ ٤ .

زمان ومكان . صحيح أن النساس في صدر الإسلام كانوا أقرب إلى التقوى ، وأخوف لحدود الله ، وأن الناس في منتصف القرن الثباني للهجرة ، حيث كان ابن أبي ليلى قاضيا ، قد تغيَّروا كثيراً ، وشاع فيهم الطمع والفساد ، ولكن هذا لا يعني قط أن « الناس كانوا يختصمون على الجهل ، وكل واحد يريد أن يدفع الحق إلى صاحبه ، وهذا تاريخ القضاة لوكيع ينطق بما يخالف هذا الرأي .

راي احمد امين

تناول شيخنا أحمد أمين ، في فجر الإسلام (١١) ، موضوع تأثر الفقه الإسلامي بالقانون الروماني، وهو موضوع أثاره بعض المستشرقين، وردًّ عليه ردًّ موفقاً. ثم قال (٢٠) :

« ولسنا ننكر أن القانون الروماني أفاد من ناحية غير هذه ، أعني ناحية عرض المسائل على الفقهاء ، ليبدوا فيها رأيهم حسب القواعد الكلية الشريعة الإسلامية . فمن المحقق أن مصر والشام كانت تحكمها محاكم رومانية ، بالقانون الروماني ، فلما جاء الإسلام ، ودخل قوم من هؤلاء المحكومين فيه ، وخضع له غيرهم ، كان من الطبيعي أن يعرضوا تقاضيهم القديم ، وآراء محاكمهم القديمة ، على الإسلام ، لينظروا ما يقر منها وما لم يقر . هب اليوم أنه لداع من الدواعي غير القانون المصري ، وو ضيعت أسس أخرى لقوانين جديدة ، فما لا شك غير النا المتقاضين ، ورجال القضاء ، ونحوهم ، من كانوا يتقاضون حسب القانون فيه ، أن المتقاضين ، ورجال القضاء ، ونحوهم ، من كانوا يتقاضون حسب القانون والتعالم الجديدة ، خصوصاً إذا لاحظنا أن القضاة في صدر الإسلام ، كان لديهم الشيء الكثير من المرونة والتسامح ، فيا لم يخرج عن قواعد الإسلام . قرأت في ذيل كتاب قضاة مصر : « أن خير بن نعيم — تولى قضاء مصر من ١٢٠ –١٢٧ه —

⁽۱) ص ۲۶٦ ، (۲) ص ۲۶۸ .

كان يسمع كلام القبط بلغتهم ، ويخاطبهم بها ، وكذلك شهادة الشهود منهم ، ويحكم بشهادتهم » (١) .

وهـذا الافتراض ، أي عرض النقاضي الروماني القديم ، وآراء المحاكم الرومانية على الإسلام ، والنظر فيما يقر منها وما لم يقر ، وإن لم يكن مستحيلاً ولا أنه افتراض خطير ، لا يصح أن يرد إلا إذا قـامت عليه بينات ، أو شبه بينات ، أو قرائن على الأقل . ويقيني أن هـذه البينات والقرائن قد التمسها شيخنا أحمد أمين ، فأعوزته ، لأنه ليس لها أي أثر في كتبنا ، لا من قريب ، ولا من بميد . ولم يجد إلا خبراً لا يغني في هذا الموضوع شيئا ، هو أن القاضي خير بن نميم ، كان يجيد القبطية ، ولهذا لم يحتج إلى ترجمان ، فكان يسمع كلام القبط بلغتهم ، ويخاطبهم بها ، وكذلك شهادة الشهود . وهذا الخبر لا يعني أكثر من أن خير بن نعيم ، وربا غيره من عمال الدولة ، كانوا يعرفون لغة البلاد المفتوحة لا غير . وأما در اسة المسائل القانونيية الرومانية ، ومقارنتها مع أحكام الشريعة الاسلامية ، فذلك شيء ليس عليه أي دليل .

ثم أكد أحمد أمين هذا الرأي في ضحى الإسلام مرتين ، فقال في الاولى (٢):

وكان بالشام مدارس فقهية لنعليم القانون الروماني، أشهرها مدرسة بيروت،
تخرج فيها كثير من أهل الشام ، وعلمت الناس طريقة النقاضي، ونوع الأحكام،
وكلها ذابت في المملكة الإسلامية بعد الفتح ، وعرضت عاداتها وتقاليدها على
الإسلام ، تبيل منها ما تبيل ، ور فيض ما ر فيض » .

وقال في الثانمة (٣):

﴿ عُرِضَتَ أُمُورُ الشَّامِ عَلَى الْأُوزَاعِي وَأَضَرَابِهِ ﴾ وفيها العسادات الرومانية

⁽١) تاريخ قضاة مصر للكندي - ذيل عليه ص ٣٤٩.

^{. 178 / 7 (7) 7 / 371.}

وغيرها ، وفيها 'نظـُم القضاء الروماني، وما كان يجري في المعاملات ، وطريقة التقاضي . . » .

والبحث ، بعد ، نظري ، بالإضافة إلى أنه افتراضي . وقد انتهى أحمد أمين إلى أن طريقة التقاضي ، ونوع الأحكام ، ونظم القضاء قد ذابت في المملكة الإسلامية ، غير أن هذا الرأي لم يدعم بأي شكل من أشكال الدعم . ولا بد لاقراره أو رفضه من معرفة ما كان قبل الفتح ، وما كان بعد الفتح ، والمقارنة بينها بدقة وإمعان . وهذا ما لم يكن عند أحمد أمين ، ولا نظن أنه كائن عند غيره من الباحثين .

أثر القضاء في الحركة التشريعية

قال أحمد أمين في ضحى الإسلام بمعرض بحثه عن أبي يوسف (١) :

« إن كثيرين عابوا أبا يوسف من أجل توليه القضاء ، والحكايات من هـذا القبيل كثيرة . قال محمد بن جرير الطبري : إنه قـد تحامى حديث أبي يوسف قوم من أهل الحديث ، من أجل غلبة الرأي عليه ، وتفريعه الفروع والأحكام ، مع صحبة السلطان ، وتقلده القضاء . . »

^{. 1 1 / 7 (1)}

ثم قال أحمد أمين في موضع آخر عن أبي يوسف (١):

وإنه تولى القضاء عهداً طويلا ، وفي هذا فائدة الفقه كبيرة : ففي القضاء امتحان النظريات العلمية ، وصهر لها في بوتقة العمل ، ومواجهة لمشاكل عملية الا يدركها من اقتصر على النظر ، ومقابلة الصعاب في طرق المرافعات ، ممن له البينة ، ومن عليه اليمين ، ونحو ذلك ، لا يفكر فيها كثيراً من 'يستفتى ، أو يؤلف الكتب . فلهذا كان أبو يوسف منظماً لمذهب أبي حنيفة ، ومغذياً له بالطرق العملية . ومن أجل هذا قال الحنفية : إنه يعمل بقول ابي يوسف في باب القضاء . أضف إلى هذا أن أبا يوسف ، في مثل مركزه ، يستطيع أن يعرف من شؤون الدولة ، ومناحيها في التفكير والعمل ، وما يعرض لها من عيرف من شؤون الدولة ، ومناحيها في التفكير والعمل ، وما يعرض لها من ورأياً في مسائل لا يراها من يقيس ، أو يستحسن ، بين جدران أربعة ، أو في حلقة المسجد » .

رأي ابن المقفع في « كتاب جامع »

ظل القضاة يحكون بين الناس بنصوص الكتاب والسنة ، حسب فهمهم لها ، وباجتهادهم ، مستندين في أغلب الأحيان إلى القياس. وقد نشأ عن ذلك اختلاف كبير في الأحكام ، في مصرين متقاربين ، وأحياناً في المصر الواحد ، في قضيتين متاثلتين ، وتراوح الاختلاف أحياناً بين الحل والحرمة . وقد بلغت هذه المسألة في أيام ابن المقفع حداً استوجب أن تكون من بين القضايا الرئيسية التي بحثها في رسالة الصحابة ، وأن يقدم فيها اقتراحاً عظيماً ، هو ما سماه و كتاباً جامعاً ، ينتهى معه الخلاف بين الحكام . هسذه هي نظرية ابن المقفع في التقنين ، وهي

^{. 144 / * (1)}

نظرية سابقة على مرحلة المذاهب، وتبويب أحكام العبادات والمعاملات ، وهي مرحلة حضارية كبيرة ، ذات أثر واضح في حياة الأمم . استمع إلى ابن المقفع يقول (١١) :

و وبما ينظر أمير المؤمنين فيه ، من أمر هذين المصرين، وغيرهما من الأمصار والنواحي: اختلاف هذه الأحكام المتناقضة، التي قد بلغ اختلافها أمراً عظيما، في الدماء، والفروج، والأموال، فيُستَحَلُ الدم والفرج بالحيرة، وهما يحرّمان بالكوفة، ويكون مثل ذلك الاختلاف في جوف الكوفسة، فيُستَحَلُ في ناحية منها ما يحرّم في ناحية أخرى. غير أنه على كثرة ألوانه نافذ على المسلمين في دمائهم وحرمهم، يقضي به قضاة جائز أمرهم وحكهم، مع أنه ليس بما في دمائهم وحرمهم، والاستخفاف من سواهم، فأقحمهم ذلك في الأمور التي يشفع بها من سمعها من ذوي الألباب.

« وأما من يأخــــ بالرأي ، فيبلغ به الاعتزام عن رأيه أن يقول في الأمر الجسم من أمر المسلمين قولاً لا يوافقه عليه أحـــد من المسلمين ، ثم لا يستوحش لانفراده بذلك، وإمضائه الحكم عليه، وهو مقر أنه رأي منه، لا يحتج بكتاب ولا سنة .

⁽١) رسائل البلغاء ص ١٢٥ - ١٢٦ .

و فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية ، والسير المختلفة ، فترفع إليه في كتاب ، ويرفع معها ما يحتج به كل قوم ، من سنة أو قياس ، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك ، وأمضى في كل قضية رأيه الذي يلهمه الله ، ويعزم عليه ، وينهى عن القضاء بخلافه ، وكتب بذلك كتابا جامعا ، عزما ، لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ ، حكما واحداً صواباً ، ورجونا أن يكون اجتاع السير قربة لإجهاع الأمر ، برأي أمير المؤمنين ، وعلى لسانه . ثم يكون ذلك من إمام آخر ، آخر الدهر إن شاء الله .

و فأما اختلاف الأحكام: إما شيء مأثور عن السلف غير مجمسع عليه ، يَدَّبُرُهُ قوم على وجه ، ويَدَّبُرُهُ آخرون على وجه آخر ، فينظر فيه إلى أحق الفريقين بالتصديق ، وأشبه الأمرين بالعدل . وإما رأي أجراه أهله على القياس ، فاختلف وانتشر ما يغلط في أصل المقسايسة ، وابتدأ أمر على غير مثاله . وإما لطول ملازمته القياس ، فإن مَن أراد أن يلزم القياس ولا يفارقه أبداً في أمر الدين والحكم ، وقعم في الورطات ، ومضى على الشبهات ، وغمض على القبيح الذي يعرفه ويبصره ، فأبى أن يتركه كراهة ترك القياس . وإنما القياس دليل يستدل به على المحاسن ، فإذا كان ما يقود إليه حسنا معروفا أخذ به ، وإذا قاد إلى القبيح المستنكر أترك ، لأن المبتغي ليس غير القياس يبغي ، ولكن عاسن الامور ، ومعروفها ، وما ألحق الحق بأهسله . ولو أن شيئا مستقيماً على الناس ومنقاداً حيث قيد كاكان الصدق هو ذلك أولى أن يعتبر بالمقاييس ، فإنه لو أراد أن يقوده الصدق لم يَنْقَدُ له

إجهاع أهل المدينة

ورد في كلام أحمد أمين في ضحى الإسلام (١) أن ﴿ محمد بن أبي بكر بن عمرو

^{. 448 / 4 (1)}

ابن حزم كان قاضياً على المدينة ، وكان يخرج في قضائه عن الحديث أحياناً الى العمل بما أجمع عليه أهل المدينة ، ويأبى عليه أخوم عبدالله إلا أن يتسبع الحديث ».

وظاهر كلام أحمد أمين يفيد أن بعض القضاة في القرن الثاني للهجرة قد تركوا السنة ، وأهماوها ، وعملوا بإجماع الناس . وأن مصدراً جديداً من مصادر التشريع قد ظهر ، موازياً أو مساوياً للمصادر الأربعة الممروفة : الكتاب والسنة والإجماع والقياس . ومراتبها معلومة ، فإذا وجد كتاب أو سنة ، فلا إجماع ولا قياس .

وقد حققت في هذه المسألة ، فوجدت أن ما قاله أحمد أمين ليس له أصل يقيني ، وإنما قصة إجماع أهل المدينة على ما رواها وكيع وابن القيم هي عنسد وقوع الاختلاف ليس غير . قال وكيع (١): «كان أبو بكر بن حزم على قضاء المدينة ، فقال له قائل : ما أدري كيف أصنع بالاختلاف ؟ فقال أبو بكر : يا ابن أخي ! إذا وجدت أهل المدينسة على أمر مستجمعين عليه ، فلا تشك أنه الحق » .

قال محقق أخبار القضاة لوكيم (٢):

« إجماع أهل المدينة حجة عند مالك . قال ابن القيم : وهـــذا أصل قد نازعهم فيه الجمهور، وقالوا : عمل أهل المدينة ، كعمل غيرهم من أهل الأمصار . ومن كانت السنة معهم فهم أهل العمل المتبع . وإذا اختلف علمــاء المسلمين ، لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض ، وإنما الحجة اتباع السنة . ومالك نفسه منع الرشيد من ذلك ، وقد عزم عليه ، وقال له : قد تفرق أصحاب رسول الله منع الرشيد من ذلك ، وقد عزم عليه ، وقال له : قد تفرق أصحاب رسول الله

⁽۱) ۱ / ۱۶۳ – ۱۶۴ ، (۲) ۱ / ۱۶۶ حاشیة رقم (۱) .

في البلاد ، وصار عند كل طائفة منهم علم ليس عند غيرهم ، وهــذا يدل على أن عمل أهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الأمة ، وإنما هو اختيار منه لما رأى عليه العمل ، ولم يقل قط في موطئه (كتاب الموطأ) ، ولا في غـــيره : لا يجوز العمل بغيره ، بل يخبر إخباراً مجرداً أن هذا عمل أهل بلده ، فإنه ادعى إجماع أهل المدينة في نيف وأربعين مسألة » . اه .



الباب الثاني

القتاض

الفصل الاول

مَنْ هُوَالْقُ اضِحِالْحُقِيقِيّ ؟

كان الإسلام ، في نظرته الشاملة ، إلى الدنيا والآخرة ، ولا سيا في النوايا الباطنية ، وفي الأعمال التي قد تشتبه حقيقتها ، منظماً للقضاء ضمن إطار هذه النظرة ، فليس القاضي حاكماً بالعدل دوماً ، وإنما هو قاض يما يرى ويسمع ، وبما يتضح أمامه من البينات، وبما يولند عنده القناعة بأنه قد استوفى التحقيق. وهذا شيء ، والعدالة شيء آخر . فقد يعجز صاحب الحق عن إثباته ، وقد يكون أحد المتقاضيين أبلغ في الأداء ، وقد يتعلق القضاء على اليمين فيحلفها يكون أحد المتقاضيين أبلغ في الأداء ، وقد يتعلق القضاء على اليمين فيحلفها الذي وجهت إليه ، يمينا غموسا ، أي يحلفها وهو يعلم أنه كاذب فيها . ولا حيلة القاضي عندئذ إلا أن يحكم وفقاً للوقائع التي تمت لديه . ولهذا ثبت في الصحاح، القاضي عندئذ إلا أن يحكم وفقاً للوقائع التي تحتم بساب حجرته ، فخرج

۸١

إليهم فقال (١):

« ألا إنما أنا بشر ٬ وإنحـــا أقضي بنحو بما أسمع . ولعل أحدكم أن يكون ألحن (۲) مججته من بعض ٬ فأقضي له . فمن قضيت له مجتى مسلم ٬ فإنما هي قطعة من النار ٬ فليحملها ٬ أو ليذرها » .

فمن هذا الحديث الوارد في الصحاح ، يتبين أن الشريعة الإسلامية جعلت من الخصمين القاضيين الحقيقيين في أي خلاف يقسم بين الناس . وما من إنسان إلا وبعرف حقه ، وحدوده ، فمن تعدّاها دخل منطقة النار . وأي وازع عنسد المؤمنين أبلغ من هذا ؟

فالقاضي لا جناح عليه ، في أن يحكم بغير الحق ، إذا خفي عليه ، وإنما الجناح والإثم على المتقاضيين اللذين ينبغي عليها أن يعزف عن اللجاج ، والطمع في حق الغير . ولهذا قيل : « لو أنصف الناس استراح القاضي » .

وقد علمتق الإمام النباهي المالقي على هذا الحديث فقال (٣) :

و ومما تقرر في الشريعة أن حكم الحاكم لا 'يحيل الحرام' وأن الفروج والدماء والأموال سواء ' بدليل قوله على الله إنكم تختصمون إلى ' ولعل بعضكم أن يكون ألحن مججته من بعض ' فأقضي له على نحو ما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئا ' فلا يأخذه ' فإنما أقطع له قطعة من النار ". فأجرى الله تعالى أحكام رسوله على الظاهر ' الذي يستوي فيه هو وغيره من البشر ' ليصح اقتداء أمته به في قضاياه ' ويأتون ما أتوا من ذلك على علم من سنسته ' إذ البيان بالفعل ' أولى من القول ' وأرفع لاحتال اللفظ " .

⁽١) أخرجه البخاري في : ٦٦ ـ كتاب المظالم - و ١٦ - باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه، حديث ٢١ ه. وأخرجه مسلم في : ٣٠ ـ كتاب الأقضية ـ حديث ٢ وه . وأخرجه الامام أحمد في مسنده ص ٣٣٠ من الجزء السادس (طبعة الحلبي) . وأخرجه أبو داود في : ٣٧ ـ كتاب الأقضية ـ و ٧ ـ باب : في قضاء القاضي إذا أخطأ ـ حديث ٣٥٨ .

⁽٢) ألحن : أكثر بلاغة . واللحن من الأضداد . (٣) ص ٧ .

وفي هذا الحديث دليل على أن الرسول على كان معرضاً للخطأ في القضاء ، وغير معصوم منه ، لأنه لم يؤت علم الغيب ، ولم يكشف عما في القلوب ، في ما لم يطلعه الله تعالى عليه ، وذلك في حوادث معينة كالتي رويت عن بني أبيشر ق، والتي نزل فيها قوله تعالى (۱): ﴿ إِنَّا أَنَ لَنْنَا إِلَيْكَ الكتاب بالحسَق لِنَسَحُكُمُ بِينَ النَّاسِ عِما أَرَاكَ اللهُ ، وَلا تَكَدُنُ لِلسَّخائنيينَ خصيماً ﴾. وسنوفيها حقها من البحث في موضوع « قضاء الرسول » .

ومما يصح أن يُروى في صدد هذا الحديث الشريف ، أن رجال القانون عند الأمم الغربية ، من القضاة والمحامِين ، إذا شاهده أحد أصدقائه صباحاً خارجاً من بيته ، وسأله : إلى أين أنت ذاهب ؟ أجابه : إلى قصر القانون ! ولم يقل إلى قصر العدل ، ولم يتنبهوا إلى هذه الحقيقة إلا في زمان متأخر ، وقد جاءت الحكمة بها على لسان الرسول على قبل أربعة عشر قرناً .

كذلك فإننا نجد في كتب أصول المحاكات الجزائية فصلاً عنوانه: « النيابة المامة البليغة خطر على المدالة » ، لقوة تأثير البلاغة على القضاة والمحلفين ، في البلاد التي أخذت بنظام المحلفين . وليست النيابة العامة في الحقيقة والواقع ، إلا طرفاً في الدعوى . وهذا الذي حذر منه علماء الأصول الجزائية ، حذرت منه الشريعة الإسلامية ، حفاظاً على العدالة .

⁽١) ٤ ، النساء ، الآية ٥٠٠ .

الفصبلالثاني

الرسول عياته القاضي

تجمعت السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية في شخص الرسول عليهم فيه خلال حياته . ولقد عرفت أن الرسول كان قاضياً في الجاهلية ، لِما تجمع فيه من صفات الفهم والذكاء والفطنة، وهي من أبرز صفات القاضي في كل العصور. وأصبح الرسول قاضي المسلمين الأعلى بعد أن نزل قوله تعالى : ﴿ فلا وربّـك لا يُؤمنون حَى يُحكَدُم وك فيما شجر بينتهم من كا أصبح حكمه ملزماً للناس كافة ، سواء أكان بوحي من الله ، أو باجتهاد اجتهده هو ، فأصبح فيما بعد سُنة مازمة أيضاً .

ولسنا نستقصي أفضية الرسول ﷺ كلها ، ولا أكثرها ، وإنما نورد نماذج منها للدلالة على نوعين من القضاء أنفذهما الرسول ، هما :

قضاء الموضوع : أي القضاء الذي انصب على أصل الحق ، فقطع فيــــه الحصومة ، وبيّن من هو صاحب الحق ، وأعاده إليه .

قصاء الشكل: أي قضاء أصول المحاكمات (المرافعات) .

وكلاهما تشريع وقضاء ، لأن الرسول ﷺ كان فيهما مشرَّعاً وقاضياً ، يبين للناس الطرائقالتي ينبغي أن يتبعوها في التحقيق والبينات والمحاكمة والحكم.

ومن الأمثلة على قضاء الموضوع ما أورده ابن سمد برواية ابن عباس قال(١):

إن زوج بريرة - مولاة عائشة - كان عبداً أسود ، يسمى مغيثاً ، فقضى النبي عليه فيها أربع قضيات :

- ١ ان مواليها اشترطوا الولاء ، فقضي أن الولاء لمن أعتق .
 - ٢ وخيرت ، فاختارت نفسها (٢) .
- ٣ ـ فامرها النبي عَلِيْكُم أن تعتـــد. قال : فكنت أراه ـ يعني زوجها بـ يتبعها في سكك المدينة ، يعصر عينيه عليها (أي يبكي) .
- ٤ قال : و'تصدر ق عليها بصدقة ، فأهدت منها إلى عائشة ، فذكر ذلك للنبي عليه ، فقال : هو عليها صدقة ، ولنا هدية .

و في حديث عائشة (٣) :

د أن بريرة أعتقت ولها زوج ، فخيرها رسول الله عَلَيْكِ أَن تَقَرُ عنده أو تفارقه . وأن بريرة تصدُّق عليها بلحم فقصبوه ، فقدموا إلى رسول الله طماماً بأدم غير اللحم، فقال : ألم أر عند لا لحا ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ! إنما هو لحم تصدق به على بريرة . فقال رسول الله : هو صدقة على بريرة ، وهدية لنا .

« وأن بريرة جاءت إلى عائشة تستمينها في كتابة أهلها (٤) ، فقالت عائشة:

⁽١) طبقات ابن سعد ٨ / ٢٠٧ وما بعدها . (٣) أي مفارقة زوجها .

 ⁽٣) المصدر السابق ص ٢٥٨.
 (٤) أي في أن تتماقد معهم على فدائها وتحريرها.
 راجع بحث: المكاتبة في كتب الفقه.

إن شاء أهلك اشتريتك، ونقدتهم ثمنك صبّة واحدة. فذهبت بريرة إلى أهلها، فقالت لهم ذلك، فقالوا: ولنا ولاؤك. فجاءت بريرة إلى عائشة فقالت: إنهم يقولون: لنا ولاؤها. فقال رسول الله على الشريها، ولا يضرك ما قالوا، فأنما الولاء لمن أعتق».

وفي رواية ، أن الرسول صَلِلَةٍ قال حينًا بلغه شرط الولاء :

« ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ولا سنة نبيه ؟ ألا إن كل شرط ليس في كتاب الله ، ولا في سنة نبيه ، فهو باطل : الولاء لمن أعتق . . » .

ومن الأمثلة على قضاء الموضوع (١):

ما رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة ، من حديث الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن حرام بن محيّصة ، أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطاً (٢) ، فأفسدت فيه . فقضى رسول الله على أهل الحوائط : حفظها بالنهار ، وما أفسدت المواشى بالليل ، ضامن على أهلها .

و في أدب القاضي للماور دي^{٣)} :

« اختصم إلى الرسول عَلِيْكُ رجلان في مواريث تقادمت، وتدارست، فقال: إذهبا ، فاقتساها ، واسْتَهُما ، وتحالاً » .

وهذا القول جزء من حديث رواه الإمام أحمــــد (٤) ، وقد أشرنا إليه في الفصل السابق ، جاء فيه بعد قوله : فإنما أقطع له قطعة من النار ، أن الرجلين

⁽١) راجع الحديث رتخريجه في محاسن التأويل ١١ / ٢٩ ٢ . (٣) الحائط : البستان .

⁽٣) ٢ / ١٧١ . وقد رواه الحاكم في المستدرك (٤/ه ٩) والدارقطني (السنن ٤٣٩/٤) وأبو داود (السنن ٨٥ ه ٣) . (٤) أخرجه في المسند ٦ / ٣٢٠ .

الختصمين بكيا ، وقال كلُّ منها : حقى لأخى . فقال عَلَيْكِ : أمسا إذ قلمًا ، فانها ، فاقتسا ، ثم توخيا الحق بينكما ، ثم استها . ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه » .

ومن الأمثلة على قضاء الموضوع :

ما رواه البخاري في باب القَسَامة ، والحكم فيها كان قبل الإسلام ، وقد أقره الرسول ، فكان بذلك شرعاً مازماً . فقد روى أن رجلاً من بني هاشم ، استأجره رجل من قريش ، من فخذ أخرى ، فانطلق معه في إبسله ، فمر" به رجل من بني هاشم - وقد انقطعت عروة 'جواليقيه (١) - فقال : أغثني بعقال أشدُّ به عروة جوالقي ، لا تنفر الإبل . فأعطاه عقالاً ، فشدُّ به . فلمــا نزلوا لم يعقل ؟ فقال : ليس له عقسال . فقال : فأين عقاله ؟ وحذفه بعصا كان فيها أجله ! فمر عللقتول رجل من أهل اليمن ، فقال له : هل أنت مبلغ عني رسالة مرة من الدهر ؟ قال : نعم . قال : إذا شهدت الموسم ، فناد ي التَقْريش ! فإذا أجابوك ، فنساد : يا لبني هاشم ! فإذا أجابوك ، فاسأل عن أبي طالب ، فأخبره أن فلانا قتلني فيعقال - ومات المستأجّر - . فلما قدم الذي استأجره، أتاه أبو طالب فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال : مرض ، فأحسنت القيام عليه ، ووليت دفنه . قال أبو طالب : قد كان أهل ذلك منك . فمكث حيناً ، ثم إن الرجل الذي أوصى إليه وافي الموسم . حتى جاء أبا طالب ، قــال : أمرني فلان أن أبلفك رسالة : إن فلاناً قتله في عقال . فأتاه أبو طالب ، فقال : إختر ْ منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تودي مئة من الإبل ، فإنك قتلت صاحبنا ، وإن شئت َ حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبيت قتلناك به ...

⁽١) الجوالق ; وعاء معروف عند العرب .

وفي البخاري ومسلم ، باب القسامة :

أن عبدالله بن سهل ، و محكت بن مسعود أتيا خيبر ، في أصحاب لها عتارون تمراً . فتفرقا في النخل ، فقنت عبدالله بن سهل . فجاء عبد الرحمن بن سهل ، و حويت وعيصة ابنا مسعود إلى النبي عليه فتكلموا في أمر صاحبهم . فبدأ عبد الرحمن – وكان أصغر القوم – فقال النبي عليه : كبير الكبير (١) فبدأ عبد رجال السند – : ليلي الكلام الأكبر) . فتكلموا في أمر صاحبهم . فقال النبي : أتستحقون قتيلكم (٢) – أو قال : صاحبكم – بايمان صاحبهم . فقال النبي : أتستحقون قتيلكم (٢) – أو قال : صاحبكم – بايمان خمسين منكم ؟ قالوا : يا رسول الله ! أمر من أم نراً ه . قال : فوداهم (٣) رسول الله القوم في أيمان من قبله (٤) .

ومن الأمثلة على قضاء الموضوع :

ما رواه ابن سعد في طبقاته (°) برواية أبي عمران الجوني :

أن الذي على أقطع أبا بكر وربيعة الأسلمي أرضاً ، فيها نخلة ماثلة ، أصلها في أرض ربيعة ، وفرعها في أرض أبي بكر . فقال أبو بكر : هي لي . وقال ربيعة : هي لي . فقال أبو بكر : ردّ علي أل ربيعة . فقال : لا أرد عليك . فانطلق أبو بكر إلى الذي على وبدره ربيعة فقال : أعوذ بالله من غضب الله ، وغضب رسوله ! قال : وما ذاك ؟ فأنبأه بالقصة . فقال له الذي على الحائط يبكي . قال : وقضى فلا ترد عليه . قال : وحول أبو بكر وجهه إلى الحائط يبكي . قال : وقضى الذي على الخاط يبكي . قال : وقضى الذي على الخاط .

⁽١) كبر الكبر: أي قدم الأكبر سنا. (١) أي ديته . (٣) أي أعطاهم ديته.

⁽٤) من قبله : أي من عنســـده ، أو من بيت المال . راجع : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي ٢ / ٢٠٥ . وراجع : الطبري ٤ / ٢٧٢ و ٥ / ٢١٤ .

^{. 414/ 8 (0)}

ومن الأمثلة على قضاء الشكل :

ما رواه ابن سعد في طبقـــاته (۱) برواية 'سر"ق أن رسول الله عَلِيلِهُ قضى : بشهادة شاهد ويمين اللطالب . وفي رواية يحيى بن حماد : بيمين وشاهد .

ومنها :

ما نقله الماوردي في كتابه أدب القاضي (٢) :

أن رجلًا ادَّعى على رجل عند رسول الله عَلِيْلَةٍ حقاً غائباً ، فقال رسول الله عَلِيْلَةٍ : « شاهداك أو يمينه » (٣) .

وفي رواية وائل بن حجر (؛) : أن رجلاً من حضر موت ، حاكم رجلاً من كندة ، إلى رسول الله عليه ألى أرض . فقال للحضر مي : ألك بينة ؟ قال : لا. فقال : فيمينه ؟ فقال : يا رسول الله ! إنه فاجر ، ليس يبالي ما حلف عليه ، وليس يتورع من شيء . فقال : ليس لك إلا ذاك .

والأمثلة على ذلك كثيرة .

⁽۱) ۷ / ۰ ۰ ۰ . (۲) ۲ / ۹۷ . (۳) متفق عليه من حديث الأشمث بن قيس، ومن طريق وائل بن حجر . (۲) ۲ / ۳۶۳ .

الفصرل الثالث

قضاة الرسول

ثبت أن الرسول ﷺ استعمل قضاة على بعض الأقاليم التي اعتنقت الإسلام، وكانت بعيدة عن المدينة. وتكاد كتب السيرة والحديث تجمع على أن القضاة الذين عهد إليهم الرسول بالقضاء ثلاثة، هم: على بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبو موسى الأشعري (١).

والذي يسترعي الانتباه هو أن هؤلاء الثلاثة ذهبوا إلى اليمن ، ولم نعرف توقيت ذهابهم ، وتعاقبهم ، وكل الذي وصل إلينا هو أن معاذاً وأبا موسى تقاسما اليمن ، فحكم كل واحد في القسم الذي خصص له ، وهذا الذي يسمونه اليوم و الاختصاص المكاني » .

وقد بحثت عن قضاة آخرين فلم أجد . وترددت بين أمرين :

⁽۱).وکیسع : ۱ / ۱۱۱ .

أحدهما – أن الرسول طللي بعث قضاة إلى الأقاليم الأخرى ولكن لم تُعرف أسماؤهم ، ولا أخبارهم ، وليس من المعقول أن تهمل قبائل وأقوام ومناطق من قاض بفصل ما يقع بين الناس من خصومات وفقاً لأحكام الشريعة .

كذلك ليس من المعقول أن يعتنق قوم الإسلام ، وأن يظلوا على قضاء الجاهلية .

ثانيها - أنه ثبت من كتب السيرة والحديث بأن الرسول عليه كان يرسل مع كل قوم اعتنقوا الإسلام ، رجلاً يعلمهم القرآن ، وأحكام الدين . وكان الرجل يختار إما منهم ، وإما من الذين حذقوا القرآن . وقد يكون هذا المعلم هو القاضي أيضاً . يدل على ذلك ما ورد في أدب القاضي للماوردي (١١) من أن الرسول عليهم . «كان إذا أسلم قوم ، أقام عليهم من يعلمهم شرائع الدين ، ويقضي بين المتنازعين » .

ومهها يكن من أمر، فإن ثبوت تولي ثلاثة من الصحابة القضاء في أيام الرسول المسلم على أن التنظيم القضائي في الدولة النبوية بدأ مع الشعور بالحساجة إليه . خسلافا لما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن أبا بكر أول من استعمل القضاة في الإسلام ، لا بل هنالك من ذهب إلى أن معاوية هو أول الخلفاء الذين اتخذوا القضاة (٢) ، وهو قول منسوب إلى مالك بن أنس . والظاهر أنه يراد من ذلك أن معاوية أول من اتخذ قاضياً في قاعدة الخلافة ، لأن تتمسة عبارة مالك بن أنس (٣) : « كان الخلفاء قبل ذلك يباشرون كل شيء من أمور الناس بانفسهم » ، وسبقها قول وكيع : « ولا يعلم أن عثمان بن عفان استعمل قاضيا بلدينة » على أن هذا الرأي ينقضه ما ثبت من أن عمر كان قاضياً لأبي بكر (٤) . وفي رواية أخرى أن أبا الدرداء كان على القضاء أيام عثمان (٢) .

⁽۱) ۱ / ۱۳۳ . (۲) وكيم ۱ / ۱۱۱ . (۳) المصدر السابق . (٤) وكيم ۱ / ۱۰۶ . (٥) تاريخ الطبري ٤ / ۲۲۶ . (٦) ٤ / ۲۲۱ .

ونقرأ في الطبري (٢) أن المغيرة بن عتيبة كان قاضي أبي بكر في الكوفة .

كذلك نقرأ في أخبار القضاة لوكيم (٣) « أن عمر استعمل زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقاً » . وراجع قضاة عمر في الطبري (٤) أيضاً . وقبل ذلك استقضى أبو بكر 'عر َ (٥) .

وليس مما يفترض العقل ، أن يبقى المسلمون من بعــد وفاة الرسول عَلَيْكُم إلى أيام معاوية ، وليس لهم قاض يفصل بينهم !

ومن المفيد أن نتبيَّن الصور الأولى للقضاء في الإسلام ، وكيف شرع الرسول عَيْلِكُمْ يهيِّيء القضاة من الناحية النفسية ، ويعدُّهم لتولَّي هذا المنصب الخطير .

فالروايات متجمع على أن علي بن أبي طالب كان فتى يوم ولا"، الرسول قضاء الممن ، وقد تلقسَّى هذه التولية بكثير من التهيئب. فهو يقول (١٠) : بعثني رسول الله عليه الله عليه إلى الممن ، فقلت :

- يا رسول الله ! إنك تبعثني ، وأنا حديث السن ، لا علم لي بالقضاء .
 - قال : انطلق م فإن الله سيهدى قلبَك و يُثبِّت لسانــك .
 - قال : فما شككت في قضاء بين اثنين .

⁽۱) ج : ص ه ؛ ، و ج ه ص ۲۲ . (۲) ۳ / ۳۴۸ . (۱) ۱ / ۱۰۸ . (۱) ج : ص ه ؛ ، و ج ه ص ۲۲ . (۱) الطبري ۳ / ۳۶۳ و ۳۸٦ وسيرة عمر لابن (۱) ۳ / ۲۵۱ . (۱) و کدم ۱ / ۸۶ و ما بعدها .

وفي رواية أن علياً قال : إنك تبعثني إلى قوم هم أشدٌ مني ، أقضي فيهم .

وفي رواية ثالثة ، أن علياً قال : بعثني النبي ﷺ قاصداً إلى اليمن ، فبعثني إلى قوم ذوي أسنان ، وأنا حدَث ، فقال :

- يا علي ! إذا أتاك الخصمان ، فلا تقض ِ لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر ، فإنه أحرى أن يتمين لك القضاء .

- قال على : فما زلت قاضياً .

والظاهر أن علياً كان معلماً وقاضياً في آن. يدلُّ على ذلك رواية ابن عباس، قال (١): بعث النبي عَلِيْلَةٍ علياً إلى اليمن فقال:

– علمهم الشرائع ، واقض ِ بينهم .

فأنت ترى من هـذه الصورة أن علياً ، الذي نشأ في بيت النبوّة ، ورافق رسول الدعوة منـذ بداية الإسلام ، قد وقف موقف المتهيّب من تولي القضاء ، فما بالك بمن لم يتـّصف بصفات عليّ ، ولم 'تتَح له الفرص التي أتيحت له ؟

أما منزلة علي ، بعـــد ذلك ، في القضاء ، فقــد أورد وكيـع فيها ثلاث روايات (٢٠) :

أُولاها – أن الرسول قال : أقضى أمتي علي" .

وثانيها – أن عمر قال : أقضانا على ً .

وثالثها — أن ابن مسعود قال: أقضى أهل المدينة عليّ بن أبيطالب.وبها قال أبو هريرة .

وإذا ما ألقينا نظرة على أقضية عليّ ، أيام الرسول ، التي أوردها المؤلفون ، حتى المعتدلون منهم ، نجد فيها ما هو وليد الفطرة الصافية ، والعقل الذكيّ الفهم .

⁽١) وكيم ١/ ٨٧. (٢) المصدر السابق ١/ ٨٨ - ٩٩.

من ذلك ما رُوي من أن رجلا من أهل اليمن جاء إلى الرسول عَلَيْ وعلي يومئذ بها ، فجعل يقول (١): أتي علي بامرأة وطئها ثلاثة في طهر واحد، فسأل اثنين أن يقر ا بهدا الولد ، فلم يُقر ا ، ثم سأل اثنين اثنين أن يقر ا بهدا الولد فلم يقر أو ا ، فأقرع بينهم ، فلم يقرأ و الذي خرجت عليه الترعة ، وجعل عليه ثلثي الدية ، فضحك النبي عليه الدي حَرجت عليه الترعة ، وجعل عليه ثلثي الدية ، فضحك النبي عليه عليه عدى بَدَت نواجد ، واجد . « واحد) فلم يقرأ وا . واحد النبي عليه الترعة ، واحد عليه الترعة ، واحد النبي الدية ، واحد النبي الله الترعة ، واحد النبي الله الترعة ، واحد النبي الترعة ، واحد النبي الدين نواجد أو الله الذي الله الذي الله الترعة ، واحد النبي الله الترعة ، واحد الله الترعة ، واحد النبي الله الترعة ، واحد الترعة ، واحد التركة ، و

وقد كثرت الأقوال حول هذا الحديث الذي رواه البيهةي وأحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم . فلقد أراد علي أن يعترف اثنان بأن الولد للشالث ، فأبوا جميماً ، فلجأ عندئذ إلى القرعة بينهم ، ثم حمَّل الذي خرجت عليه القرعة ثلثي الدية ، لكل واحد منها الثلث .

ولا ريب عندي في أن الوطء كان قبل الإسلام ، وإلا فما يستقيم قضاء على ثلاثة رجال وامرأة ، قد ارتكبوا الفاحشة ، وكان لا بد من إقــــامة الحد ، فضلاً عن أنهم ما كانوا يجرؤون على التحاكم لو أن فعلتهم كانت في ظل الإسلام.

وإليك الرواية الواضحة لهذا الحديث كما أوردها أبو داود والنسائي :

« جاء رجل من أهل اليمن فقال : إن ثلاثة أتوا علياً يختصمون إليه في نفر قد وقموا على امرأة في طهر واحد ، فقال لاثنين : طيبا بالولد لهذا ، فقالا : لا . ثم قال لاثنين : طيبا بالولد لهذا ، فقالا : لا .

و فقال: أنتم شركاء متشاكسون. إني مقرع بينكم ، فين 'قرع له فله الولد ،
 وعليه لصاحبيه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم ، فجعله لمن قرع له . فضحك رسول الله عليه عليه حتى بدت أضراسه ونواجذه (٢) . . » .

⁽١) وكيسع ١ / ٩١ . (٧) النواجذ : الأضراس الأخيرة .

أما موقف الرسول من الناحية النفسية فواضح في أنه كان معجباً بذكاء على " و 'حسن تخريجه للأمر ، وتصر فه فيه تصر فا يدل على الفطنة . فهو لم يأل مهدا في التوفيق بينهم ، حتى إذا عجز عن الوصول إلى التوفيق ، أصدر هذا الحكم الذكي . وإني لست أفسر ضحك الرسول علي ضحكا عميقا ، حتى بدت أضراسه ونواجذه ، إلا بالإعجاب .

ومما يؤكد ذلك تتمة الحديث من الناحية الشرعية ، أو من الناحية القانونية كا نقول اليوم . فقد روي عنه على أنه قال : القضاء ما قضى (أي علي ") . وفي رواية أنه قال : لا أعلم فيها إلا ما قضى على " !

أما معاذ بن جبل (١) فهو صاحب الحديث الذي استدللنا به على استقلال السلطة القضائية ، وهو الذي أجساب الرسول على عن مستنده في الحكم: الكتاب ، وإلا فالسنة ، وإلا فالاجتهاد . والذين رووا هدذا الحديث يؤكدون على أن معاذاً كان صاحب هذا الرأي الذي أصبح قاعدة ، وأنه لم يلقن إليه بأي شكل من أشكال التلقين ، إلا ما عرف من أحكام الشريعة ، وما تفقه فيه من صحبته للرسول على . وقد ذكرت له أنواع من الأقضية تدل على هذه العبقرية النادرة في الفقه . وقد ذكروا أن الرسول بعث به قاضياً إلى اليمن بعد غزوة تبوك. وقد وقعت هذه الغزوة في السنة التاسعة الهجرة . وأرسل معه كتاباً إلى ألم اليمن يقول فيه : « لقد بعثت إليك خير أهلي » . وأرجح أن هذا البعث كان بعد على من أبي طالب .

ومن اجتهاداته المأثورة أنه قضى في رجل ترك أخته وبنته ، فأعطى البنت النصف ، وأعطى الأخت ما بقى ، وقد وافقه على ذلك ان مسعود وقضى به ،

⁽۱) وكيم ١ / ٩٧ .

وخالفها ابن عباس فقد كان يرى سقوط الأخت بالبنت ... والمسألة مبسوطة في كتب علم الفرائض .

وأما أبو موسى الأشعري فظاهر الروايات أنه ذهب إلى اليمن مع معاذ بن جبل ، وأن معاذاً تولى نصف اليمن ، وأبا موسى تولى النصف الآخر . وتدل الأخبار على أنه كان دور مستوى الرجلين من ناحية الفهم وقوة الاستنباط ، والاجتهاد في المسائل التي ليس عليها نص . كا أن فيها دلالة على أنه بقي قاضيا في اليمن إلى أيام عمر بن الخطاب . فقد نقل وكيع (١) عن أبي موسى أنه قال : أتيت وأنا على اليمن بامرأة ، فسألتها ، فقالت : ما تسأل عن امرأة ثيب ، حبلى ، من غير بعل . والله ما خاللت خليلا ، ولا خادنت خدانا ، منذ أسلمت . ولكني بينا أنا نائمة بفناء بيتي ، فوالله ما أيقظني إلا الرجل حين رفشي (٢) وألقى في بطني مثل الشهاب ، ثم نظرت إليه مقددها ، ما أدري أي خلق الله هو ؟ قال (أبو موسى) : فكتب إلى عمر فيها ، فكتب إلى أن واف بها ، وناس من قومها الموسم . فوافيت بها وبقومها ، فقال لي كالغضبان :

ما فعلت المرأة ؟ لعلك سبقتني بشيء من أمرهـ . فقلت : ما كنت لأفعل . قال : فسألها ، فأخبرته بمثل الذي حدثتني . وأثنى عليها قومها .

قال وكيع: هذا الحديث يدل على أن أبا موسى بقي إلى أيام عمر على القضاء.

* * *

ومما يدخل في بحث قضاة الرسول ، أمر ُ مُ عَلَيْكُم ، لبعض الصحابة بالقضاء في حضوره ، بين بعض المتخاصين . وما كان ذلك إلا تشريعاً منه ، أجاز فيه

⁽١) ١٠١/١ . (٧) الرفث : الجماع . وجاء في الأصل : رفصني . وهو تحريف .

أن يتولى الحكم قاض فرعي ، نيابة عن قاض أصلي ، وبإجازة منه . فأصبح سُنَّة تعليَّمها النياس من صاحب الشريعة ومبلِّغها ، ودرساً تلقيَّنوه عنه ، وساروا عليه فيا بعيد ، وأصبح له فصل في كتاب القضاء من مباحث الفقه ، سموه « الاستخلاف على القضاء » . وسنفرد له فصلا خاصاً ، نبيِّن فيه شروطه التي يصح بها .

ومن الأمثلة على استخلاف الرسول عليه للمن الصحابة ما رواه ابن سعد في طبقاته (١) قال :

(إن قوماً اختصموا في 'خصِّ (٢) ، فارتفعوا إلى النبي عَلَيْكُم ، فبعث معهم 'حذَّ يُنْفَة ، فقضى به حذيفة للذين يليهم القيم طط (٣) ، فرجع إلى النبي عَلِيْكُم ، فذكر ذلك له ، فأحازه » .

وإذا كان هــــذا الحكم قد توقف على إجازة النبي عَلَيْنَةٍ ، فمعنى ذلك أن الرسول عَلَيْنَةٍ كان صاحب حتى في نقض الحكم وإبرامه ، لأنـــه المرجع الأعلى السلطة القضائمة .

وإليك مثلين آخرين وردا في كتاب الماوردي، قال برواية عمرو بنالعاص(؟):

- و اختصم إلى النبي ﷺ رجلان ، وأنا جالس ، فقال :
 - يا عمرو! اقض بينها.
 - فقلت : يا رسول الله ! وأنت شاهد ؟
 - -- قال : نعم .
 - قلت : على ماذا ؟

قال: على أنك إذا أصبت على عشر حسنات وإن اجتهدت فأخطأت عشر حسنة واحدة .

⁽١) ه / ٥٠ ه . (٦) الخص : البيت من القصب ، أو البيت يسقف بخشبه .

⁽٣) القمط: حبل تشد به الأخصاص. (٤) ١ / ٦٨٠ .

أما المثل الثاني فقد رواه الماوردي أيضاً ، قال (١):

« إن رجلين أتيا النبي عليه ، فقال أحدهما :

إن لي حماراً ، ولهذا بقرة ، وإن بقرته قتلت حماري .

- فقال الرسول لأبي بكر: اقض بينهما .

- فقال أبو بكر : لا ضمان على المهائم .

- فقال الرسول لعمر: اقض بينهما. فقال مثل ذلك.

- فقال لعلى : اقض بينهما .

- فقال على : أكانا مرسكسن ؟

- فقالا : لا .

– فقال : أكانا مَشْدودَيْن ؟

- قالا : لا .

- قال : أكانت البقرة مشدودة ، والحمار 'مرسكلا ؟

- قالا: لا .

- قال : أفكان الحمار' مشدوداً ، والمقرة 'مرسكة ؟

- قالا: نعم .

- قال : على صاحب المقرة الضمان ، .

قال الماوردي: قال أصحابنا: وتأويل المسألة أن أبا بكر وعمر قضيا بسقوط الضمان عن صاحب البقرة إن لم يكن معها ، وأن عليًا قضى بوجوب الضمان عليه إن كان معها. فقد استخلفهم رسول الله عليه إن كان معها.

[.] TAV / T (1)

ثم أضاف الماوودي: فإن قيل: فكيف ردّه(١١) إلى عمر بعد قضاء أبي بكر، وردّه إلى عليّ بعد قضاء عمر ، والحكم إذا نسَفَذ انقطع به التنازع ؟

قيل: لأن جواب أبي بكر وعمر خرج منها مخرج الفتيا دون الحكم، فلذلك ردّه إلى عليّ حتى حكم باللفظ المعتبر في الأحكام، ولو كان جواب أبي بكر حكماً، كما استجاز ردّه إلى غيره!

وهنا ترى أن الماوردي قد غلب فيه الفقه على العقل ، لأنه ألزم الرسول على إلى الله على العقل ، لأنه ألزم الرسول على الله على المعتبر في الأحكام . وهو ما لا يصح أنطباقه على رجال الصدر الأول ، الذين كانوا أولي فطرة ، وشريعة ، ولم يكونوا أولي ألفاط وأشكال . وحسب الماوردي فخراً أن تعد له هذه الزلة !

⁽١) أي القضاء.

الفصل الرابع

صفاتُ القاضي

نستطيع أن نستنتج من حديث معاذ بن جبل ، حين أوفده الرسول عليه قاضياً إلى اليمن ، والذي جاء فيه : بم تحكم يا معاذ ؟ قال : بكتاب الله . قال: فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي. فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي. نستطيع أن نستنتج من هدذا الحديث أن الشروط التي يجب أن تتوفر في القاضي ثلاثة :

٢ - الإحاطة بالسنة النبوية ، بحيث يستطيع القاضي معرفة الدليل المؤداي إلى الحكم .

٣ - القدرة العقلية على الاجتهاد حين الاقتضاء ، أي حين فقدان النص .

ولا ريب في أن هنالك صفات أخلاقية ينبغي أن تتوفر، وإن لم 'يشير" إليها الحديث ، فتلك في مكان البداهة ، ولا حاجة إلى النص عليها لا من قريب ولا من بعيد ، ولا سيا في رجال الصدر الأول الذين ملأوا الدنيا عفية وطهارة وإيثاراً ومكارم أخلاق .

ولعَمري ، إن الذي يحفظ القرآن الكريم ، حفظ دراية ، لا حفظ رواية ، وكذلك السنّة المطهّرة ، وأوتي القدرة العقلية على الاجتهاد ، فقد بلغ أعلى المراتب التي يمكن أن يبلغها مثقف عاقل في ذلك الزمان . وليس من الهين أن تجتمع الصفات الثلاث في فرد واحد من أفراد المجتمع الإسلامي، في كل العصور، وإنما نرى أفراداً قلائل هم الذين استطاعوا وحدهم أن يجمعوا هذه الصفات .

أما فيا يتملق بمساذ بن جبل ، فيكفي أن تعلم أن الرسول عَلَيْكُم أرسل معه كتابًا إلى أهل اليمن يقول فيه : ﴿ إِنّي بِعثْتُ لَكُم خَيرَ اَهلِي ﴾ . ويكفي أن تعلم أنه أحد الستة الذين جمعوا القرآن الكريم ، وقيل عنه : إنه أعسلم الأمة بالحلال والحرام . وناهيك بهذه الصفات العظيمة التي اجتمعت في شخص معاذ ، والتي ينبغي أن تكون فيا بعد نبراساً وقياساً في اختيار القضاة .

رأي عمر بن الخطاب

وفي كتاب أخبار القضاة لوكيع (١) (توفي وكيع عام ٣٠٦ ه) خبر 'نسبِب إلى عمر بن الخطاب ، جاء فيه :

« ينبغي أن يكون في القاضي خصال ثلاث : لا يصانع ، ولا يضارع ، ولا يتبع المطامع » .

قال محققه عبد المزيز مصطفى المراغى في الحاشية :

^{. . / \ (\)}

و في كنز العمال عن عمر ، قـــال : لا يقيم أمر الله إلا من لا يصانع ، ولا يضارع ، ولا يتبع المطامع ، يكف عن عزته ، ولا يكتم في الحق على حدته ».
 رواه عبد الرزاق ، ووكيع في الغرر ، وابن عساكر .

ونقل المحقق عن النهاية لابن الأثير: أن معنى يضارع: يرائي. ومنه حديث معمر بن عبدالله: إني أخاف أن تضارع ، أي أخاف أن يشبه فعلك الرياء.

فالقول الأول محمول على القضاء خاصة ، والثساني محمول على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المذكر من الحاكم والمحكوم جميعاً . ولولا هده السجعات المتتابعات، لجزمت بأن هذا القول من كلام عمر ، وإن كان فيه رائحته وروحه . فإذا صحت نسبة القول إليه ، فإن عمر لم ينظر إلا إلى الناحية الخلقيسة في القاضي، وأما النواحي الأخرى فقد اعتبرها مفروغاً منها، لا تحتاج لا إلىقول، ولا إلى نص .

رأي علي بن أبي طالب

ولو عدنا إلى النصوص المكتوبة ، التي وجدت بعد عصر التدوين ، لوجدنا أن أقدم نص بين أيدينا يتعلق باختيار القضاة ، هو النص الذي كتبه علي بن أبي طالب في عهده إلى الأشتر النخمي ، حين ولا مع على مصر ، وقد جاء فيه (١٠):

« اختر المحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ، بمن لا تضيق به الأمور ، ولا تمحتكه (٣) الخصوم ، ولا يتادى في الزلة ، ولا يحصر (٣) من الفي الي الحق إذا عرفه ، ولا تشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه ، وأوقفهم في الشبهات ، وآخذهم بالحجج ، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، وأصبرهم

⁽١) نهج البلاغة ص ٣٤ . . (٢) تجعله لجوجاً في الخصومة .

⁽٣) الحصر : العي . (٤) الغيء : الرجوع .

على تكشف الأمور ، وأصرمهم عند اتضاح الحكم، بمن لا يزدهيه إطراء ، ولا يستميله إغراء ، وأولئك قليل » .

ثم يشير إلى رزقه ومكانته ، فيقول (١) :

د ثم أكثر تماهد قضائه ، وافسح له في البذل ما يزيل علسته ، وتقل معه حاجته إلى الناس . وأعطيه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك . فانظر في ذلك نظراً بليغاً ، فإن هسذا الدين قدكان أسيراً في أيدي الأشرار، يعمل فيه بالهوى، و تطلب به الدنيا».

ونلاحظ أن هـــــذا العهد قد تضمّن صفات القــَاضي ، كما تضمّن حقوقه وواجباته .

ولقد كنت ذات يوم من أيام عام ١٩٧٣ عند شيخنا خير الدين الزركلي ، أبي الغيث ، رحمه الله وأعلى غرفته في الجنة . وقد اقترحت عليه أن نقرأ هدا العهد من أليفه إلى يائه ، وأخذنا نقف عند كل جمسلة من بجله ، وأحياناً عند بعض كلماته ، ونعجب لموضعها من الجلة ، أو نعجب لإحكام مبنى الجلة ومعناها . فلما أتدنا على آخر كلمة من العهد ، قلت له :

ــ ماذا ترى ؟

فاعجب لهذا العهد الذي كُـُنبِ عام ٤٠ للهجرة ، أو حولها ، في وقت لم يكن للعرب فيه أي اتصال بالحضارات الأخرى بعد ، وكيف كان العقل

⁽١) شرح النهج ١٣٠/٤.

العربي قادراً على تفتيق المعاني، ووضع أمور الدولة في نصابها ، على خير ما ترى اليوم في الدساتير والقوانين !

رأي عمر بن عبد العزيز.

وقد تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة بين عامّي (٩٩ – ١٠١) للهجرة ، أي أنه لم يمر القرن الأول ، حتى رأينا وكيماً ينسب إلى خامس الخلفاء الراشدين ، برواية الإمام مالك بن أنس ، قوله (١٠):

« لا يصلح القاضي إلا أن تكون فيه خس خصال: يكون صليباً ، نزها ، عفيفاً ، حليماً ، عليماً بما كان قبله من القضاء والسنن » .

وهنا يستوقفنا قول عمر بن عبد العزيز: « عليماً بما كان قبله من القضاء والسنن » كيتبع قضاء الأثمة الذين سبقوه » وهو الذي نسميه في عصرنا هدا « الاجتهاد Jurisprudence » أو السابقات القضائية ، فقد حرصوا عليها ، وأصر واعلى علم القاضي بها ، منذ أن شرعها أبو بكر للناس ، يوم كان يسأل : هل من أحد عنده علم بقضاء ؟ وهذا الإصرار واضح في أنه يبصر القاضي بآراء العقول الكبيرة ، التي عرفت أسرار التشريع ، وما رافقه من ظروف ، والحكة في إرساله ، وطرائق تطبيقه . أضف إلى ذلك أن « العلم بما كان قبله من القضاء » قد يجعل الأحكام في الموضوع الواحد ، وفي الظروف المتاثلة ، متطابقة ، أو متقاربة . ألا ترى أن الفرنسيين يفخرون مشلا في أن اجتهاد محاكمهم في أحد المواضيع لم يتغير منذ عام (١٨١٠) حتى اليوم . وهدذا دليل على أن القضاة المتعاقبين قد أقروا مبدءاً من المبادىء لم يتغير ، سببه ثبات الاجتهاد . وهذا الذي حرص عليه عمر بن عبد العزيز قبل ثلاثة عشر قرناً .

^{. * * / 1 (1)}

وروى وكيم عن عمر بن عبد العزيز قولًا آخر جاء فيه (١١):

و إن القاضي يحتاج أن يكون فيه أربع خصال، فإن أخطأته واحدة كانت وصماً : أن يكون ورَعِا ، وأن يكون عالِما ، وأن يكون فهيما، وأن يكون سؤولاً عما لا يعلم » .

وروى له قولاً ثالثاً جاء فيه (٢) :

د إن القاضي ينبغي أن يكون فيه خمس خصال ، فإن نقصت واحدة كانت وصمة : العلم بما قبله ، والحكم عند الخصم ، والنزاهة عند المطمع ، والاحتمال للائمة ، ومشاورة ذوى العلم » .

رأي عبد الحميد الكاتب

جاء في رسالة عبد الحميد الكاتب في نصيحة ولي عهد مروان بن محمد ^(٣) :

و اعلم أن القضاء من الله بمكان ليس به شيء من الأحكام ، ولا بمثسله أحد من الولاة ، لِما يجري على يديه من مغالظ الأحكام ، وبجاري الحدود ، فليكن من توليه القضاء بين أهل العسكر من ذوي الخير في القناعة والعفاف، والنزاهة ، والفهم ، والوقار ، والعصمة ، والورع ، والبصر بوجود القضايا ومواقعها . قد حنثكته السن ، وأيدته التجربة ، وأحكمته الأمور ، بمن لا يتصنع للولاية ، ويستعد للنشهزة ، ويجترى على المحاباة في الحكم ، والمداهنة في القضاء ، عدل الأمانية ، عفيف الطعمة ، حسن الإنصات ، قهيم القلب ، ورع الضمير ، متخشع السمت ، هادي الوقار ، محتسباً للخير .

رثم أُجْرَ عليه مسا يكفيه ، ويسعه ، ويصلحه ، وَقَرُّغُهُ لِمَا حَمَّلْتُهُ ،

⁽۱) ۱ / ۷۸ / ۱ (۳) رسائل البلغاء ص ۱۰۶ .

وأعينه على ما وليته ، فإنك قد عرضته لهلكة الدنيا ، وثواب الآخرة ، أو شرف العاجلة ، وخطوة الآجلة ، إن حسنت نيته ، وصدقت رويته ، وصحت سريرته ، وسلط محكم الله على رعيته ، منفذاً قضاء و في خلقه ، عاملا بسناته في شرائعه ، آخذاً مجدوده وفرائضه . . » .

رأي الرشيد

في تذكرة ابن حمدون (١) أن « الرشيد أحضر رجلًا ليوليه القضاء ، فقال : إني لا أحسينُ القضاء ، ولا أنا فقيه .

- فقال الرشيد: فيك ثلاث خلال: لك شرف، والشرف يمنع صاحبه من الدناءة ؛ ولك حـلم يمنعك من العجلة ، ومن لم يعجل قل خطؤه ؛ وأنت رجل تشاور في أمرك ، ومن شاور كثر صوابه . وأمـا الفقه ، فسيضم لك مَن تفقّه به .

د فوليَ فما وجدوا فيه مطعناً ۽ .

رأي ابن أبي الربيع

ولابن أبي الربيع كتاب اسمه « سلوك المالك في تدبير المالك» ألثه للخليفة المعتصم بالله العباسي ، سمى فيه القاضي « ميزان الملك من رعبته » ، وأورد فيه صفات القاضي ، وهي على الجملة قريبة بما سبق ، وإنما أضاف إليها « أن يكون خبيراً بمذاهب النساس ، وأن يكون قليل التبسيم ، طويل الصمت ، شديد الاحتمال . ويجب أن يكون راهب الأمة ، وناشد البريئة ، وعالم الناس في ذلك الوقت . . » (٢) .

⁽۱) ص ۱۰۳ . (۲) ص ۱۳۰ .

رأي المغيرة بن محمد

وفي وكيع أيضًا ، عن المغيرة بن محمد بن عبد العزيز (١٠ :

و لا ينبغي أن يكون الرجل قاضياً حتى تكون فيه خمس خصال: يكون عالمًا قبل أن يستعمل ، مستشيراً لأهل العلم ، ملقياً للر"ناع ، منصفاً للخصم ، عتملًا للا"ثمة » .

قال ان قتيبة: الرثم الدناءة.

رأي الزهري

وُ نقل عن الزهري أنه قال (٢) : ﴿ ثلاث إذا كُنَّ فِي القاضي فليس بقاضٍ : إذا كره اللوائم ، وأحب الحمد ، وكره العزل » .

رأي يزيد بن عبد الله

وعن يزيد بن عبدالله بن مَوْهَب (٢) : ﴿ مَن أَحِب المَالُ وَالشَّرِفَ ﴾ وخاف الدوائر ﴾ لم يعدل ﴾ .

رأي الماوردي والفراء

وهما إمامان عاشا في النصف الأول من القرن السادس ' نسب إليها كتاب واحد ، بعنوان واحد هو (الأحكام السلطانية) ، وبنص متقارب ، وقسد اعتمدنا في هذا الموضوع على ما جاء عند الماوردي، لأنه أكمل (٣). قال الماوردي:

[.] (1) / / / . (7) / / / . (7) / / /

فالشرط الأول منها: أن يكون رجلاً - وهــــذا الشرط يجمع صفتين: البلوغ ، والذكورية .

والشرط الثاني ؛ وهو مجمع على اعتباره. ولا يكتفى فيه بالمقل الذي يتعلق به التكليف ، من علمه بالمدركات الضرورية ، حتى يكون صحيح التمييز ، جيد الفطئة ، بعيدا من السهو والغفلة ، يتوصل بذكائه إلى إيضاح ما أشكل ، وفصل ما أعضل .

والشرط الثالث : الحرية – لأن نقص العبد عن ولاية نفسه ، يمنع من انعقاد ولايته على غيره . . . ولا يمنعه الرق أن يفتي ، كما لا يمنعه الرق أن يوي ، لعدم الولاية في الفتوى والرواية .

والشوط الرابع: الإسلام – لكونه شرطاً في جواز الشهادة .

والشرط الخامس: العدالة – وهي معتبرة في كل ولاية. والعدالة: أن يكون صادق اللهجة، ظاهر الأمانة ، عفيفاً عن المحارم ، متوقياً المآثم ، بعيداً من الريب ، مأموناً في الرضا والفضب ، مستعملاً لمروءة مثله في دينه ودنياه. فإذا تكاملت فيه ، فهي العدالة التي تجوز بها شهادته ، وتصح ممها ولايته. وإن انخرم منها وصف منسع من الشهادة والولاية ، فلم يُسمَع له قول ، ولم ينفذ له حكم .

والشرط السادس: السلامة في السمع والبصر ، ليصح بهما إثبات الحقوق ، ويفرق بين الطالب والمطلوب، ويميز المقر من المنكر، ليتميز له الحق منالباطل، ويعرف المحق من المبطل. فإن كان ضريراً كانت ولايته باطلة، وجو زها مالك، كا جو ز شهادته . وإن كان أصم ، فعلى الاختلاف المذكور في الأمانة . فأما سلامة الأعضاء فغير معتبرة فيه ، وإن كانت معتبرة في الإمامة ، فيجوز أن يقضي ، وإن كان مقعداً ذا زمانة ، وإن كانت السلامة من الآفات أهيب لذوي الولاية .

والشرط السابع: أن يكون عالِمًا بالأحكام الشرعية . وعلمه بهما يشتمل على علم أصولها ، والارتياض بفروعها .

وأصول الأحكام في الشرع أربعة (١) :

أحدها – المعرفة من كتاب الله بما تضمّنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً ، وعجماً ومنسوخاً ،

الثاني – علمه بسنة رسول الله عَلِيلِيَّةِ الثابتة من أفعاله وأقواله، وطرق مجيئها في النواتر والآحاد ، والصحة والفساد ، وما كان على سبب أو إطلاق .

الثالث — علمه بأقاويل السلف فيما أجمعوا عليه ، واختلفوا فيــــه ، ليتبع الإجماع ، ويجتمد رأيه مع الاختلاف .

الرابع - علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها ، إلى الأصول المنطوق بها ، والمجمع عليها .

فإذا عرف ذلك صار من أهل الاجتهاد ، وجاز له أن يفتي ويقضي . و مَن لم يعرف ذلك لم يكن من أهل الاجتهاد ، ولم يجز له أن يفتي ولا يقضي . فإن على القضاء كان حكمه باطلا ، وإن وافق الصواب ، لعدم الشرط . انتهى .

وسنمقد فصلا خاصاً عن قضاء المرأة في الإسلام ، ومختلف الآراء فيه .

الماوردي في أدب القاضي

هذا وقد ألنّف الماوردي كتاباً برأسه في مجلدين سماه أدب القاضي ، وقد عقد فيه فصلاً طويلاً عن (شروط جواز ولاية القاضي) (٢) ، فصل فيه ما أجمَله في كتابه الأحكام السلطانية ، الذي أشرنا إليه من قبل . فارجع إليه إن شئت .

⁽١) النص التالي مأخوذ عن الفراء ص ٥٤. (٢) ١/ ٢١٨ وما بعدها .

رأي النباهي المالقي الأندلسي (٧١٣ – ٧٩٣)

هذا العالِم من أهل القرن الثامن الهجري ، وقد ألتف كتاباً سماه : كتاب المرقبة العليا ، فيمن يستحق القضاء والفتيا ، وسماه ناشره المستشرق الفرنسي ليفي پروفنسال : تاريخ قضاة الأندلس . وقد عقد فصلاً جاء فيه (١١) وسماه :

فصل في الخصال المعتبرة في القضاة :

و من التنبيهات وشروط القضاء التي لا يتم للقاضي قضاؤه إلا بها ، عشرة: الإسلام ، والعقل ، والذكورية ، والحرية ، والبلوغ ، والعدالة ، والعلم ، وسلامة حاسة اللسان من البكم ، وسلامة حاسة اللسان من البكم ، وكونه واحداً لا أكثر ، فلا يصح تقديم اثنين على أن يقضيا معاً في قضية واحدة ، لاختلاف الأغراض ، وتعذر الاتفاق ، وبطلان الأحكام بذلك .

«ثم من هذه الشروط ما إذا 'عدم فيمن 'قلد القضاء بجهل، أو غرض فاسد،
 ثم نفذ منه حكم، فإنه لا يصح ، و'يرد ، وهي الحسة الأولى: الإسلام، والعقل،
 والبلوغ ، والذكورية ، والحرية .

(وأما الخسة الأخرى) فينفذ من أحكام من عدمت منه ما يوافق الحق الجاهل الذي يحكم برأيه .

شروط الكمال

« وشروط الكـــال عشرة أيضاً : خمسة أوصاف 'ينـُنـَـَـفَى عنها ، وخمسة لا ينتفى . منهـا : أن يكون غير محدود ، وغير مطمون عليه في نسبه بولادة

⁽١) ص ٤ .

اللمان والزنا ، وغير فقير ، وغير أمَّى ، وغير مستضعف ، وأن يكون فطنا ، نزيها ، مهيبا ، حليما ، مستشيراً لأهل العلم والرأي » . انتهى .

ونسب النباهي الأندلسي إلى مطرف (١) وابن الماجشون (٢) وأصبغ (٣) قولهم:

« لا يُستقضَى إلا مَن يوثق به في عفافه، وصلاحه، وفهمه، وعلمه بالسنة، والآثار، ووجه الفقه. ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقسه له، ولا فقيها لا حديث عنده. ولا يفتي إلا مَن (٤) كان هذا وصفه، إلا أن يخبر بشيء سمعه، ولا ينبغي – وإن كان صالحاً عفيفاً – أن يولى إلا أن يكون له علم القضاء، انتهى.

ونقل عن أغمة المتكلمين أنهم قالوا (°): « ينبغي للقاضي أن يحفظ فضائل أهل العدل ومآثرهم ، وينافسهم على ذلك ، وأن يأخم نفسه بسيرهم ، وحفظ أحكامهم ورسائلهم ومواعظهم ، مع علمه بالفقه والحديث ، فإن ذلك قوة له على ما قلده الله .. » .

وقال أيضاً ^(١) :

('نقل عن مالك بن أنس أنسه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها > لا أراها تجتمع اليوم في أحد . فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان : العلم والورع > 'قد"م .

« قال عبد الملك بن حبيب في كتابه : وإن لم يكن علم ، فعقل وورع . فبالعقل يسأل ، وبه تحصل خصال الخير كلها . وبالورع يَعَفُ ، وإن طلب العلم وجده ، وإن طلب العقل – إذا لم يكن عنده – لم يجده . وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم ، أنفع من كثير العلم مع قليل العقل . . » .

⁽١) راجع أعلام الزركلي ٨ / ٤٥١ . (٢) المصدر السابق ٤ / ٣٠٥ .

⁽٣) كثيرون الذين سبقوا المؤلف بهذا الاسم ، ولهم شهرة في العلم. (٤) في الأصل : ما.

⁽ه) ص ۱۷۷ . (٦) ص ۲ .

وأضاف النباهي المالقي (١): « أما الصفات التي ينبغي أن يكون عليها كملاء القضاة فهي : العلم بالكتاب والسنة ، وما وقع عليه إجماع الأمة . والاجتهاد المتكلم به عند الفقهاء هو : استفراغ الوسع في المطلوب لغة ، واستفراغ الوسع بالنظر فيا يلحق فيه لوم شرعي اصطلاحاً . هذا هو المعبر عنه بالاجتهاد ، .

رأي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢)

رفع الإصر، عنقضاة مصر، كتاب جليل كثير الفوائد، ألفه ابن حجر العسقلاني، وهو من علماء القرن الثامن الهجري، ترجم فيه للقضاة الذين تعاقبوا على مصر. ولما ترجم للقاضي أبي العباس بن أبي العوام السعدي، من أعيان المئة الخامسة، قال (٢):

« وكان قدم مصر رجل مكفوف ، يقال له أبو الفضل جعفر ، من أهل العلم بالنحو واللغة والغريب. قدم على الحاكم ، فأعجب به ، وخلع عليه ، وأقطعه إقطاعاً ، ولقبه (عالم العلماء) ، وجعسله يجلس في دار العلم التي أنشأها لتدريس اللغة والنحو. فخلا به الحاكم ، فجعل يسأله عن الناس واحداً واحداً: من يصلح منهم للقضاء ؟ وكان الحاكم عارفاً بهم ، وإنما أراد أن ينظر مبلغ علمه . فلم يزل يذكر حتى وقع الاختيار على أبي العباس . فقيل للحاكم : ليس هو على مذهبك ، ولا على مذهب من سلف من آبائك . فقال : ثقة مأمون ، مصري ، عارف بالقضاء و بأهل البله ، وما في المصريين من يصلح لهذا الأمر غيره ، .

⁽۱) ص ۲۰٦ . (۲)

حقائق لأنهم يعرفون عادات البلد ، وتقاليد أهله ، والطرائق التي يلجؤون إليها في معاملاتهم. وشهدت قضاة غفلوا عن حقائق بارزة ، ولم ينتبهوا إليها علىالرغم من التنبيه ، لأنهم ليسوا من أهل البلد .

عالم بمعاني القضاء وسياسته

و بما تصح الإشارة إليه ، أنه في أوائل العهد العباسي ، أي في عام ١٣٥ ، تولى القضاء في مصر رجل اسمه غوث بن سليان الحضرمي ، نقل الكندي أنه (١) د لم يكن بالفقيه ، لكنه كان أعلم الناس بمعاني القضاء وسياسته ، فكان أمره من أحسن شيء ، وكان هوناً » .

مجلة الأحكام العدلية

كانت مجلة الأحكام المدلية محاولة موفقة للتقنين المدني ايام الأتراك العثانيين على مذهب الإمام أبي حنيفة. وقد شارك في وضعها جلة العلماء من العرب والترك الذين يتقنون اللغتين . وقد تضمن الكتاب السادس عشر (المادة ١٧٨٤ وما بعدها) موضوع (القضاء) ، وكان الباب الأول يحتوي مجث (الحكام) ، وخص الفصل الأول منه (في بيان أوصاف الحاكم) . ففي المادة ١٧٩٢ :

د ينبغي أن يكون الحاكم : حكيماً ، فهيماً ، مستقيماً ، وأميناً ، مكيناً ،
 متيناً » .

قال الأتاسي في شرح هذه الصفات (٢):

⁽۱) ص ۱۵۲ . (۲) ۲۸۲ .

وهذه الحصال لا تكون إلا لأرباب العقول الخالصة من شوائب الوهم المتباعدة عن متابعة الهوى . ولا مانع من أن يراد بالحكمة هذا : تبلك المعاني كلما (١١).

فهيها : في تاج العروس ، شرح القاموس : الفرق بين الفهم والعلم : هو أن العلم مطلق الإدراك ، ، وأما الفهم فهو سرعة انتقال النفس من الأمور الخارجية إلى غيرها .

وفي أحكام الآمدي : الفهم جودة الذهن من جهة تهيئته لاقتناص ما يرد
 عليه من المطالب .

مستقيماً ؛ يقال لغة : قوّم العود وأقامه ، فقام واستقام. ثم استعمل مجازاً فيمن استقام في أفعاله ، متوجهاً إلى الله تعالى .

وأميناً ؛ ينتقي الله تعمالى ، ويقضي بالحق ، ولا يقضي لهوى يضلتُه ، ولا لرغبة تغيّره ، ولا لرهبمة تزجره . وينبغي أن يكون شديداً من غير عنف ، ليّناً من غير ضعف .

مكيناً : أي عظم المنزلة ، من مكنن فلان عند السلطان مكانة : عظمُم عنده ، فلا ينبغي أن يكون من أسافل الناس .

متيناً ؛ من مَتنَ متانة بمعنى : تقورِيَ وصَلمُبَ . ويقــال في مجازه : رأي متين ، وشعر متين ، وفي رأيه متانة . وهو المراد هنا » .

ثم أضافت المادة ١٧٩٣ (٢):

« ينبغي أن يكون الحاكم واقفاً على المسائل الفقهية ، وعلى أصول المحاكمة ،
 ومقندراً على فصل وحسم الدعاوى الواقعة تطبيقاً لهما » .

⁽١) جاء في تكملة الصلة لابن الأبار (ج ٧ / ص ٩٣٤) في ترجمة القاضي عبيدالله بن ميمون الأنصاري : « وكان موصوفاً بفطنة وحزامة » وكأنها مقدمتان على العلم . (٧) ٦ / ٣١ .

قال الأتاسي: « استفيد من قوله (ينبغي) دون (يازم) أو (يجب) ، صحة تقليد الجاهل ، فيستفتي من غيره ، وينفذ حكمه إذا وافق الشرع ، وإن كان الوبال على من قلده في القول الأصح عندنا ، خلافاً للشافعي. والمراد بالمسائل الفقهية هنا : الفروع المأخوذة من الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، والقياس.

وينبغي أيضاً أن يكون واقفاً على أصول المحاكمة ، وهي القانون
 المعروف .

« ومقتدراً على فصل وحسم الدعاوى الواقعة تطبيقاً لهما : بضمير المثنى ،
 راجع إلى المسائل الفقهية ، وأصول المحاكمة ، وهو أولى بما في بعض النسخ (تطبيقاً لها) بإفراد الضمير » .

هذا وقد عثرت على رواية وردت في كتاب رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني ، جاء فسها (١) :

و عابس بن سعيد المرادي العطيفي ، من المشتة الأولى . . . 'جمع له القضاء والشرطة جميعاً . ولا "ه مسلمة القضاء في سنة ستين ، فلما مات يزيد ، وبايسع أهل مصر عبدالله بن الزبير ، بعث عليها عبد الرحمن بن جحدم الفهري أميراً ، فأقر عابساً . ثم سار مروان من الشام إلى مصر ، وكان عابس من شيعته ، وكان عابساً . ثم سار مروان من الشام إلى مصر ، إلى أن دخلها مروان ، فدعاه فقال له : يكاتبه ويحرضه على المسير إلى مصر ، إلى أن دخلها مروان ، فدعاه فقال له : جمعت القرآن ؟ قال : لا . قال : فتكتب بيدك ؟ قال : لا . قال : فنم تقضي ؟ قال : أقضي بما علمت ، وأسأل عما لا أعلم . بيدك ؟ قال : لا . فانظر كيف تبدلت شروط القاضي وصفاته في أوائل عهد الأمويين ، وأصبحت مدعاة للرثاء والإشفاق ! ولكن من الإنصاف أن عهد لا يكن كل خلفاء الأمويين كروان ، ولا كل قضاتهم كعابس !

⁽۱) ج ۲ / ۱۲۲ .

وتضمنت المادة ١٧٩٤ :

« يلزم أن يكون الحاكم مقتدراً على التمييز التام . بناءً عليه ، لا يجوز قضاء الصغير ، والأعمى ، والأصم الذي لا يسمع صوت الطرفين القوي ».

قال الشارح الأتاسي (١٠): «يلزم أن يكون الحاكم مقتدراً على التمييز التام بعقله ، وبصره ، وسمع ، لأن فاقد هذه القوى لا تصح شهادته فلا يصلح أن يكون قاضياً.

بناءً عليه ، لا يجوز قضاء الصغير والمعتوه - والعبد والأخرس .

* * *

هذه هي الصفات العلمية والخلقية والنفسية والاجتماعية التي ينبغي أن تتوفر في المرشح إلى منصب القضاء ، حتى يجوز أن يوسد إليه . ومن المؤسف أن هذه الشروط لم تتوفر دوماً في جميع مراحل التاريخ الإسلامي ، وإنما تحلى بها بعض القضاة حيناً، ولم يتحلوا بها أحياناً. ولقد أدركت بين أعوام ١٩٣٦ – ١٩٦٦م قضاة في سورية ، كانوا حقاً في القمة من العلم والأخلاق والقوة ، والوقوف في وجه السلطات الاستعمارية . ولعلني أؤرت لبعضهم في وقت قريب .

⁽١) ص ٣٤ . (٢) راجع: الكندي ص ٣٦٩ .

الفصلااكخامين

تعشين القساجي

حفلت كتب الفقه ، على اختلاف المذاهب ، بفصل عن القضاء ، أو الحكم . وقد رأينا أن أوسعهما أفقاً ، وأكثرها إحاطة ، الكتاب الخاص الذي ألنه الإمام الماوردي ، وسماه : أدب القاضي ، وقد تضمن فصلاً مهماً ، عنوانه : وشروط ولاية القضاء » ، اخترنا منه (١١) :

« ولاية القضاء تشتمل على خمسة شروط : 'موكل م و كموكل ، وعمــــل ، ونظر ، وعقد .

المولتي

د فأما الشوط الأول وهو المولي ، فيرجع فيه إلى أصل وفرع .

« فأما الأصل : فهو الإمام المستخلف على الأمة ؛ فتقليد القضاء من جهته

فرض يتمين عليه لأمرين :

. 177/1(1)

- ﴿ أَحِدُهُمَا لَدَخُولُهُ فِي عَمُومُ وَلَايَتُهُ .
- و والثاني لأن التقليد لا يصح إلا من جهته .
- وأما الفوع: فهو قاضي الإقليم ، إذا عجز عن النظر في جميع النواحي ،
 لزمه تقليد القضاء فيا عجز عن مباشرة النظر فيه .
- و فإن عُد عن الإمام، تعين فرض التقليد على القاضي، وإن قَرُب منه
 كان فرض التقليد مشتركاً بينه وبين الإمام .
- « ويتمين عليهما ، دون غيرهما ، فأيهما انفرد بالتقليد ، سقط فرضه عنهما » .

المولئى

« وأما الشرط الثاني وهو المولى (١) :

- « فتقليد القضاء من جهته من فروض الكفايات ، لأنه لا يتعين في واحـــد من الناس ، ويدخل في فرضه كل من تكاملت فيه شروط القضاء ، حتى يقوم به أحدهم ، فيسقط فرضه عن جماعتهم .
- و فإن لم تكمل شروطه في الوقت ، إلا في واحد ، تعين عليه فرض الإجابة إذا دعي إلى القضاء، ولم يتعين عليه طلب القضاء، لأن فرض التقليد على المولئي، دون المولئي، ولا يصير بتفر ده في عصره والما حتى يولى .
- د فإن امتنع هذا المنفرد بشروط القضاء من الإجابة إليه أجبره الإمام عليه،
 لتعين فرضه عليه . ومن تعين عليه فرض أخذ به جبراً .

العسل

د وأما الشرط الثالث وهو العمل (٢):

« فيازم الإمام أن يبعث على البلد الذي يقلده قاضياً فيقول : قلدتك قضاء

^{. 107/1(1) . 187/1(1)}

البصرة ، أو قلدتك الكوفة ، ليكون العمل معلوماً . فإن قسال : قلدتك قضاء البصرة أو الكوفة ، لم يجز ، للجهل بالعمل . وكذلك لو قال : قلدتك قضاء أي بلد شئت، أو أي بلد رضيك أهله، لم يجز، وكان النقليد فاسداً ، للجهل بالعمل.

النظر

« وأما الشرط الرابع وهو النظر ، فهو على ضربين : عام وخاص (١) .

د فأما العام ، فهو أن يقلده النظر في جميع الأحكام ، فتكون ولايته مشتملة على جميع ما يختص بنظر القضاة .

د وأما النظر الخاص(٢): فهو أن يقلد النظر في المداينات ، دون المناكح ، والحكم بالإقرار ، من غير سماع بيتنة ...

العقب

د وأما الشرط الخامس وهو العقد الذي يصح به التقليد (٣) ، فيشتمل على ثلاثة شروط :

و أحدها - مقدمة العقد .

د والثاني – صفة المقد .

و والثالث – لزوم العقد .

مقدمة العقد

و فأما الشرط الأول – في مقدمة العقد – فهو أن يكون المولسي عارفاً
 بتكامل شروط القضاء في المولسي ، ليقم العقد صحيحاً ، بعد معرفته به .

و فإن عرف تكاملها فيه ، جاز أن يقتصر على علمه به .

⁽١) ١ / ١٦٦ ، وسنأتي على أقسام النظر العام العشرة في مجث الاختصاص .

^{. 148 / 1 (4) . 144 / 1 (4)}

- و وإن لم يعرف تكاملها فمه ، سأل عنه .
- و وهل يكون اختباره بعد الشهادة واجباً ، أو استحماباً ؟ على وجهين :
- « أحدهما: أنه استحماب يستظهر به ، لأن صحة الشهادة توحب العمل بها .
- « والوجه الثاني : أن اختباره واجب ، لجواز أن يطرأ عليه نسيان أو اختلال .

صفة العقد (١)

« وأما الشرط الثـاني ، وهو صفة العقد ، فهو معتبر باللفظ مع الحضور ،
 وبالمكاتبة مع الغيبة للضرورة ، ولا يجوز أن يقتصر على المكاتبة مع الحضور ،
 لارتفاع الضرورة .

لزوم العقد (٢)

« وأما الشرط الثالث ، وهو لزوم العقد ، فهو معتبر في لزومه لأهـــل العمل (٣) ، وليس بشرط في لزومه للمولّـي والمولـّـي ، لأنه في حقها من العقود الجائزة ، دون اللازمة ، لأنها استنابة كالوكالة . ولا يلزم في حق المستنيب ، ولا في حق المستناب !

- « فأما أهل العمل: فالتقليد لازم في حقوقهم بإظهار الطاعة، والتزام الحكم. « فإن امتنموا من التزامه لمذر أوضحوه . وإن كان لغبر عذر أرهموا .
- « فإن أقاموا على الامتناع حوربوا ، لأن التزام القضاء من الفروض ، فإذا امتنموا من النزامه حوربوا عليه ، كما يحار بون على امتناعهم من الفروض، ولزوم الطاعة صحة التقلمد .
- و وليس كتب المهد شرطاً في التقليد . قد كتِب رسول الله عَلِيْتُم لعمرو بن

⁽١) ١ / ١٧٧ . (٦) ١ / ١٨٠ . (٣) أهل العمل : هم الذين تشمل القاضي ولايتهم الالزامية .

حزم كتاباً ، ولم يكتب لمعاذ ، واقتصر على وصية ، وإنمــا 'يراد العهد ليكون شاهداً بما تضمّنه من صفات التقلمد وشروطه » . انتهى .

* * *

هـذه هي المبادىء التي وضعها الفقهاء في موضوع تعيين القاضي ، لا تكاد تختلف من مذهب إلى مذهب ، ولا من مؤلف إلى مؤلف في المذهب الواحد ، إلا في بعض التفصيل ، أو بعض الزيادات التي ألجأ إليها الاحمال أو الافتراض .

ولست في حاجة إلى القول إن هـــذا الترتيب المنطقي الذي تراه ، كان في القرن الخامس للهجرة ، أي بعـد أن تمازجت ثقافات الأمم المختلفة وتفاعلت ، وبعـد أن عرفت علوم الإغريق من فلسفة ومنطق ورياضة وحساب وغيرها . وهذا التقسيم والتفريع ، وهذا السؤال والجواب ، وهذا الافتراض والإجــابة عليه ، كل هذا وغير هذا ، لا تجد له أثراً في الصدر الأول ، ولا في القرن الأول ، حيث كانت الفطرة هي الغالبة ، والبراءة هي الأصل ، بمـا سنقدم إليك بعض أغوذجاته في المباحث التالية .

ومهما يكن من أمر ، فإن هـذه الصياغة التي جاءت في كتاب الماوردي و أدب القاضي ، والتي سقنا إليك موجزاً عنها ، لتدعو إلى كثير من الإعجاب، لما فيها من الدقة العميقة ، وبلوغ الأرب بأقصر الطرق ، والتعبير عن الحاجات المختلفة بأبلغ أسلوب . ومن مميزاتها المهمة أنك لا ترى فيها زيادة ولا حشواً ، ولو أنك نزعت كلمة واحدة من صفحة كاملة لاضطرب المعنى ، ولاختل البناء ، ولاصمح المحث يدور إلى غير غاية .

مرجع التعيين

الأصل أن الخليفة هو قاضي الأمة ، وهو صاحب الحق الأساسي في فصل الخصومات بين الناس، كما كان الرسول ﷺ، حال حياته، قاضي المسلمين الأول.

وحيث أن الرسول قد أجاز أن ينوب عنه قضاة في مصره ، وفي الأقالم ، كا رأيت في الفصول السابقة ، لذلك كان من الجائز أن ينيب الخليفة من يقضي عنه ، في مصره ، وفي الأقالم أيضاً .

وقد عرفنا أن أبا بكر قسد قضى بنفسه برهة ، ثم رأى أن مشاغل الخلافة لا تتسع لغيرها ، فولى عمر . أما رواية وكسع فقد جاء فسها (١) :

د لما استُخلف أبو بكر استعمل عمر على القضاء، وأبا عبيدة على بيت المال،
 فكث عمر سنة لا يتقدم إليه أحد ، .

وقد أكد الطبري هذه الرواية بقوله في بعض رواياته : ﴿ لَا يَأْتُيهُ رَجِّلَانَ ﴾.

وأكده أيضاً البيهةي وأخرجه بسند قوي : أن أبا بكر لما ولي َ الحلافة ولى عمر القضاء .

وفي رواية ثانية أن أبا بكر لما استُخلف قال لعمر ولاً بي عبيدة بن الجراح : إنه لا بد في من أعوان . فقال عمر : أنا أكفيك القضاء . وقال أبو عبيدة : أنا أكفيك بيت المال .

وجاء في رواية أن ﴿ القضاة أربعة :عمر › وعلي ، وابن مسمود ، وأبو موسى » .

والواقع أنني حِرْتُ في تفسير هــذا النص : هل يعني أن الصحابة الذين هم أهل للقضاء أربعة ؟ أم يعني أن الذين تولوا القضاء من الصحابة أربعة ؟

يرجح هذا المعنى الثاني رواية ثانية جاء فيها (٢): «كان قضاة أصحاب محمد مالئي ستة : عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وأبو موسى، وذ كرِر زيد بن ثابت، وفي هذا خلاف ، .

وأورد وكيع خسبراً عن مالك بن أنسَس ، عن الزهري : ﴿ أَن أَبَّا بِكُر ،

⁽١) راجع هذه الروايات كلهما في وكيمع ١/٤٠١. وراجع تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي ، ص ٢٢. . (٢) المصدر السابق ١/٥٠١.

وعمر ، لم يكن لهما قاض ، حتى كانت الفتنة ، فاستقضى معاوية ، . وهذا عندي بعيد ، إذ لا يعقل أن تمر ولاية أبي بكر وعمر وعثمان، ومجموعها فوق ربع قرن، وليس فى دنيا المسلمين قاض ، إلا الحليفة !

أضف إلى ذلك أن حديثاً ورد في مسند أحمد، جاء فيه عن معقل بن يسار: « أمرني رسول الله عليه أن أقضي ، وقال : إن الله مع القاضي ، ما لم يحمُّف عِمداً » .

ومن الممكن أن يكون الأمر قد كان يراد منه القضاء في قاعدة الخلافة، أي أن الحلاف في الاستقضاء لم يكن وارداً في الأمصار والأقالم ، لأنه لا بد من وجود خلافات .

ثم إن الأمراء الذين كانوا يتولون إدارة الأقاليم ، كان يدخل في اختصاصهم تمين القضاة ، وربما إقالتهم في بعض الأحيان ، تبعاً للعهد الذي يتلقونه من الخليفة ، إذا كان عاماً أو خاصاً ، أو مطلقاً أو مقيداً .

وحينا أحدث منصب الوزارة ، وتخلى الخليفة في أكثر الأحيان عن كل اختصاصاته للوزير ، وأصبح حق تعيين القضاة عائداً للوزير ، وأصبح الوزير مرجعاً لتعيين القضاة .

كذلك حينًا قامت السلطنات إلى جانب الخلافة ، كان السلطان مرجماً للتمين.

ويوم أحدث في الخلافة العباسية ، أيام الرشيد ، منصب « قاضي القضاة » ، انتقل حتى تميين القضاء وعزلهم ونقلهم وتأديبهم إليه ، كا سنرى في البحث الخاص بقاضى القضاة .

وربما كان قائد الجند نحو"لاً حق تعيين القضاة ، حين الفتح .

ومن حتى القاضي أن يستخلف أو ينيب عنه لأسباب يعود تقديرها إليه ، كما صرح بذلك الماوردي بقوله من قبل : ﴿ إِذَا عَجْزَ قَاضِي الْإِقَلِيمِ عَنِ النظر في جميع النواحي ، لزمه تقليد القضاء فيما عجز عن مباشرة النظر فيه » .

هذا وقد يأبى المرشح للقضاء قبول المنصب ما لم يوسد إليه من أعلى سلطة في الدولة ، لأسباب يراها هو . من ذلك ما رواه النباهي المالقي في تاريخ قضاة الأندلس . قال (١) :

« وتقدم أيضاً بغرناطة لتنفيذ الأحكام محمد بن محمد بن هشام ؟ استقضاه السلطان أبو عبدالله المدعو بالفقيه ، لقصة رفعت من شأنه : وذلك أن هذا الرجل نشأ في الدّجن ببلاد الروم من شرقي الأندلس . ثم هاجر منها ، فاستقر وادي آش ، فأقرأ العلم بها ، وصحح ما كان تحمّله من فنون العلم ، فلما توفي قاضي البلدة ، أيام خلاف بني أشقيلولة بها ، عرض عليه قضاؤها ، فتمنع وأبى لمكان الفتنة ، إلا أن يكون التقديم من قبل أمير المسلمين الحتى بالخلافة ، السلطان أبي عبدالله المذكور . فأعرض عنه ، و قدمة عيره ، فلم يرض الناس به . فدعت الرؤساء المذكورين الضرورة إلى طلب التقديم من حيث ذ كر ، فأنفذ فلم المطاوب » .

قال المؤلف النباهي: « لله دَرَ محمد بن هشام في إصراره على الإباية من القضاء في الفتنة الأشقيلولية! فإنه جرى في تمنشعه على منهاج السداد ؛ وأخذ لنفسه الواجب من الاحتياط » .

وهـذا الخبر إذا كان يؤيد الرأي الذي ذهبنا إليه ، وهو الإصرار على أن يكون الخليفة ، أو صاحب الحق فيها ، هو المولي ، إلا أنه لا يرشدنا إلى المرجع الشاني الذي عرض القضاء على ابن هشام ، ولا هو المراد بلفظ د الرؤساء ، على وجه الدقة ، وإن كان لنا أن نفترض أن أيام الفتنة يتصدر الأمور العامة فريق من الناس يدعون د الرؤساء ، أي أصحاب الحل والعقد، أو الرأي العملي، وهم الوجهاء أو أشباههم ، أو العلماء أو مَن ماثلهم .

^{. 174 - 174 0 (1)}

ومن أعظم مراسيم تعيين القضاة وأحلاها وأوجزها، المرسوم الذي بعث به عمر بن الخطاب إلى أهل الكوفـــة ، بتعيين عبدالله بن مسعود قاضياً عليهم . قال عمر (١) :

د أنتم رأس العرب ، وجماعتها ، وأنتم سهمهم الذي أرمي به إذا خشيت من ها هنا وها هنا ، وقد بعثت إليكم عبدالله بن مسعود ، خيره لكم ، وآثرتكم به على نفسي ، .

وكان قضاة المدينة 'يعمَيَّنون من قِبَل ولاتها افقد جاء في طبقات ابن سعد (٢): «كان ولاة المدينة هم الذين يختارون القضاة ويولونهم » .

وفي القضاة والولاة للكندي (٣) «أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص بتولية قيس بن أبي العاص القضاء ، وهو أول قاض قضى بهسا في الإسلام » . وجرى عثمان على سنته .

وفي أواخر القرن الأول اعتاد نظام الحكم أن يعهد إلى الولاة بتعيين القضاة. قال وكيم (٤):

وكانت ولاة البلدان إليهم القضاء ، يولون مَن أرادوا . . » وذلك بمعرض ولاية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري سنة أربع وتسعين .

ولما قامت دولة بني العباس ، كان من سياستها من أجل توطيد أركانها وبث هيبتها في الأقاليم ، أن استعاد الخلفاء حقهم في تعيين القضاة . قال ابن حجر في رفع الإصر في ترجمة عبدالله بن لـمَهِيْعة :

وكانت ولايته القضاء من قِبَل المنصور،مستهل سنة خمس و خسين ومئة.
 وهو أول من ولي من قضاة مصر من قِبَل الخليفة ، في دولة بني العباس » .

⁽۱) وکیسع ۲ / ۱۸۸ . (۲) ه / ۱۰۸ . (۳) ص ۳۰۱ و ۳۰۳ .

والظاهر أن الأندلس ظلَّ تعيينُ قضاتها من الخلافة في دمشق حتى أيام عمر ابن عبد العزيز ، فقد جاء في كتاب تاريخ قضاة قرطبة للخشني(١):

« وفي بعض الروايات عن ابن وضاح قسال : استقضى يحيي بن يزيــــــ على الأندلس ، عمر ُ بن عبد العزيز ، .

ومن صور التولية من قِبل أمير الجيوش، ما رواه ابن حجر في رفع الإصر، قال (٢) :

« سلطان بن ابراهيم المقدسي ، الفقيه الشافعي ، من المئسة السادسة ، وكان يُعرف بابن رشا . ولاه أبو علي بن الأفضل أمير الجيوش ، القضاء . . وذلك في سنة خمس وعشرين وخمسمئة » .

القضاء بالانتخاب

كانت التولية هي الطريقة المتبّبكة في خطط القضاء عير أن فكرة انتخاب القاضي لم تكن غريبة عن نظام الحكم الإسلامي ، في المشرق وفي المغرب على السواء . وربما كان الجمهور هو الذي يولي مباشرة ، وربما كان هو الذي يوشح ، ويلتزم المولي بتسمية المرشّح وتعيينه . وقد وقعت ُ خلال قراءاتي على أمثلة ، منا :

- ما ورد في كتاب الولاة والقضاة للكندي (٣) . قال برواية البويطي : و أمر ابن طاهر بإحضار أهل مصر (٤)، فحضر الناس، وكنت فيمن حضر، فدخلنا على ان طاهر ، وعنده عبدالله ان الحكم ، فقال :

إن جمعي لكم لترتادوا لأنفسكم قاضياً .

فقال البويطي : كان أول من تكلم يحيى بن عبدالله بن بكير ، فقال :

⁽۱) ص ۲۸ ، (۲) ۲ / ۲۱۷ ، (۱) ص ۲۸ ،

⁽٤) المراد بأهل مصر : أهل الرأي فيهم ، وإلا فاجتاعهم كلهم مستحيل .

- أيها الأمير! وَلَّ قضاءَنا مَن رأيت ، وجنتَّبْنا رجلين : لا تول ِ قضاءنا غريباً ، ولا زراعاً ... »

وانتهى النقاش بأن ولي عيسى بن المنكدر لعَشر َ خَلُوْ نَ مَن رجب سنة ٢١٢ ه .

وتكر "ر المشهد في مصر بعد مئة سنة عام ٣١٣ ه . قال الكندي(١١) :

و ولما 'صرف أبو عبيد عن القضاء بمصر ، ورد كتاب من أبي يحيى عبدالله ابن ابراهيم بن محمد بن مكرم إلى جماعة من شيوخ مصر أن يختاروا رجاك يتسلم الأمر من أبي عبيد ، فوقع اختيارهم على أبي الذكر ، فتسلم منه .. ، . كذلك فعل كافور عام ٣٦٦ . قال الكندي (٢) :

«ثم ُجعِلِ الأمر إلى أبي الطاهر محسد بن أحمد باتفاق من أهل البلد ، ورضى منهم به ، فأثنوا عليه عند كافور ، فسلم الأمر إليه للنصف من ربيع الآخر سنة ٣٦٦ ه

ومثله وقع أيام الاخشيد ، الذي كان له أمر قضاة البلاد بنواحي مصر. قال الكندى (٣) :

« ثم جمع وجوه الناس ، واستشارهم فيمن يصلح للحكم ... » .

إن أقدم وضع جرى على هذا النحو ، كان فيا وقع عليه علمي عام ٢١٢ ه ، فلما جاء الإمام الماوردي في النصف الأول من القرن الخامس ، وألتف كتابه أدب القاضي ، لم يَفُتُ معالجة هذا الموضوع من الناحية الشرعية على طريقته ، فقال (٤) :

⁽١) ص ٤٨١ . (٢) ص ٩٩٤ . (٣) ص ٧٧٥ نقلاً عن رفع الإصر .

⁽٤) ١ / ١٣٩ رما بعدها .

تقليد أهل البلد للقاضي

« فلو خلا بلد من قاض ، فقلد أهل البلد على أنفسهم قاضياً منهم ، كان تقليدهم له باطلا ، إن كان في العصر إمام ، لافتياتهم عليه فيا هو أحق به . ولم يجز أن ينظر بينهم ملزما ، فإن نظر بطلت أحكام ، وصار بها مجروحا . ويجوز أن ينظر بينهم متوسطاً مع التراضي. والأولى أن يعتزل الوساطة بينهم، لئلا يتشبه بذوي الولايات الصحيحة ، لما تقدم من التقليد .

« فإن خلا العصر من إمام ، فإن كان أيرجى أن يتجدد لإمام أنظكر "بعد زمان قريب ، كان تقليد القاضي باطلا ، كا لو كان الإمام موجوداً لقرب زمانه.

وإن لم 'ير ج تجـــديد إمام قريب 'نظر ت' أحوالهم : فإن أمكنهم أن يتحاكموا إلى قاضي أقرب البلاد إليهم ، كان تقليدهم للقاضي باطلا .

« وإن لم يمكنهم التحاكم إلى غيره ، 'نظر : فإن لم يمكنهم أن ينصروه على تنفيذ أحكامه ، كان تقليدهم له باطلا ، لقصوره عن قوة الولاة . وإن أمكنهم نصره وتقوية يده ، كان تقليده جائزاً ، حتى لا يتغالبوا على الحقوق ، إذا اجتمع على تقليده جميع أهل الاختيار منهم ، وإن لم يتمين في تقليد الإمام اجتاع أهل الاختيار كلهم .

« والفرق بينهما : أن ولاية الامام عامة في جميع البلاد التي لا يمكن اجتماع أهلها على الاختيار ، فسقط اعتبار اجتماعهم لتعــذره . وولاية القاضي خاصة على بلد واحد ، يمكن اجتماع أهل الاختيار عليه ، فازم اعتبار اجتماعهم لإمكانه .

و فعلى هـذا ، إن قلده بعض أهل الاختيار منهم ، 'نظر في باقيهم : فإن ظهر منهم الرضا بالسكوت ، وعدم الاختلاف ، صح التقليد ، وصاروا بالرضا كالمجتمعين عليه ، لأنه لا يمكن أن يباشره جميعهم . وإن ظهر منهم الإنكار ، بطهل التقليد ، لعدم شرطه في الاجتاع .

« فإن كان للبلد جانبان ، فرضي بتقليده أهل أحد الجانبين دون الآخر ، صح تقليده في الجانب المكروه فيه ، لأن تشر الجانب ، كتميّز البلدين .

« فإذا صحَّت ولاية هذا القاضي نفذت أحكامه ، ولزمت طوعاً وجبراً ، لانعقاد ولايته .

« والفرق بينهما وجود الضرورة في تقليــد أهل الاختيار وعدمها في تقليد الإمام .

• ويكتفي هذا القاضي بإذن الإمام عن تجديد تقليد ، ويقوم الإذن له مقام التقليد .. »

بقي أن نسأل الإمام الماوردي : من هم هؤلاء الذين سماهم و أهل الاختياره؟ وكم عددهم الأدنى والأعلى ، وما هي صفاتهم ، و من الذي يعينهم ، وما هي اختصاصاتهم ، وما الذي يصار إليه حين وفاة أحدهم أو غيابه لسبب من الأسباب ؟ إن موضوعاً كهذا لا تجد في كتبنا إلا إشارة عابرة إليه ، لا تسمن ولا تغني من جوع ، على الرغم من أنها تعطي فكرة عظيمة رائعة عن التنظيم الأصيل الذي دار في نخيلة أغة المؤلفين .

ونقف عند رأي الإمام الماوردي في بطلان تعيين أهل البلد على أنفسهم قاضياً منهم ، إذا كان في العصر إمام ، لأن هذا الرأي يمثل ما نسميه اليوم و السلطة الشرعية ، التي لها حقوق ، لا يجوز الافتئات عليها ، وإذا وقع هذا الافتئات كان التصرف باطلاً . ويمكننا أن نعتبر الإمام الماوردي بحق الواضع الأول لنظرية وحقوق السلطة الشرعية ، وللنظرية التي تسمى اليوم و التجاوز على السلطة الشرعية ، فلقد عرف حقائقها ، وسبر أغوارها ، وقرر البطلان حتى السلطة الشرعية ، فلقد عرف حقائقها ، وسبر أغوارها ، وقرر البطلان حتى

ولو لم يكن في العصر إمسام ، إذا كان يرجى أن يتجدد إمام ، لقرب زمانه ، ولا سيا في الفضايا التي لا يترتب ضرر على تأخير الفصل فيها .

ومن الحوادث التي وقعت في الأندلس ، مــا ذكره القضاعي المعروف بابن الأبّار (ت ٦٥٩) في كتابه و التكلة لكتاب الصلة ». قال في ترجمة محمــد بن أحمد بن خلف بن عبد الملك بن غالب الغساني ، من أهل غرناطة (١):

« كان من أهل العلم ، والفضل ، مع نباهة البيت ، وو'لتّي قصاء بلده عن إجماع من أهله على ذلك . وتوفي وهو يتولاه أول صفر سنة ١٥٥ . .

وسواء أكان هذا النص يفيد أن التولية كانت من أهل البلد ، أم أن أهل البلد رشحوه فولاه ولي الأمر، فإن المرجع الحقيقي في التعيين هو اختيار الشعب. كذلك ورد في كتاب قضاة دمشق لان طولون (٢):

• وفي يوم الاثنين رابع شوال سنة أربع وتسمين وثمانمئة ورد مرسوم شريف بعزل الحسباني من قضاء الحنفية ، وأن يختار الحنفية لهم قاضياً فيفوض إليه النائب ،

وورد في كتاب المفرب في حلى المغرب لعبد الواحد المراكشي (٣) عن قاض اسمه أبو بكر بن ذكوان و أن أعيان قرطبة هتفوا باسمه في القضاء عند ولاية أبي الحزم بن جهور، وأجمعوا على أنه في الكهول حلماً ، وعلماً ، و نزاهة ، وعفة ، وتصاوناً ، ومروءة ، وثروة ، فأمضى له الولاية ابن جهور، فامتنع إلى أن كثروا عليه ، فقبل ذلك ، فنصر الحق ، فأجمعوا على مقته ، فعزل نفسه . . » .

ووردت هذه العبارة في أخبار القضاة لوكسع (٤):

د و تولى قضاء المدينة ومكة محمد بن موسى الرازي رئاسة "، وكان يخلف ابن أبي الشوارب على قضاء مكة ».

⁽۱) ۱/۱(۱) . ۲۳۱ می ۲۳۱ . (۳) ۱/۱(۲) . ۱۲۲ .

ولم أفهم المقصود الحقيقي من قوله ﴿ رئاسة ﴾ ، وإن كان يغلب على ظني أن الذي رشحه للقضاء الرؤساء ، أي الوجهاء ، أو أنه كان أجدر شخص لهذا المنصب ، أو أنه كان رئيساً للعلماء ، فجاءت التولية حكماً .

قواعد تولية القضاء

في كتابنا الأول؛ المتضمن الحياة الدستورية؛ عقدنا بين الصفحات ٤٩٦-٤٩٥ فصلاً خاصاً سميناه و قواعد الولاية » . ومن البدهي أننا نؤكد هنا بأن جميع القواعد الواردة في ذلك الفصل ، واردة هنا أيضاً ، باعتبارها قواعد عامة لكل الولايات ، أياكان مستواها .

وحيث أن القضاء في الإسلام سلطة مستقلة ، لذلك كانت له قواعد خاصة ، تتفق مع طبيعته ، ومع مهمته السامية في المجتمع .

وأحب أن أشير إلى أن بعض هـذه القواعد قد استخلصته من الحوادث التاريخية التي مرّت بي ، فكانت بمثابة الاجتهاد الثابت .

وإذا كان بمض هذه القواعد أو كلها ، لم 'يراعَ في بمض فترات التاريخ الإسلامي، فالذنب في ذلك عائد على الذين طبّقوا الشريعة، لا على الشريعة نفسها.

التحقيق والاختبار

أوجب العلماء التحقيق عن المرشح عن القضاء قبل توليته ، وربما أضافوا إلى التحقيق (الاختبار) في بعض الأحوال ، أو على الإطلاق . اسمع مسا يقول الماوردي في كتابه (أدب القاضي) حول هذين الموضوعين (١) ، وذلك حين تحدثه عن الشرط الأول في مقدمة العقد :

^{. 1 / 1 (1)}

- د فهو أن يكون المولسي عارفاً بتكامل شروط القضاء في المولس ، ليقسع المقد صحمحاً ، بعد معرفته به .
 - « فإن عرف تكاملها فيه جاز أن يقتصر على علمه به .
 - د وإن لم يعرف تكاملها فمه ، سأل عنه .
- « فإن استفاض الخبر بمعرفته كانت الاستفاضة أوكد من الشهادة ، فلم يجتمع معها إلى الاختبار .
- « و إن لم يستفض به الخبر ، جاز أن يقتصر فيه على شهادة عدلين بتكامل شروط القضاء فيه ، ويختبره المولتي لمتحقق باختباره صحة معرفته .
 - و وهل بكون اختياره بمد الشهادة واجماً ، أو استحماباً ؟ على وجهين :
- و أحدهما أنه استحباب يستظهر به الأن صحة الشهادة توجب العمل بها.
- د والوجه الثــاني أن اختباره واجب لجواز أن يطرأ عليه نسيان أو اختلال .
- د فإن لم يشهد بتكامل صفاته شاهدان لزم اختباره (١) قبل تقليده في كل شرط يعتبر في صحة تقليده ، من أصول وفروع .
 - ه فإذا عرف صحتها من أجوبته قلده حينئذ .
- و فإن النبي عَلَيْكُم اختبر معاداً حين قلده قضاء اليمن ، ولم يختبر علياً عنه تقليده ، لأنه أخبر منه بمعاد » .

ولعل ما وقع لعمر بن الخطاب مع القاضي المعروف 'شرَيْح'۲) ، هو نوع من

⁽١) قال محقق أدب القاضي : قال الاصطخري : « يحضر – أي المولي – عنده الموافقين والمخالفين – أي في موضوع ممين – ويأمرهم بالمناظرة بين يديه ، حتى يمرفه من أهـــل الاجتهاد . . » .

قلت : ليست هذه الطريقة الوحيدة ، وليست إلزامية ، فطرائق الاختبار كثيرة .

⁽٢) شريح بن الحارث الكندي: من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الاسلام. ولي قضاء الكوفة =

الاختبار . فقد روى ان عساكر في تاريخه الكبير (١) :

« كان سبب تولية عمر لشريح : أن عمر أخذ فرساً من رجل على سوم (٢٠) ، فحمل عليه رجلاً ، فعطب عنده ، فحاكمته صاحب الفرس . فقال له عمر :

- اجعل بىنى وبىنك رجلا .
- فقال الرجل: إني أرضى بشريح العراقي.

فتحاكما إلمه . فقال شريح لعمر :

أخذته صحيحاً سليماً ، فأنت له ضامن ، حتى ترد" و صحيحاً سليماً .

﴿ فَأَعْجِبَ عَمْرَ حَكُمُ ۚ فَبَعْتُهُ قَاضِياً عَلَى الْكُوفَةَ. روى هذه القصة البيهقي،.

فأنت ترى أن هذه القصة لم تخرج عن كونها اختباراً لشريح ، وقع عرَضاً ، وكان حكمه فيها سبياً لتوليه القضاء .

وبما يدخل في باب التحقيق والاختبار معاً ، ما رواه ابن خلكان في ترجمة إياس بن معاوية . قال (٣) :

« كتب عمر بن عبد العزيز الأموي رضي الله عنه في أيام خلفته إلى نائبه بالمراق ، وهو عدي بن أرطاة أن : اجمع بين إياس بن معاوية والقاسم بن ربيعة الحرشي ، فول قضاء البصرة أنفذهما ، فجمع بينها ، فقال له إياس :

د - أيها الأمير! سكل عني ، وعن القاسم ، فقيهي المصر: الحسن البصري ،
 ومحمد بن سيرين .

وكان القاسم يأتيهها ، وإياس لا يأتيهها . فعلم القاسم أنه إن سألهها أشارا به . فقال له : لا تسأل عني ، ولا عنه ، فوالله الذي لا إله إلا هو إن إياس بن معاوية

⁼ في زمن عمر وعثان وعلي ومعاوية. وكان ثقة في الحديث، مأموناً في القضاء – راجع : الاعلام ٣ / ٣٣٦ . (٧) السوم : عرض السلعة على اللبيع (اللسان) (٣) وفيات الأعيان ١ / ٢٠٠ .

أفقه مني ، وأعلم بالقضاء . فإن كنت ُ كاذباً فما يحل ُ لك أن توليني وأنا كاذب ، وإن كنت ُ صادقاً فينبغي لك أن تقبل قولي .

د – فقال له إياس : إنك جئت برجل أوقفته على شفير جهنم ، فنجلَّى نفسه منها بيمين كاذبة يستغفر الله منها ، وينجو مما يخاف .

« - فقال عدى بن أرطاة : أما إذ فهمتها ، فأنت لها ، واستقضاه » (١) .

وإذا كان عمر بن عبد العزيز قــد توخى في الإمارة « أقصد » الرجلين ^(٢) ، فإنه قد حرص في القضاء على « أنفذ » الرجلين .

وقد جاء الفراء على هــــذا الموضوع ، دون الماوردي ، في كتاب الأحكام السلطانية ، فقد جاء فيه (٣) :

« فإذا عرف (المرشح للقضاء) ذلك (أي الكتاب والسنة وأقاويل السلف والقياس) ، صار من أهل الاجتهاد ، وجاز له أن يفتي ويقضي . و من لم بعرف ذلك لم يكن من أهل الاجتهاد ، ولم يجز له أن يفتي ولا يقضى .

« والعلم بأنه من أهل الاجتماد يحصل بمعرفة متقدمة ، وباختباره ومسالته».

ولم تختلف الحال في الأندلس والمغرب عــامة ، عيا كانت عليه في المشرق . قال الخشني ، صاحب كتاب « قضاة قرطية وعلماء إفريقية » (٤) :

« كان من شأن الخلفاء رحمهم الله : السؤال عن أخبار الناس ، والكشف عن أهل العلم والخير منهم ، والتعرف لأماكنهم ، من قرطبة أو غيرها من الكُور ، فكانوا إذا احتاجوا إلى رجل يصلح لخطة من خططهم استجلبوه .

 ⁽١) راجع القصة نفسها مع خــلاف في اللفظ في أخبار القضاة لوكيــع - ج ١ ص ٣١٣ ،
 وفيه ورد : القاسم بن ربيعة الجوشني ، بدلاً من الحرشي .

⁽٢) راجع بحث ﴿ القصد ﴾ في كتابنا الأول ... ص ٤٨٠ .. ٤٨١ .

⁽٣) ص ٤٦ . (٤) ص ٣٩ .

و احتاج الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، رحمه الله ، إلى تولية قاضي جماعة بقرطبة ، وكان قد بلغه عن رجل بماردة : صلاح ، وصلابة ، وورع ، فاستجلبه وولاه ، فسار في القضاء بأفضل سيرة » .

على أن هذه العبارة تكاد توحي بأن الدولة في الأندلس كانت تهتم بأخبار الحاصة من الناس جميعاً ، وكأن لديها جذاذات (فيش) عن هؤلاء الناس ، واختصاصاتهم ، حتى إذا احتاجت إلى واحد منهم ، لتوسد إليه عملاً من الأعمال ، كان ذلك عن بدنة وتحقيق واختبار .

الترشيح

وكانوا ، إذا شغر منصب القضاء ، أو مرض القاضي العامل مرضاً لا يرجى معه شفاء ، سألوا الحبيرين بالأكفياء لهذا المنصب، لئلا يصل إليه من ليس هو له أهل . من ذلك ما رواه وكيم ، قال (١) :

إن أبا الدرداء كان يقضي على أهل دمشق ، وأنه لما حضر أبو معــــاوية عائداً له ، فقال له : من ترى لهذا الأمر بعدك ؟ قال : فضالة بن عبيد » .

وقال و كيم أيضاً ^(٢) :

« تولى توبة بن نمر ما شاء الله ، ثم استعفى ، فقيل له : أُرِسْر علينا برجل نوليه . قال : كاتبي جبير بن نعيم » .

واعتزل جبير بن نعيم القضاء لأن الأمير افتات على سلطاته ، وأخرج جندياً حبسه القاضي، وألحوا عليه في العودة فقال : لا ، حتى يرد ّ الجندي إلى مكانه، فلم يرد ، فقالوا : أُشِر مُ علينا برجل نوليه ، فقال : كاتبي غوث بن سليان (٣) .

⁽۱) ۳ / ۲۹۱ . (۲) ۲۳۱ / ۲۳۱ . (۲) وکیسع ۳ / ۲۲۲ .

الاستشارة

كانت الاستشارة دأب الحكام الحريصين على المصلحة العمامة وديدنهم ، في جميع أعمال الدولة ، ولا سيما القضاء . وقمد روى وكيع أنه حينا عزل المهدي القاضي خالد بن طليق ، كان الناس ينتظرون قرار المهمدي « ثم خرج عليهم الفضل بن الربيع ، فقاموا إليه ، فبدأهم فقال : قد عزله أمير المؤمنين عنكم ، فاختاروا رجلا نولة عليكم . . » (١١) .

وروى وكيم عن نفر من أهل البصرة قالوا (٢) :

و دخلنا على الرشيد ، فكان أول ما سألتنا عنه أن قال : ما تقولون في قاضيكم ؟ فقال عمرو بن النضر : رجل لعبّاب يا أمير المؤمنين ، ليس من رجال القضاء . فقال الرشد :

اشهدوا أني قد عزلته ، فمن تسمُّون ؟ »

أما في الأندلس ، فقد كان الأمراء يستشيرون الوزراء والوجوه في تولية القاضى . قال الحشني في قضاة قرطبة (٣) :

لا توفي القاضي محمد بن سلمة ، أمر الأمير محمد بن أمية - صاحب المدينة يومئذ - أن يقبض الديوان، وأن يجعله بمكان الحفظ والصيانة، حتى يولي القضاء من يرضى ، فيصير إلى نظره .

و وكان الأمير عبد الله بن محمـــد ، في ذلك الوقت ، يستشير ويستخير ، ويتكرر بالنظر ، ويقلب الرأي فيمن يقلده القضاء ، بعد محمد بن سلمة .

« فجمع الوزراء يوماً من الأيام ، وجعل يشاورهم في قاض...»

وروى الحشني أيضاً (٤) أنه كان في القيروان قــاض إسمه سليمان بن عمران

^{. 160/4(1) . 141/4(1)}

⁽۳) ص ۱۹۱ . (٤) ص ۱۹۱ .

وفاما شاخ ، واضطر إبراهيم إلى قاض غيره ، جمع وجوه القيروان واجتهد ،
 وأدخلهم على نفسه ، مثنى ، وفرادى ، وجماعة ، وأفذاذاً ، وكلهم يقول :
 الأمار أعلم . . » .

وروى النباهي المالقي في كتابه تاريخ قضاة الأندلس(١):

« استشار الأمير عبد الرحمن بن معاوية، أولُ الحلفاء بالأندلس من بني أمية، أصحابه في قـــاض يوليه على قرطبة ، فأشار عليه ولدُه هشام ، وحاجبه ابن مغنث ، بالمصعب بن عمران ... » .

من أسباب التعيين

وفي تاريخنا حوادث مهمة ، ينبغي أن يشار إليها في بحث القضاء . من ذلك ما روى الكندي عن سبب تميين عمر بن عبد العزيز لابن تخذ امر الصنعاني مولى سبأ على قضاء مصر ، قال (٢) :

«كان وفد من أهل مصر وفدوا على سليان بن عبد الملك، وفيهم ابن خذامر الصنعاني مولى سبأ، فسألهم سليان عن شيء من أهل المغرب، فأخبروه، وأبى ابن خذامر أن يتكلم . فلما خرجوا قال له عمر بن عبد العزيز :

- ما منعك من الكلام يا أبا مسعود ؟

قال : خفت والله أن أكذب .

« فعرفها له عمر ، فلما ولي كتب إلى أيوب بن شرحبيل بولاية ابن خذامر القضاء ، فوليه من سنة مئة إلى سنة خس ومئة » .

قال ابن حجر (٣): وهو أول مَن ولي القضاء بمصر من غير العرب، ولم يقبض منذ أن ولي القضاء ، بسبب القضاء ، درهما ولا ديناراً » .

⁽١) ص ١٢. (٣) ص ٣٣٨ وراجع القصة ذاتها في رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر (ج ٢ / ص ٣٠٠) . (٣) ٢ / ٣٠٠ .

وفي رفع الإصر(١) أن ابن الفرات الكندي وكان أول مَن ولي قضاء مصر من الموالي ، وكان من كبار أصحاب مالك ، وقال عنه ابن عبد الحكم : ما رأيت فقيها أفضل منه . وقال الشافعي : قد أشرت على بعض الولاة أن يوليه القضاء، وقلت : إنه يتخير ، وهو عالم باختلاف من مضى .. » .

وفي رفع الإصر (٢) أن علياً بن الحسين بن حرب البغدادي ، من أهل المئـة الرابعة ، 'سئل : لم دخلت في القضاء ؟ فقال :

-- تقربوا إليّ بإقامة الحق ، ورأيت من لا يصلح يطلبه ، فدخلت فيه » .

الامام والقضاء

عقد الماوردي في كتابه أدب القاضي (٣) فصلاً وضع له عنواناً : « سبر الإمام أحوال البلاد قبل التقليد » نورده لعلاقته بموضوع « تعيين القاضي »، جاء فيه : « على الإمام أن يسبر أحوال البــــلاد في القضاء ، ويكشف عن أحوال القضاة فمها .

و فإذا علم أن في البلد قاضياً مستحقاً للنظر ٤ سقط عنه فرضه .

« و إن علم أن لا قاضي فيه ، أو فيه من لا يستحق النظر ، وجب عليه أن يقلد فيه قاضياً ، وكان ذلك عليه فرضاً متمناً .

« فإن كان في البلد من يصلح للقضاء ، كان تقليده لمعرفته به ، وبأهله ، أولى من تقليد الغريب .

و فإن عدل عنه إلى غريب صح تقليده .

« فإن قلد الإمام غير معين فقال : من نظر من أهل البصرة في قضائها ؟
 فهو مقلد من جهتي ؟ لم يجز ؟ لأنه قد يجوز أن ينظر فيه من ليس من أهله .

^{. \4\-\4. / \(\}tau) \ . \4\\ (\tau) \ . \1\\ (\tau)

و فإن قال : من نظر فيه من علمائه ، فقد قلدته ، لم يجز ، للجهل به .

و فإن ذكر عدداً محصوراً فقال : إن نظر فيه زيد أو عمرو أو بكر ، فقد قلدته ، لم يجز أيضاً ، لأن المقلد منهم مجهول .

« ولو قال : إن نظر في قضاء البصرة زيد ، فقد قلدته ، لم يصح تقليده ، وإن نظر فمه ، لأنه عقد 'علتّق بشرط .

و ولكن لو ذكر عدداً أسماهم ، وقلدهم ، ثم قسال : فأيهم نظر فيه ، فهو القاضي دون غيره ، صح التقليد في الناظر ، سواء قل العدد أو كثر، لأنه جمل نظره عزلاً لغيره ، ولم يجعله شرطاً في تقليده .

د ولو جعلهم جميعاً ناظرين فيه ، بَطـُـلَ تقليدهم إن كثروا ، وفي صحته إن قلـّـوا وجهان . والله أعلم » . انتهى .

توجيهات الخليفة قبل التعيين

أثر عن الرسول عَلِيْكُم بعض العهود التي تتضمن توجيهات للأمراء والولاة والقضاة؛ كالذي تراه في عهده إلى أهل اليمن وإلى واليه عليهم عمرو بن حزم(١٠).

ثم لما كانت خلافة عمر بن الخطاب ، رأى أن يزود أكثر قضاته بتوجيه مكتوب . وحيث أن توجيهات عمر ، وسبطه عمر بن عبد العزيز قد تضمنت قواعد عامة في القضاء ، ومنها ما هو تنظيم وترتيب، ومنها ما هو أحكام مهمة ، ومنها ما هو مبادىء ، ومنها ما هو أدخل فيا يسمى اليوم علم أصول المحاكات . لذلك أرجأنا المحث فها إلى مكانها .

وجاء في كتاب أخبار القضاة لوكيع (٢٠): «قال أحمد بن معاوية بن أبي بكر، لما ولاه المنصور قضاء البصرة ، فأوصاه _ يعني في كتابه _ فقال :

⁽١) راجع الصفحات ٧٨ و وما يليها من كتابتا الأول ـ الحياة الدستورية ـ .

^{. 41/4(4)}

وإني قد قلدتك مما قلدني الله طوقا ، فأغلقت في عنقك طرفه ، وأبقيت في عنقي ربقته . وإني لم آل جهداً إذ وليتك ، لما ظهر لي منك ، من حسن فعلك . وعلى الله إصلاح باطنك . لا أعلم الغيب فلا أخطىء ، ولا أدعي معرفة ما لم يعلمني ربي . فاتت الله ، وأطعني إذا لم أعسد بطاعتي من فوقي . ولا يحملنتك خوفي ، واتباع كي عبتي ، على أن تطبعني في معصية ربي ، فاني لا أغني عنك من الله شيئا ، ولا تغنيه عني . إنك حجاب بين الله وبيني ، وأمانة مني على رعيتي ، قلد تنك أحكامهم أن كنت إمامهم . فلا يعدلن "الحق" عندك شيء "، ولا يكونن أحد أكرم عليك من نفسك ، سلاط الله عليها عزمك ، قبل تسليطها عليك في حكمك . قد أبلغت ك ، وما على إلا الجهد ، .

* * *

هذا ، ولما كان الإسلام شرطاً لتولي القضاء، ولم تكن الدار مانعة من توليه، لذلك رأينا كثيراً من أهل المشرق تولوا القضاء في المغرب، وكثيراً من المغاربة تولوا القضاء في المشرق. جاء في المغرب في حلى المغرب للمراكشي ، في ترجمة الفقيه (أبو عمر يوسف بن جعفر الباجي) (١١ و أنه فقيه جليل القدر ، رحل إلى المشرق ، وحج ، وولي قضاء حلب ، وعاد إلى الاندلس . . » .

ولم يشذ أهل المغرب، في هذا المجال ، عن أهل المشرق ، في بعض الأحوال. من ذلك ما ذكره الخشني في كتابه « قضاة قرطبة » (٢) عند ذكر القاضي محمد ابن عبدالله بن أبي عيسى . قال :

﴿ أَمر أَمير المؤمنين باستقدام محمد بن عبدالله بن أبي عيسى ، وكان قاضياً

[.] ۱۷۲ ص (۲) . ٤٠٠/١ (۱)

على كورة إلبيرة قبلهـــا ... وأدخله على نفسه ، وشافهه بالخطاب ، وأعلمه باختياره إياه ، وولاه قضاء الجماعة ، وعهد إليه ، ووعظه ووصاه .

« وصف القاضي محمد بن عبدالله ما خاطبه به أمير المؤمنين – إذ ولاه القضاء – من عهده إليه ، ووعظه له ، ووصيته إياه ، وما حد له في ذلك من الحدود ، ورسم له من الرسوم، وما فقتهه فيه من أسباب القضاء ، ووقفه عليه من وجوه الأحكام . . » .

تعدُّد القضاة في المصــــر الواحد

الأصل في القضاء ، في الشريعة الإسلامية ، أنه قضاء فرد ، لا قضاء جماعة ، أي : قضاة متعددين ، كما نرى اليوم في بعض البلاد العربية والأوروبية . وقسد قال الإمام الماوردي (١١) :

﴿ وَإِذَا 'قَلَّمَ قَاضِيانَ عَلَى بَلَد ﴾ لم يخل ُ حال تقليدهما من ثلاثة أقسام :

والقسم الثاني – أن يرد" إلى أحدهما نوع من الأحكام ، وإلى الآخر غيره ، كرد" المداينات إلى أحدهما ، والمناكح إلى الآخر ، فيجوز . ويقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الحكم الحناص في البلد كله .

والقسم الثالث - أن يرد إلى كل واحد منهها جميع الأحكام في جميع البلد. فقد اختلف أصحابنا في جوازه ، فمنعت منه طائفة لما يفضي إليه أمر هما من

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٧٣.

التشاجر في تجاذب الخصوم إليها ، وتبطل ولايتها إن اجتمعت ، وتصح ولاية الأول منها إن افترقت . وأجازته طائفة أخرى، وهم الأكثرون ، لأنها استنابة كالوكالة ، وبكون القول عند تجاذب الخصوم قول الطالب دون المطاوب ، فإن تساويا اعتبر أقرب الحاكمين إليها ، فإن استويا فقد قيل : يقرع بينها ، وقيل : ينعان من التحاكم حتى يتفقا على أحدهما » .

أما توزُّع القضاة في أنحاء معينة من المدينة ، فقد كان ذلك أيام المهدي . جاء في كتاب أخبار القضاة لوكيع(١) في ترجمة ابراهيم بن إسحاق أنه تولى و قضاء الجانب الشرقي من مدينة السلام في سنة خمس وخمسين ومئتين ». كا ورد ذلك أيضاً في ترجمة سعد بن إبراهيم (وجده الأعلى عبد الرحمن بن عوف) حيث ورد أنه (٣) و كان على قضاء الجانب الشرقي » .

وأما تولية قاضين مع توزيع الاختصاص بينها ، فقد وقع كثيراً ، من ذلك ما أورده الكندي في كتابه الولاة والقضاة ، في ترجمة أحمد بن عبدالله ، قال (٣): وقدم معه وقدم بكران في صفر من الشام والياً على الأحباس ونفقة الايتام ، وقدم معه أحمد بن عبدالله ، وقد جمل إليه النظر في الأحكام ... » .

وأما تولية قاضيين ولاية عامة في بلد واحد ، فقد وقع أيام خالد بن عبدالله القسري . قال وكيم (٤) بسنده : « رأيت محارب بن دثار السدوسي يقضي في المسجد ، وابن نوف يقضي بالمسجد في الحجرة ، وكان خالد جملها » . ومثل ذلك ما أورده وكيع أيضاً أيام المهدي ، قال في محمد بن علاثة وعافية بن يزيد الأودي (٥) : « محمد بن علاثة : ولاه المهدي القضاء بعسكر المهدي ، وولى معه عافية بن يزيد الأودي . قال علي بن الجعسد : رأيتها جميعاً يقضيان في المسجد الجامع بالرصافة ، هذا في أدناه ، وهذا في أقصاه » .

⁽۱) ٣/ ١٩٨ . (۲) ٣ / ٢٦٩ . (٣) ص ٩٥٠ .

[.] $\forall \bullet \land / \forall (\bullet)$. $\forall \land / \forall (t)$

ومن أعجب ما وقع ، ما رواه ابن طولون في تاريخ قضاة دمشق من أنه (١) « في مدة عشرة أيام ، كان بدمشق ثلاثة قضاة حنفية ، وعزلوا . . » .

أما تولية قاضين يشتركان معافي الحكم فقد وقع في تاريخنا ، إلا أنه نادر ، من ذلك ما رواه ابن الجوزي في كتاب الأذكياء ، قال (٢) : « لم يُشْرَكُ في القضاء بين أحد قط ، إلا بين عبيدالله بن الحسن العنبري ، وبين عمر بن عامر ، علىقضاء البصرة. وكانا يجتمعان جميعاً في المجلس، وينظران جميعاً بين الناس..».

ومن ذلك مــا رواه الكندي في ترجمــة هارون بن إبراهيم (٣) قال : (ولي القضاء فوردكتابه إلى عبد الرحمن بن إسحاق وإلى أحمد بن علي بن الحسين (٤)، فتسلمًا أمر الحكم . . » .

وفي رفع الإصر^(٥): «لم يزل أبو الفضل ، حتى أحسكم له الأمر مع الحاكم ، فأمر بكتُتُ سِبِجله ، وشرط عليه فيه أنه إذا جلس في مجلس الحكم ، يكون معه أربعة من فقهاء الحاكم ، لئلا يقع الحكم بغير ما يذهب إليه الخليفة » .

وفي ترجمة عيسى بن المسيب ، في طبقات ابن سعد (١) : كان قاضياً لخالد ابن عبدالله القسري على الكوفة ، ولكنه عمر . وكان جابر بن يزيد الجعفي يجلس معه إذا جلس للقضاء » .

وفي العقد الفريد أن المهدي (٧) ﴿ استخلف على القضاء محمد بن عبدالله بن علاثة ﴾ وعافية بن يزيد ، كانا يقضيان معاً في مسجد الرصافة » .

⁽۱) ص ۲۱۳ .. (۲) ص ٦٩ تحقيق محمد موسى الخولي عام ١٩٧٠ .

⁽٣) ص ٤٨٦ . وأنظر أيضاً ص ٤٨٦ وص ٣٦ه وص ٩٦ حيث صرح بأنه لا منانع عندهم من تولية قاضيين في البلد الواحد . وراجع : رفع الاصو ١ / ٩٩ .

 $[\]cdot$ ۳٤٦ / ٦ (٦) \cdot ۱۰۲ / ۱ (ه) . باستغلافها . و \cdot ۱۰۲ / ۱ (ه)

[.] TTE / T (V)

وفيه أيضاً أن الهادي(١) ﴿ استخلف على قضاء الجانب الغربي نوح بن دراج وحفص بن غياث ﴾ .

أما في الأندلس فلم تختلف القواعد ولا النطبيق . فقد جاء في كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنبِ اهي المالقي (٢) في مجث الخصال المعتبرة في القضاة قوله : « وكونه واحداً لا أكثر ، فلا يصح تقديم اثنين على أن يقضيا معاً في قضية واحدة ، لاختلاف الأغراض ، وتعذار الاتفاق ، وبطلان الأحكام بذلك » .

وجاء في كتاب قضاة قرطبة الخشني (٣): • ثم ولي أسد بن الفرات ، وأبو محرز جميعاً. قال أبو العرب: ولم يكن ببلدنا قاضيان في وقت واحد غيرهما ». وفيه أيضاً، في ترجمة القاضي عمر بن شراحيل (٤): • ولاه الأمير عبدالرحمن بن معاوية القضاء بقرطبة ، ثم عزله وأعاد معاوية بن صالح ، فكانا جميعاً

ألقال القضاة

يتداولان القضاء: عاماً معاوية ، وعاماً عمر ، وأقاما بذلك مدة من الدهر ، .

قاضي الخلفاء

القاضي والحاكم – كما رأيت – مترادفان ، وقد شاعا في الاستعمال. غير أنه إذا ظهرت مزايا على أحد القضاة ، خلعوا عليه لقباً ، وكان هذا الخلع من الناس ، في أكثر الأحيان ، ولا يعني رتبة رسمية ، وإنما هو دليل على علو كمبه في العلم والقضاء. من ذلك ما لقتب به سليان بن حبيب أبو بكر من أنه قاضي الخلفاء ، وقد ورد ذلك في مهذب ابن عساكر (٥) ، وإن الذي خلع عليه اللقب هو ابن سميع . ومات سليان سنة ١٢٠ ه .

⁽۱) ٣/ ه ۲۹ . (۲) ص ۶۰ . (۳) ص ۴۰۵ .

⁽¹⁾ w V7- X7 (0) r / r 37- V37 .

شيخ القضاة

في ترجمة أحمد بن أحمد الأموي في كتاب الإحاطة للخطيب أنـــه لقي والده شيخ القضاة (١) ، ولا أدرى إذا كان هذا اللقب يعنى قاضى الجماعة أم لا ؟

الوالي

وربما استعملوا لفظ «الوالي» بمنى القاضي. ولا يخفى أن الوالي كلمة عامة ، وإن كان أكثر انصرافها إلى الأعبال الإدارية . ولا يصح أن يفهم منها معنى القاضي إلا إذا كان هنالك مخصص ، كقول ابن الأبار في التكلة في ترجمة محمد بن عبد الرحيم الأنصاري (١٦) : و استوطن مرسية ، وولي بها خطة الشورى من قبل أبي العباس بن الحلال . ثم قدمه إلى قضاء بلنسية ، فلم تطل مدة ولايته بها أقام والياً إلى أول شو"ال منها . . » .

صاحب الأحكام

وقرأت في قلائد المقيان للفتح بن خاقان ترجمة (٣) و الوزير الفقيه (صاحب الأحكام) أبي محمد عبدالله بن سماك ، ، ثم قال : و تولى الفقيه أبو محمد الأحكام فأقالها ، ووضع في يد التقوى عقالها . . .

أحبوال القضاء

الزهد في القضاء والامتناع عنه

لم نرَ في تاريخ أمـــة من الأمم أن أناساً من عباقرتها ، وعلمائها ، وفقهائها ،

[.] ۲۰۰ س ۲۰۰ . (۲) ۲ / ۲۰۰ . (۲) ص ۲۰۰ .

ومجتهديها ، قسد فرّوا من ولاية القضاء كما نرى ذلك في التاريح الإسلامي . ومن المعجب أن لا نرى ذلك في عهسد الصدر الأول ، ولا في أيام الرسول عليه . ولم نسمع قصة واحدة من قصص اعتذار أحد كلف بالقضاء في هسده الفترة التي نمتبرها أزهى وأعلى وأرقى فترة في تاريخ الإسلام ، إن لم قل في التاريخ العام . هذا على الرغم من أن قضاة الرسول والصدر الأول كانوا يعرفون الأحاديث التي رويت في الترهيب من العهد بولاية القضاء لغير الكفي ، أو لغير الأمين ، أكثر ما كان يعرفها من جاء بعدهم ، لأن من جاء بعدهم أخذها عنهم . وهؤلاء المتأخرون هم الذين زهدوا فيه .

فقد رويت قصص عن زهد أغمّ العلم بمنصب القضاء لعل بعضها أن يكور. أقرب إلى الأساطير منها إلى الحقائق . من ذلك أن (١) « رجلًا طلب للقضاء ، فتجان ، وتحامق ، وركب قصبة ، واتبعه الصبيان » .

قيل (١٠) : « وكان رجل حلف ألا يتزوج حتى يستشير أول من يلقاه ، فلقيه فاستشاره ، فقال: البكر لك ولا عليك ، والثيّب لك وعليك ، وذات الجلاوز (٢٠) عليك ولا لك ، خلّ سبيل الجواد . فقال له : ما قصتك ؟ قال :

إن هؤلاء أرادوني على ذهـــاب ديني ، فاخترت ذهاب عقلي ، امض ِ
 لسبيلك » .

وقال (٣): ورأيت القاسم بن الوليد الهمداني – وأرسل إليه يوسف بن عمر يوليه القضاء – فرأيته يكحل عينيه بالزيت، ويجز عليه . فلما دخل على يوسف قال: هذا مجنون! أخرحوه ي .

و « عن أبي يوسف أن ابن هبيرة ضرب أبا حنيفة نحواً من مئة سوط مفرقة ، على أن يلى قضاء الكوفة ، فأبى

⁽١) وكيم ١/ ٢٥ . (٢) أي : ذات الأولاد . (٣) وكيم ١/ ٢٦ .

والقصص في هـندا الموضوع كثيرة . وفي رأيي أن أسبابها كثيرة أيضاً . ولا ريب عندي في أن عدم احترام استقلال القضاء أحياناً من قبل أولى الأمر ككان من أعظم الأسباب التي أدّت إلى الزهد في هـنده الولاية ، من قبل ألنيتى الناس بها .

ولما كانت الحرية مقدسة في الشريعة الاسلامية ، لذلك لم يكن من سبيل لإلزام أحد بتولي القضاء . غير أن هـنه الحرية مقيدة بمصلحة المجتمع ، لذلك اجتمد الإمام الماوردي ، في حالة وحيدة يصع فيها إجبار الفرد على تولي ولاية القضاء ، وذلك حين قال (١١) :

« فإن امتنع هــذا المنفرد بشروط القضاء من الإجابة إليه ، أجبره الإمام عليه ، لتعيُّن فرضه عليه . ومن تعيّن عليه فرض أخذ به جبراً » .

والمفهوم المخالف لعبارة الماوردي أنه إن لم يكن منفرداً ، وكان غيره يصلح للقضاء ، لم يجبر .

وقال محمد الخشني في كتابه قضاة قرطبة (٢):

و لما كان القاضي أعظم الولاة خطراً بعد الإمام الذي جعله الله زماماً للدين،
 وقواماً للدنيا – لما يتقلده القاضي من تنفيذ القضايا ، وتخليد الأحكام في الدماء
 والفروج والأموال والأعراض ، وما يتصل بذلك من ضروب المنسافع
 ووجوه المضار" .

• وكانت العقبى من الله في ذلك فظيعة المقام، هائلة الموقف، مخوفة المطلع، اختلفت في ذلك الهمم من عقلاء الناس وعلمائهم، فقبَسِلَ كثيرٌ منهم القضاء، رغبة في شرف العاجلة، ورجاء لمعونة الله عليه، وحذاراً من الله، فيما قسد يكون منهم، وعلى أيديهم.

⁽۱) أدب القاضي ۱ / ۱۱ . . . (۲) ص ۱۱ - ۱۱ .

« وقد سلف من رجال الأندلس – من أهل حاضرتها العظمى – رجال دُعوا إلى القضاء فلم يجيبوا ، و ُندبوا إليه فلم ينتدبوا ، رهبة " في صميم أنفسهم من منتظر الداقبة . . » (١) . وقد ذكر فريقاً منهم ، وترجم له .

ولاية المفضول مع وجود الأفضل

قد يتعدد المرشحون لمنصب القضاء ، ولا بد من أن يتفارتوا ، ولا بد من أن يتفارتوا ، ولا بد من أن يكون بينهم فاضل ومفضول ، فما هو الحكم الشرعي فيما إذا عمد ولي الأمر إلى تولية المفضول ، مع وجود الأفضل ؟ هذه الحال عرفت أيضاً في بحث الإمامة الكبرى ، أو الخلافة ، ووجدت لها الفرق الإسلامية حلولاً مختلفة . أما القضاء فنقتصر فيه على رأي الإمام الماوردي في كتابه ، أدب القاضى ، ، قال (٢٠) :

« فإن عدَلَ عن الأفضل إلى المفضول ، انمقــدت ولايته ، لأن الزيادة على كال الشروط غير ممتبرة .

د ولو تكاملت شروط الإمامة في جماعة ، وَجبَ على أهل الاختيار من أهل العقد أن يقلدوا أفضلهم .

وإن عداوا عن الأفضل إلى المفضول لمذر ، صح العقد .

« وإن عدلوا عنه لغير عذر ، فقد اختلف الفقهاء في صحة إمامته ، فذهب جمهورهم إلى صحتها كالقضاء ، وذهب بعضهم إلى فسادها ، لفساد الاختيار في المدول عن الأفضل إلى المفضول .

⁽١) وراجع في موضوع حق الامتناع عن تولي القضاء : تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالغي ص ١٠ - ١٤ . (٢) / ١٤٤ .

الفرق بين الامامة والقضاء

د وفر قوا بين الإمامة والقضاء: بأن القضاء نيابة خاصة ، فجاز أن يعمل فيها على اختيار المستنيب كالركالة ، والإمامة ولاية عامة ، ولم يصح فيها تفريط أهل الاختيار لافتياتهم على غيرهم .

ترجيح المسك على الطالب

وما هو الحكم إذا اجتمع طالب القضاء ، والمسك عنه الزاهد فيه، وتساويا في الشروط ؟ قال الإمام الماوردي (١٠) :

و وإذا تكافأت الجماعة في شروط القضاء ، وكان فيهم طالب للولاية ، وفيهم ممسك عنها ، فالأو لى بالإمام أن يقله الممسك دون الطالب ، لأنه أرغب في السلامة .

- و فإن امتنع لمذر ، لم يجبر عليه .
- « وإن امتنع لغير عذر ، ففي جواز إجباره عليه وجهان :
- و أحدهما لا يجبر علمه ، لأنها نماية لا يدخلها الإحمار ، كالوكالة .
- د والوجه الثاني يجبر عليه، لأنه مأمور بطاعة، إن 'ترك فيها على امتناعه جاز أن يكون حال غيره مثل حاله ، فيفضى الأمر إلى تعطيل القضاء .
 - و وخالف حال الوكالة التي لا تتملق بطاعة .
- و فإن عدل الإمام عن المملك إلى الطالب جاز، وصح تقليده بعد أن اعتبر
 حال الطالب في طلبه ، .

أحوال طلب القضاء

إن مجث الطالب والممسك قد قـــاد العلماء إلى التعر^هف على أحوال طلب

^{. 1 : 1 / 1 (1)}

القضاء: هل طلبه جائز دوماً، أو أنه مكروه دوماً، أم أن له حالات أخرى، وقد انتهى بحثهم في طلب القضاء إلى خمسة أحوال (١٠): ﴿ المستحب ، والمحظور، والمباح، والمكروه، والمختلف فيه .

فالمستحب : هو أن تكون الحقوق مضاعة بجور أو عجز ، والأحكام فالسدة بجهل أو هوى ، فيقصد بطلبه حفظ الحقوق ، وحراسة الأحكام . فهذا الطلب مستحب ، وهو به مأجور ، لأنه يقصد أمراً بمعروف ، ونهياً عن منكر.

والحظور : أن يقصد بطلبه انتقاماً من أعداء ، أو تكسُّباً بارتشاء ، فهذا الطلب محظور ، يأثم به ، لأنه قصد به ما يأثم بفعله .

والمباح ؛ أن يقصد بطلبه استمداد رزقه ، أو استدفاع ضرر . فهذا الطلب مباح ، لأن المقصود به مباح .

والمكروه ، أن يطلبه للمباهاة والاستعلاء به ، فهـذا الطلب مكروه ، لأن المقصود به مكروه .

والختلف فيه : أن يطلبه رغبة في الولاية والنظر . فقد اختلف الفقهاء فيه مع اختلاف السلف قبلهم ، واختلاف أصحابنا معهم على ثلاثة مذاهب :

أحدها – يكره أن يكون له طالباً ، ويكره أن يجيب إليه مطلوباً ، وهو الظاهر من قول ابن عمر ، ومكحول وغيرهم .

وثانيها – يستحب أن يكون له طالباً وأن يجيب إليه مطلوباً، وهو الظاهر من قول عمر والحسن وغيرهما .

وثالثها – وهو أعدلها : يكره أن يكون طالباً ، ويستحب أن يجيب إليه مطلوباً ، وهو قول أكثر المتوسطين في الأمر من الفقهاء » .

⁽١) أدب القاضي ١ / ١٤٦ وما بعدها . رواجع : تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي ، ص ١٠ .

شراء القضاء بالمال

بذل المال للحصول على ولاية في الدولة داء قديم ، وقد ابتليت به الدولة الإسلامية مند أن طرأ الفساد على خلفائها وأمرائها وقادتها ورعيتها في تاريخها الطويل. وقد احتجب هذا الداء حيناً ، وظهر أحياناً. ولهذا ترى له أحكاماً في كتب الفقه من جهة ، كما ترى قصصاً تنبىء عنه من جهة أخرى .

فأما أحكامه في كتب الفقه ، فقد قال الإمام الماوردي في أدب القاضي(١):

و فإن بذل على طلب القضاء مالاً ، انقسم حال طلبه ثلاثة أقسام :

« أحدها – أن يكون واجباً لتعين فرضه عليه ، عند انفراده بشروط القضاء ، أو مستحباً له ليزيل جور غيره أو تقصيره ، فبذله على هدذا الطلب مستحب له ، وقبوله منه محظور على القابل له .

« الثاني – أن يكون طلبه محظوراً أو مكروها ، فبذله على هـذا الطلب مخظور ومكروه ، مجسب حال الطلب ، لامتزاجها ، وقبوله منه أشد حظراً أو تحرياً .

« الثالث – أن يكون طلبه مباحاً ، فيعتبر الحكم : فإن كان بعد التقليد لم يحرم على الباذل ، وحرم على القيابل ، لقول النبي عليه : « هدايا الأمراء عُمُلُول » .

« وإن كان البذل قبل التقليد ، حرم على الباذل والقابل جميماً ، لأنها من الرشا المحظورة على باذلها وقابلها ، لرواية ثابت عن أميسة أن النبي عليها للمن الراشي والمرتشي والرائش ، فالراشي : باذل الرشوة ، والمرتشي : قابلها ، والرائش : المتوسط بينها .

^{. 101/1(1)}

« فإن كار هذا الطالب قد عدم شروط القضاء ، أو بعضها ، حرم عليه الطلب ، وحرم على الإمام الإجابة ، لفساد التقليد ، وتحريم النظر ، وصار بالطلب مجروحاً » .

قلت: إن القيود التي وضعها الإمام الماوردي تكاد تجمل الأمر مستحيلاً. فلقد ندر انفراد أحد بشروط القضاء ، في كل العصور ، لا بل إنه لم يوجد قط فيما أرى . ومن المؤكد أن الذي لا يصل إلى القضاء ، ولو لإحقاق الحق ، إلا فيما أرى . ومن المؤكد أن الذي لا يصل ألى القضاء ، ولو لإحقاق الحق ، إلا فيما ألى أغرج أعوج . وسيقوده هذا ، على الغالب ، إلى العرج والعوج في أعماله !

ونقرأ في كتاب الولاة والقضاة للكندي نقلاً عن رفع الإصر والتلخيص ٢٩٠٠ أن قاضياً اسمه : محمد بن الحسن . . بن أبي الشوارب، وهو من مواليد سنة ٢٩٢ «ضمن القضاء بمال مرتب لمعز الدولة، فكان يطالبه، فلا يخلو بابه من مطالب،

وفي يوم السبت ثاني ذي القعدة سنة ١٣٩٩ ، استقر شمس الدين الصفدي في قضاء الحنفية بدمشق ، على مال يحمله . وكان قسيدم القاهرة ليخفف عنه ، فزيد عليه ! »

وأضاف ابن طولون في ترجمته (٣): ﴿ ثُمْ اُعزَلُ ﴾ ثُمْ أُعيد بألف دينار وتحدث عن قاض اسمه ﴿ ابن قوام ﴾ فقال(٤): ﴿ وَلِيَ قَضَاء الْحَنفية بدمشق بدون إرشاء ﴾ ، فكان ذلك مزية تستحق الذكر والتسجيل والتنويه !

وفي رفع الإصر لابن حجر (°) في ترجمة وليّ الدين المراقي أنه و استعاد بعض ما اقترضه للولاية ، وبقي أكثر ذلك دَيْنَا عليه .. »!

⁽۱) ص ۱۱۵ . (۲) ص ۲۱۸ . (۳) ص ۲۲۸ .

⁽٤) ص ۲۲۹ . (۵) ج ۲ / ص ۲۵۸ .

وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي (١): و وفي عام ٣٥٠ قلد معز الدولة القضاء أبا العباس عبدالله بن الحسن بن أبي الشوارب، وركب بالخلع من دار معز الدولة، وبين يديه الدبادب والبوقات، وفي خدمته الجيش، وشرط على نفسه أن يحمل في كل سنة إلى خزانة معز الدولة مئتي ألف درهم، وكتب عليه بذلك سجلا. وامتنع المطيع (الخليفة) من تقليده، ومن دخوله عليه، وأمر أن لا يمكن من الدخول إليه أبداً » .

مراسم التعيين

لم يكن لتسلتُم القاضي مهام عمله أية مراسم ، سوى قراء، العهد في المسجد الجامع ، ليعرف الناس من هو قاضيهم . وكان ذلك بمسابة النشر في الجريدة الرسمية . قال الماوردي (٢٠) :

أول آداب القاضي إذا ورد بلد عمله ، أن يُعلّمهم قبل دخوله بوروده
 قاضياً فيه ، إما بكتاب ، أو رسول ، ليعلم ما هم عليه من موافقة أو اختلاف.

- و فإن اتفقوا جمعاً على طاعته دخل .
- و وإن انفقوا جميعًا على مخالفته توقف ، واستطلع رأي الإمام .

د والأولى أن يستصحب القاضي كتاب الإمام إلى أمير البلد بتقليده القضاء، حتى يجمعهم على طاعته جبراً إن خالفوه .

« فإن رافقه بعضهم ، اعتبُر حال موافقيه ، فإن كانوا أكثر عدداً من مخالفيه ، وأقوى يداً ، دخل .

وإن كانوا أقل عدداً ، وأضعف يداً ، توقف . وعلى الإمسام رد مخالفيه
 إلى طاعته ، ولو بقتالهم عليه ، حتى يذعنوا بالطاعة ، ويعينه بما ينفذ أمره

⁽۱) ص ۶۰۰ . (۲) أدب القاضي ۱ / ۱۹۲ .

فيهم ، ويبسط يده عليهم ، ليقدر على الانتصاف من القوي للضميف ، ومن الشريف للمشروف .

دخوله البلد

ويختار أن يكون دخوله إلى البلد في يوم الاثنين ، اقتداءً برسول الله عليه في دخوله المدينة ، عند هجرته إليها .

د ويختار أن يسكن في وسط البلد ، ليقرب على جميع أهله .

« كَا 'يَقَسْسِل' الإمام بوجهه في الخطبة قصد وجهه ليعلم جميع الناس » .

جاء في تاريخ قضاة دمشق لابن طولون ، وصف لدخول قاض إلى مدينــة دمشق ، رأينا أن ننقله لِما فيه من تصوير للقرن التاسع الهجري . قال(١١) :

« في رمضات سنة ٨٣٢ دخل إلى دمشق القاضي نظام الدين بن الشيخ تقي الدين متولياً قضاء الحنابلة ، ولاقاه القضاة عند تربة المجمي ، ولاقاه أيضاً الحاجب ، وكاتب السر ، وناظر الجيش ، وجماعة من الناس ، وعليه الخلصة . وجاء إلى دار السعادة ، فسلم على النسائب ، ثم ذهب إلى الجامع ، ومعه من ذكر . فقدُرىء توقيعه عند محراب الحنفية ، قرأه شمس الدين الحجاوي، وفيه وظائف القضاء ، وتاريخه في عاشر شعبان . وفارقه القضاة وغيرهم من الجامع ، وذهب إلى الصالحية ، ومعه جماعة قليلة ، فقدُرىء تقليد ، بجامع الحنابلة » .

قراءة العهد

د و پختار أن يبدأ بقراءة عهده ، قبل نظره ، ليعلم الناس ما تضمنه من حدود عمله ، ومن صفة ولايته ، في عموم أو خصوص ، فيجمع الناس لقراءته

⁽۱) ص ۲۹۷ .

في أفسح بقــاعه من جوامعه ومساجده ، لأنه يتضمن طاعة الله ، في الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

« ثم ينظر بعد قراءته ؛ ولو بين خصمين ، لتستقر به ولايته بالنظر ؛ ويتوطأ له الخصوم في الحكم ، وليعلم الناس قدر علمه وضعفه ... » .

تراتيب جديدة

غير أن مراسم أخرى نشأت عن الاختلاط بالأعاجم، أشار إليها المؤلفون، منها ما أورده ابن حجر في ترجمة ابن جماعة في كتابه رفع الإصر . قال (١):

د ولي قضاء القضاة بالديار المصرية ، فحضر على البريد يوم الاربماء رابع جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة ... وأصبح يوم الخيس فخلع عليه ، وركب معه معظم الأمراء على العادة إلى الصالحية (٢) ...

« قال : رأيته يوم ولي ، وقد خلع عليه بالطيلسان المقور ، ثم ركب إلى أعيان الأمراء ، فسلم عليهم على العادة .. » .

وفي ترجمة الكريزي قال ابن حجر (٣) :

« كان القضاة إذا قدموا البلد ، بدؤوا بدار أمير مصر . فلما قدم الكريزي بدأ بالجامع ، فصلتى فيه ركعتين، وقرأ عهذه فيه، ثم راح إلى دار الأمير..».

و في ترجمة عز الدين العسقلاني يقول (٤) :

« وخلع عليه في يوم السبت تاسع جهادى الآخرة سنة ٨٥٧ هـ ، وركب معه . بقية القضاة وغالب المباشرين » .

ر في ترجمة ابن قتيبة يقول ^(ه) :

⁽۱) ۱ / ۳۱ . (۲) مدرسة من مدارس المذاهب الأربعية ، يناها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٣٩ . (١) ١ / ٣٧ . (٤) ١ / ٣٠ .

و وكان دخوله إلى مصر في جمادى الآخرة سنة ٣٢١. وركب إلى الجـــامع في السواد ، فثار عليه العامة ، فرجموه ومزقوا سواده . ثم ركب بعـــد ذلك في جماعة من أهل العلم ، فحكم بين الناس . . » .

وفي ترجمة ابن أبي زرعة :

« فقرأ كنابه على الناس في داره . . » .

سِن القاضي

اشترط الفقهاء في القاضي أن يكون بالغاً . والبلوغ قد يكون في الثانية عشرة ، وربما قبلها ، في البلاد الحارة ، ولا يتأخر عن الخامسة عشرة ، بحسب رأي الأطباء ، في القديم والحديث . وحيث أن هنالك شروطاً أخرى كالعلم بالكتاب والسنة ، والاجتهاد ، وغيرها ، فإن الخامسة عشرة ، أو ما دونها ، لا يمكن أن تكون سنيًا معقولة ، أو ممكنة لتولي القضاء . ومع ذلك فقد رأينا قضاة تولوا أعمالهم وهم في سن مبكرة . من ذلك ما رواه ابن خلكان في وفيات الأعمان . قال (١) :

« ذكر الخطيب في تاريخ بغداد أن يحيى بن أكثم ولي قضاء البصرة وسنتُه عشرون سنة ، أو نحوها ، (عام ٢٠٠ ه) ، فاستصغره أهل البصرة ، فقالوا :

- كم سن القاضي ؟

و فعلم أنه قد استُصغر ، فقال :

-- أنا أكبر من عتاب بن أسيد الذي وجّه به النبي ﷺ قاضياً على مكة يوم الفتح . وأنا أكبر من معاذ بن جبل ، الذي وجّه به النبي عَلِيلَتُهُ قاضياً على اليمن . وأنا أكبر من كعب بن سور الذي وجّه به عمر بن الخطاب قاضياً على أهل البصرة .

[.] YAA / Y (1)

و فجمل جوابه احتجاجًا .

و كان رسول الله عليه عليه قد ولتى عتاب بن أسيد مكة بعد فتحها ، وله إحدى وعشرون سنة ، وقيل ثلاث وعشرون ، وكان إسلامه يوم فتح مكة ، وقيال لرسول الله عليه : أصحبك وأكون معك. فقال عليه : أو ما ترضى أن أستعملك على آل الله تعالى .. ؟ » .

وفي قضاة دمشق لابن طولون (١): ﴿ أَنَ القَاضِي جَلَالُ الدَّيْنِ أَحَمَّهُ ذَكُرُ عَنْ نفسه أنه ولي القضاء وعمره سبع عشرة سنة ...»

وفي ترجمة عبدالله بن يحيى الأنصاري في تاريخ قضاة الأندلس النباهي أنه (٢): و ولى القضاء ، وهو دون عشرين سنة ،

وفي رفع الإصر لابن حجر (٣) أن ﴿ عز الدين العسقلاني ولي َ القضاء ، وسنتُه نحو العشرين . . » .

ونقــل الكندي في الولاة والقضاة (٤) أن « عبد الواحد بن عبد الرحمن ولي َ القضاء ، سنة ٩٠ هـ ، وله خمس وعشرون سنة ، فما تُعمُلــّق عليه بشيء . . » .

وفي وفيات الأعيان لابن خلكان (٥) ، بيتان نسبها إلى عبدالله بن الحجاج الشاعر في تفضيل القضاة الشباب على الشيوخ ، جاء في الأول منهما :

إذا ذُكُورَ القضاةُ وهم شيوخُ تخيرت الشبابَ على الشيوخ

كذلك لم يبحث العلماء السن العلماء التي يجب أن يقف عندها القاضي ، أو ما نسميه اليوم : سن الإحالة على التقاعد . والظاهر أنه مسا دام القاضي متمتما بقواه العقلية ، وقادراً جسدياً وصحياً على القيام بعمله ، ولم يكن هنالك سبب يدعو إلى عزله ، أبقوه في مكانه . من ذلك مسا رواه ابن عساكر عن القاضي

⁽۱) ص ۱۹۲ . (۳) . ۱۹۲ . (۲)

⁽٤) ص ۳۳۰ .

شريح (١) ، قال : « أقسام على القضاء في الكوفة ستين سنة ، وقضى بالبصرة سنة ..». فلو افترضنا أنه كان ابن عشرين يوم تولى القضاء ، فمعنى ذلك أنه بقي يقضي بين الناس بعد أن جاوز الثانين !

أما رواية ابن خلكان فقد تضمنت (٢) أنه « أقام قاضياً خمساً وسبعين سنة » وفي هذا مبالغة ظاهرة ، لأنه بذلك يكون قد أدرك الخامسة والتسعين ، وهو يقضى بين الناس !

وفي تكملة الصلة لابن الأبار (٣) أن القاضي و محمد بن حسن الأنصاري الأوسي ولى قضاء موضعه نمناً على أربعين سنة . . » .

أنموذج عهد

ما أكثر العهود التي حفظتها لنا كتب التراث على اختلاف مواضيعها . وقد اخترتُ منها أنموذجاً واحداً أندلسياً ، ورد في كتاب قضاة قرطبة للخشني (٤٠)، وقد كتب القاضي مهدي بن مسلم هذا العهد بنفسه ، قال فيه بعد البسملة :

« هسندا ما عهيد به عقبة بن الحجاج ؛ إلى مهدي بن مسلم ؛ حين و آلاً والقضاء . عهد إليه : بتقوى الله ، وإيشار طاعته ، وانتباع مرضاته ، في سر أمر و وعلانيته ، مراقباً له ، مستشعراً لحشية الله ، معتصماً مجبسله المتين ، و عراقبا اله ، موفياً بعهده ، متوكلاً عليه ، واثناً به ، متاقياً منه ، فإن الله مع الذين اتاقوا والذين هم محسنون .

﴿ وَأُمْرَ ۚ : أَنْ يَتَّخَذَ كُنَابَ اللَّهُ ﴾ وُسَنَّةٌ نَبِيَّه محمد عَلِيُّكُمْ ﴿ إِمَامَا بَهْنَدِي

⁽۱) ۲/۳۰ المهذب . (۲) ۱/۲۸۲ . (۳) ۲/۲۹۲ .

⁽٤) ص ٢٦ وما بعدها . وراجع : تاريخ قضاة الأندلس للنباهي ، ص ٤٦ وص ٧٥ .

بنور هما ، وعَلَما يَعْشُو إليها ، وسراجاً يستضيء بها ، فإن فيها : 'هدى من كل ضلالة ، وكشفاً لكل تجهسالة ، وتفصيلاً لكل 'مشكيل ، وإبانة "لكل 'شبهة ، وبرهانا ساطعاً ، ووكيلا شافياً ، ومناراً عالياً ، وشفاء لل في القلوب، و مدى ورحمة "للمؤمنين .

« وأمرَه : أن يعلم أنه لم يختر " في لمصالح العباد والبلاد ، وتولية القضاء – الذي رفع الله في قَد رّه ، وأعلى ذكر قر و و ور ق أمر اله – إلا لفضل القضاء عند الله (جل جلاله) ، لما فيه من حياة الد ين ، وإقسامة حقوق المسلمين ، وإجراء الحدود بجاريها على من و جبت عليه ، وإعطاء الحقوق : من وجبت له . ولما رجا عنده فيا يمضيه ، ويتقدم فيه ، ويحكم به ، من إيثار حق الله (عز وجل) ، وطلب الزالفسة لديه ، والقربة إليه ، وأن يحاسب نفسه – في يومه وغده – : فيا تقل د : من الأمانة الثقيل حملها ، الباهظ عِبْوها ، فإنه تحاسب وموعود " .

و وأمره: أن يُديم الجلوس والقعود ، إن استرعاه الله أمره ، وقلده شأنه ، وأسند الحكم له عليه ، ويُقبِلُ السآمة منهم ، والتبرُّم بهم ، ويصرف إليهم قلبه وذهنه ، وشغله وفكره ، وفهمه ولسانه ، بما يوسيعهم به عدلاً وإنصافاً وإصلاحاً ، فإن في ذلك تورَّة لمُنتهم ، وإحياء لتأميلهم ، وتحقيقاً لجيل ظنونهم ، وثقة منهم بورَّعِه ونزاهتيه ، وطيب طعمتيه . فإن فيهم الضعيف عن التودُّد ، والزَّمِن الثقيل ، وعليه في كل وقت التعهد ، ووهنا للهل عن التسلدُد والفجور ، والتقحيم في ملتبسات الأمور ، وأن يكون قعودُه لهم ، وتصرُّفه في النظر بينهم : بنشاط وقلة فتور ، ليكون ذلك أقوى له ، وأتقن لما يحد كمه ويُبر مه من سياستهم وتدبيرهم ، إن شاء الله .

﴿ وأمره : أن يسمع منالشهود شهاداتهم ، على َحقتُها وصيد قيها ، ويستقصيها ،

حتى لا يبقي عليه شيء منها ، ومن المزكان تزكيتهم ، ويُكار البحث والفحص عن أمورهم أجمين ، ويسأل عنهم أهل الصلاح والدين ، والأمانة والثقة والراعة ، بمن يعرفهم ، ويبطين أحوالهم ، ولا يعجل بإمضاء محم ، وقائقة والراعة ، بمن يعرفهم ، وبيناتهم ومزكلهم ، ويضرب لهم الآجال ، ويسبع فيها عليهم ، حتى تتجلى له حقائق أمورهم ، وتنكشف له أغطييتها ، فإذا أتى عليها علما ، وأيقنها إيقانا ، لم يؤخره الحكم بعد اتضاحه وظهوره ، وثبوته عنده ، من يشاوره من فقهائه .

و وأمره: أن يطالع بكتبه – في الحوادث التي يحتاج فيها إلى المؤامرات ، فيما أشكل عليه ، واستغلق له ، واحتساج إليه في النوازل – إبراهيم بن حرب القاضي : لِيَسَرِدَ عليه منه ، ما يعمل به ويمتثله ، ويقتصر عليه ، ويصير إليه ، لتكون موارد أمور و ومصادر ها مُبتداً أمّ فواتحه ا : بالتسديد ، مقرونة خواتمها بالتأييد ، إن شاء الله .

و وأمره: أن يواسي بين الخصوم، بنظره واستفهامه، ولئط فه و لحظه و وأمره: أن يواسي بين الخصوم، بنظره واستفهامه، ولئط فه و لحظه واستاعه، وأن يفهم من كل أحد وحجنته وما يدلي به، ويستأني بكل عيي اللسان، ناقص البيان. فإن في استقصاء الحجة، ما يكون به لحق الله (تعالى) عليه قاضيا ، وللواجب فيه راغبا ، فقد يكون بعض الخصوم ألحن بحد بحبية ، وأبلك في منطقه ، وأسرع في بلوغ المطلب ، وأله طك حيلة في المذهب ، وأذكى ذكاء ، وأحضر جوابا ، من بعض ، وإن كان غير في المناهب ، وأذكى ذكاء ، وأحضر جوابا ، من بعض ، وإن كان غير الصواب مراماه ، وخلاف الحق منهاه ، فإن لم يتعاهد القاضي مثل هذا ، ويجمله من القرابات إلى الله (عز و جمل) : بالتحقيظ ، والتيقيظ ، والاسترابة ، والاحتراس من أهل الخيب والله د ، والعناد ، والتلبش بشهادات الزور ، و تحييف الحقوق ، أهلك القوي الضعيف ، واقتطع حقيه ، وغلب

عليه. . وفي تقدُّم القاضي في النظر في ذلك ، والمراعاة له ، واحتساب ثواب الله فيه ، إثباتُ الحقُّ ، وإزهاقُ الباطل : ﴿ إِنَّ الباطلَ كَانِ زَهُوقاً ﴾ : (١٧ – ٨١) .

و وأمره: أن يكون وزراؤه وأهل مشورته والمعينون له على أمر دنياه وآخرته أهل العلم والفقه ، والدين والأمانة ، بمن قبله ، وأن يكاتب مَن كان في مثل هذه الحال المسر ضيئة : بمن في غير ناحيتيه ، ويقابل آراء بعضيهم ببعض ، ويجبهد نفسه في إصابة الحق ، فإن الله (بجل ثناؤه) يقول في كتابه الناطق ، على لسان نبيته الصادق ، محسد عليه السلام : ﴿ وَ شَاوِر مُم في الأَمْر ، فإذا عَن مَت فَتُو كُثُل على الله ﴾ : (٢ – ١٥٩). وبأن يكون محبابه وأعوانه ، ومَن يَستظهير به على مساهو بسبيله – : أهل الطهارة والعقاف والطلب لأنفسهم ، والبُعد من الدّنس ، فإن أفعالهم منسوبة إليه ، و منوطة لديه ، فإذا أصلح ذلك لم يَلمْ حَقم عيب ، ولم يَعلمَق به رَيْن ، إن شاء الله .

« هـــذا : عهدي إليك ، وأمري إياك ، وإسنادي إليك ما أسند "ت ، وتفويضي إليك ما أو شنت . فإن تعمل به مُوْثراً لرضا الله وطاعته ، قائماً بالحسبة ، مؤد يا حق الأمانة ، يَكن مُحجّة بين يَدَينك ، وظهيراً لك ، وإن لم تعمل بــه : يكن محجّة عليك . وأنا أسأل الله ، أن يعينك ويُقويك ، ويُرسَدك ، ويُوفق في ويُعين . وصلتى الله ويُرسَدك ، ويُوفق في ويُعين . وصلتى الله على محمد . » .

* * *

وفي تاريخ الخلفــــاء السيوطي''' : ﴿ وَفِي مَنْهُ ٥٦٣ قَلَمُدُ المَطْيِعُ القَصَاءَ

⁽١) ص ٤٠٣ .

أبا الحسن محمد بن أم شيبان الهاشمي ، بعد تمنشع ، وشرط لنفسه شروطاً منها : أن لا يرتزق على القضاء ، ؤلا يخلع عليه ، ولا يشفع إليه فيما يخسالف الشرع . . وكتب له عهد صورته (راجعها في مكانها) . . . » .

وربما سمى و العهد ، بالقضاء و كتاب المقاضاة ، (١) .

قراءة العيد

وقد غلب عليهم قراءة العهد في المسجد الجامع ، لأنه أدعى إلى العلنية ، وأقرب إلى تبليغ الكافة (٣) ، وربما 'قرىء العهد في دار القاضي نفسه (٣) ، أو في قصر الإمارة (٤) .

دبوان القضاة

وكان للقضاة في الأندلس ديوان خاص بهم ، لعله يوازي في أيامنا هذه وزارة العدل . فقد ورد في كتاب قضاة قرطبة للخشني (٥) : « وجدت في التسمية (٦) المستخرجة من ديوان القضاة

الاستخلاف على القضاء

عقسد الماوردي فصلاً طويلاً مجث فيه موضوع « الاستخلاف على القضاء » ، تناول فيه كل الاحتالات . وحيث أنه من قبيل النصوص ، لا من قبيل الرأي ، فقد رأينا أن نورد أكثره مجروفه، بعد أن طرحنا منه الاستطرادات . قال(٧):

 ⁽١) الحشني : ص ۲۸ .
 (٢) الكندي ص ٨٤ ، ورفع الاصر ١ / ٨٤ ،

⁽٣) الكندي ص ٢٨ ه . و اربخ قضاة الأندلس ، ص ١٥٧ .

⁽٤) رفع الاصر ١ / ١٠٠٢. (٥) ص ٩٧.

⁽٦) لعل المقصود بها : الجدول ، أو السجل . (٧) ٢ / ٣٨٧ وما بعدها .

وقال الشافعي : وأحب للإمام إذا أولى القضاء رجـــ أن يجمل له أن يولي القضاء من رأى في الطرف من أطرافه فيجوز حكه .

« أما الإمام فيجوز له أن يستخلف على القضاء ، وإن قسدر على مباشرته لعموم ولايته ، كما يجوز أن يستخلف على غير القضاء فيما يقدر على مباشرته ، لأن كل الأمور موكولة إلى نظره ، فلم يختص ببعضها فيختص بباشرته .

استخلاف القاضي غيره

« فأما القاضي إذا قلده الإمام عملاً فأراد أن يستخلف عليه ، لم يخل مال تقليده من ثلاثة أقسام:

و أحدها -- أن يجعل له الإمام أن يستخلف عليه ، فيجوز له أن يستخلف، سواء قل عله الومام أن يستخلف عليه ، فيجوز له أن يستخلف أو كثر . لكنه إن قل ، وقدر على مباشرته بنفسه ، كان الاستخلاف الاستخلاف غيراً ، وإن كثر ، ولم يقدر على مباشرته بنفسه ، كان الاستخلاف عليه واجباً .

د ثم ينظر في العمل، فإن كان مصراً كبيراً وسواداً كثيراً، قضى في المصر،
 واستخلف على السواد ، لأنه تبع ، فاختص في المتبوع لا بالتابع .

د و إن كانا مصرين متكافئين ، كالبصرة والكوفة ، كان بالخيار في أن يقضي في أيهما شاء ، ويستخلف على أيهما شاء .

و وله ، إذا حكم في أحدهما ، أن ينتقل إلى بلد خليفته ، وينقل خليفته إلى بلده ، إلا أن يكون الإمام قد عين له الحكم في أحدهما والاستخلاف على الآخر فلا مجوز أن يمسدل عما عين له ، وتكون ولايته على البلد الآخر مقصورة على اختيار الناظر فيه ، دون الحكم .

د فإن عين له الإمام على من يستخلفه فيه ، صارت ولايته عليه مقصورة
 على تنفيذ ولاية المستخلف ومراعاته ، وخرجت عن ولاية الحكم والاختيار ،

ولم يكن له عزل هذا المستخلف . وإن كان له عزل من استخلفه باختياره ، لأن التمين علمه قد منعه من استخلاف غيره .

« فإن كان هــذا المعيّن على استخلافه ليس بأهل للقضاء ، لم يكن له تنفيذ استخلافه لفساده ، ولم يكن له تنفيذ استخلاف غيره . ويجوز أن يستخلف في بلد حكمه لعموم الإذن .

والقسم الثاني – أن ينهاه الإمام في التقليد أن يستخلف ، فلا يجوز له أن يستخلف ، سواء قل عسله أو كثر ، لكنه إن قل عسله باشر الحكم فيه بنفسه ولم يكن له أن يستخلف ، لأجل المنع منه ، فإن استخلف فلا ولاية لخليفته وليس له أن يعدى خصماً .

« فإن حكم بين خصمين ترافعاً إليه ، كان كالحكتم من الرعايا في جواز
 حكه . وفي لزومه قولان ، على ما قدمناه في حكم المحكتم .

« وإن كثر عمله ، لزمه إعلام الإمام بعجزه عن النظر في جميعه ، ليكون الإمام بعد بين خيارين : إما أن يأذن له في الاستخلاف ، أو يقتصر به على مسايقدر على مباشرته والنظر فيه ، ويصرفه عما عداه .

ولم يجز للإمام بعد علمه أن يتركه على حاله .

وأو لى الأمرين بالإمام صرفه عن الزيادة ، ليكون هو المتولي للاختيار ،
 ولا يرد الاختيار إلى غيره ، ليكون على ثقة من صحة الاختيار .

و فإن لم يعسلم الإمام أو أعلمه ، فلم يأذن له في أحد الأمرين ، فكثرة عمله
 على ضربين :

و أحدهما – أن يكون ميصراً كثير السواد كالبصرة، فيكون نظره مختصاً بالبلد ، اعتباراً بالعرف ، وله أن يحكم بين أهل سواده إذا قدموا عليه ، فإن استعدى إليه على رجل من أهل السواد ، فإن كان على أقل من مسافة يوم وليلة لزمه إحضاره ، لخروجه عن مسافة القصر ، فصار كالحاضر وإن كان على مسافة القصر : يوم وليلة فأكثر ، ففي وجوب إحضاره وجهان مضيا .

- والضرب الثاني أن يكون عمله مشتملاً على مصرين متباعدين ، كالبصرة
 وبغداد ، فهو بالخيار في النظر في أيها شاء ، لاشتال ولايته عليها .
- والقسم الثالث أن يكون مطلق الولاية ، لم يؤذن له في الاستخلاف ،
 ولم ينه عنه ، ففيه لأصحابنا حين علق الشافعي القول فيه ثلاثة أوجه :
- « أحدها وهو قول أبي علي بن خيران : ليس له أن يستخلف ، قل عمله أو كثر ، لأن القضاء نماية فاعتبر فيها لفظ المستنب .
- و الوجه الثاني وهو قول أبي سميد الاصطخري : إن له أن يستخلف ،
 قل عمله أو كثر ، اعتباراً بعموم ولايته .
- « والوجه الثالث وهو قول جمهور البصريين : إن استخلافه معتبر بعمله ، فإن قل وقدر على مباشرته بنفسه ، لم يجز أن يستخلف ، وإن كثر وعجز عن مباشرته بنفسه ، جاز أن يستخلف ، اعتباراً بالوكيل ، إذا وكل في عمل قدر على مباشرته بنفسه ، لم يجز أن يوكل فيه ، وإن عجز عن مباشرته بنفسه ، جاز أن يوكل فيه .
 - و فعلى هذا ؟ فيما يستخلف عليه وجهان :
- و أحدهما -- يجوز أن يستخلف فيا عجز عنه من زيادة العمل ، ولا يجوز أن
 يستخلف فها قدر عليه اعتباراً بالحاجة .
- والوجه الثاني يجوز أن يستخلف على جميمه ، لأن المرف فيه كالإذن .
- د فعلى هذا ، إن استخلف فيا يقدر على مباشرته ، جاز له أن يعزل خليفته
 مع بقائه على سلامته .
- وإن استخلف فيما لا يقدر على مباشرته ، ففي جواز عزله مع بقائه على سلامته ، وجهان : أحدهما يجوز لنيابته عنه كالوكيل ، والثاني لا يجوز ، لأنه نائب عنه في حقوق المسلمين » .

ثم تناول في موضع آخر ، الاستخلاف بين الأصول والفروع . قال (١) : استخلاف القاضي ولد و الده

د وإذا أراد القاضي أن يستخلف في أعماله والداً أو ولداً ، جاز ، وإن لم يجز أن يشهد لهم ولا يحكم ، إذا كانوا بمن يجوز أن يستخلفهم غيره .

« لأن ما بينها من البعضية التي تجريهم مجرى نفسه ، فحكمه بنفسه جائز ، فجاز بن هو بعضه ، ولذلك جـــاز أن يستخلف الإمام في أعاله من يرى من أولاده .

« لأن ردّ الاختيار إليه يمنعه من اختيار نفسه ، فمنعه ذلك من اختيار كمن يجري بالبعضية مجرى نفسه .

وخالف تقليد القضاء ، لأنه يجوز أن يقضي بنفسه، فجاز أن يستقضي من
 يجري بالبعضية بجرى نفسه » .

^{. 10/1(1)}

الفصبلالسادس

عتزل القتاضي

قد يجــد الخليفة أو نائبه ضرورة لعزل القاضي ، لسبب من الأسباب ، أو من غير سبب . وقد جاء في كتاب أدب القاضي للإمام الماوردي(١) :

- و يجوز للمولى أن يعزله إذا شاء ٬ أ
- والأولى بالمولي أن لا يعزله إلا من عذر » .

قال محقق الكتاب في الحاشية رقم (٧) : « قال في البحر : لو عزله الإمام من غير عذر ٬ هل ينعزل ؟ وجهان ، .

ثم قال الماوردي(٢):

و فإن كان عزله عن اجتهاد أدّى إليه – أي اجتهاد المولــي – إما لظهور ضعفه ، وإما لوجود من هو أكفأ منه ، جاز أن يعزله .

⁽۱) ۱ / ۱۸۰ . (۲) چ ۲ – ص ۱۹۹ .

« وإن لم يؤده اجتهادُه إلى عزله ، لاستقلاله بالنظر في عمـــــله على الصحة والاستقامة ، لم يكن له أن يعزله ، لأنه لا مصلحة في عزل مثله .

« فإن عزله انعزل ، وإن كان الاجتهاد بخلافه ، لأن عزله حكم من أحكام الإمام ، لا يرد أذا لم يخالف نصا أو إجماعاً » .

نرى هنا تردُّد الإمام الماوردي بين أمرين خطيرين :

أحدهما – حصانة القاضي، وذلك حين يقول: « لم يكن له ، أي للمولتي، أن يعزله » . غير أن هــذه الحصانة معنوية ، لا مؤيّد لها إلا الثواب والمقاب في الآخرة .

ثانيها – حق المولى في المزل ، هـــذا الحق الذي يؤكده الماوردي في كل مناسبة عرضت ، لئلا تتعرض الدولة لفقدان الهيبة ، ولئلا يحرم أصحاب الحقوق الدستورية أو القانونية من ممارسة حقوقهم . غير أن أصحاب الحقوق هؤلاء ، هم الذين يتحملون مسؤولية تصرفاتهم .

وقال الإمام الماوردي(١):

و ولو كان أحد القاضيين من قبل الآخر – أي : مولتي – فتغيّرت حال المولتي بموت ، أو عزل ، انعزل المولتي ، ولم يكن له قبول كتاب المولي .

« ولو كان القاضي والياً من قِبَل الخليفة ، فمات الخليفة ، أو خلع ، لم ينعزل به القاضى ، وحاز له قمول كتابه .

« والفرق بينهها : أن الخليفة يستنيب القضاة في حقوق المسلمين، فلم ينعزلوا بموته ، وتغيَّر حاله ، والقاضي يستنيب خليفته في حق نفسه ، فانعزل بموته ، وتغيَّر حاله .

^{. 187 / 7 (1)}

و فعلى هذا الفرق يجوز للقاضي أن يعزل خليفته بغير موجب ، ولا يجوز للخليفة أن يعزل القاضى بغير موجب .

ه وسوَّى بعض أصحابنا بين موت الخليفة والقاضي في انعزال َمن ولسَّياه .

و وسوَّى آخرون منهم في بقاء ولاية َمن ولسَّياه .

و والذي عليه قول جمهورهم ما ذكرناه من الفرق بينهما ، .

* * *

هذه هي الأحكام الشرعية التي اجتهد الفقهاء ، فوصلوا إليها . أما الوقائع التاريخية فكثيرة ، نورد بعضها ، لِما فيه من الدلالات :

الامساك سبب العزل

وقع أول عزل للقاضي في الإسلام عام ٢٣ ه أيام عمر بن الخطاب ، فيما وصل إليه علمي ، ولم أقرأ عن عزل قبله . وهو على كل حال أقرب إلى الاعتزال منه إلى العزل ، فقد روى الكندي(١) :

« أن كعب بن ضِنَة العبسي حضر فتح مصر، وأن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه ، كتب إلى عمرو بن العاص أن يوليه القضاء – وكان كعب حكماً في الجاهلية – فامتنع كعب من ذلك ، فقال عمرو : لا بد من السمع والطاعة لأمير المؤمنين ، فقض كعب حتى المؤمنين ، فقض كعب حتى أكتب إلى أمير المؤمنين ، فقضى كعب حتى أعفاه عمر ، رضي الله عنه ، من القضاء ... وأن كعباً قضى بمصر شهرين ، ثم ورد كتاب عمر رضي الله عنه ، فعزله » .

الامتناع عن الحكم سبب العزل

ومن حوادث العزل ذوات الدلالة ، ما رواه وكيع (٢) :

⁽۱) ص ۲۰۵ . ۳۰۵ م

و أن عمر استعمل قاضياً ، فاختصم إليه رجلان في دينـــار ، فحمل القاضي
 ديناراً فأعطاه للمدّعي . فقال عمر : اعتزل قضاء من .

وهذا بخلق عمر أشبه . فالقاضي متى ظهر له الحق وجب عليه الحكم ، وقد أشار إلى ذلك في أكثر من عهد. فهذا التخاذل في استيفاء الحقوق ليس من مصلحة المجتمع ، ويشجع البغاة والسفهاء على التطاول إلى ما ليس لهم .

كثرة الكلام سبب العزل

وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١) و أن عمر بن عبد العزيز عزل بعض قضاته ، فقال : لم عزلتني ؟ فقال : بلغني أن كلامك أكثر من كلام الخصمين إذا تحاكما إلىك ،

وهذا مسقط للهيبة ، وداعية لسدّ الطريق على الخصمين في أن يبين كلَّ منهما عن حجَّته .

الاحفاء سبب العزل

وفي أخبسار يحيى بن ميمون الذي كانت ولايته لتسع بقين من رمضان سنة ١٠٥ ، قال الكندى(٢):

و أن يتيماً كان في ولاية يحيى بن ميمون وهو على القضاء ، فرد أمره إلى عريف قومه ، وكان في حجره . فتظلم اليتم بعد بلوغه من العريف إلى يحيى زماناً ، فلم ينصفه منه . وأتى اليتم ببيئنة من قومه فشهدوا أنه مظلوم ، فلم يستمع يحيى منهم . فكتب إليه اليتم بأبيات أبي شمر :

ألا أبلغ أبا حسان عني بأن الحكم ليس على هواكا حكمت بباطل لم تأت حقاً ولم يُسمع مجكم مثل ذاكا

[.] ۲۲ س (۲) س ۲۹۳ . ۱۳۳/ (۱)

وتزعم أنها حقُّ وعدلُ وأزعم أنها ليست كذاكا ألم تمـــلمُ بأن اللهَ حقُ وأنك حين تحكم قد يواكا

« فبلغ يحيى بن ميمون ذلك ، فسجن اليتيم . فرفـــع أمره إلى (هشام بن عبد الملك) فعظم ذلك عليه ، وكتب بصرفه . وكان في كتابه إلى الوليد ان رفاعة :

« اصرف محيى عما يتولاه من القضاء مذموماً مدحوراً ... » .

عزل سياسي

وربما كان العزل لسبب سياسي . قال الكندي :

« لما قَـدَمِ حوثرة بن سهيل الباهلي مصر من قِبَل مروان بن محمــد ، وقتل أشراف مصر، عزل خير بن نعم... وأن حسان بن عتاهية قال لحوثرة : لم يبق لخضر موت إلا هذا القرن ، فإن قطعته قطعتها ، فعزله عن القضاء .. » .

مخالفة السنئة والاجياع سبب العزل

وو ُجد في مصر قاض اسمه اسماعيل بن اليسع الكندي سنة ١٦٤ هـ ، أبطل الأحياس ، أى الأوقاف ، قال الكندي (١) :

د جاء الليث إلى اسماعيل فجلس بين يديه ، فرفعه اسماعيل ، فقال : إنما جئت ُ مخاصماً لك . قال : فباذا ؟ قال : في إبطالك أحباس المسلمين . قد حبس رسول الله عليه ، وأبو بكر ، وعمر ، وعمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، فمن بقي بعد هؤلاء ؟ وقام وكتب إلى المهدي ، فورد الكتاب بعزله . فأتاه الليث ، فجلس إلى جنبه، وقال للقارىء : اقرأ كتاب أمير المؤمنين . فقال له اسماعيل:

⁽١) ص ٣٧٣ ، وراجع : رفع الاصر ، ص ١٣٨ / جزء ١ .

يا أبا الحارث! وما كنت تصنع بهذا؟ أما والله لولا أمر السلطان ، ثم أمرتني بالخروج لخرجت. فقال له الليث: إنك ـ ما علمت ُ لمغيف عن أموال الناس».

فأنت ترى أن سبب العزل هو اجتهاد خالف السنة ، وخالف الإجماع ، مع ما في القاضي من عفية واستقامة .

ترفشع القاضي عن الأمير سبب العزل

وفي أخبار السائب بن هشام القرشي(١) :

د أن مسلمة بن مخــلد ولاً، قضاء مصر مضافاً إلى قضاء المفرب ، وذلك في خلافة معاوية ، بعد سليم بن عتر ، وهو أول مَن ُجمعاً له . قال :

« ثم بلغ مسلمة أنه يقول : ما ينبغي للقاضي أن يأتي باب الأمير ، بل ينبغي
 للامير أن يأتي باب القاضى ، فعزله » .

شكوى من قلة الأمانة وظهور الخيانة أدَّت إلى العزل فالقتل

في الولاة والقضاة للكندي (٢) أن القاضي مالك بن سعيد الفــارقي استخلف على قضاء مصر حمزة بن عــــــلي الغلبوني ، ولكن القــاضي المستخلـَف سار سيرة سيئة :

د فكتبوا فيه محضراً اشتمل على عظائم ، وكانت صورته بعد البسملة :

و هـــذا ما شهد به . . أنهم يعرفون حمزة بن علي معرفة صحيحة لشخصه ونسبه ، ويشهدون أنهم انكشف لهم من حاله : من قـــلة الأمانة ، وظهور الخيانة ، ورقّة الدين، واغتصاب مال المسلمين ، وارتشاء مال المسلمين . . فثبت أنه غير موضع للقضاء . . وكتبوا خطوطهم، وذلك في ذي الحجة سنة ٣٩٨ ه . . .

⁽¹⁾ رفع الاصر ۲ / ۲۶۲ . (7) ص ۲۰۸ – ۲۰۹ ، ورقع الاصر ۱ / ۲۲۰ .

و فرضي مالك بإبعاده ، ولم يزجر من وقسع فيه .. فلم يزل هو وأخوه مستترين، حتى 'ظفر بهها، فاعتُقلا في المحرم سنة ٣٩٩ ه، ثم أخرجوا في التاسع من صفر من السنة نفسها إلى ناحية المقياس ، فجُعلوا في مركب ، ثم وردت رؤوسهم من ناحية الصعيد .. » .

تفزال فعازل

كان يحيى بن أكثم امرءاً شاعراً . وقد أورد ابن خلكان في ترجمته (١) أنه: و دخل عليه ابنا مسعدة ، وكانا على نهاية الجمال ، فلما رآهما يمشيان في الصحن أنشد يقول :

يا زائرينا من الخيام حيّاكم الله بالسلام لم تأتياني وبي نهوض إلى حلال ولا حرام الحرائي أن رفقها بي وليس عندي سوى الكلام

د ثم أجلسها بين يديه ، وجعل يمازحها حتى انصرفا . ويقال إنه عزل عن الحكم بسبب هذه الأبيات » .

قام لوجل في مجلس الحكم فعُزل

ومن أقـــدم حوادث العزل التي تدلُّ على التمسك بمساواة الخصوم ، وعلى ضرورة حفظ هيبة القاضي خلال جلوسه للحكم ، مــا رواه ابن حجر في رفع الإصر . قال (٢) :

التحقيق الشامل قبل العزل

أما في الأندلس؛ فقد عرفت قضايا كان التحقيق الشامل يسبق فيها العزل؛ وهو أحرى بالخليفة ، وألصق بمصلحة المجتمع . قال الخشني(١):

« كان بين يحيى بن معمر ، وبين يحيى بن يحيى ، عداوة . فسعى يحيى بن يحيى في عزل يحيى بن معمر القاضي ، عند الأمير عبد الرحمن ، وأقــــام عليه البيتنات ، من أهل العلم والعدل ، فشهدوا على يحيى بن معمر ، عند الوزراء ، بأحوال قبيحة نسبت إلىه .

و فرفع يحيى بن معمر إلى الأمير عداوة يحيى، وأنه هو ضم الفقهاء والعدول
 إلى الشهادة ، فطاعوا له بها .

« فأخرج الأمير عبد الرحمن عهداً إلى الوزراء يأمرهم بأن يرسلوا في وجوه التجار ، فيسألوهم عن يحيى بن معمر . فأرسل الوزراء في غير واحد ، فكان قول التجار من شاكلة الشهادات المتقدمة ، وذلك لمطالبة من كان يطالبه من الفقهاء حينتُذ ، فعزله الأمير عبد الرحمن عن ذلك » . ثم أضاف :

و قال يحيى بن يحيى: لما قام الناس على يحيى بن معمر ، قاضي الجساعة بقرطبة ، أتاني سعيد بن حسان فقال لي : ما ترى في الشهادة عليه ؟ قال يحيى : فقلت له : لا تفعل ، وانظر أن تكون مشاوراً فيه ، فيكون رأيك فيه أنفذ حنئذ من شهادتك .

« قال : فغلبته شهوته فيه إلى أن ذهب فشهد عليه ، ثم أتاني فقال : قد شهد عليه .

[.] A ξ oo is of V = V V or V = V V of V = V V

و قال يحيى: فكتبت إلى الأمير:

د ما عندي من أخبار القاضي علم ، لأنه لم يكن يحضر في مجلسه ، ولا يشاورني في أحكامه . وأما الشهادات الواقعة عليه ، فقه تصفيحتُها ، ولو وقع مثلها على مالك أو الليث ، ما رفعا بعدها رأساً » .

« قال ابن يحيى : فأمسى ابن معمر معزولاً عن القضاء » . فانظر إلى هذه السمة في التحقيق .

العجلة في الحكم سبب العزل

جاء في تاريخ قضاة الأندلس النباهي المالقي(١):

و معاد بن عثان الشعباني ، ولا الأمير عبد الرحمن القضاء (أو قضاء الجماعة) ، فأقام قاضياً سبعة عشر شهراً ، ثم عزله . وسبب ذلك أنه كان على ما حكاه ابن حارث - يمجل بالحكومة : فأحسي عليه في تلك المدة سبعون قضية أنفذ ها ، فاستُنكرت منه . وخيف عليه الزلل ، فعجل عزله .

« قال أبو عمر بن عبد البر" : وكان عابداً ، زاهداً ، خيراً » .

الصرف بناءً على طلب الجمهور

جاء في كتاب المغرب في حلى المغرب لعبد الواحد المراكشي ، في ترجمــــة أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن المكوى(٢):

« اكتسب في ولايت صرامة وإعجاباً ، حتى استخف بكثير من وجوه الناس، فجرت له بذلك خطوب، واعترض ملك قرطبة أبا الوليد بن أبي الحزم، وعزل وزيره ابراهم بن محمد عن مخازن الجامع، وأكثر الناس السؤال في صرفه، فصرف . . » .

⁽١) ص ه ه ، وراجع تكلة الصلة لابن الأبار ٢ / ٧٣٢ .

الفضل السكابع

الاستغفاء عنك النفس

جاء في كتاب أدب القاضي للماوردي(١): ﴿ وَالْأُولُ لَى أَنْ لَا يُعْزِلُ المُولَّى فَا لَا يُعْزِلُ المُولِّى فَ نفسه إلا لعذر ﴾ .

وأضاف في موضع آخر(٢) :

د والضرب الثاني أن يعزل نفسه .

و فإن كان لمذر جاز اعتزاله .

و وإن كان لغير عذر 'منع من الاعتزال ، وإن لم يجبر عليه .

وعلى الإمام أن يعفيه من النظر ، إذا وجد غيره ، حتى لا يخـــاو العمل
 من ناظر .

و فإن أعفاه قبل ارتياد غيره جاز إن كان لا يتعذّر ، ولم يجز أن تعذّر .
 و ويتم عزله باستعفائه و إعفائه ، ولا يتم بأحدهما .

و فإن نظر بين استعفائه وإعفائه صح نظره .

« ولا يكون قوله : قد عزلت نفسي عزلاً ، لأن العزل يكون من المولتي ، وهو لا يجوز أن يولي نفسه ، فلم يجز أن يعزلها ، وإنما هو أن يستمفي فيعفى » . انتهى .

وإني لأقف حيال قول الإمام الماوردي: « وإن كان لغير عذر منع من الاعتزال ، وإن لم يجبر عليه » ، فلا أكاد أفهم الفرض الحقيقي من هذا القول: فالضمير في (عليه) علام يعود ؟ هل على الاعتزال ؟ إذا كان الماوردي يريد أن يقول إن القاضي لا يجبر على الاعتزال ، فلا ممنى لورود هذا الحكم في معرض الاستعفاء ، لا سيا وأنه قدر من قبل أن العزل حق من حقوق المولتي ، والإجبار على الاعتزال لا يخرج عن كونه عزلاً .

وإن كان الضمير يعود على (القضاء) فــلا معنى لهذا الحكم في معرض الاستعفاء.

والظاهر أن الماوردي يريد أن يفرق بين المنع من الاعتزال وبين الاستمرار على العمل . فالقاضي المستعفي يمنسم من الاعتزال ، ولكن لا يجبر على مواصلة العمل ، ولست أدري كيف يكون المنع من الاعتزال من غير مؤيد مادي ، ما لم يكن المؤيد معنوياً منحصراً في الحلال والحرام .

هذا ، ومن المفيد أن نورد بعض الروايات التي استقال فيها بعض القضاة ، لأن فيها بعض الدلالات . فقد جاء في الولاة والقضاة (١) :

⁽۱) ص ۲۲۸ .

استعفى لعدم إقامة حد حكم به

« إنما عزل (١) عمران بن عبدالله (سنة ٨٩) لأنه 'شهد عنده على كاتب لعبدالله بن عبد الملك أنه سكر ، فأراد حد"ه فمنع منه عبدالله بن عبد الملك . فقال عمران :

اعتزل لتدخلل الأمير

في الولاة والقضاة (أخبار سنة ١٣٥) (٢): «أن رجلاً من الجند قذف رجلاً ، فخاصه إلى خير بن نعمَم ، وثبّت عليه شاهداً واحداً ، وأمر بحبس الجندي إلى أن يثبّت الرجل شاهداً آخر . فأرسل أبو عون فأخرج الجندي من الحبس .

« فاعتزل خير ، وجلس في بيته ، وترك الحكم . فأرسل إليه أبو عوب ، فقال : لا ، حتى تردً الجندي إلى مكانه . فلم يرد ، وتم على عزمه . . » .

وشبيه بذلك ما ورد في رفع الإصر لابن حجر . قال (٣) في ترجمة أبي العباس الحنفي :

و كان صارماً ، مهيباً ، نزهاً ، قو"الا بالحق، لا يقبل لأحد هدية ، ولا يعمل
 برسالة أحد من أهـل الدولة ، ولا يراعيهم . فكثرت عليه رسائلهم ، فكره

⁽١) الواضح من القصة أن عمران اعتزل ولم يعزل .

⁽٢) ص ٥٠١ ، ورفع الاصر : ١ / ٢٢٩ – ووكيم ٣ / ٢٣٢ .

الإقامة بينهم ، وسأل العزل مرة بعد مرة . وكان مع ذلك قامعاً لأهل الظلم ، منصفاً للمظلوم ، كثير النفع الناس . وكانت مقاصده جميلة ، وأموره مستقيمة ، إلا أنه لا يجيد من يعاونه . وكان دمث الأخلاق ، طارحاً المتكلف ، كثير البيشر ، جميل المحاضرة ، متواضعاً . وكان يباشر صرف الصدقات بنفسه ، ما بين دراهم وخبز . . وكان كثير التبريم بالوظيفة . فاتفق أن حصل للأشرف مرض ، فعالجه الأطباء، فما أفاد . فلازمه الجلال جار الله (محمد النيسابوري) ، فاتفق أن شفي على يده . فشكر له ذلك ، ووعده بتولية القضاء . فبلغ ذلك شرف الدين (أبا العباس الحنفي) فعزل نفسه . وأوجب ذلك عنده (أي : الاستعفاء) أنه 'سئل في أوقاف أراد بعض أهل الدولة حليها ، فألح عليه ، فأصر وعزل نفسه » (١) .

أنبته إلى عجزه فاستعفى

قد يغفل الإنسان عن حاله ووضعه ، ولكنه يكون فاضلاً إذا 'نبّه فانتبه . من ذلك ما رواه ابن عساكر في ترجمة القاضي شريح (٢٠) :

« أنه أتاه رحل فقال له :

ــ كبر سنتُك ، ورق عظمك ، وذهلت عن حكمـــك ، وارتشى ابنك . فقال له :

- أعيد على .

(فأعاد عليه) فاستعفى ، فأعني ، .

⁽١) واضح أن في العبارة نقصاً أو تحريفاً . ومفهومها أن أهل الدولة ألحوا عليه ، ولكنه أصر على رفض طلبهم . (٢) المهذب ٦ / ٣١٠ .

الورع سبب الاستعفاء

في تاريخ قضاة الأندلس النباهي المالقي(١):

« كان من الأسباب الحاملة للقاضي أبي عبدالله الطنجالي من الحكم ، ترادف النوازل المشتبهات عليه ، بعد انصراف الطاعون ، واختلاف من عاش بعده من المفقهاء ، عند الأخذ معهم فيما يشكل عليه من المسائل . وكان يكره نخالفة من جملتهم ، ويحذر موافقة بعضهم » .

⁽۱) ص ۱۵۹ .

الفصنلالشامين

شغور القضاء

وقعت فترات في تاريخ الإسلام، شغر فيها القضاء . والشغور حالة استثنائية شاذة ، لأن الأصل وجود قضاء وقضاة . وقسد اهتم مؤر خو القضاة بذلك ، فذكروه ، لأن فيه تعطيلا للأحكام ، وضياعاً للحقوق ، وإهمالاً للمصالح ، وهي أمور نهى عنها الشرع ، وحذ ر من مفاتها .

وكانت أسباب الشغور متعددة ، نستطيع أن نتبيّنها من الحوادث المحتارة التي سنشير إليها باختصار ، في هذا الفصل :

شغور لأسباب سياسية

:	أورد الكندي في كتابه الولاة والقضاة الحبر النالي
	(۱) ص ۲۰۲–۳۰۳ .

« مات عثمان بن قيس بن أبي العاص بعــد قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فلم يكن بمصر قاض ٍ ، حتى قام معاوية . وفي رواية :

« لم يكن بمصر قاض بعد قتل عثمان رضي الله عنه ، إلى إمرة معـاوية سنة الجماعة » .

ومما يدخل في هذا الباب ، ما نقله محقق كتاب الولاة والقضاة (۱۱) عن كتاب تاريخ الإسلام للذهبي ، من نسخة ليدن نمرة ۸٦٣ ، بخط المصنف (ص ٨٩) : وقال محمد بن يوسف الكندي : قدم بكار (بن قتيبة) قاضياً من قبل المتوكل سنة ست وأربعين ، ولم يزل قاضياً إلى أن توفي سنة سبعين ومئتين . فأقامت مصر بعده بلا قاض سبع سنين . . وكان أحمد بن طولون أراد بكاراً على لعن الموفق وخلعه ، فأبى ، فسجنه . فلما مات ابن طولون أطلق بكار ، فمات بعد أيام ، وازد حم الخلق فما دفن إلى العصر . ولما حبسه ابن طولون ما قدر أن يعزله لأنه كان ولاه الخلفة » .

فأنت ترى أن حبس القاضي من قبل الأمير؛ واستحالة عزله من قبله ؛ لأن الخليفة هو الذي ولاه ، وعجز الخليفة المتوكل عن الأمير ابن طولون ، كل هــذا قد أدّى إلى شغور القضاء سبع سنين ، في قطر عظيم كمصر !

الحتسب يتوسط لحل الخلافات

وشبيه بذلك ما نقله محقق كناب الكندي عن رفع الإصر في ترجمة مالك بن سعيد الفارقي . قال(٢٠) :

« وكان مالك فصيحاً ، بليغاً ، كثير الحلم والتأني ، وقوراً ، يقال إنه لم يواجه أحداً قط بما يكره ، ولا صاح على خصم ، ولا انتهر سائلاً ، ولا رمى أحداً بسوء ولا قبيح .

⁽۱) ص ۲۷٪ ، حاشية رقم (۲) . (۲) ص ۲۰۸ .

د وبقيت مصر بعده بغير قاض ثلاثة أشهر وثلاثة وعشرين يوماً. وكان يتوسط بين الناس في هذه المدة يعقوب بن إسحاق، وأبو منصور المحتسب الملقب أبا هراة ، إلى أن ُقرِّر أبو العباس ...».

وهـــذا الخبر قد أفادنا بأن المجتمع لا يقف مكتوف الأيدي تجاه مصالحه الحيوية ،حينا يعرض لها توقف أو انقطاع. فها هم أهل مصر يلجؤون إلى رجلين، ليتوسّطا بين الناس من أجل حل خلافاتهم ،وهذا لعمري من الوسائل البارعة ، التي يفطن إليها الناس في المسّات .

وفي ترجمة أحمد بن عبدالله النحريري المالكي ، في رفع الإصر(١):

ولا "ه الملك الظاهر برقوق القضاء بالديار المصرية... بعد أن خلا المنصب
 من رابع عشر شوال من السنة التي قبلها > ثلاثة أشهر ونصفاً » .

الشغور بسبب عدم الأهلية

روى النباهي المالقي في كتابه تاريخ قضاة الأندلس(٢):

و عطل سليان بن الحكم ، إمام البرابرة ، خطة القضاء بقرطبة ، طول ولايته ، زاعما أنه لم يرتض لها أحداً ، لما تأبى عليه وليه أحمد بن ذكوان من تقلدها . فعطل رسم القضاء مدة ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر ، إلى أن هلك إمام البرابرة عام ٤٠٤ . . » .

وانظر إلى قوله ﴿ زاعماً ﴾ ففيه أبلغ بيان !

اهتمام الناس بشغور القضاء

في كتاب قضاة قرطبة للخشني (٣):

⁽۱) ۱/۲۱ . (۲) ص ۸۹ . (۳) ص ۸۸ .

لما توفي يحيى بن معمر القاضي ، بقي النـــاس بلا قاض نحو ستة أشهر .
 فجعلالناس يتصدون للوزراء، إذا ركبوا ، يسألونهم أن ينهوا إلى الأمير ذلك،
 ففتُعيل ... » .

غزا ، فتعطال القضاء

ومن غريب ما وقعت عليه ، أن القاضي في الأندلس إذا غزا ، فلا بد بعد عودته من تجديد ولايته . فقد جاء في ترجمة القاضي عمرو بن عبدالله (١٠) :

و كان عمرو قاضيا ، إلى أن غزا وليد بن هاشم إلى أرض الحرب ، الغزاة التي تعرف بغزاة البربر . فغزا القاضي عمرو تلك الغزاة . فلما قسدم لم يؤمر بالنظر . وكان الرسم حينئذ ، إذا غزا القاضي ثم قدم ، لم ينظر ، حتى يعهد إلىه بالنظر .

و فأقام الناس يومئذ نحواً من ستة أشهر لا قاضي لهم

وكأني بالأندلسين قـــد رأوا أن خوض القاضي الحربَ يعرّضه لامتحان جديد ، قد يُفقده الأهلية للقضاء ، كالجبن ، والحور ، والهزيمة وغير ذلك . فلا بد من عهد جديد ، بعد خوض الحرب .

التريثث في تعيين قاض جديد

قال الخشني(٢):

« لما توفي القاضي محمد بن سلمة ، أمر الأمير محمد بن أمية ، صاحب المدينة يومئذ ، أن يقبض الديوان ، وأن يجعله بمكان الحفظ والصيانة ، حتى يولي القضاء من يرضى ، فيصير إلى نظره .

« ففعل ذلك ، وبقي الناس لا قاضي لهم برهة من الزمان .. » .

⁽١) قضاة قرطبة ص ١٢٠ وما بعدها . (٢) ص ١٤٨ .

الفصلاالناسع

استقلالالالتاضي

لم يعد جديداً ، بعد البحوث التي قدمناها ، أن نقرر أن الشريعة الإسلامية ، قد أكدت استقلال القاضي و من أية سلطة أخرى ، كما أكدت استقلال القاضي عن أي مؤثر آخر . فالقاضي هو ملاذ المظلومين ، وهو موثل المكروبين الذين ضاعت حقوقهم ، وهو مأمور بأن يعيد الحقوق إلى أصحابها ، وبأن يوقف الباغين عند حدودهم . وهذا لا يمكن أن يتوفر إلا إذا كان صراً في تقرير الحق والباطل ، والحلال والحرام ، والنور والظلام . وإذا ما مست هذه الحرية ، أو تأثر هذا الاستقلال بأي مؤثر كان ، لم يعد هناك من قضاء ، ولم يبق على وجه الأرض قاض ، بالمعنى الذي يريده الإسلام . ولم تقتصر الحرية والاستقلال ، في رأي فقهاء المسلمين ، على عدم التأثر بالمؤثرات الدنيوية والخارجية والشخصية ، بل وصلت عند بعضهم إلى عدم جواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم جواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم جواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم جواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم جواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم جواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم حواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم حواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم حواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم حواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم حواز وجود المؤثرات المذهبية الدينية ، التي بل وصلت عند بعضهم إلى عدم حواز وجود المؤثرات المناس المناس المؤثرات ا

الإمام الماوردي في كنابه أدب القاضي ، حيث يقول(١):

د فإذا تقلد (القاضي) القضاء ، و جب عليه أن يحكم باجتباد نفسه .

« وإن اعتزى إلى مذهب من مذاهب أئمة الوقت ،كمن أخذ بمذهب الشافعي، أو بمذهب أبي حنيفة، لم يجز له أن يقلد صاحب مذهبه، وعمل على رأيه واحتهاد نفسه ، وإن خالف مذهب من اعتزى إليه .

و فإن كان من أصحاب الشافعي ، وأدّاه اجتهاده في حالة إلى العمل فيها بقول أبي حنيفة ، أو كان من أصحاب أبي حنيفة وأدّاه اجتهاده فيها إلى العمل بقول الشافعي ، جاز .

« وقال بعض الفقهاء ، وساعده بعض أصحابنا : قدد استقر"ت اليوم (٢) مذاهب الفقهاء ، وتعين الأغة المتبعون فيها ، فلا يجوز لمن اعتزى إلى مذهب أن يحكم بغيره ، فنع أصحاب أبي حنيفة أن يحكموا بمذهب الشافعي ، وأن يجمل أصحاب الشافعي أن يحكموا بمذهب أبي حنيفة ، لأجل التهمية ، وأن يجمل القضاة ذلك ذريعة إلى المايلة ، وأوجبوا على كل منتحل لمذهب أن يحكم بمذهب صاحمه .

وهذا – وإن كان الرأي يقتضيه – فأصول الشرع تنافيه : لأن على الحاكم
 أن يحكم باجتهاد نفسه ، وليس عليه أن يحكم باجتهاد غيره ، .

ولا جناح علينا إذا نحن خالفنا الإمام الماوردي وذهبنا إلى أن تقييُّد القاضي بمذهب واحد اختاره أمر لا يقتضيه الرأي ، أي العقل . وبهذا نجمع بين العقل والشرع. ذلك بأن أصل مهمة القاضي هو إحقاق الحق، وتوزيع العدل، ولا سيا في الشرائع الساوية ، فإذا ما كان الحق، بحسب اجتهاد القاضي، في أي مذهب من المذاهب ، وجب عليه اتباعه . أما التهمة ، وأما جعل ذلك ذريعة للمايلة ،

⁽١) ١/ ١٤٤ وما بمدها . (٣) هذا الكلام في النصف الأول من القرن السادس .

فذلك احتمال أولاً ، وهو من جهة ثانية غير وارد ، فيما إذا كانت شروط القضاء متوفرة في القاضي. لا بل نذهب إلى أبعد من هذا ، ونقرر أن القاضي في وسعه، بل يجب عليه ، أن يقضي بحسب اجتهاده ، وإن كان اجتهاده غير موافق لأي مذهب من المذاهب ، لا سيما عند فقدان النص في الكتاب والسنة .

ثم أضاف الماوردي:

« وقال أصحاب أبي حنيفة : الحاكم نحيَّر بين أن يحكم باجتهاد نفسه ، أو باجتهاد من هو أعلم منه من أهل عصره ، أو بمن اعتزى إلى مذهبه .

و والدليل على أنه لا يجوز للحاكم أن يقسلد غيره ، و إن كان أعلم منه ، هو حديث معاذ (١) . فدل على أنه ليس له بعد اجتهاد رأيه أن يقلد أحداً .

« ولأن كل مَن جاز له الحكم باجتهاده ، لم يجز له الحكم باجتهاد غيره . . » .

عمر يرسم استقلال القضاء

لما عَيَّنَ عَرُ بن الخطاب 'شرَيْحاً قاضياً ، كتب إليه (٢):

« ما في كتاب الله وقضاء النبي عَلِيتُ الله فاقض به. فإذا أتاك ما ليس في كتاب الله ، ولم يقض به النبي عَلِيتُ الله ، ولم يقض به النبي عَلِيتُ الله ، ولم يقض به النبي عَلِيتُ الله ، ولم أنت بالخيار : إن شئت أن تجتهد رأيك ، وإن شئت تؤامرني (٣) ، ولا أرى في مؤامرتك إياي إلا أسلم لك » .

ولا يغض من استقلال القاضي ترجيح عمر المشاورة فيما بينهما ، لأن المشاورة لا تعني أكثر من المذاكرة ، وليس فيها شيء من الإلزام ، والقاضي بعسد ُ نحيش فيما يجتهد ويحكم .

⁽١) مر هذا الحديث في ص ٥ ٥ - ٥ من هذا الكتاب . (٢) وكيم ٢ / ١٨٩ .

⁽٣) تؤامرني : تستشيرني .

عمر يبرم قضاء قاضيه

في تاريح القضاة لوكيم(١):

« أَتِي عبدالله بن مسعود برجل من قريش و ُجـــد مع امرأة في ملحفتها ، ولم تقم البيّنة على غير ذلك ، فضربه عبدالله أربعين ، وأقامه للناس . فانطلق قوم إلى عمر بن الخطاب فقالوا : فضح منا رجلًا. فقال عمر لعبدالله : بلغني أنك ضربت رجلًا من قريش .

- فقال : أجل ! أُتيتُ به قد وُجد مع امرأة في ملحفتها ، ولم تقم البينة على غير ذلك ، فضربته أربعين ، وعرفته للناس .

- فقال عمر: أرأبت ذلك ؟
 - قال: نعم.
 - قال: نعم ما رأيت.
- و قالوا : جئنا نستمديه علمه ، فاستفتاه ، !

طالق إذا تدخلت

قال الكندي (٢٠) : ﴿ لما ولي توبِ فَ بن نمر القضاءَ (سنة ١١٥) دعا امرأته عَمَد اللهِ عَمَد ! أي صاحب كنت ُ لك ِ ؟

- قالت : خير َ صاحب وأكرمه .
- قال : فاسمعي، لا تعرضَن " لي في شيء من القضاء ، ولا تذكرنتي بخصم، ولا تسألنتي عن حكومة ، فإن فعلت شيئاً من هــذا فأنت طالق"، فإما أن تقيمي مكر "مة ، وإما أن تذهبي ذميمة » .
 - و فانتقلت عنه ، فلم تكن تأتيه إلا في الشهر والشهرين ، .

⁽۱) ۲ / ۱۸۸ . (۲) ص ۴٤٣ - ٣٤٣ . وراجع: رفع الاصر ۱/۹ ه ۱ – ۱۹۰ .

وفي رواية أخرى : ﴿ لِمَا وَلِيَ تُوبَهُ ۗ القَضَاءَ ﴾ دعا امرأته فقال : كيف علمت محبق لك ؟

قالت : جزاك الله من عشير خيراً .

- قال : قــد علمتِ ما قــد يَلينا من أمر النـــاس كلهم ، فأبتُ الطلاق - فصاحت - فقال : إن كلـّمتـني في خصم ، أو ذكرتـني به .

« قال : فإن كانت لترى دواته قد احتاجت إلى الماء وفلا تأمر بها أن 'تمكُّ ، خوفًا من أن يدخل عليه في عينه شيء » .

ليس في الحكم شفاعة

القصص في ذلك كثيرة وإنما نورد منها ما له دلالات. جاء في رفع الإصر (١٠):

« كان أبو العباس بن أبي العز الحنفي صارماً ، مهيباً ، نزهاً ، قو "الا بالحق ،
لا يقبل لاحد هدية ، ولا يعمل برسالة أحد من أهل الدولة ولا يراعيهم . . » .
وفعه أيضاً (٢):

و اختصم إلى ابراهيم بن خزيمة الزهري رجلان في شيء ، فأمر بالكتابة على أحدهما بإنفاذ الحكم ، فتشفيع المحكوم عليه بابن أبي عون إلى الأمير السري بن الحكم ، فأرسل إليه السري أن يتوقف عن الحكم إلى أن يصطلحا ، فإن لم يصطلحا أنفذ الحكم . فجلس ابراهيم في منزله ، وامتنع عن القضاء . فركب إليه السري وسأله الرجوع ، فقال : لا أعود إلى ذلك المجلس أبداً ، ليس في الحكم شفاعة .

وورد في ترجمة أبي عيسى المقيري الكركي: « باشر القضاء بصرامة ، وإنفاذ للحق، وحكم بالعدل، وعدم التفات لشفاعة أحد، أو رسالة كبير أو صغير».

⁽۱) ۱/ ۹۸ . (۲) ۱/ ۲۲ والکندي ص ۲۱ .

وفي ترجمة بجد الدين البلبيسي(١١) : ﴿ أَبْغَضُهُ الرَّوْسَاءُ لَرَّدَّ رَسَائُلُهُم ﴾ .

ليس الأمير سلطان على القاضي

في ترجمة ابراهيم بن يزيد الرعيني ، في الولاة والقضاة (٢٠) :

و أن عبد الأعلى بن سعيد الجيشاني تزوج امرأة من بني عبد كلال ، فقام بعض أوليائها في ذلك وأنكروه ، وترافعوا إلى أبي خزيمة ، فقال :

- ما أحلّ ما حرّم الله، ولا أحرّم ما أحلّ الله؛ إذا زوّجها ولي النكاح، فالنكاح ماض ِ.

« فارتفعوا إلى يزيد بن حاتم ، وهو الأمير يومئين ، فقال يزيد : ليس عبد الأعلى من أكفائها ، وأمر أبا خزية بفسخ نكاحها ، فامتنع أبو خزية من ذلك ، وفرق بينهما يزيد بن حاتم ! » .

قضاء على خليفة

وفي تاريخ القضاة لوكيع (٣) في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الأوقص :

وجاء أبو عزارة ، من آل أبي مليكة ، يخاصم في دار عبدالله بن بجدعان إلى الأوقص ، وكات المهدي أخذها ، وكانت في يده . فبعث الربيع بن يونس يخاصمه ، فاختصا إلى الأوقص . فلما جلسا بين يديه قال : ما جاء بكما ؟ قال : يقول أبو عزارة : جاء يخاصمني في دار عبدالله بن جدعان ، وهي وقف . فقال الأوقص : نعم ، هي وقف كا قلت . قال : يقول الربيع : قضيت علي قبل أن أتكلم . قال : وما تتكلم ؟ إنما أجلستموني هنا للعبث . والله لو كلفتني أن أعد كل حجر فيها ، أو ميزاب ، لفعلت ! لم أزل أعرفها منذ أنا صبي إلى اليوم .

⁽۱) ص ۱۱۸ . (۲) ص ۱۲۷ . (۳) ۱ / ۱۲۸ . (۲)

« قال : فأرسل إليه المهدي : لم قضيت علي ؟
 « فقال : أنا أقضي، وأنت تقضي، فإن شئت تركت ، وإن شئت أخذت .

« فردها المهدي عليهم ، ثم اشتراها منهم بعد » .

قضاء على أمير

وفي ترجمة عبد الوهاب ابن بنت الأعز (١):

و و ما حكاه المؤتمن في قيامه في الحق: أن تاجراً بمصر ، كان يقال له: ابن الأخرم، كانت له جارية جيلة، فأحبها حباً شديداً، حتى إنه أعتقها و ترو جها، و تادت الآيام، فانكسر هو وأبوه، وأحيط بها، و حبسا، وبيع موجودها، فبلغ الأمير ركن الدين الشطوي، وكان من الأكابر في عصره، وكان القاضي يصحبه، وهو أكبر من سعى له في ولاية قضاء القاهرة، من أول مرة، حتى كمل له العمل بلغ الركن جمال الجارية المذكورة، فراسل سيدها، فاعتذر له بعتقها، فما قبل منه، وأزمه بيعها، فأشهد عليه بأنه باعها، ونقلها إلى الركن. فأقامت عنده مدة، حتى ولدت له. فلميا ظهر قيام القاضي في الحتى، وأنه لا يحابي فيه أحداً، حضر عنده التاجر، وشكا إليه حاله، فطلب الركن، فاد عي عليه التساجر بأنه اغتصب منه امرأته، فأخرج العهدة ببيعها، فأجاب بأنه أفلس فباعها. فقال له القاضي: لا يصح البيع فيها. فقال: أبها القاضي! إنها قسد ولدت مني! فلم يلتفت إليه، وألزمه بإحضارها، وأحضر التاجر البينة الشاهدة لها بالمتتى والتزويج، فحكم عليه بتسليمها لزوجها، ولم يلتفت إلى ما تقدم له عليه من المساعدة، وأنفذ فيه حكم الشرع بعد عدة سنين. وكان إذا ظهر له الحتى لا يحابي فيه صاحبا، ولا أحداً من الأكابر،

⁽١) رقع الاصر ٢ / ٣٧٨.

قاض يرفض أمر الخليفة

وفي ترجمة سوار بن عبدالله في تاريخ القضاة لوكيع(١):

« كتب أبو جعفر ، أمير المؤمنين ، إلى سوار في شيء ، كان عند. خلاف الحق، فلم ينفذ سوار كتابه ، وأمضى الحكم عليه. فاغتاظ أمير المؤمنين عليه، وتوعده ، فقيل له : يا أمير المؤمنين أ إنما عدل سو"ار مضاف" إليك ، وتزيين خلافتك . فأمسك . .

وفي تاريخ الحلفاء للسيوطي(٢):

د كتب المنصور إلى سو"ار بن عبدالله قاضى البصرة :

انظر الأرض التي تخاصم فيها فلان القائد وفلان التاجر، فادفعها إلى القائد.
 فكتب إليه سوار: إن البيّنة قامت عندي أنها للتاجر، فلست أخرجها من يده إلا ببيّنة . فكتب إليه المنصور:

و والله الذي لا إله إلا هو ، لتدفعنها إلى القائد . فكتب إليه سو"ار :

• والله الذي لا إله إلا هو ، لا أخرجتها من بد التاجر إلا مجق .

« فلما جاء الكتاب قال : ملاتئها والله عدلاً ، وصار قضاتي تردّني إلى الحق » .

وفيه أيضاً (٣) عن غير المدنى ، قال :

« قدم المنصور المدينة) ومحمد بن عمران الطلحي على قضائه) وأنا كاتبه) فاستعدى الجمسالون على المنصور في شيء) فأمرني أن أكتب إليه بالحضور وإنصافهم) فاستعفيت المنفيني . فكتبت الكتاب ثم ختمته . وقسال : والله لا يمضي به غيرك . فمضيت به إلى الربيع ، فدخل عليه ، ثم خرج فقسال

⁽۱) ۲ / ۲۰ . (۲) ص ۲۵۰ .

⁽٣) ص ٢٦٦ . وراجع : تاريخ قضاة الأندلس ، ص ٢١ .

للناس: إن أمير المؤمنين يقول لكم: إني قد دعيت إلى مجلس الحكم ، فلا يقومن معي أحد. ثم جاء هو والربيع ، فلم يقم له القاضي ، بل حل رداءه ، واحتبى به ، ثم دعا بالخصوم ، فادَّعَو ا ، فقضى لهم على الخليفة ، فلما فرغ قال له المنصور : جزاك الله عن دينك أحسن الجزاء! قد أمرت لك بعشرة للف دينار ».

وورد في نفس المصدر (١): « وجّه المعتضد إلى القاضي أبي حازم يقول: إن لي على فلان مالاً ، وقد بلغني أن غرماء وأثبتوا عندك ، وقد قسطت لهم من ماله ، فاجعلنا كأحدهم . فقال أبو حازم: قل له: أمير المؤمنين – أطال الله بقاءه – ذاكر "لما قال لي وقت قلدني : إنه أخرج الأمر من عنقه ، وجعله في عنقي، ولا يجوز لي أن أحكم في مال رجل لمد ع إلا ببيتة . فرجع إليه فأخبره، فقال : قل له : فلان وفلان يشهدان – يعني : رجلين جليلين – فقال : يشهدان عندي ، وأسأل عنها ، فإن ز كيا قبلت شهادتها ، وإلا أمضيت ما قد ثبت عندي ، فامتنع أولئك من الشهادة فزعاً ، ولم يدفع إلى المعتضد شيئا » .

القاضي العنبري والخليفة المهدي

قال الإمام الماوردي في أدب القاضي(٢):

د مجلس الحكام في الأحكام يتميز عن مجالس غيرهم ، وعن مجالس أنفسهم
 في غير الأحكام من وجوه :

« أحدها : فضل وقار القاضي فيها عن أن يبدأ أحداً بكلام ، أو سلام ،
 أو إكرام . وليكن في دخول جميع المتنازعين إليه : من شريف ومشروف ،
 مطرقاً .

⁽۱) ص ۷۷۱ . (۲) ۸۶۲ .

« فقد حكي أن المهدي ، وهو أمير المؤمنين ، تقدم مع خصوم له بالبصرة إلى قاضيها عبدالله بن الحسن العنبري ، فلما رآه مقبلا أطرق إلى الأرض ، حتى جلس مع خصومه مجلس المتحاكمين . فلما انقضت الحكومة (١) ، قام القاضي فوقف بين يديه ، فقال المهدي : والله لو قمت حين دخلت وليك لعزلتك ، ولو لم تقم حين انقضى الحكم لعزلتك ... » .

قاض يرفض شيادة ملك

نقل محقق رفع الإصر لابن حجر عن حسن المحاضرة (٢):

وأنه كان بمصر مغنية تدعى عجيبة ، أولع بهـ الملك الكامل ، فكانت تحضر إليه ليلا، وتغنيه في مجلس يحضره ابن شيخ الشيوخ وغيره . فاتفقت قضية شهد فيها الكامل عنده ، وهو في دست ملكه . فقال القاضي (عبدالله بن محمد الصفراوي) الملقب ابن عين الدولة :

- هذا السلطان يأمر ، ولا يشهد .

و فأعاد عليه القول. فلما زاد الأمر ، وفهم السلطان أنه لا يقبل شهادته ، قال : أنا أشهد ، تقبلني أم لا ؟ فقال القاضي : لا ، ما أقبلك و «عجيبة» تطلع إليك كل ليلة ، وتنزل ثاني يوم بكرة ، وهي تتايل سكرى على أيدي الجواري، وينزل ابن الشيخ من عنسدك . فقال له السلطان : يا كبواج ! وهي كلمة شتم بالفارسية . فقال القاضي : ما في الشرع يا كبواج ! إشهدوا علي أني قد عزلت نفسي ، ونهض . فقام ابن الشيخ إلى الملك الكامل ، فقال له : المصلحة إعادته، لئلا يقال لاي شيء عزل القاضي نفسه ، وتطير الأخبار إلى بغداد ، ويشيع أمر عجيبة . فنهض الكامل إلى القاضي وترضاه » .

 ⁽١) الحكومة : الحسكم .
 (٢) ٢ / ٣٠٣ حاشية رقم (٣) .

قاض يرفض تركية السلطان

وفي ترجمة القاضي عبد الرحمن بن محمد السكري في رفع الإصر (١) :

و ومن قضاياه أنه رفعت إليه حكومة بسبب أمير توفي وترك ولداً. فادّعى رجل بدّين على الميت ، فشهد عنده جماعة بالدّين . فقال : 'تر كتى البيّنة . فزكتى السلطان أحد الجماعة ، فكتب تحت خط أحدهما دون الآخر . فقال له السلطان : والله لقد تحققت ما شهدت به . فقال له : تركى البينة . فقال : دع عنك هذه الحكومة حتى أحكم أنا فيها . فقال : وفي غيرها ، وعزل نفسه . . » .

قضاء على قاند

وفي أخبار القضاة لوكيع (٢) أنه « قضى على بعض القوَّاد ، فقــال : إياك ، والله لئن هربتَ لأتبعنــُك القضاء . وقال لخصمه : خذ منه كفيلاً أو وكيلاً ، .

قضاء على أمير

القضية التي سنوردها أدخل في باب المظالم منها في باب القضاء العادي . غير أنها وقعت في زمان لم يكن فيه قضاء المظالم قد 'نظم بعد . ونحن ' وإن كنا لا ندري زمانها على التحديد ' إلا أننا ندري أن قاضيها هو شريك بن عبدالله النخعي ' الذي و لد سنة ٩٩ ه ' وتوفي سنة ١٧٩ . كان قاضياً على الكوفة ' وكان أميرها موسى بن عيسى (٣) ، وهو عباسي هاشمي ' ولي للمنصور وللمهدي مدة طويلة. ولم يكن في أيامهما قاض خاص بالمظالم . فالقاضي رجل من العرب ' نخعي النسب ' والأمير من العائلة المالكة ' كما نقول اليوم ' ومع ذلك اسمع إلى

^{. 111 / + (+) . + + + (1)}

⁽٣) راجع الاعلام ٨ / ٧٧٧ .

- « أتت شريكاً امرأة "من ولد جرير بن عبدالله ، وهو في مجلس الحكم فقالت:
 - أنا بالله ثم بالقاضي ، أنا امرأة من ولد جرير ، وردّدت الكلام .
 - فقال : إيها عنك الآن ، مَن طَلمَك ؟
- قالت: الأمير موسى بن عيسى: كان لي بستان على شاطى، الفرات ورثته عن آبائي ، وفيه نخل ، فقسمته بيني وبين إخوتي ، وبنيت حائطاً ، وجملت فيه فارساً يحفظ النخل ، فاشترى الأمير من إخوتي حقوقهم ، وسامني أن أبيع فأبَيْت . فلما كان في هذه الليلة ، بعث بخمسمئة فاعل ، فقلموا الحائط ، فأصبحت لا أعرف من محلتي شيئاً .
- فقال له صاحب الشرطة : أعفِني ! فأبى ، فخرج ، وأمر غلامه أن يتقدم إلى الحبس بفراش وغيره ، فأدتى الرسالة إلى شريك . فقال :

^{. \ \ \ - \ \ \ \ / \ (\ \)}

⁽٣) هـذه العبارة واردة في كل كتب القضاء والقضاة ، ومعناها : العلامة بصدور الأمو عن القاضي ، وهي بمثابة مذكرة الجلب . إلا أنها كانت تسلم للمدعي ، وربحا رافقه حرسي من قبل القاضي . وسنأتي عليها في باب الأصول .

⁽٣) في العبارة نقص يجعلها غير واضحة ، ولعدل الصواب : امرأة ادعت دعوى لم تصح ، إذهب إلى القاضى وسله لماذا أعديتها على ؟

- خذوا بىدە (١) . فقال :
- قد تقدمت بما أحتاج إليه ، وعلمت أنك ستفعل!

د وبلغ الخبر موسى ، فوجت مجاجبه فقال: هذا من ذاك ، ما على الرسول (٢٠). فألحقه بصاحبه . فبعث إلى إسحاق بن الصباح ، وجماعة من الوجوه ، فقال : امضوا إليه ، فقد استخف بي. فمضوا (٣) ، وهو جالس في مسجده بعد العصر ، فلما أدروا الرسالة قال :

ما لي لا أراكم جثتم في غيره من الناس؟ من ها هنا مِن فتيان الحي ،
 يأخذ كل رجل بيد رجل إلى الحبس .

- قالوا: أنت حاد ؟
- قال : حقا ، حتى لا تمشو ا (٤) برسالة ظالم !

و فركب موسى إلى الحبس لياك فأخرجهم . فبلغ شريكا ، فختم القيمنط (٥) ، وتوجه إلى بغداد . فركب موسى في موكبه ، فلحقه بقنطرة الكوفة ، فحمل بناشده الله ، ويقول :

- تسببت ، وانظر إخوانك تحبسهم ؟
- قال : نعم، لأنهم مشوا لك في أمر لم يجب أن يمشوا فيه، ولست براجع، أو بردُّوا إلى الحبس جمعًا، وإلا مضيت إلى أمير المؤمنين فاستعفيته.

« فأمر بردّهم إلى الحبس، وجاء السجّان فأخبره . ثم أمر أعوانه أن يردُوا موسى إلى مجلس الحكم ، وجلس له وللجريرية ، ثم أخرج أولئك من الحبس ، وحكّم عليه برد حائطها . ثم قـام فأجلسه إلى جنبه وقال : السلام عليك أيها الأمير » .

 ⁽١) أي: إلى الحبس.
 (٢) أي: ما على الرسول إلا البلاغ.

⁽٣) أي : اسحاق والجماعة . ﴿ ٤) في الأصل : بمشوا .

^(•) القمطر : السجل ، أو الاضبارات ، أو ديران القضاء .

أرجو أن لا تتصور أنها بطولة من شريك. إنها صورة عادية من صور القضاء في ذلك المصر الذهبي من تاريخ الإسلام .

لا يقبل كتاباً إلا في مجلس الحكم

روى وكيع فقال (١): «كتب أبو شيبة كتاباً إلى ابن أبي ليلى ، وكتاباً إلى ابن أبي ليلى ، وكتاباً إلى ابن شبرمة ، فلقيت ابن أبي ليللى على باب عيسى بن موسى ، فدفعت إليه الكتاب ، فلم يقبله . فقلت : ليس هو في الحكم ، إنما هو وصلك به . قال : لا أقبله إلا في مجلس الحكم

وروى الكندي في كتاب الولاة والقضاة (٢) و أن أبا جعفر المنصور كتب إلى القاضي أبي خزيمة (في مصر) ، فدفع إليه الكتاب ، فلما نظر إليه جعله في كته ، فكلتمه محمد بن سميد أن يفضه فقال: هذا من الحكم ، وللحكم بجلس...».

وفي ترجمة الحارث بن مسكين ، في الولاة والقضاة للكندي (٣) أنه « ترك تلقى الولاة ، والسلام عليهم » .

في الأندلس

قامت دولة الإسلام في الأندلس ثمانية قرون تقريباً. وتعجبني كلمة شكيب أرسلان ، رحمه الله ، التي قال فيها : إن الإسلام عاش ثلثي عمره في الأندلس . ووقع في هذه الدولة خلال ثمانئة سنة أمور كثيرة ، ونبغ فيها – في جمسلة مَن نبغ – قضاة سارت بسيرهم الركبان ، عرفوا بالاستقلال في الرأي ، والبعد عن المؤثرات، والمغريات، وآتاهم الله القوة والقدرة على النصح والموعظة . منهم: القاضي أبو الحكم منذر بن سعيد البلوطي ، وله قصص كثيرة ، نقتصر على القاضي أبو الحكم منذر بن سعيد البلوطي ، وله قصص كثيرة ، نقتصر على

⁽۱) ۳۱۰/۳ (۱) ص ۲۲۹ . (۳) ص ۶۲۹ .

بعضها ، من ذلك مـــا رواه الحيري في كتابه «صفة جزيرة الأندلس» ، قال (١١) :

قاض يعيظ الخليفة

و وما جرى له مع عبد الرحمن الناصر ، أمير المؤمنين ، أنه بنى قبة ، واتخذ قراميد القبة من فضة ، وبعضها مغشى بالذهب . وجعل سقفها نوعين : صفراء فاقعة ، وبيضاء ناصعة ، يستلب الأبصار شعاعها . فجلس فيها إثر تمامها لأهل ملكته ، وقال لقرابته ووزرائه مفتخراً عليهم : أرأيتم أم سمعتم ملكا ، كان قبلي ، صنع مثل ما صنعت ؟ فقالوا : لا والله يا أمير المؤمنين ! وإنك لأوحد في شأنك . فبينا هم على ذلك ، إذ دخل منذر بن سعيد واجما ، ناكسا رأسه . فلما أخذ بجلسه قال له ما قال لقرابته ، فأقبلت دموع القاضي تنحدر على لحيته ، وقال له : والله يا أمير المؤمنين ! ما ظننت أن الشيطان (لعنه الله) يبلغ منك هذا المبلغ ، ولا أن تمكنه من قيادك هذا التمكين ، مع ما آتاك الله تمالى وفضلك به على المسلمين ، حتى يُنزلك منازل الكافرين !

« فاقشمر عبد الرحمن من قوله ، وقال له : انظر ما تقول ! كيف أنزلني منازلهم ؟

- قال: نعم! أليس الله تعالى يقول: ﴿ لُولَا أَنْ يَكُونَ النِّاسُ أُمَةً وَاحَدَةً بَلْمُكُنَّا لِمُكَنْ يَكُنْفُرُ بِالرَّمِنِ لِبِيوتِهِمْ "سُقُّفًا مِنْ فِضَّةً ، و مَعارِجَ عليها يَظَنْهَرُونَ . . ﴾ الآيات .

و فو جم الخليف عبد الرحمن ، ونكتس رأسه ملياً ، ودموعه تنحدر على خيته خشوعاً وتذيماً لما جرى . ثم أقبل على منذر بن سعيد وقال له :

⁽١) ص ٤٠٠ وما بعدها .

- جزاكَ الله عنــا وعن الدِّين خيراً ، وكثَّر في الناس أمثالــَك . فالذي قلت َـــ والله ــ هو الحق .

« وقام من مجلسه ذلك يستغفر الله َ تعالى، وأمر بنقض سقف القبة ، وأعاده قرميداً على صفة غيرها » (١) .

أمر القاضي بالتريثث ، فلجأ إلى العجلة

وفي قضاة قرطبة للخشني (٢): ﴿ أَنَّ الْأُمِيرَ عَبِدَ الرَّحْنَ بِنَ مَعَاوِيةَ ﴾ دخل عليه حبيب القرشي، فشكا إليه القاضي عبد الرحمن بن طريف ، وذكر أنه يريد يسجل عليه في ضيعة 'قيم فيها عنده وادَّعى عليه حبيب فيها الفصب والعداء.

« فأرسل الأمير في طلب القاضي ، وتكلم معه في ذلك ، وأمره بالتثبّت ،
 ونهاه عن العجلة .

« فخرج ابن طریف من فوره ، وأرسل في الفقهاء والعدول ، فنفذ القضية
 على حبیب ، وسجل وأشهد » .

حكم على خليفة

جاء في كتاب المغرب في حلى المغرب للمراكشي(٣):

دكان الحكم الربضي يشبه بالمنصور العباسي في شد الملك ، وقهر الأعداء،
 وتوطيد الدولة .

« ومن حكاياته المستحسنة أنـــــ توجّه عليه حكم في أم ولد من القاضي ؟
 فانقاد للحق ؟ ودفع ثمنها لمولاها . . » .

⁽١) راجع : مطمح الأنفس للفتح ن خاقان ، ص ٣٨ وما بمدها .

٣٩ / ١ (٣) م ٠٤ ، وراجع : تاريخ قضاة الأندلس ص ٤٤ .

حکم غلی امیر

وفي توجمة ابن بشير (۱): ومن مستفيض الأخبار ، التي لا يتواطأ على مثلها ، أن محمد بن بشير ، من عيون قضاة الأندلس ، ومن وجوه أهل القضاء بها ، كان شديد الشكيمة ، ماضي العزيمة ، مؤثراً للصدق ، صليباً في الحق ، لا هوادة عنده لأهل الحرم ، ولا مداهنة في أحكام السلطان ، ولا يعبأ على جميع أهل الحدمة ، ولا على من لاذ بالخليفة ، من جميع الطبقات .

و وكان أول ما أنفذه من أحكامه : التسجيل على الأمير الحكم في أرجاء القنطرة ، إذ قام عنده فيها بعض من قام ، فسمع من البينة فيها ، ثم أعذر إلى الأمير ، ثم سجل فيها وأشهد . ثم ابتاعها بعد ذلك الأمير ابتياعاً صحيحاً » .

وفي أخبار القاضي عمرو بن عبدالله القاضي (٢): وأنه أتاه رجل ضعيف ، عليه أطهار ، وهو يقضي بين النساس في المسجد ، فشكا إليه بعض عهال الأمير عمد — كان ذلك العامل عظيم الشأن والقدر ، مرشحاً في وقته للمدينة ، ثم صار بأثر ذلك إلى ولاية المدينة — فقال له :

- السلين ! إن فلاناً غصبني داراً .
- ــ فقال له عمرو بن عبدالله القاضى : خذ فيه طابعاً (٣) .

- فقال له الرجل الضعيف: مثلي يسير إلى مثله بطابع ؟ لست آمنه على نفسى !

- فقال له القاضي : خذ فيه طابعاً ، كما آمرك .

و فأخذ الرجل طابعه ، ثم توجه إليه به ... فلم تكن إلا ساعة ، إذ رجع الرجل الضعيف ، فقال له : يا قاضي ! إني عرضت عليه الطابع عن بعد ، ثم هربت إلىك !

⁽١) قضاة قرطبة للخشني ص ٤٨ – ٤٩ . (٢) ص ١٠٦ – ١٠٠ . (٣) الظاهر أن الطابع في المغرب ، كختم طينة في المشرق (ص ١٩٦ – حاشية رقم ٢) وهو أشبه بمذكرة الجلب في أيامنا هذه .

- فقال له عمرو: إجلس ، سيُقبيل .
- « فأتى الرجل بركب عظيم ، وبين يديه الفرسان والرجسالة . فثنى رجِله ونزل ، ثم دخل المسجد ، فسلم على القاضي وعلى جميع جلسائه ، ثم تمادى كما هو ، وأسند ظهره إلى حائط المسجد ، فقال له القاضي عمرو بن عبدالله :
 - قم ها هنا ، فاجلس بين يدي مع خصمك .
- فقال له : أصلح الله القاضي ! إنمــا هو مسجد ، والجمالس فيه واحدة ، لا فضل لبعضها على بعض !
 - فقال له عمرو: قم ها هنا كما أمرتك ، واجلس بين يدي مع خصمك .

« فلما رأى عزم القاضي في ذلك ، قام فجلس بين يديه . وأشار القاضي إلى الرجل الضعيف : ما تقول ؟ ما تقول ؟

- قال : أقول غصبنى داراً لى .
- فقال القاضى للمدعى علمه: ما تقول ؟
- قال : أقول : إن لي عليه الأدب فيما نسب إلي من الغصب .
- فقال القاضي : لو قال ذلك لرجل صالح ، كان عليه الأدب ، كا ذكرت.
 وأما من كان معروفاً بالغصب ، فلا !
- وثم قال لجماعة من الأعوان (١١) ، بمن كان بين يديه : امضوا معه ، وتوكلوا
 به ، فإن رد " إلى الرجل داره ، وإلا فرد و إلى " ، حتى أخاطب الأمير في أمره ،
 وأصف له 'ظلم وتطاو'لــــة .

« فخرج مع الأعوان ، فلم تكن إلا ساعة ، حتى عاد (٢) الرجل الضعيف والأعوان. فقال الرجل للقاضي: جزاك الله عني خيراً،قد صرف إلي داري..».

⁽١) في جملة معاني الأعوان : الشرطة القضائية .

⁽٢) في الأصل : (انصرف) مكان (عاد) وهو تحريف .

قاض عدد أميرا

وفي قضاة قرطبة أيضاً (١): و أن القاضي عمرو بن عبدالله قام متوجها إلى داره ، فلما بلغ باب الدار وقف وحوال وجهه ، واتشكاً على عصاه ، ثم قال : من كانت له حاجة فليتكلم فيها . فتكلم الناس . ثم قال عمرو : أين رسول الأمير أبي إسحاق ؟ فدنا منه رجل فقال : أنا هو . فقال : أبلغ الأمير السلام ، وقل له : ظلمت وأسأت فيا فعلت: عمدت إلى رجل قد أخذه حكمي، فآويته وسترتبه، تريد أن تمنع الحق من أن ينفذ عليه ؟ إن لم تخرجه، وتبرزه ، ليؤداي ما عليه ، ويصير فيه إلى الواجب، وإلا أرسلت اليك من يسمر أبواب دارك! ثم دخل إلى داره » .

صلابة أدَّت إلى الاعتقال ظلماً

و في ترجمة عبدالله المعافري في كتاب التكلة لكتاب الصلة لابن الأبار (٢) أنه: « امتُحين بالأمراء في قضاء بلده – بعد أن تقلده نحو تسعة أعوام – لإقامته الحق ، وإظهاره العدل ، حتى أدتى ذلك إلى اعتقاله بقصر اشبيلية .. » .

معارضة القاضي باب أغلقناه

في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي (٣) و أن بدرون الصقلبي كان خادماً عند الأمير ، أثيراً لديه ، وأنه دخل عليه باكياً ، فقال له الأمير : ما دهاك ؟ ، فروى بدرون قصة طويلة له مع قاضيه سليان بن الأسود الفافي ، ثم قال بدرور :

_ أفيحسن عندك _ يا مولاي _ أن يركب مني قاضيك مثل هذا ، ومكاني من خدمتك مكانى ؟

⁽۱) ص ۱۰۶ . ۱ (۲) ۳ ، ۸۳۸ . (۲) ص ۸۴۸ .

و قال : فتغيَّر وجه الأمير محمد ، وقال له :

- يا بدرون! اخفض عليك ، فمحلك مني تعلمه ، فاسألنّنا به حوائجك ، 'نجيبْك إليها ، ما خلا معارضة القاضي ، فهذا باب قد أغلقناه ، فلا نجيب إليه أحداً من أبنائنا ، ولا من إخواننا ، ولا من أبناه عشنا ، فضلاً عن غيرهم، والقاضى أدرى بما فعل!

و فمسح بدرون عينيه ، وانصرف ، .

القضاء فوق الوزارة

قال النباهي المالقي(١):

« ومن القضاة أبو المطرف عبد الرحمن.. وكان تقلد خطة المظالم، فكانت أحكامه شداداً وعزائمه نافذة ، وله على الظالمين سورة مرهوبة، وشارك الوزراء في الرأي ، إلى أن ارتقى إلى ولاية القضاء بقرطبة ، مجموعاً إلى خطة الوزارة والصلاة ، وقل ما اجتمع ذلك لقاض قبله بالأندلس.

« ولقد بلغني أن عبد الرحمن بن بشر ، قاضي آل حمود ، خاطب ابن هشام ، قاضي القيروان ، في بعض ما يكاتب له القضاة من أمر الحكومة . وكان ابن بشر بمن احتمل إلى خطة القضاء خطة الوزارة ، وأثبتها معاً في العقد الذي أدرجه في كتابه إلى ابن هشام ، مقد ما ذكر الوزارة على القضاء ، وذلك كان رسمها عند ملوك بني مروان ، فلما قرأ العقد ، رمى بالكتاب وقال : ما عهدنا وزراء القوم تنف أحكامهم ، وترك النظر في تلك الحكومة

وأضاف في موضع آخر :

« كان الحاجب المظفر . . طمع في مالقة ، فنزلها بجيشه ، وكانت بها فتنة ، ثم دخلها يوم الثلاثاء ، منسلخ ربيع الآخر سنة ٤٤٨ ، فملكها ، وقدم القاضي

⁽١) تاريخ قضاة الأندلس ص ٨٧ - ٨٨ .

ابن الحسن الجذامي للقصاء والوزارة، ومنجملة مكتوباته له: « هذا ما التزمه، واعتقد العمل والوفاء به ، بلقين بن باديس ، للوزير القاضي أبي عبدالله محمد بن الحسن ، واعتقد به إقراره على خطة القضاء والوزارة .. » .

وقال في موضع ثالث(١):

و ومن القضاة بمدينة تلمسان الشيخ الفقيه أبو عبدالله محمد القرشي ، كبير قطره في عصره نباهة "، ووجاهة" ، وقوة " في الحق ، وصرامة . وكان أثيراً لدى سلطانه ، قسلاه مع قضائه كتابة سر"ه ، وأنزله من خواصه فوق منزلة وزرائه ، فصار يشاوره في تدبير ملكه ، فقلها كان 'يجري شيئاً من أمور السلطنة إلا عن مشورته ، وبعد استطلاع نظره .

« وكان أصيل الرأي، 'مصيب العقل، مذكراً لسلطانه بالخير، 'معيناً عليه، كاتباً ، بليغاً ، ينشى، الرسائل المطولة في المعاني الشاردة ، ذا حظ وافر من علم العربية واللغة والتاريخ ... » .

لا مقابلات في البيوت

وفي قضاة قرطبة للخشني (٢) « أن عباساً القريشي شكا القاضي في قصة دارت ، فقال له : إذهب إليه ، فإن أذن لك مخلياً فقد عزلته .

و فلما توجُّه عباس ، استأذن عليه ، فلم يأذن له ، وأوصى إليه :

- « إن كانت لك حاجة فاقعد في المسجد، حتى أخرج إلى العامة، فيسعك ما يسعهم » .

قاض كان الخليفة ينزل له عن سريره

في ترجمة الحسن بن العوريس، في رفع الإصر (٣) أنه «كان معظماً عند الخليفة العاضد ، حتى كان ينزل له عن سريره » .

⁽۱) ص ١٣٤ . (۲) ص ٨٦ . (٣)

وفي ترجمة الحسن اليازوري أنه (١) « عرض عليه المستنصر الوزارة فامتنع، ومع ذلك فكان لا يقطع أمراً دونه... ثم لم يجد 'بدّاً من الدخول في الوزارة، فباشرها بهمّة وحرمة ، وجمع الكلمة ، فجمع القضاء والوزارة ... » .

المامون يحضر درس القاضي من وراء ستر

وفي كتاب العيبر للذهبي ، في حوادث سنة ٢٢٤ (٢) أن قاضي مكة أيوب سليمان بن حرب الأزدي ﴿ كَانَ لَا يَدْلُس ، ويَسْكُلُم فِي الرجال ، وقرأ في الفقه ، وظهر من حديثه نحو عشرة آلاف حديث ، وحدث أبو داود أنه ما رأى في يده كتاباً قط . قال : وحضرت مجلم ببغداد فحنزر بأربعين ألفا ، وحضر مجلسه المأمون من وراء ستر . . » .

القامني لا يحلتف

روى الخشني في كتابه « قضاة قرطبة » (٣) قصة طويلة دارت وقائمها بين قاضيين ، سلف وخلف ، اتهم فيها الخلف شلفه بأموال و جدت مقيدة عليه في الديوان ، وحار الأمير ما يصنع في الأمر : « إلى أن شاور الفقهاء ، فأشاروا بتحليفه ، غير بقي " بن خسلد ، فإنه قال : إن اتصل ببني العباس أنتا نحلتف قضاتنا ، كان ذلك من أعظم ما نعاب به عندهم . فاستحسن الأمير قول بقي ، وأوصى أن يكتب إليه بيمينه في السر " ، ففعل .

وقال الخشني في موضع آخر(٤) : إ

« فاجتمع الفقهاء في بيت الوزراء ، فأفتوا باليمين . وأتى بقي بن خـلد في آخرهم فقال : لا يمين عليه ، لأن القضاة أمرهم على السلامة ، حتى يثبت عليهم غير ذلك ، والأمير ـ إذا قدمه _ إنما قدمه وهو عنده من أهل المدل .

⁽١) ١/١٤/١ . (٢) ١/١٤/١ . (٣) ١٩٤٠/١ . (٤) ص ١٣٥٠.

« فلما رفعت الآراء إلى الأمير محمد ، أمر أن يؤخذ في أمر عمرو ، بفتيا بقي " ابن مخلد . . » .

علاقـة القاضي بالخليفة

حرص الخلفاء ، في أكثر العصور الإسلامية ، على حفظ حرمة القضاء ، وتوفير المهابة للقضاة ، وضمان الاستقلال والحرية لهم . كذلك كان أكثر القضاة يترفع عن كل ما يخل باستقلالهم وحريتهم . ولكن هذا لا يعني تجاهل وجود الخليفة كلياً ، ولا يترتب عليه أن لا تقوم بين القاضي وبين الخليفة أية علاقة .

ولعل من أفهم من وعى دور القاضي في الدولة الإسلامية عمر بن الخطاب ، وذلك واضح في تصرفاته من جهة ، ومن العهد الذي كتبه لأبي موسى الأشعري ، وسنأتي عليه في باب (أصول المحاكات) ومن العهد الذي وجهه إلى القاضي شريح ، وقد جاء بروايات مختلفة ، وكلها مقبول ، والجمع بينها ممكن . جاء في إحداها :

وفي رواية ثانية للبيهةي نقلها أيضاً ابن عساكر: وفإن شئت أن تجتهد رأيك فاجتهد ، وإن شئت أن تؤامرني فآمرني ، ولا أرى مؤامرتك إياي إلا خيراً لك ، والسلام ، والمؤامرة : المشاورة ، وهي أمر مشروع ، لا يغض من قدر القاضي ، ولا ينقص من استقلاله وحريته . لا بل هي أمر مندوب . والمشاورة – كا نعلم – ليست مازمة ، وإنما هي طريق من طرق التحقيق ، والماس الحقيقة .

⁽١) يَهْدَيب ابن عساكر ٦/ ٥٠٥ وقاريخ القضاة لوكيم ٢/ ١٨٩.

والقاضي نخير في أن يأخــــ بها أو أن يدع . فإذا كان جائزاً مشاورة و أهل العلم والصلاح ، ، فتكون مشاورة الخليفة جائزة بالأولى ، ولا سيما إذا كان خليفة كعمر بن الخطاب ا

على أن المذاكرة العلمية فيا استعصى من القضايا ، أو فيما احتمل وجهين ، لا تعني جواز التبذل على أبواب الخلفاء والملوك والسلاطين والولاة والأمراء وغيرهم. ولقد رأينا كثيراً من القضاة برى في الترفع وجها من وجوه الاستقلال. ولقد نظر بعض العلماء من المؤرخين هذه النظرة إلى القاضي الذي يكثر من الترداد على السلطان. اسمع ما نقله المراكشي في المغرب عن ابن عبد البر(١):

«كان أبو القاسم أحمد بن محمد بن زياد اللخمي عربياً ، شريفاً ، وشيخاً وسيماً جميلاً ، ذا هيئة حسنة . غير أنه أهان خطة القضاء ، وتبدّل فيها بالركوب إلى السلطان ، والدخول فيما لا يسعه من أمورهم ، .

هذا على الرغم من أن ابن عبد البر قد عظهم القاضي اللخمي ، فقال عنه : «كان بمولاً ، كثير الصدقات ، سخياً بإطمام الطعام . وكان يصنع الصنائع العظيمة ، ويحضرها شيوخ زمانه من الفقهاء والمدول . . » .

وعلى المكس من ذلك تحدث عن قاض آخر ، نقلاً عن ابن عبد البر أيضاً ، فقال (٢) :

« مصعب بن عمران ، شامي الأصل ، دخل الأندلس في مدة عبد الرحمن الداخل . وكان راوية عن الأوزاعي ، لا يتقلد مذهباً ، ويقضي بما يراه صواباً .
 وكان خيراً . وسجل(٣) على أحد رجال الأمير هشام في دار أخرجه عنها .
 فشكاه إلى الأمير ، وطمع أن يأمره مجلة . فقال الأمير :

ــ والله لو سجل عليّ في مقعدي هذا ، لخرجت عنه ، .

والظاهر أن قضاة القرن الأول ، قــد أخذ بعضهم برأي عمر بن الخطاب ،

⁽۱) ۱ / ۱ ه ه ۱ . (۲) ۱ / ۱ هغنی : حکم علیه ونفذ .

حينًا كانوا يأنسون من الخليفة علماً وورعاً. فقد وقع في نهاية القرن الأول الهجري، برواية الكندي في الولاة والقضاة (١): ﴿ أَنِ الحَرِّ بن يوسف ، أمير مصر ، سأل عبدالرحمن بن عتبة عن : أَمَة اشتراها رجلان ، فوطئاها في طهر واحد ، فحملت . فقلنا : سَل ابن خذامر ، وهو قاضي المصر . فسأله ، قال : كتبت إلى عمو بن عبد العزيز في مثل ذلك ، فكتب إلى عمر قال : يرثها الولد، ويرثانه . وعاقسها » .

وجاء في كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي (٢) أن أبا يوسف « لما ولتى أبا القاسم بن بقي " ، كان فيما اشترط عليه أن يكون قعوده مجيث يسمع حكمه في جميع القضايا. فكان يقعد في موضع بينه وبين أمير المؤمنين ستر من ألواح » .

فأنت ترى أن الخليفة هو الأصل في القضاء ، وهو صاحبه ، ثم له أن 'ينيب عنه من يشاء ، فإذا ما أناب أحداً من الناس ، لم يكن له عليه من سلطان إلا سلطان العزل. ولقد رأيت أن من علماء المسلمين من رأى أن القاضي الذي يعزل من غير سبب لا ينعزل . وأن كل ما علكه الخليفة تجاه القاضي ، هو المشاورة إذا أرادها القاضى ، فإذا أرادها كان الآخذ بها اختيارياً لا إلزامياً .

⁽۱) ص ۲۳۵ . ۲۸۵ ص ۲۸۵ .

الفكصل العاشر

مزق القتاضي

لا نعلم إن كان الرسول عَيْلِكُم قد أعطى قضاته رزقاً خاصاً التولسّيهم القضاء ، أم أنه اكتفى بعطائهم كجنود في الجيش الإسلامي ، وعطاؤهم في ذلك الزمان لم يكن إلا نصيبهم من الفنيمة والفيء وغير ذلك . وإذا كان قد أعطاهم رزقاً خاصاً ، فإنا لا نعلم مقداره .

كذلك لا نعلم إذا كان حديث الرسول عَلَيْكُ (١): « مَن وليَ لنـــا شيئًا ، فلم يكن له امرأة ، فليتزوج . . . ، قد ورد قبل تعيين القضاة أم بعده .

ومهما يكن من أمر ، فإننا نجزم بأن الرسول على ، رئيس الدولة الإسلامية ومؤسسها وبانيها ، لا يمكن أن يترك عماله نهب الحاجة أو السؤال ، ولا بد من ترتيب قد وضعه لقضاته الأوائل الذين بعث بهم إلى اليمن ، وإلى غير اليمن . ولا بد من أن يكون هذا الترتيب عادلاً كل العدل .

⁽١) راجع : ص ٤٩٧ من كتابنا الأول الذي خصصناه بالحياة الدستورية .

كذلك لا نعلم شيئًا عن الرزق الذي خصَّصه الخليفة الأول أبو بكر الصديق المقضاة في عهده ، ولا عن مقداره إذا كان قد تخصَّص .

وغاية ما وصل إلى علمنا حول هـذا الموضوع ، أن الفاروق عمر بن الخطاب كان أول من عين القضاة رزقاً . فلقد ورد في طبقات ابن سمد (١) : « استعمل عمر بن الخطاب زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقاً » . وورد الخبر نفسه في سيرة عمر لابن الجوزي (٢) ، وفي أخبار القضاة لوكيم (٣) .

وورد في تاريخ ابن عساكر (٤) أن عمر ولتى شريحًا , ورزقه مشة درهم على القضاء » . وغالب الظن أن هذه المئة كانت مشاهرة لا مسانهة .

وفي سِيَر أعلام النبلاء للذهبي (٥): «كتب عمر إلى أبي عبيدة ومعاذ: انظروا رجالاً صالحين ، فاستعملوهم على القضاء وارزقوهم » .

وفي أخبار القضاة لوكيم (١٠): « أن شريحاً كان يأخذ على القضاء خمسمئة درهم كل شهر ، ويقول : أستوفي منهم وأوفيهم ». وأنه قال : « أجلس لهم على القضاء ، وأحبس عليهم نفسي ، ولا أرزق ؟ » .

وفيه : « لما قدم عبد الملك (بن مروان) النخيلة سنة اثنتين وسبعين قال : ما فعل شريح العراقي ؟ قيل : حي . قال : علي به . فجاءه ، فقال : ما منعك من القضاء ؟ فقال : ما كنت لأقضي بين اثنين في فتنة (٧) . قال : وفقك الله . عد إلى قضائك ، فقد أمرنا لك بعشرة آلاف درهم ، وثلاثمثة جريب . فأخذها بالفاوجة ، وقضى إلى سنة ثمان وسعين . . » .

وفي أخبار القضاة لوكيع (^): ﴿ أَن يُوسَفَ بَن عَمْرَ قَالَ لَابَ أَبِي لَيْلَى : قَــَدُ وَلَيْتُكُ القضاء بِينَ أَهُلُ الْكُوفَة ﴾ وأجريت عليك مئة درهم في الشهر ، فاجلس لهم بالغداة والعشي "، فإنما أنت أجر للمسلمين ».

⁽ه) ۱ / ۳۲٦ . (٦) وكيمع ٢ / ٣٢٧ . (٧) يريد : فتنة ابن الزبير .

⁽٨) ٣ / ١٢٩ . وتولى بوسف بن عمر العراق عام ١٣١ ه حتى عام ١٣٦ ه .

وفي رفع الإصر(١) وثبقة أموية مهمة جاء فيها : « وجدت في ديوان مروان ابن محمد(٢) ورقة فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن أبي عطاء إلى خز"ان بيت المال: فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضي رزقه لشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين (ومئة) عشرين ديناراً ، واكتبوا بذلك براءة ، يعني شهادة عليه. وكُتيب يوم الاربعاء لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول » .

وفي ترجمة القاضي شريك أبي عبدالله النَّخعي في وفيات الأعيان (٣): « أن المهدي ولاء القضاء ، ولقد كتب له برزقه على الصيرفي، فضايقه في النقد ، فقال له الصيرفي: إنك لم تسع به بزّاً. فقال له شريك: والله لقد بعت به أكثر من البزّ، بعت به ديني ! »

وجرت ُسنــّة الخلفاء بعدُ على ذلكَ وكذلك الأمراء. فهذا عمر بن عبدالعزيز يعيّن أميراً على المدينة في عهد مروان بن الحــكم، فإذا هو قد أمر رجلاً يقضي بين الناس ، فأجرى له في الشهر دينارين » (٤) .

وفي تاريخ الوزراء للصابي (٥) في ترجمة الوزير على بن الفرات أن « جاري اسحاق بن إبراهيم القاضي وخليفته يوسف بن يعقوب والد أبي عمر وأولادهما وعشرة نفر من الفقهاء من جملة خمسمئة دينار في الشهر ، ليوم ستة عشر ديناراً وثلثي دينار

وفي تاريخ قضاة الأندلس (٦) للنباهي المالقي أن « عيسى بن المنكدر ، تولى القضاء بمصر أيام ابن طاهر ، أشار به عبدالله بن عبد الحكم ، وأعلمه أنه فقير ، فأجرى له سبعة دنانير في كل يوم، وأجازه بألف دينار.. وهو أول قاض أجري علمه المرتب بمصر ! » .

 ⁽۱) ۲۰/۰ (۱) حکم مروان بن محمد بین ۱۲۱ – ۱۳۲ ه.

⁽۴) ۱ / ۲۸۳ . (۵) وکيسع ۱ / ۱۳۴ . (۵) ص ۲۶ .

⁽٦) ص ۲۶ ــ ه ۲ والكثدي ص ه ۴ ۶

وفي أخبار الولاة والقضاة للكندي(١): وأن محمد بن حرب البصري، بصري من المئة الثالثة ، وكان أبو الجيش يجلتُه ، ويعظنّمه، و يجري عليه كل شهر ثلاثة آلاف دينسار (؟!) وفو ّض إليه مع القضاء: النظر في المظالم ، والمواريث ، والأحياس ، والحسبة .. » .

وفي ترجمة ابن سلامة الأنصاري؛ من المئة السادسة؛ في رفع الإصر (٢): ﴿ أَنَّ مُعْلُومُ القَصَاءُ فِي الشهر أربعون ديناراً .. ﴾ .

وفيه (٣) أنه و لما ولسَّى المنصور ُ ابنَ لسَهِيعة القضاءَ ، كتب إليه بعمده ، وأجرى عليه كل شهر ثلاثين ديناراً

وفي ترجمة عبد الرحمن بن حجيرة ، في رفع الإصر⁽¹⁾ : « أن رزقه كان في السنة ألف دينار : عن القضاء مئتين ، وعن القصص مئتين ، وعن بيت المسال مئتين ، وعطاؤه مئتين ، وجائزته مئتين . وكان لا يحول عليه الحوال وعنده منها شيء ، بل كان يُفضِل على أهله وإخوانه » .

هــــذا جزء يسير مما عثرت عليه ، أوردت منه أنموذجات تصوار تطوار واتب القضاة ، منذ صدر الإسلام حتى العصر العباسي الثاني. والأمثلة على ذلك لا تحصي .

لا أجر على القضاء

غير أن هناك طبقة من الناس، لم تقبل أجراً على القضاء، في مختلف المصور، إما ديانة، أي لاعتقادها بأنه لا يجوز استيفاء أي أجر على القضاء، وإما تعففا، وإما استغناء، لأن المكلف من الذين ر'زقوا نصيباً حسناً من الثراء. نذكر منهم: ورعة بن ثوب – قال ابن عساكر (٥): «كان قاضي دمشق ، لا يأخذ على القضاء أجراً ، وكتب في خاتمه : (لكل عمل ثواب) . وألح عليه الوليد (٢)

⁽۱) ص ۱۵ه - ۱۱ م ، (۲) ۱/۱۲۱. (۳) ۲۹۲/۲ والکندي ص ۲۱۳.

⁽٤) ٢ / ٢١٦ . (٥) ٥ / ٣٧٣ وراجع : وكيسع ٣ / ٢٠٣ .

⁽٦) الظاهر أنه الوليد بن عبد الملك .

حتى أعطاه مزرعة ، وبقرها ، وخدمها ، وآلتها ، وحلف له أنها من صلب ماله ، فقال : أقبلها منك ، وأشهدك أن ثلثاً منها في سبيل الله ، والثلث الثاني ليتامى قومي ومساكينهم ، والثلث الثالث لرجل صالح يقوم عليها ، ويؤدي الحق فيها . ثم أنا أحب أن تأخذ مني ما أجريت علي من الرزق ، فإنه في كوت البيت ، فخذ ، فرد ، في بيت المال . فقال له الوليد : ولم ذلك ؟ فقال : لا أحب أن آخذ على ما علتمني الله أجراً » . ومنهم :

ابراهيم بن يزيد أبو خزيمة الرعيني — ولي قضاء مصر سنة ١٣٧ في خلافة المنصور (١) ، « كان يعمل الأرسان ، فيبيع كل يوم رسنين : واحداً ينفقه على نفسه وأهله، وآخر ينفذه إلى إخوانه بالاسكندرية. فلما ولي القضاء كتبوا إليه في ذلك، فقال : معاذ الله أن أترك . فكان يعملها ويبعث بها إليهم ». ومنهم: مسروق – في طبقات ابن سعد : « أنه كان لا يأخذ على القضاء رزقاً »(٣). ...

الحسن البصري – قسال وكيع (٣): « أرسل عدي بن أرطاة إلى الحسن بني ُ درهم ، فرد ها ، فزاده أرطاة ، فقال الحسن : إني لم أرد ها استقلالاً لها ، ولكنى لا آخذ على القضاء أجراً » . ومنهم :

ومنهم :

عيسى بن أبان – قــال وكيع (٤): «كان سخيّاً ، عفيفاً ، ولي القضاء عشر سنين (٢١١ – ٢٢١ هـ) في البصرة . وكان ذا مال قبل ولايته ، فــات وما ورث و ُلده شيئاً . وقال : لو ولـّيْت ُ على رجل يفعل في ماله ما أفعل في مالى ، حجرت ُ علمه ، . ومنهم :

القاسم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود – قال وكيم (°): « تولتى قضاء الكوفة ، وكان لا يأخف على القضاء رزقاً . وكان يقول : أربع لا يؤخذ عليهن أجر:القضاء، والأذان، والحسّاب، والقرآن. يعني بالحسّاب:القسّام..». وكانت ولايته أيام عمر بن عبد العزيز . ومنهم :

⁽۱) الكثدي ص ٣٦٣ – ورفع الاصر : ١ / ه ؛ . (۲) ٦ / ٨٦ . (۵) ٢ / ٨٠ . (۵) ٢ / ٨٠ . (٥)

القاسم بن معن — قال وكيع (١): ﴿ كَانَ القَاسَمُ يَقْسَمُ أَرَزَاقَهُ إِذَا جَاءَتُهُ ﴾ ولا يستحلُ أن يأخذ رزقاً ﴾ . ومنهم :

عن الدين العسقلاني – جاء في رفع الإصر (٢): « استمر يقضي في بيته ، ولا يلتمس على القضاء أجراً ، حتى كان فرداً بين القضاة بهذه الخصلة». ويلاحظ أنه وُلدَ سنة ٨٠٠ هـ ، أي في العصر الذي أصبح فيه الورع نادراً . ومنهم :

ابن قدامة الحنبلي – جاء في تاريخ قضاة دمشق لابن طولون (٣): « تولى القضاء سنة اثنتين وثبانين وستمئة . . وكانت مدة توليته القضاء تزيد على اثنتي عشرة سنة ، ولم يتناول عليه معلوماً » . والمعلوم : هو الراتب .

ولم يكونوا يجدون حرجاً في أن يلقبوا القاضي بأنه ﴿ أُجِيرِ المُسلمين ﴾ (أ) .

في الأندلس

وحفل تاريخ المغرب ، كتاريخ المشرق ، بقضاة قبلوا القضاء لإحقاق الحق، لا لقبض الراتب ، وكانوا مثلًا شروداً في العلم والأخلاق . منهم :

سحنون عبد السلام بن حبيب – قال النباهي في تاريخ قضاة الأندلس(٥): « توفي سنة ٢٤٠ ، وصلتى عليه الأمير محمد بن الأغلب ، ولم يأخذ لنفسه ، مدة قضائه ، من السلطان شيئاً » . ومنهم :

ابن سياك الهمداني — قال النباهي (٦): « من أصحاب سحنون ، وكان من زهده وتواضعه يفتح القناة بنفسه ، على ما حكاه عياض وغيره ، ويكسر الحطب على باب داره ، والناس حوله يختصمون إليه ويسألونه . وكار يلبس الصوف الخيش . ولم يركب دابته في البلد أيام ولايته ، فإذا خرج إلى منزله بالبادية على حمار ، يشتد دون 'خف"، يتقو ت مما يأتيه من ماله ، ولم يأخذ على القضاء أجراً».

[.] ۲۷۳ س (۲) . ۵۲/۱(۲)

⁽٤) وکينع : ٣/ ١٢٩ و ٢٣٣ . (٥) ص ٣٠ .

حمد بن اسحاق بن السلم – جاء في المفرب في حلى المفرب للمراكشي (١): و أنه كان يتصيّد الحيتان بنهر قرطبة ، ويقتات من ثمنها . وقـــد أطنب ابن بشكوال في تعظيمه علماً وعبادة

وو ُجِدِ من القضاة مَن حَكمَ على نفسه بعدم جواز استيفاء الأجرة عن يوم المطلة ، في المشرق وفي المغرب . منهم :

أبو خزيمة ابراهيم بن زيد — قال وكيم (٢): « تولى قضاء مصر ، وكان لا يأخذ ليوم الجمعة رزقاً ، ويقول : إنما أنا أجير للمسلمين ، فإذا لم أعمل لهم ، لم آخذ متاعهم.. وأنه رد لبيت المال خمسة دراهم، ليوم لم يجلس فيه للقضاء.... ومنهم :

نصر بن طريف اليحصبي – قال ابن الأبار في التكملة (٣): «قدمه عبدالرحمن ابن معاوية للقضاء بقرطبة ، وكان ورعاً : إذا 'شفل عن القضاء يوماً ، لم يأخل لذلك اليوم أجراً .. » . ومنهم :

أبو خزيمة الرعيني - جاء في رفع الإصر (٤): « كان إذا غسل ثيابه) أو شهد جنازة) أو اشتغل بشغل يختص به) بأخــــذ من رزقه بقدر ما اشتغل ، فيعيده إلى بيت المال) ويقول : إنما أنا عامل للمسلمين) فإذا اشتغلت بشيء عن عملهم لم أستحق أن آخذ من مالهم شيئا » . ومنهم :

سليان بن أسود الغافقي – جاء في قضاة قرطبة: « لما عزل عن قضاء ماردة وافى باب القصر بقرطبة ، و كتب إلى الأمير محمد : إن بيدي مالاً تجمّع من أرزاقي ، وجب علي صرفه إلى بيت المال ، وهو بمما حاسبت فيه نفسي ، من أيام الجمع ، وأوقات الأشغال ، والأحيان التي وجب علي فيها النظر ، فلم أنظر ». همذه أنموذجات من صور القضاة الغابرين ، الذين اعتبروا القضا عقر با إلى الله تعالى ، ولم يتناولوا عليه رزقا ، ولا استوفوا أجراً . أما كيف نظر الفقهاء

^{. 777 / 7 (7)}

^{. £7/\(£) .} V££/\(\tau\)

إلى هذا الموضوع ، موضوع استيفاء أجر عن القضاء ، فإننا نعو ل فيه على رأي الإمام الماوردي في كتابه أدب القاضي . قال (١) :

رأي الماوردي

الماوردي نظرية جديرة بالدرس في موضوع « اعتياض القاضي عن الأحكام » أي طلبه العرض أو تقاضيه . وقد وردت هذه النظرية استطراداً في مجثه عن الأجرة التي يستوفيها « القسام » ، فهو يقول : « ولا تمنع نيابة القسامين عن القضاة أن يمتاضوا على القسمة ، بخلاف القضاة المنوعين من الاعتياض عن الأحكام من الخصوم ، لوقوع الفرق بينها من وجهين :

و أحدهما – أن في القضاة حقاً لله تعالى 'يمنسع به القاضي من الاعتياض .
 و القسمة من حقوق الآدميين المحضة ، فجاز للقاسم الاعتياض عنها ، . ثم يضيف الماوردى :

« و إنما يأخذ القاضي رزقه من بيت المال، لانقطاعه إلى الحكم، وليس يأخذه أجرة على الحكم ، كما نقوله في أرزاق الأئمة والمؤذنين » .

والموضوع - كما ترى - مهم ودقيق ، فالماوردي يفرق بين الأجرة على الحكم ، وبين الرزق على الانقطاع إلى الحكم ، فيجعل الأولى محرمة ، لأن فيها حقاً لله تعالى ، وحقوق الله تعالى لا يحل الاعتياض عنها . أما الانقطاع إلى الحكم ، أي التفر على الفضاء ، كما نقول بلغة العصر ، فذلك أمر يستحق التعويض ، ولا سيا إذا لم يكن للقاضي مورد رزق آخر ، على النحو الذي قاله شريح ، وقد مر بك : « أجلس لهم على القضاء ، وأحبس عليهم نفسي ، ولا أرزق ؟ » . وكأني بالماوردي قد استوحى نظريته من شريح ، حين رأى أن الانقطاع إلى القضاء يستوجب الرزق . أو هو من قبيل توارد الخواطر . ولكن لا يقع في ظني أن لا يكون الماوردي قد اطلع على ما قال شريح .

وليس جديداً إذا نحن أشرنا إلى أن نظرية الماوردي في أن الاشتغال مجقوق

^{. 1 7 7 - 1 7 0 / 7 (1)}

الله تعالى يمنع من استيفاء الأجر ، ليست نظرية مجمعاً عليها ، بل وقع حولها الاختلاف ، ثم أخد أُولو الأمر بالنظرية المخالفة ، وعيّنوا الرواتب المؤذنين والأثمة ومعلمي القرآن والقضاة ، ودرجوا على ذلك مند قرون . وليس هنا موضع التوسع في هذا الموضوع .

غير أن الماوردي ، إذا كان قد جاء بنظريته هذه استطراداً ، فإنه قد فتح بحثاً مستقلاً تحت عنوان «رزق القضاة » (١) قال فمه :

مسالة

« قال الشافعي : وينبغي للإمام أن يجعل مع رزق القاضي شيئاً لقراطيسه ، ولا يكلفه الطالب ، فإن لم يفعل ، قال الطالب : إن شئت فأت بصحيفة تكتب لك فيها شهادة شاهديك ، وكتاب خصومتك ، ولا أكر هك ، ولا أقبل أن يشهد لك شاهد بلا كتاب ، فأنسى شهادته .

« وهذه المسألة تشتمل على فصلين :

﴿ أَحِدُهُمَا ﴿ فِي رَزِّقِ القَاضَى .

د والقضاء بما يجوز أخذ الرزق عليه من بيت المال ، لأن الله تعسالى جعل العاملين على الصدقات سهما فيها . وقد استقضى عمر شريحاً ، وجعل له في كل شهر مئة درهم رزقاً . فلما أفضت الخلافة إلى علي جعل رزقه في كل شهر خمسمئة درهم . وأخذ زيد بن ثابت على القضاء رزقاً .

« ولأنه لما ارتزق الخلفاء الراشدون على الخلافة ، لانقطاعهم بها عن المكاسب ،
 كان القضاة بمثابتهم .

« ويكون هذا الرزق جمالة ، ولا يكون أجرة ، لأن الأجرة مستحقة بعقد لازم ، والجعالة مستحقة بعقد جائز. والقضاء من العقود الجائزة ، دون اللازمة ، فلذلك كان الرزق فيه جمالة ، ولم يكن أجرة .

⁽۱) ۲ / ۲۹۶ وما بعدها .

وإذا جاز ارتزاق القضاء بما وصفنا ، فمتى وجد الإمام متطوعاً بالقضاء ،
 لم يجز أن يعطي على القضاء رزقاً . وإن لم يجـــد متطوعاً به ، جاز أن يعطي الرزق علمه .

و والأولى بالقاضي إذا استفنى عن الرزق ، أن يتطوع بعمله لله تعالى، التماس ثوابه ، وإن استباح أخذه مع الحاجة والفنى .

« ورزقه مقدَّر بالكفاية من غير سرف ولا تقصير » .

وقد سألت الصديق الأستاذ العلامة الشيخ عبدالله العلايلي ، بيان تعريف الأجرة والجمالة ، والفرق بينها ، وتعريف العقد اللازم والعقد الجائز ، ولماذا كانت ولاية القضاء من العقود الجائزة ، فأجابني حفظه الله بما يلي (بعد الديباجة): آ – الأجرة عوض يكون بعقد اجتمعت له كل أركانه ، كا لا يصح الا في النافع . انظر: الكليات للكفوي ص ١٦ و ١٧ -- ودستور العلماء ج ١ ص ٣٨٠ ب - الجعالة : اللقاء المبذول مشارطة على منفعة مظنونة ، وهي أعم من الأجر والثواب فكل أجرة جعالة ، ولا عكس فبينها عموم وخصوص وطلق. الأجر والثواب فكل أجرة جعالة ، ولا عكس فبينها عموم وخصوص وطلق. ح العقد المستوفي الشرائط والأركان ، إذا ارتفعت وانتفت عن أحد طرفيه أو كليها ، حرية التحلل ، والحروج من موجبه ، يسمى عقداً « لازماً » . كالبيع والسئلة م والمساقاة الخ . . أما إذا داخلته حرية الانفكاك والتتحال ، فإنه يسمى « عقد الجائزاً » كالوكالة ، والشركة ، وكل الولايات ، باستثناء الإمامة العظمى .

د – ولاية القضاء عدات من العقود الجائزة ، لأن كلاً من المولسي والمولسي المه حرية التسكاف والانفكاك (بالإقالة والاستقالة أو الإعفاء والاستعفاء على ما درج التعبير به اليوم. انظر: التفصيل في شرح الوجيز للإمام الرافعي – الروضة للحجة النووي – الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٢ – ١٧٧ . انتهى كلام العلامة العلايلي .

ثم عقد الماوردي فصلًا آخر موضوعه :

ارتزاق القاضي من الخصوم

وإذا تمذّر رزق القاضي من بيت المال ، وأراد أن يرتزق من الخصوم ،
 فإن لم يقطعه النظر عن اكتساب المال ، إما لغناه بما يستمدّه ، وإما لقلة المحاكات التي لا تمنعه من الاكتساب ، لم يجئز أن يرتزق من الخصوم .

د وإن كان يقطعه النظر عن اكتساب المال ، مع صدق الحاجة ، جاز له الارتزاق منهم ، على ثمانية شروط :

أحـــدها – أن يعلم به الخصان قبل التحاكم إليه ، فإن لم يعلما به إلا بعد الحكم ، لم يجز أن يرتزقها .

والثاني - أن يكون رزقه على الطالب والمطلوب، ولا يأخذه من أحدهما، فيصر به متسماً.

والشالث - أن يكون عن إذن الإمام ، لتوجُّه الحق عليه ، فإن لم يأذن به الإمام ، لم يجز .

والرابع – أن لا يجد الإمام متطوعاً ، فإن وجد الإمام متطوعاً لم يجز . والخامس – أن يعجز الإمام عن دفع رزقه ، فإن قدر عليه لم يجز .

والسادس - أن يكون ما يرتزقه من الخصوم غير مؤثر عليهم ، ولا 'مضر" بهم أو أثر عليهم ، لم يجز .

والسابع – أن لا يستزيد على قدر حاجته ، فإن زاد عليها لم يجز . والثامن – أن يكون قدر المأخوذ مشهوراً ، يتساوى فيه جميع الخصوم، وإن تفاضلوا في المطالبات ، لأنه يأخذه على زمان النظر ، فلم تعتبر مقادر الحقوق .

﴿ فَإِنْ فَاصْلَ بِينْهُمْ فَيْهُ لَمْ يَجُو ﴾ إلا أن يتفاضلوا في الزمان ، فيجوز .

« وفي مثل هذا معر"ة (١) تدخل على جميع المسلمين .

« ولئن جازت في الضرورات؛ فواجب على الإمام ، وعلى كافة المسلمين ، أن تزال مع الإمكان ، إما بأن يتطوع منهم بالقضاء من يكون من أهله ، وإما أن يقام لهذا بكفايته ، لأنه لما كانت ولاية القضاء من فروض الكفايات ، كان رزق القاضى بمثابة ولايته .

« فلو اجتمع أهل البــلد ، مع إعواز بيت المال ، على أن يجعلوا للقاضي من أموالهم رزقاً دار ًا جاز ، وكان أولى من أن يأخذه من أعيان الخصوم » .

وأحب أن أشير إلى أن الإمام الماوردي، الذي كان أقضى القضاة في عصره، لم يفترض هذا الأمر افتراضاً ، أي تحميل الخصوم عبه رزق القاضي ، وإنمسا أكاد أجزم بأنه قد عانى ذلك شخصياً ، ووقع له خلال ولايته القضاء ، إما في مصره ، وإما في بعض الأمصار التي كان له عليها رقابة أو إشراف . ولهذا نجد في كتاب الأحكام الخالصة، توجيها مخلصاً يدءو إلى كثير من الاحترام ، وذلك كقوله : « وفي هذا ممر قتدخل على جميع المسلمين »، وكقوله : « ولئن جازت في الضرورات ، فواجب على الإمام ، وعلى المسلمين كافة ، أن تزال مع الإمكان». ولا ربب عندي في أن التجارب الشخصية ، قد أغنت حركة التشريع في العالم الإسلامي ، منذ أن جمع بعض الأنمة بين القضاء والتأليف .

رأي ابن خلدون

عقد ابن خلدون في المقدمة فصلاً سماه : « في أن القائمين بأمور الدين من القضاء والفتيا والمتدريس والإمامة والخطابة والأذان ونحو ذلك الا تعظم ثرواتهم في الغالب » قال فمه (٢) :

« والسبب لذلك أن الكسب قيمة الأعمال ، وأنها متفاوتة مجسب الحاجة إليها : فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران ، عامة الباوى به ، كانت قيمتها أعظم ، وكانت الحاجة إليها أشد ، وأهل هذه البضائع الدينية لا تضطر إليهم

⁽١) المعرة : الإثم – الصحاح للجوهري . (٧) ص ٢٩٩.

عامة الخلق؛ وإنما يحتاج إلى ما عندهم الخواص؛ بمن أقبل على دينه . وإن احتيج إلى الفتيا والقضاء في الخصومات ، فليس على وجه الاضطرار والعموم ، فيقـــع الاستفناء عن هؤلاء في الأكثر ، وإنما يهم بإقامة مراسمهم صاحب الدولة ، بما له من النظر في المصالح ، فيقسم لهم حظاً من الرزق، على نسبة الحاجة إليهم ، على النحو الذي قررناه ، لا يساويهم بأهل الشوكة ، ولا بأهل الصنائع ، من حيث الدين ، والمراسم الشرعية ، لكنه يقسم مجسب عموم الحاجــة ، وضرورة أهل العمران ، فلا يصح في قسمهم إلا القليل. وهم أيضاً لشرف بضائعهم ، أعز "ة على الخلق، وعند نفوسهم، فلا يخضعون لأهل الجاه، حتى ينالوا منه حظاً يستدر ُون الشريفة ، المشتملة على أعمال الفكر والبدن ، بل ولا يسمهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا، لشرف بضائعهم، فهم بمعزل عن ذلك، فلذلك لا تعظم ثروتهم فيالغالب. ولقد باحثت بعض الفضلاء ، فنكر ذلك على ، فوقع بيدي أوراق مخرَّقة من حسابات الدواوين بدار المأمون ، تشتمل على كثير من الدخل والخرج ، وكان فيما طالعت فيه أرزاق القضاة والأثمة والمؤذنين ، فوقفته عليه ، وعلم منه صحة ما قلته ، ورجع إليه، وقضينا العجب من أسرار الله في خلقه، وحكمته في عوالمه. والله الخالق القادر لا ربُّ سواه ، انتهى .

وفي طبقات ابن سمد (١) أن من أمثالهم : ﴿ أَفَلُسُ مِن القَاضِي ﴾ .

[.] YA+ / 0 (1)

الفَصْل أَكِادي عَشر

حِبَاة القاضِي الخاصّة وعَلافات بالمجتَمع

هل حياة القاضي الخاصة ملكه ، يصنع ما يشاء ، وليس لأحد أن يحاسبه إلا على أعياله ، وقضائه ؟ أم أنها ذات صلة بولايته المقدسة التي تتناول الأموال والأعراض والدماء ؟ وهل عاش قضاة المسلمين في الصدر الأول وبعده عيشة خاصة ، أم أنهم كانوا كسائر المسلمين ، يشار كونهم في كل شؤون الحياة ؟

هل في الكتاب أو السنئة نص يفرض على القضاة أن يكون سلوكهم معيّناً لا يحيدون عنه ؟ أم أنه ليس في الكتاب ولا في السنة شيء من ذلك ؟

هل هذه النصوص التي وجدت في بعض كتب الفقه ، قـــد استخلصت من

التجارب والظروف ، أمَّ أنها وليدة الاجتهاد المطلق ، والعقل المحض ؟

هذه الأسئلة ، وما شابهها ، كانت ترد على خاطري وأنا أتصفح الكتب ، وأرتب الفهارس ، وأنظم الجذاذات (الفيش) ، حتى اجتمع عندي منها مادة تستحق أن يُفرَد لها فصل خاص .

فأما الكتاب والسنة ، فليس فيهما نص خاص بالقضاة ، والطريقة التي يجب أن يسلكوها في حياتهم ، سواء أكان ذلك مع أسرتهم ، أو بين الناس ، أي في الحياة الخاصة . أما الأدب المسلكي ، فقد جاء ضمن القواعد العمامة التي فرضت على جميع عمال الدولة .

وعلى هـذا ، فإن من حقنا أن نسأل ابن أبي الربيع ، وهو من أعلام القرن الثالث الهجري ، من أين جاء بالنص الذي قال فيه عن القاضي أنه يجب « أن يكون قليل النبستم ، طويل الصمت ، ؟ وقل مثل ذلك في النصوص الأخرى التي وردت في بعض كتب الفقه ، أو السياسة الشرعية ، أو الأحكام السلطانية .

أكبرالظن أن هؤلاء الأعلام استحسنوا للقضاة أن يظهروا أمامالناس بالجد"، والوقار ، والعبوس، أو ما يشبه العبوس، لئلا يطمع فيهم الجهال ، والمستهينون بمقسام القضاء ، لأغراضهم الخاصة . وأراد هؤلاء الأعلام للقضاة أن يكونوا في المجتمع عنوان الجد" ، وعدم التهاون بالحقوق ، والتزام الصراط المستقيم ، وأن يكون ظاهرهم مصداقاً لباطنهم .

ولكننا لا نرى التزام جميع القضاة بالسلوك الذي تمنّاه لهم المؤلفون ، إذا ما تصفّحنا تراجمهم في الكتب التي 'خصّصت لهم . ولعلَّ شريحاً ، وهو قاضي عمر بن الخطاب وعثان وعليّ ، أي قاضي ثلاثة من الخلفاء الراشدين ، يعطينا صورة عن سلوك القاضي في المحكمة ، وفي البيت . فقد روى ابن خلكان (١) في وفيات الأعيان : ﴿ أنه كان مزّاحاً . دخل عليه عديّ بن أرطاة فقال :

- أن أنت أصلحك الله ؟
- _ فقال : بينك وبين الحائط .
 - قال : استمع مني .
 - قال : 'قل^{*} أسمع^{*} .
- قال : إني رجل من أهل الشام .

^{. ** 1 / 1 (1)}

ـ قال : من مكنان سحيق .

قال : تزوجت عندكم .

– قال : بالرفاءِ والبنين . – قال : وأردت أن أرحـّـلها .

قال : الرجل أحق بأهله .

قال: وشرطت لها دارها.
 قال: الشهط أمثلك.

قال : فاحكم الآن بيننا .
 قال : قد فعلت .

- قال : فعلى مَن حكمت ؟ - قال : على ابن أمك .

ــ قال : بشهادة مَن ؟

- قال : بشهادة ان أخت خالتك » .

ومن أخباره الحلوة (١) أنه ؛ خرج من عند زياد وهو مريض ، فقيل له :

كيف تركت الأمير ؟ قال : تركته يأمر وينهى . فقالوا : سلوا شريحاً ما أراد، فسألوه فقال : تركته يأمر بالوصية ، وينهى عن النوح ، .

وكان يحيى بن أكثم من أعظم القضاة «صارماً في القضاء ، لا 'يطعن عليه فيه ، على أنه 'قرف بأمور لا 'يعرف بها القضاة »(٢). « وكان يرمى بأمر غليظ في غير باب الحكم »(٣). ومعلوم أن القرف والرمي ، يعني بالحرمات . والقرف والرمي ليس لهما قيمة ما لم يقترنا بالحكم الشرعي، أما مجرد القول، فإن استفاض، فالأو لى أن يبعد المقروف عن القضاء .

و في ترجمة عبدالرحمن العمري في الولاة والقضاة للكندي(٤) أنه وكان يشدو

⁽۱) وكيسع ۲ / ۲۲۱ وراجع : طبقات ابن سعد ٦ / ۱۳۱ . (۲) وكيسم ۲ / ۱٦۱ . (۴) وكسم ۲ / ۱٦۳ . (

⁽۲) وكيم ۲ / ۱۱۱ . (۳) وكيم ۲ / ۱۱۳ . (٤) ص ۲۹۹-۰۰٠.

بأطراف الغناء ؛ على مغاني أهل المدينة ، ويبرز كثيراً في مجالسه ، ولا يتحاشى أن يقول : هذا غنسًى به ابن أسريج ، وهذا غنسًى به الدلال ، وهذا من جيد غناء الغريض . ولم يكن بمصر أمسمومية إلا ركب إليها يسمع غناء ها ، وربما قوام ما انكسر من غنائها ، ويرى ذلك من الدين! ». وكانت ولايته عام ١٨٥ه.

وفي رفع الإصر عن عز الدين بن عبد السلام أنه (١) و كان شيخ الإسلام ، وكان من سلاطين العلماء ، و صيف بأنه بلغ رتبة الاجتهاد ... وكان مع ذلك حسن المحاضرة ، كبير المروءة ، على غاية من صفاء الذهن ، وفرط الذكاء . وكان يحضر الساع و مرقص . . ! » .

وضرب التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة طرب قاضي القضاة (٢) وابن معروف، مثلًا شروداً ، عند سماعه « غناء علية إذا رجَّمت لحنها في حلقها الحلو الشجي بشعر عمر بن أبي ربيعة . . » .

وفي كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني قصص كثيرة ، اخترنا منها (٣):

و ولي قضاء مكة الأو قسَص المخزومي ، فما رأى الناس مثله في عفسافه و نبله ، فإنه لنائم ليله "في جناح له (٤) ، إذ مر "به سكران يتغنلى : عوجي علينا ربّة الهودج . فأشرف عليه فقال : يا هـذا! شربت حراماً ، وأيفظت نياماً ، وغنيت خطأ ، خذه عني (٥) . فأصلحه له ، وانصرف » .

وفيه أيضاً (٦): و سمعت أحمد بن أبي دُواد (٧) يقول : كنتُ أعيب الغناء، وأطعن على أهله . فخرج المعتصم يوماً إلى الشياسية في حراقة يشرب، ووجّه في طلبي ، فصرتُ إليه ، فلما قربتُ منه سمعتُ غناءً حيَّرني ، وشغلني عن كل شيء ، فسقط سوطي من يدي ، فالتفتُ إلى غلامي أطلب منه سوطه ، فقال لى : قد والله سقط سوطي . فقلت له : فأيُّ شيء كان سبب سقوطه ؟ قال :

⁽۱) ص ٥٠٠ وما بعدها . (۲) ٢ / ۲۷۲ . (۳) ٢ / ۲۲۷ .

⁽٤) أي : في ناحية خاصة به من البيت . (٥) أي اللحن الصواب .

⁽٦) ١٠١/ ١٠٦. (٧) من رؤوس المعتزلة كان قاضياً أيام المأمون ، توفي ٢٤٠ ه.

صوت سمعته شغلني عن كل شيء ، فسقط سوطي من يدي ، فإذا قصته قصتي . قال : وكنت أنكر أمر الطرب على الفناء ، وما يستفز الناس منه ، ويغلب على عقولهم ، وأناظر المعتصم فيه . فلما دخلت يومئذ عليه أخبرته بالخبر ، فضحك وقال : هذا عمى كان يغنيني :

إنَّ هذا الطويلَ من آل حفيص نشر الجد بعد ما كان ماتا

فإن ُتبتَ بما كنت تناظرنا عليه في ذمِّ الفناء ، سألته أن يعيده . ففعلت ُ وفعل ، وبلغ بي الطرب أكثر بما يبلغني عن غيري فأنكره ، ورجعت عن رأيي منذ ذلك اليوم . . » .

وفيه أيضاً (١): « رَحِجَ محمد بن خالد ، فلما صار بالمدينة سأل عن جارية حاذقة ، فقيل: عند محمد بن عمران القاضي. فصلتينا الظهر في المسجد ، ثم ميلئنا إليه ، فاستأذنا عليه ، فأذن لنا ... فسلتمنا عليه فرد". ونسب محمداً فانتسب له ، فقال : خيراً . ثم قال : هل من حاجة ؟ فلجلج . فقال : كأنك ذكرت فلانة ؟ يا جارية ! اخرجي . فخراجت فإذا أحسن الناس ، ثم تغنت فإذا أحذق الناس ، فجمل الشيخ يذهب مع حركاتها ويجي ... ثم أقبل عليهم فقال : كم قبل لكم إنها تساوي ؟ قالوا : ستمئة دينار . قال : هي وحق القبر خير من ستة آلاف دينار . والله لا يملكها علي أحد أبداً ، فانصر فوا إذا شئم » .

وفي الأغاني أيضاً (٢): « قال عبدالله بن العبساس الربيعي : لقيني سو ّار بن عبدالله القاضي ، وهو سو ّار الأصغر ؛ فأصغى إلى وقال : لي إليك حاجة فائتني في خفا ، فجئته فقال : لي إليك حاجة قد أنست بك فيها ، لأنك لي كالولد ، فإن شرطت لي كتانها ، أفضيت بها إليك .

فقلت : ذلك للقاضي على شرط واجب .

- فقال : إنيقلت أبياناً في جارية أميل إليها، وقد قلتَسْني(٣) وهجرتني،

⁽۱) ۲ / ۲۲۸ . ۲۲۸ مرعة الساسي .

⁽٣) قلتني : أبغضتني .

وأحببت أن تصنع فيها لحناً ، و'تسمعنيه ، وإن أظهرته وغنيتَه' بعد أن لا يعلم أحد أنه شعري ، فلست أبالي ، أتفعل ذلك ؟

- قلت : نعم ! حماً وكرامة ..

« فغنيتُ الصوت ، وظهر ، حتى تغنى به الناس ، فلقيني سو"ار يوماً فقـــال لي : يا ابن أخي ! قد شاع أمرك في ذلك الباب ، حتى سمعناه من بُعد ، كأنــّـا لم نعرف القصة فيه .. » .

وفي قضاة قرطبة للخشني (١) أن « محمد بن بشير القاضي كان 'يرى داخلاً على باب المسجد الجامع ، يوم جمعة ، وعليه رداء معصفر، وفي رجليه حذاء يَصِر ، وعليه جمّة مفرقة ، ثم يقوم فيخطت ويقضي ، وهو في هذا الزي ، وإذا رام أحد من دينه شيئا ، وجده أبعد من الثرية .

« ومما يحكيه الناس ، ويدور على ألسنتهم ، عن أخبار محمد بن بشير ، أنه أتاه رجل لا يعرفه ، فلمسا نظر إلى زيِّ الحداثة : من الجمة المفرقة ، والرداء المعصفر ، وظهور الكحل والسواك ، وأثر الحناء في يديه ، لم يتوسم عليه القضاء ، فقال لبعض من يجلس إليه : دلتُوني على القاضي . فقيل له : ها هو ذا (وأشير له إلى القاضي) . فقسال لهم : إني رجل غريب ، وأراكم تستهزئون بي : إذ أسألكم عن القاضي ، وأنتم تدلتُونني على زامر !! فز ُجرِ من كل ناحية ، وقال له ابن بشير : تقد م فاذكر حاجتك . فلما أيقن الرجل أنه القاضي ، تذمه واعتذر ، ثم ذكر حاجته ، فوجد من العدل والانصاف فوق ظنة » .

هـذا بعض ما وقعنا عليه من تصر ُفات قضاة عظام ، في حياتهم الخاصة ، وحتى في مجالسهم الرسمية ، وأوقات قضائهم . وهنـاك طائفة أخرى حر مت على نفسها الطينات ، من الطعام اللذيذ ، واللباس اللين ، والمركوب الفاره ، ومجالس الأنس ، واكتفت بالعبادة والدراسة ، والجد ، وربما التقطيب في بعض الأحيان، مع الانقطاع إلى العبادة في أوقات الفراغ ، كالذي ُحكى مثلاً عن قاض

⁽١) ص ٥٠ .

أندلسي اسمه عمرو بن عبدالله ، وهو (١) ، أول من ولي قضاء الجهاعة للخلفاء من الموالي ، فشق ذلك على المرب ، فبلغ ذلك الأمير محمداً فقال : وجدت فيه ما لم أجد فيهم ، وكانت ولايته سنة خمسين ومئتين ، قال الخشني في وصفه : وجمالة القول في وصف عمرو بن عبدالله ، أنه كان جميل الرأي ، حسن السمت ، طويل الصمت ، قليل الحركة . إذا نطق كأنما ينطق من صدع صخرة ، مع الهيبة الشديدة ، والمروءة الظاهرة . لا ينظر إلا لحماً ، ولا ينطق إلا تبسماً . حكى في ولايته الأولى محمد بن بشير ، في صحة الأمور ، وشدة النقاوة ، وحسن السيرة ، وإيثار العدل . وكان إذا قعد لا يتقرب منه خصم ، ولا يدنو منه أحد . وكذلك كان إذا ركب لا يصحبه صاحب ، ولا يصير إلى جانبه راكب ، مع قوة السكينة (٢) ، والصلابة الشديدة ، والنفيذ الوشيك ، وقلة المداراة لمن لصق بالخليفة ، من وجوه خاصته ، وعنون رجاله » .

تناول تنظيم القضاء، وشؤون القضاة، علاقات القاضي بالمجتمع، وهي كثيرة، ومتشابكة، ومتنوعة ، ومع ذلك فقد حاول الفقهاء بحث أمور متعددة : كبيع القاضي وشرائه ، وحضوره الولائم ، وعيادته المرضى ، وحضوره الجنائز ، وسلامه على الغيائب ، وحكم الهدايا التي تهدى إليه وغير ذلك . قال الإمام الماوردي في مبحث عقده في أدب القاضي حول كراهة مباشرة القاضي البيع والشراء لنفسه (٣) :

البيع والشراء

« قال الشافعي : وأكره له البيع والشراء ، خوف المحاباة ، والزيادة ويتولاه
 له غيره .

⁽١) ص ١٠١ وما بعدها . (٢) كذا في الأصل ، ولعلها : الشكيمة .

^{. 174/1(7)}

د وإنما كره له أن يباشر البيع والشراء في خاص نفسه ، أو لفيره ، وإن لم يكن كرهه أبو حنيفة ، لرواية أبي الأسود المالكي عن أبيه عن جدّه ، أن النبي عَلِيْكُ قال : ما عدل وال ِ انسَّجر في رعينته أبداً .

وروي عن شريح قــال: شرط علي عمر حين ولاني القضاء ، أن لا أبيع ولا أبتاع (١) ، ولا أرتشى ، ولا أقضى وأنا غضبان.

« ولأنه إذا باع واشترى لم يؤمن أن يسامح ويحابى ، فتميل نفسه عند المحاكمة إليه ، إلى ممايلة من سامحه وحاباه ، ولأن في مباشرته 'بذ'لــَة تقلُّ بهـــا هيبته ، فكان تصاونه عنها أو لى .

« فإن احتاج القاضي إلى بيع أو شراء ، وكتل من ينوب عنه ، ولا يكون معروفاً به ، فإن ُعرف استبدل به مَن لا يُعرف ، حتى لا يُحـــابى ، فتمود الحاباة إلىه .

و فإن لم يحسد في مباشرته للبيع والشراء 'بداً ، واحتكم إليه من بايعه وشاراه ، اخترنا له أن لا ينظر في حكومته بنفسه، ويستخلف من ينظر فيها ، فيكون بعيداً من التهمة ، فإنه وإن حكم بالحق ، لا يؤمن أن يكون قلبه إليه أمنيل من خصمه إن كاسر و ' ، أو إلى خصمه أمنيل إن عاسر و ' .

« فإن خالف ما اخترنا ، وتفرُّد بالبيع والشراء ، فأحكامه نافذة » .

حضور القاضي الولائم

وقال الشافعي (٢): ولا أحب أن يتخلئف عن الوليمة: إما أن يجيب كلا،
 وإما أن يترك كلا ويعتذر إليهم ، ويسألهم التحليل .

و أما حضور الولائم إذا دُعي إليها ؛ فيجوز أن يجيب ، لقول النبي عَلِيُّكُم :

⁽١) هذا متفق مع سياسة عمر التي سلكها تجاه عباله جميعاً . فلقد صادر أموال عتبة بن أبي سفيان لأنه اتجر بأمواله حير استعمله على كنانة . راجع : كتابنا الأول ص ٣٠٥ تفصيل همذا الاجبال . أما حديث «ما عدل وال اتجر في رعيته » ، فضعيف .

⁽٢) أدب القاضي ١ / ٢٤١ وص ٧٤٧ .

لو دُعيتُ إلى كراع لأجبت ، ولو أهدي َ إلى ذراع لقبلت .

و اختلف أصحابنا فيمن تعلقت عليه أمور المسلمين من الأئمة والقضاة على يكونون في حضور الولائم مندوبين إليها كغيرهم ؟ على ثلاثة أوجه :

- أحدها : أنهم مندوبون إلى حضورها كغيرهم، لعموم مــا روي عن النبي على الله على الله على الله على أبا القاسم .

- والوجه الثاني: أنهم لاختصاصهم بمصالح المسلمين ، سقط عنهم فرض الإجابة ، بخلاف غيرهم ، ولذلك قال الشافعي: ولا أحب أن يتخلف عن الوليمة ، وأخرجه مخرج الاستحباب ، دون الوجوب ، لأن أمره عليك لا كتمل العموم ، ويحتمل الخصوص ، فيا عدا الولاة .

- والوجه الثالث: أنه إن كان مرتزقاً لم يحضر، لأنه أجير المسلمين، فلم يجز أن يفوت عليهم حقهم من زمانه . وإن كان متطوعاً غير مرتزق حضر ، وكان كغيره من الناس .

- و فتكون الإجابة على الوجه الأول فرضاً يأثم بتركه .
- و وعلى الوجه الثاني مستحبة يكره له تركما ، ولا يأثم بها .
- و وعلى الوجه الثالث مفصلة باعتبار حاله في الارتزاق والتطوُّع.

عيادته المرضى وحضوره الجنائز ومقدم الغائب

« قال الشافعي(١) : ويعود المرضى ، ويشهد الجنائز ، ويأتي مقدم الغائب .

« وهذا صحيح . وهذه 'قرَب' 'يندَب إليها جميع الناس ' فكان الولاة فيها كغيرهم . لأن المقصود بها طاعة الله عز وجل ' وطاعة رسوله عليه وطلب ثوابه . وروي عن النبي عليه أنه قال : عائد المريض في مخرف (٢٠) من مخارف الجنة حتى يرجع وعاد رسول الله عليه الله سعد (بن أبي وقاص) وجابراً (بن عبدالله) في مرضها . وعاد غلاماً يهودياً في جواره ' وعرض عليه الإسلام فأجاب .

⁽١) أدب القاضي ١ / ه ٢٠ . (٢) المخرف : البستان من النخيل .

« ويجوز للقاضي في العيادة وشهود الجنازة أن يعم ويخص ، بخلاف الولائم التي يعم بها ولا يخص .

« والفرق بينها من وجهين: أحدهما – أن الولائم منحقوق الداعي، فاستوى جميعهم في استحقاق الإجابة. والعيادة وحضور الجنائز من حقوقه، لأنه يقصد به الثواب ، فجاز أن يخص .

« والثاني – أن في الولائم ظنة ليست في العيادة والجنائز ، فكان العموم
 فسها مزيلًا للظنة .

لا يضيف القاضي الخصم دون صاحبه

« قال الشافعي(١٠): ولا ينبغي أن يضيف الخصم دون صاحبه. وهذا صحيح.

(إذا أمسى الخصمان عند القاضي، أو كانا غريبين، لم يجز أن يضيف أحدهما
 دون الآخر ، لما فيه من ظهور المهايلة .

و روي أن رجلا نزل بعلي بن أبي طالب ، فقال له علي : ألك خصم ؟ قال: نعم . قال : تحو ً ل عنا ، فإني سمعت رسول الله علي يقول : لا تضيفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه . فلذلك لم يخز أن يضيف أحدهما ، وقيل له : إما تضيفها معا ، أو تصرفها معا .

منع قبول الهدايا

« قال الشافعي (٢) : ولا يقبل منه هـدية ، وإن كان يهدي إليه قبل ذلك ، حتى تنفذ خصومته .

« ينبغي لكل ذي ولاية أن يتنز"ه عن قبول هدايا أهل عمله » .

وعقد الماوردي فصلاً خاصاً سماه « مهاداة قضاة الأحكام ، جاء فيه (٣) :

(وأما قضاة الأحكام ، فالهدايا في حقهم أغلظ مأثما ، وأشد تحريما ، لأنهم مندوبون لحفظ الحقوق على أهلها ، دون أخذها .

⁽۱) أدب القاضي ٢ / ٣٦٣ . (٦) ٢ / ١٦٣ . (١)

﴿ وينقسم حال القاضي في الهدية إلى ثلاثة أقسام :

أحدها ــ أن تكون الهدية في عمله ، من أهل عمله ، فللمهدي ثلاثة أحوال :

١ ــ أن يكون بمن لم يهـاد ، قبل الولاية ، فلا يجوز أن يقبل هديته ، سواء
 كان له في حال الهدية محاكمة ، أو لم يكن ، لأنه معرّض لأن يحاكم أو يحاكم ،
 وهي من المتحاكمين رشوة محرّمة ، ومن غيرهم هدية محظورة .

٢ – أن يكون بمن عساديه قبل الولاية لرحم ، أو مودة ، وله في الحال
 عاكمة ، فلا يحل له قبول هديته ، لأن قبولها ممايلة .

٣ - أن يكون بمن جاديه قبل الولاية ، وليس له محاكمة ، فينظر :

فإن كانت من غير جنس هداياه المتقدمة ، لأنه كان يهاديه بالطعام ، فصار يهاديه بالطعام ، فصار يهاديه بالثياب ، لم يجز أن يقبلها ، لأن الزيادة هدية بالولاية .

« وإن كانت من جنس ما يهاديه قبل الولاية ، ففي جواز قبولهـا وجهان : أحدهما - يجوز أن يقبلها لخروجها عن سبب الولاية، والثاني - لا يجوز لاحتمال أن تحدث له محاكمة ...».

ثم فصَّل الماوردي الحالتين الأخريين ، فارجع إليهما إن شئت .

بيت القاضي

كان القضاة يسكنون حيث تيسس لهم ، في المصر الذي تقلدوا القضاء فيه . فلما استبحر العمران ، واتسعت المدن ، رأى بعض الفقهاء أن يضعوا قواعد لسكن القاضي . من ذلك ما قاله الإمام الماوردي في أدب القاضي (١) من أن القاضي و يختار أن يسكن في وسط البلد ، ليقرب على جميع أهله » . و كأني بالقاضي في عصر الماوردي ، أي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري ، يكون سكنه في محل قضائه ، كا تدل على ذلك العبارة المتضمنة قربه من جميع أهل البلد . وقد كانت المدن الإسلامية ، كدمشق مثلاً ، إلى الأمس القريب ،

^{. 141/1(1)}

يقم قاضيها داخل بناء المحكمة ، وقد أدركت أناساً أدركوا ذلك في دمشق ، وكانوا يقولون : قصدنا القاضي في بيته بالمحكمة ، بزقاق المحكمة .

وُعرف كثيرٌ من القضاة بالتقشف والزهد في بيوتهم . قال الخشني في قضاة قرطمة (١١):

* ﴿ لَمَا تُعزِلُ يَحِيى بِن معمر عن القضاء بقرطبة ، بعث إليه أحد الوزراء ، وكان من أخص إخوانه به ، ابناً له بزوامل(٢) وأعوان ، وقسال لابنه : تذهب إلى القاضي وتسأله أن يحمل على هذه الزوامل ثقلته ، وما احتاج إليه .

« فلمـــا أتاه ان الوزير برسالة أبيه ، وأحضره الزوامل ، قال له القاضي : ادخل حق ترى ما عندنا من الثقلة.

« فدخل، فإذا ببيت القاضي ليس فيه إلا حصير، وخابية بدقيق، وصفحة، وقلة للماء ، وقدح ، وسربر كان برقد علمه .

« فقال له ابن الوزير: وأين الثقلة ؟ فقال : هذه ثقلتي أجمع . ثم قال للفلام: فر"ق الدقيق على من بالباب من الضعفاء ، وامض في بعض القوَ مة 'يقـ صُوا هذا الحصير والأواني ، ثم خرج وقال : جزى اللهُ الوزيرَ أباك خيراً ، تقرئه سالامي!».

وربما تنمُّم القاضي في بيته أو في مجلس قضائه أو فمهما معاً. قال وكسم(٣):

« كان عيسى بن أبان متنعماً جداً ، لقد رأيته يحكم في منزله بالبصرة ، وهو على فرش طبري ، متساند إلى وسائد طبري ، وعليه قميص ورداء قصب ، وبين يديه الريحان ».

وقال عنه (٤) : ﴿ كَانَ عَيْسَى سَخْيًا عَفَيْفًا ﴾ ولي القضاء عشر سنين ﴾ وكان ذا مال قبل ولايته ، فمات وما ورث ولده شيئًا . . ي .

⁽٣) الزامل من الدواب : الذي يظلع من نشاطه . (قاموس) (۱) ص ۷٤ .

^{. 141/4 (1)} . 177/7(7)

لباسه ومركبه

لباسه

لم يكن للقضاة ، قبل قاضي القضاة أبي يوسف ، لباس خاص ، وإنمسا كانوا يلبسون ما يلبس الناس ، أو ما يشاؤون من الألبسة المألوفة في عصرهم ومصرهم، حتى كان أبو يوسف قاضياً للقضاة ، في القرن الثاني الهجري، فقد و لا أبو يوسف عام ١١٣ وتوفي عام ١٨٢ ه ، فابتدع لباساً للقضاة ، ولا ندري هل أخذ ذلك عن الفرس، أو الروم، أو أنه كان من بنات أفكاره. وإنما نعرف أن ابن خلكان قال في وفيات الأعيان (١):

« ويقال إنه أول مَن غير لباس العلماء إلى هذه الهيئة التي هم عليها في هذا الزمان . وكان ملبوس الناس قبل ذلك شيئًا واحداً لا يتميز أحد عن أحد على الماسه » .

وكلمة العلماء هنا تعني – فيما يبدو لي – القضاة خاصة ، أو رجال العلم جميعاً ، ومنهم القضاة بالضرورة . أما كيف أصبح لباس القضاة ، فليس لدينا صورة واحدة كاملة ، وإنما عندنا مجموعة من الصور متناثرة في كتب التراث ، قد نستطيع أن نؤلف منها بعد جمعها صورة كاملة .

من ذلك ما ورد في ترجمــة أبي البخترى وهب بن وهب في أخبار القضاة لوكسم . قال بسنده (۲) :

«كنت واقفاً بباب الرشيد ، وإلى جانبي أبو البخترى القاضي، فخرج خادم للرشيد ، فقال : أبا البخترى ! فأجابه . فقال : يقول لك أمير المؤمنين : هات طويلتك . فأخذها ، وأدخلها ، ثم أخرجها ، وقد قطع منها أربعة أصابع . قال : يقول لك أمير المؤمنين : لا تعتد في زيتك » .

وأضاف محقق الكتاب في الحاشية:

[.] TEV / 1 (T) . E · 1 / T (1)

« الطويلة : قلنسوة طويلة عالية ، وكان هذا النوع خاصاً بالأمراء والقضاة ، كا تدل على ذلك عبارة البيهقي في كتاب : المحاسن والمساوي . وفي كتاب التاج للجاحظ : كان الحجاج بن يوسف إذا وضع على رأسه طويلة ، لم يجترىء أحد من خلق الله أن يدخل وعلى رأسه مثلها » .

وفي ترجمــة الحسن البصري ، وهو أسبق من أبي يوسف (٢١ ــ ١١٠ ه) عند و كيم (١١ :

« رأيت الحسن ، وهو يقضي بين الناس في خلافة عمر بن عبد العزيز (٢٠ ، في رحبة بني سلم ، وعليه عهامة سوداء ، يرسل ذوائبها من وراثه قريباً من شبر ، وقباله يماني مصلتب ، ورداؤه يماني ممشتق ، وهو يضفر لحيته ، وبيده قضيب فوق الشبر ، ودون الذراع ، يتخصر به » .

ومن البدهي أن هذا اللباس لم يكن إلزامياً ، ولا رسمياً .

وفي ترجمة الحجاج بن أرطاة (٣) ﴿ جاء وعليه سواد ﴾ ذكره وكسع .

وفي ترجمة شريح عنـــد وكيـع^(٤) : « رأيت علي ّ بن أوفى وشريحاً ، على ذا برنس ، وعلى ذا ثوب َخز ّ » . وقال^(٥) : « رأيت شريحاً يقضي في برنس » .

وفي ترجمة اسماعيل بن اليسع عنـــد الكندي أنه (٦) «كان يصلي بنا الجمـَع ، وعليه كساء مربع من صوف وقطن ، وقلنسية خز ً » .

وفي أخبار ابن أبي الليث عند الكندي أنه (٧) «كان زيّ أهل مصر، وجمال شيوخهم ، وأهل الفقه والعدالة منهم : لباس القلانس الطوال ، كانوا يبالغون فيها، فأمرهم ابن أبي الليث بتركها، ومنعهم لباسها ، وأن يشبهوا بلباس القاضي وزيته ، فلم ينتهوا . فجلس ابن أبي الليث في مجلس حكمه في المسجد ، واجتمع أولئك الشيوخ ، عليهم القلانس ، فأقبل عبد الغني ومطر مجمعاً فضر با رؤوس

⁽١) ٢ / ٢٤ . (٢) تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز بين ٩٩ – ١٠١ ه .

⁽ه) ۲ / ۲۱۸ . (۲) ص ۲۷۲ ورفع الاصر ۱ / ۲۲۱ . (۷) ص ۲۶٠ .

الشيوخ حتى ألقوا قلانسهم. قال: رأيت قلانس الشيوخ يومئذ في أيدي الصبيان والرعاع، يلعبون بها. وكانوا بعد ذلك لا يدخلون إلى ابن أبي الليث، ولا يحضرون مجلسه في قلنسوة » .

وفي ترجمة عبدالله بن أحمد عند الكندي(١) أنه كان « يجلس في كل يوم اثنين وخمسين لابساً للسواد ، وفي سائر الأيام بالمبياض » .

في الأندلس

أما في الأندلس فقد حدثنا الخشني في قضاة قرطبة أن القاضي سعيد بن سلمان الغافقي (٢٠): « جلس للحكم في المسجد ، وعليه جبّة صوف بيضاء ، وفي رأسه أقروف (٣) أبيض ، وغفارة بيضاء من ذلك الجنس » .

وفي كتاب الصلة لابن بشكوال في ترجمة ابن فطين (٤): « أنه كان من أبناء الدنيا ، فلما ولي القضاء، غير زيّه ، وترك زيّ الوزراء ، وعاد إلى أخصر زيّ الفقهاء .. » . وهذه العبارة تدل على أن زيّ الفقهاء كان متعدداً ، وأن منه : الأخصر ، والختصر ، والطويل ، والأطول ...!

وفي ترجمة ابراهيم بن محمد في كتاب الصلة أيضاً (٥): أنه «كان خارجاً عن زيّ القضاة وسمتهم ، أقرب إلى الرؤساء منه إلى الفقهاء ». وهذا النص يدلنا على تعدُّد الألبسة الرسمية في الأندلس.

ونقل أحمد أمين في ظهر الإسلام (٦) أنه «عرفت للأندلسيين صفات خاصة... حتى لقد ترى القاضي ، أو المفتى ، وهو عاري الرأس ، ويندر أن يتعمم ». ولم يدلننا أحمد أمين على مصدره.

هذا وربمــــا بقي القاضي على لباسه الذي كان عليه قبل القضاء . روى ابن

⁽۱) ص ۳۹ه – ۱۶۰ . (۲) ص ۹۶۰ . (۳) لم أهتد إلى معناه .

^{(3) / \(\}tau \) (0) / \(\tau \) (1)

طولون (١) في كتابه قضاة دمشق ، في ترجمة القاضي جمال الدين المرداوي أنه « لم يفسّر ملبسه وهسئته » .

وروى ابن الأبار في كنابه تكملة الصلة (٢٠) أن القاضي خلف بن محمد بن فتحون « لم يتغير له ملبس » .

مركبه

كان القضاة يركبون البغال الفارهة المزيّنة والمحلاّة بالذهب والفضة أحياناً. جاء في رفع الإصر^(٣) ، في ترجمة أبي العباس السعدي أنه : «كان مركبه بغلة مسرجة بلجام فضى مذهبً . . » .

وفي ترجمة القاضي جمال الدين المرداوي ، في قضاة دمشق لابن طولون (،) : « أنه كان يركب الحمارة . . » وأنه « لا يسلك في ملبسه مسلك أبنساء الزمان ، ولا يركب حتى إلى دار الإمارة غير الأتان » .

وفي ترجمـــة خلف بن فتحون في الصلة لابن بشكوال(٥) ﴿ أَنَهُ لَمْ يَتَفَيَّرُ لَهُ مَلْكِسُ ﴾ ولا مركب ، عما عهد منه قبل الولاية ﴾ .

وفي كتاب الولاة والقضاة للكندي⁽¹⁾ نقلا عن رفع الإصر نص يفيد أنه كان للقاضي موظف خاص يهتم ببغلته يدعى و الركابي ، أي الذي يعينه على ركوب البغلة ، ويرافقه في تنقله. ولقد كان الصحابي الجليل عقبة بن عامر الجهني صاحب بغلة الرسول عليه . أما النص المشار إليه فقد ورد في ترجمة عبدالمزيز بن حيون ، جاء فيه : و انصرف القاضي بمفرده من غير حاجب ولا ركابي... ، وهو كسائق السيارة في زماننا هذا .

وفي صبح الأعشى أن السلطان له « مثنا ألف عبد ركابية ، تلبس السلاح ، وتمشي في ركابه ، وتفاتل رجالة بين يديه » (٧) .

⁽۱) ص ۱۸۳ . (۲) ۱ / ۲۸۳ . (۲)

⁽٤) ص ۲۸۳ . (۱) ۳۰۳ . (۲) ص ۲۸۳ . (۲) ص ۲۸۳ .

ملبس القضاة عند الماوردي

قال الماوردي في كتابه أدب القاضي(١):

« فأما اللباس ، فينبغي أن يختص بأنظفها ملبسا ، ويخص يوم نظره بأفخر لباسه جنسا ، ويستكمل ما جرت به العادة بلبسه ، من : العهامة والطيلسان ، وأن يتميز بما جرت به عادة القضاة من : القلانس ، والعهائم السود ، والطيالسة السود . فقد اعتم رسول الله عليه ، يوم دخول مكة ، عام الفتح ، بعهامة سوداء ، تيز بها عن غيره . ويكون نظيف الجسد ، بأخذ شعره ، وتقليم ظفره ، وإزالة الرائحة المكروهة من بدنه . ويستعمل من الطيب ما يخفى لونه ، وتظهر رائحته ، إلا أن يكون يوم ينظر فيه بين النساء ، فلا يستعمل من الطيب ما نم " » .

القلقشندي في صبح الأعشى

جاء في صبح الأعشى عن ملبوس القضاة $^{(7)}$:

و يختلف ذلك باختلاف مراتبهم: فالقضاة والعلماء منهم يلبسون العمائم من الشاشات الكبار للفاية ، ثم منهم من يرسل بين كتفيه ذؤابة تلحق قربوس سرجه إذا ركب ، ومنهم من يجعل عوض الذؤابة الطيلسان الفائق ، ويلبس فوق ثيابه دلفاً متسع الأكهام ، طويلها ، مفتوحاً فوق كتفيه بغير تفريج ، سابلا علىقدميه . ويتميّز قضاة القضاة : الشافعي والحنفي ، بلبس طرحة تستر عمامته ، وتنسدل على ظهره . وكان قبل ذلك مختصاً بالشافعي ، و مَن دون هسذه منهم تكون عمامته ألطف ، ويلبس بدل الدلف فرجية مفرجة من قد امه من أعلاها إلى أسفلها ، مزر رة بالأزرار . وليس فيهم مَن يلبس الحرير ، ولا ما غلب فيه الحرير . وإن كان شتاء كان الفوقاني من ملبوسهم من الصوف الأبيض الملطي ، ولا يلبسون الملوت إلا في بيوتهم ، وربما لبس بعضهم من الصوف في الطرقات ، ويلبسون الحفاف من الأديم الطائفي بغير مهاميز .

^{. £ \ / £ (₹) . ₹ £ ₹ - ₹ £ ₹ / ₹ (\)}

مركوبهم - أما أعيان هذه الطائفة من القضاة ونحوهم ، فيركبون البغال النفيسة المساوية في الأثبان لمسوعات الخيول ، بلجم ثقال ، وسروج مدهونة ، غير محلاة بشيء من الفضة ، ويجعلون حول السرج قرقشيناً من جوخ . قال في مسالك الأبصار : وهو شبيه بثوب السرج ، مختصر منه ، ويجعلون بدل العبي الكنابيش من الصوف المرقوم ، محاذية لكفل البغلة . ويمتاز قضاة القضاة بأن يجعل بدل ذلك الزناري من الجوخ ، وهو شبيه بالعباءة ، مستدير من وراء الكفل ، ولا يعلوه بردنب ولا قوش ، وربا ركبوا بالكنابيش . وأما من دون هؤلاء من هذه الطائفة ، فربا ركبوا الخيول بالكنابيش والعبي » . انتهى .

وفي النص الذي نقلناه عن القلقشندي ألفاظ تحلية ، غير قاموسية ، وغير مفهومة ، ولم نر حاجة للبحث عن معناها .

مشي القضاة

لا يفترض أن تكون للقضاة مشية خاصة ، تمينزهم من الناس . غير أني عثرت خلل دراساتي على قصص وأحوال تستحق التسجيل ، منها ما رواه وكيع في أخبار القضاة في أخبار الحجاج بن أرطاة قال(١١) : « أول من رأيت يشي بين يديه بالكافر كوبات : الحجاج بن أرطاة » . وقال محقق الكتاب : « الكافر كوب كلمة فارسية معناها : المقلاع الذي يضرب به . وكان من آلات الحرب . مأخوذ من : كافر ، ومعناه الحجر ، ومن كوب المشتقة من كوبيدن أي : ضرب أو رمى أو قلع » .

وفي ترجمة القاضي سو"ار بن عبدالله عند وكيم (٢) قال : «كان سو"ار يمر" علينا يمشي ، وهو أمير البصرة وقاضيها ، وحده ، عليه رداء يماني أسود ، ما معه عبدي ولا جندي ، ولا أحد من الناس » . ولعلهم وجدوا ذلك مما يذكر، لأن سو"اراً كان أميراً وقاضياً في آن معاً . وكان سو"ار قاضياً عام ١٤٣ه.

^{. (1) 7 / (0)}

وفي نفح الطيب للمقري هذا الخبر الطريف (١):

« 'حكى عن عالم المرية القاضي أبي الحسن محتار الرعيني ، وكان فيه حلاوة ، ولوذعية ، ووقيار ، وسكون ، أنه استدعاه يوماً زهير ملك المرية من مجلس حكه ، فجاءه يمشي مشية قاض قليلا قليلا. فاستمجله رسول زهير ، فلم يمجل. فلما دخل عليه قال له : يا فقيه ! ما هذا البطء ؟ فتأخر إلى باب المجلس ، وطلب عصا ، وشمر ثبابه . فقال له زهير : ما هذا ؟ قال : هذا يليق باستمجال الحاجب لي . فوقع في خاطري أنه عزلني عن القضاء ، وولا "ني الشرطة . فضحك زهير ، واستحلاه ، ولم يعد إلى استمجاله » .

[.] TOT / E (1)

الفك كالثاني عشر

قاض القضاة وقاض الحكماعة

'عرف هذا اللقب الهرة الأولى في تاريخ الإسلام أيام الرشيد 'حيث أطلقه على قاضيه أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري 'صاحب أبي حنيفة . قال ابن خلكان في وفيات الأعيان (۱): « هو أول مَن دُعي بقاضي القضاة » . وإذا عرفنا أن أبا يوسف و'لد عام ١٩٣٨ وتوفي عام ١٨٢ه عرفنا أن هذا المنصب وهذا اللقب 'قد استحدثا خلال القرن الثاني للهجرة .

وفي طبقات ابن سعد (٢) في ترجمة أبي قلاية الجرمي « أن مسلم بن يسار قال: لو كان أبو قلاية من المجم ، لكان موبد موبدان ، يمني: قاضي القضاة ». وهذا يدعونا إلى التساؤل : هل كان إحداث هذا المنصب أيام الرشيد تقليداً للفرس ، واقتباحاً عنهم ؟ أم أن اتساع رقعة المملكة الإسلامية ، ومبدأ توزيع الأعمال، وفصل السلطات ، والتخفيف عن كاهل الخليفة ، كل هذا ، وغيرة، قد أدّى إلى

إحداث هذا المنصب ؟ قد يكون تضافر العاملين معاً، قد أدّى إلى هذا التطور في الحياة القضائية في الإسلام .

وربما سمي هذا المنصب أيضاً « قضاء المهالك » بدليل ما جاء في رفع الإصر لابن حجر ، في ترجمة جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ، قال (١) : « ولا "ه المتوكل قضاء المهالك » . ثم قال في موضع آخر (٢) : « قال الخطيب : كان المتوكل ولا "ه قضاء القضاة » .

وقد عثرت في رفع الإصر على الخبر التالي^(٣) في ترجمة جلال الدين البلقيني : «ودُعي بقاضي القضاة ، لكونه قاضي العسكر ، فصار يمقت من يخاطبه بغيرها». ولكني لم أجد غير هذه التسمية ، وأسبابها ، خلال قراءاتي كلها . فما كل قاض للفسكر ، كان قاضماً للقضاة .

وجاء تعريفه في رفع الإصر على النحو التالي^(٤): «كان من يتولى قضاء القضاة في ذلك الزمان ، هو الذي تولى القضاء في الآفاق ، وذلك في سنة اثنتين وثهانين ومئتن ».

ويغلب على ظني أن سبب هـذا التمبير الذي جرى على قلم ابن حجر ، وهو (قضاء الآفاق) ، هو أن قاضي القضاة في القرن الثاني والثالث والرابع ، كان واحداً في البلاد الإسلامية ، أما في عصر ابن حجر وما قبله وما بعـده ، فقد أصبح في المملكة الإسلامية قضاة للقضاة متعددون ، يدلك على ذلك ما جاء في ترجمة سليان بن عمر الدمشقي () من رجال المئة الثامنة من أن (الملك الناصر فو ض إليه قضاء القضاة بدمشق ». وهذا يعني أن كل قطر كان له قاض للقضاة ، في دمشق ، وفي غيرها . كا أنه كان في القطر الواحد قضاة لقضاة المذاهب الأربعة .

والظاهر أيضاً أن قاضي القضاة ظلَّ يقيم في بغداد من أيام أبي يوسف وليس هذا للقب ، ولا من نزاحمه في أقطار المشرق . يدلُّ على ذلك

[.] TO 1 / T (O) . TAO / T (E)

ما جاء في رفع الإصر ، في ترجمة على بن النعمان القيرواني أنه (١) « كان أول مَن لَـُــُقــّبَ قاضيالقضاة بالديار المصرية، لأنه كان في سجلته أن جميع الأعمال داخلة في ولايته » .

ومن الغريب أنه لم يرد لقاضي القضاة ذكر في كتاب أدب القاضي للماوردي إلا مرة واحدة (٢٠) ، وذلك عندما افترض أن يصعب على الخليفة مراقبة أعمال القضاة ، قال :

« ولذلك قلد الإمام قاضي القضاة ، ليكون نائباً عنه في مراعاة القضاة » .

في الأنـــدلس

أما في الأندلس فقد سمي قاضي القضاة: قاضي الحجاعة، وفي رواية الخشني في كتابه: قضاة قرطبة ، أن القاضي يحيى بن يزيد التجيبي هو أول من سمي قاضي الجاعة ، وأنه « اسم 'محدد لم يكن في القديم » (٣) . ولا أذكر أنني رأيت في كتب الأندلسيين اسم « قاضي القضاة » إلا مرة واحدة ، وردت في كتاب قضاة الأندلس النباهي المالقي في ترجمة القاضي أبي العباس أحمد بن ذكوان، حيث قال (٤): « وولا" م الوزارة مجموعة إلى قاضي القضاة » .

وفي قضاة قرطبة للخشني نص يفيد أن قاضي الجماعة يختار بعد اختبار طويل. قال (٥): « وكان أحمد بن بقي قاضي الجماعة ، يشاور محمد بن عبد الله ، مع سائر الفقهاء. وقلده أمير المؤمنين غير ما أمانة ، فقام بما محمل واكتفى (٢) بما استُكفي . ثم ولاه قضاء كورة جيان ، وكورة البيرة ، وكورة طليطلة ، وامتحنه في كل وجه ، وعجمه في كل معنى ، وكفى بمحنة أمير المؤمنين واختباره ، فألفاه خالصا ، ووجده ناصحاً . فلما شهدت له عنده التجربة ، بدرجة الاستحقاق ، قلده قضاء الجماعة . . » .

⁽۱) ۲ / ۲ ۹ ۹ . (۲) ۲ / ۲۹۹ . (۳) ص ۲۸ .

 ⁽٤) ص ٨٦. (ه) ص ١٧٣ – ١٧٤. (٦) كذا في الأصل، ولعلها : كفي .

هذا وقد ورد تعبير و قاضي الجماعة ، مرة واحدة في كتاب الأغاني(١) ، عند ذكر مسلم بن جندب الهذلي: ووكان قاضي الجماعة بالمدينة ، ولكنه لا يعني مدلول هذا التعبير ، كما هو عند الأندلسيين ، وإنما جرى على قلم أبي الفرج عفواً، ولا براد منه إلا معناه اللغوى ، أى : قاضي جماعة المسلمين .

وكما وقع في المشرق ، كان في المغرب ، قاض للجهاعة في قرطبة ، وآخر في سرقسطة (٢) وقاضي قضاة شرق الأندلس(٣) .

الاختصاصات

استطعنا أن نجمع من كتب المشارقة والمغاربة بعض القصص والأخبار التي يمكن أن تستنتج بالاستناد إليها اختصاصات قاضي القضاة في المشرق ، وقاضي الجماعة في المغرب ، إضافة إلى كونه قاضياً يفصل الخصومات بين الناس :

تولية القضاة

جاء في رفع الإصر ، في ترجمة ابن أبي دؤاد ، وهو من رجال المئة الثانية (وُلد عام ١٩٠) (٤) : « قال الدارقطني : وكان هو الذي يولي قضاة البلاد كلها من تحت يده . . » .

وفي ترجمة البدر الجمالي في رفع الإصر(°): ﴿ أَنَّ المُستَنْصُرَ قَرَرُهُ فِي وَزَارَتُهُ ﴾ وفو ّض إليه الأمور كلما ؛ وعاهده علىذلك ، وجعل إليه أمر القضاة والدعاة..».

اختيار القضاة

جاء في كتاب قضاة قرطبة للخشني^(٧): ﴿ أَنْ أَهُلُ اسْتَجَةَ رَفَعُوا إِلَى الْأُمْيِرِ

⁽١) ١ / ١٩١ . (٣) راجع: التكلة ١ / ٢٩٨ . (٣) التكلة ١ / ٢٩٨ .

٠٦٠ ٥ (٧) ١٩٥٠/١ (٦) ١٣٢/١ (٥) ١٩٨/١ (٤)

يسألونه قاضياً يقضي بينهم ُفأخرج الأمير كتابهم إلى قاضي الجماعة محمد بن بشير ٬ وأمره أن يتخيّر من يراه ، .

التحقيق مع القضاة

جاء في كتاب قضاة قرطبة للخشني (١٠): «كان للأمير الحكم قاض بكورة جيان ، فتظلم أهل الكورة منه ، فمهد الأمير الحكم إلى سعيد بن محمد بن بشير – قاضي الجماعة بقرطبة – أن ينظر على قاضي جيان ، فإن ظهر بريئاً أقراه على قضائه ، وإن ظهر عليه ما رُفِع إلى الأمير فيه ، عزله عن الكورة . فنظر قاضي الجماعة ، فألغاه بريئاً ، فقال له : انصرف إلى قضائك ... » .

وغني عن البيان أن قاضي القضاة نائب عن الخليفة ، أو وكيل ، ولا يسقط حق الموكل ، مع وجود الوكيل ، لذلك نرى أن الخليفة قد يمزل وقد يولتي ، أو قد يأمر بالمزل . كالذي تراه في رفع الإصر، من أن (٢) (المتوكل أمر القاضي جعفر بن عبد الواحد، وهو يومئذ قاضي القضاة، أن يصرف الحارث عما يتولاه من القضاء عصر . فكتب جعفر بذلك ، وعزل الحارث . . » .

التحقيق مع العدول والموثقين

روى النباهي المالقي في كتابه تاريخ قضاة الأندلس ، في ترجمة محمد بن يحيى القاضي أنه (٣): « ولي قضاء الجماعة ، فقام بالوظائف ، وصدع بالحق ، وبهرج العدول ، فزينف منهم ما ينيف على الثلاثين عدداً: استهدف بذلك إلى محادة ، ومناصبة ، ومعاداة ، خاض ثبجها ، وصادم تيارها ، غير مبال بقيل أو قال ، فأصبح في عمله مع كتتبة الوثائق بفرناطة ، أشبه القضاة بيحيى بن معمر في قرطبة ، إذ بلغ من مناقشته أن سجل في يوم واحد بالسخطة على تسعة عشر رجلا منهم

رأي النباهي المالقي

جاء في كتاب قضاة الأندلس^(٤): « وإضافة لفظ القضاء إلى الجماعة ، جرى

⁽۱) ص ۱۰ . (۲) ۱ / ۱۸۲ . (۳) ص ۱۱ . (۱) ص ۱۱ .

التزامه بالأندلس منذ سنين إلى هذا العهد. والظاهر أن المراد بالجماعة : جساعة القضاة ، إذ كانت ولايتهم قبل اليوم غالباً من قبل القاضي بالحضرة السلطانية ، كائناً مَنْ كان ، فبقي الرسم كذلك . وأما قاضي الخلافة ، بالبلاد المشرقية ، فيدعى بقاضي القضاة . . » .

رأي القلقشندي

وتوسُّع القلقشندي في صبح الأعشى فقال (١):

وقضاء القضاة: وموضوعها التحدُّث (٢) في الأحكام الشرعية ، وتنفيذ قضاياها ، والقيام بالأوامر الشرعية ، والفصل بين الخصوم ، ونصب النواب ، التحدُّث (٢) فيما عسير عليه مباشرته بنفسه . وهي أرفع الوظائف الدينية ، وأعلاها قدراً ، وأجَلتُها رتبة .

« واعلم أن الأمر في الزمن الأول كان قاصراً علىقاض واحد بالديار المصرية ، من أي مذهب كان . بل كان في الدولة الفاطمية قاض واحد بالديار المصرية ، وأجنساد الشام ، وبلاد المغرب ، مضاف إليه التحد ثن في أمر الصلاة ، ودور الضرب، وغير ذلك . . . ثم استقر الحال في الأيام الظاهرية بيبرس ، في سنة ثلاث وستين وستمثة ، على أربعة قضاة من مذاهب الأنمة الأربعة : الشافعي ، ومالك ، وأحمد بن حنبل

ألقاب قاضى القضاة

كثرت ألقاب الدولة في القرن الخامس الهجري ، وأخذ الخلفاء يغدقونها على مرؤوسيهم بغير حساب ، وربما أطلقها المرؤوسون على أنفسهم ، وألزموا الناس بها . من ذلك أن قاسم بن عبد العزيز (٣) « لمُقتّب : ثقة الدولة ، أمين الأثمة ، شرف الأحكام ، جلال الإسلام . . » .

[.] ۳۰ – ۳٤ / ٤ (١) التحدث هنا تغيد التصرف . $\pi = \pi \epsilon / \epsilon (1)$

⁽٣) الكندي ص ٦١٣ نقلًا عن رفع الاصر.

ومنها أن البدر الجسالي(١) « لـُقـب : السيد الأجل ، أمير الجيوش ، كافل قضاة المسلمين ، هادي دعاة أمير المؤمنين . . » .

كان هذا في الزمان الذي قال فيه الشاعر :

ألقاب ملكة في غير موضعيها

كَالْمُرُ مُحْكِي انتفاخًا صَوْلَةُ الْأُسَدِ

وانظر في الصفحة ١١٥ من رسائل الصابي عهداً إلى قاضي القضاة أبي الحسين محمد بن معروف .

⁽١) رفع الاصر ١ / ١٣٢.

الفَصْلالثالثعَشر

قضاء المسكرأة

اختلف الأثمة في موضوع المرأة ، من نواح متعددة ، وفي جملتها قضاؤها . فالشريعة الإسلامية قد أو لت المرأة من الإنصاف والحقوق ، ما لم يعد خافياً على أحد، وتناولته الأقلام ، مجيث لم تترك زيادة لمستزيد . فالنساء في نص القرآن الكريم: ﴿ وَهُنُن مِثْلُ الذي عليهن بالمعروف ﴾ ، وفي قوله تعالى: ﴿ المؤمنون والمؤمنات ، بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمغروف و يَنْهُون عن اللنكر ﴾ ، وغير ذلك من الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة . وأكد العلماء أن النبي على مناسله من الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة . وأكد العلماء أن النبي على من يشمر حتى المرأة ، فتشير عليه بالشيء ، فيأخذ به (١) . وأكد ابن هشام (٢) أن النساء صلت على الرسول عليه بالشيء ، فيأخذ به (١) . وأكد اللقاء أول برلمان جمعه الرسول عليه قبل الهجرة . وأن النساء بايعت بعد الرجال اللقاء أول برلمان جمعه الرسول عليه قبل الهجرة . وأن النساء بايعت بعد الرجال

⁽١) ابن حمدون – التذكرة ص ٥٣ . (٢) ٢ / ٦٦٣ . (١)

يوم فتح مكة (١) . وأن المرأة حاربت مع الرجال في غزوة 'حنَين (٢) . وقال الطبري: « قاتل نساء من قريش بالسيوف حتى سابَقَنْنَ الرجال ، (٣) ، وذلك في معركة اليرموك . وغير ذلك بما المتلات به بطون الكتب .

فإذا ما وصلنا في موضوع المرأة إلى شيء من حقها في الولاية ، رأينا المؤلفين يختلفون . فالمنكرون عليها حقها في القضاء ، ينسون أن الصحابية « سمراء بنت نهيك الأسدية » تولّت الحسبة في مكة أيام الرسول عليه ، وأنه كان لها سوط تعنف به الغشاشين . والحسبة فرع من فروع القضاء . كذلك ينسون أن عمر ابن الخطاب ، وهو من هو ، قد ولّى الشفاء بنت أبي سلمان ، سوق المدينة . ومن القواعد العامة المجمع عليها أن الحرمان يحتاج إلى نص صريح. وسنرى بعد قليل ما هي النصوص التي يحتج بها العلماء الذين منعوا المرأة من القضاء .

قال الماوردي في أدب القاضى (٤): ﴿ فَأَمَا المَرَأَةُ فَلَا يَجُوزُ تَقْلَمُهُمَّا .

ه وجوَّزه ابن جرير الطبري كالرجل .

وقال أبو حنيفة : يصح قضاؤها في تصح فيه شهادتها . وشهادتها عنده تصح فما سوى الحدود والقصاص .

- د فأما ابن جریر ، فإنه علــُل جواز ولايتها بجواز فتياها (°) .
- « وأما أبو حنيفة ، فإنه علـَّـل جواز ولايتها بجواز شهادتها » .

ثم يعمد الماوردي إلى مناقشة رأي الإمامين: أبيحنيفة والطبري فيقول(٦٠):

و الدليل على فساد ما ذهبا إليه قوله تعالى (٧) : ﴿ الرجالُ قَـوَ امونَ على النساءِ ، بما فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ على بَعْضَ ﴾ ، يعني : في العقل ، والرأي ، فلم يجنز أن يَقمن على الرجال . وقول النبي عَلَيْكُمْ (٨) : « ما أفلح قوم أسندوا

⁽١) ٣ / ٦١ الطبري . (٢) ٣ / ٧٧ الطبرى وان هشام ٢ / ٤٤٠ .

⁽٣) ٣ / ٢٠١ . (٤) ١ / ٥٢٦ وما بعدها .

[–] الحياة الدستورية – ص ٣٤١ وما بعدها .

أمرَ هم إلى امرأة » . وقوله ﷺ : ﴿ أُخَسِّرُوهِنَ مِن حَيْثُ أُخَبِّرُهِنَ الله ﴾ (١) . ﴿ وَلاَنه ﴾ لما منعها نقص الأنوثة من إمامة الصاوات مع جواز إمامة الفاسق ﴾ كان المنع من القضاء الذي لا يصح من الفاسق ﴾ أو لى . ولأن نقص الأنوثة يتسع من انعقاد الولايات ﴾ كإمامة الأمَة .

و ولأن من لم ينفذ حكمه في الحدود، لم ينفذ حكمه في غير الحدود كالأعمى . و وأما جواز فتياها وشهادتها ، فلأنه لا ولاية فيها ، فلم تمنع منها الأنوثة ، وإن منعت من الولايات . وكذلك تقليد الخنثى لا يصح ، لجواز أن يكون المرأة ، فإن زال إشكاله ، وبان رجلا ، صح تقليد .

وفإن رد إلى المرأة تقليد قاض لم يصح ، لأنه لما لم يصح أن تكون والية ،
 لم يجز أن تكون مولية .

« وإن رد اليها اختبار قاض جاز ، لأن الإختبار اجتهاد ، لا تمنع منه الأنوثة كالفتما » .

وأوجز الماوردي هذا الكلام في كتابه الأحكام السلطانية ، فقال (٢):

و قال أبو حنيفة: يجوز أن تقضي المرأة فيا تصح فيه شهادتها ، ولا يجوز أن تقضي فيا لا تصح فيه شهادتها . وشذ ابن جرير الطبري فجو ز قضاءها في جميع الأحكام ، ولا اعتبار بقول يرد الإجهاع ، مع قول الله تعسالى : ﴿ الرجال مَن المناع ، على النساع ، عا فضل الله بعضهم على بعض ﴾ .

وفي كتاب جواهر العقود للأسيوطي (٣): « فصل - المرأة : هل يصع أن تلي القضاء ؟

وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يصح. وقال أبو حنيفة: يصح أن تكون في كل شيء 'تقبّل فيه شهادة النساء. وعنده: أن شهادة النساء 'تقبّل في كل شيء ' إلا في الحدود والجراح ' فهي عنده تقضي في كل شيء ' إلا في الحدود

⁽١) راجع تعليق محقق أدب القاضي على هذا الحديث ١ / ٢٧. حاشية رقم (٩) .

⁽۲) ص ۲۵ .

والجراح . وقال ابن جرير الطبري : يصح أن تكون قاضية في كل شيء . . » . وهكذا ترى أن الآراء في قضاء المرأة ثلاثة :

أولها – حرمانها كلياً من ولاية القضاء ، للأسباب التي مرّت ، وهــذه الأدلة رأى بعض الأثمة أنها كافية لحرمانها .

ثانيها – الإمام أبو حنيفة يرى أن تولتى القضاء في الأمور المدنية ، دون الجزائية . ولعمري إن الشهادة تحمَّلُ ، وهي مبنيّة على الانتباه والفهم . فمن استطاع أن يفهم الأمور المدنية ، على تعقيدها ، كان أو لى أن يفهم الأمور الجزائية .

ثالثها – الإمام الطبري : رأى أن لهـا حق القضاء في كل شيء . وإليك ما قاله الشعراني في كتابه « المنزان » (١) :

« قول الأثمة الثلاثة : إنه لا يصح تولية المرأة القضاء ، مع قول أبي حنيفة : إنه يصح أن تكون قاضية في كل شيء 'تقبل فيه شهادة' النساء . وعنده أن شهادة النساء 'تقبل في كل شيء إلا الحدود والجراح، فإنها لا 'تقبل عنده. ومع قول محمد بن جرير : يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء .

- و فالأول مشدّد ، وعليه جرى السلف والخلف .
 - و والثاني فيه تخفيف .
 - د والثالث مخفف.
 - د فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان .

« ووجه الثاني والثالث: أن فصل الخصومات من باب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ، ولم يشترطوا في ذلك الذكورة ، فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم ، لا على الحاكم بها وقدد قال السيالية : « لن يفلح قوم ولوا أمر هم امرأة . قال ذلك لما ولري جهاعة الملك كسرى ابنته من بعده المنك كسرى ابنته من بعده المنك كسرى

^{. * * * / * (1)}

هذه هي الآراء المختلفة ومساندها . فهل علينا من 'جناح إذا كنا مع إمام المفسّرين ، وشيخ المؤرّخين : ابن جرير ؟

وهل يمكن أن يؤاخذنا أحد إذا قلنا معه : إن المعول على الشريعة الثابتة في الحكم ، لا على الحاكم بها ؟

إن قضاء المرأة فرع عن حق المرأة في الولايات العامة . فإذا ما جرى قوله تعالى : ﴿ المؤمنونَ والمؤمناتُ بعضُهم * أو ليّاء ' بعض ، يَأْمُرُونَ بالمعْروفِ ويَنهُو * نَ عَن المُنْكَرِ ﴾ على إطلاقه ، لم يكن من حق الحد أن يمنسع المرأة من ولاية القضاء .

الباب الثالث

الاختصاص

الفصِّل الأول

الاخضاصات القضائية

كان القاضي يتولى جميع الاختصاصات القضائية التي تعرض عليه ، و يطلب منه فصل الخصومة فيها ، سواء أكان الحلاف – كا نقول بلغة اليوم – مدنياً أم جزائياً ، أم إدارياً ، أم يتعلق بالأحوال الشخصية ، أم كان خلافاً بين الجند ، أم غير ذلك مما يمكن أن يُعرض على القضاة .

أُ ثُمَّ كان أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، وتكاثر عدد سكانها ، وكثرت خلافاتها ، فدعا ذلك و لاة الأمر إلى تخصيص بعض القضاة ، ببعض الخلافات . وإلىك أمثلة على ذلك :

١ _ الاختصاص النوعي

ونعني به اختصاصالقاضي بنوع واحد منالقضايا وقد عثرنا على طوائف منه:

آ – النظر في الجراح

كان معاوية بن أبي سفيان أول من أحدث هذا الاختصاص في الإسلام . قال الكندى(١) :

« إن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى القاضي سليم بن عتر يأمره: بالنظر في الجراح ، وأن يرفع ذلك إلى صاحب الديوان. وكان سليم أول قاض نظر في الجراح ، وحكم فيها. فكان الرجل إذا أصيب فجر ح ، أتى إلى القاضي ، وأحضر بيئنته على الذي جر حه ، فيكتب القاضي بذلك الجرح قصته على عاقلة (٢) الجارح ، ويرفعها إلى صاحب الديوان ، فإذا حضر العطاء اقتص من أعطيات عشيرة الجارح ما وجب المجروح ، وينجم ذلك في ثلاث سنين ، فكان الأمر على ذلك ».

والذي يظهر لي ، هو أن الناس استهانوا ، بعد معركتي الجمَل وصفاين وغيرهما ، وكثرت الجراح فيا بينهم ، فاستدعى ذلك نصب قاض خاص للنظر في هذا الأمر . وقد ترتب على ذلك تنظيم التمويض المدني الناشىء عن الجرح ، كا ترى في النص ، بحيث تحجز استحقاقات الجارح من بيت المال في الديوان ، وتقسط على ثلاث سنين .

وهذا النوع من الاختصاص شبيه بقضاء الجنح في أيامنا هذه .

ب - قضاء الأحداث

الأحداث جمع حدَث . وقسد نقرأ في كتب التراث أن فلاناً تولسّى قضاء الأحداث في مدينة كذا ، فما هو المراد من هذا التمبير ؟

في القاموس الحيط: « أحداثُ الدهر أنو بنه ». ولم يذكر لهذا اللفظ مفرداً.

وفي لسان العرب: ﴿ فِي حديث بني قريظة : لم يُقتل من نسائهم إلا امرأة واحدة ، كانت أحدثت حدثاً . قيل : حدَّ نُسُها أنها سمَّت النبي عَلِيلَةٍ .

﴿ وَفِي حَدَيْثُ الْمُدَيِنَةُ : مَنْ أَحَدَثُ فَيَهَا حَدَثًا ﴾ أو آوَى 'مُخْدِثًا . الحدث :

⁽١) ص ٣٠٩ . (٢) العاقلة : القبيلة المسؤولة عن التعويض .

الأمر الحادث المنكز ، الذي ليس بمعتاد ، ولا معروف في السنة . والحسر : يروى بكسر الدال وفتحها بعلى الفاعل والمفعول . فمعنى الكسر : مَن نَصَر جانياً ، وآواه وأجاره من خصمه ، وحال بينه وبين أن يقتص منه . وبالفتح: هو الأمر المبتدع نفسه ، ويكون معنى الإيواء فيه : الرضا به ، والصبر عليه .

« وحدثان الدهر وحوادثه : 'نوَ بُنُه ، ومــا محدث منه ، واحدها حادث . وكذلك أحداثه ، واحدها حدث » . انتهى .

هذا هو المعنى اللغوي للفظ (الأحداث) ومنه يتبين أنه 'يواد به: الجرائم الكبرى التي تقع في المجتمع. ولا أدَل على ذلك منالتمثيل بمحاولة سَم النبي على الله ثم التمثيل بنصر الجاني او إيوائه ، أو إجارته من خصمه . وإذا كنا لم نعثر على تعريف واضح لقضاء الأحداث ، فإن اللغة وحدها تهدينا إلى مدلوله ، وإلى المراد منه .

جاء في أخبار القضاة لوكيع (١٠): « لما استُخلِف عثان ، أقر أبا موسى الأشعرى على قضاء النصرة وأحداثها » .

وجاء فيه (٢): « ولـتى المهدي شريكاً مع القضاء صلاة الكوفة وأحداثها ، فولـتى على شرطته إستحاق بن الصباح » .

وإنما ذكرت الفقرة الأخيرة من جملة وكيع « أن شريكاً ولى على شرطته إسحاق بن الصباح » للتأكيد أيضاً على أن المراد من قضاء الأحداث ، هو قضاء الجرائم الكبرى . ولا أدّل على ذلك من أن الخليفة ترك للقاضي الحنيار رئيس الشرطة ، الذي يتعقب المجرمين ، فهو عضده الأول . ومن حسن تدبير القضاء قيام التعاون بين القاضى وشرطته .

وما قلناه من الأسباب الموجبة لإحداث « قضاء الجراح » نردده في الأسباب التي أدرّت إلى إحداث «قضاء الأحداث». ومن البدهي أن مثل هذه الترتيبات في أجهزة الدولة لا تكون إلا نتيجة حاجــة المجتمع إليها، ولولا كثرة وقوع

^{. \ \ \ \ \ \ (\ \) . \ \ \ \ \ (\ \)}

جرائم القتل وأمثالها ، لمَـا أحدث قضاء الأحداث .

ولعل عمر بن الخطاب هو أول مَنْ أحدث هذا النوع من القضاء. فقد ورد في الطبري (١) ، حين التحدث عن عيال عمر بن الخطاب : « وأما الكوفة ، فإن عامله علمها كان عيار بن ياسر ، وكان إلمه الأحداث » .

ونمتقد أن هذا الاختصاص يوازي في أيامنا هذه محاكم الجنايات .

وقرأت في كتاب سيرة أحمد بن طولون للبلوي (٢) أنه «عمل لقصره أبواباً.. وله باب سيرة بالم حاجب كان يجلس عليه يقال له الدرمون ، لأنه كان رجلا أسود، عظم الحلق، و قلد النظر في جنايات الغلمان السودان، والرجالة خاصة، فسنُمَّى باب الدرمون ... ».

ج - قاضى الجند - قاضى العسكر

هو القاضي الذي كان يسير مع الجند ، ليفصل الخصومات التي يمكن أن تقع بينهم ، أو بينهم وبين غيرهم . وطبيعي أن مصادر قضاء الجند ، هي مصادر القضاء العادي نفسها . وقد أحدث هذا القضاء للمرة الأولى أيام الرسول عليه : فقد بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قاضياً للجند ، كا بعث علي بن أبي طالب قاضيا إليها . ثم ازدادت الحاجة إلى هذا النوع من القضاء أو استمرت . فكان أبو الدرداء (٣) قاضي الجند في زمن عمر وعثان (٤) .

وروى الكندي في تاريخ الولاة والقضاة (٥) ﴿ أَنْ صَالَحَ بِنَ عَلَيْ ۗ ﴾ لما نزل دابقاً ، وحشد الناس للصائفة ، جعل على كل جند قاضياً » .

أما في الأندلس؛ فالذي عليه مؤرِّخو القضاء فيما ، ولا سيا النباهي المالقي،

⁽۱) ٤ / ه ١٤٥ . (۲) من ٤٠ - ١٥٥ .

⁽٣) أبو الدرداء عويمر بن مالك ، أنصاري خزرجي ، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة ، ثم انقطع العبادة . وفي الحديث : « عويمر حكيم أمتى » . وولاه معارية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وهو أول قاض بها. وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي(ص) بلا خلاف. راجع : الأعلام الزركلي ه / ٢٨١ .

⁽٤) وكيسع ٢/ ١٩٩ . (ه) ص ٥٥٦ .

صاحب كتاب تاريخ قضاة الأندلس(١) ، والحشني صاحب كتاب قضاة قرطبة (٢) و أنها لم تعرف إلا قضاء الجند ، حتى دخل عبد الرحمن بن معاوية قرطبة ، فألفى فيها يحيى بن زيد التجيبي قاضيا ، فأثبته على القضاء ، ولم يعزله إلى أن مات . قال : وكان يقال له ، وللقضاة قبله ، بقرطبة : قاضي الجند . وقال محسد بن حارث: وقد رأيت سجلاً عقده سعيد بن محمد بن بشير بقرطبة ، يقول فيه : حكم محمد بن بشير قاضى الجند بقرطبة » .

وهـــذا النص الذي ننقله عن هذين المؤرخين يدلُّ على أن الفتح العربي في الأندلس لم 'ترْس واعد'ه إلا بعد خمس وأربعين سنة من فتحها على الأقل الأن عبد الرحمن الداخل أرسى مركبه في « المنكب ALMUNECAR » سنة ١٣٨ للهجرة وكان فتح الأندلس عام ٩٣ ه. فالفترة السابقة لدخول عبدالرحمن كانت فترة حروب مستمرة والناس فيها جميعاً من الجند والقضاء بينهم « قضاء الجند ». فلما دخل عبد الرحمن قرطبة واستقرت قواعد الملك الجديد تعمرت تسمية قاضى الجند ، فأصبح « قاضياً » .

وربما أُطلق على قاضي الجند اسم قاضي العسكر، أو قاضي العساكر . قال ابن طولون في قضاة دمشق (٣) في ترجمـــة قاضي القضاة « نجم بن صصرى » : « وتولى قضاء العسكر ، بل العساكر في دولة العادل زين الدين » .

واتفق في بعض الأحيان أن كان أمير الجيش هو قاضيه . جاء في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي، في ترجمة أسد بن الفرات (٤): « حكى سليان بن فارس أن أسدا القاضي لقي ملك صقلية في مشة وخمسين ألفاً . قال : فرأيت أسداً ، وفي يده اللواء، وهو يزمزم، وأقبل على قراءة يكس ، ثم حرّض الناس، وحمل ، وحملوا معه . فهزم جموع النصارى . وتوفي في حصار سرقوسة من غزو صقلية ، وهو أمير الجيش وقاضيه سنة ٣١٣ » .

⁽۱) ص ۲۱ .

⁽٣) ص ٨٤ وص ١٣٦ .

وأورد القلقشندي في صبح الأعشى (١): بمعرض ما يجب على الكاتب مراعاته ، من وصية رب كل ولاية من الولايات المعتبرة بما يناسبها ، فقال عن قاضي العسكر: « وإن كان قاضي عسكر ، و صلي بنحو ما يوصلى به القاضي ، وأن يتخذ معه كاتباً يكتب للناس . وأن يقبل من الجند مَن كان ظاهره العدالة ، فإن الشهود المعدلين لتحمل الشهادة يعز وجودهم في العسكر . وأن يكون له منزل معروف ، يقصد فيه إذا نصبت الخيام ، وأحسن ما يكون ذلك عن يمين الأعلام السلطانية » .

ثم أشار القلقشندي إلى بعض اختصاصات قاضي الجند ، فقال :

« وأن يكون مستمداً للأحكام التي يكثر فصلها في العسكر: كالغنائم ، والشركة ، والقسمة ، والمبيعات ، والردّ بالعيب . وأن يسرع في فصل القضاء بين الخصوم ، لشلا يكون في ذلك تشاغل عن مواقع الحرب ومقدماته ، وغير ذلك مما يجرى هذا المجرى » .

وأشار القلقشندي في بحث أرباب الوظائف الدينية ، مَن له مجلس بالحضرة السلطانية ، بدار العدل الشريف ، فقال(٢) :

« الوظيفة الثانية – قضاء العسكر: وهي وظيفة جليلة قديمة ، كانت في زمن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب ، وكان قاضي عسكره بهاء الدين ، وموضوعها أن صاحبها يحضر بدار العدل مع القضاة ، ويسافر مع السلطان إذا سافر ... » .

وربمــا تعدَّد قضاة العسكر ، حسب المذاهب المنتشرة في العسكر ، كما ورد في صبح الأعشى(٣) :

« قضاء العسكر – وبها (حلب) قاضيا عسكر : شافعي وحنفي كما في دمشق ، وولايتها من الأبواب الشريفة ، ويكتب لكل منها توقيع شريف » . ويغلب على ظني أن قاضي الجند كان يفصل الخصومات من جهة ، ويعطي

^{. 77 / [(7) 3 / 77 . (7) 3 / 77 .}

التوجيهات والفتاوىلقائد الجيش وللجنود من جهة أخرى. يدلُّ على ذلك عبارة وردت في توقيع (مرسوم تعيين) بقضاء العسكر بدمشق ، كُتُرِبَ به للقاضي شمس الدين محمد الإخنائي الشافعي ، بالجناب العالي ، جاء فيه (١):

« فليباشر هـــذه الوظيفة المباركة ، وليحل في قضاء العساكر المنصورة ، بطلعته السنية ، وليفصل بينهم في الأسفاركل قضية ، وليعر فهم طرق القواعد الشرعية . . » .

والجملة الأخيرة (وليعرّفهم طرق القواعد الشرعية) واضحة في أن قاضي الجند هو الذي يبيّن للجيش أحكام الشريعة في المشكلات التي تعرض له الكي يوفق تصرفاته على مقتضاها . وهمذه الطريقة بقيت متبعة حتى أواخر أيام السلطنة العثانية احيث كانت تلحق كل فرقمة بمفت يبصرها بأحكام الحلال والحرام وكان يسمى (مفتي آلاي) . وقد أدركت عماً لأبي وهو الشيخ عبد الغني القاسمي وكم كان يجدثنى عن هذا العمل الشرعى الشريف .

وإليك صورة عن توقيع بقضاء العسكر ، أوردهما القلقشندي في صبح الأعشى (٢٠):

« الحميد لله الذي رفع للعلم الشريف في أيامنا الزاهرة مناراً ، وزاد بإعلاء رئتب أهله دولتنا القاهرة رفعة وفخاراً ، وزان أحكامه الشريفة بحكامه الذين طلعوا في غياهب مشكلاته 'بدوراً ، وتدفيَّقوا في إفاضته في الأحكام الشرعة بحاراً .

ونحمده على نعمه التي حلّت فحكت ومنتنه التي أهكلت الجود فاستهلت. وونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تكون لقائلها ذخراً ، و تعلي للمتمسك بها في الملا الأعلى ذكراً ، و نشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي هو أسبق الأنبياء رتبة وإنكان آخرهم عصراً ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين أضحو المقتدين بهم شموساً منيرة وللمهتدين بعلومهم نجوماً زاهراً ؛ صلاة لا تزال الألسن تقيمها ، والأسماع تستديمها ، وسلّم تسليماً كثيراً .

⁽۱) صبح الأعشى ۱۲ / ۳۶۱ .

وبعد ، فإن أولى مَن نو هنا بذكره ، و نبهنا على رفعة قدره ، وأطلقنا ألسنة الأقلام في وصف مفاخره وشكره ، وأثلنا قواعد بحده التي لو رام بنان البيان استقصاء ها حال الحصر دون حصره ، ونفلذنا كيم محكه ، بنان البيان استقصاء ها حال الحصر دون حصره ، ونفلذنا كيم محكه ، ورفعنسا في أندية الفضائل ألوية فنونه وأعلام نصره ، من لم يزل دم الشهداء يعدل مداد أفلامه ، و تقيم منار الهدى أدلة فضائله وشواهد أحكامه ، وتوصلح حتى يكاد المتأمل يلحظ الحكم لوضوحه و يبضره ، وينصر الشرع بأمداد علمه ، ولينشرن الله من ينصره ، وشيد مذهب إمامه الإمام الفلاني ، فأصبح فسيح الأرجاء وإن لم يكن فيه نفشحة ، وجد دقواعد العدل في قضايا عساكرنا المنصورة ، فهو مشاهد من كام ومن نظره في المعدل في قضايا عساكرنا المنصورة ، فهو مشاهد من كام ومن نظره في المنجه ملئحه .

« ولما كان فلان هو الذي نَعَتْنَا بما تقدّم من الخطاب خلائقة الخسنى ، وأثنينا على ما هو عليه من الإقبال على جوهر العلم دون التعرّض إلى العررض الأدنى ، مع ما حواه من مواد فضائل تزكر على كثرة الإنفاق، وفرائد فوائد نجلب على أبدي الطلّبة إلى الآفاق ، و'قوّة في الحق ، الذي لا تأخذه فيه لومة لائم ، وعد ل أحكام في الخلق ، ألذ من سنة الكسرى في جَفْن نائم – اقتضى محسن الرأي الشريف أن نوطد في عساكرنا المنصورة قواعد أحكامه ، ونوطن كلا منهم على أنه تحت ما يمضه في أقضيته النافذة من نقضه وإبرامه .

و فلذلك رُسِمَ بالأمر الشريف أن يفو ض إليه قضاء العساكر المنصورة الشريفة : على أجمل العوائد ، وأكمل القواعد ، وأن تبسط كلمته في كل ما يتعلق بذلك من أحكام الشرع الشريف . فلمُ يَحكُمُ في ذلك كله بما أراه الله من علمه ، وآتاه من حكمه و حكمه و وحين له من سبل الهدى ، وحينه لبصيرته من سنن نبيته عليه التي من حاد عنها فقد جار واعتدى ، ولميتقف من الأحكام عند ما قرارته الشريعة المطهرة من أحكام الله التي لا يعقبلها إلا

المعالمِدُونَ ويأمرُ كلاً مِن المتقاضين بالوقوف عند ما ُحدَّ له : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ الْعَالِمُونَ وَهُ وَالْ اللهِ وَالْوَصَايَا - وَإِنْ كَثَرَتْ - فَمَن مَثْلُهُ وَلَدَّ وَإِنْ كَثَرَتْ - فَمَن مِثْلُهُ وَلَيْمَادَ وَمِلْكُمُهَا وَيُعَدَّدُ وَمِلْكُمُها وَيُعَدَّدُ وَمِلْكُمُها وَيُعَدَّدُ وَمِلْكُمُها تَقُوى اللهُ تَعَالَى التي هي شعار أُنسَبِه وحيلية يوميه وأمسيه والله تعالى يسدِّده في القول والعمل ويوفيَّقه لما يرضاه ويصنونه من الخطا والخطسَل .

« وهذه وصمة " لقاضي العسكر ، أوردها في « التعريف » وهي أن 'يقال : « وهو الحاكم حيث لا تنفنُذ إلا أقضية ُ السيوف ، ولا تزدحم الغرماء إلا في مواقف الصفوف ، والماضي قلمُه وكلُّ خطتَى يُمَــدُ بالدماء ، والممضى سجلتُه وقد طوى العَجاج ' كالكتاب سجيل السهاء، وأكثر ما 'يتحاكم إليه في الغنائم التي لم تحيل لأحد قبل هذه الأمَّة ، وفي الشركة وما 'تطلَّب فيه القسمة ، وفي المسمات وما 'بردُّ منها بعَسْب ، وفي الديون المؤجَّلة وما 'يحْكَسَم فيها بغَسْب ، وكُلُّ هذا مما لا يحتمل طولَ الأناة في القضاء واشتغالَ الجند المنصور عن مواقف الجهاد بالتردُّد إلمه بالإمضاء ، فلمكن مستحضراً لهذه المسائل لمَينُت الحكم في وقته ، ويُسارع السيفَ الْمُصْلَـت في ذلك الموقف ببَنَـَّه ، ولسَّعِمُ أن العسكر المنصور هم في ذلك الموطن أهلُ الشهادة ، وفيهم مَنْ يكون ُجرُحه تعديلًا له وزيادة ، فليَقبَلُ منهم مَنْ لا تخفى عليه سِيمَ القَبُول ، ولا يردُّ منهم مَنْ لا يضرُّه أن يردُّه هو وهو عنـــد الله مقبول ، وليجعلُ له مستقرًّا معروفاً في المعسكر 'يقصد فيه إذا 'نصِبَتِ الخِيسام ، وموضعاً يمشي فيه ليقضي فيه وهو سائر وأشهر ما كان على يمين الأعلام وليازم ذلك طولَ سفره وفي مُدَد الْمُقام، ولا يخالِفُه لينبُهمِ على ذوي الحوائج ، فسا هو بالصالحيّة بمصر ولا بالعادليّة بالشام ، ولـُــَـتـخـذ معه كـُـتـّـاباً تكتب للناس ، وإلا فمن أن يوجــــد مركز الشهود ، ولـُـيسجَّلُ لذي الحق بحقَّة وإلا فما انسد بابُ الجحود ، وتقوى الله هي التي بها 'تنصَر الجنود ؛ وما لم تكن أعلى ما يكون على أعلام الحرب ؛ وإلا فما الحاحة إلى نشر المنود؟ ، . اه .

د – قاضي الركب

ورد ذكر هذا النوع من القضاء في كتاب قضاة دمشق لابن طولون ، حيث قال في ترجمة قاضي القضاة شمس الدين الاخنائي الشافعي(١): « ولي قضاء الركب في سنة سبع وثهانين وسبعمئة عنابنجاعة ، وبشفاعة الأمير جبرائيل..». ولم أعثر على ذكره في أي موضع آخر. والذي يبدو من صورة توقيع حفظه لنا القلقشندي في صبح الأعشى(٢) أن هذا النوع من القضاء ، كان خاصاً بركب الحاج، لفصل الخلافات التي يمكن أن تقع بين أفر اد الحجيج، فقد جاء في التوقيع (مرسوم التعيين) المشار إليه:

« رسم بالأمر الشريف - لا زال يعين على البير" والتقوى؛ ويرتاد لوفد الله من يتمسك في نشر الأحكام الشرعية بينهم ، بالسبيل الأقيوم ، والسبب الأقوى - أن يستقر فلان في كذا : لما اختيص به من غزارة علومه ، وإفاضة فضائله المتنوعة إلى قو ته في الحق وتصميمه ، فإن مثله من 'يختار لهذه الوظيفة الجارية بين وفد الله الذين هم أحق ببراءة الذمم ، وأولى بمعرفة حكم الله تمالى ، فيا يجب على المتلبس بالإحرام ، والداخل إلى الحرم، وأحوج إلى الاطلاع على جزاء الصيد فيا جزاء المتعرض إليه مثل ما قتل من النعم ، إلى غير ذلك من ثبوت الأهلة التي تترتب أحكام الحج عليها ، والحكم في محظورات الإحرام ، وما يجب على المتعرض إليه ، فليباشر هذه الوظيفة في الوقت المشار إليه على عادة من تقديمه فيها ، مجتهداً في قواعدها التي هو أولى مَنْ نهض بها ، وأحق من في وقيها ، وأحق من في وقيها ، وأحق من في وقيها ، وأحق وأولى مَنْ نهض بها ، وأحق من في وقيها ، وأحق وأولى مَنْ نهض بها ، وأحق وأولى مَنْ نهض بها ، وأحق من في وقيها ،

ه – قاضي البر"

لم يرد ذكر هذا النوع من القضاء إلا في كتاب قضاة دمشق لشمس الدين بن طولون (٣) . وليس في المراجع الأخرى التي وقعت عليها أي تعريف له أيضاً . وقد ورد ذكره في موضعين :

⁽۱) ص ۲۲۱ . (۲) ۱۱ (۲) . (۲) ص ۱۲۳ و ۲۲۱ .

أولها - خلال ترجمة القاضي شهاب الدين الباعوني ، الذي تولى القضاء وباشره في جمادى الآخرة سنة ست وتسعين وسبعمئة هجرية (٧٩٦) ، حيث قال : « ولم يُسمَع عنه ، مع كثرة أعدائه ، أنه ارتشى في حكم من الأحكام ، ولا أخذ شدئاً من قضاة البر ، كما فعل مَن بعده من القضاة » .

ثانيها - خلال ترجمة القاضي شمس الدين الإخنائي ، حيث جاء في ترجمته: « تنقل في قضاء البر » .

والظاهر من هذين النصين أن هذا النوع من القضاء كان موجوداً في القرب الثامن الهجري .

وأن كلمة « البر » استعملت ، على الراجح ، بمعناها العامي المعروف في هذه الأيام، الذي يفيد كلما عدا المدن. والقرينة على ذلك قول المؤلف: إن الإخنائي تنقلل في قضاء البر . فمن الجائز أن يكون القاضي متنقلاً بين قرية وقرية ، أو بن مضارب الأعراب .

وتدلُّ عبارة ابن طولون أيضاً على أن مَنْ جاء بعد الباعوني منقضاة دمشق، قد مدُّوا أيديهم إلى أموال قضاة البر، أما هو فقد عفَّ عنها.

إذا كان تقديرنا هذا صحيحاً ، فلا شك في أن استحداث هـذا النوع من القضاء ، أثر من آثار التمدُّن ، وراجع إلى صعوبة المواصلات في ذلك العصر ، وإنما استحدثوه بغية التسهيل على الناس ، ورفع الحرج عنهم ، بانتقال القاضي إليهم ، ليفصل في خصوماتهم ومنازعاتهم ، بدلاً من انتقالهم إليه ، الذي يسبّب تعطيل مصالحهم ، وإضاعة أوقاتهم .

و – قضاء المناكح

في كنب الأندلسيين ، وهو تارة «عقد المناكح » كما في ترجمة زيدون المخزومي، في كتاب التكلة لابن الأبار (١١) ، حيث جاء فيه : « وصيَّر إليه قاضي الجماعة أبو القاسم بن حمدين عقد المناكح . وتجد نفس التعبير في ترجمة محمد بن

^{. ~~ / \ (\)}

قيصر في نفس الكتاب(١).

وهو تارة أخرى « خطة المناكح » ، كا ورد في ترجمة محمد بن محمد المرادي في نفس الكتاب ، حيث ورد فيه (٢) : « وسكن مراكش ، وولي بهما خطة المناكح دهراً » .

وقد يسمى « خطة عقد المناكح » كما في ترجمة مخلد بن يزيد في التكملة أيضاً ، فقد جاء فيها : « ولي خطة عقد المناكح ببلده سنين » .

وواضح من التعبير أن هذا النوع من القضاء خاص بعقود النكاح؛ وما يتفرع عنها . ولكن هل يمكن أن نحدًد اختصاص القاضي في هذا المجال ؟

إن تعبير « عقد المناكح » يكاد يفيد بأن القاضي هو الذي يتولى عقد النكاح ، على الرغم من أننا لا نجد حاجة لذلك في الشريعة الإسلامية ، فعقد الزواج فيها قائم على الإيجاب والقبول ، والشاهدين ، ولهذا شاع المثل القائل : « شاهداك زوجاك » .

ثم هل يمكن أن نفترص أن مسلمي الأندلس قلدوا جيرانهم النصارى الفرنجة ، الذين لا يتم عقد الزواج عندهم إلا عن طريق الكاهن ؟ أم أن هذا لم يكن وارداً قط ، وإن دلئت علمه التسممة ؟

على أني يمكن أن أرى لهذا النوع من القضاء اختصاصاً بمكناً ، هو التثبت من صحة الزواج ، وأن إحداث قضاء المناكح ، كان نتيجة للغزو والجهاد ، واشتراك أفراد المسلمين فيه ، وتخليفهم وراءهم نساء وأطفالا ، ثم قد تنقطع أخبار هؤلاء الغزاة ، ولا تجد المرأة وأولادها معيلا ، فتلجأ إلى قاضي المناكح لتثبت زوجيتها من جهة ، ولتستطيع مراجعة ديوان العطاء ليفرض لها ولطفلها أو لأطفالها نصيب زوجها وعطاءه ، ذلك بعد أن نظم العطاء على نحو يشبه التقاعد (أو الإحالة على المعاش) في أيامنا هذه .

لست أستطيع الجزم في الافتراضات التي قدّمتُها ، وهل بعضها أو كلهـــا

صحيح ، أو هل بعضها أو كلهـا خطأ . هذا ما بلغ إليه اجتهادي . وفوق كل ذي علم علم .

أما عند المشارقة ، فلم أقع إلا على َنصَّانِ في رفع الإصر لابن حجر :

أولها – أن (١) و بعض الفقهاء ازدرى القاضي جمال الدين البشبيشي قاضي القضاة ، لأنه لم يكن مشهوراً بالمهارة في الفقه ، فوصفه بقلة المعرفة . فاتفق أنه دخل عليه ، فرأى كتبه مصفوفة ، فقال : يا مولانا قاضي القضاة ! ما أحسن تصفيف هذه الكتب ! ورمز إلى أنه قليل الاشتفال فيها ، لأن كثرة الاشتفال فيها تنافي حسن التصفيف غالباً . ففهمها وأسرها في نفسه ، وكان ذلك الرجل يلي عقود الأنكحة ، فالتمس منه الإذن بذلك ، فأذن له . فاتفق أن وقع له عقد عقده المذكور فيه خلل ، فأحضره واستكشف أمره ، فوجده فاسداً ، فأمر بتعزيره . . » .

ثانيهما – أن (۲۱) والوزير رضوان عيسن أبا عبدالله اللخمي لعقود الأنكحة..... وهذان النصبّان لا يفيدان القضاء ، بمعناه المعروف ، ولعلهما أقرب إلى مسا يسمى اليوم و المأذون » .

قال المأوردي في أدب القاضي (٣): « وإذا 'قلقد النظر في المنساكح جاز أن يحكم بجميع ما تعلق بها من: صداق، وفرض نفقة، وسكنى، وكسوة، ويزوج الأيامى، ولا يحكم فيما بين الزوجين من المداينات، ويجوز أن يحكم بأجرة الرضاع، ولا يحكم بنفقة خادم الزوجة، ولا يحكم بنفقة خادم الزوج،

ز - خطة المواريث

قواعد الإرث في الشريعة الإسلامية ضرب من الرياضيات ، لا يمكن إتقانها إلا بعد تمرين وممارسة وكد" وجد". وما زالت المحاكم الشرعية في أيامنا هذه تولي أمر المواريث رجلا اختصاصياً ، يسمونه « الفرضيي" » . وقد اشتقوا اسمه من كلمة « الفرائض » المعروفة ، التي تفيد على الغالب « علم الفرائض » الإسلامي ،

وهو يعني توزيع إرث المتوفى بين أصحاب الفروض. ولقد كان الصحابي زيد بن ثابت وضي الله عنه أعلم الصحابة بالفرائض وربما أضاف إليه بعض الباحثين على بن أبي طالب. ولهذا رُوي عن الرسول على قوله: « أقضاكم على » و أفرضكم زيد ». وهذا يعني بالبداهة أن كلا من على بن أبي طالب وزيد بن ثابت قد رُزق عقلاً رياضياً قوياً.

ولقد كان أمر المواريث من الاختصاص العام للقاضي، وإذا اتفق أن و'جد قاض لا يحسن حصر الإرث، وتوزيع التركة بين المستحقين، استعان بمن يحسن ذلك. ولكن 'عرف في المشرق وفي المغرب، في بعض فترات التاريخ الإسلامي أن و'جد قاض مستقل للمواريث.

جاء في كتاب الولاة والقضاة للكندي(١) نقلاً عن رفع الإصر أن وأبا الجيش فو"ض إلى القاضي محمد بن عبدة بن حرب معالقضاء النظر في: المظالم، والمواريث، والأحباس، والحسبة ... ».

وجاء في ترجمة أحمد بن محمد الأنصاري في كتاب التكلة لابن الأبار أنه (٢) « ولى بأخرة من عمره خطة المواريث وأحكامها بملنسة .. » .

وفي ترجمة أحمد بن عبد العزيز الأزدي من الكتاب نفسه أنه (٣) و أُعيد إلى قضاء أوربولة ، وزيد خطة المواريث بها مع الشورى .. » .

وفي ترجمة طارق بن موسى المعافري المقرىء أنه (٤) « تولى الحسبة و المواريث..». وقرأت في كتاب الوزراء للصابي أن (٥):

« أبا الحسن عر"ف أمير المؤمنين ما قرر عليه حامد بن العباس الأمر – من تتبشع المواريت، وتقليد جبايتها عمالاً يجرون بجرى عمال الخراج – شيء لم يكن في خلافة من الخلافات ، إلى أن مضى صدر من خلافة المعتمد على الله ، فإن يداً دخلت فيها ، في ذلك الوقت ، على سبيل تأو"ل بما رثوي عن زيد بن ثابت ، دون غيره ، فأزالها المعتضد بالله ، ثم أعاد ذلك الرسم الجسائر ، والأثر القبيح

⁽¹⁾ ou rio. (1) 1/ vr.

[.] ۲۷۰ ص (۵) ۳٤٤/۱(٤)

السائر ، حامد بن العباس ، بظلمه ، وتعديه ، وتهوره ، وتسطيه ، وتأول على الرعية بما لم يُوض الله عز وجل فيه . فأمر أمير المؤمنين بأن يرد على ذوي الأرحام ، ما أوجب الله عز وجل ، ورسوله على الله بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن العباس ، وعبد الله بن مسعود ، رده من المواريث عليهم ، وأن ترد تركة من مات من أهل الذمة ولم يخلف وارثاً على أهل ملته ، وأن يصوف جميع عمال المواريث في سائر النواحي ، ويبطل أمرهم ، ويرد النظر في أعمال المواريث إلى الحكام ، على ما لم يزل يجري عليه قبل أيام المعتمد على الله ، ورك تبديله ، والحذر من إزالته وتغييره ، وإذاعة ما أمر به ، وإظهاره ، وقراءته على الأداني والأقاصي واصلا . . » .

هذا الخبر يفيد أنه وقعت مخالفة للأحكام الشرعية المجمع عليها فيما يتعلق بتوزيع الإرث ، وأن ذوي الأرحام ، حين استحقاقهم ، قد منعوا من حقهم ، وأنه عين 'جباة في جميع النواحي لأخذ أموال التركات إلى بيت المال ، كانوا كجباة الخراج ، وأن الناس أنصفوا, أيام ابن الفرات ، وأعيد الأمر بالأحكام الشرعية ، و'سر"ح موظفو المواريث ، وأعيد أمر التركات إلى القضاة .

وبما يتصل بهذا الموضوع ما ورد عند الكندي(١) نقلًا عن رفع الإصر من أن القاضي فوّض إلى أحد أولاده النظر في تركة ابن عمه حسين بعد قتله ، فتسلم جميع ما وجد له ...

رأي الماوردي

عدَّد الماوردي في كتابه أدب القاضي ، نظر القاضي ، وجعله على ضربين : عام وخاص(٢) .

⁽۱) ص ٦٠٠ .

⁽٣) ١ / ١٦ رما بعدها ـ وراجع في الموضوع نفسه: تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي ص ه و ٦ . وبينها اختلاف يسير .

و فأما العام : فهو أن يقلده النظر في جميع الأحكام ، فتكون ولايته مشتملة على جميع ما يختص بنظر القضاة ، وتشتمل على عشرة أقسام :

أحدها — تثبيت الحقوق عند التناكر، من ديون في الذمم، وأعيان في اليد، بعد ساع الدعوى ، وسؤال الخصم . وثبوتها يكون من أحد الوجهين : إقرار أو بيّنة .

والقسم الثاني – استيفاء الحقوق بعد ثبوتها ، عند التانع والتدافع ، فإن كانت في الذمة ، ألزم الخروج منها ، وحبس بها ، وإن كانت أعياناً سلمها ، إن المتنع الحصم من تسليمها .

والقسم الرابع – فصل التشاجر في حقوق الأملاك من الشفعة ، والمياه ، والحدود ، والاستطراق، والعمل بشواهد الأبنية. فأما مخارج الأبنية والأجنحة إلى الطرقات ، ومقاعد الأسواق ، فإن جاءه فيه متظلم نظر فيه ، ودخل في ولايته ؛ وإن لم يأت فيه متظلم ، دخل في الحسبة ، وكان أحق بالنظر فيه. فإن لم يفتقر إلى اجتهاد ، كان القاضي أحق بالاجتهاد ، وأو لى من المحتسب ، ويكون المحتسب فيه منفقذاً لحكم القاضى .

والقسم الخامس — الولاية على الأيامى ، في عقود مناكحهن لأكفائهن ، عند عدم أوليائهن أو عضلهن . وأسقط أبو حنيفة هذا القسم من ولايته مع البلوغ ، لتجويزه لهن أن ينفردن بالعقد على أنفسهن .

والقسم السادس – الولاية على ذوي الحجر بصغر ، أو جنون ، إذا ُعدم أولياء النسب، ويرتفع النسب، ويرتفع بإيناس الرشد ، وفك الحجر .

و فأما أموال الغائبين عنها : فإن علموا بها ، فلا نظر للقاضي فيها ، لوقوفها
 على اختيار أربابها . وإن لم يعلموا بها ، لأنهم ورثوها وهم لا يعلمون ، فهي داخلة

في نظر القاضي، وعليه حفظها، حتى يقدموا، أو يوكلوا، فتخرج حينئذ من نظره». والقسم السابع – الحكم بنفقات الأقارب، والزوجات، والعبيد، وتقديرها برأيه واجتهاده.

والقسم الثامن – النظر في الوقوف والوصايا ، إن لم يكن فيها ناظر تولاها. وإن كان فيها ناظر راعاها. فإن كانت لميتنين ، سقط الاجتهاد فيهم ، وإن كانت لموصوفين ، تعيدوا باجتهاد الناظر قبل الحكم ، وباجتهاد القاضي عند الحكم .

والقسم التاسع – النظر في التعديل والجرح ، والتقليد والعزل ، يعمل فيه على اجتهاده، سواء وافق فيه اجتهاد من قلده، أو خالفه، إلا في التقليد والعزل، فيكون اجتهاد من قلده فيه أنفذ .

والقسم العاشر – إقامة الحدود على مستحقيها فيم تعلُّق بحقوق الآدميين : من إقامة حدّ القذف بالزنا ، والقصاص في الجنايات على النفوس والأطراف .

« فأما ما تعاتق منها بحقوق الله المحضة ، كحد" الزنا ، وشرب الخمر، وتارك الصلاة ، فإن تعلقت باجتهاد ، كان القاضي أحق بها ، لاختصاصه بالاجتهاد في الأحكام ، ويأمر ولاة المعاون (١) باستيفائها ، وهو أولى من مباشرتها بنفسه ، وعليهم أن يعملوا بأمره فيها .

« وإن لم يتعلق باجتهاد ، كان الأمير أحق بهــا ، لتعلقها بتقويم السلطنة . فإن تعلق بها سهاع البيّنة ، سمعها القاضي ، واستوفاها الأمير .

احدهما - له النظر فيما لأنها من حقوق الله فيمن أسماه لها .

والوجه الثاني -- ليس له النظر فيها ، لأنها من حقوق الأموال التي تحمل على اجتهاد الأثمة .

⁽١) ولاة المعاون : هم الشرطة القضائية في أيامنا .

« فأما أموال الفيء عليس له التمر ض لها وجها واحداً ، لأن وجوه مصرفها موقوف على اجتهاد الأثمة .

و فأما الإمامة في صلاة الجمّع والأعياد ، فإن 'ندب لها إمام كان أحق بها من القاضي . وإن لم 'يندب لها إمام ، ففي اختصاص القاضي بإقامتها وجهان : أحدهما – يقيمها لأنها من حقوق الله العامة . والثاني – لا حق له في إقامتها ، لأمراء بها أخص . فهذا حكم النظر العام » . انتهى .

ثم انتقل الماوردي إلى مجث النظر الخاص ، فقال (١):

« فأما النظر الخاص فهو : أن يقــــــلد النظر في المداينات ، دون المناكح ، والحكم بالإقرار من غير سماع بيّنة ، أو في نصاب مقدّر من المال لا يتجاوزه ، فهذا جائز ، ويكون مقصور النظر على ما قلد ... » .

٢ ــ الاختصاص الكميّ

قد تكون ولاية القاضي قاصرة على الفصل في كمية محددة من المال، كما تُعرف في بعض البلاد العربية ، في هذه الأيام ، ما سمِّي ﴿ قاضي الصلح » .

روى الإمام الماوردي عن أبي عبدالله الزبيري أنه قال (٢) :

د لم يزل الأمراء عندنا بالبصرة ، برهة من الدهر ، يستقضون على المسجد الجامع قاضياً يسمونه : قاضي المسجد ، يحكم في مئتي درهم ، وعشرين ديناراً ، فما دونها ، ويفرض النفقات ، ولا يتعدّى بها موضعه ، ولا ما قدّر له » .

ثم قال الماوردي (٣): ﴿ وَإِذَا قَلَدَ النَّظُرُ فِي نَصَابُ مُقَــَدًا رَ بَمُثَنِي دَرَهُم ﴾ فنظر فيها بين خصمين ﴾ جاز أن ينظر بينهها ثانية في هذا القدر ﴾ وثالثة .

وإذا كان بين شريكين أربعمئة درهم ، فـــاراد أن ينظر فيها ، جاز ، إذا
 كانت دعوى الشريكين متفرقة ، ولم يجز إن كانت دعواهما واحدة .

و إذا أراد أن ينظر في عروض قيمتها مائتــا درهم ، جاز ، إلا عن نهي ، تغلبًا لحكم التقدر ، دون الجنس . . » .

الاختصاص المكاني

القرعة حين تعداد القضاة واختلاف الخصمين

جاء في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي (١١): • المنصوص جواز قاضيين في بلد واحد وأكثر ، كل مستقل ومختص بناحيته . وإنما الممنوع شرط الاتفاق في كل حكم ، لاختلاف الأغراض ، وتعذر الاجتاع . ثم إذا تنازع الخصمان في الاختبار ، حيث قلنا بالجواز ، وازدحم متداعيان ، فالقرعة » .

الأسل في الاختصاس محكة المدعى عليه

جاء في أدب القاضي للماوردي (٢): « فلو تحاكم من الجانبين (٣) رجلان ، فدعاكل واحد منها إلى قاضي جانبه ، نظر : فإن كان عند التنازع قد اجتمعا في أحد الجانبين ، أجيب قول من هو في جانبه في التحاكم إلى قاضيه ، لأن خصمه فيه ، طالماً كان أو مطلوباً .

و وإن كان كل واحد منها في جانبه عند التنازع ، فليس لواحد منها أن يجبر الآخر على التحاكم إلى قاضيه ، لأن قاضيه لا يقدر أن يعديه على خصمه ، لخروجه عن نظره ، طالباً كان أو مطلوباً .

و فإن أراد الطالب أن يستعدي قاضي المطاوب على خصمه، وجب عليه أن يعديه ، ويحكم بينهها ، في جانبه ، لحصولهما في عمله ، . ثم قال (٤) :

• فإذا اجتمعا - القاضيان - على سماع الدعوى ، تفر د بالحكم بينها قاضي المطلوب ، دون الطالب ، .

تنازع الاختصاس

وفي أدب القاضي^(٥): « فإن تنازع خصان فيه -- في القاضي -- وفي خليفته ، فطلب أحدهما المحاكمة إليه ، وطلب الآخر المحاكمة إلى خليفته ، نظير : فإن

⁽۱) ص ۱۶۰ . (۳) ۱/ ۲۰ ۱ - ۱۰۷ . (۳) جانبي البلدة .

[.] ٣٩٠/ ٢ (٥)

كان القاضي في يوم التنازع ناظراً ؛ فالداعي إليه أو لى من الداعي إلى خليفته ؛ لأنه أصل . وإن كان الداعي إلى خليفته ناظراً ؛ كان الداعي إلى خليفته أو لى من الداعي إليه ؛ لأنه أعجل » .

الاختصاص عام وخاص

في أدب القاضي (١) ﴿ فأما العام : فهو أن يقلده النظر في جميع الأحكام ، فتكون ولايته مشتملة على جميع ما يختص بنظر القضاة ». وهذا أورد الماوردي الاختصاصات المعروفة .

و فأما النظر الحاص: فهو أن يقلد النظر في المداينات دون المناكح ، والحمكم بالإقرار من غير سياع بينة . . » (٢) .

قاضي الأقاليم

هو الذي تنقسَّل بين أقضية بلاد مختلفة . جاء في كتاب قضاة دمشق لابن طولون (٣٠) : « العز الحنبلي : وهذا القاضي البغدادي يُعرَف بقاضي الأقاليم لأنه ولي قضاء بغداد والشام والقدس وغيرها . . » .

⁽¹⁾ ۱/ ۱۲۱ . (7) ۱ / ۱۷۲ . (7) ص ۱۹۶ – الهامش رقم (1) .

الفصلاالثايي

اختِصَاصًاتُ غَيرَفضًائيَّة

عرفنا فيا اقتبسناه عن الماوردي ، وما أورده النباهي المالقي أن كلا منها عدد الاختصاصات القضائية للقاضي ، وضم إليها بعض الاختصاصات غير القضائية ، كالنظر في الأوقاف وأموال الغائبين والولاية على الأيامى وغير ذلك. غير أن المنتبع لتاريخ القضاء ، في الإسلام ، ولترجمة القضاة خلل العصور ، يرى أن القضاة إما أنهم قد وضعوا يدهم على بعض المرافق ، واعتبروا أنفسهم مسؤولين عنها ، بصورة دائمة أو مؤقتة ، وإما أن الخلفاء أو الوزراء أو الأمراء قد أضافوا إلى أعال القضاة أعالاً إدارية أو سياسية ، وكانت هذه الأعال دائمة حينا ، وها نحن نورد أهم ما وقعنا عليه من هذه الاختصاصات : النظر في أموال اليتامى

قال الكندي(١): ﴿ كَانَ عَبِدُ الرَّحْمَنُ بِنَ مَعَاوِيةً بِنَ حَدَيْجٍ أُولَ قَاضٍ نَظْرُ فِي

⁽۱) ص ۲۲۵ .

أموال اليتامي ، وضمن عريف كل قوم أموال يتامي تلك القبيل ، وكتب بذلك كتابًا كان عنده ، . وكان ذلك عام ٨٦ للهجرة .

وفي رواية أن(١) « عبد الرحمن كشف عن أموال اليتامي، وجعلها على أيدي عرفاء القبائل ، وشهَّرها ، وأشهد فمها ، فحرى الأمر على ذلك . .

وكان في مصر شيء اسمه المودع الحكمي ، يضعون به أموال الأيتام . جاء في رفع الإصر في ترجمة ابن جماعة (٢) أنه « لم يجد في المودع الحكمي مالاً ، فنمّاه ، وثمَّره ، إلى أن صار فيه ما يفيض عن ألفي ألف درهم فضة كاملية » .

وربما قالوا ﴿ المودع ﴾ فقط ؛ كما في ترجمة أبي محمد الكريزي عنـــد ان حجر قال ^(٣) : « وتسلم ما في المودع ۽ .

أما النص الآتي فيوضح بشكل كامل معنى المودع الحكمي ، جاء فيه (٤): « لما أراد السلطان السفر إلى الشام ؛ طلب منه مالاً يقرضه من المودع الحكمى ، فها أعاد عليه جواباً . ثم عاد في المجلس الآخر ، فأخرج من كمَّه مصحفاً ، وقال نخاطبا السلطان : سألتك بالله منزل هذا القرآن : لا تتعوض لمال الأيتام. وإن كان لا بد من ذلك ، فهذا المنصب يوليه السلطان لمن شاء . فسكت عنه ، .

كذلك دخل في اختصاص القاضي شراء عقمار لليتيم . ومن أقدم النصوص التي عثرت عليها في هذا الموضوع ، ما ورد في سبرة ان طولون للملوي(٥) من أن الأمير أراد شراء دار ليتيم «فأحضر قاضي المقس وشيوخه، وأمرهم بأن يشتروا اللصبي داراً بخمسمنة دينار، يكون لها غلة ، فاشتريت ، و حبست عليه الأوقاف - الأحباس

الأحباس هي الأوقاف ، باصطلاح عرب افريقية والأندلسيين ، ويقال لها « الحبوس » أيضاً ، جمع 'حبس كقُفل.

ولم تكن الأحباس أو الأوقاف ذات قضاء خاص ، في عهد الخلفاء ، ولا في

⁽۱) ص ۲۹۵ . . 40 / 1 (4) . 44/1(4)

⁽ه) ص ۱۹۳ (٤) ابن حجر : ١ / ٥٥ .

صدر الخلافة الأموية . كما أنها لم تكن من اختصاص القضاة ، حتى جاء القاضي توبة بن نمر ، على ما يروي الكندي في كتابه الولاة والقضاة (١١ قاضياً على مصر بين ١١٥ – ١٢٠ للهجرة ، فكان أول قساض وضع يده على الأحباس ، سنة ثهاني عشرة ومئة ، في زمن هشام . وإنما كانت الأحباس في أيدي أهلها ، وفي أيدي أوصيائهم ، فلما كان توبة قال : « ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين، فأرى أن أضع يدي عليها حفظاً لها من التقواء (٢٠) والتوارث. فلم يمت توبة حتى صار الأحباس ديواناً عظيماً » .

ثم تطورت الحال ، فزاد قضاة الأحباس في اختصاصاتهم . يحدثنا الكندي (٣): و أن القاضي عبد الملك أبا الطاهر (١٧٠ ه) كان يتفقد الأحباس بنفسه ثلاثة أيام في كل شهر ، يأمر بمرمتها ، وإصلاحها ، وكنس ترابها ، ومعه طائفة من عماله علمها ، فإن رأى خللا في شيء منها ضرب المتولى عشر جلدات »!

ويأتي بعده قاض اسمه لسّها (١٩٩ – ٢٠٤ ه)، ويروي الكندي أنه (٤) « كان من أحسن ما عُمله في ولايته أن قضى في أحباس مصر كلها، فلم يُبنّق منها حبساً حتى حكم فيه، إما ببيّنة ثبتت عنده، وإما بإقرار أهل الحبس».

وأول من أفرد للأحباس قضاءً خاصاً ، هو الوزير ابن الفرات ، في أوائل القرن الرابع للهجرة، حيث عهد بها إلى علي بن أبي بكر، وأفردها عنالقاضي.

وفي أخبار خالد بن طليق الحارثي عند وكيع (٥) أنه (كان يطلب الأموال التي في أيدي الناس من الوقوف والصدقات ، حتى جعل لمن دلته على شيء من ذلك مشر العشر . . فأحيى الوقوف بما أمر به في تثبيتها ، وحمد ذلك منه ، . وهذا يدلك على ما أصاب الأوقاف من اعتداء ممكر .

وفي أخبار القضاة لوكيم (٦) أن القاضي سو ارأ «كان أول مَنقبض الوقوف».

⁽١) ص ٣٤٦ وراجع الخبر ذاته في صبح الأعشى ١ / ٤١٨ وفي رفع الاصر ١ / ١٦١ .

⁽٢) التواء: الهلاك. (٣) ص ٣٨٣. (٤) ص ٤٢٤.

⁽e) 7 \ 07 / x (...

وأصبحت ولاية الأوقاف هامة ، 'ينكَصُ عليها في العهود ، كما نرى في ترجمة كال الدين الشهرزوري في قضاة دمشق لابن طولون من أن (١) ﴿ نُورِ الدُّينُ وَلَاهُ قضاء دمشق ، ونظر الأوقاف

ومن الأمثلة الجميلة على رأي بعض القضاة في حلَّ الاوقاف ما أورده البلوي في سيرة ابن طولون ، قال (٢) : « كان قد بقيت لابن طولون بقية كبيرة من خراج البلد على بعض المتقبلين (٣) فاستتر ، وكان قبل استتاره قد عمد إلى ربع له نفيس يفي ما عليه من الخراج ، وفضَّل حبسه على ولده ، وخرج عن الملد ، ورفع خبره إلى أحمد بن طولون ، فطلب ، فقمل له : قد هرب، وفات، وخرج عن البلد ، فأحضر بكار بن قتيبة القاضي وقال له : صاحبك يقول مجل الخبس في الدُّين ، فتحل محبس هذا الهارب مناحتى نأخذ مال السلطان منه ؟ فقال له بكار : لا تفعل، ولا تستن سنة يستن بها فنك ، لأن لك أوقافاً على وحوه ، فإن حللتَ حلَّوا عنك . فتوقف عن ذلك ، وكفُّ عنه ، وشكر لمكار مشورته علمه ، .

أمسا في الأندلس ، فإن أقدم نص عثرنا عليه يتعلق بقضاء الأحباس ، يعود إلى أوائل القرن الثالث الهجري ، فقد جاء في كتاب قضاة قرطبة (٤) للخشني، وفي كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي(٥) أن القاضي الفرج بن كنانة الكناني ، أراد أن يحمى جاراً له من طغيان رئيس الحرس ، فقال له : و ليس هذا من شأنك ، فعليك بالنظر في أحماسك وحكومتك ، ودَع ما لا بعنمك. وحينا وضع أبوالحسن مزعبدالله النباهى المالقي كتابه وتاريخ قضاة الأندلس، في القرن الثامن الهجري (٧١٣ – ٧٩٣ هـ) كانت الأحياس؛ والنظر فيها ، من اختصاص القضاة . وحينما تحدث عن حدود القضاة ، في القديم والحديث ، يعني اختصاصاتهم، جاء من بينها: ﴿ الرابِعِ – النظر في الأحباس والوقوف، والتفقد لأحوالها ، وأحوال الناظر فيها » . ·

⁽١) ص ٤٨ . (٣) أي: الملتزمين. (۲) ص ۱۷۹ . (٤) ص ٦٣.

⁽ه) ص ۵۳ .

ولمل أقدم نص وقع لنــا من كتب الرقف ، هو نص الكتاب الذي أورده ابن حجر في رفع الإصر(١٠):

و قال أبو عمر: حكم الحارث بن مسكين في دار الفيل ، دار أبي عشم ، مولى مسلمة بن مخلد . وكان أبو عشم حبس هذه الدار على مواليه الذين بفسطاط مصر، وسماهم في كتاب تحبيسه ، وهم : كعب بن سليان وناصح ويسار ورافع وأولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا ، ذكرهم وأنثاهم سواء ، فإذا انقرضوا رجعت إلى جزئين : الأول للفقراء والمساكين ، والآخر من يسكن مصر من بني ساعدة ، وطبقة من آل أبي دجانة ، وهم عصبة موالي مسلمة من المطوعة ، ومن أهل الديوان ، ممن لم يبلغ عطاؤه مئتين، فمن بلغها فلا حتى له، فإن لم يكن بمصر أحد منهم فهو للفقراء والمساكين أيضاً ، وتاريخ هذا المحبس سنة ثلاث وتسعين . . » .

كتاب الماوردي .

التاس هلال رمضان

وحيث أن ثبوت هلال رمضان يترتب عليه الدخول في طاعة الصوم ، لذلك رأى بعضالقضاة أن ذلك من واجبهم ، لاسيما وأن دواعي قد دعت لأن يقوموا بهذا الواجب بأنفسهم . من ذلك ما رواه الكندي (٢) قال :

« طلب الناس هلال شهر رمضان ، وابن لسَهِ على الفضاء (٣) ، فلم 'ير . وأتى رجلان فزعها أنهها قد رأياه ، فبعث بهما الأمير موسى بن علي إلى ابن لهيمة ، فسأله عن عدالتهها ، فلم 'يعرفا . واختلف الناس ، وشكر ا . فلما كان في العام المقبل ، خرج عبدالله بن لهيمة في نفر من أهل المسجد ، 'عرفوا بالصلاح ، فطلبوا الهلال ، فكانوا يطلبونه بالجيزة . فهو أول القضاة حضر في طلب الهلال . . . وفي رفع الإصر (٤): «أن أبا عثمان المغدادي المالكي هو أول مَن خرج بالناس

⁽٣) تولى ابن لهيمة القضاء بين عامي ٥٥١ – ١٦٤ ه. (٤) ١ /٠٥ .

إلى مسجد محمود بالقرافة ، لرؤية هلال رمضان ، . وقد عاش أبو عثمان إلى شهر رمضان سنة تسم وعشرين وثلاثمئة .

أعمال الحارث بن مسكين

وتولى القضاء في مصر بين ٢٣٧ – ٢٤٥ ه رجل اسمه الحارث بن مسكين ، جاء في الولاة والقضاة للكندي(١) وفي رفع الإصر لابن حجر(٢):

«كان الحارث أقعد من رجليه ، وكان ُيحمَل في محفة إلى المسجد الجامع ، ويركب حماراً متربعاً . . . ومن قضاياه :

١ – أنه أخرج أصحاب أبي حنيفة والشافعي من المسجد الجامع ، وأمر برفع 'حصرهم . قلت : والظاهر أنهم لم يلتزموا أدب المناظرة ، بما أدى إلى تمكير الجو على المصلين ، فلجأ القاضي إلى هذا التدبير .

- ٢ ومنع عامة المؤذنين من الأذان .
- ٣ ومنع قريشاً والأنصار أن يدفع إليهم من طعمة شهر رمضان .
 - ٤ وأمر بعمارة المسجد الجامع ، وإصلاح (٣) سقوفه .
 - وحوال سلم المؤذنين إلى غربي المسجد .
 - ٦ وبلُّط زيادة ابن طاهر (أي : في المسجد) .
 - ٧ وبنى في الحذَّائين سقاية .
 - ٨ وبنى الرحبة الملاصقة لدار الضرب ، ليبيع الناس بها .
 - ٩ وحفر خلىج الاسكندرية .
 - اونهى عن تقبيل المصايد (٤) وأباحها للناس .
 - ١١ ومنع من النداء على الجنائز .
 - (۱) ص ۲۹ وما بعدها . (۲) ۱ / ۱۷۲ وما بعدها .
 - (٣) في الأصل مسح ، وهو تحريف .
- (٤) في الأصل : تقييد . وعند الكندي : تحديد . وكلاهما تحريف. وتقبيل المصايد يعني – بلغة اليوم – تلزيمها .

١٢ - وصرف القرَّاء الذَّن يقرؤون القرآن بالألحان (١١ .

١٣ - وكشف أمر المصاحف التي بالمسجد الجامع ، وولى عليها أميناً من جهته . وهو أول من فعل ذلك من القضاة .

١٤ -- وترك تلقتَّى الولاة ، والسلام علمهم .

١٥ – وهدم مسجداً بناه شخص خراساني بين القبور ، .

وغير ذلك بما سماه ابن حجر و من قضاياه به . وأنت ترى أن بعضه واضح به يدخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المذكر . وأن بعضه الآخر غيير واضح واضح كنع عامة المؤذنين من الأذان ومنع قريش والأنصار أن يدفع إليهم من طعمة رمضان . لماذا فعل هذا ؟ لا ندري . ولكنتا نرى في أقضيته الأخرى أبواباً من الإصلاح والتنظيم وتيسير العبادة على الناس . والظاهر أن الولاة كانوا يعطون المصايد على طريق القبالة وأي الالتزام ويستوفون عن ذلك رسوما . فرأى أن إباحتها للناس هو الوجه فأبطل القبالة وأباح منافع المصايد للناس . أما موضوع قراءة القرآن بالألحان والخلاف في جوازه قديم . وكان الحارث من يحرق ذلك .

فهذه الاختصاصات جميعًا بمسا استحدثه الحارث بن مسكين ، وأدخله في أعمال القاضي ، أو في أعمال قضائه هو ، على الأقل . وهو الذي قبل عنه (٢) : «كان عدلًا في قضائه ، محمود السيرة » .

تولئي التعويض على منكوبي حريق

روى ابن حجر عن محمد الكندي أنه قال (٣): و وقع الحريق في الكرخ ، وهو الذي لم يكن قبله مثله . فكلتم القاضي ابن أبي دؤاد المعتصم في الناس ، وقال : يا أمير المؤمنين ! رعيتك في بلد آبائهم ، ودار ملكهم ، نزل بهم هنذا الأمر ، فاعطف عليهم بشيء يفر"ق فيهم ، مما يمسك أرماقهم ، ويبنون به ما

⁽١) راجع في موضوع قراء الألحان : المعارف لاين قتيبة ص ٢٣٢ ففيه معاومات مفيدة .

⁽٣) رفع الاصر ١ / ١٧٣ . (٣) نفس المصدر ١ / ٥٠ .

انهدم عليهم، ويصلحون به أحوالهم . فلم يزل ينازله حتى أطلق له خمسة آلاف ألف درهم. فقال: يا أمير المؤمنين! إن فرقها عليهم غيري، خفت ألا تقسم بينهم بالسواية، فائذن لي في تولسي أمرها ، ليكون الأجر أوفر، والثناء أكثر. قال: ذاك إليك. فقسمها على مقادير ما ذهب منهم بنهاية ما يقدر عليه من الاحتياط، واحتاج إلى زيادة فازدادها من المعتصم، وغرم من ماله في ذلك جملة » .

إن مبدأ تعويض الدولة على منكوبي الحريق من بيت المال ، وضعه هــــذا القاضي المعتزلي، العربي النسب. وقد استجاب لاقتراحه خليفة أمّي هو المعتصم. وكم ظهرت لهذا الأمي عبقريات هي أشبه بالمعجزات في الحرب والسلم!

بيع دار المدين للدولة

روى ابن حجر في رفع الإصر(١) أنه « مات رجل من المتقبلين (٢) ، وعليه مال للأمير، وله أطفال. فطلب عامل الحراج من أحمد بن طولون أن يأمر القاضي ببيع داره فيا عليه، فأرسل ابن طولون إلى بكار بن قتيبة في ذلك، فقال : حتى يثبت عليه الدّين؛ فأثبتوه وسألوه البيع . فقال: حتى يثبت عندي أنه ملكه؛ فأثبتوه ثم سألوه البيع . فقال : حتى يحلف من له الدّين ؛ فحلف ابن طولون. فقال بكار : أما الآن ، فقد أمرت بالبيع » .

إدارة أموال الغائبين

في رفع الإصر (٣): ﴿ جاء رجل إلى أبي جعفر التلّ الفقيه فقال له : في يدي دار لرجل غائب ، وإني أريد إخراجها من يدي ، فقال له : صر الى القاضي ، فسلّمها له . فضى وعاد ، فقال : قلت له ، فقال : أخرجوه (٤) . فقال له التل : صدق ، عد إليه ، واذكر له موضعها وحدودها ، ففعل ، فقال : أخرجوه ، فقال اله التل : صدق ، عد إليه وسم له اسم صاحبها ، وأنه غائب . فقال : أخرجوه . فقال التل : صدق ، عد إليه و سم له اسم صاحبها ، وأنه غائب . فقال اخرجوه . فقال التل : صدق ، عد إليه ، واذكر له الموضع الذي هو غائب

⁽١) ١ / ١٤٦ والكندي ص ٥٠٨ . (٧) أي : الملتزمين .

⁽٣) ١ / ١٤٨ والكندي ص ٥٠٩ . (٤) لأن طلبه فاقص، وبذلك يكون غير شرعي.

فيه. فقال : أخرجوه . فقال التل : صدق ، عد إليه ، واذكر أنه لا ملك لك عليها ، ولا على شيء منها بسبب من الأسباب . فقال : أخرجوه . فقال التل : صدق ، عد إليه وقل له : وأنا عاجز عن حفظها . فمضى ثم عاد فقال : عر فته ذلك ، فقال : أكتبوا عليه بما ذكر كتاباً ، وأعطوه نسخته ، واقبضوا الدار ، وأقيموا لها أمينا ، حتى يحضر صاحبها . فقال له التل : ابت ليت بقاض فقيه ا».

النظر على دار العلم

وفي الكندي نقلاً عن رفع الإصر، في ترجمة القاضي عبدالعزيز بن محمد (١٠): وأن الحاكم فو من إليه النظر على دار العلم التي أنشأها . وكان الحاكم بناها ، وأتقنها ، وجعل فيها من كتب العلوم شيئاً كثيراً ، وأباحها للفقهاء ، وأن يجلسوا فيها بحسب اختلاف أغراضهم : بين نسخ ، ومطالعة ، وقراءة ، بعسد أن فرشت ، وعلقت الستور على أبوابها » .

قلت : هذه واحدة من مئات من المكتبات العامة ؛ التي انتظمت أنحاء العالم الإسلامي ، ولم يجدوا ألنيت من القاضي لكي يكون مديراً لها .

منع الشرطة من التكلم في الأحكام الشرعية

وفي ترجمة مالك بن سعيد الفارقي عند الكندي أنه (٢) «منع أصحاب الشرطة من التكلم في الأحكام الشرعية ». ولو لم تدع ُ الحاجة إلى ذلك ، لما اتخدنا القاضي هذا التدبير ، لئلا يظن العامة أن ما يقوله الشرط هو الشرع ، وليسوا أملا لذلك .

صلاحيات مالك بن سعيد

وروى صاحب رفع الإصر (٣) عن مالك بن سعيد هذا أنه «لما وفَـَدَ الأشراف من مكة والمدينــة إلى الحاكم ، كان المخاطب لهم ، والمتولي لأمورهم ، والسفير لهم عند الحاكم : القاضي ، إلى أن أطلق لهم الجوائز والصلّات على يديه .

⁽۱) ص ۲۰۰ . (۲) ص ۲۰۶ . (۳) الكندي ص ۲۰۰ - ۲۰۳ .

« ثم غلا قَـدَرُ مالك بن سعيد عند الحاكم ، و عَظمُمَ شأنه ، حتى صار إليه أمرُ الصّلات ، والإقطاعات ، والسجلات ، في جميع البلد : يخرج كل ذلك على يديه .

«ونظر أيضاً في المكاتبات الواردة من العمال بالنواحي، وفي مراسلات الدعاة. « وهو الذي يطالع الحاكم يجميع ذلك ، ويتلقى أجوبتهم (١) » .

اتخاذ الأمناء

في ترجمة سو"ار بن عبدالله عند وكيع" أنه « أول مَن اتخيذ الأمناء » وأجرى عليهم الأرزاق ، وقد معلى القرعة .. وأدخل على الأوصياء الأمناء » من هم هؤلاء الأمناء ؟ ما مهمتهم ؟ ليس بين أيدينا نص شاف عنهم . ولكن وكيعاً ينقل عن "" أبي الأصمعي أن « عقبة بن سلم الهنائي – عامل أبي جعفر على معونة (3) البصرة ، وذكر من عتو"ه ، واجترائه على الله ، وإقدامه على دماء المسلمين وأموالهم أمراً منكراً – وأنه أخيذ رجلاً قدم بجوهرة من البحر ، فأخذ منه الجوهرة ، وحبسه في السجن ، فجاءت زوجته إلى سو"ار بن عبدالله ، وهو قاضي أهل البصرة ، فقالت : أنا بالله ثم بالقاضي ! إن الأمير عقبة بن سلم أخذ زوجي ، و قدم بجوهرة فاغتصبه إياها ، وحبسه في السجن . فبعث إليه سو"ار يخبره بما رفعت المرأة عليه عنده ، فإن كان حقاً فأطلق فبعث إليه سو"ار يخبره بما أخبر عقبة بن سلم برسالة سو"ار زجرهم ، وشتم سو"راً شتماً قبيحاً . فجاء الرسول إلى سو"ار فأخبره بجوابه ، فوجة إليه سو"ار بالمثنائه ليسمعوا منه قوله ، وما يرد من الجواب ، فأتوه ، فرد عليهم من الرد بالمثم أمراً قبيحاً . فأتوه ، فأتوه ، فرد عليهم من الرد والشتم أمراً قبيحاً . فأتوه فأخبروه . فأرسل إليه سو"ار ، فقال :

« والله لئن لم 'تطلِق ِ الرجل ، وترد عليه جوهرته ، لآتينــَـك في ثيـــاب بياض ماشياً ، ولأدمرن عليك بغير سلاح ولا رجال، ولأقتلنــَـك قتـــلة يتحدث

⁽١) في الأصل : أجرتهم ، وهو تحريف . (٢) ٢ / ٥٨ .

الناس بها . فلما سمع من محضرته رسالة سو ار ، قالوا له : أيها الأمير ! إنه يفعل بك ما أرسل به إليك ، وهو سو ار قاضي أمير المؤمنين ، فافعل ما أمرك به . فوجه بالرجل والجوهرة ، ووجه إليه رجــالاً يشهدون عليه بقبض الرجل والجوهرة . فصاح بهم سو ار وقال : يا أبا عبدالله ! يشهدون على ماذا ؟ يطلق الرجل ، و ترد عليه جوهرته » .

الأموال الحشرية

وفي ترجمة سو"ار بن عبدالله عند وكيع (١) أنه «ضم" الأموال الجهول أربابها، وسماها : الحشرية » .

وفي صبح الأعشى للقلقشندي (٢): « نظر المواريث الحشرية: وموضوعها التحدثث (٣) على ديوان المواريث الحشرية، بمن يموت ولا وارث له، أو وله وارث لا يستغرق ميراثه ، مع التحدثث في إطلاق جميع الموتى من المسلمين وغيرهم » .

إحصاء المقاتلة والفرسان

وفي أخبار ابن أبي ليلى عنه وكيع (٤): (بمث المنصور إلى ابن أبي ليلى للكتب له مقاتلة أهل الكوفة ، وفرسانهم من أهل الشرف ، .

ولعمري إن اثنان القاضي على هذه المعلومات العسكرية ، التي تترتب عليها أمور كثيرة : كالعطاء ، والإعاشة ، وميزان القوة ، وغير ذلك ، هو من أجل ما 'خص" به القضاة .

النظر على الجامع وتغيير البدع فيه

جاء في كتاب قضاة دمشق لابن طولون ، في ترجمة عبدالله بن عامر اليحصبي أنه (٥) «كان على مسجد دمشق ، لا يرى فيه بدعة " إلا غيرها » وأنه «كان الناظر على عمارة جامع دمشق ». وقد توفي سنة ثماني عشرة ومئة .

[.] $\pi \gamma / \epsilon (\tau)$ التحدث : التصرف . $\pi \gamma / \epsilon (\tau)$

[.] ۱ ف (ه) ص ه . ۱ ف ۱ / ۳ (ف)

خلع خليفة عند المنبر

وفي الكتاب السابق أن ﴿ أَبَا زَرَعَةَ الثَّقَفِي نَوْعَ الطَاعَةَ ﴾ وقام مع أحمد بن طولون ﴾ وخلع الموفق ﴾ ووقف عند المنبر يوم الجمعـــة وقال : يا أيها الناس ! أشهدكم أني قــد خلعت ُ أَبا أحمق ﴾ كما 'يخلَـع الحاتم من الإصبع ، فالعنوه . فعل ذلك أبو زرعة بأمر ابن طولون سنة إحدى وسبعين ومثتين » .

قاض عمراني

وفيه عند ترجمة حمزة بن الحسن أنه (۱) ﴿ وَلِيَ قَضَاءَ دَمَشَقَ مَن قِبَلَ الظَّاهِرِ العَبِيدِي، ووليَ نقابة الأشراف بمصر. وجداد بدمشق منائر و قنييّاً ، وأجرى الفوارة . وذكر أنه وجد في تذكرته كل سنة سبعة آلاف دينار صدقة . وتوفي سنة أربع وثلاثين وأربعمئة » .

صلاحيات مختلفة للشهرزوري

وفيه أن (٢) « الشهرزوري ولي القضاء النور الدين سنة اثنتين وسبمين وخسمئة ، فكان من خيار القضاة ، وأخص الناس بنور الدين ، فو ض إليه : نظر الجامع ، ودار العسرب ، وعمارة الأسوار ، والنظر في المصالح العامة ، واستوزره أيضاً – فيا حكاه ابن السباعي – وعمر له المارستان ، والمدارس ، وغمر ذلك . . » .

نظر الأسرى

وقد دعت الضرورة - على ما يظهر - إلى إحداث قضاء خاص بالأسرى ، ينظر في أمورهم مع أسيادهم، ولا سيا في مكاتباتهم، وفيكل ما يعود إلى تحريرهم، وفقاً لأحكام الشريعة، وبغية المحافظة على حقوقهم التي مُنحت لهم في الإسلام. ولهذا نرى في تاريخ قضاة دمشق(٣):

﴿ قَالَ تَقِيُّ الَّذِينَ بِنَ قَاضِي شَهِبَةً : فِي سَنَةَ أَرْبِعِ وَأَرْبِعِينَ وَتَهَاعُنَّةً ، فِي شَعْبَانَ ،

وفي يوم الخيس ثامن عشره ، جاء كتاب بأن القاضي شمس الدين الونائي عين للقضاء في ربيع الآخر ... ويوم الخيس خامس عشره ، جاء كتاب دوادار كاتب السر" ، يخبر فيه أن القاضي الونائي استقر" في القضاء ، والخطابة ، ونظر الأموى . .

قضاء مشيخة الشيوخ

وفي ترجمة ابن جماعة عند ابن طولون أنه «جمع له بين القضاء، ومشيخة الشيوخ، وكان ذلك سنة ١٩٥٠ه .

ما معنى مشيخة الشيوخ ؟ إن الذي كان يتولاها هو شيخ مشايخ الصوفية . قال القلقشندي(١) :

و المراد بها : مشيخة الخانقاه التي أنشأها الملك الناصر ، محمد بن قلاوون ،
 بسرياقوس ، من ضواحي القاهرة » . وقال في معرض رسوم المكاتبات (٢) :

و وإن كان من مشايخ الصوفية ، خوطب بمولانا شيخ الشيوخ . . ، .

وهذه صورة توقيع (مرسوم تعيين) بمشيخة الشيوخ، بالخانقاه الصلاحية (٣):

و رئسم بالأمر الشريف - لأ زال يوصل الحقوق إلى مستحقيها ، و تجمل الوثوق بمن تتجمل المراتب الدينية منه بترقيها - أن يفوض إلى المشار إليه مشيخة الخانقاه السعيدة الناصرية بسير ياقدوس - قدس الله روح واقفها - ومشيخة الشيوخ بالديار المصرية والبلاد الشامية والحلبية والفتوحات الساحلية ، وسائر المالك الإسلامية المحروسة ، على عادته في ذلك وقاعدته ومعلومه ، وأن يكون ما يخص بيت المال المعمور من ميراث كل من يتوفشى من الصوفية بالحانقاه المذكورة المشار إليه ، بحيث لا يكون لأمين الحكم ولا لديوان المواريث معه في ذلك حديث ، وتكون أمور الخانقاه المذكورة فيا يتعلق بالمشيخة وأحوال الصوفية راجعة إليه ، ولا يكون لأحد من الحكام ولا من جهة الحسبة

^{. 174 / 4 (1)}

⁽٣) صبح الأعشى : ١١ / ٣٧٠ وقد اختصرناها .

ولا القضاة في ذلك حديث معه ، ولا يشهد أحد من الصوفية ولا ينتسب إلا بإذنه على العادة في ذلك ، ويكون ذلك معدوقًا (؟) بنظره .

« فلنيعُد إليها عوداً حميداً ، ولنيفيد من الإصلاح ما لم يزل مفيداً ، ولنيع تتصم بالله تعالى مولاه فيا توكاة وقد آتاه الله تثبيتاً وتسديداً ،ولي شهد بها من القوم المباركين من [كان] عوده و قبل الصوم عيداً ؛ وهو أعز ه الله تعالى المسعود المباشرة ، المحمود المعاشرة ، المشهود منه اعتاد الاجتهاد في الدنيا والآخرة ؛ المعهود منه النف التام ، في فقراء مصر والشام ، في أشر الحير وآثر م ، وكثر البر وواتره ، ويسر السير الحسن الذي لم يبرح لسان الإجماع شاكرة . » .

إتلاف أدوات القبار

وفي ترجمة شهاب الدين الرومي عند ابن طول أنه (١) « مر" على الذين يقامرون بالبيض فكسره ، وأعطى أهله ثمنه ، ونادى بمنع ذلك » .

إبطال الساهرة – التسعير – الموازين

د ثم ليلة تاسع عشر هذا الشهر (رمضان ٨٤٠ ه) نادى بإبطال الساهرة ،
 وسعّر البضائع ، حتى البصل ، وأجرى الموازين على قانون الروم

منع النساء والفوغاء من الندب

في ترجمــة عبد العزيز النمان في رفع الإصر أن الحاكم (٢) و أمره في يوم عاشوراء أن يمنع النساء والناس من المرور في الشوارع . وكانت سنستهم أنهم في يوم عاشوراء 'يخرجون النساء وغيرهن النوح والبكاء على الحسين ، و'ينشدون المراثي في الشوارع ، وتمد الغاغة (الغوغاء) أيديهم إلى أمتعة الباعة ، فرفعوا ذلك إلى الحاكم ، فأمر القاضي أن يمنعهم من المرور في الشوارع ، وأن يختص النوح والنشيد بالصحراء » .

⁽۱) ص ۲۱٦ .

القاضى يحضر تسليم الخليفة

في أخبار ابن طولون للبلوي(١١) :

وحد ثن أحمد بن محمد الواسطي قال: كنت مع المستعين بالله على الرسم ، فرأينا غبرة خيل قد أقبلت ، فأنفذ غلاماً له يركض ، ليمرف له خبرها ، فعاد وقال: هو سعيد الحاجب. فاصفر ونه (لون المستعين) ووجم ، فقال لي : يا أبا عبدالله! أنا أستودعك الله ، هذا جزار بني هاشم قد جاءني ، فحر ت وجزعت ، و عد نا جمعاً.

و ووافى سعيد في أثرنا ، فأوصل إلى أحمد بن طولون الكتاب . فأحضو قاضي واسط والشهود ، فأشهدهم على تسليمه إياه سليما . فتسلم ، وأخرجه من وقته إلى الصحراء ، وضرب له خيمة ، فأدخله إليها ، فأقام سويعة وخرج ، وألقى الخيمة عليه ، وركب من وقته دابته ، وسار راجعا .

« فلما بَعُدَ أَتينا الخيمة فرفعناها، وأحمد بنطولون معي، فإذا بجثة المستعين مطروحة على الأرض، وقد صرعه (سعيد الحاجب) وأخذ رأسه ومضى

القاضى يحضر تسلم مال يرسل إلى الخليفة

قال محقق كتاب سرة ابن طولون للملوى (٢):

وكان ابن طولون ، من محبته المعدل ، وإقامته ، وتأييده الحق ، وسلوك طريقته ، كيل إلى كل مَن كان ذلك من صفته ، ويقرب إليه من علم التحقيق من خليفته ، حتى إنه في بعض الأيام أراد أن يحمل ما اجتمع من المال إلى حضرة الخليفة ، فأحضر القاضي، ومعه العدول بحيث يشهدون على القاضي، فكتب الشهود خطوطهم ، وقد عاينوا المال ، وكان مبلغه ألف ألف دينار ، ومئتي دينار . فلما بلغ الكتاب إلى سليم ، وهو بعض الشهود ، ألقاه إلى الخادم من يده وقال : أيها الأمير ! لست أشهد حتى يوزن المال مجضرتي . فغاظه ذلك منه لتأخر الإنفاذ . ثم قال للوازنين : زنوه . فلما فرغوا من وزنه قالوا : اشهد .

⁽۱) ص ٤١ . (۲) عن ٨٠ حاشية رقم (١) .

فقال: بقي لي النقـــد. فدعا بالنقاد فنقده ، وسليم جالس معهم حتى فرغ ، وختمت الأكباس ، وتسلمها حاملها ، فكتب شهادته وانصرف . . » . القضاة يفتون مخلع ولي العهد لنكثه

كان أبو أحمد الموفق ولي العهد قد حجر على الخليفة المعتمد على الله ، وأنزله دار ابن الخصيب ، في سنة تسع وستين ومئتين . وقد وجد ابن طولون هــــذا التصرُّف من ولي العهد نكثاً يوجب خلعه ، ولكنه لم يتصرف وحده في موضوع الخلع ، بل أشرك القضاة في ذلك . قال البلوي في أخبار ابن طولون (۱) : خلع الموفق في مدينة دمشق ووثيقة خلعه

و فلما وقف أحمد بن طولون على هذا كله من كتاب صاحبه إليه وتواترت الأخبار أيضاً به، والكتب إلى سائر الناس، أقام بدمشق ووجة فأحضو قضاة أعماله، وفيهم العمري وأبو حازم وبكتار بن قتيبة، فاستفتام في خلع أبي أحمد الموفق، فكل أفتاه بخلعه إلا بكار بن قتيبة، فإنه تلكل في ذلك، فتفافل عنه أحمد بنطولون، وحقدها له في نفسه، وكتب كتاب الخلع على نسخ، وأنفذ إلى كل عمل من أعاله نسخة تقرأ على المنبر في جميع أمصاره و تخلك، فن جوامع ذلك:

« بسم الله الرحمن الرحم، هذا ما أجمع عليه القضاة والأولياء ووجوه أهل الأمصار، حين أحضرهم أحمد بن طولون، مولى أمير المؤمنين، بجلسه، بمسكره في مدينة دمشق سنة تسع وستين ومئتين، وسألهم عما يوجبه ما أقسدم عليه الناكث أبو أحمد في أمير المؤمنين المعتمد على الله، من إيقاع الحيل على فض جيوشه، وتشريد محماته، بجملهم على السيف مرة وقتلهم بالسم أخرى، ثم تخطى ذلك إلى إخافة سر به، وحمله على الاثتار له في كثير بما يؤثره، بما يضع به من منزلته، وينقص من محله، فلما كَشُر هذا عليه، وخافه على نفسه، أجمع على النفوذ إلى أحمد بن طولون للاعتصام به، إذ هو ثقته وعمدته، وممن خلص له على التجربة، بتوقيقه عن مكاره الخلفاء قبله، وأن أبا أحمد لما رأى ذلك

⁽١) ص ٤٩٤ وما بعدها .

خاف أن يظل مأموراً بعد أن كان آمراً وكتب إلى إسحاق بن كنداج في قصده وردُّه ، فشخص إليه في جمع كثيف، حتى وافاه بين المَـوْصل والحديثة فردُّه، وأمير المؤمنين يناشده الله ، ويذكره به ، ويخوَّفه مروقـه عن الدين ، ونقضه ما أكدته عليه البيعة ، وإنما قدم عليه وقد فارق الطاعة ، وبرىء من الذمة ، ووجب جهادُ، على الأمة ، فلم 'يصْغ ِ إلى ذلك ، ولا اكترث به ، لما 'جعيلَ له على ما يأتيه من أمره من الحطام ، فشرهت نفسه إليه، وإلى ما استباحه من مال مَنْ أَقَامَ عَلَى الطَّاعَةَ ۚ وَوَفَى بِالعَهِدُ وَالذَّمَةِ ۚ حَتَّى أَدْخُلُهُ سُرَّ مَنْ رأَى مأسوراً ﴿ وسلمه إلى صاعد بن مخلد فحبسه ووكل به ، و منع من جميع أهله وولده و َشمُّله ، فأصبح مقبوضَ البد ، بعمدَ الناصر ، يخاف على نفسه آناء لبله ونهاره ، عرضة " لسوء القول وقبيح الفعل . فالأمة في حرَج من القعود عن نصرته ، والأولياء في َحَنْثٍ مِن نقض بيعته ، والسنن داثرة ، والأحكام ضائعة ، والحق منتبَذ ، والعدل شارد ، وغِيَرُ الله عز وجل تنتظر . فرأى كل مَن حضر خلعَه مما كان أمير المؤمنين بَتَّه له من ولاية عهده ، والتبرِّي منه ، والجهاد له ، إذ كان قـــد منع حقوقاً ثلاثة : أو لها – حق الإمامة ، والثاني – حق الأخوَّة ، والثالث – حتى النعمة عليه . وأوقع من حضر من الحكام شهادته عليه وفتياه به ، فكتب بذلك عشر نسَخ نسقاً وأحداً لا يغـــاير بعضها بعضاً ، وفيها خطوط القضاة ، ما نسخته:

« يقول عبيد الله بن محمد العموي القاضي بجندي قِنسَّر بن والعواصم والثغور الشامية ، وجندي حمص [وأنطاكية] : قد 'قرىء عليَّ هذا الكتاب ، وهو قولي ، والحق عندي ، والذي أفتيت به ، لما صحَّ عندي من غدر الناكث الممروف بأبي أحمد ، وتعدِّيه وخروجه عن طاعة أمير المؤمنين أيده الله ، وأنه قد استوجب بما كان منه ، بما سمي ، ووصف في هذا الكتاب إسقاط اسمه وخلمه وترك الدعاء له ، وأنه غير مستحق لإمامة المسلمين ، ولا مأمون عليهم ، ولا موثوق به في ذلك ، وأشهدت عليَّ وعلى فتياي من أثبت شهادته في هذا الكتاب.

وكتب عبيدالله بن محمد القاضي بخطِّه ، في يوم الخيس لإحدى عشرة ليلة خلــَت من ذي القعدة سنة تسع وستين ومئتين » .

يتنكر لياذ للسؤال عن الشهود

وجاء في ترجمة ابن المنكدر عند الكندي (٢١٢ – ٢١٤ ه) أنه (١) «كان يتنكر بالليل ، يغطي رأسه ، ويمشي في السكك ، يسأل عن الشهود ، وقد رآه غير واحد من الثقاة ، وتحدّثوا بذلك عنه » .

مفتاح بيت المال بيد القاضى

في أخبار الحارث بن مسكين عند ابن حجر (٢) أنه « ما دخل في ولاية الحارث شيء من الحلل إلا في بيت المال.. قال هارون بن سعيد : ينبغي لنا أن نتشاكى أمر الحارث ، فإني أشرت عليه ألا يدفع مفتاح بيت المال لغيره ، فلم أبرح ، حتى أخرج المفتاح من القيم طر ، فدفعه إلى أخيه .. » .

وهــذا غاية ما وصل إليه المسلمون من المحافظة على الأموال العامة : أرب يجعلوا مفاتيحها في أيدى قضاتهم ، فهم أحرص الناس علمها .

القاضى يتولى إنفاق واردات المدارس على الطلبة

في ترجمة علم الدين البلقيني في رفع الإصر (٣) ذكر لسيئات عرفت عنه ، منها قوله :

« وأما المدارس ومتحصلها ، فلم يصرف للطلبة إلا اليسير .. » . وهــــذه الإشارة تدلُّ علىأن القاضيكان مكلــًّفاً بجمع واردات أوقاف المدارس، وإنفاقها على الطلمة .

النبي عن المنكر - إغلاق الحانات

وكان العز بن عبد السلام قاضياً أيام السلطان الصالح أيوب بن الكامل بن المادل . قال ابن حجر (٤) :

⁽١) ص ٤٣٧ . (٢) رفع الاصر ١ / ١٧٤ . (٣) ٢ / ٩٥٩ . (٤) ٢/٢٥٣.

و وبما اشتهر من شهامته – القاضي – أنه حضر مجلس السلطان ، وكان اطلع على حانة 'يباع فيها الخر ، و'يفعل فيها المنكرات . فقال : يا أيوب! كيف يسعك في دينك أن تكون الحانة الفلانية في سلطانك ؟ فقال : يا مولانا ! أنا ما علمت مدن ، بل هو من زمان أبي . قال : أفترضى أن تكون ممن يقول يوم القيامة: ﴿ إِنَّا وَجِدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّة ﴾ ؟ فما وسعه إلا أن أمر بإبطال ذلك».

اختيار أمين المقياس

وفي أخبار بكار بن قتيبة في الولاة والقضاة نقلًا عن رفع الإصر(١):

و لما أمر المتوكل ببناء المقياس في الجزيرة ، كتب إلى بكار أن ينسدب إلى المقياس أميناً ، فاختار لذلك أبا الرداد عبدالله بن عبد السلام المؤذن ، فاستمر ذلك في ولده ، وذلك سنة ٢٤٧ ه . . . » .

والمقياس المقصود ، هو مقياس النيل ، أي مقياس ارتفاع مياهه وانخفاضها ، وهو عمل على غاية من الأهميسة ، لما يترتب عليه من الشؤون الزراعية ، التي هي حياة مصر . فاختصاص القاضي بهذا الاختيار ، دون غيره من أصحاب الولايات العامة في الدولة ، يدلنك على مبلغ الثقسة التي منحها الخلفاء للقضاة في تصريف الأمور الحيوية التي يتوقف عليها معاش الناس .

في الأندلس

قاض يصبح ملكا

وكما كان شأن القضاة في المشرق ، كان شأنهم في المغرب ، إذ قداموا بأعمال هامة ، في إدارة الدولة ، مع القضاء ، أو بعده . من ذلك ما رواه المراكشي في المغرب عن (٢) و علي بن أضحى الهمداني ، من بيت عظيم بغرناطة ، قد صح "له ملكها فيما تقدم ، وكان قد ولي قضاء القضاة بغرناطة ، واشتهر بالجود ، وجل قدره ، فصح "له القيام بملك غرناطة ..» .

⁽ ۱) ص ۲ ه .

تصريف مهات أمور الدولة

وفي ترجمة القاضي محمد بن عبدالله بن أبي عيسى في كتاب تاريخ قضاة الأندلس المنباهي المالقي (١١):

و كان الخليفة لا يخليه ، مع قيامه له بالقضاء ، من تصريفه في مهات أموره ، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء ، والأمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها ، وللإعلام بمصالحها ، والبنيان لحصونها ، وترتيب مغازيها ، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب . وربحا أقامه في ذلك مقام أصحاب السيوف من تو"اد جيوشه ، فيغني غناءهم بحسن تدبيره ، وصحيح ديانته ، وصريح مناصحته . . » .

استخلاف القاضي إذا خرج الخليفة للفزو

وفي ترجمـــة القاضي أسلم بن عبد المزيز في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي (٢٠) : « كثيراً ماكان الناصر لدين الله يستخلفه في سطح القصر، إذا خرج في سببل الفزو، ثقة منه بعلمه ، ودينه ، وحزمه » .

سفــارة

وفي ترجمة القاضي أبي بكر الباقلاني، في تاريخ قضاة الأندلس أنه « صار له اختصاص بعضد الدولة، وأنه وجتهه سفيراً عنه إلى ملك الروم، ليظهر به رفعة الإسلام .. » (٣) . وقال (٤) : « وكان سير القاضي إلى ملك الروم سنة نيف وثهانين وثلاثمئة » .

وكان الشيخ الفقيه القاضي أبو إسحاق ابراهيم التسولي قـد (°) « تولى خطة القضاء ، واستعمل في السفارة » .

قبض الصدقات وتفريقها

ومعلوم أن الصدقات هنا تفيد الزكاة . وقد ورد في ترجمة القاضي أسود بن

⁽۱) ص ۲۰ . (۳) ص ۲۰ . (۳) ص ۲۰ .

⁽٤) ص ٤٠ . (د) ص ٢٣١ .

سليمان في كتاب قضاة قرطبة للخشني^(١) أن « الأمير هشام بن عبد الرحمن٬ أمر قاضيه : بقيض الصدقات عند وجوبها ، وتفريقها على وجوهها . . » .

القاضي مرجع لإنعاش المعوزين

وفي نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ترجمة للوزير أبي محمد عبدالرحمن المعافري ، جاء في بعضها (٢): « كان كثير الصنائع ، جزل المواهب . . وجهه أميره علي بن يوسف بن تاشفين إلى طرطوشة ، برسم بنائها ، فلما حلتها ، سأل قاضيها ، فكتب له جملة من أهلها ممن ضعفت حاله ، وقل تصرفه ، من ذوي البيوتات ، فاستعملهم أمناء ، ووستع أرزاقهم ، حتى كمل له ما أراد من عمله ، ومن عجز أن يستعمله ، وصله من ماله ، فصدر عنها وقد أنعش خلقاً . . » .

القاضي يشهد على الوثائق - مرجع الكتاب بالعدل

وكان للوثائق شأن مهم في العلاقات بين الناس؛ كما سترى ذلك في موضعه من الكتاب ، والموثـتق في اصطلاح أهل المفرب ، هو الكاتب بالعدل اليوم . ورد في قضاة قرطبة للخشني ، في ترجمة أحمد بن بقي " بن مخلد (٣) :

و كان حسن الانتقاد والفطنة في الوثائق. كان لا يوقع شهادته في وثيقة حتى يقرأ جميمها من أولها إلى آخرها وكان يصبر على ذلك وإن كان قائماً على قدميه. «قال أحمد بن عبادة: كتبت لنفسي وثيقة على رجل بمال ، وذكرت في الوثيقة سبباً ، اضطررت فيها إلى ذكره ، وكانت الوثيقة ، بذكر ذلك السبب، واهنت ، وأرسلت شريكاً لي ليوقع فيها الشهادات على الرجل ، قال : فأتى بالوثيقة إلى أحمد بن بقي ليشهده فيها ، فلما قرأها ، ووقف على وهنها ، كر و أن يوقع شهادته ، على ذلك الوشخط أن يوقع شهادته ، على ذلك الوهن ، وكر و أن لا يوقع شهادته ، فيسخط

إلى الرجل فقال له: أتـُشهـِدني أن لفلان عندك كذا وكذا مثقالاً ، إلى أجل كذا وكذا ؟ قال له: نعم . فعقد شهادته على هذا اللفظ بعينه ، لا غير .

الصديق بانقباضه عنه، وكرِّهَ أن ينبه المشهود عليه بوهنها . قال : فرفع رأسه

⁽۱) ص ۱۳۰ . (۲) ع ۲۱۱ . (۲) ص ۱۳۸ .

« قال : كان محمد بن إبراهيم بن الجباب ، صاحب الوثائق ، فأمر أحمد بن بقي" بالتعقيب (١) عليه ، فكان يتعقيب

وهذا النص يدلُّنا على أمور:

أولها - أن الوثائق التي كان يكتبها الكاتب بالعدل ، لا بد لها من تصديق القاضى .

ثانيها – أن القاضي هو الذي يستمع الشهادة على مضمون العقد، وربما أصدر حكمًا (٢).

ثالثها – أن القاضي هو المرجـع الأعلى للكتــّاب بالمدل ، وهو الذي يأمر بالتعقيُّب عليهم .

⁽١) التعقب : تدقيق الأعمال من حيث مطابقتها للشرع . وما يسمى عنــدنا محكمة التمييز ، يسمى في تونس محكمة التعقيب .

⁽٢) راجع في ذلك حديثًا طويلًا في قضاة الأندلس ص ١٦٨ – ١٦٩.

الفحبّل الثالث

ضمُ أعَال مخنلفَة إلى القضاء

كان لحسن تصرُّف أكثر القضاة، ولثقة أولي الأمر بهم، في الدولة الإسلامية الناشئة ، آثار بعيدة في تنظيم مؤسسات الدولة ، وفي إسناد الكثير منها إلى القضاة ، ولا سيا تلك المناصب الحساسة ، التي لها صلة مباشرة بمصالح الشعب . وقد تساوى في ذلك أهل المشرق والمغرب . من ذلك ما رواه وكيع عن سوار ان عمرو ، في كتابه أخبار القضاة (١) قال :

الصلاة والشرطة والقضاء

«كتب أبو جعفر المنصور إلى سوار بن عبدالله القاضي أن يوليه صلاة البصرة ، وشرطتها ، مع القضاء ، فحوال إلى دار الإمارة (٢) ، وجعل على شرطته شبيب ان شبة .

۲ (۱) ۲ (۱) گان القاضي كان مجلس في المسجد .

وأنه دخل على المنصور فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمــة الله
 وبركاته.

- فقال المنصور : وعليك السلام ورحمة الله . أدن أبا عبدالله !
- فقال : يا أمير المؤمنين ! أدنو على ما مضى عليه الناس ، أو ما أحدثوا ؟
 - قال : على ما مضى عليه الناس .
 - « فدنا ، فصافحه ، ثم جلس فقال :
- قد عزمت على أن أدعو أهل البصرة بسجلاتهم، وأسرتهم، فأنظر فيها.
- فقال : يا أمير المؤمنين ! أناشدك الله أن تعرض لأهل البصرة !
- فقال : أيا سوار ! أبأهل البصرة تهددني ؟ والله لهممت أن أوجه إليهم
 من يأخذ بأفواه سككهم ، وطرقهم ، ثم يضع فيهم السيف ، حتى يفنيهم !
- فقال : يا أمير المؤمنين ! ذهبت َ إلى غير ما ذهبت ُ إليه . إنما كرهت أن تعرض للأرملة ، واليتيم ، والشيخ الفاني ، والحدث الضعيف .
- فقال: يا أبا عبدالله! أنا للأرمل بعل ولليتيم أب، وللشيخ أخ، وللضعيف عم . وإنما أريد النظر في سجلاتهم وأسرتهم ، ليستخرج ما في أيدي الأغنياء، مما أخذوه بقو تهم ، وجاههم ، من حقوق الضعفاء والفقراء .
 - ـ فقال : وفـتَّقك الله لما يحب يا أمير المؤمنين ، وأرشدك لما يرضى ، .

ثم أُضيف إلى سوار قضاء الأحداث (١) ، أي الجرائم الكبرى ، وهذا يدلك على أن قضاء الأحداث كان أيام العباسيين ، على الأقل ، بالتخصيص .

النظر في الأنهار

روى وكيع عن الأصمعي أنه قال(٢): «كتب المهدي إلى عبيدالله بن الحسن — القاضي — أن ينظر في الأنهار التي كانت أيام عمر وعثمان ، فيأخذ الصدقة ، ويأخذ من الأنهار التي أحد ثت بعد ذلك الخراج . فلم ينفذ كتابه ، فتوعّده ، فلما بلغ الخبر عبيدالله بن الحسن ، جمع أشراف أهل البصرة ، أهل العلم بالقضاء،

⁽۱) وكيسع ٢/ ٨٠٠ .

فأشهدهم أنه قضى لأهل الأنهار كلها ، التي في جزيرة العرب ، بالصدقة ، فلم يرد شداً من القضاء » .

ويبدو من القصة أن المهدي أراد أن يفرق بين الأنهار التي كانت أيام عمر وعثان، وأن يفرض على ما تسقي الزكاة. وأما الأنهار المستحدثة بعدهما، فأراد أن يفرض على ما تسقي الخراج. والظاهر أن ما كان يجبى من الخراج أقل بما كان يجبى من الزكاة. ولكن القاضي عبيدالله بن الحسن رفض أمر الخليفة، ولم يكتف بذلك، بل جمع أشراف أهل البصرة، أهل العلم بالقضاء، وأشهدهم أنه قضى لأهل الأنهار كلها، في جزيرة العرب، بالصدقة. ولهذه القصة دلالات:

أولها – أن أنهاراً قد استحدثت بعد زمن عمر وعثمان ، ولا ريب في أنها كثيرة ، ولا ريب في أن المساحات التي كانت تسقيها واسعة ، مما استوجب بيان الحكم الشرعي في الضريبة الواجبة عليها . وذلك أمر حضاري ذو بال .

ثانيها – أن الخليفة لم يجرؤ على بَت الموضوع من عنده ، وإنما أحال ذلك على قاضيه ، وفي هذا برهان عملي على فهم الخلفاء لاستقلال السلطة القضائية ، ولمبدأ فصل السلطات . وإلا فما الذي كان يمنع الخليفة المهدي من أن يَبت هو بالموضوع من غير الرجوع إلى قاضيه .

ثالثها -- أن القاضي لم ُيبالِ بأمر الخليفة ، لأنه مخالف لاجتهاده ، وقضى بخلافه ، وأشهد أهل العلم بالقضاء على قضائه. وفي هذا من البرهان على استقلال القضاء ، مما لا يدع مجالاً لزيادة مستزيد .

قضاء وولاية بيت المال

منف عهد فجر المسلمين بالحياة القضائية ، ولى عمر بن الخطاب عبد الله بن مسعود القضاء وبيت المال. فقد روى و كيم في كتابه أخبار القضاة عن مجاز (١٠): « أن عمر بن الخطاب بعث عمار بن ياسر على صلاة أهل الكوفة ، وبعث عبدالله ابن مسعود على بيت المال والقضاء » .

^{. \ \ \ / \ (\)}

وفي ترجمة الجمال المصري في قضاة دمشق لابن طولون (١) أنه: « نبلَ شأنه أيام الملك العادل ، ودرَّس بالأمينية . . وكان معتنياً بأمره ، وباشر وكالة بيت المال بعد عزل الزكي بن الزكي ، ثم في سنة ثماني عشرة وستمثة ولاَّه الملك المعظم ضاء الشام . . » .

قضاء ومظالم ومواريث ومكاييل وشرطة وغيرها

في ترجمة محمد بن عبدة في رفع الإصر ، كما نقل في ذيل الولاة والقضاة (٢) أن د أبا الجيش كان يجلُه ويعظمه . . وفو ض إليه مع القضاء النظر في المظالم والمواريث والأحباس والحسبة » .

وعند الكندي (٣): « قدم مسلمة الفسطاط .. وعزل سلم بن عتر عن القضاء ، وجعله إلى عابس بن سعيد ، فجمع له القضاء والشُر َط ، وهو أول من مجمعا له .. » .

وفي أخبار القضاة لوكيع (٤) أن « معاوية عزل سميد بن العاص عن المدينة سنة ثلاث وخمسين... وأعاد مروان بن الحكم؛ فعزل مروان أبا سلمة ، واستقضى أخاه مصعب بن عوف ، وضم إليه الشرَّط مع القضاء .. » .

مشارفة دار الضرب والدعوة وقراءة المجالس

وفي ذيل الولاة والقضاة للكندي ، نقلاً عن رفع الإصر ، في ترجمة الحسين ابن على بن النعمان بن حيون أن (٥) (الحاكم فو ض إليه الحكم بجميع المملكة ، وولاه مشارفة دار الضرب ، والدعوة ، وقراءة الجالس بالعصر ، وكتابتها ، وهو أول مَن أضيفت إليه الدعوة من قضاة العبيديين » .

قال أحمد أمين في ظهر الإسلام حول الدعوة (٦): ﴿ وقد رتب الفاطميون الدعوة › وقورّوها › وأحكموها › وجعلوا عليها رئيساً سمّوه ﴿ داعي الدعاة ﴾ ، ومنزلته تلي قاضي القضاة › ويتزيّى بزيّه . واشترطوا فيه أن يكون عالِماً

⁽۱) ص ۱۶. (۲) ص ۲۱ه. (۱) ص ۱۳۱۱.

بجميع مذاهب أهل البيت ، وتحته اثنا عشر نقيباً ، وله نواب كنواب الحكم في سائر البلاد، ويحضر ما يقال في الدعوة، ويقرأه داعي الدعاة، ثم يقرأه الخليفة. ويتلى ما يحضر يوم الاثنين والخيس على الرجال في مكان، وعلى النساء في مكان. وهناك مجالس للعامة ، ومجالس للخاصة ، وكانت تسمى مجالس الدعوة : مجالس الحكة » (١).

قضاء وولاية أو إمارة

وفي أخبار القضاة لوكيع أن (٢) « عبد الرحمن بن زيد بن حارثة الأنصاري كان قاضياً على المدينة ، ثم ولاه الحسن بن سهل المدينة ، فكان قاضياً ووالياً..». وفي أخبار أبي موسى الأشعري عند وكيع أنه «كان هو الأمير والقاضي» (٣).

قصاء وسفارة

وفي ترجمة محيي الدين بن الزكي عند ابن طولون أنه (٤): « عظمت رتبته عند صلاح الدين ، وسار إلى مصر رسولاً من الملك العادل ، إلى الملك العزيز ، يحثُه على الجهاد ، وعلى قصد الفرنج . . » .

وفي أخبار ابن طولون للبلوي أنه حينا وقع الخلاف بينه وبين ابنه (٥): « راسل ابنه ، ولطف به ، وأنفذ إليه أبا بكرة بكار بن قتيبة ، والصابوني ، القاضيين ، وأبا محمد معمر الجوهري ، وزياداً المعدني ... وأمرهم علاينته وملاطفته .. » .

قضاء وتدريس

وفي ترجمة القاضي جمال الدين الحرستاني، في قضاة دمشق لابن طولون ، أن العادل (٦٠) « ألزمه بولاية القضاء ، وله اثنتان وتسمون سنة ، وأعطاه تدريس العزيزية .. » .

⁽١) خطط المقريزي ١ / ٣٩١ . (٢) ١ / ٢٥٢ و ٢٥٧ .

⁽ه) ص ۲٤٩ . (۲) ص ۵ .

النظر في أموال السلطان

في ترجمة الشهرزوري في قضاة دمشق لابن طولون أن « نور الدين ولا " ه نظر أموال السلطان » (١) .

وروى ابن حجر أن (٢) « برهـان الدين الإخنائي ولي الحسبة ، ونظر المارستان ، ونظر الخزانة السلطانية » .

في الأنـــدلس

قضاء وحسبة ومحاربة البدع ، وجعل الودائع عند الأمناء

كان عبد السلام بن سعيد الملقب بسحنون (٣) « قاضي إفريقية . وهو أول من نظر في الحسبة من القضاة ، وأمر بتغيير المنكر. وأول من فر"ق حلق البدع من الجامع ، وشر"د أهل الأهواء منه . وأول من جعل الودائع عند الأمناء ، وكانت قبل في بدوت القضاة . »

وزير وقاض للقضاة

وفي تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي أيضاً أن ابن ذكوان (٤) « ولي َ الوزارة مجموعة إلى قضاء القضاة » .

قاض وكاتب

وفي الكتاب نفسه ترجمة للقاضي أبي القاسم عبدالرحمن بن ربيع الأشعري (°) وأنه «كان كاتباً بارعاً وشاعراً مطبوعاً . كتب عن سلطانه ، أيام استدعائه من بالمغرب ، وتحريك القبائل إلى الجهاد ، غير ما كتاب ، بما يشحذ المزائم ، ويوقظ النائم .. » .

⁽١) ص ٤٨ . . (٣) تاريخ قضاة الأندلس ص ٢٠٩ .

⁽٤) ص ٨٦.

قضاء وإشراف على العمال والثغور والنظر في المختلفين من بلاد الافرنج

ورد في كتاب التكلة لابن الأبار (١١) ، في ترجمة خلف بن فتح (رقم ٧٩٢) ذكر للقاضي منذر بن سعيد ، فقال عنه : « وكانت ولاية منذر للثغور ، مع الإشراف على العمال بها ، والنظر في المختلفين من بلاد الافرنج إليها ، سنة ثلاثين وثلاثئة » .

أما الولاية على الثغور؛ فهي إدارة خاصة كانت قائمة في البلاد الإسلامية تعني بمصطلح اليوم : إدارة الحدود . فالثغور هي المناطق المتاخمة للعدو .

والإشراف على العمال بلغة اليوم: التفتيش.

والنظر في المختلفين من بلاد الأفرنج: مؤسسة استحدثت ، لأن الناس لم يستطيعوا الاستغناء في الأندلس عن الذهاب إلى دار الحرب ، والعودة منها إلى دار الإسلام. ففرضت ظروف الأمن أن يوجد من ينظر فيما يغدو ويروح إلى بلاد الافرنج ومنها . ومع ذلك لم يغن هذا الاحتياط عن ضياع الفردوس المفقود .

النهي عن البدَع

لما كان تمازُج المجتمعات المختلفة يؤدِّي إلى أن يأخذ بعضها من بعض ، وكان هذا واضحاً في بلاد المفرب، أكثر من وضوحه في بلاد المشرق. ولما كان النصارى يحتفلون بعيد ميلاد سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام بكثير من مظاهر الابتهاج والزينة ، لذلك أراد بعض أمراء المسلمين تقليدهم في ذلك ، وإقامة الاحتفالات الفخمة ، من ذلك ما رواد النباهي المالقي في كتابه تاريخ قضاة الأندلس(٢) عن الأمير أبي يحيى ، ودعوته الأعيان والقضاة والفقهاء ، ومنهم القاضي أبي عبدالله عمد بن عبد السلام المنستيري ، الذي غضب لهذه البحدعة ، وغادر القصر .

⁽۱) ۱/۳۲ . (۲) ص ۱۶۲ .

إقامة رسمه على العادة الغربيَّة ، من الاحتفال في الأطعمة ، وتزيين المحلَّ ، مجضور الأشراف، وتخشُّر القوَّالين للأشعار المقرونة بالأصوات المطربة. فحين كمل المقصود من المطلوب ، وقعد السلطان على أريكة 'ملكه ، ينظر في ترتيبه، والناس' على منازلهم، بين قاعد وقائم، كهز" المُسَمِّع ُ طَرُّه ، وأخذ بهنتُمهم بألحانه ، وتبعه صاحب براعة بعادته من مساعدته ، تزَحْزَحَ القاضي أبو عبدالله من مكانه ، وأشار بالسلام على الأمير ، وخرج من المجلس ، فتبعه الفقهاء بجملتهم إلى مسجد القصر ، فنساموا به . فظن السلطان أنهم خرجوا لقضاء حاجاتهم ، فأمر أحد وزرائه بتفقتُّدهم والقيام بخدمتهم الى عودتهم ، وأعْلمَ الوزيرُ الموجَّهُ لِمَا ذُكِيرَ القاضى بالغرض المأمور به ، فقال له : ﴿ أُصلحكُ الله ! هذه اللملة المماركة التي وَ جِبُ شَكَرُ ۗ اللهِ عليها ﴾ وجمعنا السلطان – أبقـــاه الله ! – من أجلها ﴾ لو شهيدَ ها نبيتُنا المولود فيها - صلوات الله وسلامه عليه! - لم يأذن لنا في الاجتماع على ما نحن فيه ، من مسامحة بعضنا لبعض في اللهو ، ورفع قناع الحياء بمحضر القاضي والفقهاء! وقد وقع الاتــّفاق منالعلماء على أنَّ المجاهرة بالذنب محظورة ٢ إلا أن تمسُّ إليها حاجة كالإقرار بما يوجب الحدُّ أو الكفارة. فلمُنيُسلم لنا الأمير أصلحه الله ! - في القمود بمسجده هذا إلى الصباح! وإن كنتًا في مطالبة أخرر من تبعات رياء ، ودسائس أنفُس ، وضروب غرور ، لا كنـًا ، كما شاء الله ، في مقام الاقتداء - لطف اللهُ بِنَا أجمعين بفضله ! - ، فعاد عند ذلك الوزيرُ الْمرْسَل للخدمة الموصوفة إلى الأمير أبي يحيى ، وأعلمه بالقصَّة ، فأقام يسيراً ، وقــــام من مجلسه ، وأرسل إلى القاضي مَنْ نابَ عنه في 'شكـُره ، و'شكـُـر أصحابه ، ولم يَعُدُ إلى مثل ذلك العمل بعد . وصار في كل لملة يأمر في صبيحة الليلة المباركة بتفريق طعام على الضعفاء ، وإرفاق الفقراء ، شكراً لله ، . اه .

الفصل الرّابع

القاضي وسياسة الدولة العامة

رأينا في الفصل السابق الأعمال الجليلة التي وسدّة الدولة الإسلامية إلى القاضي ، غير فصل الخلافات بين الناس في الدماء والأموال والأعراض ولكن وقع في تاريخنا أكثر من حادث يدل على أن الدولة قد فزعت إلى القاضي تسأله توجيهه في سياسة الدولة العامة ، وذلك لعمري غاية ما يمكن أن يرقى إليه صاحب من جهة ، وغاية ما ترقى إليه دولة تعيش في ظل الدين الإسلامي ، الذي قامت دولنه على قاعدة الحلال والحرام . و من أجدر من القاضي في أن يضع الحد الفاصل بن الحلال والحرام ، وأن يأمر بالأول ، وينهى عن الثانى ؟ .

إن رئيس الدولة ، أو الخليفة ، أو أمير المؤمنين ، الذي تجمعت بين يديه عملياً كل السلطات ، والذي لا يرى غضاضة في أن يلحاً إلى أحد عماله ، وهو القاضي ، يسترشده في سيره بالرعيّة ، وفيا يترتب عليه لها من واجبات ، وفيا يرتسم لها عليه من حقوق ، إن خليفة هذا شأنه ، جدير بأن يكون قدوة بين عمال الدولة جميعاً ، فهم حين يرون رأس الهرم يستشير قاضيه ، يلجؤون في مناطقهم أيضاً إلى القضاة والفقهاء ، يسألونهم رأيهم فيا حز " بهم من أمر ، أو فيا

أشكل عليهم من مهم ". وعندئذ يفترض أن تستقيم أمور الدولة كلها وفقاً لأو امر الله تمالى ونواهيه . أما الخليفة الذي يرى نفسه مصدر السلطات ، وبين يديه الأموال ، وتحت إمرته القوى المختلفة ، ثم لا يعمل إلا بوحي من عقله وسيفه ، فذاك الذي تنكتب طريق الحق ، ومضى إلى الطغيان بغير رقيب ولا حسيب . في تراثنا الدستوري الحقوقي ، حادثتان في تراثنا الدستوري الحقوقي ، حادثتان عظيمتان ، تستحق كل منها كتاباً برأسه ، يشرحها ، ويبين مضامينها ، ويوضح عاسنها . فأما أولاهما ، فقد جرت بين :

العنبري القاضي والمهدي الخليفة

فأما المهدي فمعروف ، وأما القاضي العنبري ، فلا يكاد يذكره أحد من باحثي هذه الأيام ، واسمه عبيدالله بن الحسن ، الذي ينتهي نسبه إلى الياس بن مضر . فهو إذن قرشي في الصميم . قال عنه وكيع (١) : « له قدر وشرف ، وله فقه كبير مأثور ، وما أقلّ ما روى من الآثار ، وأسند من الحديث ، .

وقد ذهب فقهه الكبير المأثور ، فما أعرف أحداً من الذين أرّخوا للمذاهب الإسلامية قد أشار إليه . أما وكيع فقد أخطأ حين قال (٢) : « لم نذكر فقه عبيدالله لأنه كثير ، وليس هذا موضعه ، وإنما ذكرنا قضاياه . . » . وليته فعل وروى وكيع (٣) أنه : « ولي قضاء البصرة من قبل أبي جعفر، سنة ست وخمسين ومئة ، ثم ولاه سنة سبع وخمسين ومئة : القضاء والصلاة ، وعلى الأحداث سعيد بن دعلج » .

وقد أوردنا وصية المنصور له حين قلَّده قضاءَ البصرة ، في هذا الكتاب ، فارجع إليها (؛) .

وكان ، إلى علمه وفضله وورعه وصلابته، مز"احاً . روى وكيم^(ه): ﴿ أَتَى

⁽١) أخبار القضاة ٢ / ٨٨ .

رجل عبيدالله بن الحسن، فقال: كنا عند الأمير محمد بن سليان اليوم، فجرى ذكرك ، فذ كرك ، في عميل فلا المرك يذكرك بشيء يعيبك به إلا المزاح. فقال:

- ويحلُّ ، والله إني لأمزح ، ومـا أقول إلا حقاً . فلو قلت لك الساعة : إن في داري عيسى بن مريم ، أكنت تصدقني ؟

- قال : هذا من ذاك !

فقال لجصَّاص في داره : يا جمنَّاص ! فقال : لبَّيك .

- قال: ما اسمك ؟

- قال : عيسى .

- قال : ما اسم أمك ؟

- قال : مريم !

- قال : ويحك ! إذا اتفق لي مثل هذا ، فماذا أصنع ؟ ، .

وله قصص عديدة رواها وكيع في الجزء الثاني من كتابه ، تدل على صلابة في الحق ، ما بعدها صلابة .

وأما الحادثة التي نحن بصددها فهي كتاب وجّه القاضي العنبري إلى الخليفة المهدي ، بناءً على طلب الخليفة ، رسم له فيه سياسة الدولة العامة . وإذا عرفت أن العنبري وُلد عام ١٠٥ ه وتوفي عام ١٦٨ ه ، وأن الكتاب مؤرّخ في صفر سنة تسع وخمسين ومئة ، عرفت أن العنبري أسبق في التاريخ من الإمام أبي يوسف ، الذي سنأتي عليه وعلى كتابه في الفقرة الثانية من هذا البحث ، عرفت منزلته ومقداره .

النصيحة والتذكير بالسلف الصالح

يقول العنبري موجّها خطابه إلى الخليفة (١): و إني أذكتره الذي علمه الله من ذلك ، وأنهي إليه النصيحة فيا علمت .. وإن نسبة هذا الأمر الذي جعله الله

⁽١) وكيم : ٢ / ٧٧ وما بعدها .

سبيلًا لإيمان المؤمنين وإسلامهم ، واجتماع جماعتهم ، وائتلاف ألفتهم ، وأمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وليستتموا نعمة ربهم عليهم ، وليبلغوا تمــام المدة استَخْلَفَ الذين من قبليهم ... جرت بإذن الله ، بإعذاره بآياته إلى خلقه ، واستخلافه منهم أنبياءً، ورُسلتَه المرسَلين ، والخلفاء الراشدين ، والأثمَّة الفقهاء الصدِّيقين ، مَنــًا من الله على عبـــاده ، وإحسانًا إليهم ، وعائدة منهم ، وعطفًا عليهم ، وإبلاغًا منه بالحجة إليهم ليعبدوا الله، لا يشركوا به شيئًا...وليستقيموا إليه ، ويستغفروه ، وليأخذوا مــا آتاهم من ذلك بقوة ، ويجتمعوا عليه ، ولا يفترقوا فيه . فجر ب أصلح الله أمير المؤمنين - سنَّة أولي ذلك الأمو ، ذلك بأنهم قاموا بنور الكتاب الذي أنزل الله ، وأمالهم على السنتهم ، وأيديهم ، ولمن يتبعهم عليه، فنيعُم َ التابع، ونِعْم َ المتبوع... وأنهم هم الهداة المهتدون، والأثمة العائدون... والعلماء الخلفاء المعتصم بهم٬ والمعصومون٬ وأنهم هم النبيون والصدِّيقون ، والشهداء والصالحون ، وكرُّمُ أُولئكَ أَمَّــة "وإخواناً ورفقاء ، فإنهم بهم أعز ً اللهُ هذا الدين وأظهَره ، وبهم أقام عموده ، وأنهج سبيله ، وبهم يقذف للناس أحكامه : حتى أخذ لضعيفهم من قويِّهم ، ولمظلومهم من ظالمهم ، والصغيرهم من كبيرهم ، ولبر"هم من فاجرهم ، وحتى استقامت 'سبلهم .. وسكنت البلاد ، واستقرَّت العباد ، وبهم ثبَّت الله ثغورهم ، ونفي عدوَّهم ، وأورثهم أرضهم وديارهم وأموالهم ، وأرضاً لم يطروها .. فعظم بذلك على العباد حقهم ، وألزمهم بذلك محبتهم ، والنصيحة لهم ، والحفيظة من ورائهم ، ووجب لذلك عليهم موازينهم، والسمع والطاعة لهم، وما برحوا بذلك مقسطين في حكهم ، منيبين إلى ربهم ، مقتصدين في سيرهم ، تو ابين من خطاياهم ، أوَّابِينِ إِلَى خَالِقُهُم ، مستكينين له ، متضرعين إليه ، في فكاك رقابهم ، وفي عصمتهم ، والمغفرة لهم ، حتى رضي عنهم، وأحسن الثناء عليهم . أولئُكَ همُّ ، الوارِثُونَ الذينَ يَرِثُونَ الفردَوْسَ هم فيها خالدون ... ولعمري ما فعل القوم ما فعاوا من ذلك عبثًا ولا بطراً ولا لعبًا ولا لغواً ، ولكنهم نظروا فأبصروا ،

فأنصفوا ، وأنصتوا وهربوا ، وأدركوا وادّاركوا ، فنجوا بعدما شفّ الهرب والطلب أجسامهم ، وغير ألوانهم ، وأسهر ليلهم ، وأحمض نهارهم ، وكف ألسنتهم وأساعهم وأبصارهم وجوارحهم عن مظالم الناس ، وسائر معاصي الله ، وحتى قتل الهم والطلب كثيراً منهم على البيع الذي بايعهم الله به واشتروا به أنفسهم منهم ، فأحياهم بقتله إياهم ، فربحوا كثيراً ، ونالوا جسيماً ، وفازوا فوزاً عظيماً . . . واتسبّع وارضوان الله ، والله ذو فضل عظيم ، قرات العيون في ولايتهم وقوماتهم وعيشهم علينا . . . طوبى لمن تبعهم بمثل علهم ، وكان لهم تابعاً وولينا ، ما أحرص المسارعين إلى الخيرات على اتباعهم ، وأقل التابعين لهم بمثل هديهم وسيرتهم . . أولئك هم المهتدون ، فبهداهم وسيرتهم فلمستقت المقتدون ، فبهداهم وسيرتهم فلمستقت المهتدون ، فبهداهم وسيرتهم فلمستقيد المهتدون ،

وإن قيام أمير المؤمنين بهذه الخلافة وافتى من الناس جهداً جاهداً وعظماً كسيراً .. وأملا له ، وتأميلا منهم فيه سديداً : أن يكون لهم إماماً عدلاً ، وحكماً مقسطاً ، يدي فيهم بمثل هدي أولئك ، ويسير فيهم بمثل سيرهم ، فيؤتى بمثل أجورهم أجل الفوز العظيم ، إلى الدرجات العلى في جنات النعيم ، فيؤتى بمثل أجورهم أجل الفوز العظيم ، والعافية ، والسلامة ، والحبة من رعيته ، والنصيحة منهم ، بعطفه عليهم ، ورأفته بهم ، ورحمته لهم ، وإنصافه إياهم ، وإشباعه عليهم ، حتى يجبر الله منهم العظم الكسير ، ويسد به حاجتهم وخلتهم ، وقد (بحمد الله) رأوا من ذلك تباشيره ما قر"ت به العيون، وثلجت به الصدور ، ورجوا به تمام ذلك وتمام نعمه عليهم ، ولعمري يا أمير المؤمنين ، فالأمر في هؤلاء الناس لمن و ليهم ، العائد عليهم لنفعه ، السعيد هديه ، الذي فالأمر في هؤلاء الناس لمن و ليهم ، العائد عليهم لنفعه ، السعيد هديه ، الذي لا مصرف له عنه إلى ما هو خير له منه في دينه ودنياه ، بل الذي لم يول أمورهم إلا ممنزلة الوالد الرؤوف الرحيم لولده ، والحريص على رشدهم ، العذي عليهم توهم ، وما منزلته التي استخلفه العزيز عليه عيهم ، وفسادهم ، العفو عن سببهم ، الساتر لعرورتهم ، الآخذ بما العزيز عليه عيبهم ، وفسادهم ، العفو عن سببهم ، الساتر لعرورتهم ، الآخذ بما لا يجمل تركه ، وما منزلته فيهم التي يقوى بها على أمورهم ، إن شاء الله ، إلا كمنزلته فيهم التي يقوى بها على أمورهم ، إن شاء الله ، إلا كمن تله الله ، إلا يكمل تركه ، وما منزلته فيهم التي يقوى بها على أمورهم ، إن شاء الله ، إلا

منزلة من لا يقر به إليه ، ولا غنى به عنه . وقسد آتى الله أمير المؤمنين من سلطان النعمة لدينه ، والمعونة له ، والحجة عليه خصالاً عظمت بها المنتة عليه ، وعلى رعيته فيه ، من السمع والطاعة والسكون ، والاستقامة وصلاح ذات البين ، وما يوسع الله به على يديه ، إن شاء الله ، على الجاعات والبيضة ، مع موضعه الذي وضعه الله من رسوله على الحلفاء ، وأن ليس بالذي قصر به تقارب سر ، فلم يبق إلا الشكر ، وأن يأمر فيكاع ، وقد علم أمير المؤمنين أنه قد كان يقال : لكيوم "من إمام عدل خير" من عبادة ستين سنة ، ففي مثل ذلك يا أمير المؤمنين فلبتنافس المتنافسون من الولاة .

الخصال الأربع

د وقد علم أمير المؤمنين أن ُحمِل عليه في هذه الرعية خصال أربع: الثغور، والأحكام، والفيء، والصدقة، وأن مما تصح بهذه الخصال الأربع، بإذن الله، خصلتان.

الثغور

و فأما الثغور ، فقد علم أمير المؤمنين أن قوامها ، بإذن الله ، أهل النجدة والشجاعة ، من أهل الحنكة والتجربة ، وأن بما يصلح أولئك ما استعين بهم أن يسبغ عليهم وعلى جندهم من العطاء والأرزاق، وأن لا يوكلوا إلى ما يصيبون من غنائهم ، بل يجلب لهم ولجندهم عندما يحدث الله لهم ، وعلى أيديهم ، من ذلك المطاء ، والألطاف ، ويخص بجال ذلك أهل النجدة والبأس والنكاية في العدو منهم ، ويسمو بهم إلى أفضل غايتهم ، ويعرف ذلك لهم ، ويذكرون به ، ويحفظون به في أعقابهم من بعدهم بواجب حقهم ، وليتنافس في ذلك من سواهم ، وليستنصروا به ، ثم لا يحجب لهم بقبولها ، ولو طرق طروقا...

و فالثغور الثغور يا أمير المؤمنين! ثم الثغور الثغور يا أمير المؤمنين!
 فإن الثغور حصون بإذن الله للعباد ، وسكن للبلاد ، وقرار لهذه الأمة اليبلغوا
 منافعهم ، وصلاحهم في دينهم ودنياهم ، ولتتم لهم مدة بقاء معالم دينهم آمنين

مطمئنين . وفي ذلك يا أمير المؤمنين بلاء من الله في نعَمه عليهم ، وإحسانه إليهم عظيم ، والأجر في ذلك لمن ولا"ه إقامتهم ، والورود فيه على حسب ذلك ، فمصم الله ُ أمير َ المؤمنين من سيَّء ذلك ، ووفَّقه لأحسنه .

الأحكام والحكام

د وهـــذه الأحكام والحكام - ولا يمنعني ما أنا بسبيله - فلما أن أنهى إلى المر المؤمنين ، بمبلغ علمي ، النصيحة له في ذلك ، فإني أعلم أن بقائي فيا أنا فيه قليل، إما بفراق في الحياة ، وإما بموت ، فإن أكبر ما أحض عليه من ذلك يكون لسواي .

الأحكام

و فأما الأحكام، فإن الحكم بما في كتاب الله، ثم بما في سنئة رسول الله عَلَيْكُ، إن لم يوجد ذلك إن لم يوجد ذلك في سنة رسول الله عَلَيْكُ ، ثم ما أجمع عليه الأنمة الفقهاء ، إن لم يوجد ذلك في سنة رسول الله عَلَيْكُ ، ثم اجتهاد الحاكم ، فإنه لا يألو إذا ولا" ه الإمام ذلك ، مم مشاورة أهل العلم .

الحكام

و فأما الحكام ، فقد علم أمير المؤمنين ، إن شاء الله ، أدنى مأموله : أن يكون في الحاكم الورع والعقل ، فإن أحدهما إن أخطأه لم يُقِيمه أهل العلم ، واختيار خيار ما يشار به عليه في ذلك ، فإن كان له ، مع ذلك ، فهم وعلم من الكتاب والسنة ، كان بالغا ، فإن كان مع ذلك ذا حكم ، وصرامة وفطنة بمذاهب الناس ، وغوامض أمورهم التي عليها يتظالمون فيا بينهم وبها يقارعونه عن دينه ودنياه ، كان ذلك هو الكامل التام ، فإذا و جد أحد أولئك استُعين به ثم ثبتت نعله ، وأعلي كعبه ، وشد ظهره وأزره ، وأنفذ حكمه ، وأسبغ عليه ، وعلى أعوانه و كتابه من الأرزاق ، فإن الحكم مهيمن على سائر الأعمال ، مقدم بين يديها إمام لها ، وحكم عليها ، وقوام لها .

السفيء

و من ذلك هـذا الفيء ، وأخذه من مواضعه بسنته ، وعدله على قدر ما يطلق أهله من التخفيف عنهم ، وحتى يترك لهم ما يصلحهم وأرضهم ، ومن تحت أيديهم من أعوانهم وعيالاتهم ، وحتى ينفق على فقيرهم ، وكذلك بلغني من السيرة فيهم ، كان يفعل ويذكر ذلك فيهم ، في عامهم لقابلهم ، فإن ذلك أعر للبلاد ، وأدر للحلب ، وأكثر للخراج ، وأعدل في الرعية ، فإن قليل ما يوجد منهم في التخفيف عليهم مع عمارة بلادهم ، وأنصبتهم أكبر أضعافاً كبير ما يوجد منهم في إهلاك أنفسهم ، وإخراب بلادهم ، وأن يوفي لمُواعدهم بشروطهم ، فإني أرى فيا قبلي ههنا عجبي من أمرين في شيء واحد ، أما أحدهما فإني آتي في بعض ما قبلنا الأرض التيهي منها وإلى جنبها وأربية (١) من أرابيها ، فيخرج من الخراج وفي المخرج من الخراج .

و وفي الأمر الآخر الذي كتب فيه أمير المؤمنين أبو جعفر إلى سَوَّار بن عبدالله وهو يومئذ علىقضاء البصرة الني قد أمرت بالوفاء للمزارعين المتقبلين (٢) بشروطهم ، فاعلم ذلك ، وأعلمه ألناس قبلك . ثم أرى الرجل من أولئك المزارعين يشكو أنه يؤخذ منه أضعاف ما قوطع عليه ، يا أمير المؤمنين ، ثم يوضع هذا الفيء بعد استخراجه ، على سننه وعدله مواضعه ، فإن أمير المؤمنين قد علم ، إن شاء الله أن أهلا ومواضعه أهل الآبات الأربع التي في سورة الحشر ، وآية الخس التي في سورة الأنفال .

التســوية

و والتسوية بين من استوت منازلهم بمن سواهم من الناس من ذلك ، وقد

⁽١) الاربية أصل الفخذ ، أو ما بين أعلاه وأسفل البطن ، ولمل المراد شدة اتصالها بها .

⁽٢) تقبل العمل : إذا التزم بعقد ، والمراد به هنــا من يأخذون الأراضي بمبلغ معلوم لبيت المال ، ثم يجبون الخراج لأنفسهم .

بلغني ، ولا أخال أمير المؤمنين ، أمتع الله به ، إلا قـــد علم ذلك وبلغه ، أن النبي على أخذ من (١) ذروة سنامي بعير بين أصبعه شعرات، ثم قال : ما لأمير ولا مأمور بما أفاء الله عليهم مثل هذا إلا الخس والخس مردود عليكم ، وقال : ولا كان ما أفاء الله عليكم مثل سمر تهامة نعماً ما وجدتموني فيه بخيــــلا ولا أدابا) (٢) .

الصدقات ، الزكاة

وهذه الصدقات أخذها من واضعها لا يجاوز بشر فريضة إلى ما فوقها ولا يقتصر بها إلى ما دونها ولا يغلي عليها قيمتها ولا إخال أمير المؤمنين إلا قد بلغه أن النبي عليها قال : المعتدي بالصدقة (٣) كانعها وأن يوجد من الحروب والثار وسائر الأموال التي جرت فيها الصدقات على سننها التي قد علمها المسلمون وعملوا بها .

المعاملة بالمثل

« وأن يؤخذ من تجار أهل الذمة ضعف ما يؤخذ من تجار المسلمين، فكذلك بلغني أن عمر بن الخطاب أمر به في أموال تجار أهل الذمة، وأنه أمر أن يؤخذ من تجار الحرب إذا قدموا على المسلمين ، كنحى ما يأخذ أهل الحرب من تجار المسلمين إذا قدموا عليهم .

« ووضع هـنه الصدقات في مواضعها من أهل الصدقة الذين أمر الله بهم في كتابه ، لا يجاوز بها إلى غيرهم ، ولا يقصر بها دونهم يوم تدلُّك الآية في براءة، وهي ﴿ إنما الصَّدَقَاتُ للفقراءِ والمساكينِ – إلى – واللهُ عليم محكيم ﴾ ، 'نقسم

⁽١) وقعت هـذه القصة حين قسم النبي عليه السلام غنائم هوازن ، ورويت في التاريخ لابن كثير ، وروى جزءاً منها أبو داود والنسائي وأحمـــد ، وكذلك ورد بعضها في كتاب الأموال لأبي عبيد .

⁽٣) قال المنذري في الترغيب والترهيب : رواه أبو دارد والترمذي وابن ماجة وابن خزيمة في صحيحه ، كلهم من رواية سعد بن سنان ، عن أنس ، وقال الترمذي : حديث غريب .

بين هذه الآية على ما يرى الإمام من قسمتها بينهم على قدر قلل كل صنف منها و كثرته ، ولا يعدل صدقة عن أهل بلدها إلا أن يستفنوا عنها ، أو يستفنوا بها يقسم فيهم منها في عامهم ذلك إلى حين يقسم الصدقة فيهم من قابلهم ، فإذا كان كذلك عدلت عنهم عامهم ذلك إلى أدنى من يليهم من الفقراء على نحو من ذلك القسم .

و فهذه الخصال الأربع التي يعلم أمير المؤمنين أنها هي جمل الأعمال في رعيته ، ويعلم أن ليس لأحد في كتاب الله ولا في شيء من سنة رسول الله عليه من أمر رأى إلا الانقياد له ، والمجاهدة عليه ، وما سوى ذلك من الامور التي تبتلي بها الأثمة بما يؤتى فيه الناس بما لم يحكم القرآن ولا سنة النبي عليه ، فإن ولي أمر المسلمين ، وإمام جماعتهم لا يقدم فيها بين يديه ، ولا يقضي فيه دونه ، بل على من دونه رفع ذلك إليه ، والتسليم لما قضى .

مكافأة المحسن وتأديب المسيء

و وأما الخصلتان اللتان تصلحان بهم بإذن الله إن شاء الله ، فالمسألة لأهل الذكر ، والأمانة عن قاضي عمال أمير المؤمنين ، ودانيهم ، ثم اللحاق بكل ما هو أهال من جزاء الحسن بإحسانه وتأديب المميء منهم بإساءته ، أو عزله والاستبدال به على قدر ما يستحقون من التأديب والعزل .

و ومما يصلح ذلك ، أصلح الله أمير المؤمنين ، ويقود به الوالي على أمره ألا يستكثر من الحسن شيئًا عمل وإن كثر ، فإنه ليس شيء من حسن عمل به امرؤ ، إلا ونعمة الله عليه فيه ، وفيا سواه أعظم وأوجب ، وليس العباد ، وإن حزموا وجدوا ، مانعي كنه حق الله عليه ، إلا ما أعان الله ورحم ، وألا يستقل من الحسن شيئًا فيدعه ، فإن المحسن مسرور عما هو مفروض عليه من حسن عمله ، قليله وكثيره ، وإن الحسنة إلى الحسنة عما الحسنات ، وإن الحسنات ، يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين ، ولا يحقر مع ذلك من مسيء شيئًا وإن تقال في عينه ، فإنه ليس شيء من السيء بقليل ،

وليسشيء منه إلا وهو مخوف سر عاقبته إلا ما أعانالله وتجاوز ، ثم لا يؤخر عمل اليوم لغد ، فإنه إذا كان ذلك تداركت الأعمال وشغل بعضها عن بعض . إحداث المجالس للنظر في شؤون العباد

«فإن رأى أمير المؤمنين أن يكون بحضرته قوم منتخبون من أهل الأمصار ، أهل صدق وعلم بالسنة ، أولو حنكة وعقول وورع لما يرد عليه من أمور الناس، وأحكامهم ، ومــا 'يرفع إليه من مظالمهم فليفعل . فإن أمير المؤمنين ، وإن كان الله قد أنعم عليه وأفضل بما أفاد من العلم بكتابه وسنته ، ردًّ عليه أمور هــذه الأمة أهل شرقها وغربها ، ودانيها وقاصيها ، فيشغله بعضها عن بعض ، ففي ذلك عون صدق على ما هو فمه إن شاء الله ، وقد قال الله عز وجل لنبيه عليه عليه ، والوحي ينزلعليه ،وهو خير وأبقى وأبر" وأعلم بمن سواه منالناس ﴿ وشاورِ مُهم في الأَمْرِ ﴾ فإذا عَزَمْتَ فتوكُّلُ على اللهِ إنَّ اللهَ يحِيبُ المتَّوكُّلين ﴾ ، وقال للقوم وهو يصف حسن أعمالهم : ﴿ وأَمْرُ هُمْ مُشُورَى بَيْنَتُهُمْ ۚ وَبَمَّـا رَزَقْنَاهُمْ ۗ يُنْفِقُونَ ﴾ ، وذلك إلى ما قــد سر " الناس بما بلغهم من بروز أمير المؤمنين لهم وبحاجاتهم ، ورجوا أن يتم اللهُ ذلك لأمير المؤمنين ، بمباشرته أمورهم، وصبره نفسه على ذلك لهم ، وأن بزيده الله قوة ورغبة فيه ومواظبة عليه ، فإن ذلك من أعلام العدل؛ وآياته وممـــا يقوم به الوالي على أمر الرعيَّة ، ويخلص به إلى التي يريد المبالغة فيها ، والمباشرة لها ، فتمَّم اللهُ ذلك لأمير المؤمنين ، ويسَّره له ، وأرجو أن يكون طائره إلى ذلك علمه بعدله ، ودينه وقوَّته ونظره لنفسه ، واختياره لها خيار الأمور وأحسنها ، وإنه قـــد عرف ما قيل في إغلاق الباب دون ذوى الحاجة ، والحلة والمسكنة ، أسأل الله َ لأمير المؤمنين رحمتَه وسيعَة َ فضله ٬ وأن يجمل ولايته ولاية معدلة ٬ وبرزقه معافاة ٬ وأن يلهمه العطف على الرعيّة ، والرأفة بهم ؛ والرحمة لهم ، وأن يرزقه منهم السمع والطاعة ، وأن يجمع كلمتهم ، ويلمُّ شعَّتْتُهم .

« وكتب الحكم في صفر سنة تسع وخمسين ومنة .. » . انتهى .

الإمام أبو يوسف والخليفة الرشيد

وأما الحادثة الثانية فقد كانت بين قاضي القضاة ، الإمام أبي يوسف ، وبين الخليفة هارور الرشيد . وناهيك بهما من رجلين : أولهما في تاريخ التشريع الإسلامي ، والثاني في الحكم وسياسة الدنما .

القاضي أبو يوسف ، وألد سنة (١١٣ ه) ثلاث عشرة ومئة ، وتوفي يوم الخيس ، أول وقت الظهر لجنس خلون من شهر ربيع الأول سنة (١٨٢ ه) اثنتين وثمانين ومئة . عاش أبو يوسف إحدى وسبعين سنة ، وتولى القضاء سنة (١٦٦ ه) ست وستين ومئة ، وكان له من العمر ثلاث وخمسون سنة ، أي بعد أن بلغ سن النضج الكامل . قيل عنه إنه (١ وكان فقيها ، عالما ، حافظا . . . وكان قد سكن بغدد د ، وتولى القضاء بها لثلاثة من الخلفاء : المهدى ، وابنه الهادي ، ثم هارون الرشيد . وكان الرشيد أيكرمه ، وأيجلتُه ، وكان عنده حظييًا ، مكينًا ، وهو أول من دُعي بقاضي القضاة » .

قال ابن خلكان (٢): « ولم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني في ثقته بالنقل » . و « أنه كان يحضر المحدث ، ويحفظ خمسين ستين حديثا ، ثم يقوم ، فيمليها على الناس » . و « أنه أفقه أهل عصره ، ولم يتقدمه أحد في زمانه ، وكان النهاية في العلم ، والحيام ، والرياسة ، والقدر . وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ، وأملى المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض » .

« قال عار بن أبي مالك : ماكان في أصحاب أبي حفيفة مثل أبي يوسف ، لولا أبو يوسف ما ذ'كر َ أبو حنيفة ، ولا محسد بن أبي ليلي ، (٣) . و « كان أبو يوسف يحفظ التفسير ، والمغازي ، وأيام العرب ، وكان أقل علومه الفقه ، (٣) . ونقل وكيع برواية على بن الجمد أنه قال (٤) : « سمعت أبا يوسف يقول :

[.] ٢٦٣ / ٣ (٤)

قال لي يحيى بن خالد: كلَّ شيء 'تحسين ، غير بجالسة الملوك ، فإنه لا علم لك بأيام الناس . قال : فجلست في ألبيت شهراً ، ونظرت في أيام الناس ، فحفظت أمراً عظيماً . ثم أتيت يحيى بن خالد ، فتذاكرنا ، فقال لي : كأنك لا تحسن شيئاً إلا هذا ، أكنت تستره ؟ » .

ومن أقواله (١): « يا قوم! أريدوا بفعلكم الله ، فاني لم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أتواضع ، إلا لم أقم حتى أعلوهم . ولم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أعلوهم ، إلا لم أقم حتى أفتضح » .

هذا هو أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الذي كان الرشيد يكرمه، ويجلته ، طلب منه أن « يضع له كتاباً في جباية الخراج، والعشور، والصدقات، والجوالي^(٢) ، وغير ذلك بما يجب عليه النظر فيه، والعمل به..، فوضع له كتاباً سميّاه كتاب الخراج، وقديم له بالقدمة الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما كتب به أبو يوسف (رحمه الله) إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد .
 و أطال الله بقاء أمير المؤمنين ، وأدام له العز" في تمام من النعمة ، ودوام من الكرامة ، وجعل ما أنعم به عليه موصولاً بنعيم الآخرة الذي لا ينفد ولا يزول ، ومرافقة النبي عليه .

« إن أمير المؤمنين - أيده الله تعالى - سألني أن أضع له كتابا جامعاً يعمل به في جباية الخراج ، والعشور والصدقات والجوالي ، وغير ذلك بما يجب عليه النظر فيه والعمل به. وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته ، والصلاح لأمرهم . وفتى الله تعالى أمير المؤمنين ، وسدده وأعانه على ما تولئى من ذلك ، وسلمه ما يخاف ويحذر . وطلب أن أبيئن له ما سألني عنه بما يريد العمل به ، وأفسره وأشرحه . وقد فسرت ذلك وشرحت .

⁽١) وكيع ٣ / ٢٥٨ . (٢) جمع جالية ، وأصلها الجماعة ، ومنه ما قيل لأهل النمة الذين أجلاهم عمر ، رضي الله عنه ، عن جزيرة العرب « جالية » ، ثم نقلت هـذه اللهظة إلى الجزية التي أخذت منهم، ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وإن لم يكن صاحبها جلا عن وطنه.

ترغيب وترهيب

« يا أمير المؤمنين ! إن الله – وله الحمد – قسد قلندك أمراً عظيماً : ثوابه أعظم الثواب ، وعقابه أشد العقاب . قلندك أمر هسنده الأمة ، فأصبحت وأمسيت وأنت تبني لخلق كثير قد استرعاكهم الله وائتمنك عليهم وابتلاك بهم وولا ك أمرهم ، وليس يلبث البنيان إذا أسلس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه وأعان عليه . فلا تضيعن ما قلندك الله من أمر هذه الأمة والرعية ، فان القوة في العمل بإذن الله .

لا عمل بعد الأجل

« لا تؤخّر عمل اليوم إلى غد فانك إذا فعلت ذلك أضعت. إن الأجل دون الأمل ، فبادر الأجل بالعمل ، قانه لا عمل بعد الأجل . إن الرعاة مؤدّون إلى ربهم ما يؤدّي الراعي إلى ربه . فأقيم الحقّ فيا ولا ك الله وقلدك ، ولو ساعة من نهار ، فان أسعد الرعاة عند الله يوم القيامة راع سعدت به رعيّته . ولا تزع فتزيغ رعيّتك . وإياك والأمر بالهوى والأخذ بالغضب .

ترجيح الآخرة على الدنيا

« وإذا نظرت إلى أمرين : أحدهما للآخرة والآخر للدنيا ، فاختر أمر الآخرة على أمر الدنيا ، فان الآخرة تبقى والدنيا تفنى . و كن من خشية الله على حذر .

المساواة

« واجعل الناسَ عندك في أمر الله سواء القريب والبعيد، ولا تخـَفُ في الله لومة َ لائم .

الحذر والتقوى

التذكير بيوم الحساب

« واعمل لأجل مفضوض، وسبيل مسلوك، وطريق مأخوذ، وعمل محفوظ، ومنهل مورود . فار ذلك المورد الحق ، والموقف الأعظم ، الذي تطير فيه القلوب ، وتنقطع فيه الحجج، لعز"ة ملك قهرهم جبرو ته، والخلق له داخرون بين يديه ، ينتظرون قضاءً ، ، ويخافون عقوبتَه ، وكأن ذلك قد كان . فكفي بالحسرة والندامة يومئـــذ في ذلك الموقف العظيم لِلَّـن علمَ ولم يعملُ ، يومُ تزلُّ فيه الأقدام ؟ وتتغيّر فيه الألوان ؟ ويطول فيه القيام ؟ ويشتد فيه الحساب . يقول اللهُ تبارك وتعالى في كتابه (١) : ﴿ وَإِنَّ يَوْمُا عِنْدَ رَبِّكَ كَالُّفِ مَنْ إِ مَمَا تَمُدُّونَ ﴾ . وقال تعالى (٢) : ﴿ هذا يَوْمُ الفَصْلِ جَمَعْنَاكُمُ والْأُوَّلَيْنَ ﴾ . وقال تعالى(٣) : ﴿ إِنْ يَوْمَ الفَصْلِ مِيقَاتُهُم أَجْمِعِينَ ﴾ . وقال تعالى(٤) : ﴿ كَانَتْهُمْ ۚ يَوْمَ ۚ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ ۚ لَمْ ۚ يَلَئْبَثُوا إِلَّا شَاعَة ۗ مِنْ نَهَــار ﴾ . وقَال (٥) : ﴿ كَأَنْتُهُمْ ۚ يَوْمَ ۚ يَرَوْنَهَمَا لَمْ ۚ يَلَمْبَثُوا إِلَّا عَشَيَّة ۖ أُو نُضحَاها ﴾ . فيا لها من عثرة لا 'تقال ، ويا لها من ندامة لا تنفع . إنما هو اختلاف الليل والنهار : يبليان كل جديد ، ويقر بان كل بعيد، ويأتيان بكل موعود ، و يجزي اللهُ كُلَّ نفس عِمَا كُسَبَت إِنَّ اللهُ سريع الحِساب. فاللهُ الله ؟ فان البقاء َ قليل ، والخيط ب خطير ، والدنيا هالكة ، وهالك من فيها ، والآخرة هي دار القرار . فلا تلنَّق الله عداً وأنت سالك سبيل المعتدين ، فان ديًّا ن يوم الدين إنما يدين العبادَ بأعمالهم، ولا يدينهم بمنازلهم . وقد حذَّرك اللهُ فاحَّذر ، فانك لم 'تخليق عبِّمًا ، ولن 'تترك 'سدى . وإن الله سائلك عها أنت فيه وعما عملت به ، فانظر ما الجواب . واعلم أنه لن تزول غداً قدما عبد بين يدي الله تبارك وتعالى إلا من بعد المسألة، فقد قال صليم : (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع: عن علمه ما عمل فيه ، وعن عمره فيم َ أفناه ، وعن ماله من أين

[·] ٢١ - الحج - الآية ٤٧ . (١) ٣٧ - الصافات - الآية ٢١ .

[·] ٤٦ الأحقاف - الآية ٢٦ .

اكتسبه وفيمَ أنفقه ، وعن جسده فيمَ أبلاه) . فأعُد دُ يا أمير المؤمنين للمسألة جوابها ، فان ما عملت فأثبت فهو عليك غداً يُقرَأً ، فاذكر كشف قناعك فيا بينك وبين الله في مجمع الأشهاد .

مخاصمة النفس

(وإني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظك الله ورعاية ما استرعاك الله ، وأن لا تنظر في ذلك إلا إليه وله ، فإنك إن لا تفعل تتوعر عليك سهولة الهدى ، وتعمى في عينيك ، وتتعفى رسومه ، ويضيق عليك رحبه ، وتنكر منه ما تعرف ، وتعرف منه ما تنكر ، فخاصم نفسك خصومة من يريد الفلك لها لا علها .

الراعي المضيع

و فإن الراعي المضيع يضمن ما هلك على يديه بما لو شاء ردّه عن أماكن الحلكة بإذن الله ، وأورده أماكن الحياة والنجاة ، فإذا ترك ذلك أضاعه وإن تشاغل بغيره كانت الهلكة عليه أسرع ، وبه أضر ، وإذا أصلح كان أسعد من هنالك بذلك ، ووفاه الله أضعاف ما وفي له فاحذر أن تضيع رعيتك فيستوفي ربيها حقها منك ، ويضيعك – بما أضعت – أجرك . وإنما يدعم البنيان قبل أن ينهدم . وإنما لك من عملك ما عملت فيمن ولا "ك الله أمره ، وعليك ما ضيعت منه ، فلا تنسى القيام بأمر من ولاك الله أمره ، فلست تنسى ، ولا تغفل عنهم وعما يصلحهم فليس يغفل عنك . ولا يضيع حظك من هذه الدنيا في هذه الأيام والسالي كثرة تحريك لسانك في نفسك بذكر الله تسبيحاً وتهليلاً وتحميداً ، والصلاة على رسوله عليه نبي الرحمة وإمام الهدى عليه المدى عليه الله على رسوله عليه نبي الرحمة وإمام الهدى عليه المدى عليه الله المدى عليه المدى الله المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى الله المدى عليه المدى الله المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى الله المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى الله المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى الله المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى عليه المدى المدى الله المدى عليه المدى المدى عليه المدى المدى عليه المدى عل

ولاة الأمر خلفاء

د وإن الله بمنته ورحمته وعفوه جعل ولاة الأمر خلفاء في أرضه ، وجعل لهم نوراً يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم ، ويبين ما اشتبه من الحقوق عليهم .

واجبات ولاة الأمر

« وإضاءة نور ولاة الأمر : إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها بالتثبت والأمر البين وإحياء السنن التي سنتها القوم الصالحون أعظم موقعاً ، فان إحياء السنن من الخير الذي يحيا ولا يموت . وجور الراعي هلاك المرعية ، واستعانته بغير أهل الثقة والخير هلاك للعامة . فاستتم ما آتاك الله يا أمير المؤمنين من النعم بحسن مجاورتها ، والمنتمس الزيادة فيها بالشكر عليها . فان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز (١) : ﴿ لَـنَينُ شَكَرُ تُم الأزيد نَسُكُم ، ولـنَينُ كَـفَرُ تُم الزيادة فيها إن عَدابي لـشديد ﴾ .

الاصلاح والفساد

و وليس شيء أحب إلى الله من الإصلاح ولا أبغض إليه من الفساد، والعمل المعاصي كفر النعمة ثم لم يفزعوا إلى التوبة بالمعاصي كفر النعمة ثم لم يفزعوا إلى التوبة إلا الله الله عدوهم، وإني أسأل الله يا أمير المؤمنين الذي من عليك بمرفته ، فيا أولاك ، أن لا يَكِللك في شيء من أمرك إلى نفسك ، وأن يتولس منك ما تولس من أوليائه وأحبائه ، فانه ولي ذلك والمرغوب إلىه فيه .

تفقيه ما كتبت وتدبيره وردد قراءته

و وقد كتبت الله ما أمرت به وشرحت لك وبينت ، فتفقيه وتدبره وردد قراءته حتى تحفظه ، فاني قد اجتهدت لك في ذلك ولم آلئك والمسلمين نصحاً ، ابتغاء وجه الله وثوابه وخوف عقابه . وإني لأرجو – إن عملت بما فيه من البيان – أن يوفر الله لك خراجك من غير ظلم مسلم ولا مساهد ، ويصلح لك رعيتك ، فان صلاحهم بإقامة الحدود عليهم ورفع الظلم عنهم والتظالم فيما الشبه من الحقوق عليهم . وكتبت لك أحاديث حسنة ، فيها ترغيب وتحضيض

⁽۱) ۱۶ – ابراهیم – الآیة v .

على ما سألت عنه، بما تريد العمل به إن شاء الله . فوفَّقك الله لِما يرضيه عنك، وأصلح بك ، وعلى يديك » . اه .

فانظر إلى الخليفة الرشيد ، الذي كان أعظم ماوك الأرض في عصره ، والذي كان يميش في زمان 'عرف في تاريخ الحقوق بأنه زمان و عدل الملك ، أي أن المدل هو عمل الملك ، فكل ما يعمله الملك هو العدل بعينه ، وعلى العلماء والمتشرعين والفقهاء أن يؤكدوا أن صنيع الملك هو المدل كل العدل ، لا أن صنيع الملك عدل لأنه متسصف بالحق ومنطبق على رأي الفقهاء . وعرفت هذه الطبقة من الفقهاء باسم «فقهاء الملك الملك المالك المالك المالك المالك المالك ، أما الرشيد الخليفة ، أو الرشيد الملك ، المسلم ، فقد قال لفقيهه : علمني ، وأرشدني ، واهدني سواء السبيل لأرفع الظلم عن الرعية ، ولاحقق الصلاح لأمرهم . فأي خليفة هنذا الذي و لا يستحي من المتملم » وهي واحدة من صفات الخليفة المثالي عند أبي بكر الصديق (۱) ، وقد رأى أنها موجودة أيضاً عند عمر بن الخطاب ، على ما بين الرشيد والفاروق من وارق . نعم ! إن أعظم ملوك الأرض طلب من أحد عاله أن يبين له طريق الحق ، وأن يرشده إلى حكم الله تعالى ، وسيرة السلف الصالح ، فكان ذلك مدعاة الحق ، وأمير المؤمنين ، وارتفاعه عن غيره من الذين كان الهوى رائدهم ، والفرض الملو أمير المؤمنين ، وارتفاعه عن غيره من الذين كان الهوى رائدهم ، والفرض قائدهم ، والمصالح الخاصة تسددهم .

وانظر إلى هذا الفقيه الذي لا يخشى في الله لومة لائم ، انظر إلى أبي يوسف كيف بخاطب الرجل الذي ولا"ه، وهو أعظم ملوك الأرض، فيقول: « إن الله قلدك أمراً عظيماً: ثوابه أعظم الثواب، وعقابه أشد العقاب، ثم يذكره بأن الله ابتلاه بخلق كثير وولا"ه أمرهم، ويضيف: « وليس يلبث البنيسان إذا أسس على غير التقوى، أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه، وأعان عليه، ويسترسل يعقوب أبو يوسف في هذه اللهجة القاسية التي لم أجد له مثيلا

⁽١) راجع كتابنا الأول: الحياة الدستورية ، ص ١٨٠.

ولا شبيها قبلها، وندر ذلك بعدها، في التاريخ الإسلامي، وفي التاريخ الإنساني. فهو صاحب مدرسة في نصح العلماء للأمراء والخلفاء، قد أسسها على الحق، وأقام دعائمها على التقوى. استمع إلى قوله وكأنه يخاطب أحد أتباعه، أو أحد القضاة الذين ولا هم، لا أمير المؤمنين، وخليفة المسلمين: «أقم الحق فيا ولاك الله وقلدك ... وإياك والأمر بالهوى، والأخذ بالغضب، وما أروع تذكيره بيوم الحساب، إنه آية من آيات التقوى والبلاغة. وما من حرف خطه يراع أي يوسف إلا وينبض بالخوف من الله، وبوجوب رعاية حقوق الرعية: «وإني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظك الله، ورعاية ما استرعاك الله، وأن لا تنظر في ذلك إلا إليه وله .. ». ولا ينسى أبو يوسف أعوان الخليفة، فينبهه إليهم ويقول: « وجور الراعي هلاك للرعية، واستعانته بغير أهل الثقة والخير هلاك للعامة».

ولاً يجد حرجاً في أن يقول للرشيد: « وقد كتبت لك ما أمرت به فتفقهه ، وتدبره ، وردد قراءته حتى تحفظه . . » .

ثم يمضي أبو يوسف ، فينقل مجموعة من الأحاديث ، يذكر بها الخليفة بواجباته (۱) ، كذكر الله ، والجهاد ، وأن الجنة حفت بالمكاره ، وأن النار حفت بالشهوات . وأن البراء بن عازب حدث فقال : كنا مع النبي عليه في جنازة ، فلما انتهينا إلى القبر ، جثا النبي عليه والسند رث فاستقبلته ، فبكى حتى بل الثرى ، ثم قال : إخواني ! لمثل هذا اليوم فأعد وا .

ومن أقوال الرسول عَلِيلَةٍ : إن مِنْ أَحَبِ الناس إلي ، وأقربهم مني مجلساً يومَ القيامة ، إمام عادل ، وإن أبغض الناس إلي يوم القيامة ، وأشد هم عذاباً ، إمام حائر .

ومن أقواله عليهم الحلماء ، وجعل أموالهم في أيدي السُّمَحاء . وإذا أراد الله بقوم بلاء استعمل عليهم السفهاء ،

⁽١) ص ٧ وما بعدها .

وجعل أموالهم في أيدي البخلاء . ألا مَن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم في حوائجهم ، رفق الله به يوم حاجته ، و من احتجب عنهم دون حوائجهم ، احتجب الله عنه دون خلسته وحاجته .

وكما نبته أبو يوسف الخليفة ، نبته الناس فروى عن أنس بن مالك قـــال : أمرنا كبراؤنا من أصحاب محـــد عليه أن لا نسب أمراء نا ، ولا نغشتهم ، ولا نعصيهم ، وأن نتقى الله ونصبر .

كا روى أحاديث تدل على وجوب طاعة الإمام ، وأنه ليس من السنــة أن تشهر السلاح على إمامك .

وروى عن الحسن البصري أن رسول الله عَلَيْكُمْ قال : لا تسبُّوا الولاة ، فإنهم إن أحسنوا كان لهم الأجر ، وعليكم الشكر ، وإن أساؤوا فعليهم الوزر ، وعليكم الصبر . وإنحاء هم نقمة ينتقم الله بهم ممن يشاء . فلا تستقبلوا نقمة الله بالحية والغضب ، واستقبلوها بالاستكانة والتضرُّع .

ثم انتقل أبو يوسف إلى عظات من سيرة الراشدين ، فأورد وصية أبي بكر لعمر ، وقد أوردناها في الكتاب الأول المتضمن (الحياة الدستورية) فارجع إلىها (١).

وروى خطبة لعمر بن الخطاب جاء فيها: « أيها الناس! إن لنا عليكم حق النصيحة بالغيب ، والمعونة على الخير . أيها الرعاء! إنه ليس من حلم أحب إلى الله ، ولا أعم " نفعاً ، من حلم إمام ورفقه . وليس من جهــــل أبغض إلى الله ، وأعم "ضرراً ، من جهل أمام وخرقه . . » .

واستمع إلى أبي يوسف ، وهو يذكر الخليفة الرشيد بجديث جرى بين ابن عباس وعمر بن الخطاب حين طعن ، فيقول ابن عباس : « دخلت على عمر حين طعن ، فقلت : أبشر بالجنة يا أمير المؤمنين ! أسلمت حين كفر الناس، وجاهدت مع رسول الله علي عن خذله الناس، و قبض رسول الله علي وهو عنك راض، ولم يختلف في خلافتك اثنان ، و فتلت شهيداً . فقال : أُعِد على . فأعك تُ

⁽١) ص ١٧٨ – ١٧٩ ، وبين النصين خلاف يسير .

عليه ، فقيال عبر: والله الذي لا إله غيره ، لو أن ما في الأرض من صفراء وبيضاء لي ، لافتديت به من هول المطلع » .

ونقل وصية عمر للخليفة بعده و كتابه إلى أبي موسى الذي جاء في بعضه: « أما بعد ، فإن أسعد الرعاة عند الله من سعدت به رعيته ، وإن أشقى الرعاة من شقىت به رعبته . . » .

ويروي وصية علي بن أبي طالب لعمر بن الخطاب حين استُخلِف وكأنها يوجّبها إلى الرشيد فيقول: ﴿ إِن أَردت أَن تلحق صاحبك: فارقع القميص ﴾ ونكسّ الإزار وأخصف النعل وارقع الخف وقصيّر الأمل و كلُ دون السبّبع ». ويحدّث بعد ذلك عن قواعد جباية الخراج عند علي بن أبي طالب كا أملاها على أحد عاله و وفيها: ﴿ إِذَا قَدِمْتَ عليهم فلا تبيعن لهم كسوة " شتاء ولا صيفا ولا رزقاً يأكلونه ولا دابسة يعملون عليها . ولا تضربن أحداً منهم سوطا واحداً في درهم ولا تقيمه على رجله في طلب درهم ولا تسبيع لأحد منهم عرضاً في شيء من الخراج وفإنا إنما أمر نا أن ناخذ منهم العفو (١٠). فإن أنت خالفت ما أمر تلك به و باخذ لك الله به دوني . . » .

وينتقل إلى عمر بن عبد المزيز فيؤكد أنه دلم تكن همَّة عمر بن عبد العزيز إلا ردُّ المظالم ، والقسم في الناس » . ويروي حديث زوجته للناس حين جاؤوا يُعَزُّونها بوفاته ، قالت :

و والله ما كان بأكثركم صلاة ولا صياماً ، ولكن - والله - ما رأيت عبداً لله كان أشد خوفاً لله من عمر. كان - رحمه الله - قد فر غ بدنه ونفسه للناس، فكان يقعد لحوائجهم يومه ، فإذا أمسى - وعليه بقية من حوائجهم - وصله بليلته . فأمسى يوماً ، وقد فرغ من حوائجهم ، فدعا بمصباح قد كان يستصبح به من ماله ، ثم صلى ركعتين ، ثم أقعى واضعاً يده تحت ذقنه ، تسيل دموعه على خد "ه ، فلم يزل كذلك حتى برق الفجر ، فأصبح صائماً . فقلت له : يا أمير المؤمنين ! لشيء ما كان منك ما وأيت الليلة ؟

⁽١) أي الفضل والزيادة عن حاجاتهم .

- قال : أجل! إني قد وجدتني وليت أمر هذه الأمة اسودها وأحمرها ، فذكرت الغريب القانع الضائع ، والفقير المحتاج ، والأسير المقهور ، وأشباههم في أطراف الأرض ، فعلمت أن الله تعالى سائلني عنهم ، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم حجيجي فيهم ، فخفت أن لا يثبت لي عند الله عذر ، ولا يقوم لي مع محد صلى الله عليه وسلم حجة ، فخفت على نفسي .

« ووالله إن كان عمر ليكون في المكان الذي ينتهي إليه سرور الرجل مع أهله ، فيذكر الشيء من أمر الله ، فيضطرب كما يضطرب العصفور قد وقع في الماء ، ثم يرتفع بكاؤه ، حتى أطرح اللحاف عني وعنه ، رحمة له » .

كذلك كان أسلوب أبي يوسف ، قاضي القضاة ، في مخاطبة الخليفة الرشيد : لم يترك باباً من أبواب الترهيب والتحمد في إلا وفتحه على مصراعيه ، وبصسر خليفته في مغابته وعواقبه . والذي نعلمه أن الخليفة رحسب بكل ما جاء في الكتاب ، ولم يزد الكتاب أبا يوسف إلا رفعة وعلواً عند أمير المؤمنين .

ولكن أبا يوسف لم يقتصر على السياسة المالية للدولة في كتابه هــذا ، ولم يكتف بذكر الغنائم ، والفيء ، والحراج ، والسواد ، وأرض الشام والجزيرة ، والقطائع ، وغير ذلك ، من الشؤون التي تتصل ببيت المال ، وبجباية الزكاة ، وإنما تعد الها إلى :

- أهل الدعارة والتلصُّص والجنايات وما يجب فيه من الحدود .
 - في الحكم في المرتد عن الإسلام .
- فيمن مرًّ بمسالح الإسلام من أهل الحرب ، وما يؤخذ من الجواسيس .
 - في قتال أهل الشرك ، وأهل البغى ، وكيف يدعون ؟

ولو عدت إلى هــذه الفصول لوجدت فيها كثيراً بمــا نسميه اليوم : الحقوق الدولية العامة ، أو القانون الدولي ، وقانون العقوبات ، وقواعد الحرب والسلم ، وغير ذلك .

الباب الرابع

شؤرى القصاء

الفصل الأول

الشورى في المشرق

رأينا أن الشورى قاعدة أصلية من قواعد نظام الحكم في الإسلام (١). وغني عن البيان أن لا تكون الشورى إلزامية في اختيار الخليفة ، ليس غير ، وإنما من الواجب أن تكون إلزامية في كل مرفق من مرافق الدولة يستدعي اللجوء إليها. وبالاستناد إلى شمول هذه القاعدة جميع الشؤون العامة ، نشأت شورى القضاء في الإسلام .

كانت الشورى فطرية بادىء الأمر ، تجري على النحو الذي تفرضه الطبيعة السليمة ، منذ أيام أبي بكر . وقد نقل ابن عرنوس في كتابه « تاريخ القضاء في الإسلام » فقال (٢) :

⁽١) واجع ص ٦٣ وما بعدها من كتابنا الأول : نظام الحـكم في الشريعة والتاريخ – الحياة الدستورية . وراجع : فجر الاسلام لأحمد أمين ، ص ٢٣٩ .

« أخرج البغوي عن ميمون بن مهران ، قال : كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله ، فإن وجد ما يقضي بينهم قضى به . وإن لم يكن في الكتاب، وعلم عن رسول الله عَلَيْتُهُ في ذلك الأمر سنة قضى بها. فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال : أتاني كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله قضى في ذلك بقضاء ، فرجا اجتمع عليه النفر ، كلهم يذكر عن رسول الله قضاء ، فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جمل فينا من يحفظ عن نبينا .

د فإن أعياه أن يجد في سنة رسول الله ، جمع رؤوس النسساس وخيارهم فاستشارهم ، فإن أجمع رأيهُم على أمر قضى به .

« وكان عمر يفعل ذلك : فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة ، نظر : هل كان فيه قضاء لأبي بكر ، فإن وجد أبا بكر قضى فيه قضاء أ ، قضى به ، و إلا دعا رؤوس المسلمين ، فاذا اجتمعوا على أمر قضى به ، .

وفي طبقات ابن سعد (١) برواية عامر قال : ﴿ إِذَا اخْتَلَفَ النَّـَاسُ فِي أَمْرٍ ﴾ فانظر كيف قضى فيه عمر ، فانه لم يكن يقضي في أمر ، لم يُقَسَّضَ فيه قبله ، حتى يشاور » .

وروى وكيع (٢): «أن رجلا 'جرح ، فأعطته امرأته جارية لها تخدمه ، فقال له ناس من أصحابه: أتبيعها ؟ فقال: إني لا أملكها ، إنها لامرأتي. فقالوا: إنك جائز 'الأمر فيها ، فأقامها (٣) ، فزاد على ما أعطى رجل من القوم ، وأشهد لامرأته بثمن في ماله ، فوقع عليها . فرفعته المرأة إلى عمر بن الخطاب ، فقالوا: الرجل : يا أمير المؤمنين ! قال أصحابي : أتبيعها ؟ قلت: إنها لامرأتي . فقالوا: إنك جائز الأمر فيها ، فأقمتها ، فزدت على ما أعطى رجل منهم ، فأشهدت إنك جائز الأمر فيها ، فأقمتها ، فزدت على ما أعطى رجل منهم ، فأشهدت لها في مالي . فقال : اذهب . فاستشار أصحابه ، فلم 'يقل له يومه شيء ، فركب عمر ذات يوم ، فرأى ذلك الرجل ، فجلده مئة جلدة . . » . وهذا يعني أن عمر استشار ، وأجمع الرأي على أن بيع المرء لنفسه مال غيره غير صحيح . وأد وقوع الرجل على الجارية يستلزم الحد" ، فأقامه عليه .

⁽١) ٢ / ٣٣٦ . (٣) ١ / ٣٣٥ . (٣) أي : فعرضها في المزاد .

ونقل وكيع برواية عبد الرحمن بن سعيد قال (١): « رأيت عثمان بن عفسان في المسجد ، إذا جاءه الخصان قال لهذا : إذهب فادع عليا ، وللآخر : فادع طلحة بن عبيد الله والزبير وعبد الرحمن ، فجاؤوا ، فجلسوا ، فقسال لهما (٢) : تكامل . ثم يُقبل عليهم (٣) فيقول : أشيروا علي ". فإن قالوا ما بوافق رأيه أمضاه عليهما ، وإلا نظر ، فيقومون مسلمين . . » .

على هذا النحو نشأت شورى القضاء منذ فجر الإسلام ، أيام الراشدين . فلا نجد أحداً منهم يستحي من الاستشارة ، لا أبا بكر ، ولا عمر ، ولا عمان . أما علي بن أبي طالب فقد كان أقضى الصحابة ، والظاهر أنه كان 'يستشار ، ولا يستشير ، و من يدري ؟ فان ورع الإمام ربحا دعاه لأن يسأل ، وأن يستشير ، ولكن لم ترو لنا الكتب حادثة استشار فيها علي أحداً من الصحابة .

قال الماوردي (؛): ﴿ وكان على بن أبي طالب قليل الاستشارة في الأحكام ، فقيل لأنه لم يبق في عصره عديل يشاوره ، وقيل لأنه كان شاهد استشارة قرينه فاكتفى بها » .

وفي ترجمة شريح عند وكيع عن الشعبي (°): «كان شريح يشاور مسروقا». وقد علمت أن شريحاً كان قاضياً لعمر بن الخطاب . وروت كتب التراجم أت مسروقاً (٦) «كان أعلم بالفتيا من شريح ، وأن شريحاً أبصر منه بالقضاء » .

وعند وكيع قول يرجح أنه صادر في أواخر القرن الأول جاء فيه (٧):

«كانت القضاة لا تستغني أن يجلس إليهم بعض العلماء، يقوسهم إذا أخطؤوا»،

وفي سنة (١٩٢٨) اثنتين وتسعين ومئة (١٠) « ولتى الرشيد عبدالله بن سو"ار
على البصرة ... وما يحسن شيئاً ، ولكن كان ذا عقل وفهم ، فكان يشاور ،

[.] ۱۱۰/۱(۱) أي: للخصمين

⁽٣) أي : على المستشارين الذين دعاهم : علي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف .

⁽٦) الأعلام للزركلي ٨ / ١٠٨ . (٧) ٢/ه ٤١ . (٨) وكيم ٢/ه ه ١٠٠

فلم أيرَ من القضاة أحدُ هو أصحُ سجلات منه ، لأنه لم يكن ينف ذ شيئًا إلا بمشورة » .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة (١): « أما بعد ، فان رأس القضاء اتباع ما في كتاب الله ، ثم القضاء بسنة الأئمة الهداة ، ثم استشارة ذوي الرأي والعلم . . » .

ونقل وكيم (٢) أن عبد الحيد بن عبدالرحمن وجه الوليد بن سريع إلى عر ابن عبد العزيز ، فقسال : « مَن قاضيكم اليوم ؟ قال : عامر الشعبي . قال : أصاحب عبدالعزيز بن مروان ؟ قلت : نعم . قال : إن القاضي ينبغي أن يكون فيه خمس خلال ، فإن نقصت واحدة كانت وصمة : العلم بما قبله ، والحكم عند الخصم ، والتنزهة عند المطمع ، والاحمال للائمة ، ومشاورة ذوي العلم » .

وفي طبقات ابن سعد (٣) عن مالك بن أنس قال : « كان عمو بن عبد العزيز لا يقضي بقضاء حتى يسأل سعيد بن المسيب . فأرسل إليه إنسانا يسأله ، فدعاه ، فجاءه حتى دخل ، فقال عمر : أخطأ الرسول ، إنما أرسلناه يسألك في مجلسك » .

وفي ترجمة عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة عند ابن سعد (٤) قال : « بعثني ابن الزبير على قضاء الطائف ، فقلت لابن عباس : إن هذا قسد بعثني على قضاء الطائف ، ولا غنى بي عنك أن أسألك . فقال لي : نعم ، فاكتب إلي فيا بدا لك . أو سكل عما بدا لك . أو سكل عما بدا لك .

وفي رفع الإصر لابن حجر، في ترجمة أبي العباس بن أبي العوام السعدي ذكر لرجل مكفوف اسمه أبو الفضل جعفر، وأنه (٥) و أحكم له الأمر مع الحاكم، فأمر بكتب سجله، وشرط عليه فيه أنه إذا جلس في مجلس الحكم، يكون معه أربعة من فقهاء الحاكم، لئسلا يقع الحكم بغير ما يذهب إليه الخليفة، معه أربعة من فقهاء الحاكم، لئسلا يقع الحكم بغير ما يذهب إليه الخليفة، وهذا النص يدل أحفى أظن على أن الفقهاء الأربعة رقباء، وليس لهم أن

⁽۱) و کیم ۱۱/۷۷. (۲) ۲/۳۲۱. (۲) •/۲۲۲. (۱) •/۲۲۲. (۱) •/۲۲۲.

يشتركوا في الحكم .ولكن إذا رأوا أن القاضي أراد الخروج عن مذهب الخليفة ردُّوه إلىه .

ونرى في كتب طبقات القضاة عبارة تتردّد في بعض الأحيان ، هي قولهم: إن القاضي فلانا جعل على مسائله فلانا. كالذي وقع في ترجمة الحارث بن مسكين في رفع الإصر، حيث قال(١): « واستكتب محمد بن سلمة المرادي ، وكان رفيقه في السباع على ابن القاسم، وجعل على مسائله يزيد بن يوسف بن عمرو بن يوسف، وأخاه عمرو بن يوسف ، وأضاف إليها بعد ذلك أحمد بن سلمان التجيبي » .

^{. \ \ \ / \ (\ \)}

الفصلاالثاني

فيالأثدلس

درج الأندلسيون، والمغاربة، على سنن المشارقة في تنظيم القضاء، وفي إحداث منصب الشورى القضائية . وقد امتلأت كتب تراجم القضاة وتاريخهم بذكر مَن ولي الشورى، وربما سميت: علم المسائل، أو الفتيا، وربما سمي صاحبها: المفتى، كما سترى من الأمثلة التي سترد في هذا البحث .

والظاهر أن القاضي كان 'يطلع المشاورين على بعض أموره الخاصة ، دفعاً للتهمة ، وتبر وأا من الظنة . ذكر النباهي المالقي في ترجمة محمد بن يبقى (١): وأنه لما ولي القضاء، احتبس خواص أصحابه المشاورين، وقد جاؤوا مهنئين، فأمر غلامه: فكشف عن مال عظيم صامت في صندوق له، وقال : يا أصحابنا! قد عرفتم ما نحن به من تولي القضاء قديماً من سوء الظنة ، وأخشى أن أطلع (٢) الناس على غرضي ، وهدذا حاصلي ، وفيه من العين كذا ، وفي مخازني ما بقي

 ⁽١) ص ٧٧ . (٣) في الأصل : أطلق ، وهو تحريف .

بقيمته ، وحظيّي من التجارة ما علمتم . فإن فشى من مالي ما يناسب هــذا فلا لوم ، وإن تباعد عن ذلك ، فقد وجب مقتي ، وأسأل الله تخليصي ممـــا تنشّبت ُ فيه . . » .

وكانت الشورى منصباً من مناصب السلطة القضائية المعروفة ، فوق الكتابة ، ودون القضاء ، 'تقلب كا تقلد بقية المناصب الكبيرة في الدولة . ففي ترجمة القاضي يحيى بن وافد اللخمي ، من رجال القرن الخامس ، عند النباهي المالقي أنه (١): « تقلد الشورى بعهد العامرية ، فكان مبرزاً في أهلها . . » .

ونقرأ في كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي ، في ترجمة أبي الإصبغ عيسى بن سهل أنه (٢): « كتب للقاضي أبي زيد الحشاء بطليطلة ، ثم للقاضي أبي بكر بن منظور بقرطبة. وتولى الشورى بها مدة ، ثم ولي القضاء بالعدوة ، ثم استُقضى بغرناطة . . » .

وفي ترجمة القاضي أبي عبدالله محمد بن الحاج أنه (٣) (كان من جلّة الفقهاء ، وكبار العلماء، معدوداً في المحدّثين والأدباء، بصيراً بالفتيا ، راسماً في الشورى، وكانت الفتوى في وقته تدور عليه ، لمعرفته ، وثقته ، وديانته . . » .

و في ترجمة المعافري القاضي أنه ^(٤) **« شوور** في اشبيلية . . **» .**

ونجد في كتاب الصلة لابن بشكوال أن (٥) ﴿ أَحَمَــُدُ بِنَ عَبِدَاللهُ اللَّحْمِي ، اللهِ البَّاجِي، شاوره القاضي أبوالفوارس، وهو ابن ثماني عشرة سنة..... وفي ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى ، المعروف بابن القطان أن (٦) ﴿ المستظهر قد مه للشورى سنة أربع عشرة وأربع مئة على يد قاضيه عبدالرحمن بن بشر...».

قبول الشورى وإباء القضاء

وربما وجدنا عالماً قبيلَ الشورى ، وأبى القضاء ، كالذي رواه ابن بشكوال عن حاتم بن محمد بن عبدالرحمن التميمي، المعروف بابن الطرابلسي من أهل قرطبة

⁽۱) ص ۸۸. (۲) ص ۹۷. (۳) ص ۸۸. (۲) اص ۸۸. (۲) اص ۸۰۱.

قال (١): « وقد دُعي إلى القضاء بقرطبة ، فأبى من ذلك ، وكان في عسداد المشاورين بها . . » . ومثله عيسى بن محمد (٢): « دُعي إلى القضاء مرتبن فأبى من ذلك ، وأصر على الإباية . وكان من أهل العلم راسخاً في حفظ الرأي، بصيراً بعقد الوثائق . وقد مه القاضي محمد بن يبقى إلى الشورى ، فنفع الله به الخاصة والعامة ، وكان يفتي الناس بالمسجد الجامع بقرطبة . . » . ومنهم محمد بن عتاب، قال في الصلة (٣) : «كان شيخ أهل الشورى في زمانه ، وعليه كان مدار الفتوى في وقته . دُعي إلى قضاء قرطبة مراراً ، فأبى من ذلك وامتنع . وكان قد دعي بشر إلى الشورى ، والناس متوافرون ، وذلك سنة أربع عشرة وأربع مئة ، بشر إلى الشورى ، والناس متوافرون ، وذلك سنة أربع عشرة وأربع مئة ، ويقول : من يحسدني فيها جعله الله مفتياً . وإذا رُغتب في تولئها ، وغبيط ويقول : من يحسدني فيها جعله الله مفتياً . وإذا رُغتب في تولئها ، وغبيط ويقول : وددت أني أنجو منها كفافاً ، لا على ولا ليها . . » .

وفي ترجمة أحمد بن طاهر الأنصاري الخزرجي في التكملة أنه (٤) ﴿ وَلِي خَطَةَ الشَّورَى بِدَانِيةَ ﴾ وأفق بهـا نيفاً وعشرين سنة ، ودُعي إلى قضائها ، فأبى من ذلك » .

القاضي يولي الشورى

وربماكان القاضي هو الذي يولي الشورى. جاء في ترجمة محمد بنقاسم الأموي في كتاب الصلة (٥) أنه (و'لتي الشوري مع أبي بكر التجيبي ولا هما مما أبو المطرف بن 'فطيش القاضي سنة ٣٩٥ . . » .

قاض في بلد ومشاور في آخر

⁽۱) الصلة ١/ ١٥٦. (٢) ٢/ ١١١٤.

⁽٤) ١ / ٤٤ . (٥) ٢ / ١٠٥ . (٦) المصدر السابق ٢ / ٧٧٤ .

وتفق عنده ، وولا م الشورى بقرطبة ، مجموعة له إلى قضاء فريش (١) وغيرها..... ومثله محمد بن يحيى التميمي. قال في الصلة (٢): « استُقضي ببجانة ، ثم باشبيلية ، وكان مع القضاء في عداد المشاورين بقرطبة .. » .

الشورى والفتيا بمعنى واحد

ووقعت على نصوص تفيد أن الفتيا والشورى لفظان لمدلول واحد ، وإن كنت أعتقد أن المشاور، أو المفتى، في الأيام الغابرة ، كان يحضر جلسات القضاة ، خيلافا لهذه الأيام ، حيث ترسل الإضبارة إلى المفتى (في بيته) ، ليجيب على استيضاح يصدر عن القاضي . ومن الأدلة على أن معنى اللفظين واحد ، ما جاء في ترجمة محمد بن عمر المالكي ، في كتاب الصلة ، قال (٣) : « رحل إلى المشرق ، فأد ي الفريضة ، وسكن مدينة النبي علي الله ، وكان يفخر بذلك على أصحابه ويقول : لقد شوور "ت بمدينة الرسول على الله ، دار مالك بن أنس ، ومكان شوراه

وبما يدلُّ على ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة محمد بن ربيعة ، قال (٤): وكان مفتي أهل بلنسية في زمانه ، مقدَّماً في الشورى ، حافظاً للفقه

وَفِي تَرجَمَة تُحَدُّ بِنِ عبدالله الحَشني (٥) أنه وكان مفتياً في الأحكام ، .

إباء الشوري

وكما و ُجِيدَ علماء أبوا القضاء ، كذلك و ُجد آخرون أبوا الشورى . منهم محمد بن عبدالله الممافري . قال عنه ابن بشكوال (٦) : « كان له حظ من الفقه ، وبصر بالمسائل ، ودُعي إلى الشورى بقرطبة فأبى من ذلك » .

تسلسل المناسب

والظاهر أن القوم في الأندلس اعتبروا الشورى أدنى المناصب القضائية :

⁽١) في معجم البلدان أنها مدينة بالأندلس غربي قحص البلاط ، بين الجوف ، والفرب من قرطبة . (٣) ٢ / ٣٠٠ . (٣) ٢ / ٣٠٠ . (٥) ٢ / ٣٠٠ . (٥) ٢ / ٣٠٠ . (٥) ٢ / ٣٠٠ .

يدل على ذلك ما جاء في ترجمة يونس بن عبد الله عند ابن بشكوال ، قال (١): (استُقضي في أول أمره ببطليوس وأعالها، ثم صرف عنها وولي الخطبة بجامع الزهراء مضافة له إلى خطته في الشورى ، ثم ولي خطة الرد" (١) مكان ابن ذكوان بعهد العامرية ، ثم ولي أحكام القضاء والصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة مع الوزارة ، ثم صرف عن ذلك كله ولزم بيته ، إلى إن قلده المعتمد بالله هشام بن محمد المرواني قضاء الجماعة بقرطبة ، والصلاة والخطبة بأهلها في ذي الحجة سنة تسع عشرة وأربعمنة ، وبقي قاضياً إلى أن مات » .

وفي تكملة الصلة لابن الأبار (٣) في ترجمة أحمد بن حكم العاملي، وأخيه يحيى، أن « القاضي محمـــد بن يبقى شاور يحيى، ثم رقاه المنصور أبو عامر إلى قضاء طليطلة ، فمات وهو يتقلده

وفي ترجمة بيبش بن محمد العبدري في النكلة أنه كان « معدوداً في أهل الشوري والفتيا ، قبل ولايته القضاء . . » .

التقديم للشوري

ونقرأ في كتب تراجم الأندلسيين خاصة ، أن فلانا قدم للشورى ، كالذي تجده في تكلة الصلة في ترجمة محمد بن عتيق الأنصاري (٤)، وفي ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الملك (٥) ، حيث جاء : ﴿ وأول مَنْ شاوره من القضاة أبو الحسن بن سلمان ابن موسى بن 'بر طله ، فظهرت براعته في أول قضية . ونص تقديم ابن أبي جمرة للشورى عن أبي جعفر :

« هذا كتاب تنويه وترفيع ، وإنهاض إلى مرقى رفيع ، أمر بكتبه الأمير الناصر للدين ، أبو جعفر بن أبي جعفر ، أدام الله تأييده ونصره ، للوزير

^{. 757/4(1)}

⁽٣) قاضي الرد : هو القاضي الذي ينظر في الدعاوى التي يتخــــلى عنها القضاة لسبب من الأسباب ، وسنعقد له فصلا خاصاً . (٣) ١ / ١٥ - ١٦ .

⁽a) 7 / AF4.

الفقيه الأجل المشاور؛ الحسيب الأكمل؛ أبي بكر بن أبي جمرة ؛ أدام الله عزة ، أنهم به إلى الشورى ، ليكون عندما يقطع لأمر ، أو يحكم في نازلة ، يجري الحكم بها على ما يصدر عن مشورته ومذهبه ، لما علمه من فضله وذكائه ، وجده في اكتساب العلم واقتنائه ، ولكون هـذه المرتبة ليست طريقة له ، بل تليدة متوارثة عن أسلافه الكرية ، وآبائه . فليتحمّلها تحمّل المستقل بأعبائها ، العمالم بمقاصدها المتوخاة المتعهدة وأنحائها . والله يزيده تنويها وترفيعا ، ويبورته من خطوته وتمجيده مكانا رفيعاً . وكتب في التاسع لذي حجة سنة ٢٥٥ . الثقة بالله عز وجل . هذه علامة ان أبي جعفر » .

فالتقديم إذن يقع من أمير إلى قاض ، يرفع به أحد العلماء إلى منصب الشورى . والذي نفهمه من هــــذه الوثيقة المهمة ، التي حفظها لنا ابن الأبار في تكلة الصلة ، أن رأي المشاور ملزم ، على القاضي أن يحكم به .

قد يكون المشاور رأس الفقهاء

وكان في الأندلس عالم اسمه يحيى بن يحيى، الليثي بالولاء.كان عالم الأندلس في عصره، وكان لا يولنّى قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، وترفيّع هو عن ولاية القضاء. قال عنه الإمام مالك: هذا عاقل أهل الأندلس (۱). ومع ذلك لم يترفيّع عن قبول الشورى . روى المراكشي في كتابه المفرب في حلى المغرب، في ترجمة أبي عبدالله محمد بن سعيد الالبيري (۱): « أن الذي أشار به يحيى، فولا عبد الرحمن . وكان يحيى قد عرفه أيام اختلافه بالتجارة إلى البيرة ، وكان حسن السمت ، جميل المذهب في قضائه . وكان إذا اختلف عليه الفقهاء لم يُؤثر على قول يحيى . فلم يزل قاضياً إلى سنة عشرين ومئتين، فتشاور في قضية ، فتوقف فيها عن قول يحيى وغيره . ثم شاوره في قضية ثانية ، فقال لرسوله : ما أفك له كتاباً ، لأني قد أشرت عليه في قضية فلان ، فلم ينف نه

⁽١) راجع : الأعلام للزركلي ٩ / ٣٢٣ – ٢٣٤ والمغرب في حلى المغرب ١ / ١٤٨ .

^{. 114/1(1)}

القضاء . فركب من حينه إلى يحيى واعتذر له ، ووعد أن ينفذ القضاء من يرمه . فقال : يا هــذا ! إنما ظننت إذ خالفني أصحابي أنك توقفت مستخيراً الله غز وجل ، متخيراً في القضاء . فأما إذ تقضي برضا مخلوق ، فارفح 'تستّعُفي ، وإلا رفعت في عزلك . فرقع ، فمزل ، .

وفي هـذا النص دلالة على أن رأي المشاور – وإن كان رأس الفقهاء – غير مازم . كما أن فيه دلالة على أن المشاورة قد تكون بالمراسلة ، وليس لزاماً حضور المشاور مجلس الحكم . وفيه برهان آخر على استقامة أمور القضاء . فأنت ترى أن رأس الفقهاء يحيى بن يحيى قد غضب لله ، لأن القاضي الذي استشاره جاء يتزلئف إلىه ، فخدر وبن الاستعفاء والعزل !

علم المسائل

وربما سمي اختصاص أهل الشورى والفتوى «علم المسائل » كالذي رأيته في ترجمة أحمد بن رزق الأموي في كتاب الصلة (١) أنه : «كان فقيها ، حافظاً للرأي ، مقدماً فيه ، ذاكراً للمسائل ، بصيراً بالنوازل ، عارفاً بالفتوى، صدراً فيمن يُستفتى ... وكان أذكى من رأيت في علم المسائل .. » .

وكالذي ذكره في ترجمة جهاهر بن عبد الرحمن الحجري أنه (٢) وكان حافظًا اللفقه على مالك ، عارفًا بالفتوى، وعقد الشروط وعللها ، مشاوراً في الأحكام، عالماً بالنوازل والمسائل . . ، .

وسترى في مجث « الشهادة » أن « صاحب المسائل » في المشرق ، هو غــــير « الما لم بالمسائل » في المغرب .

ألقاب علياء الشورى

كثرت الألقاب في المغرب والمشرق ، ومن ذلك ما خص به علماء الشورى فقالوا :

- « شاوره القاضى محمد بن يبقى فصار صدراً في المفتين (٣) ، .

[.] ١٣٢ / ١٦٨ . ١٣٢ / ١٣١ . الصلة ١ / ١٣٩ .

- « عبدالله بن سعيد : من أهل قرطبة ، وكبير المفتين بها » (١٠ .
- « عبدالله بن أحمد : ولد أبي عمر الاشبيلي كبير المفتين بقرطبة » (٢) .
- « محمد بن مروان : كان فقيها ، حافظاً للرأي ، حاذقاً بالفتوى ، مقسماً في الشورى » ^(٣) .
- « محمد بن سليان : كان فقيها ، حافظاً للمسائل . . ولي خطة الشورى ببلده ورأس فيها » (٤) .
- ... « محمد بن أحمد اللخمي: كان مدر "سا للمذهب ،صدراً في أهل الشوري، (٥).
 - « محد نأحد : كان رئيس المفتين » (٦) .
 - « محمد بن عتاب : كان شيخ أهل الشورى في زمانه » (٧) ٪
- « محمد بن اصبغ : كان قاضي الجماعة أبو الوليد بن رشد يستحضره عنده مع مشيخة الشورى » (^) .

والواقع أنني لم أعرف: هل هذه الألقاب مناصب رسمية في الدولة ، أم أن العلماء والمؤلفين خلموها على مَن يعتقدون أنهم أهل لهـــا؟ يغلب على ظني أن الاحتمال الثانى أقرب إلى الواقع.

المشاورون أربعة

جاء في كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، لعبد الواحد المراكشي ، عند ذكر ولاية أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين أنه (٩): «كان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء . فكان إذا ولتى أحداً من قضاته ، كان فيا يعهد إليه ألا يقطع أمراً ، ولا يبت حكومة في صغير ولا كبير ، إلا بمحضر أربعة من الفقهاء ؛ فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مشله في الصدر الأول من فتح الأندلس . . » .

^{· £} A V / \ (T) . T \ A / \ (T) . T \ A / \ (\)

⁽v) الصلة ٢ / ٥١٥ . (A) ٢ / ٥٥٥ . (٢) ص ١٧١ .

رأي أحمد أمين في مجلس الشورى

ذهب شيخنا أحمد أمين في ظهر الإسلام (١) إلى أن يحيى بن يحيى الليثي دمع تعففه عن القضاء ، أسند إليه اختيار القضاة ، فكان يختار من كان على مذهب مالك، وألتف حوله مجلساً يسمى مجلس الشورى، عين أعضاءه، ووكل إليهم أمر الفتيا ، وإن كنا لم نعرف الكثير عن نظام مجلس الشورى ، لأنه لم 'يذكر في كتب الناريخ إلا لماما ، .

وعاد أحمد أمين في موضع آخر فقال (٢): ﴿ أَمَا يَحِيى بن يَحِيى اللَّهِ ... فقد وضع نظام القضاة ، وسمّى قاضي القضاة ، وقاضي الجماعة (٣) ، ورتسّب مجلساً للشورى، وسمّى أعضاءه، فكان إذا ترجم لشخص منهم كان من شرفه أنه من رجال الشورى . ومن الأسف أننا لم نقف على النظام الدقيق لهذا الجلس إلا نتفا هنا ، ونتفا هناك . وكل ما نستطيع أن نقوله: إنه كان ينظر في الفتيا ، وفي المشاكل الفقهية ، وُيبدي فيها رأيه . وكان عددهم في بعض الأزمان – كا روى بعض المؤرّخين – سنة عشر .. » .

وقال عن عيسى بن دينار إنه (٤): « قد جمع بين الفقه والزهد ، وتولى قضاء طليطلة ، ورأس الشورى بقرطبة ، وعدوه أفقه من يحيى الليثي .. » .

ويشير إلى أبي إبراهيم التميمي ، ويقول عنه (٥): « وفي ترجمته ما يعطينا شيئًا عن نظام الشورى عندهم – الأندلسيين – فقد قالوا: إن مجلس الشورى كل عدده به ستة عشر ».

إن أحمد أمين قد توهم مجلساً للشورى ليس له وجود إلا في مخيئلته . فلقد رأيت أن يحيى بن يحيى الليثي لم يؤلف مجلساً ، وإنما كان واحداً من المشاورين. وأن الموضوع كله لا يخرج عن كونه شورى القضاء التي عرفت في المشرق ، كما

^{. .} ٤٩/٣ (٢)

⁽٣) يلاحظ أن أحمد أمين حسب قاضي القضاة وقاضي الجماعة منصبين مختلفين كا تدل على ذلك العبارة . وقد عرفنا أن من كان يسمى قاضي القضاة في المشرق كان يسمى قاضي الجماعة في المغرب . (٥) ٣ / ٣٠ .

عرفت في المغرب . وأما أن عيسى بن دينار رأس الشورى بقرطبة ، فهو من قبيل الألقاب التي كانت 'تمنك للناس للدلالة على جاللة القدار ، لا على منصب رسمي . واكتال العدد ستة عشر بأبي إبراهيم التميمي يعني أن عدد المشاورين أصبح ستة عشر ، لأنه كان في المدينة عدد من المشاورين إلى جانب القضاة .

ولقد أتعبني هـــذا البحث عند أحمد أمين ، لأنه عندي موثوق، ورحثت أبحث عن مؤيد لفكرته فلا أجدها ، وإنما أجد أن ذكر علماء شورى القضاء هو الذي خيّل لهذا الباحث الجليل وجود «مجلس للشورى». وليس لهذا المجلس في الواقع أثر . ولكل عالم هفوة .

رأي الشقندي في شروط الشورى والشهادة

نقل المقري في نفح الطيب فصولاً من رسالة أبي الوليد الشقندي(١) في تفضيل الأندلس ، وقد ورد فيها بحث عن المشاورين والشهود قال فيه (٢):

وكان ملوك قرطبة لا يقدمون أحداً للفتوى ولا لقبول الشهادة (٣) ، حتى يطول اختباره ، وتعقد له بجالس المذاكرة ، ويكون ذا مال في غالب الحال ، خوفا من أن عيل به الفقر إلى الطمع فيا في أيدي الناس، فيبيع به حقوق الدين. « ولقد أخبرت أن الحكم الربضي أراد تقديم شخص من الفقهاء يختص به للشهادة ، فأخذ في ذلك مع يحيى بن يحيى ، وعبد إلملك ، وغيرهما من أعلام العلماء ، فقالوا له : هو أهل ، ولكنه شديد الفقر ، و من يكون في هذه الحالة لا تأمنه على حقوق المسلمين ، لا سيا وأنت تريد انتفاعه ، وظهوره في الدخول في المواريث والوصايا وأشباه ذلك . فسكت ولم يَر منازعتهم ، وبقي مهموماً من كونهم لم يقبلوا قوله . فنظر إليه ولده عبد الرحن ، الذي ولي الملك بعده ، وعلى وجهه أثر ذلك ، فقال : ما بالك يا مولاي ؟ فقال : ألا ترى لهؤلاء الذين وعلى وجهه أثر ذلك ، فقال : ما بالك يا مولاي ؟ فقال : ألا ترى لهؤلاء الذين

⁽١) ٤ / ١٧٧ . والشقندي : هو اسماعيل بن محمد ، أبو الوليد ، أديب أندلسي ، من أهل شقندة ، مولده بها ، ووفاته (٣٠٣هـ) باشبيلية . نشرت وسالته مترجمة إلى الاسبانية . واجع : الأعلام ١ / ٣٣٣ .

⁽٣) الشهادة منصب رسمي شبيه بالنيابة العامة في أيامنا ، سنمقد له فصلا خاصاً تالياً .

نقدمهم، وننو" ه عند الناس بمكانهم ، حتى إذا كلفناهم ما ليس عليهم فيه شطط، بل ما لا يعيبهم ، ولا بما هو يرزؤهم ، صد ونا عنه ، وغلقوا أبواب الشفاعة ، وذكر له ما كان منهم . فقال : يا مولاي ! أنت أولى الناس بالإنصاف ! إن هؤلاه ما قدمتهم أنت ، ولا نو هت بهم ، وإنما قدمهم ونو" ههم علمهم . أو كنت تأخذ قوماً جهالا فتضعهم في مواضعهم ؟ قال : لا . قال : فأنصفهم فيا تعبوا فيه من العلم ، لينالوا به لذة الدنيا ، وراحة الآخرة . قال : صدقت . ثم قال : وأما كونهم لم يقبلوا هذا الرجل لشدة فقره ، فالعلة في ذلك تنحسم بما يبقي لك في الصالحات ذكراً . قال : وما هو ؟ قال : تعطيه من مالك قدر ما يلحق به من الغنى ما يؤهله لتلك المنزلة ، ويزيل عنك خجل ردهم لك ، وتكون هذه مكرمة ما سبقك إليها أحد . فتهلال وجه الحكم وقال : إلي إلي أي إنها والله مكرمة ما سبقك إليها أحد . فتهلال وجه الحكم وقال : إلي إلي أي إنها والله شنشنة (١) عبشمية ، وإن الذي قال فينا لكصادق :

وأبناء أملاك خضارم سادة سلام صغيره عند الأنام كبير من من استدعى عبد الملك بن حبيب ، وسأله عن قدر ما يؤهله لتلك المرتبة من الغنى ، فذكر له عدداً ، فأمر به في الحين ، ونبته قدره بأن أعطاه من اسطبله مركوباً ، وكانت هذه أكرومة لا خفاء بعظمها :

يفنى الزمان وما بَنسَنه عَلَّدُ

ثم إنه كان له من الغنى ما يكفُّه عن أموال الناس ، ومن الدين ما يصدُّه عن محارم الله تعالى ، ومن العلم ما لا يجهل به التصرُّف في الشريعة ، أباحوا له الفتوى والشهادة ، وجعلوا علامة لذلك بين الناس القلانس والرداء » . انتهى .

⁽١) الشنشنة : الطبيعة والعادة .

الفصِّل الثالث

الشورى عندالماؤردي

عاش الماوردي حياته العلمية في النصف الأول من القرن الخامس الهجري ، فقد توفي عام ١٥٠ هـ. وهذا يفيد أن القرؤن التي سبقته قد فعلت فعلها في نضج الحضارة الإسلامية ، وفي تنظيم مرافق الدولة ، وفي العمل على تصفية التجارب المتواصلة ، على شكل يجعل عملية الاختيار أقرب إلى السهولة. لهذا نراه في بحث «شورى القضاء» أو كاسماها «مشاورة القضاة» قد جاء على الغاية والنهاية في الترتيب والتنظيم . فهو قد تحدث عن الشورى في القرآن الكريم ، وفي السيرة النبوية ، وفي سيرة الخلفاء الراشدين ، م يبحث بحثاً واضحاً مستوفى يتناول فيه « النبوية ، وفي سيرة الخلفاء الراشدين ، م يبحث بحثاً واضحاً مستوفى يتناول فيه فيها قول لمتبوع » ، أو المسائل الخيلية التي « اختلف فيها العلماء من مسائل الاجتهاد » . فهذه مواضيع يرى الماوردي أنه مأمور في المشاورة فيها ، أما المسائل الظاهرة الجلية ، التي حصل الاتفاق فيها ، وانعقد الإجماع عليها ، فلا يحتاج القاضى فيها إلى مشاورة .

ويتعرض للصفات التي ينبغي أن يتمتع بها المشاور، أي أن يكون : أمينا، عالِماً بالكتاب والسنة ، والآثار، وأقاويل الناس، والقياس، ولسان العرب. ولا يفوته أن يؤكد أنه يجوز مشاورة الأعمى والعبد والمرأة ، وإن لم يجز أن يكون واحداً منهم قاضاً.

ويعلق الماوردي الأهمية الكبرى، لا على الجواب، بل على الدليل والتعليل. وبرى أن يكون المشاور أكثر من واحد .

ويختم بحثه في « حكمة المشاورة » . وإليك أهم ما في بحث الماوردي كما ورد في كتابه أدب القاضي(١) :

مشاورة القضاة

قال الشافعي : ويشاور ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمْرُ مُمْ شُورَى بِينَهُم ﴾ (٢) ، وقال النبيه عَيْنِكُمْ : إن كان عن وقال لنبيه عَيْنِكُمْ : إن كان عن مشاورتهم لغنياً ، ولكنه أراد أن يستن ً بذلك الحكام بعده .

قال الماوردي :

أما المشاورة فمندوب إليها في الأمور المشتبهة ، لما أورده الشافعي من كتاب الله تعسل ، وتفسير الحسن ، ولسنسة نبيته ، وهو ما رُوي عن النبي عَلِيقَةٍ أنه قال : ﴿ المستشير مُعان والمستشار مؤتمن ﴾ (٤) . وقد شاور رسول الله عَلِيقةٍ أصحادًه .

⁽١) ١/ ٥٠٠ - ٢٦٨ - (٦) سورة الشورى الآية ٣٨ . (٣) آل عمران / ١٠٩ .

⁽٤) حديث ه المستشير معان والمستشار مؤتمن » قال السخاوي : أخرجه العسكري عن عائشة ، ولفظه : ان المستشير معان والمستشار مؤتمن (المقاصد الحسنة رقم ٢٠١٩) . وقد رواه بلفظ ه المستشار مؤتمن » أحمد عن أبي مسعود البدري مرفوعاً ، وفيه : وهو بالحيار ، إن شاء تسكلم ، وإن شاء سكت ، فإن تسكلم فليجتهد رأيسه .. والقضاعي عن سمرة ...

فأما غير رسول الله عليه من صحابته و من بعدهم من سائر أمته ، فمشاورتهم تعم في مصالح الدنيا وأحكام الدين : فما اختص عنها بالدنيا ندب إليه عقلا ، وما اختص منها بالدين ندب إليه شرعاً .

في أي المسائل يشاور

فإذا تقررت هذه الجلة فالقاضي مأمور بالمشاورة في أحكامه وقضاياه. وهي ضربان :

أحدهما – ظاهر جليّ قد حصل الاتفاق فيه ، وانعقد الإجماع عليه ، فلا يحتاج في مثل هذا إلى مشاورة .

والضرب الثاني - نوازل حادثة لم يتقدم فيها قول لمتبوع ، أو ما اختلف فيه العلماء من مسائل الاجتهاد، فهو الذي يؤمر بالمشاورة فيها، ليتنبّ بمذاكرتهم ومناظرتهم على ما يجوز أن يخفى عليه ، حتى يستوضح بهم طريق الاجتهاد ، فيحكم باجتهاده دون اجتهاده .

فإن لم يشاور ، و حكم ، نفذ حكمه ، إذا لم يخالف فيه نصا ، أو إجماعاً، أو قماساً حلمًا عبر محتمل .

بين القاضي وأهل الشورى

وليس على أهل الشورى إذا خـــالفوه في حكمه أن يعارضوه فيه ، ولا يمنعوه منه ، إذا كان مسوغاً في الاجتهاد .

وقال أبو حنيفة : إن كان أعلم من مخالفه عمل على اجتهاد نفسه ، وإن كان مخالفه أعلم منه عمل على اجتهاد مخالفه ، لقول الله تعسالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ اللَّهُ كُدْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَسَمَّلْمُونَ ﴾ (١) .

⁼ وفي الباب عن جابر بن سمرة وابن عباس وأبي هريرة وحديثه عند الأربعة عن أبي سلمة عنه. وقال الترمذي : إنه حسن غريب (المقاصد الحسنة ١٠١٩). قلت : وقد رواه عن أبي مسعود بلفظ « المستشار مؤتمن » ابن حبات (موارد الظمآن ١٩٩١) والبخاري في الأدب ٢٥٦ في حديث طويل ، والبيه في ١٠٢/ ٢١٢ عن أبي هريرة . (١) النحل / ٣٤ والأنبياء / ٧ .

ودليلنا قول الله تمـــالى (١٠): ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شِيءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ، ولأن الصحابة اجتهدوا فيا اختلفوا فيه ، ولم يقلد بمضهم بمضا ، مع تفاضلهم في العلم. ولأن معه آلة الاجتهاد لتوصله إلى درك المطلوب، فلم يكن له التقليد كالتقليد في التوحيد .

والجواب عن الآية من وجهين : أحدهما – أنها محمولة على تقليد العــامي ، لأنه قال: ﴿ إِن ۚ كُنتُم ۗ لا تَمُلــَمُون ﴾. والثاني – أنها محمولة على سؤال المستشار في المذاكرة والكشف .

قلو لم يصل القاضي باجتهاده إلى حكم الحادثة ففي جواز تقليده فيها وجهان: أحدهما – وهو قول أبي المباس ابن سنريج (٢): يجوز أن يقلد فيها ، للضرورة ، ويحكم ، لأنه ما من عالم إلا ويجوز أن يشكل عليه أحكام بعض الحوادث.

والوجه الثاني ــ وهو قول أبي إسحاق المروزي: لا يجوز أن يقلد في قضائه، ويستخلف عليها من يحكم باجتهاده إن ضاق وقت الحادثة ، لأن الحاكم ملزم، فلا يجوز أن يلزم ما لا يعتقد لزومه .

شروط مَن يشاوره القاضي

قال الشافعي : ولا يشاور إذا نزل به المشكل إلا أمينًا ، عالمًا بالكتاب ، والسنّة ، والآثار ، وأقاويل الناس ، والقياس ، ولسان العرب .

⁽١) النساء / ٩٥ .

⁽۲) أبو العباس ابن صريح: الإمام المشهور، وهو أبو العباس أحمد بن عمر بن صريح البعدادي، وهو الذي نشر مذهب الشافعي وبسطه ، تفقه على الاغاطي ، شرح المذهب ولحصه ، صنف كتبا في الرد على المخالفين من أصحاب الرأي وأهل الظاهر ، قيل إنها أربعمئة مصنف ، توفي سنة في الرد على المخالفين من أصحاب الرأي وأهل الظاهر ، قبل إنها أربعمئة مصنف ، توفي سنة الورقة ٧ ٣ ٥ ه . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤ / ٧ ٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الورقة ٧ / ٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢ / ٧ ٨ ، طبقات ابن هداية ص ١١ ، الجموع شرح المهذب ١ / ٢ ، طبقات الشيرازي ٩ ٨ ، تهذيب الأسهاء واللغات ١ / ٢ / ٢ ، والأعلام للزركلي ١ / ١ ٧ ٨ ، والأعلام الزركلي ١ / ١ ٧ ٨ .

قال الماوردي :

وهذا صحيح ، وهذه شروط مَن يشاوره القاضي في الأحكام ، ومجموعها : أن كل مَن صح ً أن يفتي في الشرع ، جاز أن يشاوره القاضي في الأحكام ، فتعتبر فيه شروط المفتى ، ولا تعتبر فيه شروط القاضي .

فيجوز أن يشاور الأعمى، والعبد، والمرأة، وإن لم يجُنُز أن يكون واحد منهم قاضيًا ، لأن كل واحد منهم يجوز أن يُسْتَنَفْتْق و يُفنْتِي .

والمعتبر في المفتى شرطان :

أحدهما ــ العدالة المعتبرة في المخبر دون الشاهد، لأن الحرية، وسلامة البصر، معتبران في الشاهد، ولا يعتبران في المفتى والمخبر .

والشرط الثاني – أن يكون من أهل الاجتهاد في النوازل والأحكام . ويكون من أهل الاجتهاد إذا أحاط عِلمه بخمسة أصول :

أحدها – علمه بكتاب الله تعسالي في معرفة ناسخه ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومفسّره ومجمله ، وعمومه وخصوصه ، وإن لم يقم بتلاوته .

والثاني – علمه بسنة رسول الله عليه في معرفة أخبار التواتر ، والآحاد ، وصحة الطرق ، والإسناد ، وما تقدّم منها وما تأخّر ، وما كان على سبب وغير سبب ، وإن لم يسمعها مسندة ، إذا عرفها من وجوه الصحة .

والثالث – عِلمه بالإجماع والاختلاف ، وأقاويل الناس ، ليتبع الإجماع ، ويجتهد في المختلف .

والرابع – علمه بالقياس: ماكان منه جليًّا ، أو خفيًّا ، وقياس المعنى ، وقياس الشبه ، وصحة العلل وفسادها .

والخامس - علمه بالعربية فيما تدعو الحاجة إليه من اللغة والإعراب ، لأن لسان الكتاب والسنئة عربي ، فيعرف لسان العرب ، من صيغة ألفاظهم ، وموضوع خطابهم ، ليفرق بين الفاعل والمفعول ، وحكم الأوامر والنواهي ، والندب والإرشاد ، والعموم والخصوص .

فإذا أحاط علماً بهذه الأصول الخسة ، وأشرف عليها ، وإن لم يَصِر ُ أعــلم الناس بها ، إذا تبيّنها ، علم ما لم يعلم ، جاز أن يفتي وجاز أن يستفتى .

وجاز أن يشاوره القاضي في الأحكام النـــازلة ، وسواء وافق القاضي على مذهبه أو خالفه، لأنه لا يقتنع منه بالجواب حتى يسأله عن الدليل والتعليل. فإن كان فاسقا، لم يعمل على قوله فيا تعلق بالنقل والرواية والفتيا ، لقول الله

تعالى : ﴿ إِن جاءكم فاسق بنبا فتبيَّنوا ﴾ (١) .

واختُلِف في جواز مباحثته فيا تعليَّق بالمعاني والاستنباط ، فمنع أبو على بن أبي هريرة من مباحثته ، لأنه غير موثوق به حذواً بما يستحدثه من شبهة فاسدة ، وأجازه آخرون ، لأنه إنما انكشف بمناظرته وجه الصواب ، إذ ليس يؤخــــذ بقوله ، وإنما يعمل على ما تنتهي إليه المناظرة من وضوح الصحة والفساد .

ولا يعو ّل القاضي على مشاورة الواحد حتى يجمع بين عدد ينكشف بمناظرتهم ما غمض ، ويتوصل بها إلى ما خفي ، ولا يقلدهم ، وإن كانوا عدداً ، حتى يصل إلى علم الحادثة بما يقتضيه الدليل ، ويوجبه التعليل .

قال الشافعي : ولا يقبل إن كان أعلم منه ، حتى يعلم كعلمه : إنَّ ذلك لازم له منحيث لم تختلف الرواية فيه، أو بدلالة عليه، أو أنه يحتمل وجها أظهر منه.

حكمة المشاورة

وهذا صحيح ، لأنه لم يؤمر بالمشاورة للتقليد ، وإغام أمر بها لأمرين : أحدهما - ليتوصل بها إلى معرفة ما لم يصل إليه من الأدلة ، وربحا خفيت عليه سنة علم بها المستشار ولم يعلم بها المستشير ، والثاني - ليستوضح بمناظرتهم طرق الاجتهاد ، والتوصل إلى غوامض المعاني ، فإن باجتاع الخواطر في المناظرة يكل الاستيضاح والكشف ، فلذلك كان مأموراً بها . انتهى كلام الماوردي .

ابن شبرمة لا يرى الشوري

جابر بن يزيد الجعفي، تابعي جليل، من فقهاء الشيعة ، واسع الرواية ، غزير

⁽١) الحجرات / ٦ .

العلم بالدين (١٠) . روى وكيع في أكثر من موضع من كتابه و أخبار القضاة ، أنه لم يكن في البصرة مفت إلا جابر بن يزيد (٢٠) . كما روى أنه (٣٠) : و لقي ابن 'شبّر مة جابر الجعفي فقيال : أستشير في قال : أستشير فيما أعلم ، أو فيما لا أعلم . فيما تعلم ، لقلت : فيما تعلم ، لقلت : فيما لا أعلم ؛ ولو قال : فيما لا تعلم ، لقلت : لم أقضى بما لا أعلم ؟ » .

ظاهر العبارة لا يقطع فيمن هو السائل: « ما يمنعك أن تستشير ؟ ». ولكن لم يعرف عن جـــابر أنه كان من أهل القضاء ، ولم يترجم له أحد من مؤرّخي طبقات القضاة على أنه كان قاضياً. أما ابن 'شبرمة فهو من القضاة المعروفين .

أما رأيه في عدم الاستشارة ، أو المشاورة ، فهو رأي مرجوح ، كما رأيت من فصول هذا الباب كلها. وإنما أوردناه من باب معرفة الآراء المختلفة في الموضوع الواحد ، حتى ولو كانت شاذة .

⁽۱) الأعلام للزركلي ۱/۹۲. (۲) ۱/۹۲۱ وه ۳۲ و ۳۰. (۳) ۱۲۲۲.



الاشهاد على القضاء

إذا كانت الشريعة الإسلامية قد أوجبت استقلال القضاء ، وألزمت الناس كافة احترام حرية القضاء ، فهل كان من الممكن أن تقف الشريعة عند هذا الحد من التنظيم ، أم أنه لم يكن 'بد" من أن تتعد"اه إلى وجوب مراقبة أعمال القضاة ، على شكل لا يخل واستقلالهم ، ولا يغتات على حريتهم ؟

إن العقلية الإسلامية التي ولدت في مكة ، والتي أخذ الإسلام ينمسّها ويقويها ويصقلها ، يوما بعد يوم سواء أكان ذلك بوحي من الله ، أم بسنسة رسول الله ، أم بأعمال الخلفاء ، أم بالماس الطرائق الأخرى التي فرضها التطوئر والترقسي ، إن هذه العقلية الإسلامية أدركت أن القضاة الذين يتولون أخطر مهمات الدولة ، ناس من الناس ، وأنهم معرضون الخطأ والنسيان والسهو ، كما أن بعضهم قد يميل به الهوى عن جادة الصواب والحق ، لهذا أقامت إلى جانب القضاء جهازا يطلع على سير أعماله ، هو الذي عوف بما سمّي « شهود القضاء » أو « الشهود يم أو « العدول » على طريق الإيجاز .

الفصل الاول

١ – متى نشأ نظام الشهود العدول ؟

الواقع أننا لم نستطع تحديد التاريخ الذي ولد فيه هـذا التنظيم ، غير أن النصوص التي بين أيدينا أفادتنا بأن هذا التنظيم كان موجوداً بين عامي ، ٤ - ١٠ ه. أو أن فكرته وجدت على الأقل في هذا التاريخ، يدل على ذلك نص ورد عند الكندي(() جاء فيه: واختصم إلى سليم بن عتر في ميراث، فقضى بين الورثة، ثم تناكروا ، فعادوا إليه ، فقضى بينهم ، وكتب كتاباً بقضائه ، وأشهد فيه شيوخ الجند ، قال : فكان أول القضاة بمصر سجل سجلاً بقضائه ، غير أن هذا لم يكن قاعدة متبعة ، خلال قرن على الأقل ، لأن أول نص وجدته بعد هذا النص عام (١٤٤ ه) ، فقد قال ابن سمد في الطبقات (٢) : « كان عبد الله ابن شبرمة يسمي الذين يسألون له عن الشهود : الهداهد . فأتاه رجل سئل عنه فأسقيط ، فكلمه في ذلك ، فأنشأ عبد الله بن شبرمة يقول :

سألنا فلم يألوا وعم سؤالـنُــا فكم من كريم طحطحته الهداهد ، والحقيقة أن هذا النص غير قطمي أيضاً ، لأن لفظ « الشهود » الوارد فيه ، عكن أن يكون للشهود العــدول ، الذين يحضرون المحاكات ، ويراقبون أعمال

⁽۱) ص ۲۰۹ – ۲۰۱۰ .

القاضي ، كما يمكن أن يكون للشهود الذين يؤدون الشهادة في الخصومات القائمة أمام القضاء .

وترجم وكيع لقاض اسمه خالد بن طليق (١) وقال: (رأيت خالد بن طليق يوم جلس للقضاء ، مقدمه من بغداد ، جلس في صحن المسجد ، وأمر بعبيد الله ابن الحسن (٢) ، فأحضر ، فلما قعد بين يديه قال : هذه الكتب فمن يتسلمها ؟ فقد كان من قبلي يسلمونها ، وقد رأيت أن أجعلها نسختين بمحضر من شهود عدول، فتأخذ واحدة ، ويكون عندي واحدة ، وعلي غرامة (٣) ذلك ، فابعث من الشهود من يعد ل ، ومن الكتاب من أحببت .. » . ولم نعرف تاريخ ولاية خالد ، وإنما عرفنا أن المهدي هو الذي ولا "ه . والمهدي تولى الخلافة عام ١٥٨ هو وتوفي عام ١٩٨ ه . فنظام الشهود العدول كان موجوداً في البصرة قبل عام ١٩٨ ه وبعد عام ١٥٨ ه على الأقل .

٢ - صاحب مسائل :

ولعل ما رواه الكندي عن المفضّل بن فسَضالة ، في كتابه و الولاة والقضاة » من أقدم ما عرفنا عن و الشهود » في تنظيم القضاء . فقد قال الكندي (٤) : و إن أول من جعل صاحب مسائل المفضل بن فضالة في ولايته الثانية (١٧٤ هـ) فليح بن القمري ، فتحدث الناس أنه كان يرتشي من أقوام ليذكرهم بالمدالة » . ويضيف الكندي (٥) : ولم يكن يتبع القاضي فيا مضى غير كاتبه ، ومن يقوم بين يديه في مجلس الحكم ، حتى كان المفضل في ولايته الثانية ، فإنه رسم أقواماً بالشهادة ، فكانوا عشرة رجال ، فرأى الناس أن قد أتى أمراً عظيماً ، فقال اسحاق بن معاذ المفضل :

سأدعو إلَهي حتى الصباح لكيا يعيدك كلباً هزيلا سننت لنا الجور في حكمناً وصيرتقوماً لصوصاً عدولا..»

⁽١) ٢ / ١٠٥ . ١ خالد .

⁽٣) علي غرامة ذلك : أي عليَّ حفظه . (٤) ص ٣٨٥ و ٣٩٥ ورفع الاصر٢/١٣٠.

⁽ه) ص ۲۸٦ .

وسنتحدث عن ﴿ صاحب المسائل ﴾ فما بعد .

٣ - كثرة الشهود

ويدلنا خبر ورد في الكندي ، إضافة إلى الخبر السابق ، أن المقد الثامن من القرن الثاني، قد كثر فيه الشهود ، وأصبحوا عرضة للتغيير والتبديل ، فهو يقول في ترجمة محمد بن مسروق الكندي (١): « لما قدم إلى مصر اتخذ قوماً من أهلها للشهادة ، رسمهم بها ، وأوقف سائر الناس ، فوثبوا به ، ووثب بهم ، فشتموه وشتمهم ... » .

٤ - كتاب الشيود

واقتضى التطوار في التنظيم القضائي أن 'يتخف كتاب تسجّل فيه أسماء الشهود ، الذين يحضرون المحاكمات ، فقد روى الكندي في ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله العمري أنه (٢٠): « ركب طريق محمد بن مسروق باتخاذ الشهود ، وجعل أسهاءهم في كتاب ، وهو أول من فعل ذلك ، ودو"نهم ، وأسقط سائر الناس ، ثم فعلت ذلك القضاة من بعده حتى اليوم » .

وقال عن العمري نفسه (٣): «كان اتخذ من أهل المدينة ، من موالي قريش والأنصار ، وغيرهم ، نحواً من مئة كانوا يشهدون ، ورئيسهم المطرّ في . . » .

ولا ريب في أن هؤلاء الشهود العدول هم الذين كانوا يؤدّون خسدمة عامة ، أي موظفين ، لا الشهود الذين يأتي بهم أحد المتداعيين ، بدليل أن هجاء يحيى الخولاني للقاضي ولشهوده الذي أورده الكندي (٣) ، قسد تضمَّن إيداع أموال اليتامى عندهم ، وسوء تصرفُ العدول بها!

ه - إسقاط الشيود

كان القضاة يضيفون إلى الشهود ، أو يسقطون منهم ، وفقاً للضرورات ، أو مقتضيات المصلحة ، كما نقول اليوم، أو تبعاً للأهواء والأغراض . فقد حدث

⁽۱) ص ۲۸۹ . (۲) ص ۱۹۶ . (۲) ص ۲۸۹ .

الكندي (١٠: وأن العمري أسقط جمعاً من شهوده ، وحط عليهم نحواً من ثلاثين رحلاً ، بمن ألب علمه ، من الفئرس . . » .

وقال (٢) نقلاً عن رفع الإصر في ترجمة ابن أبي العوام: ﴿ و في سنة ٤٠٩ جلس ابن أبي العوام ، وقد أمر باحضار الشهود ، وكانوا ألفاً وخسمة ، فأسقط منهم في يوم واحد أربعمئة ، فتظلموا للحاكم، فقال: الذي عد لكم هو الذي أسقطكم». وفي ترجمة محمد بن موسى السرخسي عن رفع الإصر أنه (٣) : كان فقيها على مذهب الكوفيين ، حافظاً لمذهبه ، عفيفاً عن الأموال ، ستيراً ، كثير الصمت، وأكثر الشهود التردد إليه ، فقال لهم : ما لكم معاش عندنا ، فلا يجيء أحد منكم إلا لحاجة . . ، . وهذا يعني أن القاضي السرخسي قصد استغنى عن الشهود كلماً .

٣ - الرشوة في مسائل الشهود :

الظاهر أن منصب الشهادة كان ذا بال وأنه كان يبذل المال في سبيل الوصول إليه ، يدل على ذلك الخبر الذي ورد عند الكندي في ترجمة إبراهيم بن الجراح حيث قال (٤): وحدثني أمنة بن عيسى بن إسحاق بن إبراهيم بن الجراح : أخذ من معاوية الأسواني الف دينار على أن يوليه أبوه مسائل الشهود ، فقال إسحاق لأبيه : أرى أن تولي على مسائل المصريين رجلا منهم ، وتستريح منهم ، فولى معاوية مسائل أمنة : فاختصمنا إسحاق إلى ابن المنكدر في الذي قبضه من معاوية ، وأمر ابن المنكدر بسجنه فيه .. » .

٧ - تجديد التحقيق عن الشهود كل ستة أشهر :

وكان من نظامهم الذي ابتدعه القاضي لهيعة بن عيسى أنه (٥) « جعل على مسائله سعيد بن تليد، وأمره أن يجدد السؤال عن الشهود، والموسومين بالشهادة في كل ستة أشهر ، فمن حدثت له 'جرحة أوقفه . . » .

⁽۱) ص ۲۰۲ . (۳) ص ۲۱۲ . (۳) ص ۶۱۹ .

⁽٤) ص ٤٣٨ . (a) الكندي ص ٤٣٨ .

وفي أخبار عيسى بن المنكمدر القاضي عند الكندي أنه (١) وكان رجلا صالحًا ، وكانت فيه خصلة حسنة جميلة ، نافعة للمسلمين ، لما ولي القضاء ، صير صاحب مسائل يسأل عن الشهود ، ثم كان يتنكر بالليل ، يغطي رأسه ، ويمشي في السكك ، يسأل عن الشهود ، وقد رآه غير واحد من الثقات ، وتحدثوا بذلك عنه . . ب .

٨ - الشهادة على الأحكام:

إن اختصاص الشهود العدول الأصلي ، هو الشهادة على الأحكام . والنصوص في هذا المعنى كثيرة ، نكتفي ببعضها للتمثيل لا للحصر . من ذلك ما رواه الكندي نقلًا عن رفع الإصر ، في ترجمة عتيق بن الحسن الصباغ ، المعروف ببكران، قال(٢): كان بكران ينظر في الأحباس، والكشي ينظر في الأحكام، وكل واحد منهم يخاطب بالقاضي. وأمر بكران الشهود بحضور مجلسه (مجلس الكشي) ، والشهادة على حكمه ، فحضروا ، وأراد (بكران) أن يفضوه في الإشهاد عليه ، فامتنعوا من ذلك ، واضطرب أمر البلد

ومن ذلك مـا ورد نقلًا عن رفع الإصر أيضًا في ترجمة أبي الطاهر الذهلي ، حيث ورد ذكر ابن أبي ثوبان ، وقبل لمنه إنه (٣) ﴿ انفرد شهود يشهدون عليه في أحكامه ، . وورد في موضع آخر أنه (٤) ﴿ اختص بشهود يشهدون عليه في أحكامه .. » .

۹ - مجلس الشيود:

كان الشهود يؤلفون جزءاً من المحكمة ، وقد أتى على القضاء حين من الدهر كانت جلساته لا تنعقد إلا بحضور الشهود . وكانوا يجلسون مع القاضي في مجلس الحكم نفسه . جاء في رفع الإصر (٥٠) : ﴿ اجتمع الشهود على مفارقة بجلس ابن وليد ، واتخذوا لهم مجلساً في الجامع ، ونصبوا لهم حصيراً ، فواظب ابن وليد

⁽١) ص ٤٣٧ . (۲) ص ۷۳ ه . (٣) ص ١٨٤ .

الحضور إلى الجامع، والجلوس في مجلسه ، وأبو الذكر عند يساره، وعلي بن أحمد ابن إسحاق عن يمينه ، يشاهدان أحكامه . . » .

وفي ترجمة ابن حيون في رفع الأصر (١): «كانت الشهود تجلس في الجامع على رسم القضاة قبله ، في الشتاء في المقصورة ، وفي الصيف عند الشباك . ثم وقع الاعتياد أن يجلس معه في مجلسه أربعة عن يمينه وعن يساره ، يشاهدون ما يقع من أحكامه . . » .

وفي ترجمة ابن أبي العوام (٢) أنه «شرط عليه أنه إذا جلس في مجلس الحكم يكون معه أربعة من فقهاء الحاكم الئلايقع الحكم بغير ما يذهب إليه الخليفة.....

١٠ - الشاهد يستجوب القاضى

في الكندي نقلًا عن رفع الإصر ترجمة لقاض اسمه عبد الله بن أبي ثوبان (٣) جاء فمها :

و تظلم ابن بنت كيجور في أمر الحام الذي كان جده لأمه أنشأها وتنجر من المعز توقيعاً بأن ابن أبي ثوبان ينظر في أمرها ، وأقام عنده البينة بأن جده المذكور بنى الحام وأنه توفي وانحصر إرثه في بنته ، وهي والدة المدعي – وكان المعز تقدم إلى قضاته أن يورثوا البنت جميع الميراث ، إذا لم يكن معها أخ أو أخت – فكتب ابن أبي ثوبان سجلا بذلك ، وأحضر الشهود ليشهدوا على أخت – فكتب ابن أبي ثوبان سجلا بذلك ، وأحضر الشهود ليشهدوا على حكه. فبلغ ذلك أبا طاهر الذهلي ، وكان سبق منه إشهاد على نفسه بأن محمد بن على الماذرائي حبس الحام المذكور ، فعظم الخطب ، وكثر القول في ذلك. فحضر جماعة من الشهود وغيرهم مجلس ابن أبي ثوبان ، فلما قرىء عليه السجل قام الحسين بن كهمش – وكان كبير الشهود يومئذ ومقدمهم – فقال :

- إن للقاضي أبي طاهر في هذا الحمام سجلاً سابقاً بأنه 'حبس وقد ذكرت في هذا السجل أنه ثبت عندك بشهادة شاهدين بأنها مخلفة عن كيجور ، فمن الشاهدان ؟

⁽۱) الكندي ص ۹۰ ه . (۲) ص ۲۱۰ . (۳) ص ۸۸۰ – ۸۸۰ .

- فقال : أبو أحمد عبيد الله بن محمد المرادي .
- د فسئل أبو أحمد ، فأنكر . فقال له ابن أبي ثوبان: بلى قد شهدت عندي.
 - فقال له الحسين : أما هذا فقد بطلت شهادته ، فمن الثاني ؟
 - قال: محمد بن المهذب
 - د فسئل محمد فقال : أشهد أن كسحور بناها .
 - ـ فقال له الحسين : فمات وهي ملكه ؟
 - فقال : ما أدرى .
 - قال : فالأرض له ؟ فسكت .
- قال : فتشهد أن الرصاص الذي فيها ، والبلاط ، والجاري ، وجميع الآلات ما عمله كمحور ؟
- « فاضطرب في الجواب ، فقال له ابن أبي ثوبان : فقد شهدت عندي البينة على شهادة على بن مجلى بذلك .
- فقسال له الحسين : حتى تسمع الشهادة بذلك ، وأيضاً فأنت تكتب في سجلك « قاضي مصر والاسكندرية » إفصرُ ف القاضي أبو طاهر ، أم أنت قاض معه ؟ فأوقفنا على سجلك ، حتى تستقيم لنا الشهادة على أحكامك . . » .
 - هذا النص المهم له دلالات متعددة:
- أحدها أن من حق الشهود العدول طلب إعادة المحاكمة ، أمسام نفس القاضي الذي أصدر الحكم .
 - ثانيها أن شهود الحق المتنازع عليه أن يؤتى بهم مرة ثانية أمام المحكة .
- ثالثها أن الشاهد العدل يمكن أن يستجوب القاضي ، وأن يناقشه في حكم أصدره من قبل . فإذا كان الحق ثابتاً، فبالأولى أن يكون من حق الشاهد العدل أن يناقش القاضى أثناء المحاكمة .

١١ – سلطة القاضي على الشهود

وفي مقابل ما رأيت من حقوق الشهود على القاضي ، فيها يتعلق بإجراءات

المحاكمة، وثبوت الحقوق، فقد كان للقاضي حق تأديب الشهود فيها إذا تغيّبوا ، أو تخلّفوا عن القيام بواجباتهم . ففي ترجمة ابن حيون عند الكندي نقلاً عن رفع الإصر أنه (١): ﴿ أَلْزِمِ الشهود بحضور مجلسه في داره ، وبالجامع ، و مَن غاب منهم لزمه بجعل جيد يؤخذ منه ... » .

وربما كانت العقوبة السجن كالذي أورده في رفع الإصر وألحق بالكندي (٢) في ترجمة محمد بن عبدة ، قال : ﴿ كَانَ مَهِيبًا ، يرهبه الشهود ، ويازمون مجلسه . فاتفق أنه حضر المسجد الجامع ، فلها كان قرب انصرافه ، نظر إلى شاهد لم يحضر ، فاستدعى به ، فقال : ما أخرك ؟ قال : شغل . قال : كأنك أشغل مني ؟! وأمر به إلى السجن ، ثم شفم فيه فأطلقه » .

١٢ - الشهادة صناعة

وتؤكد النصوص المختلفة التي بين أيدينا أن الشهادة أصبحت صناعة لبعض الناس، يرتزقون منها . من هذه النصوص ما جاء في قضاة دمشق لابن طولون في ترجمة أصيل الدين الاسليمي، الذي (٣) « تولى قضاء الشام سنة إحدى وثمانمئة . . . وكان له استحضار يسير من السيرة النبوية ، ولا يستحضر من الفقه إلا قليلاً ، مع أنه لازم الصدر بن رزين ، وتسبب بالشهادة . . » (١) .

وبما يدل على ذلك قول ابن حجر في رفع الإصر (°)، عن شهاب الدين الأموي أنه (نشأ بدمشق، وتماطى الشهادة » . ولفظ « تماطى » يغلب في استعماله أن التماطى كان بأجر .

وفي ترجمة الإمام أبي يوسف في وفيات الأعيان رواية عن أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ، صاحب كتاب الفصيح أنه قال (٦): « أخبرني بعض أصحابنا أن الرشيد قال لأبي يوسف: بلغني أنك تقول إن هؤلاء الذين يشهدون عندك ، وتقبل أقوالهم ، متصنعة (٧) ؟ فقال: نعم يا أمير المؤمنين. قال:

⁽١) ص ٩٨ه و وقع الاصر ٢/٣٦٦. (٢) ص ١٦٥، (٣) ص ١٦٨-١٢٨.

⁽٤) ما زال العامة في بلاد الشام يستعملون لفظ « تسبب » بمعنى « ارتزق » .

⁽ه) ١ / ٧١ . (٦) ٢ / ه ٠٤ . (٧) أي اتخذوا الشهادة صناعه لهم .

وكيف ذاك؟ قال: لأن مَن صحَّ ستره ، وخلصت أمانته ، لم يعرفنا ، ولم نعرفه . و مَن ظهر أمره ، وانكشف خـــبره ، لم يأتينا ، ولم نقبَكُه . وبقيت هذه الطبقة ، وهم هؤلاء المتصنعة الذين أظهروا الستر ، وأبطنوا غيره . فتبستم الرشد ، وقال: صدقت ، .

وهــذا الحبر ، وإن كان يدل على أن المقصود هم شهود المتداعيين ، لا شهود القضاء ، فإن حال شهود القضاء لا يختلف كثيراً عن حال شهود المتداعمين . وفي كتاب دمشق لصلاح الدين المنحد أنه كانت للشهود دكاكن (١).

وفي رفسع الإصر (٢) أن « الحسين بن كهمش كان كبير الشهود ومقدمهم » . وفي ترجمة عبدالرحمن العمري(٣) : ولم يكن في قضاتنا أكثر شهوداً من العمري. كان قد اتخذ نحواً من مئة من أهل المدينة ، أكثرهم من موالي قريش والأنصار، وكان رئيسهم عبد العزيز المطرفي » .

^{. 747/7(7)} (۱) ص ۲۰۸ . . 411 / 1 (4)

الفصهلالثاني

الاستهاد على القضاء في الاندلس

عرفت الأندلس نظام الشهادة على الأحكام. ووردت في كثير من كتب التراجم إشارات إلى علماء كانوا من الشهود العدول ، كالذي ورد في كتاب الصلة (١) ، في ترجمة سلمان من يحمى من أنه « كان أحد العدول بقرطمة » .

كا جاء فيه في ترجمة عبد الرحمن بن عبدالله (٢) أنه «كان شيخا فاضلا ، عفيفا ، شهر بالخير والصلاح قديماً وحديثاً . وكان مختصاً بالشهادة ، مشهور العدالة ، وكان يُعِظ الناس في مسجده ، وكانت العامة تعظمه . وتولى الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة . . » .

كذلك يبدو من النصوص أن الشاهد ، كان شاهد القاضي ، أي أنه هو الذي كان يختاره ، كا كانت الحال في المسرق . تجد دلالة ذلك في هــــذا النص الوارد عند ابن بشكوال (٣): • يحيى بن عبد الرحمن . . كان رجلاً صالحاً ، أحد العدول عند ابن السلم وابن زرب . توفي في ذي الحجة سنة اثنين وأربعمئة . . » .

^{.777/7(4) .745/1(7) .199/1(1)}

وقال في ترجمة يحيى بن تحمد (١) إنه كان أحد المدول .

هذا وقد مر" بك في الفصل السابق شروط الشورى والشهادة عند الشقندي فارجع إليها .

إسقاط الشهادة

وقد يكون من التأديب إسقاط الشهادة ،أي منع صاحبها من حقه في حضور جلسات القضاء . مثال ذلك ما أورده ابن الأبار في التكلة ، في ترجمة محمد بن عبد العزيز قال (٢) :

«كان منالفقهاء المشاورين. وهو أحد المسؤولين في نخاطبة أبي محمد البطليوسي أبا عبدالله بن خلصة بألف النكرت عليه ، فأفتوا جميماً بتأديبه وإسقاط شهادته ».

ووقع شبيه ذلك في المشرق . جاء في الكندي نقلاً عن رفع الإصر (٣) في ترجمة مالك بن سعيد الفارقي حيث قال : « و عَاينَ ثلاثة من الشهود لمجلسه ، وقال : الشهود عندي على ثلاثة أقسام : فرقة أعرفهم فلا أسأل عنهم . وفرقة لا يستحقون ذلك فلا كلام فيهم . وفرقة لا أعرفهم . . قالوا : وكان في نفس الثلاثة من جهاعة الشهود إحن ، فتكلموا فيهم ، فوقف شهادتهم . . ه .

* * *

القاضى يشهد على نفسه

بعد أن استقر" نظام شهود القضاء ، أصبح كنتاب المحاكم يكتبون في مطلع الأحكام التي يصدر القضاة عبارة تقليدية ، يقولون فيها (٤): « هذا ما أشهد على نفسه سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان ... » . وهذا يدل على أن نظام الشهود لم يقتصر على القضاة العاديين ، وإنا كان أيضاً معهوداً لدى قضاة القضاة ، وهم

٠ ٦٠ ١ (٣) م ٢٠ ١٠ (١) م ٢٠ ١٠ (١)

⁽٤) فهاية الأرب للنويري ٩ / ٧٨ و ١٣٠ و ١٤٧ . . .

الرؤساء الذين أنبطت بهم صلاحيات عدة ، منها تعيين القضاة وعزلهم ومحاكمتهم و تأديبهم .

العهد بالقضاء فيه الأمر بإشهاد الثقات العدول

التقاليد الحكية ، أو العهود ، وهي التي تعني في أيامنا هذه مراسيم التعيين ، كانت تتضمن أمراً بحضور الثقات العدول مجالس الحكم. وإليك أنموذجاً عنها ، أورده النوس ، على سبيل التعليم للكتاب ، جاء فيه (١) :

(... استخرت الله تعالى ، واستنبت عني في القضاء والحكم .. فتول ما وليتك ، وبا شر ما عنة قنت (٢) بك ، وصن أموال الناس عن الضياع .. واضبط الأحكام بشهادة الثقات العدول ، وميتن بين المردود منهم والمقبول

من شروط قبول الشاهد

وفي الخطط المقريزية (٣) أن المرشح ليكون شاهداً للقضاء، ينبغي أن يزكيه عشرون شاهداً على الأقل ، حتى يمكن قبوله .

السبق قبل السن

وترتيب الشهود يكون بالسبق في العمل ، لا بالسن" . وإنما يتقدم الأقدم ، ولو كان بين الشهود من هو أسبق منه (٤) .

⁽١) نهاية الأرب ٩ / ٥٥٠ . (٣) عذقته بك : أي علقته ، وجعلت أمره منوطاً بك.

⁽٣) ٢ / ٢٤٦ . (٤) المقريزي ٣ / ٢٠٤ .

الفحبّل الشالث

اختِصَاصًاتُ غَيرَفضَائيّة

إذا كان الشاهد قد أقيم في الأصل لمراقبة أعمال القضاء ، فإن اختصاصه قد توسّع مع الزمن ، وشمل أموراً كثيرة غير قضائية ، ولكنها ذات صلة وثقى بأمانته وعدالته ، وأصبح يعوّل عليه في الشؤون التي تحتاج إلى الثقة. من ذلك:

١ - ضبط ريع أوقاف المساجد

في ترجمة عبد العزيز بن حيون عنــد الكندي نقلاً عن رفع الإصر أن (١٠) : ﴿ الحاكم أمره بالنظر في المساجد ، وتفقُّد أوقافها ، وجمع الربع ، وصرفه في وجوهه ، ففعل ذلك ، وبالغ فيه ، وأفرد لذلك شاهدين يضبطانه » .

٢ – التسلم من القاضي المصروف

(۱) ص ۲۰۱ ، (۲)

٣ - استتابة المرتد

وفي ترجمة محمد بن النعمان عند الكندي نقلاً عن رفع الإصر (١): « رفع إليه أن نصر انياً أسلم ثم ارتد" ، وقد جاوز الثانين ، فاستيب فأبي، فأنهى أمره إلى العزيز ، فسلمه لوالي الشرطة ، وأرسل إلى القاضي أن يرسل أربعة من الشهود ليستتيبوه . . » .

٤ - الودائع عند الشهود - ضبطها

وفي رفع الإصر، في ترجمة القاضي السابق، كا ورد في الكندي، نص واضح في أن الودائع كانت تحت أيدي الشهود ، حيث قال (٢): « ووجه عليه من أموال اليتامى وغيرهم ستة وثلاثون ألف دينار، فأمر الحاكم برجوان أن يحتاط (٣) على موجوده ، فأرسل كاتبه أبا العلاء فهدا النصراني، فاحتاطوا عليه، وشرعوا في البيع ، وفي تغريم الشهود الذين كانت الودائع تحت أيديهم ، فمن أحضر ورقة بخط القاضي ترك ، وممن لم يخضر خط القاضي غرم ... وتقدم أمر الحاكم أن لا يودع بعد ذلك عند أحد من الشهود مال يتيم ولا غائب ، وأفرد موضع بزقاق القناديل، يوضع فيه المال ويختم عليه أربعة من الشهود ، لا يفتح إلا مجضور جميعهم » .

وفي ترجمة الحسين بن على الكندي نقسلا عن رفع الإصر أنه (١٤): • قرر في زقاق القناديل موضعاً للودائع الحكية ، وأقام فيها خمسة من الشهود يضبطون ما يحضر ويصرف . وهو أول من أفرد للمودع الحكي مكاناً معيناً . وكانت الأموال قبل ذلك تودع عند القضاة وأمنائهم » .

ه - التثبت من أن الوفاة طبيعية

وفي سيرة أحمد بن طولون للبلوي أنه (٥) كان عنده صاحب بريد اسمه شقير،

⁽۱) ص ۹۹ه .

⁽٣) الظاهر أن المراد من الاحتياط هو الحجز الاحتياطي .

قد غضب عليه الأمير لسبب سيامي ، فأمر باحضاره: « فلما مثل بين يديه ، أمر بأن تحضر السياط والعقابان (١) ، فأحضرا وأمر بشده في المقابين ، وغفل عنه ، فاستفاث ساعة ، وسقطت قوته ووقع ، وتبين فيه الموت فلم يضرب ، وأمر برد" ه إلى داره راكبا ، فلما حصل فيها مات آخر نهار يومه . وأنفذ أحمد ابن طولون إليه العدول حتى شاهدوه عريانا ، وأنه مات من غير ضرب ، ولا سبب ، غير فناء أحله ... » .

٦ - الاشهاد على بيع مال اليتم

في نهاية الأرب للنويري (٢): ﴿ إِذَا أُرَادُ أُمِينُ الحَكُم – وهو الناظر على الأيتام من قبل الحاكم – أن يبيع داراً (٣) على يتم محجور عليه ، كتب محضراً بالقيمة ، وأثبته عند الحال بشهادة شهود القيمة والمهندسين ، وأشهر الدار محضوة عداين .. » .

وفيه أيضاً (٤): ﴿ إِذَا بَاعِ الوصي دَاراً بِالْفَبَطَةِ (٥) الزَائدة على ثَمْنِ المثل ، بغير حَاجة لمن هو تحت الحجر ، فالطريق في ذلك أن يكتب محضراً بالقيمة ، يشهد فيه شهود القيمة ، والمهندسون ، وينادي عليها بحضرة عداين . . ».

⁽١) خشبتان يشبح الرجل بينهما . (١) ١ / ١٩ .

⁽١) باع عليه : أي من غير رضاه . (١) ١٩/٠٠ . (٥) أي بأكثر من ثمن مثلها.

الفصل الرابع

اختصاصات إدارتية

امتدت قاعدة حضور الشهود في بعض شؤون الدولة ، حتى اشتملت أموراً إدارية وأخرى مالية . من ذلك ما أورده النوبري في نهاية الأرب ، بعرض مجثه عن ضرائب المراعي (١) التي كانت تستوفى د من أرباب المواشي في كل سنة عند هبوط نيل مصر ، ونبات الكلا ، في مقابلة ما رعته مواشيهم من نبات الأرض وهو يزيد وينقص محسب كثرة المواشي وقلتها . وعادتهم فيه أن يندب لمباشرة ذلك مشد (٢) وشهود وكاتب ، ويعدد الأغنام وغيرها ، ويستخرجوا من أربابها

^{. * * * / * ()}

⁽٣) قال محقق الجزء الثامن في الحاشية الثانية من الصفحة (٣٦٣) ما فصه : « لم نقف على ضبط هذا اللفظ فيا راجعناه من الكتب التي ورد فيها، كا أنه لم يرد فيا بين أيدينا من كتب اللغة، وكأنه عامي . وبعض العامة في مصر ينطقون به بكسر أوله ، وفتح ثانيه » انتهى . وورد في معجم دوزي DOZY (نوات المعاجم العربية ٣٦/١ ٧ – مادة شد – العمود الثاني) ما ترجمته: « الشاد والمشد – وقد ضبطها بضم أولها وكسر ثانيها – في مصر هو مأمور الاعاشة والتموين، والمفتش ، والضابط المعين لمراقبة الأعمال من أي نوع كانت ، وحث الكسالي من العمال ، وتعجيل رفع حقوق الجمارك والضرائب الأخرى.. » والواضح من نص النويري الذي أوردناه أن «المشد» هو جابي الأموال الأميرية .

عن كل رأس شيئًا معلومًا .. ، .

فإذا كان (المشد) هو جابي الأموال الأميرية ، فإن (الشهود) أقيموا من أجل أن تكون الجباية عادلة ، لا يظلم فيها المكلفون ، ولا يقع فيها إجحاف على بيت المال . وعلى هـذا فإن مرد الأمر إلى الأمانة التي هي من أصول الولاية في الإسلام .

وفي تحديد اختصاص الشاهد في المسائل المالية قال النويري (١):

و وأما الشاهد ، فيلزمه ضبط تعليق المياومة ، والكتابة على الوصولات والحسبانات ، ومتى 'فقيد العامل والمشارف ، لزمه رفع الحساب اللازم دون المقترحات ، ولا بدله من جريدة مبسوطة على الأصل والخصم » .

كذلك أشار القلقشندي في عدة مواضع من صبح الأعشى إلى قيام الشهود بأعمال مالية أو إدارية ، من ذلك ما سماه (٢) « عمل الجيزية . . ولها مباشرون بمفردها من ديوان الوزارة ، ما بين ناظر ، ومستوف ، وشهود ، وصير في ، وغيرهم . وغالب خراجه مبلغ دراهم تحمل إلى بيت المال ، فتثبت فيه . . » . والظاهر أن الجيزة وتوابعها في مصر ، كانت عليها ضرائب ، وكان لا بد لتحصيلها من حضور الشهود .

وأشار القلقشندي أيضاً إلى أن (٣) و الجوالي : وهي ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة في كل سنة . . فإن لهذه الجهة بها ناظراً يولى من جهة السلطان بتوقيع شريف ، ويتبعه مباشرون من شار وعامل وشهود . . » .

وأما (المواريث الحشرية » وهي (٤): (مال من يموت وليس له وارث خاص ... فإن لهذه الجهة ناظراً يولى من قبل السلطان .. ومعه مباشرون من: شار ، وكاتب ، ومشارف ، وشهود .. » .

وحينا تحدث عن إدارة الشؤون المالية في الاسكندرية ، قال القلقشندي (٥):

^{- . £77 / \(\}mathbf{r}\) . \(\mathbf{r}\) . \(\mathbf{r}\

« وبها موقتع ، يعبر عنه في البلد بكاتب السر ، وناظر متحدث (١) في الأموال الديوانية ، ومعه مستوف ، وتحت يده كتــًاب وشهود . . » .

وقد عرفت الدولة الإسلامية مناصب عديدة باسم « شهادة » كالذي أورده القلقشندي في صبح الأعشى عن « شهادة الخزانة العالمية (٢) ، أي : خزانة السلطان ، فقد أورد نسخة توقيع بها ، أي أنموذجاً عن عهد بولايتها ، ومما جاء في خاتمته (٣) .

« فليباشر هذه الوظيفة مباشرة هي أعلى منها، وأشرف سيره... لا يُنتَكَد عليه في متحبّصل ولا صرف ، حتى تقول الخزانة : نعم العزم الشاهد! وحتى يشهد بوفاء فضله المضمون ، وحتى يُعلم بأمانته أن عبد الله هو المأمون .. » . فانظر إلى هذه التوريات الرائعة التي تدور كلها حول الأمانة .

وكالذي ساقه القلقشندي عن وشهادة الاسوار» وقد جاء في صورة العهد (٤):

و فليباشر هذه الرتبة المباركة ، كا عهد منه ، مباشرة حسنة الآثار ، مشرقة الأنوار ، جاعلة تلك المهائر حلية لدمشق : فبينا هي سور إذا هي سوار ، ضابطاً لمتحصلها ومصروفها ، محرراً لوقفها محترزاً من وقوفها ... حتى تشهد هذه الوظيفة بهمته المتمكنة الأسباب ، ويضرب بين المدنية وبين من كاد ها بسور باطنه فعه الرحمة وظاهره من قبله العذاب .. » .

ومنها منصب كان يعرف بشهادة الجيوش (٥).

ومنها منصب ﴿ شهادة الضرب ﴾ . وقد جاء في صورة العهد (٦) :

« فليباشر هذه الوظيفة مباشرة مطابقة لعدالته المشهورة ، معربة عن أصالته المخبورة . . » .

(السلطة القضائمة - ٢٤)

⁽۱) متحدث : متصرف . (۲) ۱۲ (۰۰) متحدث : متصرف .

^{(1) 71/113.}

الفصبل اكخامس

الشهؤد عنندَ الماوَرُدي

تحدث الماوردي عن شهود القضاء في كتابه أدب القاضي في عدة مواضع . منها حين تناول بالبحث مجلس القضاء فقال (١) :

« مجلس الحكام في الأحكام يتميز عن مجالس غيرهم ، وعن مجالس أنفسهم في غير الأحكام من خمسة أوجه » . وبعد أن أورد الوجهين الأولين قال :

« والوجه الثالث: أن لا يحضر في مجلسه مع الخصوم إلا مَن له بالحكم تعلُّق، فإننا نستحب أن لا يخلو مجلس حكمه من شهود وفقها.

« أما الشهود فليشهدوا ما جرى فيه من إقرار ، وما نفذ فيه من حكم » .

هـذه هي الأسباب الموجبة التي أدّت إلى إقامة نظام شهود القضاء ، أي : ليكون الشهود حاضرين حين وقوع إقرار من أحد الخصوم ، وليشهدوا صدور الأحكام عن القضاة ، وهو الذي عناه بقوله : « وما نفذ فيه من حكم » .

[.] T . - - TEA / \ (\)

وتناول الإمام الماوردي أيضاً مجلس الشهود في مجلس القضاء ، ولم يفرق في هذا البحث بين شهود المتخاصمين ، وشهود القضاء ، مما سنبيّنه في فصل لاحق ، فقال (١٠) :

« آداب القضاة مع الشهود: فمن آدابهم معهم اإذا تميزوا وارتسموا بالشهادة ، أن يكون مقعدهم في مجلسه متميزاً عن غيرهم بالصيانة ، ولا يساويه واحد منهم في مقعده ، ولا فيا تخصص به من سواده ، وقلنسوته ، ليتميز للخصوم القاضي من شهوده » .

وهذا الكلام يمكن أن ينطبق على كلا الفريقين من الشهود : شهود القضاء ، وشهود الخصوم .

أما بعض الفقرة التالية (٢) فلا تنطبق إلا على شهود القضاء ، وهي قوله :

و فإن أحب القاضي أن يفردهم عن مجلسه ، في موضع معتزل ، ليستدعوا منه الشهادة كان أولى ، وكانوا منه بمنظر ومسمع ، وخص منهم شاهدين بمجلسه ليشهدا ما يجرى من الدعاوى والأحكام .

« و إِنْ أحضرهم جميعاً في مجلسه جـاز ، وكانت ميمنة مجلسه أو لى بهم من ميسرته ، فإن افترقوا في الميمنة والميسرة جاز ، و إن كان اجتماعهم أو لى » .

وحين تناول الماوردي ما ينبغي أن يتضمنه السجل ، أي ما نسميه اليوم : الحكم، وربما سمي و القرار النهائي»، قال (٣) .

« وأما السجل فيتضمن سنة فصول : أحدها تصديره بحكاية إشهاد القاضي بجميع ما فيه ». وهذا هو سر ما ترى في مطلع الأحكام القديمة من مثل قولهم : « هـذا ما أشهد على نفسه القاضي فلان ... » . ثم قال : « والخامس : إشهاد القاضي على نفسه بما حكم به وأمضاه من ذلك » .

⁽۱) ۲/ ه ۲۶ وما بعدها . (۲) ۲/ ۷۲۲ . (۳) ۲/ ۲۰۳ - ۳۰۳ .

الفصبلالسادس

شهؤد الخصيوم

عرف تاريخ القضاء في الإسلام ظاهرة غريبة، هي تخصيص جماعة من الناس، ليشهدوا بين الخصوم وحدهم ، دون غيرهم من الخلق . وهذا يخالف المنطق ، وطبائع الأشياء : فكثير من العقود يجري بين المتعاقدين وحدهم ، أو لا يحضره الا خاصة الخاصة من أهلهم أو أصدقائهم . وقدد لا يكون لغيرهم اطلاع على شروط العقود . هذا فضلا عن أن القضايا الجزائية : الأحداث ، والجراح ، والأعراض، والدماء وغيرها ، لا يمكن أن يشهد فيها إلا من كان حاضراً ، وقد يكون من الدهماء . وهذا الحكم ينطبق أيضاً على القضايا المدنية . والواقع أننا لم نوفق إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي دعت إلى هذا الإجراء الغريب ، البعيد عن العدل ، والمخالف الحق ، والمنصوص ، لا سيا وأن أول من ابتدعه قاض عن العدل ، والمخالف القضاي ، وهو قاض قال عنه وكيع بأنه (۱) و كان عفيفاً ، صلباً ، فهما ، من أهل العلم والحديث ، من الفقهاء على مذهب مالك بن أنس ، يعتل ويحتج ، وعمل كتباً ، وحملها الناس . . » .

^{. 74. / 4 (1)}

وقد ترجم لاسماعيل بن إسحاق في تاريخ قضاة الأندلس (١) فقال : هو شيخ المالكيين في وقته ، وإمام تام الإمامة ، يقتدى به ، وكان الناس يصيرون إليه فيقتبس كل فريق منه علماً لا يشاركه فيه الآخرون : فمن قوم يحملون الحديث ، ومن قوم يحملون علوم القرآن ، والقراءة ، والفقه ، وغير ذلك . . » . وقد كان فضلاً عن ذلك كله هو وأهل بيته من ذوي اليسار العريض ، كان لهم في وقت من الأوقات ستمئة بستان ، غير ما لهم بالبصرة وسائر النواحي . ثم قال النباهي المالقي : « وكان فيهم على اتساع الدنيا رجال صدق، وأثمة ورع، وعلم وفضل».

إسماعيل هذا هو الذي ابتدع قصة تعيين شهود خاصين أمام القضاء . وقد أنكر الماوردي هذه البدعة ، وحمل عليها ، إسمع ما قال (٢) :

« فأما تمييز الشهود وتعيينهم من جميع الناس ، حتى يعتمد الحاكم عليهم ، ولا يسمع شهادة غيرهم ، كالذي عليه الناس في زماننا ، فهو مستحدث ، أول من فعله إساعيل بن إسحاق القاضي ، وكان مالكيا ، ميّز شهوده ، واقتصر على الحكم بشهادتهم ، ولم يقبل شهادة غيرهم. وتلاه من تعقبه من القضاة إلى وقتنا ، ليكون الشهود أعيانا معدودين ، حتى لا يستشهد الخصوم بمجهول العدل ، فيغرروا ، ولا يطمع في الشهادة غير مستحق لها فيسترساوا .

« وهذا مكروه من أفعال القضاة ؛ لأنه مستحدث ؛ خولف فيه الصدر الأول » .

فإذا علمنا أن اسماعيل بن إسحاق ولد عام (٢٠٠) وتوفي عام (٢٨٢ هـ) ، وأن الماوردي توفي عام (٤٥٠ هـ) وأن اسماعيل تولى قضاء البصرة عام (٤٤٠ هـ) علمنا بأن الماوردي يتحدث عن هذا النظام بعد قرنين من حدوثه ، واستمر بعد ذلك قروناً أخرى .

قال محقق كتاب أدب القاضي (٣): « وقد انتشرت هذه الطريقة في وقت ما ، وأصبح للشهود وجود على شكل ظاهر في المجتمع ، حتى سموهم بالعدول .

⁽۱) ص ۳۲ وما بعدها . (۲) ۲/۲ ه وما بعدها . (۳) ۲/۲ ه الحاشية رقم (۱۰).

وقد تهافت بعضهم حتى قالوا: إن سفيان الثوري قال: « الناس عدول إلا العدول » - (أنظر السبكي : معيد النعم ص ٣٣) ولهذا أنكر الماوردي هذه الظاهرة وقال : هذا مكروه من أفعال القضاة » .

قلت: لقد أدركت في صباي مثلاً يقول: «شهود المصطبة» ولكني لم أدرك هؤلاء الشهود الذين كانت لهم مقاعد (مصاطب) في باحة المحكمة الشرعية بدمشتى. وربما لجأ الخصوم إلى أحدهم وطلب إليه الشهادة وفحينا يراه مقبلاً عليه يقول: « وهل أنكر ابن الفاعلة؟ » قبل أن يعرف الموضوع. ولعل هذا الذي كان قائماً في الحاكم نتيجة لما آل إليه أمر الشهود المعينين!

ثم قال الماوردي :

« وليس يكره أن يكون له شهود يقبلهم ، وإنما المكروه أن لا يقبل غيرهم ، اقتصاراً عليهم ، لأن في الناس من العدول أمثالهم ، فلم يجز أن يقتصر على بعض العدول دون بعض ، فيخص ، وقد عم الله تعالى ولم يخص .

« ولأنه قد يتجدد للناس حقوق يشهدها مَن اتفق ، فإذا لم يسمع إلا شهادة
 معن بطلت .

ولأت في التعيين مشقاً تدخل على الشاهد والمستشهد ، لمسألة الطالب ،
 وإجابة المطاوب .

﴿ وَلَانَ مَنْ قَلَّتَ أَمَانَتُهُ مِنَ النَّاسِ ﴾ إذا علموا أن لا تقبل فيهم شهادة مَن حضرهم ﴾ تجاحدوا ﴾ وإذا لم يعلموا تناصفوا .

« وقــد يتهافت الناس في المعاصي عند الإياس من قبول شهادتهم ، ويمتنعون منها عند ظنهم قبول شهادتهم » .

هــذا الوضع الشاذ ، الذي لم نعرف أسبابه ، هو الذي أدتى إلى أن كان في بعض الأمصار ، كالبصرة ، ستة وثلاثون ألفاً من الشهود في عصر من العصور ، وألف وخمسمئة شاهد في مصر ، في عصر آخر . وهو الذي أدتى أيضاً إلى أن تكون الشهادة مصدراً للرزق، يتكسّب بها فريق من الناس، بالحق وبغير الحق.

الفصّل السّابع

الشهود في المحاكم الصليبيّة

وضع ديمتري حايك كتاباً سماه : « التشريع الافرنجي في سورية خيلال الحروب الصليبية » (١) . وقد خصتص فيه فصلاً سماه (٢) « المحلقون – الشهود Les Jurés - Témoins ، جاء فيه : « أن مهمة هؤلاء كانت قائمة في زمان لم تكن فيه وقسائع المحاكمة مدو نة في سجلات . وفي الواقع ، من أجل إثبات الأحكام والقرارات التي تتخذها محكمة ما ، كان يجب اللجوء إلى وسيلة خاصة من أصول المحاكات تسمى « record de cour » ، وبمقتضى هدذه الوسيلة كان يستمع إلى القضاة الذين اشتركوا في المحاكمة باعتبارهم شهوداً ، فهم أليس من غيرهم لمعرفة ما إذا كان قرار ما قد اتخذ فعلا » وما هو هذا القرار ، وهل نفذ من قبل الأمير أو الفيكونت ، ومن جهة أخرى : هل وقع اتفاق رضائي أمام المحكمة ، وهل وقع مثلا : بيم ، أو مقايضة ، أو هبة أمام القضاء . هدذا وإن

Le Droit Franc en Syrie pendant les Croisades - Dimitri Hayek - (۱)

Editions Spes - Paris - 1925 . . ۱۰۱ ص (۲)

الفصل الواحد والخسين من كتاب (ابلان IBELIN) – الجزء الأول – ص مع المنا بأن أشخاص المحكمة كانوا يشهدون وحتى في القضايا التي لم يجلسوا فيها كقضاة .

و فالشهود إذن لم يكونوا إلا البينة الشخصية التي كان يقدمها القضاة لإثبات ما جرى أمامهم في مجلس الحكم ، أو خارجه ، وإن الصفة الرسمية التي يتمتع بها القضاة تجعل من الشهود بينة شخصية قاطعة مطلقة وغير قابلة للجدل (بونيو BEUGNOT — + 1 ص ۹۲) . إن مراسمها توجد مشروحة في مؤلفات الفقهاء الشرقيين : راجع بونيو — + 1 الصفحات ۷۰ — ۲۵۲ — ۲۵۸ — ۲۰۳ — ۲۰۸ — ۲۰۶ — داشة آ — ۲۹۶ — ۲۹۶ .

« وفي عام ١٢٥١ م 'قبل مبدأ إحداث السجلات في المحاكم ولكن السجلات لم تلغ الشهود ، بل إن بعض أصحاب النفوذ لم يقبلوا السجلات إلا بالقدر الذي تسهل به عمل الشهود . . » .

« إن استخدام الشهود في الأصول القضائية ، هو حدث مشترك بين كثير من التشريعات القديمة ، فقد كتب ادوار كوك Edouard CUQ في دراسته عن الشريعة البابلية أنه « من أجل حماية الفرقاء من سوء نية القاضي الذي يمكن أن يغير حكمه ، فإن الأحكام كانت تصدر بحضور شهود ، حيث كانت أساؤهم تظهر إلى جانب اسم القاضي (٣) » . وكان يساعد القاضي في الشريعة الاغريقية القديمة شاهد ، وكانوا يسمونه « منيمون MNEMON ، وكان هذا موظفاً رسمياً عاماً ، مرتبطاً بمحكسة ، وقد كان يجضر جميع الإجراآت ، والذي كانت ذاكرته تقوم مقام المحفوظات والبيانات . ويمكن أن نقارن بين هسذا

Histoire De L'organisation Judiciaire En Pays D'islam – Emile Tayan – ・アファック (ハ) P. 362 – Librairie Du Recueil Sirey – Paris – 1938.

⁽۲) ص ۸۸۵ (۲)

الموظف وبين (الشاهد Record) الذي كان موجوداً في التشريعات الفرنسية والانجلوسكسونية القديمة ، والذي نجده أيضاً في النظام القضائي الذي أحدث من قبل الملكيات الافرنجية في الشرق ، أيام الحروب الصليبية ، .

ثم أضاف إميل تيان في الهامش رقم (٤) من الصفحة ٣٦٢ قوله :

د من المفيد معرفة ما إذا كان الصليبيون قد استوردوا معهم نظام الشاهد،
 أو أنهم اقتبسوه من النظام القضائي الإسلامي ، كا رأوه قائماً » . انتهى .

إن الذي يستحق البحث هو: معرفة أي الأمرين كان أسبق في الوجود: الحروب الصليبية ، أم نظام شهود القضاء في الدولة الإسلامية ؟ والمعروف أن الحروب الصليبية بدأت في أو اخر القرن الحادي عشر الميلادي ، وهذا التاريخ تجده في معجم لاروس – القسم التاريخي – تحت كلمة Croisades ، وهو عام قد رأى (۱) أن أول قاض أقام نظام الشهود – في مصر على الأقل – هو محمد بن مسروق بين عامي (۱۲۷ ه – ۲۹۳ م و ۱۸۲ ه – ۸۰۰ م). وقد أسند هذا النص إلى القلقشندي في صبح الأعشى (۱/ ۱۱۹) ، والواقع أنه ليس في هذا المصدر أية إشارة إلى ذلك ، وإغا ورد في كتاب الولاة والقضاة للكندي (ص ۳۸۹) ، والنص الذي ورد في كتاب الكندي يفيد أن نظام شهود القضاء كان قائماً قبل قدومه إلى مصر عام ۱۸۷۷ ، حيث جاء فيه : « لما قدَد م محمد بن مسروق إلى مصر ، اتخذ قوماً من أهلها للشهادة ، رسمهم بها ، وأوقف سائر مسروق إلى مصر ، وثب بهم ، فشتموه ، وشتمهم ،

وعلى هـــذا ، فإن نظام الشهادة كان قائماً أمام القضاء الإسلامي قبل بدء الحروب الصليبية بثلاثة قرون على الأقل ، وفقاً لرواية اميل تيان نفسه . وقــد رأيت في الفصل الأول من هـــذا الباب أن النصوص التاريخية تؤكد قيام هذا النظام قبل عام ٧٩٣ م ، بنصف قرن على الأقل .

^{. 474 / 1 (1)}

نستنتج من هذا البحث، بشكل قاطع، أن القضاء الإسلامي لم يقتبس نظام الشهود عن الشريعة البابلية التي كان يجهلها كلياً، ولم يقتبسه عن الشريعة الإغريقية القديمة أيضاً، لأن إقامة نظام الشهود كان قبل بدء عصر ترجمة روائع اليونان إلى العربية . أما الحاكم الصليبية ، فربحا حملت معها نظام الشهادة ، كما عرف في التشريعات الفرنسية والانجلوسكسونية ، وربما اقتبسته عن النظام الإسلامي. وإذا كان هنالك من خسلاف واضح في اختصاصات الشهود بين التشريعين الإسلامي والصليبي، فإن ظاهرة حضور الشهود جلسات المحاكمة ، تكفي وحدها

لإثارة الموضوع ، ومعرفة الحقائق التاريخية فيه ، أو ترجيحها .

الباب السادس

الوكالة بالخصومة = المحاماة

الوكالة عقـــد من عقود التبرُّع الجانية ، التي أملتها الأسباب الإنسانية ، والظروف الاجتاعية ، وقد عرفتها الشريعة الإسلامية منذ فجر بزوغها .

في اللغــة

قال السرخسي (١): ﴿ إِعلَمُ أَن الوكالة في اللغة عبارة عن الحفظ. ومنه الوكيل في أساء الله تعالى ؛ بعنى الحفيظ كما قال تعالى: ﴿ حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوكيل ﴾. ولهذا قال علماؤنا فيمن قال لآخر : وكلتك بمسالي ، إنه يملك بهذا اللفظ الحفظ فقط. وقيل: معنى الوكالة : التفويض والتسليم. ومنه : التوكل. قال الله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللهِ تَوَكَلُمُنَا .

وفي المصباح المنير للفيومي : و كَلَنْتُ الأمرَ إليه و كُنْلاً ، من باب وعد، و كولاً ، فوضته إليه ، واكتفيت به . والوكيل : فعيل، بمنى مفعول ، لأنه موكول إليه ، ويكون بمنى فاعل ، إذا كان بمنى الحافظ ، ومنه : حسنبننا

⁽١) المبسوط ١٩/٧.

اللهُ ونِمْمَ الوكيل . والجمع : وكلاء . ووكتَّلته توكيلًا ، فتوكل ، قبل الوكالة ، وهو بفتح الواو ، والكسر ُ لغة ".

وفي لسان العرب: الوكيل: الحافظ. ووكال فلان فلاناً: إذا استكفاه أمره ثقة "بكفايته ، أو عجزاً عن القيام بأمر نفسه. ووكل إليه الأمر: سلمه. والوكيل: الجريء. وقد يكون الوكيل اللجمع ، وكذلك الأنثى. وقد وكله على الأمر. والاسم: الوكالة والوكالة. ووكيل الرجل: الذي يقوم بأمره ، سمّي وكيلاً لأن موكله قسد وكل إليه القيام بأمره ، فهو موكول إليه الأمر. والوكيل على هذا القول: فعيل ، بمعنى مفعول.

في الاصطلاح

جاء في المادة ١٤٤٩ من مجلة الأحكام العدلية : الوكالة : تفويض أحد أمره لآخر ، وإقامته مقامه ، وكيل ، وكيل ، ولذلك الأمر : موكل به .

وفي تعريفات الجرجاني (١٠): الوكيل: هو الذي يتصرف لغيره ، لعجز موكله. وفي المبسوط للسرخسي (٢): التوكيل: تفويض التصرف إلى الغير.

الأصل في المحاكات أن يحضر الطرفان بنفسيها أمام القضاء . وإنما جوزوا التخلف عن مجلس القضاء ، وإرسال وكيل، وعللوا ذلك الجواز بأسباب مختلفة ، كا أنهم اختلفوا في إطلاق الجواز أو تحديده ، وبرضا الخصم أو عدمه . والقائلون بالجواز مطلقاً استندوا إلى حديث جاء فيه (٣) :

« 'ذكر عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال: كان علي"، كر"م الله وجهه، لا يحضر خصومة أبداً. وكان يقول: إن الشيطان ليحضرها ، وإن لها 'قحماً (٤) — الحديث — وفيه دليل على أن التحرز عن الخصومة واجب ما أمكن ، لما أشار إليه رضي الله عنه أنه موضع لحضرة الشيطان ، وأن للخصومة قحماً ، أي: مهالك.

⁽١) ص ١١٢ . (٢) المبسوط ١٩ / ٢ . (٣) المبسوط للسرخسي ١٩ / ٣. (٤) القحم: جم قحمة – بضم القاف – وهي المهلكة .

« وقال عَلِيْنَةٍ : كفى بالمر. إنما أن لا يزال مخاصمًا .

وقال (۱): وكان (۲) إذا خوصم في شيء من أمواله وكل عقيلاً. وفيه جواز التوكيل بغير التوكيل بغير التوكيل بغير رضا الخصم ، لأن علياً رضي الله عنه ، لم يطلب رضا خصومه ، ولكن الظاهر أن خصومه كانوا يرضون بتوكيله، لأنه كان أهدى إلى طرق الخصومة من غيره، لوفور علمه ».

تاريخ الوكالة

ذهب السرخسي في المبسوط (٣) إلى أنه (قد جرى الرسم على التوكيل على أبواب القضاة من لدن رسول على الله يومنا هذا ، من غير نكير منكر ، ولا زجر زاجر ».

ومن أقدم ما عثرت عليه من حوادث الوكالة بالخصومة ، حادثتان وقعتا أيام عثمان بن عفان .

فأما الأولى – فقد وردت في كتاب المبسوط للسرخسي (؛) بين علي بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله ، جاء فيها على لسان عبد الله بن جعفر وكيل علي :

وخاصمني طلحة بن عبيد الله في ضفير (٥) أحدثه علي رضي الله عنه بين أرض طلحة ،وأرض نفسه . — والضفير : المُستنباة — وفيه دليل على أنهم كانوا يختصمون فيا بينهم ، ولا نظن بواحد منهم سوى الجيل ، لكن كان يستبهم عليهم الحكم فيختصمون إلى الحاكم ، ليبيتنه لهم . ولهذا كانوا يسمون الحاكم فيهم المفتي — فوقع عند طلحة أن علياً أضر "به، وحمل عليه السيل، ولم ير علي في ذلك ضرراً

 ⁽١) أي : عبد الله بن جمفر .

^{. &}quot; / 14 (£) . £ / 14 (°)

⁽ه) الضفير : هو المسئاة أو العرم ؛ والعرم ج عرمة : وهي سد يعترض به الوادي ، أو هو الأحباس تبنى في الأودية (قاموس)

حين أحدثه . قال (١) : فوعدنا عثان أن يركب معنا فينظر إليه – وفيه دليل على أن فيا تفاقم من الأمر ينبغي للإمام أن يباشره بنفسه ، وأن يركب إن احتاج إلى ذلك (٢) – فقال : والله إني وطلحة نختصم في المواكب ، وأن معاوية على بغلة شهباء أمام الموكب قد قدم قبل ذلك وافدا ، فألقى كلمة عرفت أنه أعانني بها . قال (٣) : أرأيت هذا الضفير كان على عهد عمر ؟ . قال قلت : نعم . قال : لو كان جوراً ما تركه عمر – وفي هذا بيان أنه لم يكن بين علي ومعاوية في أول الأمر سوى الجميل ، إلى أن نزغ الشيطان بينها ، فوقع ما وقع – قال : فسار عثان حتى رأى الضفير ، فقال : ما أرى ضرراً ، وقد كان على عهد عمر ، ولو كان جوراً لم يدعه . وإنما قال ذلك ، لأن عمر كان معروفاً بالعدل ، ودفع الظلم ، على ما قال رسول الله على الناهم ، فالحق معه . وفيه دليل على أن ما وجد قديماً يترك كذلك ، ولا يغير إلا بحجة ، فإن عثان ترك الضفير على حاله بسبب أنه كان قديماً . . » انتهى .

وهذا الخبر – إذا صح – فيه دليل على أنه قد حضر عن عليّ بن أبي طالب وكيلان – أو محاميان – هما : عبد الله بن جعفر ، ومعاوية بن أبي سفيان . فأما الأول فقد كان وكيلا بتكليف من عليّ ، وأما الثاني فقد كان متطوعاً . غير أن لنا شكوكاً في صحة الخبر من حيث ماهيته ، وإن كنا لا نخالف في دلالته . وسنأتى على هذا الموضوع بعد قليل .

وأما الثانية - فقد وردت في كتاب نسب قريش للزبيري ، قال (٤):

و كانت بين حسان بن ثابت ، شاعر رسول الله عليه ، وبين بعض الناس منازعة عند عثان بن عفان ، فقضى عثان على حسان ، فجاء حسان إلى عبد الله ابن عباس، فشكا ذلك إليه . فقال له ابن عباس: الحق عقك، ولكن أخطأت حجتك . انطلق معي . فخرج به حتى دخلا على عثان ، فاحتج له ابن عباس

⁽١) أي : عبد الله بن جعفر . (٢) هو ما يسمى اليوم : الكشف والتحقيق الحملي .

⁽٣) مرافعة معاوية عن علي في الدعوى . (٤) ص ٢٦ .

حتى تبين عثان الحق ، فقضى به لحسان بن ثابت . فخرج آخذاً بيد ابن عباس حتى دخلا المسجد ، فجعل حسان ينشد الحِلـتق ويقول :

إذا ما ابن عباس بدا لك وجهه رأيت له في كل مجمعة فضلا إذا قال لم يترك مقالاً لقائل عنتظات لا ترى بينها فصلا كفى وشفى ما في النفوس فلم يَدَع للذي إر بدة في القول جداً ولا هزلاء.

لفى وسفى ما في النفوس هم يد على الناي إرجابي يالمون بعد و معرف ويغلب على ظني أن حادث ابن عباس مع حسان بن ثابت من أقدم ما عرف تاريخ الوكالة بالخصومة - المحاماة - في الإسلام، إن لم يكن أقدمها. فهو المحاماة بكل معانيها : ذلك بأن حسان بن ثابت الشاعر ، الذي يجيد تشقيق الكلام، وصوغ الشعر العمودي ، لم يكن في و سعه أن يتفرغ إلى الأحكام الشرعية، ودقائقها ، وعللها ، ومناحيها ، وأدلتها . ذلك كان شأن عبدالله بن عباس، حبر الأمة ، الذي قال عنه عبدالله بن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابن عباس . وإذا كان في هذا الخبر دليل على جواز إعادة المحاكمة ، حين وضوح الخطأ في الحكم ، في التنظيم القضائي الإسلامي ، فإن فيه دليك آخر ، لا يقل عن سابقه ، ذلك أن مرافعة العاجز أو الجاهل عن نفسه أمام القضاء غير جائز ، وذلك واضح في قول ابن عباس : الحق حقك ، ولكن أخطأت حجمتك » .

اصول الوكالة وأسبابها

إني لأجد أصول الوكالة بالخصومة – المحاماة – في حديث الرسول عليه الذي قال فيه: « إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعض الحمَن بحج تنه من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع ، فن قضيت له من حق أخيه شيئاً ، فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » .

هذا الحديث ، الذي وصف أحوال الناس أمام القضاء ، وتفاوتهم في البيان والأداء ، وهو أمر طبيعي ، وأن بعض الخلق أبلَغ من بعض في إيراد الحجج ، وغير ذلك بما أوردناه في مجث : ﴿ مَن هو القاضي الحقيقي في الإسلام ﴾ (١) ،

⁽١) راجع ص ٨١ من هذا الكتاب.

هذا الحديث؛ إذا 'جمع إلى أحاديث أخر، أوجبت تحقيق المساواة بين المتقاضين، يخرج منها أنه إذا رأى القاضي أن بعض الخصوم أبلئغ من بعض ، أوجب على المقصر أن يتخذ له وكيلا يعادل خصمه بلاغة، كما وقع في تاريخ القضاء الإسلامي مرات ، من ذلك ما رواه الخشنى في قضاة قرطمة ، قال (١):

و اختصم إلى أحمد بن بقي رجلان ، فنظر إلى أحدهما : 'يحسين ما يقول .
 ونظر إلى الآخر : لا يدري ما يقول . وأراه توسم فيه ملازمة الحق، فقال له:
 يا هذا ! لو قدمت من يتكلم عنك ، وأرى صاحبك يدري ما يتكلم .

- « فقال له : أعز ُّك الله ! إنما هو الحق ، أقوله كائناً .
 - و فقال القاضى : ما أكثر كمن قتله قول الحق ، !

وجاء في السرخسي (٢): « وإذا وكل الرجل بالخصومة في شيء ، فهو جائز ، لأنه يملك المباشرة بنفسه ، فيملك هو صكته إلى غيره ، ليقوم فيه مقامه . وقد يحتاج لذلك إما لقلة هدايته ، أو لصيانة نفسه عن الابتذال في مجلس الخصومة » .

وعرُّف السرخسي في المبسوط ﴿ الخصومة ﴾ و ﴿ الإقرار ﴾ فقال (٣) :

« الخصومة : اسم لكلام يجري بين اثنين ، على سبيل المنازعة والمشاحة .

• والاقرار ؛ اسم لكلام يجري على سبيل المسالمة والموافقة » .

وقد اختلفوا في استثناء الإقرار من التوكيل بالخصومة. قال السرخسي(٤):

(إنما استمان بالوكيل ، فيما يعجز عن مباشرته بنفسه ، وذلك فيما يستحق عليه ، والمستحق عليه هو الجواب في مجلس الحكم، فلهذا لا يملكه ، وإن وكله بالخصومة غير جائز الإقرار عليه صح الاستثناء في ظاهر الرواية .

« وعن أبي يوسف – رحمه الله – أنه لا يصح ، لأن من أصله صحة الإقرار، باعتبار قيام الوكيل مقام الموكل ، وهذا حكم الوكالة ، فلا يصح استثناؤه . و فأما في ظاهر الرواية ، فالاستثناء صحيح ، لأن صحة إقرار الوكيل ،

⁽۱) ص ۱۷۰ . . (۲) ۱۹ (۲) . . (۲) . . ۱۷۰ ص

باعتبار ترك حقيقة اللفظ إلى نوع من الجاز ، فهو بهذا الاستثناء يبين أن مراده حقيقة الخصومة ، لا الجواب . . » .

قلت:قد شهدت في مدينة دمشق في أو اخرالثلاثينيات مجلساً للحكم حضر فيه وكيل ومعه وكالة قد استثني فيها الإقرار بالتوقيع الفلما اسئل عن توقيع موكله قال: هذا ممنوع علي". فأجابه رئيس المحكمة: يا أستاذ! أنت ترافع بنية سيئة! حياء البكو

ومن الأسباب المعقولة لجواز التوكيل ما أورده السرخسي نقلاً عن ابن أبي ليلى وأبي يوسف، قال (١): « وابن أبي ليلى كان يقول: المقصود بإحضار البكر لا يحصل ، لأنها تستحي ، فتسكت ، والشرع مكتنها من ذلك ، فجاز لها أن توكل بغير رضا الخصم.

المرأة التي لم تعتد مخالطة الرجال

« وهكذا كان يقول أبو يوسف في المرأة التي ليست معتادة نحالطة الرجال؛ فإنها لا تتمكن من الجواب إذا حضرت مجلس الحكم ، فإن حشمة القضاء تمنعها من ذلك . وإذا كان المقصود لا يحصل مجضورها ، جاز لها أن توكل » .

رأي السرخسى

ثم أورد الإمام السرخسي رأيه فقال (٢) :

« والذي نختاره في هذه المسألة من الجواب: أن القاضي إذا علم من المدّعي التعنتُ في إباء الوكيل ، لا يمكنه من ذلك ، ويقب ل التوكيل من الخصم . وإذا علم من الموكل القصد إلى الإضرار بالمدعي في التوكيل ، لا يقبل ذلك منه إلا برضا الخصم ، فيصير إلى دفع الضرر من الجانبين . . » .

الوكالة مطلقة – المرأة والمحاماة

والذي يبدو من آراء الفقهاء والمؤلفين أن الوكالة لم تقيَّد بأي قيد كان. ولهذا نجد في المبسوط للسرخسي (٣):

﴿ وإذا وكلت امرأة رجلًا ﴾ أو رجل امرأة ﴾ أو مسلم ذمتيا ﴾ أو ذمتي مسلما ﴾ أو حر عبداً ﴾ أو مكاتباً له أو لغيره – بإذن مولاه – فذلك كله جائز ﴾ لعموم الحاجة إلى الوكالة في حق هؤلاء ﴾ .

وبهذا فتحت الشريعة الإسلامية أبواب المحاماة أمام المرأة قبل أكثر من ألف سنة .

العقوبة شخصية

ثم أضاف السرخسي (١): « والوكالة في كل خصومة جائزة ، ما خلا الحدود والقصاص ، أو سلمة تردُّ من عيب . والمراد : التوكيل باستيفاء الحسدود والقصاص ، فان التوكيل باستيفاء الحدود باطل بالاتفاق .. » .

وكالات وأسبابها

في كتب التراث قصص تحتاج إلى التمحيص . منها ما جاء في كتاب المبسوط السرخسي (٢). فقد نقلنا وكالة علي لأخيه عقيل ، وقد قال في تعليل هذا التوكيل: « و إنما كان يختار عقيلاً ، لأنه كان ذكياً ، حاضر الجواب . حتى 'حكي أن علياً استقبله يوماً ، ومعه عنز له ، فقال له علي على سبيل الدعابة : أحد الثلاثة أحمق . فقال عقيل : أما أنا وعنزى فعاقلان .

« قال : فلم انته سن عقبل ، وكتل عبدالله بن جعفر ، إما أنه وقسره لكبره ، أو لأنه انتقص ذهنه ، فكان يوكل عبدالله بن جعفر ، وكان ذكيا شاباً. وقال : هو وكيلي ، فما 'قضي عليه فهو علي ، وما 'قضي له فهو لي . وفي هذا دليل على أن الوكيل يقوم مقام الموكل ، وأن القضاء عليه بمنزلة القضاء على الموكل . . » .

ومن البدهي أن المبسوط للسرخسي ليس كتاباً في سيرة الإمام على بن أبي طالب عنيت ليس كتاباً في التاريخ ، وإنما هي قصص لا ندري من أين جاء بها الفقيه السرخسي ليثبت أن التوكيل جائز بغير رضا الخصم. ولكن حقيقة

^{. */ \4 (}Y) . 4/\4 (Y)

سيرة الإمام تخالف هذه الروايات كل المخالفة ، فلم يكن عند علي بن أبي طالب مال ، ولم يكن له مشكلات دائمة حول هذا المال ، إذا و ُجد ، حتى محتاج إلى التنقل بين أخيه عقيل ، وبين ابن أخيه عبدالله بن جمفر ، كا يفعل كبار المتمو "لين ذوي الخلافات الدائمة ، في أيامنا هذه ، أو الشركات المساهمة الكبرى التي تتخذ لها مشاوراً حقوقياً دائماً . ما كان ابن أبي طالب ينتيج الا من هؤلاء ، وإنما هي قصص أقحمت لإثبات حكم شرعي !

ولعل السرخسي قد ترك لنا في هذه القصص ، من حيث لم يرد ، صفات الوكيل التي يجب أن يتمتع بها ، وهي الذكاء ، والجواب الحاضر ، وغير ذلك مما يدعو إلى إفحام الخصم .

جواز التوكيل من غير عذر

ربما تحرج بعض الفقهاء فرأى أن الوكالة لا تصح إلا بعذر ، غير أن الجمهور رأى غير ذلك . ولكل حجته . لهذا رأينا كتب تراجم القضاة تشير إلى من كان يقبل الوكيل ، وليس للموكل عذر لعدم الحضور . جاء في أخبار القضاة لوكيم (۱) و عن عبد الرحمن بن يزيد ، وابن أبي سبرة ، وعبدالله بن جعفر: أنهم حضروا أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، يقبل الوكالة من الخصم ، وهو حاضر المصر ، لا علة به » .

قال محقق أخبار القضاة في الحاشية رقم (٣): « جواز النوكيل من غير عدر هو مذهب عامة العلماء . وقد نقل عن بعضهم منعه ، لأن الامتناع عن حضور مجالس الحكم من علامات المنافقين، لقوله تعالى: ﴿ وإذا دُعوا إلى اللهِ ورسولِه ليَحْكُمُ مَ بِينَهُمُ إذا فريق منهم مُعْرَضُون ﴾ .

الخليفة يحضر بالذات ويوكل

في أخبــار القضاة لوكيـع (٢) قال : « حدثني نمير الشيباني قال : كنت كاتباً لمحمد بن عمران ، وهو على قضاء المدينـــة ، فحج ً أبو جعفر ، فأراد أن يمضي

. \4\(\)\(\)

بالحالين إلى الشام ، فاستعدو اعليه إلى ابن عمران – وكان قاضيه على المدينة – فقال لنمير : اكتب عليه 'عد وكر'' . فقلت : إنه يعرف خطي . قال : والله لا يكون الرسول غيرك. قال : فسيت إلى الربيع '' ، فأوصلت إليه العدوى، فقال : إن أمير المؤمنين مدعو إلى الحكم ؟ فلا 'تقيم له أحداً إذا خرج . فقال المنصور : والله يا ربيع ! لئن دخلت المسجد ، فقام إلي ابن عمران هيبة ، والله لا يلي لي عملا أبداً .

« فدخل المسجد ، وكان ابن عمران محتبياً ، فلما رآه حل ّ حَبُوَته واتكى. فقال له الذي على رأسه (٣) : بأي شيء أنادي ؟ أبالحلافة أو باسمه ؟ قال : باسمه. فناداه ، فتقدم إليه ، فقضى عليه .

« فلما أراد أن يقوم قال : يا أمير المؤمنين ! بنو فلان يتظلمون منك ، فآنَ أن تحضر معهم ، أو توكل وكيلا يقوم مقامك .

« قال : هذا الربيع يوكله أبو جعفر » .

وكيل مسختر

في أخبار القضاة لوكيع عن خالد الحذاء قال (؛): « رأيت إياس بن معاوية يقضي ، وبين يديه امرأة ، فرفع رأسه ينظر إلى رجل ، فقال : تعال خاصم عن أخمك » .

إقرار أو إنكار ثم توكيل

في أخبار قضاة قرطبة للخشني خبر قد تنتج عنه قاعدة عامة ، وهي عدم جواز الإمهال لتوكيل وكيل، بعد حضور الموكل أمام القضاء ، إلا بعد أن يقر أو ينكر . جاء في الخبر (٥) :

⁽١) أي : مذكرة جلب . (٢)

⁽٣) الذي على رأسه : المباشر ، أو المنادي ، أو الهاتف . (٤) ١ ٣٣٣ .

⁽٥) ص ٨١ ، وقــد ورد الخبر في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي ص ٧هــ٨ه ، مع خلاف يسير .

«استعدت امرأة على موسى بن حدير عند القاضي إبراهيم بن العباس، وذكرت أنه ظلمها في دار لها تلاصقه .

« فقال له موسى : أوكل من يخاصمها .

د فقال القاضي : تقر او تنكر ، ثم توكل بعد ذلك من شئت على الخصومة .
 د فقال له : أوكل من يقرعني أو ينكر .

« فأبى إبراهيم أن يقبل ذلك منه ، واضطره إلى أن يجيب المرأة في دعواها ، مقراً أو منكراً .

« فلما لم يجد من ذلك بدأ قال له: جميع ما تدَّعيه حق ، وهي المصدقة..».

الوكالة بالخصومة صناعة

منذ القديم ، والناس يتحدثون عن الوكالة بالخصومة ، ويرون فيها الآراء . وقد عجبت لنص ورد في المبسوط للسرخسي ، بمرض إضرار الوكيل بالخصم حاء فعه (١) :

« قال الناس: إنما يقصدون بهذا التوكيل أن يشتفل الوكيل بالحيل الأباطيل ليدفع حق الخصم عن الموكل » مما اضطر السرخسي لأن يقول رداً على هــــذا الاتهام : « كذلك التقاضي له حد معلوم : منع الوكيل من مجاوزة ذلك الحد ، لئلا يتضرر به الخصم . . » .

وورد في كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي ^(٢) نص عهد القاضي محمد بن السليم وفيه :

« وأن يحمل على الناس معاريض الوكلاء على الخصومات ، ويطرح أهل اللدد والظاهر منهم ، ولا يحمل فضل حجاجهم عمن لا يقوم بهم .. » .

هذان النصان القديمان يفيـــدان أن الوكالة بالخصومة ــ المحاماة ــ صناعة

٠ ١٩ (١) من ٢٧ .

يرتزق منها فريق من الناس ، قيل عنهم إنهم يشتغاون بالحيل الأباطيل ليدفعوا حق الخصم عن الموكل ، في كتاب السرخسي ، وجاء في عهد الحمكم المستنصر بالله اتهامهم بالمعاريض ، أي باجتناب ملامسة أصل الخلاف ، والبقاء في المبهم الذي تضيع معه الحقيقة ، ووجوب اطراح أهل اللدد الظاهر منهم ، أي الذين يطيلون المرافعات ، ويمددون أجل الخلافات ، وأن على القساضي أن لا يحمل فضل حجاجهم ، بمعنى كثرة مناقشاتهم ، على من لا يقابلهم بمثلها .

ولولا أن المجتمع شكا من أمثال هؤلاء ، لما رأينا في كتب التراث نهيا كتابياً ، وتنديداً بهذا المسلك الشائن ، الذي يجري في أقدس مكان على الأرض . إنه مكان العبادة : المسجد الذي تفصل فيه الخصومات ، ولو لم يكن مجلس القضاء في المسجد ، لكان عبادة لا ريب فيها .

ولكن المشكل ليس في وجود الذين يشتغلون بالحيل الأباطيل، ولا بأصحاب المعاريض واللدد وفضل الحجاج، وإنما المشكل في التعميم! وهو داء كل الأحكام الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية، وأمثالها.

لقد عجمت عود هذه الصناعة – المحاماة – وأهلها ثلاثين سنة كاملات ، متعاقبات ، لم أنقطع عنها يوماً واحداً إلا لعذر ، وقد رأيتها كبقية الصناعات ، فيها السري والزري ، وفيها الأمين، والخائن ، وفيها الرفيع والوضيع ، وفيها العالم والجاهل ، وفيها . . وفيها . . وقد شرفني أهلها في دمشق فجعلوني نقيباً لهم مدة عامين بين أول ١٩٥٤ ونهاية عام ١٩٥٥، وكنت رئيساً لمجلس التأديب، وما أظن أن المنحرفين من أهلها أكثر من المنحرفين في غيرها من الصناعات . ويقيني أن الأمر كان في القديم ، كما هو في الحديث .

قال الفرنسيون: المحامي نصف القاضي. وقـــالوا: إنها - أي القاضي والمحامي - في خدمة الحقيقة. ويقيني أن هذه المثل السامية وجدت عند المسلمين بشكل عفوي قبل أربعة عشر قرناً. أرأيت إلى قصة عبد الله بن عباس وحسان ابن ثابت ؟ ألم يكن عبد الله بن عباس نصف القاضي، أو كل القاضي، أمام عثان

ابن عفان؟ ألم يكن ابن عباس في خدمة الحق والحقيقة ؟ وما ابتلينا به وسجلناه في بعض كتب التراث ، لم تنج منه أية أمة من الأمم .

وإذا كان المحامي أو الوكيل بالخصومة ، جزءاً من المحكمة في بعض الأحوال، لا يتم القضاء إلا بحضوره ، فإن ذلك قد استدعى التنظيم الكامل لهذه الصناعة الشريفة عند بعض الأمم ، وبقيت في التنظيم القضائي الإسلامي عفوية لا ناظم لها . وذلك لأن الوكالة في الأصل طوعية ، جانية ، وليست صناعة يرتزق منها، فهي إلى المروءات والأريحيات والنخوات أقرب . وربحا اعتبرت في حديث للرسول عليه وصدقة ، ، لأنها لا تعدو كلمة خير يقولها الأخ عن أخيه ، أو الوكيل عن موكله . ثم أصبحت وسيلة المرتزاق كبقية الصناعات الأخرى ، ونظمت في العصور الأخيرة . وهذه الحال كانت سائدة في انجلترا ، فلم يكن الحامي في القديم يتناول أجراً ، ثم أصبح لا يتناول أجراً معينا ، وإنما أقيم في ظهر الثوب الذي يلبسه أمام القضاء كيس صغير ، يضع فيه المتهم بعض الجنيهات الذهبية ، وفقاً لحاله . ثم أصبحت الحاماة صناعة عقلية هامة ، وأصبح لها نقابة لا يصل إليها إلا الراسخون في العلم .

الوكالة بالخصومة عند الماوردي

حينًا تحدث الماوردي في كتابه أدب القاضي عن « هيبــة مجالس الحكم وصيانتها » أشار إلى أنه على القاضي (١) « أن يمنع أن يحضر مع الخصم من ليس بوكيل له في المحاكمة من جميــع الناس » .

وعندما أوضح الماوردي قاعدة « عدم تلقين القاضي أحد الخصمين حجة » قال (٢) :

. ***/ ` (`)

الاستمانة في الاحتجاج عنه لم يجز ُو إن أشار به إلى الاستمانة في تحقيق الدعوى جاز . . » .

ولما عرض موضوع بدء المدعي الكلام قال (١):

د فلو أن الطالب كتب دعواه في رقمة ، ثم دفعها إلى القاضي ، وقال : قد أثبت دعواي في هذه الرقمة ، وأنا مطالب له بما فيها ، فقد اختلف فيه على وجهين :

« أحدهما – أنه لا يقبل القاضي هذا منه ، حتى يذكره نطقاً بلسانه ، أو يوكل من ينوب عنه ، وهو قول شريح ، لأن الطلب يكون باللسان دون الخط هذا كل ما ورد عند الماوردي بشأن الوكيل بالخصومة ، وهو كا ترى لم يرد في فصل مستقل ، وإنما جاء عرضاً خلال أبحاث أخرى ، على سبيل الاحتمال . وهذا يدل على أن التنظيم القضائي الإسلامي لم يعتبر الوكيل بالخصومة عضواً أصيلاً لا بد منه ، في تشكيل المحكمة ، وفي المرافعات ، وإنما اعتبر حضوره محكناً دائماً ، وواجباً حينا برى القاضى ضرورة لذلك .

قصة طريفــة

روى الأصفهاني في الأغاني قصة الطيفة تتعلق بفطنة الوكيل. قال(٢):

وحدثني أبو حشيشة قال: كنت يوماً عند عمرو بن بانة ، فزاره خادم ، فطلب عمرو في الدنيا كلها من يضرب عليه ، فلم يجدد أحداً. فقال له جعفر الطبال: إن أنا غنيتك اليوم على عود يضرب به عليك ، أي شيء لي عندك ؟ قال: مئة درهم. وكان جعفر حاذقاً ، متقدماً ، نادراً ، طيباً ، وكان نذل الهمة ، فقال: أسمعني نخرج صوتك ، ففعل ، فسوتى عليه طبله ، كا يسوتى الوتر ، واتّكا عليه بركبته ، فأوقع عليه . ولم يزل عمرو يغني بقية يومه على إيقاعه ، لا ينكر منه شيئاً ، حتى انقضى يومنا ، ودفع إليه مئة درهم ...

« قال أبو حشيشة: فحدثت بهذا الحديث إسحاق بن عمرو بن بزيم – وكان

⁽١) ٢ / ١٦١ . (٢) ٥١ / ٢٧٢ طبعة الدار .

صديق إبراهيم بن المهدي - فحدثني أن ابراهيم بن المهدي قال له: يا جعفو! حذّق فلانة جاريق ضرب الطبل ، ولك مئة دينار ، أعجل لك منها خمسين . قال : نعم . فع جالت له الخسون ، وعلمها . فلما حذقت ، طالب إبراهيم بتتمة المئة ، فلم يعظيه . فاستعدى عليه أحمد بن أبي دؤاد الحسني خليفته ، فأعداه . ووكل إبراهيم وكيلاً . فلما تقدم مع الوكيل إلى القاضي ، أراد الوكيل أن يكسر حجة جعفر ، فقال : أصلح الله القاضي ! سكث من أين له هذا الذي يدّعي ، وما سببه ؟ فقال جعفر : أصلح الله القاضي ! أنا رجال طبال ، وشارطني إبراهيم على مئة دينار على أن أحذ ق جاريته فلانة ، وعجل لي بخمسين ديناراً ، ومنعني الباقي ، بعد أن رضي حذقها ، فيحضر القاضي الجارية وطبلها ، وأحضر أنا طبلي ، ويسمعنا القاضي ، فإن كانت مثلي قضى لي عليه ، وإلا حذ قتمها فيه حتى برضي القاضي .

« فقال له القاضي : 'قم ' ، عليكَ وعليها لمنة ُ الله ، وعلى مَن يرضى بذلك منك ومنها . فأخذ الأعوان بيده فأقاموه » . انتهى .

الحسبة على الوكلاء

جاء في كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة لابن بسام: الباب الرابع والثانون في الوكلاء بأبواب القضاة وتدليسهم:

وينبغي (على المحتسب) أن يمر"ف عليهم عريفاً ، وأن تكون الوكلا بأبواب الحكام أمناء ، غير خونة ، ولا فرسَقة : فقد يمسك (١) عن إقامة الحجة لموكله من أجل الرشوة على ذلك. ولا يسعى في فراق زوجين ، ولا يعلم مقراً إنكاراً . فمن انكشف بذلك أو بعضه أدّب ، وأشهر ، أوصرف (٢) , وإن كان فيهم شاب حسن الصورة فلا يرسله القاضي لإحضار النسوان . ويجب على جماعتهم إذا شكوا

 ⁽١) في الأصل: تمسك، وهو تحريف.

في شيء رجعوا إلى رأي مَن نصب إلى هذا الأمر ۽ (١) . انتهى .

وهذا يدل على أن الرقابة على الوكلاء و ُجدت ضمن التنظيم العام لجميع الصناعات في الشريعة الإسلامية ، وهي الحسبة . فالمحتسب هو المكلف بمرفة أحوالهم ، وتأديبهم ، حين الاقتضاء ، والتشهير بهم ، أو صرفهم من العمل . والنص يدل على أنه كان لهم عريف ، وهو المسمى في أيامنا « نقيباً » ، غير أنه يكون بالتعيين من قبل المحتسب ، لا بالانتخاب . وقد لاحظ ابن بسام أنه قد يكون بالتعيين من قبل المحتسب ، لا بالانتخاب . وقد لاحظ ابن بسام أنه قد تكون لهم شكاوى جماعية ، وأن عليهم أن يرجعوا فيها إلى رأي مَن نصب لهذا الأمر ، يعنى : العريف .

هذا ، وقد اشتد ابن الأخوة على الوكلاء في كتابه « معالم القربة في أحكام الحسبة» (٢٠) ، ولم يستثن ِ منهم أحداً ، وهذا غلو ً يدخل في باب النهي عن المنكر!

⁽١) مخطوط في المكتبة الشرقية رقم (٠٠٠) – ص ١٣٦. ولم يعثر لويس شيخو لابن بسام على ترجمة ، وكذلك الزركلي في الأعلام أغفله . أمـا بروكلمن فقد زعم أن الكتاب مأخوذ عن نظير له ، ألفه الشيزري للسلطان صلاح الدين . (٢) ص ٢٠٨ – ٢٠٩ طبع كمبرج .

الباب السابع

الدوائرالمشعفة

١ _ الكاتب

اعتداد المؤلفون اعتبار كاتب القاضي من الدوائر المسعفة للقضاء ، بمعنى أنه يكن الاستغناء عنه في حالات الاضطرار، ويمكن أن يقوم القاضي نفسه بأعماله. كالذي رواه الخشني في كتابه و قضاة قرطبة ، عن القاضي محمد بن بشير من أنه «كان إذا قعد للقضاء ، جلس وحده ، لا يجلس معه أحد ، وخريطته بين يديه ، متولى أكثر الكتاب بعده » (١١) .

غير أن استحداث هذا المنصب إنما كان لاعتبارات أملاها حسن سير الجهاز القضائي: فعلى القاضي أن يحسن الاستماع ، والتفكير ، والمقارنة ، والتحليل ، واستحضار النصوص، وغير ذلك من الأعمال العقلية، ومن الانتباه . وعلى الكاتب أن يهتم " بتدوين أقوال الطرفين والشهود والقاضي وغيرهم بمن يمكن أن 'يستدعى إلى القضاء .

⁽١) ص ٥٠ . والكتاب هنا : مصدر كتب .

والواقع أننا لا نعرف متى بدأ نظام القضاء الإسلامي بإضافة الكاتب إلى القاضي . وكل ما عثرت عليه هو أن أبا موسى الأشعري ، وكان قاضياً لعمر ، كان له كاتب . ومن المعلوم أن عمر بن الخطاب تولى الخلافة عام ١١ ه ، وتوفي عام ٢٣ . ففي هذا الوقت المبكر من تاريح القضاء في الإسلام ، عرفنا الكاتب إلى جانب القاضي . أما الدليل على أنه كان لأبي موسى الأشعري كاتب ، فقد ورد في كتاب أخبار القضاة لوكيع . قال (١):

« كتب عمر إلى أبي موسى : إن كاتبك الذي كتب إلى كمر ، و من أبو موسى إلى عمر». سوطاً ». ذلك بأن كاتب أبي موسى كتب إلى عمر ، و من أبو موسى إلى عمر». أما قبل عمر ، فلا نستبعد أن يكون للقضاة كتتاب ، وإن كنا لا نقطع بذلك . ولكننا نستنتج من تاريخ ذلك العصر أن عمل الكاتب محدود في نطاق ضيّق ، لأن الورق كان مفقوداً ، أو شبه مفقود . وإذا كان المسلمون لم يجدوا في الصدر الأول ورقاً لكتابة أقدس كتاب ، وهو القرآن الكريم ، وأن فقد الورق قد اضطرّهم إلى كتابة كتاب الله على الحجارة والسعف واللخاف والبردي ورق الغزال وغير ذلك ، فهل كان من الممكن أن يكون عند كتتاب القاضي من أدوات الكتابة ما يُبيسسر لهم تدوين كل ما يقع في مجلس الحكم ؟ ما نظن ذلك ، وإنما غيل إلى أن عمل الكاتب كان مقتصراً على الضروري الذي لا بدً منه لحفظ الحقوق .

كاتب القاضي عند الماوردي

تحدّث الإمام الماوردي في كتابه « أدب القاضي » عن القاضي في عـــد "ة مواضع . ونعيد القول بأر هذا الإمام قد عاش في النصف الأول من القرن الخامس ، أي بعد أن استقر "ت أمور الدولة الإسلامية ، واستتب " تنظيم مرافقها ،

^{. * * * / * (*)}

ولا سيم القضاء. ولهذا فإن هذا البحث كان قد اكتمل ُ حينما كتب فيه الماوردي. فهو يقول(١):

مسالة :

«قال الشافعي: ولا ينبغي أن يتخذ كاتباً ،حتى يجمع أن يكون عدلاً ،عاقلاً ، ويحرص أن يكون فقيها ، لا يؤتى من جهالة ، تزها ، بعيداً من الطمع . وهذا صحمح .

ولا يستغني قضاة الأمصار والولاة على الأعمال عن كاتب ينوب عنهم في ضبط الأمور ليتشاغل الولاة بالنظر ، ويتشاغل الكاتب بالاثبات ، وإنشاء الكتب .

«ولأن تشاغل الولاة بالكتابة يقطعهم عنالنظر المختص بهم ،وإذا كان كذلك فالقضاة ولاة لا يستغنون عن كتاب .

صفات كاتب القاضى

« وصفة كاتب القاضي ما ذكره الشافعي من أوصافه وهي أربعة :

أحدها : العدالة : لأنه مؤتمن على إثبات الإقرار والبينات وتنفيذ الأحكام فافتقر إلى صفة من تثبت به الحقوق كالشهود .

والثاني: أن يكون عاقلاً ، وليس يريد ما يتعلق به التكليف ، وإنما يريد أن يكون جزل الرأي ، سديد التحصيل ، حسن الفطنة ، حتى لا يخدع ، أو مدلس علمه .

والثالث: أن يكون فقيها ، ليعلم صحة ما يكتب من فساده ، فإن لم يكن فقيها بالأحكام كتابته ، وما يختص فقيها بأحكام كتابته ، وما يختص بالشروط ، من المحاضر والسجلات ، واستعمال الألفاظ الموضوعة لها ، والتحرز من الألفاظ المحتملة ، ويختار أن يكون واضح الخط ، فصيح اللسان .

والرابع : أن يكون نزها بميداً من الطمع ليؤمن أن يرتشي فيحابى .

⁽۱) ۲ / ۸ ه وما بعدها .

«فإذا ظفر القاضي بمن تكاملت فيه هذه الأوصاف الأربعة – وأرجو أن يظفر به – جاز أن يستكتبه .

و ولا يجوز أن يستكتب عبداً (١) ، وإن أكملها ، لأن الحرية شرط في كال العدالة .

« ولا يجوز أن يستكتب ذميًّا (٢) وإن كان كافيًا لأنهم خرجوا بفسقهم في الدن عن قبول قولهم فيه .

دوقال الشافعي في الأم: ما ينبغي لقاض ولا وال أن يتخذ كاتباً ذمياً، ولا يضع الذمي في موضع يفضل به مسلماً ، ويعز المسلمين أن تكون لهم حاجة إلى غير أهل دينهم ، والقاضي أقل الناس في هذا عذراً (٣) .

بحلس الكاتب وعمله

و فإذا استكتب القاضي من وصفنا ، وأحضره مجلس حكمه ، وأجلسه في الاختيار عن يساره ، ليثبت ما يحكم به من إقرار ، أو سماع بيّنة ، أو تنفيل حكم ، يذكر فيه المحكوم له ، والحكوم عليه ، بأسمائها ، وأنسابها ، وبقدر ما

⁽١) قوله ولا يجور أن يستكتب عبداً... النح قلت ذهب الحنابلة إلى أنه يجوز أن يستكتب العبد استدلالاً بأن شهادته جائزة . (أنظر ابن قدامة : المفنى ج ١١ ص ٢٩ ٤ والمقدسي : الشرح الكبير ج ١١ ص ٢٠٤) . كذا قال محقق أدب القاضى .

⁽٢) قوله ولا يجوز أن يستكتب ذمياً قلت هو رأي الشافعي (أنظر الأم ٦ / ٢١٦) وأبي اسحق الشيرازي المهذب ٢ / ه ٢٩ . – فقله محقق أدب القاضي – .

⁽٣) أنظر هذا القول في الام ج ٦ ص ٣١٦ . ذكر الشيرازي هنا أنه قـــد ذهب بعض الشافعية إلى أن في المسألة وجهين (المهذب ٢ / ٥٠٥) وقال الروياني « ومن أصحابنا من قال فيه وجهان أحدهما ما ذكرنا والثاني أنه يجوز أن يكون كافراً وفاسقاً لأن ما يكتبه لا بد أن يقف عليه القاضي ثم يمضيه فيؤمن خيانته » البحر ٦ / ١٧١ ب. وقد نقل هذا المذهب ابنقدامة عن أصحاب الشافعي وأن هذين الوجهين هي عندهم في اشتراط العدالة والاسلام (المفني ج ١١ ص ٢٠٥) ونقلها كذلك المقدمي (الشرح الكبير ج ١١ ص ٢٠٦) و في حين أن عبارة الشافعي صريحة في عدم جواز ذاك (الام ٦ / ٢١٦) . - نقله محقق أدب القاضي - .

حكم به، وسبب حكمه، / ١٤٦ آ/ من إقرار ، أو بيئة ، وان حلامما عند الجهالة على أولى .

و والقاضي فيما يكتبه الكاتب من ذلك بين أمرين: اما أن يلقيه عليه على حق يكتبه من لفظه ، أو يكتبه الكاتب بالفاظه والقاضي ينظر إليه ، أو يقرأه بعد كتابته ، ويعلم فيه القاضي بخطه ، ويشهد به على نفسه ، ليكون حجة للمتحاكين .

ر ويكتب الكاتب ذلك على نسختين ، تكون إحداهما في ديوان القاضي ، والأخرى بند المحكوم له .

و فإن قصر القاصي فيما وصفناه كان مفرطاً في حقوق ولايته ، ومفرطاً في حقوق الخصوم ، وإن استوفاها سلم من التفريط فيهما ، انتهى .

كاتب القاضي عند النويري

جاء شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري القرشي بعد الماوردي بثلاثة قرون ، فقد ُولد عام ٢٧٧ ه وتوفي عام ٧٣٣ ه . وهو مؤلف موسوعة عظيمة في العلوم التي عرفها ، حتى العصر الذي عأش فيه ، اسمها « نهاية الأرب في فنون الأدب » . وقد عقد فصلاً طويلاً عن كتابة الحكم والشروط، أي كتابة القضاء، والكتابة بالعدل، نثبته مجروفه مع حواشيه، لأهميته، ولفوائده الكثيرة. قال (١٠):

ذكر كتابة الحكم والشروط وما يتَّصف به الكاتب ويحتاج إليه

« ينبغي أن يكون كاتب الحكم والشروط عدالًا، دَيْنًا، أمينًا، طَلَمْقَ العبارة، فصيح اللسان ، حسن الخط، ويحتاج مع ذلك إلى معرفة علوم وقواعد

^{. 7-1/1(1)}

تعيينه على هذه الصناعة ، لا بد له منها ، ولا نخنية له عنها : وهي أن يكون عارفاً العربية والفقه ، متقناً علم الحساب ، محر را القيسم والفرائض ، در با بالوقائع ، خبيراً بما يَصد رُ عنه من المكاتبات الشرعية ، والإسجالات المحكيم على اختلاف أوضاعها ، وأن يكون قد أتقن صناعة الوراقة (١) وعلم قواعد ها ، وعرف كيفية ما يكتب في كل واقعة وحادثة : من الديون على اختلافها ، والحوالات ، والشركات ، والقيراض ، والعارية ، والهبة ، والناحلة ، والسئم والسئم ، والمجائر على اختلافها ، والمساقاة والرجوع ، والتمليك ، والبيوع ، والرد بالميب والفسخ ، والشئفة ، والسئم ، والمحاواة والوصايا ، والقيسمة والمناصفة (٣) ، والأجائر على اختلافها ، والمساقاة ، والوصايا ، والشهادة على الكوافل بالقبوض (١) ، والمعتق ، والتدبير ، وتعليق المعتق ، والكتابة (٥) ، والنكاح وما يتعلق به ، وإقرار الزوجين بالزوجية عند عدم كتاب الصداق ، واعتراف الزوج بمبلغ الصداق ، والطلاق ،

 ⁽١) يريد بالوراقة مصطلح الكتاب في مكاتيبهم ، كما يستفاد ذلك بما يأتي بعد في صفحة ٦ من
 هذا السفر . وفي كتب اللغة أن الوراقة حرفة من ورق وبكتب .

⁽٢) في الأصل: « والمقابلة » بالباء الموحدة ، وهو تصحيف ، صوابه ما أثبتنا ، كا يدل على ذلك ما يأتي بعد عند الكلام على هــذا الباب ، ويريد بالمقايلة هذا : المقايلة الحاصلة في السلم ، إذ هي التي سيذكرها مم السلم بعد عند الكلام علمه .

⁽٣) في الأصل : « والمواصفة » بالوار مكان النون ، وهو تحريف ، إذ المواصفة هي أن يبيع ما ليس عنده ، ثم يبتاعه فيدفعه إلى المشتري ، وسمي بذلك لأنه باع بالصفة من غير نظر. وهذا المعنى غير مراد هنا . وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

⁽٤) القبوض: جمع قبض ، وإنما جاز جمع المصدر في هذا الموضع لإرادة الوحدات ، فان النحاة يمنعون جمعه ، فإذا أريد به الوحدات أو الأنواع جاز ذلك .

⁽ه) إطلاق الكتابة على مكاتبة السيد لعبده إطلاق مجازي فيه تسامح واتساع.قال في المصباح ما نصه : « قيل للمكاتبة كتابة تسمية باسم المكتوب مجازاً واتساعاً ، لأنه يكتب في الفسالب للعبد على مولاه كتاب بالمتق عند أداء النجوم، ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للمكاتبة كتاية وإن لم يكتب شيء » . ثم قال : « وشذ الزنخسري فجعل المكاتبة والكتابة بمعنى واحد ، ولا يكاد يوجد لغيره ذلك » النم .

وتعليق الطلاق^(۱۱) ، وفسخ النكاح ، ونفي ولد الجارية والإقرار باستيلاد الأمة ، والوكالات ، والمحاضر ، والإسجالات ، والكتب الحكامية ، والتقساليد ، والأوقاف ، وغير ذلك ، على ما نوضحه ونبيّنه إن شاء الله تعالى . فنقول ، وبالله التوفيق :

«أما اشتراط العدالة والديانة والأمانة — فلأنه يتصر في بشهادته في الأموال والدماء والفروج ، فإذا لم يكن فيه من الديانة والعدالة والأمانة ما يستمسك به ، ويقف عند أو امر الشرع الشريف ونواهيه بسببه ، تولا ق — والعياذ بالله تعالى — الشيطان بالغرور ، وأو قدمه في محظور يتوقع في الدار الآخرة منه وقوع المحذور ، وربما انكشفت في الدنيا عورته ، وبدت سريرت ، وإذن هو الممني والمشار إليه بقولهم : « شاهد الزور قتل ثلاثة : نفسه والمشهود له والمشهود عليه ، فلم يَفنُز مما ارتكبه بطائل ، بل جمع لنفسه بين نكال عاجل وعقاب آجل : ﴿ خَسِر الدُّنيا والآخرة ، ذلك هو الخَسْران المبين ﴾ .

وأما طلاقة (٢) العبارة وذلاقة اللسان – فلأن يجلس بين يدي الحاكم في علسه العام ، ويحضُره من يحضُره : من العلماء والفقهاء ، وذوي المناصب ، وأصحاب الضرورات ، وخصوم الحماكات على اختلاف طبقاتهم وأديانهم ، وهو المتصد في لقراءة ما يحضُر في المجلس : من إسجالات محكية ، و مكاتيب شرعية ، وكنتُب مبايعات ، ووثائق إقرارات ؛ وقصص وفتاوى، وغير ذلك مما يتقق في المجلس ، فمتى لم يكن الكاتب طلق العبارة فصيح اللسان، جيد

⁽١) ورد في الأصل تعليق الطلاق بعد فسخ النكاح ، وإنما اخترنا المكس في هذا الموضع لما سيأتي عند الكلام عليهما ، فقد ذكر تعليق الطلاق قبل الفسخ .

⁽٣) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل.والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة فلمنى المراد هنا: « الطلوقة » أي الفصاحة ، مصدر (طلق) بفتح أوله وضم ثانيه لا « الطلاقة » ، فقد وردت في غير المراد هنا،وفي كتب القواعد أن (فعولة) بضم الفاء و (فعالة) بفتحها مصدران قياسيان « لفعل » مضموم المين ، وأنه إذا ورد أحدهما ولم يرد الآخر اقتصر على ما ورد أنطر حاشية الصبان ج ۲ ص ۵ ه ۲ طبع بولاق .

القراءة حسن البيان ، تعذارت قراءة ذلك عليه ولكين في المجلس ، فرمقته العيون َشَرْراً ، و تلميظت (١) به الألسنن سراً ، و نظر بعض القوم بسببه بعضاً ، وكان عندهم في الرتبة سماء ففدا أرضاً ، ثم تتعدى هـذه المفسدة إلى إفساد المكتوب ، والتباس المعنى المراد والأمر المطلوب ، وذلك لأنه إذا توقيف في القراءة احتاج إلى إعادة اللفظة وتكريرها ، وترديد الكلمة وتدويرها ، فتشكيل قراءته على سامعه ومستكتبه ، ويكون قد أخل برتبته ومنصيبه .

وأما حسن الخط" - فلأنه مندوب إليه في مثل ذلك ، وله من الفوائد ما لا يحصى ، ولأن المكتوب إذا كان حسن الخط قبلت النفوس ، وانشرحت له ومالت إليه ، وإذا كان على خلاف ذلك كرهت وملته وسئمته ، وقد ذكرنا ما قيل في حُسن الخط وما وصفت به الكتابة عند ذكرنا لكتابة الإنشاء (٢) ، فلا فائدة في إعادته هنا .

وأما معرفة العوبية – فلأنه إنما يكتسُبعن حاكم المسلمين في الأمور الشرعية ، فلا يجوز أن يصدر عنه لحن بلفظه ، فكيف إذا سطسره بقلمه !؟ فإن وقع ذلك كان من أقبح العيوب وأشنعها ، وربما أخل بالمقصود ، وحراف المعنى المراد وأخرجه عن وضعه ، ونقله إلى غير ما أريد به ، سيّما (٣) في شروط الأوقاف .

وأما معرفة الفقه - فلأنه يجلس بين يدي حاكم عالم ، لا يكاد يخلو مجلسه غالباً من الفقهاء والعلماء ، فيوردون المسائل أو تورد عليهم ، فيتحصُل البحث فيها فيتكلم كل من القوم بما علمه بقدر اشتغاله ونقله ، فإذا كان الكاتب عارياً من الفقه والمدارسة ومطالعة كتب العلوم الشرعية اقتضى ذلك عدام مشاركتيه

⁽١) « تلمظت به الألسن » ، أي تحركت الذم له والعيب فيه، وأصل التلمظ تحريك اللسان في الفم بعد الأكل ، كأنه يتتبـم بقية من الطعام بين أسنانه .

⁽٣) يشير بذلك إلى ما تقدم ذكره في الجزء السابع صفحة ١٤ من هذا الكتاب .

⁽٣) « سيا »، أي لا سيا، فحذف «لا» للعلم بها وهي مرادة، لكن هذا الحذف قليل(التاج) مادة « سوا » .

لهم فيا هم فيه فيصير بمثابة الأجنبي من المجلس ، وهو في ذلك بين أمرين : إما أن يسكت ، فلا فرق بينه وبين جماد 'شغيلت به تلك البقمة 'التي جلس فيها ، أو يتكليم بما لا يعلم ، فيرد عليه قوله ، فيحصل له الحجل في ذلك المجلس الحفل ، يتكليم بما لا يعلم ، هذا من هذا الوجه ، ثم هو فيما يكتبه عن الحاكم أو في أصل (١) المكتوب بين أمرين : إما أن يجيد و 'يبرز المكتوب وهو محر" رعلى مقتضى قواعد الفقه ، فلا بد له فيه من الاستمانة بالغير وتقليده ، مجيث إنه لو سئل عن معنى أجاد فيه وأحسن لهجز عن الجواب ، وإما أن يستقل بنفسه فيكتب غير الواجب ، فيكون قد أفسد المكتوب على أهله ولزمه 'غر ثم ما أفسد من القراطيس والراقوق (٢) ، وكلتاهما خطة خسف ما فيهما (٣) حظ لختار ، وربما اغتر جاهل التعني بذلك عنه ، وهذا غلط وجهل ، لأنه قد يقع له من الوقائع ما لم يعلمه ، فلا يخلصه منه إلا تصريفه على القواعد الشرعية ، ولا يعتمد الكاتب على اطراد قلا يخلصه منه إلا تصريفه على القواعد الشرعية ، ولا يعتمد الكاتب على اطراد قلا يخلصه منه إلا تصريفه على القواعد الشرعية ، ولا يعتمد الكاتب على اطراد قلا عنه ، وهذا غلط وجهل ، لأنه قد يقع له من الوقائع ما لم يعلمه ، قلا يخلصه منه إلا تصريفه على القواعد الشرعية ، ولا يعتمد الكاتب على اطراد وقد قلا على أنه شبهه أو نظيره ، وقد

أنظر الأغاني ج ١٠٠ ص ١٠٠ طبع بولاق ، ويشير الأعشى بهذه الأبيات إلى وفاء السموأل لامرىء القيس ان حجر الكندي، وذلك أن امرأ القيس كان قد أودع بنيه وأدراعه وماله عند السموأل ، فجاء الحارث بن ظالم وطلب من اسموأل أن يسلم إليه مال امرىء القيس، وخيره بين أن يسلم اليه المال أو يقتل ابنه، فأبى السموأل الغدر بامرىء القيس ورضي بقتل ابنه وفاء بذمته. أنظر تفاصيل ذلك في الأغاني .

⁽١) يريد بأصل المكتوب : مـــا يكون أصلاً لما يكتب عن القاضي ، ككتب المبايعات والاقرارات وغيرها ، فإنها أصل لما يكتب عن القاضي من الإسجالات ونحوها .

⁽٣) الرقوق : جمع رق بفتح الراء وتكسر ، وهو الصيحفة التي يكتب فيها .

 ⁽٣) في الأصل : « خط » ، وهو تصحيف ، ويشير بهذه الجملة إلى ما ورد في شعر الأعشى
 عدح السموأل بن عادياء ويستجير بابنه شريح وهو :

كن كالسموراًل إذ طاف الهام به في جعفل كسواد الليل جر"ار إذ سامه خطتي خسف فقال له قل ما تشاء فإني سامع حار فقال غدر وثكل أنت بينها فاختر وما فيها حظ لمختار الخ الأبيات

لا يكون كذلك ، فإن الفقه أمر نقلي لا عقلي ، فلا بد للكاتب من معرفته ، والله أعلم .

«وأما علم الحساب والفرائض – فلأنه لو وقع في المجلس قسمة شرعية بين ورثة أو شركة (١) ، ولم تكن له معرفة (٢) بهذا العلم ، كان ذلك عجزاً منه وتقصيراً ونقصاً في صناعته ، ويقبُح به أن يعتمد على غيره فيه ويقلده ، ويرجع إليه في المجلس الذي هو بمن يشار إليه فيه ، فيصير في ذلك المجلس تابعاً بعد أن كان متبوعاً ، ومقلداً لغيره ، ومسطدراً بقلمه ما لم يعرفه وما هو أجنبي عنه ، هذا إن اتفق أن يحضر المجلس من له معرفة بهذا العلم ، فأما إن خلا المجلس بمن يعلم ذلك جملة كان أشد لتوقيف (٣) الأمر وتعطيله ، ودفعه من وقت إلى آخر ، وفي هسذا من النقص والتقصير والإخلال برتبته ، وعدم الاتصاف بالكمال في صناعته ، ما لا يخفى على متأمل .

«وأما معرفة صناعة الوراقة في الأمور التي ذكرناها - فلذلك من الفوائد ما لا يخفى على ذي لب اإذا أخرج المكتوب من يده بعد إنقانه وتحرير ألفاظه على ما استقر عليه الاصطلاح: من التقديم والتأخير، ومتابعة الكلام وسياقته، وترصيعه وترصيفه، حسن موقعه، وعذبت ألفاظه، واشرأبت له النفوس، ولو بلغ الكاتب في الفقه والعربية واللغة ما عساه أن يبلغ ولم يدر المصطلح، وخرج الكتاب من يده وقد حرره على قواعد الفقه والعربية من غير أن يسلك

^(\) يريد بالشركه هنا : الشركاء ، وهي تسمية بالمصدر ، ولهذا ضبطناه بالكسر عطفاً على قوله : « ورثة » ، وقد ورد هذا اللفظ في شمر عروة بن الورد مراداً به الشركاء كا هنا، قال : إني المرؤ عافي إنائي شركة وأنت المرؤ عافي إنائك واحد

أنظر ديوان عروة بن الورد ص ٨٨ من الجموع المشتمل على خمسة دوارين من أشعار العرب طبسع المطمعة الوهسة .

⁽٧) ضمن المعرفة معنى العلم فعداها بالباء .

 ⁽٣) التوقيف : مصدر « وقفته » بتشديد القاف، ونقل صاحب التاج عن شيخه أن « وقفته»
 بالتشديد « وأرقفته » قد أنكرها الجماهير ، وقالوا : غير مسموعين ، وقيل : غير فصيحين .

فيه طريق الكتباب واصطلاحهم ، تجتنه الأساع ، ولم تقب له النفوس كلَّ القبول ، ورَثَةُ لَلَ على قارئه وسامعه . والله أعلم .

« فهذه 'لمنعة "كافية " من فوائد ما قد مناه بما يحتاج الكاتب الشروطي إلى معرفته . » (انتهى) .

هذا ، ولقد ورد ذكر كاتب القاضي أو كتابه في مواضع متعددة من كتب أخبار القضاة وتراجمهم (١١) ، ولكني لم أعثر على مؤلف خاص بكتــًاب القضاة ، ولا على إشارة إلى مثل هذا المؤلف .

والظاهر أن بعض القضاة لم يكتف بكاتب واحد ، وإنما كان له كتاب متعددون . وكان ذلك في وقت مبكر من التنظيم القضائي في الإسلام . يدل على ذلك خبر ورد في كتاب الولاة والقضاة للكندي (٢) جاء فيه أن « يحيى بن ميمون الحضرمي ولي القضاء عام ١٠٥ه ، يوم الأحمد لتسع بقين من شهر رمضان ، وأنه كان مشكواً من كتابه » . وقال :

« كان كتّاب يحيى بن ميمون لا يكتبون قضية إلا برشوة ، فكلم يحيى في ذلك فلم ينكره ، ثم كلم مرة بعد مرة ، فلم يعزل أحداً عن كتابته » .

و في هــذا الخبر دلالة على أن القاضي هو الذي يمين كاتبه أو كتـّابه ، وهو الذي يعزلهم .

وفي ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله العمري (٢٠): وكان كتتابه أبو داؤود النحاس، وهو أعظمهم قدراً ، وكبيش بن سلمة ، وزكريا بن يحيى الحرسي ، وخالد بن نجيح ، وإسحاق بن محمد » .

وربما قضى الكاتب عن القاضي بين الخصوم ، وبحضوره . قال الكندي(٤): (إن خير بن نعيم عرضت له علة الجذام ، فثقل عليه كثرة الجلوس للخصوم، فكان كاتبه غوث بن سليان يقضي بين الناس في منزل خير ،

ولقد كانت للكَاتب مكانة؛ أيرجى معها خيره ، وُ يخشى شرُّه ، ولا سيما إذا

⁽١) راجع على سبيل المثال : وكسيع ١ / ١٨٥ – ١٩٣ – ٢٤٠ - ٢٣٦ .

⁽۲) ص ۶۶۰ . ص ده۳ .

توفرت فيه الشروط العلمية والاجتماعية اللازمة. يدل على ذلك هذا الخبر الوارد في كتاب رفع الإصر لابن حجر(١) قال :

و انحرف الناس عن عمرو بن خالد ، لما كتب لإبراهيم بن الجواح (تولى سنة الحرف الناس عن عمرو بن خالد ، ثم أرسل إليه إبراهيم فأمره أن يتوقف عن كتابته . فبحث عمرو بن خالد عن سبب التوقف ، فإذا هو من قبل إسحاق بن إبراهيم بن الجواح . فقال عمرو : لله علي لا أعود إلى مجلسه . قال : فرجع الناس إلى عمرو بن خالد ، فأقالوا علمه » .

ووقع في تاريخ القضاء أن كان القاضي جماهلاً ، والكاتب عالماً ، في مطلع القرن الثاني المهجرة. جاء في ترجمة الحيار أبي نضلة المدلجي، في رفع الإصر أنه (٢) ه ولي قضاء مصر في شوال سنة أربع عشرة ومئة ، من قبل الوليد بن رفاعة أمير مصر ، عن هشام بن عبد الملك . ولما عرض عليه القضاء قال : لا أحسنه ، فأقميد معه سليان بن زياد الحضرمي كاتباً .

« وكان الخيار إذا قضى فأخطأ ، نبهه سليان ، فيرد الخصم ، فيخبره بما قال سليان ، ويقضي به . فإذا عاتبه الخصم قال : إن كاتبي أعلم مني ، ولا يستوحش من ذلك . . » .

وأخبار كتــّاب القضاة في الأندلس مشابهة لأخبارهم في المشرق . وربما كان فيها بعض الطرف ، ومــا تحمل من دسائس وألاعيب . من ذلك خبر ورد في قضاة قرطبة للخشني جاء فمه (٣) :

« إن هاشم بن عبدالعزيز أراد القاضي أحمد بن زياد على أن يبيع داراً كانت بالمدينة للأيتام من بعض أولاد الأمير محمد، فأبى ولج ، وقال: لا أبيعها . وكان كاتبه يومئذ عمر و بن عبدالله ، فعمد لنفسه في القضاء (٤) مع هاشم بن عبدالعزيز، ثم زين لأحمد بن زياد أن يكتب إلى الأمير يستمفيه عن القضاء ، فأطاعه أحمد بن زياد ، وكتب بذلك .

⁽۱) ۱/۲۲، (۳) من ۹۹، (۳) من ۹۹،

^(؛) كأنه يريد أن يقول : إنه طمع في القضاء لنفسه .

(فلما خرج الكتّاب من حكمه ، دخل عليه من خاصته رجل ، فقال له: أنت قصير ، وكاتبك قصير ، وأنا قصير (١١) ، فاحذر أن يغلبك ويغلبني كاتب عمرو ، فما الذي أشار به عليك ؟ قال : بأن أستعفي ، وأكتب بذلك إلى الأمير ، وقد فعلت . قال : أنت والله معزول .

« قال : فما برحت ُ بين يديه ، حتى أتى صاحب الرسائل ، فقال له : يقول لك الأمير : تبر أ بالديوان إلى قاضينا عمرو بن عبدالله . . » .

وربما استوحش العالم من ولاية القضاء ، حتى إذا ذكر له كاتب ألممي، رغب فيها . من ذلك ما رواه الحشني عن عيسى بن مسكنين(٢) و أن إبراهيم بن أحمد عرض عليه ولاية القضاء ، فنفر منها وأباها ، وقال : إني رجل طويل الصمت ، قلمل الكلام ، غير نشيط في أمورى .

« فقال له إبراهيم : إن عندي مولى من موالي " ، نبيها نشيطا ، قد تدر "ب في الأحكام ، وشيء من الأقضية ، فأنا أضمتُه إليك يكون لك كاتبا ، فيصدر عنك في القول ، في جميع ما يرد عليك من الأمور ، فما رضيت من قوله أمضيت ، وما سخطت رددت . فقبيل منه القضاء ، وضم "إليه حسن بن البنا » .

ومن المدهي أن تكون الكتابة سلماً للقضاء . والأمثلة على ذلك لا تحصى ، منها ما جاء في قضاة قرطبة (٣) من أن « عبدالله بن هارون الكوفي كان كاتباً لسلمان بن عمران ، ثم استقضاه ابن طالب على مدينة تونس . . » .

٢ _ القســام

القستام: هو الذي يتولى قسمة الحقوق بين أربابها ، ولا سيها العقارات. وربما سمتي « الحستاب » . جاء في أخبار القضاة لوكيع (٤) : « أربع لا يؤخذ عليهن أجر : القضاء ، والأذان ، والحستاب ، والقرآن . يعنى بالحستاب : القستام » .

(۲) ص ۱۹۱ . (۳) م ۲۴۹ . ۱۹۱ . ۱۹۱ . (۲)

⁽١) الظاهر أنه منذ أن جدع قصير أنفه، ذهبت كلمة «قصير» مثلًا في المكر والدهاء والحيلة.

ونقل النويري في نهاية الأرب (١) عن الحليمي والحساب كتاب المنهاج أن « القاسم ينبغي أن يكون أميناً وبصيراً بالفرائض والحساب لأن القاسم شعبة من شعب الحكم، فينبغي أن يكون من يتولاه في المدالة والأمانة، والعلم الذي يحتاج إليه كمن يتولى جميع شعبه » .

وجاء في أدب القاضي للماوردي(٢):

صفات القاسم - مسألة

«قال الشافعي: والقاسم (٣) في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يخدع. وهذا صحيح. لأن القاسم أمين الحاكم ، فوجب أن يكون على صفات الكاتب ، من العدالة ، والأمانة ، واستكمال الأوصاف الأربعة ، ويزيد عليها: أن يكون عارفاً بالحساب ، والمساحة ، والقسمة ، وأن يكون عارفاً بالقم .

« فإن خفيت عليه القيم لأختلاف الأجناس المقوّمة ، لم يكن ذلك تقصيراً في صفته، ورجع الحاكم في التقويم إلى غيره ، لأن لكل جنس ونوع أهل خبرة، وهم أعلم بقىمته من غيرهم ، وليس يكمل معرفة قيم الأجناس كلما أحد .

و وللقاسم اجتهاد ، كالحاكم ، وليس للكاتب اجتهاد ، لأنه مثبت لحكم الحاكم ، فكان ما يعتبر من أوصاف القاسم أغلظ من اعتبارها في الكاتب . ، انتهى .

٣ ـــ الذي على رأسه

كان للقاضي رجل يقوم على رأسه ، وأظن أنه كان يقف خلفه. ومن العجب أن اللغة التي اتسمت لجميع المعاني المادية والحقيقية والمجازية ، ضاقت عند الأقدمين فلم يجدوا لفظاً أرق من قولهم : « الذي على رأسه » . ويبدو أن وظيفته كانت

^{. 77-10/7(1)}

⁽٣) القاسم : لغة من الاقتسام وفي الاصطلاح وظيفة دينيةكوظيفة القاضي يقوم القاسم بتمييز الحقوق وإفراز الانصباء (الجرجاني : التعريفات ص ١٥٣) .

في المناداة على الخصوم. يدل على ذلك الخبر الوارد عند وكيع في أخبار القضاة(١) عند ترجمة محمد بن عمران ، قاضي المدينة ، الذي أقام لديه الحمالون الدعوى على أبي جعفر المنصور ، حيث قال : فقال له الذي على رأسه : بأي شيء أنادي : أبالخلافة أم باسمه ؟ قال : باسمه . فناداه فتقدم إليه ، فقضي عليه . . ، .

غير أنه ضم إلى هذا الاسم اسم آخر فيما بعد ، هو « المنادي ، ، والظاهر أن اختصاصه قد توسع ، فربما انتهر أحد المتخاضمين لخروجه عن آداب المرافعة ، كالذي رواه وكيع في ترجمة عبيد الله بن الحسن(٢) ، حيث جاءته امرأة تشكو زوجها وتقول : ﴿ إِنْ زُوجِي لَا يُجَامِعْنِي ﴾ . . فقال لهـــا المنادي ؛ اسكتي ، لا تسفهي بين يدي القاضي . فقال له القاضي : اسكت . . ، .

وربما أنبطت بعض إجراآت المحاكمة الشكلية بالذي يقوم على رأس القاضي قال و كسع (٣):

و عن عمرو بن قيس الماضي، قال: رأيت رجلًا كان يقوم على رأس شريح، وكان إذا تقدم إليه خصان ، فيقول : أيكما المدعي فليتكلم ، .

وربما كان الذي يقوم على رأسه مسلحًا ، كأنه أقيم لحفظ النظام في الجلسة، خلال المحاكمات ، كالذي ورد في وكيع، قال (١) : ﴿ حدثتني أم داود الوانسية قالت : رأيت شريحًا على رأسه شرطي ، بيده سوط ، .

أما في الأندلس فقد سموا المنادي : ﴿ الْهَاتُفَ ﴾ (°).

٤ _ صاحب المسائل

هذا الموظف الذي كان يتولى التحقيق في المسائل التي يمهد به إليها القاضي. وقد أصبح في تاريخ نجهله جزءاً من المحكمة ، لا بد من أن يكون صاحب مسائل إلى جانب كل قاضي . وكل مــــا وصل إليه بحثي أن ابن أبي ليلي ، محمد بن

⁽r) r/ nor e m/ nor. . (7) r/ vom. . 144/1(4) (ه) الخشني ص ۸۳ .

^{. 47. / 7 (8)}

عبد الرحمن ، صاحب أبي حنيفة ، كان له صاحب مسائل . وابن أبي ليلي هذا إمام ولد عام ٧٤ ه وتوفي عام ١٤٨ هـ ٬ وتولى القضاء في الكوفة لبني أمية ، ثم لبني العباس ، واستمر ٣٣ سنة (١) . فقد جاء في أخبار القضاة لوكيم (٢) :

« شهد رجل عمد ابن أبي ليلي، فغدا ثم شهد عنده ، فقال لصاحب المسائل: سل عنه ، فقد أصابه فقر ، لعله قد تغير ، إشارة إلى أنه قسد اتخذ الشهادة صناعة يتكسب بها ، بالحق وبالباطل. فهذا كما ترى صاحب المسائل في النصف الأول من القرن الثاني الهجري .

وفي كتاب الولاة والقضاة للكندي (٣) أن « المفضل بن فضالة قد تولى القضاء عام ١٧٤ ه ، جعل صاحب مسائل ، يسأل عن الشهود . . ، . وقد حسب إميل تيان (٤) في كتابه « تاريخ التنظيم القضائي في بلاد الإسلام ، أنه أول من اتخذ صاحب مسائل ، وقد رأيت أن ابن أبي ليلي قــــــــــ سبقه بست وعشرين سنة على الأقل.

ولما تولى عبد الرحمن العمري القضاء على مصر بين سني ١٨٥ – ١٩٤ هـ (٥٠) « جعل أشهب بن عبد العزيز على مسائله، وضم إليه يحيى بن عبد الله بن حرملة، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأمرهم بإقامة من 'عرف عنه ستر وفضل ». وبهذا نرى أن صاحب المسائل لم يعد واحداً ، وإنمــا تعدد ، وأنه أصبحت له مهمة جديدة خطيرة ، وهي أنه هو الذي يتولى إقامة الشهود ، وأن القاضي أمر « بإقامة من عرف عنه ستر وفضل » .

وربما سمي صاحب المسائل ﴿ القيبَّامِ ﴾ . فقد ورد في تاريخ القضاة لوكيم (٦٠): « كان حفص بن غياث قاضي الكوفة ، إذا وامروه في يتيمـــة يزوجها ، قال لقيبًامه : سَلْ عنه ، فإن كان رافضيًا فـلا تزوجه ، وإن كان يعاقر النبيذ فلا

وقد رجعت إلى كتب اللغــة لأستشيرها في معنى و القيَّام ، ، فوجدت أن

⁽۱) الأعلام ٧ / ٦٠ - ١٢ . . 174/7 (1) (٣) ص ٥٨٥ . . + 00 / 1 (E)

⁽ه) الكندى ص ه ۲۹. (٦) ٣/١٨١٠.

المعنى المجازي يعاون على أن يكون من معانيه ما أسند إليه فمن اختصاصات و فلقد جاء في تاج العروس و مادة (قام): قام أهله قياماً: قام بشأنهم و متكفلا بأمرهم. والقيّام من أسهاء الله الحسنى وكالقيّوم. قال قتادة: القائم على خلقه بآجالهم وأعهالهم وأرزاقهم. وقيل في تفسير قوله تعالى: ﴿ فيها كُتُبُ قَلَيْهَمَة ﴾ أي: مستقيمة و تبين الحق من الباطل. هذا ما في تاج العروس، وهو كا ترى يمكن أن يستمار مجازاً لمعنى استقامة أعهال القاضي وانطباقها على الحق و ويعدها عن الباطل.

ونقل النوبري في نهاية الأرب (١) عن الحليمي في معرض أعوان القاضي الذين يعملون له : « وكذلك أصحاب المسائل : هم أمناء القاضي على الشهادات التي تتملق بها حقوق المسلمين ، فلا ينبغي أن يأمن عليها إلا المستحق لأن يؤتمن ، ولا يثق فيها إلا بمن يستوجب بحسن أعماله الثقة به » .

ه ــ اكمعاون ـ الشرطة القضائية

الاصل الذي اشتق منه لفظ المعاون هو « العون » . والقياس يدل على أن معاون جمع معنون ، بفتح الميم ، أو معنون ، بكسر الميم . ولم أعثر في المعاجم على هذا اللفظ لا مفرداً ولا جمعاً .

أما في الاصطلاح ، فالمعاون جماعة من الجند، اختلف اختصاصهم، وتعدّد، وتنوّع . أقدم ما وجدته عنهم جاء في نص للطبري^(۲) ، في حوادث عام (٤٠) للهجرة ، عند الحديث عن ولاة على بن أبي طالب ، قال :

« وكان واليه على البصرة في هـذه السنة عبدالله بن العباس . . وإليه كانت الصدقات والجند والمعاون أيام ولايته كلها . . » .

^{.198/9(4)}

« وكان والي معونة مصر عنبسة بن إسحاق الضبي ، فلما قرب العيد ، أمر الجند الذين بدمياط أن يحضروا الفسطاط .. وأخلى دمياط من الجند .. » .

وفي أخبار سنة ٢٥١ قال (١): وولما فعل أهل بغداد ما فعلوا، من اجتاعهم على ابن طاهر ، مرة بعسد مرة ، وإسماعهم إياه المكروه ، تقدم إلى أصحاب المعاون ببغداد ، بتسخير ما قدروا عليه من الإبل ، والبغال ، والحمير ، لينتقل عنها » . ثم يشير الطبري إلى أن الحال قد صلحت ، وأن ابن طاهر « كتب إلى أصحاب المعاون بترك السخرة » .

وفي الأحكام السلطانية للماوردي (٢) والفراء (٣) حين الكلام عن اختصاصات المحتسب ، وما يخرج منها عن سلطانه قال : « وأما اختيار الحراس في القبائل، والأسواق ، فإلى الحماة وأصحاب المعونة » .

وحين تحدثه عن من يراعى حاله في الأمانة والخيانة ، قال (٤): « فمثل الصاغة ، والحاكة ، والقصارين ، والصباغين ، لأنهم ربما هربوا بأموال الناس ، فيراعى أهل الثقة والأمانة منهم ، فيقر هم ويبعد من ظهرت خيانته ، ويشهر أمره ، لئلا يغتر به من لا يعرفه .

« وقد قيل : إن الحماة وولاة المعونة أخص بالنظر في أحوال هؤلاء من ولاة الحسبة ، لأن الخيانة تابعة للسرقة » .

وفي كتاب الوزراء والكتاب لجهشياري (°) أن عبد الملك بن مروان حينا عزم على تقليد الوليد العهد و شاور ربيعة الجرشي ، فقال له : يا أمير المؤمنين ! إنك لو بعثت الوليد يقسم الأموال بين الناس ما رضوا عنه ، فكيف ببعثه جابياً ؟ إن احتاط 'دم ' و إن رفق 'عجز . ولكن وَلله المعاون والصوائف ، يكن ذلك له شرفاً وذكراً ، وقال محققو الكتاب (طبعة البابي الحلبي عام ١٣٥٧ – ذلك له شرفاً وذكراً ، وقال محققو الكتاب (طبعة البابي الحلبي عام ١٣٥٧ – المعاون : الجنايات والمظالم . ولم يذكروا مصدرهم .

[.] ۲۸٤ ص ۲۰۱ من ۲۰۶ من ۲۰۲ من ۲۸۶ .

أما في الأندلس ، فقد عرفنا من هم أصحاب المعاون ، من خلال عهد « أمين الدين ، العلاء بن وهب عن القائم بأمر الله لأمير المسلمين يوسف بن تاشفين بسلطنة الأندلس ، وبلاد المغرب ، بعد العشرين والأربعمئة (١) » . ومما جاء في هذا العهد :

« وأمره أن يختار النظر في المعاون والأجلاب من يرجع إلى دين يجميه من مهاوي الزلل ، وظلف (٢) عن مد اليد إلى أسباب المطامع ، وكلف بما يعود على ما كلف إياه بصلاح مشرق المطالع ، ومعرفة بما وكل إليه كافية وافية ، ولما يوجب الاستزراء له ماحية نافية ، ويوعز إليهم بالتشمير في طلب الدعار ، من جميع الأماكن والأقطار ، وحسم مواد العار في بابهم والمضار . وأن يمضوا فيهم حكم الله بحسب مقاصدهم في الضلال ، وتجري أمورهم على قانون الشرع المنير في حنادس الظلام ، متنعين أن يواقبوا من لم يواقب الله تعسالي في فعله ، ويجانبوا الصواب بقبول الشفاعة فيمن شهدت آثاره بذميم سبله . وإذا وقع الظفر بجان قد كشف في الغي قناعه ، وأظهرت مساعيه إباءه من إجابة داعي الرشد وامتناعكه ، أقيم حداً لله تعالى فيه من غير تعد للواجب ، ولا تعر من ملابس السالكين للجدد اللاجب . ﴿ و مَن يتعد حدود الله فأولئك مم الظالمون ﴾ .

« وأمره أن يوعز إلى أصحاب المصاون بأن يشدُّوا من القضاة والحكام ، ويُحيدرُوا في إجراء أمورهم على أوفى شروط الضبط والإقدام، ويأمر هم بحضور بحالسهم لتنفيذ أحكام وإمضائها ، والمسارعة إلى حث مطايا التشمير في ذلك وإنضائها ، والتصررُف على أمثلتهم في إحضار الخصوم إذا امتنعوا ، وسوقهم إلى الواجب إذا زاغوا عنه وانحرفوا

وورد في رفع الإصر (٣) أن الأعوان هم الذين يأخذون من يأمر القاضي نأخذه .

⁽١) راجع النص الكامل في صبح الأعشى ١٠ / ٣١ .

⁽٢) الظلف: الكف. (٣)

هــــذاكل ما عثرت عليه حول ولاية المعاون ، وهي كما ترى ، أوسع من الشرطة القضائية جزء من اختصاصات أصحاب المعاور .

٦ - الحاجب

الحاجب معروف ، إنسان يقف على باب الموظف ، يحجب الناس ، حتى يؤذن لهم . ولم يكن للقضاة حجّاب في بادىء الأمر ، يؤكد ذلك أن القاضي كان يقضي في الطريق أو في البيت أو في المسجد الجامع ، أو حيث يدر كه الحصوم ، فمن كان هذا شأنه ، كيف يمكن أن يكون له حاجب ؟ ولكن، بعد أن استبحر العمران ، وبعد أن أصبح للقضاء دار معروفة ، وبعد أن استشرى الفساد في الناس ، وبعد أن حاول بعض الناس التدليس على المتقاضين ، بعد هذا كله ، وغيره من مستلزمات اتساع المدن ، وكثرة الخلق ، ارتأى بعض الأغة أن يكون للقاضي حاجب اليصون هيبته وليرفعه عن التبذل أو الابتذال.

مسالة

و قال الشافعي: ولا يكون دونه حجاب. وهذا صحيح: يكره للقاضي أن يكون محتجباً (٢) ، ويكره أن يكون له حاجب، يكون وصول المتنازعين إليه موقوفاً على إذنه.

﴿ وَكَانَ بِعَضَ أَصِحَابِنَا يَقُولُ : إِنْمَا يَكُرُهُ لِلْقَاضِي اتَّخَاذُ الْحَاجِبِ فِي زَمَانَ

⁽۱) ۱/ ۱۹۹ رما بعدها .

 ⁽٣) قال محقق أدب القاضي : قال أبو الطيب: ويستحب له أن يتخذ حاجباً يقوم على رأسه إذا قصد للقضاء ، ويقدم الخصوم ويؤخرهم ، فإذا حكم بين الخصمين وقاما ، دعا بغيرهما .

الاستقامة ، وسداد أهله ، فأما في زمان الاختلاط والتهارج ، واستطالة السفهاء والفاغة ، فالمستحب له أن يتخذ حاجباً محفظ هيبة نظره ، ويمنع من استطالة الخصوم ، وقد كان يرفأ حاجباً لعمر ... واستصعب الإذن على المغيرة بن شعبة في خلوة أرادها مع عمر ، فرشا يرفأ .. فكان المفيرة أول من رشا ، ويرفأ أول من ارتشى في الإسلام (١١) .

« ومن مثل هذا كره الحجّاب ، لأن الحاجب ربما فعل ما لا يراه المحتجب. « والشروط المعتبرة في هذا الحاجب نوعان : واجب ومستحب .

« فأما الواحب فثلاثة : العدالة ، والمفَّة ، والأمانة .

« وأما المستحب فخمسة : أن يكون حسن المنظر ، جميل الخبر ، عارفاً عقادير الناس ، بعيداً عن الهوى والعصبية ، معتدل الأخسلاق ، بين الشراسة واللهن » . انتهى .

ونلاحظ بما نقله محقق أدب القاضي عن أبي الطيب أن الحاجب قد لا يقف على الباب ، وإنما قد يقوم على رأس القاضي ، فهو متداخل مع ما مر" معنا في الفقرة (٣) من هذا البحث .

وفي نهاية الأرب للنويري (٢): « وينبغي أن يكون عند الحاكم مَن يحفظ نُوَبَ الناس ، فيقدم الأول فالأول ، ويجلسهم مجالسهم » . وربما سمي هــــذا « صاحب المجلس » .

وعند و كيع في أخبار القضاة (٣) قصة تدل على مبلغ ما كان عليه الحجّاب من المقام، قال : « رأينا هلال شوّال ، فأتينا سوّاراً (القاضي) لنشهد عنده، فقال لنا حاجبه : بجانين أنتم ؟ ألأمير (٤) لم يختضب بعد ولم يتهيّأ . والشالئن وقعت عينه عليكم ليضربنتكم مئتين مئتين. فانصرفنا، وصام الناس يومالفطر، وربما سمى الحاجب آذناً ، فالآذن يقوم بأعال الحاجب (٥) .

⁽١) قال محقق أدب القاضى : أخرجه البغوى عن طريق المطلب بن حنطب .

⁽٢) ٢ / ٢٦٧ . (٣) ٢ / ٨١ . (٤) كأنه سمى القاضي أميراً . ولم أجد ذلك إلا في الله الموضع . (٥) واجع : وكيسع ٢ / ٣٧ و ٤١ .

٧ _ الجياواز

في تاج العروس للزبيدي: الجيلواز ، بالكسر ، الشرطي ، أو هو الشؤرور. والثؤرور صوابه التؤرور ، بالتاء ، هو : التابع للشرطي ، وهو الجلواز ، لأنه يتئر النظر إلى أوامره ، أي يحدها . وقيل : التؤرور : العون يكون مع السلطان بلارزق ، وهو العواني . انتهى .

هذا ما في كتب اللغة . أما في الاصطلاح ، فهو جزء من الشرطة القضائية ، كأنه هو الذي كان مكلفاً بالتأديب بالجلد ، أو ما يشبه ذلك . جياء في أخبار القضاة لوكيع (۱) : و تقدم إلى محمد بن عمران المحنث مع خصم له ، فقال الخصم لد نسيّة (اسم المحنث) : تكلمني بهذا الكلام مع ما بعينيك من الاسترخاء ؟ فقال د نسيّة : أصلح الله القاضي ! قد عرّض بي ، فأدّبه ، أصلحك الله . فقال ان عمران للجلواز : اخفقه بالدرّة ، فخفقه خفقة أو خفقتن . . » .

وفيه أيضاً (٢) و أن قاضياً اسمه عبدالعزيز بن المطلب ، غضب في مجلس الحكم على حسين بن زيد ، فدعا بالسوط – وقد كان قال للحرس: إنما أنا بشر ، يغضب كا يغضب البشر ، فإذا أنا دعوت بالسرط ، فلا تعجياوا به ، حتى يسكن غضبي – فجرُ دحسين ، وقال له عبد العزيز : وربك الله الحميد ، لأضربنك حتى يسيل دمك ، ولا حبسنك حتى يكون أمير المؤمنين هو الذي يرسلك ، فقال له حسين : أوغير هذا – أصلحك الله – أحسن منه ؟ قال : وما ذاك ؟ قال : تصل رحمي ، وتعفو عني ! فقال عبد العزيز : أوغير هذا أحسن ! أصل رحمك ، وأعفو عنك . يا جلواز ! اردد عليه ثيابه ، وخل سبيله . . » .

وفيه أيضاً (٣) ﴿ أَنَ ابْنَ عَمْرَانَ أَرَادَ أَنْ يَؤُدْبِ مَتَقَاضِياً ۚ فَقَالَ : يَا جَلُوازُ! السياط » .

وبين أيدينا نص يدل على أن الجلواز في المحكمة قديم، يعود إلى أيام شريح،

^{. 777 - 771 / (7) . 7.8 / (7) . 144 / (1)}

وهو قاضي عمر بن الخطاب ، فقد ورد في أخبار القضاة أن إبرَاهيم النخمي كان جلوازاً لشريح (١).

وربما كان الجلواز مندوب القاضي ، أو نائماً عنه ، في أمور فرعية ، كالذي ساقه وكيع في خبر طويل (٢) عن شريح أنه كلف جلوازه الذهاب إلى السجن ، وتحليف مسجون على أمر ممين ، ورسم له خطة عمله في حال حلفه اليمين ... هذا وقد قال محقق أخبار القضاة لوكيع (٣) : الجلواز في اللغة الشرطي ، كا في المغرب : أمين القاضي، أو الذي يسمى صاحب المجلس. والكلمة فارسية ، تعريب جلوپز – بفتح الباء الفارسية بثلاث نقط – راجع كشاف اصطلاحات الفنون .. ، . والذي نعلمه أن الجلواز غير أمين القاضي ، وأنها غير صاحب المحلس .

٨ _ القـوَمة في الأندلس

أما في الأندلس ، فقد عرفوا نوعاً من الموظفين ، كانوا يسمونهم « القَوَمة » . والظاهر أن اختصاصهم قريب من اختصاص الجلواز . فهذا محمد بن زياد القاضي يتولى القضاء ، فيدعو القومة ، ويقول لهم (٤) : « إنما بلغتني عنكم أشياء ، فاتقوا الله واستقيموا ، وأعينوني على الحق . لئن وجدت أحداً منكم قد خلط ، لأجعلنه نكالاً . أنظروا إلى " . . فإن رأيتموني أخلط ، فأنتم في سعة من التخليط ، وإن رأيتموني أريد الحق فأعينوني ، ولا تجعلوا إلى أنفسكم سبيلا » .

وفي موضع آخر يقول الخشني (٥): «كنت يوماً في مركب محمد بن موسى الوزير — وهو يومئذ أعظم وزراء الأمير محمد — فلما حاذى الجامع ، خرج إليه ابن عمه فقال له: القاضى جالس في المسجد ، وهو يأمرك بالنزول إليه . فقال: سمماً وطاعة ، فلما توسط باب المسجد بدر إليه من حضر من القومة ، فقال لهم:

⁽۱) ۲/ ۲/ و ۷۷ د (۲) ۲/ ۲۸ د (۳) ۲/ ۷۷ حاشیة رقم (۱) .

⁽٤) قضاة قرطبة للخشني ص ٩٢ .

تفقدوا لي أحد الخصوم ، واستقبل القبلة ، فركع ركعتين ، فلما سلم ، وجد القومة قد أحضروه . . » .

ووجدت في موضع ثالث (۱): لما ولي الحبيب بن زياد القضاء ، أمر بعض القومة ، يوم الجمعة: إذا أتى يحيى بن مزين ، ليدخل من باب المقصورة ، فليسبق الباب ويغلقه في وجمه . . » .

والقومة جمع قائم لغة ، ولم أره قد استعمل بالمفرد قط .

٩ _ الحرسي

قد يكون الحَسرَسِيُ مرادفاً للجلواز أو للشرطي أو لكليهها. فقد ورد بهذا المعنى في أخبار القضاة لوكيع. قال (٢): اختصم إلى محمد بن عبد العزيز ، وهو على القضاء بالمدينة ، رجلان من قريش ، فأمر حرسياً ، فدخل بينها ، فلم يردعها ذلك . فقال للحرسيّ : دعها ، فالفالب منها شرها ، فكفاً ، فلم يتنازعا » .

وربما ورد الحرسي بمعنى: الذي على رأسه، أو الحاجب، عند وكيع، فقد روى (٣) أن « إياس بن معاوية (القاضي) خرج ومعه شرطي، وجاء حتى صلى ركمتين، ثم جلس، فقال للحرسي: قد م، فما قام حتى قضى بسبعين قضية». كذلك ورد هذا اللفظ في كتاب نسب قريش للزبيري، بمعنى القائم بالتأديب من الشم طة (٤).

١٠ _ الأمناء

أُطلق هذا الإسم في كتب التراث ، على الأشخاص الذين يتولون أعمالاً متصلة بالقضاء ، ويفترض توفر الأمانة فيهم ، بالدرجة الأولى . فنرى في أخبار القضاة

٠ ١١٤ / ١ (٢) م ١٥٣ م ١١٤ . ١٥٣

⁽٤) ص ٤٨ ط دار المعارف . (٣) ٢ / ٣١٨ .

لوكيم (١) أن القاضي و سو الربن عبدالله قد جاءته امرأة واشتكت من الأمير عقبة بن مسلم ، وقالت : أنا بالله ثم بالقاضي : إن الأمير أخذ زوجي الذي قدم بجوهرة ، فاغتصبه إياها ، وحبسه في السجن ، فبعث إليه سوار يخبره بما رفعت المرأة عليه عنده ، فإن كان حقاً فأطلق الرجل ، وراد جوهرته ، فزجر الأمير الرسول ، وشتم سواراً شتماً قبيحاً . فجاء الرسول إلى سوار ، فأخبره بجوابه ، فوجه إليه سوار بأمنائه ليسمموا منه قوله . . » .

وفي وكيع أيضاً (٢) أن القاضي « إساعيل بن حماد ، كان يسمي الأمناء الكناء » .

وأن (٣) « سواراً كان أول مَن أدخل على الأوصياء ا**لأمناء » .** بمعنى أنـــه أول مَن رفض رقابة الدولة على الأوصياء بواسطة الأمناء .

وفي الولاة والقضاة للكندي أن (؟) « الحــــــارث بن مسكين ، كشف أمر المصاحف التي بالمسجد الجـــامع ، وولى عليها أميناً من قِبَــله ، وهو أول القضاة فعل ذلك

وفيه نقلاً عن رفع الإصر لابن حجر أنه « لما أمر المتوكل يبناء المقياس (*) في الجزيرة ، كتب إلى بكار بن قتيبة – القاضي – أن ينـــدب إلى المقياس أميناً » (٦).

وكان من اختصاص الأمناء حفظ التركات. فقد ورد في رفع الإصر لابن حجر (٧٠): « أن القاضي بكار بن قتيبة دخل عليه بعض أمنائه ، وهو نخر ق الشاب ، فقال: بعثتني أحفظ تركة فلان ، فصنع بي جار ، هذا .. » .

وكان في مصر شيء اسمه « المودَع الحكمي » ، تحفظ فيه أموال الأيتـــام ، وكان ـــ على الأغلب ـــ في عهدة الأمناء (^) ، أو الشهود .

وفي رفع الإصر أيضاً أنه (٩) و لما أراد السلطان السفر إلى الشام طلب من

^{(1) 7 / 60.}

⁽٤) ص ٢٦٩. (ه) هو مقياس النيل (٦) ص ٢٠٥٠.

⁽۷) ۱ / ۱ × ۱ ، (۵) رفع الاصر ۱ / ۳۰ و ۳۹. (۹) ۱ / ۲۰ ، .

القاضي أحمد بن عيسى المقيري مالاً يقرضه من المودع الحكمي ، فما أعاد عليه جواباً . ثم عاد في المجلس الآخر ، فأخرج القاضي من كمنه مصحفاً ، وقال مخاطباً السلطان : سألتك بالله ، منزل هذا القرآن ، لا تتعرض لمال الأيتام » .

وفي ترجمة ابن حيون المغربي في رفع الإصر (١) أنه « رفع جماعة من الناس أن لهم ودائع مودعة في الديوان الحكمي ، فأحضر القياضي ابن عمه عبد العزيز بن محمد وكاتب عمه أبي طاهر بن السدي (٢) وسألها عن ذلك .. » .

في الأندلس

كذلك كانت الحال في الأندلس. فقد جـاء في كتاب تاريخ قضاة قرطبة للخشني ، في ترجمة القاضي أحمد بن محمد بن زياد (٣) أنه و لما ولي قضاء الجماعة ، تعنت أمناء أسلم بن عبد العزيز – سلفه – وامتحنهم في الودائع ، واضطراهم إلى إحضار ما بأيديهم من الأموال ».

وفي ترجمة أحمد بن عبدالله في نفس المرجع أنه (٤) «كان شريف البيت ، نبيه الاسم، صموتاً ، و تقوراً ، مهيباً . . . وكان قد ولا" مأمير المؤمنين السوق، والنظر في أموال بعض كراءً ، وقلده أسباب الأمانات ، .

وفي ترجمة عبدالسلام بن سعيد الملقب بسحنون في كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي (٥) أنه « أول من جعل الودائع عند الأمناء ، وكانت قبل في يبوت القضاة . . » .

وفي كتاب التكملة لابن الأبار أن (٦) و أحمد بن جعفر كان أحد الأمناء بجامع قرطبة » . والظاهر أن هذا يعني أنه كان أحد الأمناء عند القاضي الذي كان يجلس في جامع قرطبة .

وفي صبح الأعشى للقلقشندي(٧) نص يفيد بأن « أمين الحكم ، هو المفتش أو

⁽١) ١ / ٢٠٩ .

⁽r) 1 / r3. (v) 11 / 777 c 0 v7.

المراقب ، في زماننا هــدا . فقد جاء في أنموذج توقيع بمشيخة الشيوخ : « وأن يكون ما يخص بيت المال من ميراث كل من يتوفى من الصوفية بالخانقاه للشيخ المشار إليه ، بحيث لا يكون لأمين الحكم ولا لديوان المواريث ممه في ذلك حديث » . وفي نهاية الأرب للنويري (١٠): « إذا أراد أمين الحكم — وهو الناظر على الأيتام من قبل الحاكم — أن يبدم داراً على يتم محجور علمه . . » .

وفيه أيضاً (٢): « هذا ما اشترى فلان من القاضي فلان أمين الحكم العزيز، في بيع ما يذكر فيه على فلان ...». ويقال (٣): « قبضه أمين الحكم من المشتري المذكور » .

أمناء القضاة عند الماوردي

في أدب القاضي للماوردي تنظيم لأحوال الأمناء جاء فيه ⁽¹⁾ :

النظر في أحوال أمناء القضاة ، فيعتبر فيهم ثلاثة أشياء : أحدها ـــ ما هم علمه من قوة وأمانة .

الشاني – ما يتصرفون فيه من الولاية على أطفال ، والنظر في أموال .

والثاني – ما يتصرفون فيه من الولاية على اطفال ، والنظر في اموال .

والثالث ــ ما فعلوه فيها من قبل ، وما يستأنفون من العمل فيها من بعد .

ويبدأ - أي القاضي - بمن يراه منهم ، من غير قرعة كالأوصياء . ولا نخلو حال الأمنن فسها من أربعة أحوال :

أحدها – أن يكون عدلاً ، وقد فعل مـــا جاز ، فيكون على ولايته ونفاذ قوله .

والحال الثانية - أن يكون عدلاً ، وقد فعل ما لم يجز ، لأنه أتاه على جهالة ، فيكون على ولايته ، ويرد ما فعله . فإن أمكن استدراكه لم يغرمه ، وإن فات استدراكه غرمه .

والحال الثالثة – أن يكون فاسقاً، وقد فعل ما جاز، فولايته باطلة بفسقه، ولا يضمن ما تعين، ويضمن ما لم يتعين كالوصي .

. $\tau\tau\epsilon / \tau (\epsilon)$

والحال الرابعة – أن يكون فاسقاً ، وقد فعل ما لم يجز ، فولايته باطلة ، وعمله مردود ، وعليه غرم ما تصرف فيه .

فإن وجد من أحد الأمناء ضعفاً ، كان فيه بين خيارين : إما أن يضم إليه قوياً من أمنائه ، وإما أن ينزعها منه إلى قوي .

وإذا ادَّعى الأمين الوصي أنه أنفق على اليتيم مالاً، أو عمر له عقاراً ، وكان ما ادعاه محتملاً ، تبيل قوله فيه . فإن اتهمه القاضي أحلفه عليه .

فإن ادعى في مال اليتم أجرة جعلها له الحكم قبله ، فإن أقام بينة أعطاه ، إذا لم تزد على أجرة مثلة .

وإن عدم البينة ، ففي استحقاقها وجهان :

أحدها – أن للأمين أجرة مثله .

والوجه الثاني – أنه لا أجرة للأمين .

وعلى القاضي – بعد تصفح أحوال الأمناء والأوصياء – أن يثبت في ديوانه حال كل أمين ووصي ، فيا بيده من الأموال ، ومن يلي عليه من الأيتام ، ليكون حجة الجهتين . فإن وجد ذكر ذلك في ديوان القاضي الأول عارض به ، وعمل بأحوطها . انتهى كلام الماوردي .

١١ ــ من يعرض عليه الأحكام

والظاهر أنه كان في مصر على الأقل موظف خاص في ديوان القاضي، يعرض عليه الأحكام. وربما كان هو الذي يحضرها ، ثم يطلع عليها القاضي ، ليقرها ، أو ليمد لها . يدل على ذلك نص ورد في الولاة والقضاة للكندي نقلاً عن رفع الإصر جاء فيه (١) أن الفاضي محمد بن ضالح بن أم شيبان « شرط شروطاً ، منها: أن لا يتناول على القضاء أجراً ، ولا يقبل شفاعة في فعل ما لا يجوز ، ولا في

⁽١) ص ٧٧ه - ١٧٥ .

إثبات حق . ورتب لكاتبه في كل شهر ثلاثمنة ، ولحاجبه مئة وخمسين ، ولمن يعوض عليه الأحكام مئة . . » .

غير أنه إذا نظرنا إلى تسلسل الرواتب؛ غلب على ظننا أن عمل « من يعرض الأحكام » على القاضي لا يعدو عمل موظف عادي يحملها إليه ، كأنه الساعي لا غبر !

۱۲ _ خازن دیوان الحکم

وفي النص السابق أن ابن أم شيبان رتب ، لخازن ديوان الحكم ولمن معه من الأعوان ، ستمئة .. » .

ويبدو من عبارة « ديوان الحكم » وجمعها « دواوين الحكم » أنها كانت تعني كل ما في المحكمة من أوراق ووثائق وإضبارات وسجلات وودائع ، وغير ذلك ما يكن أن يكون في المكان المخصص للقضاء . فقد ورد في القضاة والولاة (١) نقلاً عن رفع الإصر جاء فيه :

و وكان ابن أبي العوام أول من نقل دواوين الحكم إلى الجامع ، وكانت قبله تكون عند القاضى ، ثم تنقل إذا مات ، أو عزل ، إلى دار الذي بعده . فاتخذ ابن العوام مقرها في بيت المال بالجامع » .

١٣ _ الترجمان

لم يكن الترجمان جزءاً من ديوان القضاء ، في أية مرحلة من مراحل الحكم الإسلامي ، أو الحكم في بلاد الإسلام ، باستثناء الفترات التي كان فيها بعضها تحت الاستعمار ، أو الحماية ، أو الانتداب ، وأنشئت فيها محاكم أجنبية ، أو محاكم مختلطة . ولم يكن ذلك إلا في العصور المتأخرة ، وقد زال هذا الوضع الشاذ

⁽۱) ص ۱۶۲.

زوالاً كلياً من جميع البلاد الإسلامية ، مما عدا فلسطين المحتلة . ولكن المجتمع المختلط الأعراق والأجناس ، الذي قام في عصر الفتوحات وبعدها ، أدى إلى وجود الحاجة إلى الترجمان. ولهذا نجد له أحكاماً خاصة في كتب الفقه الإسلامي.

جاء في كتاب أدب القاضي للماوردي ^(١) :

و قال الشافعي : وإذا تحاكم إليه أعجمي لا يعرف لسانه ، لم تقبل الترجمة عنه إلا بعد لين ، يعرفان لسانه . أما إن كان الحاكم يعرف لسان الأعجمي ، فليس يحتاج إلى ترجمان . وإن كان لا يعرف لسان الأعجمي احتاج إلى مترجم يترجم للحاكم ما قاله الأعجمي .

« واختلف في حكم الترجمة : هل هي شهادة أو خبر ؟

و فمذهب الشافعي أنها شهادة تفتقر إلى العدد .

« وقال أبو حنيفة : الترجمة خبر لا يفتقر إلى عدد ، بل تقبل فيها ترجمة الواحد ، إذا كان عدلاً ، استدلالاً بأن شرائع الدين ، لما قبلت عن الرسول عليه الواحد ، كانت الترجمة به أولى .

« ودليلنا (٢) أنه تشبيت إقرار يفتقر إلى الحرية والعدالة ، فوجب أن يفتقر إلى العدد كالشهادة ، ولأنه نقل إقرار ، لو كان في غير مجلس الحكم ، كان شهادة تفتقر إلى عدد. فوجب إذا كان في مجلس الحكم أن تكون شهادة تفتقر إلى عدد قياساً على ما لو أنكر بعد أن أقر .

« فإذا ثبت ما ذكرنا ، من أن الترجمة شهادة ، وليست بخبر ، فلا تقبل فيها ترجمة الوالد والولد ، كما لا تقبل شهادتها .

« فأما ترجمة المرأة ، فإن كانت فيا تقبل فيه شهادة المرأة ، كالإقرار بالأموال ، سمعت ترجمة المرأة ، وحكم فيها بترجمة رجل وامرأتين ، كالشهادة .

و وإن كانت فيما لا تقبل فيه شهادة المرأة ، كالإقرار بالحدود ، والمناكح ، لم تسمع فيه ترجمة المرأة ، و'نظير : فإن كانت فيما يثبت بشاهدين – كغير الزنا –

[.] ١ / ١ / ١ / ١ . الشافعية .

حكنا فيه بترجمة شاهدين عدلين.

« و إن كانت بالزنا ، فقد اختلف قول الشافعي في الإقرار بالزنا على قولين :

« أحدهما – أنه يثبت بشاهدين ، بخلاف فعل الزنا ، فعلى هسدا يحم فيه بترجمة شاهدن .

د والقول الثاني – أنه لا يثبت إلا بشهادة أربعة ، كالزنا ، فعلى هذا لا يحكم فه إلا يترجمة أربعة .

« فإذا تقرر هذا؛ لم يخل حال الخصمين من أن يكونا أعجميين، أو أحدهما. « فإن كان أحدهما أعجمياً ، شهد المترجمان عند الحاكم بما قاله الأعجمي ،

من دعوى ، أو جواب ، وأدَّياه بلفظ الشهادة ، دون الخبر . د . ذه أو جادا إلى أز اردرك إذه بافظ الحبر ده ن

و وذهب بعض أصحابنا إلى أنهما يذكرانه بلفظ الخبر دون الشهادة ، وليس بصحيح ، لأنه لما افتقر إلى عدد الشهادة ، وجب أن يفتقر إلى لفظها ، ثم يذكر الحاكم ذلك للخصم العربي ، ويسمع جوابه عنه .

« وإن كانا أعجميين، فهل للمترجمين عن أحدهما أن يترجما عن الآخر أم لا ؟ على وجهين: من اختلاف الوجهين في الشاهدين إذا تحمَّلا عن أحسد شاهدي الأصل ، هل يتحملان عن الشاهد الآخر أم لا ؟

« فإن قيل بجوازه في التحمثُل ، قيل بجوازه في الترجمة ؛ وإن منسع منه في التحمل ، منع منه في الترجمة .

و وأما ترجمة ما قاله الحاكم للخصم الأعجمي ، فهي خبر محض ، وليس بشهادة ، لأن الشهادة لا تكون إلا عند الحكام الملزمين ، فيجوز فيها ترجمة الواحد ، وإن كان عبداً .

« ويجوز أن يكون المترجم لأحد الخصمين ، هو المترجم للخصم الآخر ، وجها واحداً ، لوقوع الفرق بين الترجمة عند الحاكم ، وغير الحاكم ، بالوجوب ، والإلزام ، . انتهى كلام الماوردي .

وقال السرخسي في المبسوط (١): « وإذا اختصم إلى القاضي قوم يتكلمون

^{(1) [1 / []}

بغير العربية ، وهو لا يفقه لسانهم ، فإنه ينبغي أن يترجم عنهم له رجل مسلم ، ثقة . واتخاذ الترجمان للحاجة ، قد كان عليه الناس في الجاهلية ، وبعد الإسلام. ولا خلاف أنه يشترط في المترجم أن يكون عَدالاً مسلماً ، لأن نفس الخبر محتمل للصدق والكذب ، فإنما يترجح جانب الصدق بالمدالة » .

ثم قال: « لا يشترط لفظ الشهادة ، لأن اشتراط ذلك في الشهادة ليس لمعنى الإلزام ، بل هو ثابت بالنص بخلاف القياس ، أو لمعنى الزجر عن الشهادة بالباطل. فقوله : أشهد ، بمنزلة قوله : أحلف . والمدعي هو الذي يأتي بالشهود ، فلمكان احتال المواضعة والتلبيس بينهم ، شرطنا لفظة الشهادة . وأما المترجم بحيازة القاضي ، فينعدم بحقه مثل تلك التهمة ، فلهذا لا يشترط في حقه لفظة الشهادة . . . انتهى كلام السرخسى .

أما مجلة الأحكام العدلية ، فقد جاء في المادة (١٨٢٥) منها : « يضع الحاكم في المحكمة ترجماناً موثوقاً به ، ومؤتمناً ، لترجمة كلام من لم يعرف اللسان الرسمي من الطرفين » .

١٤ _ الحـارس القضائي

الحارس القضائي كذلك ، ليس من تشكيل المحكمة الأصلي، وإما هو طارى، يستدعى عند الحاجة ، كالترجمان . والعهد به قديم ، فقد عرفه التنظيم القضائي في الإسلام منذ أيام عمر بن الخطاب . جاء في سير أعلام النبلاء للذهبي (١) :

د عن ابن عمر قال : لما هلك أسيَّد بن الحينضير (٢٠) ، وقام غرماؤه بما لهم ، سأل عمر : في كم يؤدي ثمرها ليوفي ما عليه من الدين ؟ فقيل له : في أربع سنين.

⁽١) ١ / ٧٤٧ طبعة دار المارف .

⁽٧) أوسي من أهل المدينة ، كان شريفاً في الجاهلية والاسلام . يمد من عقلاء المرب وذري الرأي فيهم . شهد العقبة الثانية ، وكان أحد النقباء الاثني عشر ، وشهد أحداً ، فجرح سبع جراحات ، وثبت مع رسول الله حين انكشف الناس عنه (الأعلام ١ / ٣٠٠ .

فقال لفرمائه: ما عليكم أن لا تباع. قالواً: احتكم (١) ، وإنما نقتص في أربع منين. فرضوا بذلك ، فأقر المال (٢) لهم. قال: ولم يكن باع نخل أسيد أربع سنين من عبد الرحمن بن عوف ، ولكنه وضعه على يدي عبد الرحمن للفرماء ». وفي كتاب الأحكام السلطانية أن على قاضي المظالم (٣): « أن ينظر في الدعوى ، فإن كانت مالاً في الذمة ، كلفه إقامة كفيل. وإن كانت عيناً قائة ، كالمقار ، حجر عليه فيها حجراً لا يرتفع به حكم يده ، ورد استفلالها إلى أمين يحفظه على مستحقه منها ».

١٥ _ الكاتب بالعدل _ الوثائق والشروط

ورد ذكر الكاتب بالعدل في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : ﴿ يا أَيِّهَا الذَّيْنَ آمَنُوا إِذَا تَدَايِنَتُم * بِدَيْنِ إِلَى أُجِلَ مُسَمَّى " فاكتبوه ، ولنيك تبينكم كاتب بالعدل ﴾ . وهذه الآية هي الأصل في إحداث هذا العمل الهام ، لتنظيم علاقات الناس في الأمور المدنية ، وفي معاملاتهم بينهم ، وفي إثبات الحقوق .

هذا المركز ليس من الدوائر القضائية المسعفة بالمعنى الاصطلاحي ، أي أنه ليس جزءاً من القضاء . وإنما أوردناه بين الدوائر المسعفة لأنه يسهّل عمل القضاء من جهة ، ولأنه أتى على الناس حين من الدهر كانت العقود التي يكتبها الكتـّاب بالعدل ، أو الموثقون ، يصاد ق عليها من قبل القاضي . فأمــا تسهيلها عمل القضاء ، فغني عن البيان ، لأن العقد الموثق بالبينة الخطية ، أهون في التحقيق والقضاء من العقود الشفهمة التي تحتاج إلى إثبات بالبينة الشخصية .

نقل القاسمي في محاسن التأويل عن والتأويلات» للماتريدي (٤) قوله : و وإنما لم نؤمر بالكتابة في بيم الأعيان ، لأنه في المداينات وصل أحدهما إلى حاجته بقبض رأس المال، والآخر لم يصل . فلمل ذلك يحمله على إنكار الحق والجحود،

⁽١) أي : احكم بما رأيت . (١) أي : الريح .

 $^{(\}pi)$ $on \ \,$ $on \ \,$ $on \ \,$ $on \ \,$ $on \ \,$

فإذا تذكر أنه كتب ، وأشهد عليه ، ارتدع عن الإنكار والجحود ، لما يخاف ظهور كذبه ، وفضيحته على الناس . ولا كذلك مع العين بالعين ، لأن كل واحد منها لا يصل إلى حاجته إلا بما يصل به الآخر . فليس هنالك للإنكار معنى . و وعمّة وجه آخر : وهو أنه يجوز أن ينسى فينكر ذلك ، أو ينسى بعضه ويذكر بعضاً . فأمر بالكتابة لئلا يبطل حتى الآخر بترك الكتابة ، ولا كذلك في بسم العين بالعين ، فافترقا » .

ثم قسال القاسمي(١): ﴿ وَهُو أَمْرَ لَلْمُتَدَايِنِينَ بَاخْتَيَارَ كَاتَبَ ، فَقَيْهُ ، دَيَّنَ ، حَق يجيء كتابه موثوقًا ، معدلاً بالشرع » .

ونقل القاسمي عن الرازي (٢٠): « ظاهر هـذا الكلام نهي لكل كاتب عن الامتناع من الكتابة ، وإيجابها على كل مَن كان كاتباً « فليكتب ، أي تلك الكتابة المعلمة .. » .

ثم إن معاملات الناس تعقدت ، و كثرت ، ولم تعدد قاصرة على و المداينة » الواردة في القرآن الكريم. كان ذلك نتيجة لاستبحار العمران، وانتشار المدنية ، وكثرة الأموال ، وتشابك العلاقات مع الأمم الأخرى ، فضلا عن العلاقات المداخلية . وظهر علماء عظام ألنّفوا في و الحيل الشرعية » ، ووجد و الوكلاء بالخصومة » الذين يسمون اليوم و المحامين » ونشأت المذاهب، ودونت ، ووضعت كتب في الخلافات المذهبية ، ووجد قضاة يحكمون بمذهب معين ، ووجد قضاة تخرون يحكمون بما يختارونه من المذاهب ، أو باجتهادهم . كل هذا و غير هذا ، اخرون يحكمون بما يختارونه من المذاهب ، أو باجتهادهم . كل هذا و غير هذا ، عا يكن أن يكون قيد فاتنا، أدى أن تنشأ إلى جانب القضاء ، والوكالة بالخصومة ، عا يمكن أن يكون قيد فاتنا، أدى أن تنشأ إلى جانب القضاء ، والوكالة بالخصومة ، والوثائقيون » ، وغير ذلك من الأسماء التي تدل على مسمى واحد . ومهمة هؤلاء و الوثائقيون » ، وغير ذلك من الأسماء التي تدل على مسمى واحد . ومهمة هؤلاء تنظيم المقود بين الناس وفقاً لرغباتهم ، فهم يستمعون إليهم ، ويدونون ما يسمعون ، على شكل يحفظ حقوق الفريقين ، أو هكذا يفترض ، ويجمع الشرائط الأصلية على شكل يحفظ حقوق الفريقين ، أو هكذا يفترض ، ويجمع الشرائط الأصلية على شكل يحفظ حقوق الفريقين ، أو هكذا يفترض ، ويجمع الشرائط الأصلية على شكل يحفظ حقوق الفريقين ، أو هكذا يفترض ، ويجمع الشرائط الأصلية .

[.] ٧٢٠/٢(١)

لصحة المقود ، لا سيا بعد أن عرف الفقه الإسلامي أنواعاً كثيرة من العقود ، منها : الصحيح ، والفاسد ، والباطل ، والجائز ، واللازم وغيرها . ولكل منها أحكام . فكان هم الكاتب بالعدل أن يوفر على المتعاقدين خصومات مقبلة أمام القضاء ، وإن كان في بعض الأحوال ، يضع الاحتالات الحقية التي تؤدي إلى نزاعات تبدأ ولا تنتهى !

إن أقدم نص وقعت عليه في هذا الخصوص، ورد في كتاب « نسب قريش » لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري الذي ولد عام ١٥٦ هـ ، وتوفي عام ٢٣٦ فقد جاء فيه (١) :

« ومن ولد عبد الله بن عوف : طلحة بن عبد الله (۲) . . كان من سروات قريش ، وكان يقال له : طلحة الندى . وقد روي عنه الحديث . وكان طلحة ابن عبدالله ، وخارجة بن زيد بن ثابت (۳) ، في زمانها ، يستفتيان ، وينتهي الناس إلى قولها ، ويقسان المواريث بين أهلها من الدور والنخل والأموال ، ويكتبان الوثائق للناس ، وذلك بغر جمل . . » .

فأما طلحة الندى فقد توفي عام ٩٧ للهجرة ، وأما خارجة بن زيد فقد توفي عام ٩٩ للهجرة .

وقد جاء هذا النص مجروفه في تهذيب تاريخ ابن عساكر ، للشيخ عبد القادر بدران ، في ترجمة خارجة ^(٤) .

⁽١) ص ٣٧٣ طبعة دار المعارف.

⁽٢) كان قاضياً في المدينة . كانت عــادته إذا أصاب مالاً أن يفتح بابه ، فيفشاه أصحابه والناس ، فيطم ، ويجيز ، ويحمل ، حتى ينفد ما عنده ، فيغلق الباب. (الأعلام ٣٣١/٣) . (٣) أحد الفقهاء السبعة في المدينة ، تابعي (الاعلام ٢ / ٣٣٢) . (٤) ه / ٢٥٠

ومعاملاتهم على الرغم من أن المذاهب لم تكن قد نشأت (الحنفي والشافعي والحنبلي والمالكي وغيرها) ، حتى احتاجوا إلى من يكتبها لهم . ولا يرد على ذلك قلة القارئين الكاتبين في نهاية القرن الأول ، لم يكونوا عدداً قليلا في المجتبع الإسلامي .

لا نعرف الكثير عن هذه الصناعة ، أو عن هذا المنصب في المشرق، أعني : كتابة الوثائق للناس . ولكننا رأينا كتب الأندلسيين كثيرة التحدث عن هذا الموضوع ، على نحو يدعو إلى شيء من التأمل :

عقد الوثائق عمل رسمي

وأول ما يسترعي انتباهنا هو أن كتابة الوثائق ، أو عقدها ، كان في الأندلس عملاً رسمياً ، من أعمال الدولة . لا بل هو ولاية ، كبقية الولايات الأخرى . جاء في كتاب الصلة لابن بشكوال، في ترجمة أحمد بن محمد الأموي(١) و تولى عقد الوثائق لمحمد المهدي ، أيام توليه للملك بقرطبة » .

وفي ترجمة الحسين بن حي التجيبي (٢) : ولي خطة الوثائق السلطانية في صدر دولة المظفر

وورد أيضاً في ترجمة عبد الله بن محمد بن معدان أنه (٣): كان يعقد الشروط وكان عفيفاً ، سمح الأخلاق ، مطلق البشر ، يقبل الهدية ، ويأبى الرشوة . . ». ولو لم يكن عمله متصلاً بأعبال الدولة ، لما نص على أنه كان يأبى الرشوة .

هذا وفي كتاب الصلة أن الحسين بن حي التجيبي توفي سنة (٤٠١) ه. وهــذا يعني أن هذا العمل أصبح من وظائف الدولة الرسمية في القرن الرابع الهجري على الأقل ، وربما قبل ذلك ، غير أننا لم نعثر على نص مؤيد .

وكما عرفنا في القضاء أناساً لا يتقاضون أجراً ولا رزقاً . كذلك وجد من(¹⁾ « يبصر الوثائق ويعقدها ؛ ولا يأخذ عليها أجراً » .

^{(1) 1 \ 73 · (2) 1 \ 777} e 7 \ 616.

علم الشروط

اعتاد المؤلفون في الأندلسأن يسموا عقد الوثائق والمعرفة بشروطها وعلما». والعلم — باصطلاح الأقدمين — لا يكون علماً إلا إذا اجتمعت فيه خصائص تدعو إلى استقلاله عن غيره من العلوم . وكانت له أحكام جامعة . ففي ترجمة محمد بن خلف بن يونس في كتاب التكلة لابن الأبار أنه (١): و أخذ علم الشروط عن أبي الإصبغ عيسى بن موسى المنزلي » .

وفي ترجمة محمد بنأبي بكر الغافقي أنه (٢) و روى عن أبي محمد عبد الغني بن مكى ، وتفقه به ، وأخذ علم الشروط عنه » .

وفي كتاب الصلة نص قُد يفيد تدريس علم الشروط نظرياً أو عملياً ، فقد جاء في ترجمة محمد الرعيني (٣) أنه « كانت عنده رواية ومعرفة ونباهة ودراية وتقدم في معرفة الشروط وإتقانها. وكان يجلس لعقدها ، وقد أخذنا عنه ..». وفي ترجمة محمد بن محمد بن عيشون في التكملة أنه : « كان يعقد الشروط ، ويبصرها ، ويجيد فك المعمى » (٤).

مكان العقد

لم يكن لكتابة الوثائق وعقد الشروط مكان معين ، وإنما يصح أن يتم ذلك في أي مكان . فهذا أحمد بن أفلح الأموي « يعقد الشروط ملتزماً لذلك في داره » (°). أما جابر بن أحمد فقد روى ابن بشكوال أنه «كان يجلس للوثائق بجوفي المسجد الجامع بقرطبة» (٢). ومثله عبدالله بن محمد القيسي (٧) ، وعبدالملك ابن أسد (٨) .

أما عبيدالله بن عبد العزيز فقد (٩) « كان عارفاً بعقد الشروط ، وكان يجلس لعقدها بين الناس » .

. • ٤ ٤ / ١ (٣)	. 044 / 4 (4)	. ٤٩٢ / ٢ (١)
. 1 + + / 1 (7)	(•) الصلة ١ / ٢٢ .	. ٦٠٠/٢(٤)
(٩) الصلة ١/٤ ٢٩٠.	. TE+/1(A)	. 774 / 1 (4)

مؤلفات في الوثائق والشروط

بلغت عناية الأندلسيين في موضوع الوثائق والشروط شأواً عظيماً ، وألنّفوا في ذلك الكتب الموجزة والموسّعة ، والمتون والشروح . من ذلك ما جاء في كتاب الصلة ، في ترجمة أحمد بن عبد القادر الأموي ، أن له (١) و تأليفاً في الوثائق وعللها ، سماه المحتوى ، في خمسة عشر جزءاً » . ومنهم أحمد بن موسى اليحصبي (٢) ويحدث عن أبيه موسى بن أحمد الفقيه بكتاب الشروط من تأليفه » .

ولأبي عمر الهندي كتاب في الوثائق ، اسمه : النسخة الكبرى ، اختصرها أحمد بن سعمد الأموى في خمسة عشر جزءاً ، وكان بعقدها بصراً (٣) .

ومنهم أحمد بن مغيث الصدفي^(٤) ﴿ له في عقد الشروط كتاب حسن [،] سهاه : المقنع » .

ومنهم علي بن حمراكان (°) « نافذاً في علم الوثائق ، وقـــد جمع فيها كتاباً حسناً ، هو بأيدي الناس ، وقد أخذ عنه » .

ومنهم محمد بن عبدالله (٦) « له كنب كثيرة ألَّفها في الوثائق.. ». وقال (٧) عنه : « كان رأساً في معرفة الشروط وعللها ، متقناً لها ، مستنبطاً لفرائبها ، مدققاً لمعانيها ، لا يجاريه في ذلك أحد من أهل عصره . وجمع فيها كتاباً حسناً مفيداً ، يمول الناس في عقد الشروط عليه ، ويلجؤون إليه ، وقد أسمعه الناس بلسجد الجامع بالزاهرة عن عهد المنصور محمد بن أبى عامر .. » .

أما محمد بن عتاب ، فقد قيل عنه (^): (كان عالِمًا بالوثائق وعللها .. كتبها مدة حياته فلم يأخسذ عليها من أحد أجراً . وكان يحكي أنه لم يكتبها حتى قرأ فيها أزيد من أربعين مؤلفاً .. » .

وذكر ابن الأبار في التكملة أن (٩) و محمــد بن فتوح كان من أهل العلم بالفقه

[.] oo · / r (4) . o l o / r (A) . £7 · / r (Y)

والشروط ، ومبرزاً في الإتقــان لعقدها ، والقيام عليها ، متقدماً في صناعتها ، وله فيها تأليف مفيد ، كتبه الناس واستعماوه . . » .

وفي ترجمة أحمد بن أحمد بن زياد عند الخشني في كتابه وتاريخ قضاة قرطبة » أن له (١): « في الوثائق والشروط عشرة أحزاء » .

وأمثال ذلك كثير ، ولم أعرض إلا جزءاً مما عثرت علمه .

ترى ما فعل الله بهذه المؤلفات؟ هل ذهبت كلها ، أم بقي شيء منها ؟ وماذا في فهارس المكتبات الخطوطة في الشرق والغرب ؟

أسياء العاملين عليها

مرَّتُ بِي أَسَاءَ كَثَيْرَةَ لَلَذَيْنَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِالْوَثَائِقُ وَالشَّرُوطُ . مَنْهَا : العساقد

ورد في كناب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين الخطيب أن (٢) « أحمد ابن عبد الحق الجزلي تعلم الوثيقة على العاقد القاضي أبي القاسم بن العريف » .

الوثائقي

وفي كتاب التكملة لابن الأبار ترجمة لعالِم أندلسي اسمه « محسد بن موسى الوثائقي » (٣) .

الشر"اط

وفي نفسالكتاب ترجمة لعالِم أندلسي اسمه موسى، وأنه روى عن وأبي القاسم الشورًاط ، (؛) .

صاحب الو ثائق

وفيه أن محمد بن أحمد الغافقي ، حدث عنه أبو الحسن بن القاسم « صاحب الوثائق » (°).

⁽۱) ص ۲۲۱ . (۲) ۱/ ۱۸۱ . (۲) ۲ / ۱۳۲۰ .

⁽١) ٢ / ٦٨٨ . (٥) ٢ / ١٩ وراجع : قضاة قرطبة للخشئي ص ١٦٨.

٢٣٤ (السلطة القضائية - ٢٨)

وفي كتاب الإحاطة أن « الفقيه صاحب الوثائق أبا عمر الهندي ، خاصم يوماً... » (١).

صفات الموثق الماهر

في كتاب قضاة قرطبة للخشني ترجمة لقاض اسمه: النضر بن سلمة الكلابي، جاء فيها (٢): « كان النضر عالماً بعلل الوثائق، ومدركاً لمواضع الزلل منها، والإغلال (٣) فيها . يوقف الفقهاء على ذلك ، فيقرأون له بالإصابة ، ويعترفون له بفضل الإدراك.

تدليس الوثائق وعقوبته

كان طبيعياً أن يوجد فريق من أصحاب الوثائق ، لا يخاف الله ، يعمل على تدليسها . وربما كان الاتهام بذلك غير صحيح ، كا ورد في قضاة قرطبة الخشني في ترجمة ابن الملون (٤) : « كان الفقيه ابن الملون 'يعنى بأسباب الوثائق ، وكار حسن الفطنة فيها ، ولطيف الحياة في أبوابها . وشنت عليه أرباب الفجور والتدليس فما يعقد منها » .

أما عقوبة التدليس ، فهي قطع اليد . جاء في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي في ترجمة محمد بن بشير المعافري قوله (٥) : « ومما يذكر عليه أن رجلاً كان يدلس في كتتب الوثائق ، وأنه عقد وثبقة باطل على رجل من التجار ، وقام بذلك عند محمد بن بشير . فلما صح تدليسه ، أمر بقطعه ، فقطعت يده » .

كتُبَّة الوثائق

الظاهر أنه كان في الأمصار الكبرى عـــدة موثقين ، كما نرى اليوم كتــّاباً بالمدل كثيرين في مدينــة واحدة . ودليل ذلك ما جاء في تاريخ قضاة الأندلس النباهى المالقى ، عند ترجمة محمد بن يحمى القاضى بغرناطة ، قال (٦) :

و ثم ولي قضاء الجماعة ، فقام بالوظائف ، وصدع بالحق ، وبهرج العدول ،

⁽١) ١٠٨/١ . (٢) ص ١٣٤. (٣) الإغلال: الخيانة. وأصله في غنيمة الحرب.

⁽٤) ص ١١٥ . (٥) ص ٤١ .

فزينف منهم ما ينيف على الثلاثين عدداً : استهدف بذلك إلى محادة ، ومناصبة ، ومعاداة ، خاض ثبجها ، وصادم تيّارها ، غير مبال بقيل أو قال ، فأصبح في عمله مع كتبة الوثائق بفرناطة ، أشبه القضاة بيحيى بن معمر في قرطبة ، إذ بلغ من مناقشته أن سجّل في يوم واحد بالسخطة على تسعة عشر رجلاً منهم ثرى كم كان عدد كتبة الوثائق قبل التحقيق ؟

القاضى يوقع الوثانق

والذي يبدو هو أن الوثائق كانت تصدق من القاضي، ويشهد عليها، لتكون بينة قاطعة ، أو حتى تكون لها قيمة الوثيقة . وكانوا يسمون التصديق توقيعاً . فقد ورد عند الخشني في كتابه قضاة قرطبة (١) في ترجمة أحمد بن بقي قال : « قال لي أحمد بن عبادة الرعيني : كتبت لنفسي وثيقة على رجل بمال، وذكرت فيها إلى ذكره، وكانت الوثيقة مبناً اضطررت فيها إلى ذكره، وكانت الوثيقة مبناً المرحل .

« قال : فأتى بالوثيقة إلى أحمد بن بقي ليُشهده فيها . فلما قرأها ، ووقف على وهنها ، كره أن لا يوقع شهادته ، فلك الوهن، وكره أن لا يوقع شهادته ، فيسخط الصديق بانقباضه عنه ، وكره أن ينبه المشهود علمه بوهنها .

« قال : فرفع رأسه إلى الرجل ، فقال له : أتشهدني أن لفلان عنــدك كذا وكذا مثقالاً ، إلى أجلكذا وكذا ؟ قال له : نعم. فعقد شهادته على هذا اللفظ بعينه لا غير » .

التوثيق يسبق القضاء

في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي قول منسوب إلى القاضي محمد بن يحيى الأشعرى يفيد أن التوثيق مرحلة كانت عندهم تسبق القضاء ، وهو (٢٠):

« مَن لم يتمرَّ ن في عقد الشروط ، ولا أخذ نفسه بالتفقيُّد في كتب التوثيق، لا ينبغى له أن يكون قاضياً ، وإن كان قوياً فائقاً في سائر العلوم ، .

٠١٤١ . (١) ص ١٦٨ .



الباب الثامن

أصول المحاكمات

الفصيل الأول

أصول المحاكات: هي الطريق إلى تأييد القوانين الأصلية ، فتختلف فيها الآراء ، وتتغير المذاهب بين عصر وعصر ، وبين قوم وقوم. وما زالت منذ فجر العمران تنقلب من حال إلى حال ، حتى إن الشعوب في هذا العصر الحاضر ، يختلفون اختلافاً كبيراً في أوضاع محاكمهم ، وأصول محاكاتهم ، بينا هم متفقون على أسس القوانين الأصلية بدون فروق تذكر (١).

أصول المحاكمات: تشتمل على القواعد والأصول الموضوعة لأجل رعاية أحكام القوانين الأصلية ، والتوثق في نفوذها ، وفيه بيان الخطط والمراسم الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام القانون ، فإن القانون الأصلي لا يسيطر على إرادة الإنسان إلا إذا كان مستنداً إلى وسائل قهرية ، تؤدي إلى إنزال العقوبة بالخسالفين ، ولا يكتفى من الشارع باشتراع أحكام وإجبارهم على إطاعة الحكم القانوني . ولا يكتفى من الشارع باشتراع أحكام

⁽١) أصول المحاكات الحقوقية ، فارس الحوري ص ٠ .

المقود والمماملات بين الناس في علائقهم الحقوقية والتجارية ، وبيان أحكام البيوع ، والإيجار ، والرهن ، والحوالة . . بل عليه أن يقيم الوسائل المفضية لإيصال الحق إلى صاحبه ، وإكراه الغريم على احتمال الغرم وضمانه (١) . وبكلمة جامعة:أصول المحاكمات هي مجموع القواعد والمراسم الواجب على القضاة والخصوم النباعها ، في الادعاء والتقساضي ، لأجل فصل الخصومة ، وإيصال الحق إلى صاحبه (١) .

أين تقع الشريعة الإسلامية من هذا الموضوع الخطير ؟

لقد زعم جواد علي في كتابه « المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام » (٣) قائلًا :

« هذا ولا بد لى من التنبيه إلى المهود والوصايا التي وضعت في صدر الإسلام في كيفية الحكم بين الناس ، مثل وصايا الرسول إلى الصحابة في كيفية الحكم بين الناس ، ومثل عهد عمر إلى أبي موسى الأشعري ، وعهد علي إلى قاضيه شريح ، وأمثال ذلك من أوامر ، لما فيها من أصول في المحاكمات كانت سنسة متبعة عند حكام الجاهلية ، وقد أقرها الإسلام ، لأنها من أصول المنطق والطبع في الحكم ، وما شاء الله كان ! ومضى ليؤكد أيضاً أن البينة للمدعي واليمين على من أنكر سنة الجاهليين.

ما هو دليل جواد على ؟ ليس عنده من دليل إلا أصول المنطق والطبع ! وما عهدنا هذا عند المؤرخين دليلاً على أمر عظيم ، هو تشريع برأسه . ولقد أورد المؤرخون ما كان في الجاهلية وأقر" و الإسلام ، فهذا وحده يصح الاعتاد عليه . أما ما عدا ذلك ، فلا بد لنا من أن نعتبره إسلامياً ، إلى أن يثبت بغير المنطق والطبع ، أنه جاهلي .

رأينا في فصل (قضاة الرسول) (٤) بعض القواعد المتعلقة بأصول المحاكمات

⁽١) أصول المحاكات الحقوقية ، فارس الخوري ص ١٧. (٢) المصدر السابق ص ١٩. (١) أصول المحال. (٣) م ٩٠ من هذا الكتاب.

كما أمر بها رسول الله عَلِيلَةِ . وقد ورد في الطبقات الكربري لابن سعد (١) عن على قال :

د بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً. فقلت : يا رسول الله ! إنك ترسلني إلى قوم يسألونني ، ولا علم لي بالقضاء ! فوضع يده على صدري وقال :

د إن الله سيهدي قلبك ، ويثبت لسانك ، فإذا قعد الخصان بين يديك ، فلا تقض حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء ، فما زلت من قاضياً ، أو ما شككت في قضاء بعد » .

كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري

ويأتي ، بعد سنة رسول الله على بأس النصوص التي ورثناها في كتب الأمهات ، وفي عيون التراث ، الكتاب الذي قبل إن عمر بن الخطاب بعث به إلى أبي موسى الأشعري ، في القضاء . وفي حدود علمي أنه ترجم إلى أكثر لغات العالم ، وقد تعب كثير من العلماء في نقله إلى اللغات الأخرى ، لأنه مصدر أصلي من مصادر أصول المحاكمات . وكان إميل تيان ممن ترجمه إلى الفرنسية في كتابه و تاريخ التنظيم القضائي في بلاد الإسلام » (٢٠)، وممن ترجمه إلى الانكليزية الأستاذ هنرى كتن .

وقد اعتبره مؤرخو الآداب العربية من جملة النصوص الهامة ، التي تدل على صفات أسلوب صدر الإسلام ، وترستُل الخلفاء ، وعلى ما تحلسًى به الفاروق عمر الخطاب من بلاغة في التعبير ، مع إحكام الفكرة .

كذلك ورد النص في كثير من كتب المحفوظات – الاستظهار – للمدارس الإبتدائية أو الإعدادية أو الثانوية ، بغية تنمية الملكة الأدبية عند الناشئين ، وتعويدهم على تدبر النصوص البليغة ، ذات المدلول الفكري البعيد الأغوار .

⁽١) ٢ / ٣٣٧ وراجع في هذا الموضوع : أدب القاضي للماوردي ١ / ١٣١ .

Histoire De L'organisation Judiciaire En Pays D'islam . 1. / 1 (7)

ولكن بعض العلماء الباحثين ، من القدامى والمحدثين ، قد أثار شكوكا حول نسبة هذا الكتاب إلى عمر بن الخطاب، وبعضهم قطع بأنه مدسوس عليه. ورد هذا الكتاب في مصادر متعددة ، وقد اعتمدنا على رواية وكيع في كتابه أخبار القضاة ، وأخذ حواشي محققه ، فيا يعود لاختلاف النسخ ، قال (١١) :

«حدثني على بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، قال : حدثنا ابن بشار، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا إدريس أبو عبدالله بن إدريس، قال : أتيت سعيد بن أبي بردة ، فسألته عن رسائل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها إلى أبي موسى الأشعري – وكان أبو موسى قد أوصى إلى أبي بردة – وأخرج إلي ً كتاباً ، فرأيت في كتاب منها :

د أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكة ، و سنت متبعة . فافهم إذا أدلي إليك (٢) ، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له .

(الفهم) الفهم فيما يتلجلج في صدرك (وربما قال : في نفسك) ، ويشكل عليك ، ما لم ينزل في الكتاب ، ولم تجرّر به 'سنـة (٧) .

[.] v · / \ (\)

 ⁽٣) عبارة العقد الفريد : إذا أدلى إليك الحصم . وزيد في صبح الأعشى : « وأنف إذا تبين لك » .

⁽٣) في مجموعة الوثائق السياسية لحمد حميد الله – ص ٣١٦ و ٣١٧ – : « آس ».وكذلك في العقد ، وعيون الأخبار ، ومقدمة ابن خلدون ، والبيان والتبيين .

^(؛) زيد في نهاية الأرب، والكامل، بعد هذه السكامة : « وعدلك » .

^(•) في مجموعة الوثائق السياسية : « ولا ييأس » .

⁽٦) رواية البيان والتبيين : « ولا يخاف ضعيف من جورك » .

⁽٧) في مجموعة الوثائق السياسية: « الفهم الفهم فيا يتلجلج في صدرك ، مما ليس فيه قرآن رلا سنة ». وفي جميع المصادر الأخرى: « الفهم الفهم فيا يتلجلج (أو عندما يتلجلج) في صدرك ، ما ليس في حكتاب ولا سنة » أو « ما لم يبلغك في كتاب الله ، ولا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ».

و واعرف الأشباه والأمثال ، ثم قِس الأمور بعضها ببعض ، فانظر أقربها إلى الله ، وأشبهها بالحق ، فاتبعه ، واعمد إليه (١) .

« لا يمنمك قضاء قضيت بالأمس ، راجعت فيه نفسك ، و هديت فيه لر شدك ، (أن ترجع عنه) (٢) ، فإن مراجعة الحق خير من المادي في الباطل (٣). « المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً حداً ، أو مجر با عليه شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة (٤) .

و واجعل لمن أدَّعى حقاً غائباً أمداً ينتهي إليه، أو بيَّنة عادلة، فإنه أثبَت للحجة ، وأبلَـغ في العذر^(٥) ، فإن أحضر بينة إلى ذلك الأجل أخذ بحقه، وإلا وحبت علمه القضاء ^(٦) .

و البينة على من ادّعى ، والسمين على من أنكر .

إن الله – تبارك وتعالى – تولى منكم السرائر ، ودرأ عنكم الشبهات (٧) .

⁽١) في مجموعة الوثائق السياسية : « ثم قس الأمور بعــد ذلك ، ثم اعــد لأحبها إلى الله ، وأشبهها بالحق فيا ترى . وكذلك رواية الجاحظ في البيان والتبيين . وفي مقــدمة ابن خلدون : « وقس الأمور بنظائرها » .

 ⁽٣) الجملة التي بين هلالين لم ترد عند وكيسع ، وإنما وردت عند الجاحظ ، والسكامل للمبرد،
 والمقدمة لابن خلدون ، وفي مجموعة الوثائق السياسية ، ومن دونها لا يستقيم المعنى .

^(*) وردت هذه الجــــلة بالصيغ الآتية : « أو أن ترجع إلى الحق ، فان الحق قديم » أو « فان الحق لا يبطله شيء » أو « مراجعة الحق خير من النادي في الباطل » أو « اعلم أن مراجعة الحق خير منالنادي في الباطل ». ورواية العقد الفريد: « والرجوع إليه خير منالنادي في الباطل». (٤) رواية الجاحظ وان قتيبــة في عبون الأخبار : « أو ظنيناً في ولاء أو قرابة » .

⁽٤) رواية الجاحظ وابن قتيبـــــة في عيون الاخبار : « اَر ظنينا في ولاء أو قرابة » . وكذلك في مجموعة الوثائق السياسية .

⁽ه) رواية الجاحظ : « فان ذلك أنفى للشك ، وأجلى للممى ، وأبلغ في المذر » .

⁽٦) لفظ « إلى ذلك الأجل » لم يرد إلا عنــد وكيــع . ورواية عيون الأخبار ، وصبح الأعشى ، ونهاية الأرب ، والكامل : « وإلا استحللت القضية عليه » . وفي مجموعة الوثائق الساسة : « وإلا استحللت علمه القضاء » .

وإياك والغلق ، والضجر، والنأذي بالناس، والتذكر للخصم في مجالس القضاء (۱) التي يوجب الله فيها الأجر، ويحسن فيها الذخر. (فــــإنه) (۲) من حسنت نيئته ، وخلصت فيما بينه وبين الله ، كفاه الله ما بينه وبين الناس.

« والصلح جائز فيما بين الناس ، إلا ما أحل حراماً ، أو حرام حلالاً (٣) . « و مَن تزيَّن للناس بما يعلم الله منه غير ذلك ، شانه الله ، فما ظنتُك بثواب غير الله في عاجل دنيا ، وآجل آخرة (٤) . والسلام (٥) » . انتهى .

أقوال و'نقول عبد العزيز المراغي

حقق كتاب أخبار القضاة لوكيع ، عبد العزيز مصطفى المراغي ، و طبيع الكتاب عام ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م . أما مؤلفه فلم يعرف تاريخ ولادته ، ولكن وفاته كانت عام ٣٠٦ه هـ ١٩٨٩م، أي أنه من علماء القرن الثالث الهجري. وقد علتى المحقق على الكتاب في مواضع كثيرة ، وخرَّج أحاديثه . وقال بما يتصل بكتاب عر(٢٠) :

⁽١) رواية الجاحظ: « والتنكر للخصوم في مواطن الحق ». ورواية ابن خلاون: « فان استقرار الحق في مواطن الحق يعظم الله بـــه الأجر ، ويحسن الذكر » . وفي أغلب روايات الكتاب: « إياك والقلق » . وفي أعلام الموقعين عن أبي عبيد « الغلق »، وشرح الكتاب عليه فقال: ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قضاء الغضبان ، والغضب نوع من الغلق والإغلاق الذي يغلق على صاحبه باب حسن التصور والقصد . وفي مجموعة الوثائق السياسية : « وإياك والقلق والضجر والتأذي بالخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن الذخر » .

⁽٢) زيادة من مجموعة الوثائق السياسية .

⁽٣) في مجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله : « إلا صلحاً أحل حراماً » .

⁽٤) رواية الجاحظ في البيات والتبيين : « ومن تزين للناس بما يملم الله خلافه ، هتك الله ستره ، وأبدى فعله » . ورواية ابن قتيبة في عيون الأخبار : « ومن تزين للناس بغير ما يملم الله منه ، شانه الله » . ومثلها ما جاء في مجموعة الوثائق السياسية لمحمد حميد الله .

⁽ه) وأغلب الروايات : « فها ظنك بثواب عند الله » .

⁽٦) الحاشية رقم (٣) في الصفحة ٧٣ – ٧٤ من الجزء الأول من أخبار القضاة .

« وقد روى البيهقي في باب « من اجتهد ثم رأى أن اجتهاده خالف نصا ، أو إجماعاً ، أو ما في معناه ، رده على نفسه ، وعلى غيره » كتاب عمر لأبي موسى بهذا الإسناد ، بلفظ: أما بعد ، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس، راجعت الحق ، فإن الحق قديم ، لا يبطل الحق شيء ، ومراجعة الحق خير من التادي في الماطل. ثم قال السهقى: ورواه أحمد بن حنىل ، وغيره عن سفمان.

« ورواه كاملا في كتاب الشهادات ، وفي كنز المهال – بعد أن نقل الكتاب بلفظ قريب من رواية وكيع – 'علم عليه بعلامة الدارقطني ، والبيهقي ، وان عساكر .

د وقد روى ابن القيم في أعلام الموقمين هذا الكتاب عن أبي عبيد ، ثم قال في نهاية الرواية ما نصه : قال أبو عبيد : فقلت لكثير – أي : الذي روى عنه أبو عبيد – : هل أسنده جعفر ؟ – أي : الذي روى عنه كثير ، وهو جعفر بن رقان – قال : لا .

« ثم قال ابن القيم : وهذا كتاب جليل القدر ، تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة .

وقد كان هذا الكتاب موضع دراسة وتعليق الكثير من العلماء وخاصة المستشرقين: وقد كتب الأستاذ مرجوليوت استاذ اللغة العربية في جامعة أو كسفورد سابقا افصلا عن هذا الكتاب في مجلة الجعية الآسيوية عد فيه للمقارنة بين ثلاث روايات اختارها وهي : رواية الجاحظ وابن قتيبة وابن خلدون . وحاول أن يجعل من اختلاف الروايات سبباً للتشكيك في صحة نسبة الكتاب إلى عمر وعجب أن يكون هذا الكتاب قد نقل شفاها من عمر لأبي موسى ! وليس أحد الأمرين – فيا نرى – داعياً للتشكيك في الكتاب . أما الثاني فلأن أغلب الروايات تدور على سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى وفيها يقول الراوي عنه : فأخرج لنا كتبا فيها كتاب عمر إلى أبي موسى وأما الأول فلأن اختلاف الروايات في الحديث الايكون سبباً قادحاً فيه وموجباً لرده خصوصاً وأن هذا الكتاب عن عمر الاعن الرسول وهو مكتوب في معنى

خاص ، لا يغير من شأنه اختلاف الروايات فيه، ما دامت كلما تحمل هذا المعنى، والعلماء الخبيرون بالأخبار ، وطرق نقلها ، لم يشكشُوا في صحة الكتاب ، ولم ينقل عن واحد منهم معنى من معاني رده٬ وقد تولي تفسيره كثير منهم٬ وأعلام الموقعين لابن القيم ، يكاد يكون كتاباً موضوعاً لشرح كتاب عمر، اتخذ التعلىق عليه وسيلة للإفاضة في كثير من أسرار التشريع التي نصب ابن القيم نفسه لبيانها والدفاع عنها ٬ ولم يشكك هو٬ ولا شخه ابن تىمىة، في الكتاب من قريب أو بعبد ، ولو كان في الكتاب مغمز ما ترددا في بمانه ، . انتهى كلام المراغى .

مصادر رواية الكتاب عند حميد الله

عدَّد محمد حميد الله في كتابه مجموعة الوثائق السياسية مواضع ورود الكتاب وهي (١) :

- ١ عبون الأخبار لابن قتيمة ١ / ٣٦ .
 - ٢ البيان والتبين للجاحظ ٢ / ٦٩ .
 - ٣ الكامل للمبرد ص ٩ .
- ٤ الأحكام السلطانية للماوردي ص ١١٩ ١٢١ .
 - ٥ مقدمة ابن خلدون ١ / ١٨٤ .
 - ٣ المبسوط للسرخسي ١٦ / ٢٠ ٦٥ .
 - ٧ السنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ١٨٢ .

 - ٨ إميل تيان ١ / ٢٣ و ١٠٦ ١١٣ .

ثم قال : ﴿ وَقَدْ عَالَجَ هَذَا الْكَتَابِ الْاسْتَاذُ مُرْجَلِيُوتٌ فِي مَقَالَةً لَهُ فِي مُجَلَّةً الجمعية الملكية الأسيوية (J. R. A. S.) سنة ١٩١٠ ص ٣٠٧ – ٣٢٦ راجع أيضاً: الثقافة الإسلامية (Islamic Cultur) مجلد ١٦٨ / ١٦٨ - ١٦٩ . . وقد فاته:

١ – تاريخ القضاة لوكيم ١ / ٧٠ وما بعدها و ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

⁽۱) ص ۲۱٦.

- ٢ الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ص٥١ (الحاشية رقم ١) نقلاً عن
 أعلام الموقعين لابن القيم .
 - ٣ سنن الدارقطني ص ١٢٥.
 - ٤ سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٣٥ .

السرخسي في المبسوط

عقد السرخسي في المبسوط مجمّاً طويلاً عن القضاء ، سماه « كتاب أدب القاضي (١) » جاء فيه :

و إعلم بأن القضاء بالحق من أقوى الفرائض بعد الإيمان بالله تعالى ، وهو من أشرف العبادات... لأن في القضاء بالحق إظهار العدل ، وبالعدل قامت الساوات والأرض ، ورفع الظلم . وهو ما يدعو إليه عقل كل عاقل . . ، . ثم قال :

« وقد دل على جميع ما قلنا: الحديث الذي بدأ به محمد رحمه الله الكتاب ورواه عن أبي بكر الهذلي ، عن أبي المليح ، عن أسامــة الهذلي ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كتب إلى أبي موسى الأشعري :

« أما بعد ، فان القضاء فريضة محكة ، وسنة متبعة ، وما كتب عمر إلى أبي موسى ، عند الناس يسمونه كتاب سياسة القضاء وتدبير الحكم ...

د وقوله : فإن القضاء فريضة محكمة ، أي : مقطوع بها ، ليس فيها احتمال نسخ ، ولا تخصيص ، ولا تأويل .

« وقوله : سنة متبعة ، أي : طريق مساوكة في الدين ، يجب اتباعها على كل حال ، فالسنة في اللغة : الطريقة ، وما يكون منها متبعاً ، فأخذُها هدى ، وتركها ضلالة .

و قال : فافهم إذا أدلى إليك الخصمان . والإدلاء : رفع الخصومة إلى الحاكم. والفهم : إصابة الحق ، فممناه : عليك ببذل المجهود في إصابة الحق ، إذا أدلي إليك . وقيل : معناه اسمع كلام كل واحد من الخصمين ، وافهم مراده ...

⁽۱) ۱۱/ ۹ه وما بعدها.

وربما يجري على لسان أحد الخصمين ما يكون فيه إقرار بالحق لخصمه ، فإذا فهم القاضي ذلك أنفذه ، وإذا لم يفهم ضاع . وإليه أشار في قوله :

« فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . ثم قال :

«أس بين الناس ، معناه : سو" بين الخصمين ، فالتأسي في اللغة : التسوية . وفيه دليل على أن على القاضي أن يسوي بين الخصوم ، إذا تقدموا إليه ، اتفقت مللهم ، أو اختلفت ، فاسم « الناس » يتناول الكل . وإنما يسوي بينهم فيما أشار إليه في الحديث ، فقال :

« في وجهك ، ومجلسك ، وعداك.يعني : في النظر إلى الخصمين، والإقبال عليها في جلوسها بين يديه ، حتى لا يقدم أحدهما على الآخر ، وفي عدله بينها ، وبالمدل أمر ... إن هذا من أهم ما ينبغي للقاضي أن ينصرف إليه ، فقال :

« لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يخاف ضعيف من جورك . والحيف : هو الظلم . قال:

« البيئة على المدعي، واليمين على من أنكر . وهذا اللفظ مروي عن رسول الله عليه على من أنكر . وهذا اللفظ مروي عن رسول الله عليه عليه عليه على المكلم . قال :

« والصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً احل حراماً . وهذا أيضاً مروي عن رسول الله عليه عليه وفيه دليل جواز الصلح ، وإشارة إلى أن القاضي مأمور بدعاء الخصمين إلى الصلح . قال :

« ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس والجعت فيه نفسك و هديت لرشدك ، أن تراجع الحق ، فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق، خير من التادي في الباطل. وفيه دليل أنه إذا تبين للقاضي الخطأ في قضائه بأن خالف قضاؤه النص ، أو الإجماع ، فعليه أن ينقضه ، ولا ينبغي أن يمنعه الاستحياء من الناساس من ذلك . قال :

« الفهم ، الفهم مما يتلجلج في صدرك ، وفي تكرار الفهم مرة بعد مرة ، بيان أنه ينبغي القاضي أن يصرف العناية إلى ذلك ، خصوصاً فيا لا نص فيه من الحوادث ، وإليه أشار في قوله :

« ما لم يبلغك في القرآن والحديث . وفيه بيان أنه لا ينبغي للمرء أن يتقلد القضاء نحتاراً إلا إذا كان مجتهداً . وقال :

« إعرف الأمثال والأشباء ، وقس الأمور . فهو دليل جمهور الفقهاء على أن القياس حجة ، فإن الحوادث كلها لا توجد في الكتاب والسنة ، بخلاف ما يقوله أصحاب الظواهر . ثم قال :

« واعمد إلى أحبها إلى الله ، وأشبهها بالحق فيما ترى . وهــذا هو طريق القياس : أن ترد حكم الحادثة إلى أقرب الأشياء معنى . ثم قال :

« اجعل للمدعي أمداً ينتهي إليه ، فان أحضر بينته أخذ بحقه ، وإلا وجهت القضاء عليه . فإن ذلك أبلغ في المدر. وفيه دليل على أن القاضي عليه أن يمل كل واحد من الخصمين ، بقدر ما يتمكن من إقامة الحجة فيه ، حتى إذا قال المدعي : بينتي حاضرة ، أمهله ليأتي بهم ، فرعا لم يأت بهم في المجلس الأول بناء على أن الخصم لا ينكر حقه ... فإن أحضر بينته أخذ بحقه ، وإلا وجهت القضاء عليه ... ثم قال :

« فان الله تعالى تولى منكم السوانو . يعني : أن المحقّ والمبطل اليس للقاضي طريق إلى معرفته حقيقة ، فان ذلك غيب، ولا يعلم الغيب إلا الله تعالى. ولكن الطريق للقاضي : العمل بما يظهر عنده من الحجة . ثم قال :

« والبادي بالناس . يمني : إظهار البادين بكثرة الخصوم بين يديه ، وإظهار الملال منهم . والمراد : البادي بما يسمع من بعض الخصوم ، مما لا حاجة به إليه . ثم قال :

« والتنكر للخصوم . وهو أن يقطّب وجهه إذا تقدم إليه خصان . فإن فعل ذلك مع أحدهما ، فهو جور منه . وإن فعله معهما ، ربما عجز المحقّ عن إظهار حقه ، فذهب وترك حقه . . وفي مجلس القضاء : البشر ، وطلاقة الوجه أولى . . » . انتهى باختصار ، وأنت ترى أن شرح الكتاب ناقص ، لم يتمّه السرخسي .

رأي ابن حــــزم

ابن حزم من أغة المذهب الظاهري ، وهؤلاء لا يرون القياس مصدراً من مصادر الشريعة ، ويردُّونه ، ويناقشون القائلين بالقياس من أهل السنة وغيرهم. وقد أثار هذا البحث الإمام ابن حزم ، بشكل عنيف ، في مقدمة كتابه المحلى ، وكان هذا البحث مستازماً لمناقشة ما ورد في كتاب عمر إلى أبي موسى ، حول الأشباه والأمثال ، والقياس . وكان مما قال (١٠):

و فإن ادّعوا (٢) أن الصحابة ، رضي الله عنهم، أجمعوا على القول بالقياس، قيل لهم : كذبتم ، بل الحق أنهم كلهم أجمعوا على إبطاله . برهـان كذبهم أنه لا سبيل لهم إلى وجود حديث عن أحد من الصحابة، رضي الله عنهم، أنه أطلق الأمر بالقول بالقياس أبداً ، إلا في الرسالة المكذوبة الموضوعة على عمر رضي الله عنه ، فان فيها : واعرف الأشباه ، والأمثال ، وقيس الأمور (٣) .

و وهذه رسالة لم يَرُوها إلا عبد الملك بن الوليد بن معدان ، عن أبيه ، وهو ساقط ، بلا خلف ، وأبوه أسقط منه ، أو من هو مثله في السقوط ، فكيف وفي هلف الرسالة نفسها أشياء ، خالفوا فيها عمر ، رضي الله عنه ، منها قوله فيها : والمسلمون عدول بمضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حد ، أو ظنيناً في ولاء ، أو نسب . وهم لا يقولون بهلذا ، يعني : جميع الحاضرين من أصحاب القياس ، حنفيهم ، وشافعيهم ، ومالكيهم .

« وإن كان قول عمر – لو صح في تلك الرسالة – في القياس حجة ، فقوله في أن المسلمين عدول كلهم، إلا مجلوداً في حد ، حجة. وإن لم يكن قوله في ذلك حجة ، فليس قوله في القياس حجة لو صح ، فكيف ولم يصح ؟ » . انتهى .

⁽١) ١ / ٨٥ وما بعدها . (٢) أي : القائلون بالقياس .

⁽٣) راجع أيضاً : مجموع رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه – جمال الدين القاسمي – مطبعة الفيحاء – دمشق ١٣٣١ – ص ٣٨ وما بعدها .

وقد علتى محقى كتاب الحملى ، أحمد محمد شاكر ، على هذا الرأي ، فقال :
و في الميزان : عبدالملك بن الوليد ، بن معدان ، عن عاصم بن أبي النجود —
قال يحيى بن معين : صالح . وقال أبو حاتم : ضعيف . وقال ابن حبان : يقلب
الأسانيد ، لا يحل الاحتجاج به . وقال البخاري : فيه نظر . انتهى من حاشية
الأصل . وكتب فيها أيضا : تأمّل القول بأن كتاب عمر إلى أبي موسى كتاب
مكذوب ، وقد شرحه ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين . انتهى — ولا يلزم من
شرحه صحته ، فان المدار في الصحة على الرجال ، لا على الشروح » . ثم أضاف :
وقال أبو الأشبال (١) : أما عبد الملك ، فقد اختماف في شأنه كا ترى ،
وانفرد ابن حزم بتضعيفه إلى النهاية ، وإنما هو متوسط . وأما أبوه ، فقال ابن
حبان في الثقات : الوليد بن معدان الصيفي ، يروي عن ابن عمر ، روى عنه ابنه
عبد الملك ، يعتبر بجديثه من غير رواية ابنه — نقله ابن حجر في اللسان وقال :
« انفرد بجديث عمر في كتابه إلى أبي موسى » . وإسناد رسالة عمر ، ذكره
ابن القيم في أعلام الموقعين — ج ١ ص ٨٥ — هكذا : « قال أبو عبيد : حدثنا
معمر البصري ، عن أبي العوام .

و وقال سفيان بن عيينة : حدثنا إدريس ، أبو عبدالله بن إدريس ، قال : أتيت سعيد بن أبي بردة ، فسألته عن رسل (٢) عمر بن الخطاب التي كان يكتب إلى أبي موسى الأشعري – وكان أبو موسى قد أوصى إلى أبي بردة – فأخرج إلى أبي مرأيت في كتاب منها – وذكر الرسالة بنصلها – ثم قال : قال أبو عبيد : قلت لكثير : هل أسنده جعفر ؟ قال : لا . وهذا كتاب جليل ، تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة . والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه ، وإلى تأمثله والتفقيّة فيه .

« وذكرها المبرُّد في أول كتابه الكامل بدون إسناد ، وشرحها .

⁽١) أي : المحقق أحمد محمد شاكو . (٢) يعني : رسائل .

« ورواها الدارقطني في سننه ، ص ٥١٢ ، وإسناده : حدثنا أبو جعفر محمد ابن سليان بن محمد النعماني، حدثنا عبدالله بن عبدالصمد بن أبي خداش، حدثنا عبيدالله بن أبي حميد ، عن أبي المليح الهذلي ، قال : كتب عمر بن الخطاب . . الخ - قال شارحه : في إسناده عبيدالله بن أبي حميد، وهو ضعيف .

« وأخرجه البيهقي في المعرفة ، أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني ، حدثنا محمد بن عبدالله بن كناسة ، حدثنا جعفر بن برقان ، عن معمر البصري ، عن أبي العوام البصري ، قال : كتب عمر ... فذكره .

« وخير هذه الأسانيد ، فيا نرى ، إسناد سفيان بن عيينة ، عن إدريس و وهو إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي، وهو ثقة ــ أن سعيد بن أبي بردة ابن أبي موسى ، أراه الكتاب ، وقرأه لديه ، وهـــذه وجادة جيدة في قوة الإسناد الصحيح ، إن لم تكن أقوى منه ، فالقراءة من الكتاب أوثق من التلقي عن الحفظ .

« وقد نقلها أيضاً ابن الجوزي ، في سيرة عمر بن الخطاب ، ص ١٣٥ : عن أبي عبدالله بن إدريس – وهو إدريس بن يزيد – قال: أتيت سعيد بن أبي بردة ، فسألته عن رسائل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها إلى أبي موسى – وكان أبو موسى قد أوصى إلى أبي بردة – قال : فأخرج إلي كتباً ، فرأيت في كتاب منها . . . النتهى كلام محقق المحلى .

رأي اميل تيات

تناول اميل تيان كتاب عمر إلى أبي موسى الأشمري في كتابه « تاريخ التنظيم القضائي في بلاد الإسلام ، مرتين :

الأولى – حين بحث عن المصادر ، واعتبره منها (١) .

والثانية – حين مجث في موضوع المصادر عن أبي موسى الأشعري^(٢)، فبجاء على كتاب عمر إليه .

ففي المرة الأولى حلال الكتاب بصورة مجملة ، وترجمه ترجمة كاملة إلى اللغة الفرنسية . غير أنه وضعه في الهامش ، ولم يضعه في الأصل (٣) . وأشار إلى أن مرجليوث Margoliouth قد ترجمه إلى اللغة الانجليزية ، ونشر الترجمة في الجملة الأسيوية عام ١٩١٠ ص ٣١١ – ٣١٢ . وكذلك ذكر نقلاً عن مرجليوث ، أن هامر Hammer الألماني قد ترجمه إلى اللغة الألمانية . وقد أخسد تيان على مرجليوث بعض أخطاء الترجمة ، وإن كان قد أثنى عليها بصورة عامة . من ذلك أن مرجليوث ترجم « فريضة ، بأنها « فريضة قرآنية » فقال تيان إنها ليست كذلك ، وإغسا تعني : الالتزام Obligation . وقال : إن مرجليوث أهمل الصفة الواردة بعد فريضة ، وهي « محكمة ، التي تعني : يقينية ، أو محقة . . .

ولقد درسنا ترجمة تيان فوجدنا أن وصفه لترجمة مرجليوث ينطبق عليه أيضاً. فهي ترجمة صالحة جملة ، ولكن فيها بعض الأخطاء التي لم يوفق فيها . فنحن مع مرجليوث ، بأن « فريضة ، هي فريضة « شرعية » سواء أورد النص عليها النص عليها في القرآن - كا ذهب مرجليوث وكا هو الواقع – أم ورد النص عليها في السنة النبوية . أما « محكمة » التي أهملها مرجليوث والتي قال عنها تيان إنها يقينية ، أو محققة ، فانها صفة تتعلق بعلوم القرآن ، فلم يستطع أي منها الوصول إليها ، فضلاً عن فهمها . وهي تعني : أنها لم تنسخ ، ولن تنسخ . فالحكم ضد المتشابه . وكان حرياً بتيان أن يترجمها ، لو فهمها ، بالمصطلح القانوني المعروف في الفرنسية : وكان حرياً بتيان أن يترجمها ، لو فهمها ، بالمصطلح القانوني المعروف في الفرنسية : والصح بعد هذا أن كلمي :

⁽۱) ۱ / ۲۳ . (۲) ۱ / ۲۰۱ . (۳) . ۲۳ حاشیة رقم (۳) .

متبعة ، يعني : سنة نبوية ، ولهذا فانها لا تترجم إلا بكلمة Coutume بكلمة بكلمة Coutume التي تعني العرف . وقد نبه تيان إلى الخطأ الذي ارتكبه مرجليوث في هذا الموضوع فقال : إن تمبير « سنة متبعة » لا يعني أن القاضي يطبق العادات والأعراف القائمة في البلاد ، وإنما يعني أن القضاء نفسه 'عرف' متبع بصورة عامة في العالم . وبذلك خرج مرجليوث ، وتيان ، كليها ، عن الغرض المقصود ، على الرغم من أن تيان قد قال بأنه استهدى بشرح السرخسي لكتاب عمر ، في ترجمته إلى الفرنسية . فإذا كان السرخسي يقول في شرحه لجملة « سنة متبعة » : « أي طريقة مسلوكة في الدين ، يجب اتباعها على كل حال . فالسنة في اللغة : الطريقة ، وما يكون متبعاً منها ، فأخذها هدى ، وتركها ضلالة » ، فهل هذا الكلام يعني أن القضاء عرف متبع في العالم بصورة عامة ؟ ولا نستقصي أخطاء تيان في الترجمة ، وإنما نضرب أمثلة علمها .

ثم يقول تيان في المتن عن الكتاب: « من المؤكد أن كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أهم الأحاديث التي رويت في موضوعه. وبالنظر لأهميته وللدور الذي جعلوه يمثله (كذا!) رأينا من المفيد بأن نقدم نصه الكامل (وقد ترجمه في الحاشية كا قلنا). وقد روي هذا النص مع بعض الاختلاف ، سواء في متنه أو في سنده ، وسنعود إلى هذه الوثيقة الشهيرة بشكل مطول ، وسنرى ماذا ينبغي أن نفكر حول صحته . ولنشر الآن إلى أنه ابتداء من عصر ما بعيد عن تاريخ صدوره - نجد هذا النص في جميع مؤلفات الفقه ، وفي جميع المؤلفات حمنا تبحث عن القضاء .

« وكما يتبين من قراءة هذه الوثيقة فإنها تتضمن قواعد مختلفة في أصول المحاكمات ، وقانون البيانات ، والأخلاقية القضائية ، واجتهاد القاضي . . الخ . وكثير من المؤلفين أخذ هذا الكتاب جملة جملة وقاموا بعمل تفسيري مفصل ، وهم يحاولون بأن يستنبطوا منه جميع القواعد التي تهيمن على إدارة القضاء . فهو ليس أحكاماً جزئية ، ولا وصايا ، ولا توجيهات ، حول هذه النقطة الخاصة أو ليس أحكاماً جزئية ، ولا وصايا ، ولا توجيهات ، حول هذه النقطة الخاصة أو تلك ، ولكنه نوع من الدستور العام، أو نوع من الوثيقة العضوية للسلطة القضائية

في الإسلام . و لهذا فإن المؤلفين المسلمين أعطوه اسماً يتفق مع طبيعته ، فقالوا : كتاب التنظيم السياسي للسلطة القضائية وإدارة العدالة (١١) . أو أبسط من هذا : كتاب القضاء ، أو : كتاب السياسة » .

عاد تيان في الصفحة (١٠٦) من الجزء الأول لبحث موضوع كتاب عمر إلى أبي موسى فقال عنه :

و إن الشريعة الإسلامية لم تقم حيال هذا النص بأي عمل نقدي ، وتقبل صحته ، من دون أدنى مناقشة . ثم قال :

« وكما لاحظ ذلك مرجليوث ، فإن المؤلفين الذين ذكروا كتاب عمر للمرة الأولى هم : الجاحظ ، وابن عبد ربه ، وابن قتيبة . وما من أحد منهم كان قبل القرن الثالث الهجري (التاسع والعاشر الميلادي) . وفي أي مؤلف كان ، من أي نوع كان : التاريخ ، القضاء ، الحديث ، سابق على هذا العصر ، لا نجد ذكراً لهذا النص الشهير . وإذا أخذنا على سبيل الإيضاح ، بين هذه المؤلفات ، أشهرها التي تناولت ، تحت عناوين مختلفة ، القضاء ، نجد فيها صمتاً يدعو إلى الاضطراب ، حول هذا الموضوع . فمالك ابن أنس ، مؤسس المذهب المالكي ، الذي عاش في أول القرن الثاني للهجرة (٩٧ / ٢٥٥ – ١٧٩ / ٧٩٥) لا يشير في أي موضع من مؤلفه الشهير « الموطأ » إلى كتاب عمر ، والموطأ يؤلف مع ذ لك بجموعة من الأحاديث ، والأحكام ، والحكم ، منسوبة إلى النبي ، وإلى أصحابه وإلى الشخصيات المامة لصدر الإسلام و كذلك الحال بالنسبة إلى مسند الإمام أحمد بن حنبل ، رئيس المذهب الحنبلي . والشافمي (المتوفى ٢٠٤ / ٨١٩) لا يشير أية إشارة إلى هذه الوثيقة . في مسند زيد بن علي ، لا نجد أية إحالة على هذا الكتاب . ولكن الأخطر من هذا أننا نجد في مسند زيد الحديث الآتي : «الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً حراما ، أو حرام حلالا » ، غير أن هدذا الحكم الذي يطابق تماما عبارة حرام حلالا » ، غير أن هدذا الحكم الذي يطابق تماما عبارة حراما ، أو حرام حلالا » ، غير أن هدذا الحكم الذي يطابق تماما عبارة حرام حلالا » ، غير أن هدذا الحكم الذي يطابق تماما عبارة الحلاء ، غير أن هدا الحكم الذي يطابق تماما عبارة الحلاء ، غير أن هدا الحكم الذي يطابق تماما عبارة الحلاء »

⁽١) قال تيان في الحاشية رقم (١) – ١ / ٢٠ ؛ كتاب سياسة القضاء وتدبير الحسكم ، نقلاً عن السرخسي . فأنظر الفارق بين عبارة السرخسي وبين ما قاله تيان بالفرنسية ونقلناه إلى العربية : التنظم السيامي للسلطة القضائية وإدارة العدالة .

L'epitre sur l'organisation politique du pouvoir jirdicieure et l'administration de la justice

وردت في كتاب عمر ، نراه منسوباً هنا إلى على . ومن جهة أخرى ، فإن كتب الحديث من أمثال : البخاري ومسلم ، لا يرد فيها أي ذكر لكتاب عمر . ومع ذلك فإن هذه الكتب تخصص عناوين كبرى للقضاء ، ولأصول المحاكمات ، وإلى نظام البينات ، ولكثير من المسائل المبحوثة في وثيقتنا هذه . وكذلك فإن كتب الحديث تروي أحاديث كثيرة لعمر نفسه . وفي بعضها أن عمر وجّه كتاباً إلى أحد ولاته في موضوع عقوبة استحقها مجرم . أما المؤرخون ، من أمثال ابن سعد (توفي ٢٣٠ / ٨٤٤) الذي جمع كثيراً من الأحاديث ، لتمظيم شريح مثلاً ، فإنهم لا يشكون حتى في وجود كتاب عمر (١) .

« إن الآثار الأولى التي نبدأ باكتشافها عن هذه الوثيقة ، توجد في كتاب الحراج لأبي يوسف، وهو مجتهد من رجال النصف الثاني من القرن الثاني الهجري (توفي ١٨٩ – ١٨٩) . إن أبا يوسف ينقل حديثاً كتب بمقتضاه عمر إلى أبي موسى الأشعري (٢) : « أن سو" بين الناس في مجلسك وجاهك ، حتى لا يياس ضعيف من عدلك ، ولا يطمع شريف في حيفك » . وهذه وصية تطابق فقرة وردت في كتاب عمر . وفي وصية أخرى رواها أبو يوسف منسوبة إلى عمر ، نجد فقرات يتقارب معناها مع بعض ما جاء في الكتاب (٣) : « إذا حضرك الخصان فعليك بالدينات العدول ، والأيمان القاطعة . ثم أدن الضعيف حتى تبسط لسانه ، فعليك بالدينات العدول ، والأيمان القاطعة . ثم أدن الضعيف حتى تبسط لسانه ، ويجتريء قلبه . وتعهد الغريب ، فإنه إذا طال حبسه ، ترك حاجته ، وانصرف إلى أهله . وإن الذي أبطل من لم يرفع به رأساً (٤) . واحرص على الصلح ، ما لم يستبن لك القضاء . والسلام » .

ه غير أن هذا الكتاب لم يوجه قط إلى أبي موسى الأشعري ، و إنما وجه إلى

⁽١) البخاري ٤ / ٤٠٥ .

⁽٣) ص ١٤٠ وهو كتاب وجهه عمر إلى أبي عبيدة وهو بالشام .

⁽٤) في الأصل: كذا بالأصلين ، أي : ان العبارة غير مفهومة . وقد ترجمها تيان بقوله : وان صاحب القضية المبطلة، لا يذهب مرفوع الرأس! وفهم العبارة التي بعدها هكذا : واحرص على الصلح إذا لم يستبن لك القضاء . وهو تحريف .

أبي عبيدة بن الجراح ، حـاكم دمشق . وقال في الحاشية رقم (٣) من الصفحة (١٠٨) : وفقاً لرواية أخرى ، وجه هــــذا الكتاب إلى معاوية (السرخسي ١٦ / ٦٦) (١٠) .

« فمن الممكن إذن أن يبدو غريباً جداً ، أنه حتى نهاية القرن الثاني للهجرة ، أي أكثر من مئة وخمسين سنة بعد وفاة الخليفة عمر ، لا نرى نصاً يذكر الكتاب الذي تسنده الروايات المتأخرة إلى عمر . إن المؤلفين الذين لاحظنا عندهم هذا الصمت ، كان يمكن أن يكون لهم أكبر الاهتمام في أن يذكروا في كتاباتهم المتعلقة بالسلطة القضائية ، هذه الوثيقة المزعومة ، لو وجدت حقيقة .

و وإذا فحصنا الآن الحجج التي يستند إليها أولئك الذين رووا كتاب عمر، في القرن الثالث الهجري ، فاننا نلاحظ نفس الخلل ، مع أسباب جديدة لرد صحة الكتاب . فالمبرد ، وهو أول من روى الكتاب مع الجاحظ ، لا يوضح أي مرجع ، ولا يذكر أي و إسناد »، أي: أسماء الأشخاص الذين نقلوا النص . ونحن نعلم كم لعنصر الإسناد في نظر النقد الخارجي – وهو ما يعتمده وحده علماء الأحاديث – من الأهمية . ونرى منجهة أخرى أن أسانيد الجاحظ وابن عبد ربه وابن قتيبة ، تختلف فيا بينها اختلافا كبيوا . إن أقدم الرواة المذكورين في السند ، هو قتادة ، ومن المستبعد أن يكور معاصراً لعمر بن الخطاب ، لأنه و'لد عام ، المهجرة ، أي بعد أربع عشرة سنة من وفاة عمر (١٠) . (أسند تيان همذا الرأي لمرجليوث في الهامش رقم (١) ص ١٠٩ – وفي الحاشية رقم (١) أشار إلى خطئه ، حينا أكد بأن الجاحظ وحده يروي الكتاب بالإسناد) . ومن اجهة أخرى فان مختلف كتب تاريخ الأدب تذكر أسماء هؤلاء المحدثين المختلفين، وهم ينقلون أحاديث ، ولكنهم لا ينسبون إليهم نقل كتاب عمر ، وقد رأينا

⁽١) وكذاك رواية وكيسم في أخبار القضاة ١/ ٥٧.

⁽٣) الظاهر أن المراد هو قتادة بن دعامة ، الذي ولد عام ٦١ ه . أمــا عمر فقد توفي عام ٣٣ ه ، فيكون قتادة ولد بعد ثمان وثلاثين سنة من وفاة عمر (راجع الأعلام ٦ / ٣٧).

أن أبا يوسف نفسه ، الذي روى هذا الكتاب في رأي الجاحظ ، لا يذكر منه إلا فقرة واحدة .

« وإذا عدنا الآن إلى المؤلفات عن تاريخ القضاة ، ككتاب الكندي ، فيا يعود لقضاة مصر ، أو كتاب الخشني ، فيا يعود لقضاة الأنداس ، نرى أنها لم نشير بأية صورة كانت إلى الوثيقة ، لا في عصر عمر ، ولا في العصور اللاحقة . ومع ذلك لم يفت الكندي في بداية كتابه أن ينسب إلى عمر أعمالاً أخرى ، كتعيين قاضيين . كذلك لا نجد في الأحكام المختلفة الصادرة في القرنين الأول والثاني للهجرة ، إشارة إلى كتاب عمر ، ولا إلى بعض أحكامه . ويروى مع ذلك أن شريحاً روى أحاديث عن عمر لم نجد الكتاب بينها (١) . هذا وإن شريحاً كان ، من جميع الوجوه ، ألنيق الناس لمعرفة الكتاب وروايته .

« وفوق هــذا ، فان صحة هذه الوثيقة لم تكن مقبولة من المؤلفين الأقدمين بالإجماع . وهكذا ، فان ابن حزم ، وهو من مشاهير المؤلفين في أواسط القرن الخامس الهجري ، ينازع بعبارات صريحة ، وحتى عنيفة ، هذه الصحة : « إنه كتاب مكذوب ، منسوب إلى عمر بصورة غير شرعية (موضوع) » . قال ذلك في رسالة في أصول الفقه ، ويدلي بأسباب هذا الرأي ، راداً قيمة الأسانيد التي استندت إلىها الوثيقة (٢) .

« أما أسباب الشك المستخلصة من نص الوثيقة نفسها ، فليست أقل إقناعاً . فاستناداً إلى عبارات الكتاب ، يوضح عمر المصادر الثلاثة التي ينبغي على القاضي استنتاج الأحكام منها ، وهي : الكتاب ، والسنة ، والقياس . بينا نعلم أن أعمال الاجتهاد التي انتهت إلى إقامة هذه العناصر الثلاثة ، ولا سيا القياس ، كمصدر للتشريع والتفسير ، لم تبدأ في الإعداد إلا حوالي منتصف القرن الثاني للهجرة ، مع الفقهاء العظام ، الممدين ، أو المؤسسين للمذاهب الشهيرة . ولقد كان مثار

⁽١) الخضري: تاريخ التشريع الاسلامي - ص ١٥٢.

 ⁽٢) مجموع رسائل -- ص ٣٨ (وقد ذكرناه سابقاً) ، وأشرنا إلى أن جمال الدين القاسمي
 هو الذي نشره عام ١٣٣١٨ .

الدهشة الحارة لقضاة القرن الأول، فما إذا أُجبروا على الرجوع إلى هذه القواعد. روى الكندي أن والى مصر مروان سأل القاضي عابس بن سعيد فقــال: ' أجمعت القرآن ؟ قال : لا. قال : فتفرض الفرائض ؟ قال : لا . قال : فتكتب بيدك ؟ قال : لا. قال : فبم تقضي؟ قال : أقضي بما علمت، وأسأل عما جهلت. قال : أنت القاضي(١١). وفي الواقع ، فان العلم الإسلامي ، يعني : معرفة القرآن والسنة، تأخرت عن الانتشار في البلاد المفتوحة. واستناداً إلى شهادة المقريزي، فانه حتى نهاية القرن الأول ، في مصر، وفي الأقطار الأخرى، كان العلم مجهولًا، فيما يتعلق بالحلال والحرام ومسائل الاجتهاد، وكانوا يتبعون العادات والأعراف المحلية (٢) . وعلى هــذا يمكن الجزم ، على الأقل خلال القرن الأول ، أن عاوم الحديث ؛ السنَّة ، كانت ما زالت في وضعها ببدء تكوُّنها ، ولم تكن تشكل مجموعة من القواعد التشريعية القادرة على تغذية بمارسة السلطة القضائية. فكيف، والحال ما ذكر، تمكن عمر من أن يقدم السنة كمصدر يقيني وكاف للتشريع؟ وهناك مقطع آخر في الكتاب يتضمن خطأ تاريخياً أكيداً . فقد جاء فيه أن ﴿ المسلمين عدول بعضهم على بعض ، إلا مجاوداً حدًّا ، أو مجرَّباً عليه شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة ، . بينا نجد أن الاجتهاد ، بعد عمر، لم يأخذ بعين الاعتبار حكمًا من هذا النوع . من جهة أخرى ، نرى ابن سعد ، في ترجمة شريح يقول إنه كان برد حتى شهادة الشريك المتداعى ، وكل شخص يمكن أن مكون له مصلحة في الخلاف^(٣). وهنالك فقرات أخرى تبيّن بوضوح أن القاضي كان يقيد أر وحده إمكان قبول الشهادة ، كما كانت حال قاضي القاهرة ، في السنوات الأولى من القرن الثاني ، الذي كان برد شهادة أفراد قبيلة ضد قبيلة أخرى ، أو شهادة الزوج الذي يرفض القيام بواجباته الزوجية (١٤) . وكذلك

⁽١) ص ٣١٢ . (٢) المقريزي ٤ / ١٤٣ - ١٤٤ . (٣) ابن سعد ٦ / ٩٣.

^(؛) الولاة ص ه ٣٤ . هذا ما قاله اميل تيان في ١ / ١١٢ . وقد عدنا إلى كتاب الولاة والقضاة للكندي ، فوجدنا فيه: «كان توبة بن نمر لا يقبل شهادة الأشراف، ولا شهادة مضري على يماني ، ولا يماني على مضري . قلت لاسحاق ؛ كيف تعمل ؟ قال : نردهم إلى عشائرهم ، =

حال القاضي الآخر الذي كان يرد بشكل تعسفي شهادة سيد متنفذ في إقلم واسع ، والذي كان يصر بشكل علني أنه 'حر في قبول شهادة أي كان من الشهود'' . كذلك وضعت قاعدة ، في وقت مبكر ، فيما يتعلق بالشهادة ، لا يكتفي القاضي بمقتضاها ، من أجل قبول الشاهد، بكونه مسلما ، وغير ملو ث يجرعة ، وبالقرابة أو الولاء ، ولكن يجب على القاضي أن يتحقق مسبقاً عن شرف الشاهد وعدالته ، وتعزو السنة إلى شريح أيضاً إقامة هذه القاعدة (۲) .

« وهناك نص يضيف إلى ما سبق أنه حوالي منتصف القرن الثاني للهجرة ، فإن شهادة شخص ما كانت مقبولة أو مردودة تبعاً لما كان معروفا مجسب الظاهر حسنا أو سيئا ، في موضوع عدالته ، من غير تحقيق خاص (٣) . أما القاعدة المعروفة : « البيتنة للمدعي واليمين على من أنكر » فيمكن أن نلاحظ من جهة أن السنة ليست متفقة على نسبتها إلى عمر حصراً ، وإنما تنسبها أيضا إلى الرسول نفسه (٤) . وأنه من جهة أخرى قد جرى الواقع القضائي على عدم القيام بتطبيق دقيق لهذه القاعدة . فكثير من القضاة كان يوجه نوعاً من اليمين المتممة إلى المدعي الذي لم يكن يستطيع إحضار غير شاهد واحد لتأييد مدعياته (٥) . إن مالكا بن أنس لم يكن يستطيع إحضار غير شاهد واحد لتأييد مدعياته (٥) . إن المحدودة (١٦) . نحن لا نستطيع أن نفترض أن الواقع العملي قد استطاع أن يسمح الخدودة (١٦) . نحن لا نستطيع أن نفترض أن الواقع العملي قد استطاع أن يسمح لنفسه بأن يخرق بشكل واضح تعالم شبه مقدسة ، صادرة عن أكبر السلطات الإسلامية ، تتعلق بمادىء كبيرة الأهمية في قانون البينات .

⁼ يصلحون بينهم » . والفرق كبير بين ما رواه الكندي ، وما تصوره تيان . أضف إلى ذلك أن عمل قاض لا يمكن أن يكون قاعدة ، وإنما يكن أن يقبل أو أن يرفض . أما أن قاضياً رد شهادة زوج رفض القيام بواجباته الزوجية ، فلم أعثر عليه ، لا في الصفحة ه ٣٤ ، ولا في غيره من الكتب .

⁽١) المبرد ه ٢٠، والعقد ١ / ٤٧. (٢) السرخسي ١٦ / ٩١ .

 ⁽٣) الكندي : ٣٦١ .
 (٤) السرخسي ٢١ / ١١٢ و ٢١١ – ١١٨٨٠.

^(·) الولاة ص ه ٤٣ . (٦) الموطأ ٢ / ٣٠٣ .

« فإذ أضفنا أخيراً اعتباراً تاريخياً > ذا طابع عام > أوضحه جميع العلماء الذين اشتغلوا بالإسلاميات > وهو أنه في السنوات الأولى من الغارة العربية > لم تكن جميع اهتمامات رؤساء الإسلام منصبة إلا على العمليات الحربية للفتح > وأن كل فكرة للتنظيم السياسي > وبالأحرى للتنظيم القضائي مستبعدة > فإن إسناد كتاب بهذا التفصيل > وبهذه الحداثة > إلى عمر > حول القضاء وأصول المحاكمات > يبدو خطأ تاريخياً واضحاً . ولهذا فإننا نعتبر أنه في وسعنا اختتام البحث برد صحة هذه الوثيقة » . انتهى كلام تيان مترجماً مجروفه .

رأينا في الكتاب

ونحن من الذين يرون – إن صح أن يكون لنــا رأي – أن نسبة الكتاب صحيحة لا غبار عليها ، ولا يطعن في صحته ، لا ما قاله ابن حزم ، ولا آراء مرجليوت ، ولا بيانات إميل تيان .

فأما ابن حزم فرجل من أهل الظاهر ، وهؤلاء قوم يرون إبطال القياس ، ويذهبون إلى أنه ليس مصدراً من مصادر التشريح في الإسلام . وقد استثارت ابن حزم جملة وردت في الكتاب تؤكد وجوب العمل بالقياس وهي: و واعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور » ، فلم يجد وسيلة إلى الخروج من الحكم الذي وضعه عمر ، إلا أن يهدم الكتاب كله ، ولم يجد وسيلة إلى ذلك إلا السند ، فطعن فيه ، وقال عن عبد الملك بن الوليد بن معدان إنه ساقط ، وعن أبيه إنه أسقط منه ، واكتفى بهذا القدر ، ليعتبر أن الكتاب كله و مكذوب موضوع على عمر » .

وقد رأيت فيا مضى أقوال المحدثين في السند ، ومنهم العلامة أبو الأشبال أحمد محمد شاكر ، وقد روى طرق الحديث المختلفة ، وعالج الإسناد ، وانتهى إلى القول بأنه « في قوة الإسناد الصحيح » . واتفق مع محقق الكتاب عبدالعزيز مصطفى المراغي بأن مصادر رواية الكتاب كثيرة ، منها : الدارقطني ، ومنها

البيهةي ، ومنها كنز العيال وغيرها . ونرى أن مسا قاله أهل العلم والاختصاص يكفي في الرد على ابن حزم، الذي انفرد بتضعيف رواة الحديث ، ولهم وحدهم القول الفصل في هذا الموضوع العلمي الدقيق .

أضف إلى ذلك أن الكتاب روي في اثنين من أمهات كتب الأدب ، ومن المعروف أنها أربعة:البيان والتبيين للجاحظ ، والكامل للمبرد ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والأمالي لأبي على القالي . وقد أثبته الجاحظ في البيان والتبيين ، والمبرد في الكامل. وهذان الإمامان جمعا نصوصاً أدبية من العصور السابقة لعصريها، ونسباها إلى أصحابها . وكان من جملة أغراضها في الكتابين، جمع صور من بلاغة العرب ، في الشعر والنثر ، والخطب والرسائل . وغني عن البيان أن الجاحظ والمبردكانا من أعرف الناس بالنصوص ، ومن أقدرهم على تمييز صحيحها من منحولها ، وفصيحها من ركيكها . فلو اعترتهما أية شبهة في أسلوب الكتاب، وأنه ليس من طراز البلغاء في صدر الإسلام ، لاطرحاه ، ولما ورد له أي ذكر في كتابيهها . ونحن من القائلين بأن الطريق الأدبية ، ومعرفة أساليب المصور ، وتذوُّق لغة العرب، ومعرفة فقهها، وفهم مفرداتها، وإدراك مناحيها، بما يعين على تمييز الأصيل من المنحول من الأقوال . ألا ترى أن بعض نقدة متون الحديث النبوي قد استبعد بعض الأحاديث ، لأنها ركيكة ، ولأن أفصح العرب ، محمداً عَلِيْكُ اللهِ عَكُنَ أَن يقول قولاً ركيكاً؟ لهذا نرى في إثبات كل من الجاحظ والمبرد لنص الكتاب في كتابه ، دليلًا على صحة الكتاب من الناحية اللغوية والأدبية ، وإلى أنه متفق مع أساليب العصر الأول ، ولا يخالف ما عهد كبار العلماء من أسلوب عمر بن الخطاب ، في الكتاب والخطاب .

ونحن ، وإن كنا نرى مع الوالد جمال الدين القاسمي، رحمه الله ، في تعليقه (١) من أنه « لا يلزم من شرحه صحته ، فإن المدار في الصحة على الرجال ، لا على الشروح » ، ذلك بصدد القول بأن ابن القيم قد شرحه في كتابه أعلام الموقعين .

⁽١) مجموع رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه – ص ٣٨ – حاشية (٢) .

ولكن رجلاً كابن القيم ما كان ليشرح كتاباً منحولاً لعمر ، أو مكذوباً عليه ، أو موضوعاً على لسانه. فالتحقيق في كل شيء طابع مميز لمؤلفات ابن القيم وأستاذه ابن تيمية. وكان حرياً بإمام كابن القيم أن يعرف أن الكتاب منحول ومكذوب، وموضوع . وليس في وسعنا أن ننسب الجهل إلى إمسام كابن القيم في موضوع كالكتاب الموجه من عمر إلى أبي موسى . وإلا لما كان ابن القيم ابن القيم . زد على ذلك أن و المدار في الصحة على الرجال ، جزء من التحقيق، وليس التحقيق كله ، لأن المدار في الصحة أيضاً على المتن ، أو النص ، ومحتوياته ، وما يمكن أن يؤكده أو يضعفه . وهذه الأمور جميعاً ، لا ربب عندي في أنها قد وردت ، مع غيرها ، في بال ابن القيم ، حين هم بشرح هذا الكتاب .

الرد على مرجليوث وإميل تيان

وضع تيان نقده لكتاب عمر في قرابة ثماني صفحات (١٠٦ – ١١٣) من الجزء الأول ، وهو بحث طويل، نرى من الواجب أن نقف عند بعض نصوصه، لما فيها من شبهات يجب إيضاحها ، أو الردّ عليها .

يقول تيان عن الكتاب: « وبالنظر لأهميته ، وللدور الذي جمساوه يمثله Le rôle qu'on lui a fait jouer . وهذا كلام بعيد عن الروح العلمي ، لأنه يمبر عن أغراض أو دوافع ، حملت (مَن لا أدري، ولا إميل تيان يدري) على أن يقوم أناس يجمل كتاب عمر عمثل دوراً!! وليته أوضح لنا هذا الدور! زد على ذلك أن هذا القول الذي لا يدل على النية الحسنة يتناقض مع ما كتبه إميل تيان نفسه عن الكتاب فيا قبل ، وفيا بعد .

ويعرض تيان بعد ذلك إلى كتب الحديث والفقه؛ فلا يجد فيها أثراً للكتاب لا في موطأ مالك، ولا في مسند ابن حنبل، ولا عند الشافعي، ولا في البخاري ومسلم. وأن أول من أشار إلى الكتاب، أو أورد نصة، الجاحظ في البيان والمبرد في الكامل.

هذا صحيح ، ولكنه لا يمكن ، وفقاً لعلم مصطلح الحديث ، أن يكون سبباً في ردّ الكتاب ، أو في اعتبار نسبته إلى عمر غير صحيحة . لأن البخاري جمع في صحيحه أقل من عشرة آلاف حديث من أصل ثلاثئت ألف وقع عليها . ولا ريب في أن تعدّ د كتب الحديث النبوي ، قد أتاح لنا الفرصة لمعرفة الكثير مما هو من أصول الشريعة وفروعها . فعدم ورود كتاب عمر في المصادر التي أشار إليها تيان ، ووروده مثلا عند الدارقطني ، والبيهقي ، على الرغم من أنها متأخران ، حتى عن الجاحظ والمبرد ، يدعو إلى اعتبار الحديث ، ما دام مستجمعاً لشروط الصحة . غير أن تيان لم يبلغه ورود الكتاب عند هذين الإمامين من أئمة الحديث .

ويحاول تيان أن يكون منصفاً ، فيشير إلى أن بعض فقرات الكتاب ، وردت منسوبة إلى عمر في كتاب الخراج . ولكن الذي يدعوه إلى الإصرار على رفض نسبة الكتاب إلى عمر ، أن ما جاء في كتاب الخراج ، لم يكن موجها إلى أبي موسى الأشعري ، وإنما كان موجها إلى أبي عبيدة بن الجراح في رواية ، وإلى معاوية في رواية أخرى . وقد فات تيان أن كثيراً من النصوص أسند إلى مؤلفين عتلفين ، والعبرة للمحتوى دوماً . كما أن كثيراً من الرسائل والقصص والأقوال نسيب إلى أثمة متعددين ، ولم يطعن ذلك في صحتها .

ويحتج تيان بصمت المؤلفين ، أكثر من مئة وخمسين سنة بعسد وفاة عمر ، وعدم ذكرهم هذه الوثيقة. ويمكن تعليل هذا الصمت بالأسباب العامة التي حالت دون تدوين السنة النبوية مدة قرن ونصف، على رواية، وقرن على رواية أخرى، وأهمها الخوف من تداخل القرآن الكريم والسنة .

أما موضوع الإسناد ، فقد فرغنــا منه في الأبحاث السابقة ، ولم يعد فيه ما ينهض حجة لنفي إسناد الكتاب عن عمر .

كذلك فان سكوت الكتب التي ترجمت للقضاة ، عن هذه الوثيقة ، لا يعني شيئًا ، وليس ضروريًا أن يهتم الكندي والخشني وأمثالهما بها . ولكن وكيعًا ،

وهو من أقدم وأشهر مَن ترجم للقضاة ، ووضع مؤلفاً في ثلاثة مجلدات قد ذكر الوثيقة مرتين !

وقد رددنا على ابن حزم قبل أن يستشهد به تيان .

هذا وإن تيان يثير قضية خطيرة بمعرض مجنه عن كتاب عمر ، وإن لم تكن لها علاقة وثيقة به ، تلك هي تأخر انتشار تعاليم الإسلام مع الفتح ، وأنه حتى نهاية القرن الأول كانت الأعراف المحلية هي المتبعة ، ويسند رأيه هذا إلى نص ورد عند المقريزي . وهذا الرأي الخطير يخالف كل ما في كتب التاريخ والفتوحات ، منذ أيام الرسول عليه . فقد كان يرسل مع كل وفد ، أتى ليعتنق الإسلام ، مَن يعلمهم القرآن ، ويفقههم في الدين . وإن آلاف القرآء والحفاظ قد انتشروا في الأقطار المفتوحة ، وهذا من أسباب جمع مصحف عثان ، كا هو معلوم ، وإحراق المصاحف الأخرى . وقد عرفت الأقطار المفتوحة ، قبل نهاية القرن الأول ، كثيراً من أعلام الشريعة والفقه واللغة ، من العرب والموالي، فارس والعراق والشام ومصر وشمال افريقية وغيرها من الأقطار المفتوحة . في فارس والعراق والشام ومصر وشمال افريقية وغيرها من الأقطار المفتوحة . هذا وقد عدت إلى الصفحتين ١٤٣ - ١٤٤ من الجزء الرابع من خطط المقريزي، طبع مطبعة النيل ، اللذين زعم تيان أنه استمد رأيه منها ، فلم أجد فيهما شيئاً يشير إلى نظريته من قريب ولا من بعيد ، فإما أنه قد قرأ ولم يفهم ، وإنما أنه قد قرأ ولم يفهم ، وإنما أنه قد فهم ولكن على طريقته الخاصة !

أما القول بأن العلم كان مجهولاً فيما يتعلق بالحلال والحرام ، حتى نهاية القرن الأول ، فهذا غاية في الجهل ، وكان يكفي المؤلف أن يتأمل ما ورد في و فجر الإسلام ، لأحمد أمين ، وهو أحد مصادر كتابه ، حول الحركة العلمية في القرن الأول ، في جزيرة العرب ، وفي الأقطار المفتوحة ، ليعرف مدى الخطأ الذي ارتكمه !

وأما نسبة القاعدة المعروفة: « البينـــة للمدعي ، واليمين على من أنكر » للرسول ، ثم ورودها في كتاب عمر ، فهذا لا يعني نسبتها إلى عمر ، وإنما يعني أن عمر قد استشهد بها . إن تيان لم يميز بين تدوين السنة، وبين الاحتجاج بالسنة . فإذا كان الأمر بالتدوين قد وقع في أو اخر القرن الأول ، أيام عمر بن عبد العزيز، فهذا لا يعني أنها كانت مجهولة ، بل كانت على ألسنة الرواة ، وفي صدور الحفت اظ ، وفي أحكام القضاة ، وفي كل مرفق من مرافق الحياة ، لأنها الشريعة التي أمر الناس باتباعها وتطبيقها !

ومن المؤكد أن تيان كان يجهل وجود مذهب إسلامي يجيز القضاء بشهادة شاهد واحد مع يمين المدعي ، ومن المؤكد أيضاً أنه قد عاش حتى أدرك هـــذا المذهب في قانور البينات السوري ، ولكنه لم يطلع عليه . ولهذا لا نستغرب دهشته من اتباع بعض القضاة لهذا المذهب كا لا نستغرب اعتباره سلوكهم هذا خرقاً للتعاليم المقدسة الصادرة عن أكبر السلطات الإسلامية !

وليت تيان لم يتمرض لموضوع خارج عن اختصاصه، وإنما هو من عمل علماء الجضارات، ذلك هو جزمه بأن الدولة الإسلامية لم تهتم في السنوات الأولى من الفتوحات إلا بالمسائل العسكرية، وأن اهتامها بالتنظيم السياسي غير وارد، فضلاً عن التنظيم القضائي . . إن هذا القول مردود، ويكفي أن نحيل القارىء إلى الكتاب الأول من هذا المؤلف المتضمن : الحياة الدستورية في نظام الحكم في الشريعة والتاريخ، ليرى الرد القاطع على مثل هذا الزعم!

كتاب عمر إلى معاوية

وفي التراث كتاب لعمر بن الخطاب أرسله إلى معاوية في رواية ، وإلى أبي عبيدة بن الجراح في رواية أخرى . وهو من أهم ما حفظ لنا الأولون في باب أصول الحجاكات. ولهذا نجد إماماً عظيماً كالسرخسي قد شرحه في كتابه المبسوط، فقال(١٠) :

⁽١) ٣ / ١٦ وراجع وكيم : ١ / ٧٥ . والخراج لأبي يوسف ص ١٤٠ وفيه أن الكتاب موجه إلى أبي عبيدة . وبين بعض هذه النصوص خلاف يسير .

« كتب عمر بن الخطاب إلى معاوية : « أما بعد فانني كتبت في القضاء كتابا لم آلك (١) و نفسي فيه خير أوفيه دليل أن الإمام ينبغي له أن يكتب إلى عماله في كل وقت يرصيهم . وقد كان معاوية عامله بالشام ، فكتب إليه في القضاء بهذا الكتاب ، وبين أنه لم يقصر ، بل بالغ في اكتساب الخير لنفسه وله . ثم إن عمر قال :

« الزم خمس خصال يسلم لك دينك ، وتأخذ فيه بأفضل حظك : إذا تقدم إليك الخصمان، فعليك بالبيئة العادلة، واليمين القاطعة فهو الطريق للقاضي الذي لا يعلم الغيب . فمن تمسك به سلم له دينه ، ونال أفضل الحظ من المحمدة في الدنيا ، والثواب في الآخرة . فمعنى اليمين : القاطعة الخصومة والمنازعة . ثم قال :

« وأدن الضعيف حتى يشتد قلبه ، وينبسط لسانه ، ولم يرد بهذا الأمر تقديم الضعيف على القوي ، وإنما أراد الأمر بالمساواة ، لأن القوي يدنو بنفسه لقوته ، والضعيف لا يتجاسر على ذلك ، والقوي يتكلم بحجته ، وربا يعجز الضعيف عن ذلك . فعلى القاضي أن يدني الضعيف ليساويه بخصمه حتى يقوى قلبه ، وينبسط لسانه ، فيتكلم بحجته . ثم قال :

و وتعاهد الغريب ، فانك إن لم تعاهده ترك حقه ، ورجع إلى أهله ، فربما ضيع حقه من لم يرفع به رأسه . قيل : هذا أمر بتقديم الغرباء عند الازدحام في مجلس القضاء ، فإن الغريب قلبُه مع أهله ، فينبغي للقاضي أن يقدمه في سماع الخصومة ، ليرجع إلى أهله . وقد كان رسول الله عليه يتعاهد الغرباء . وقيل : مراده ان الغريب منكسر القلب ، فإذا لم يخصه القاضي بالتعاهد عجز عن إظهار حجته ، فيترك حقه ، ويرجع إلى أهله ، والقاضي هو المسبب لتضييع حقه ،

« وعليك بالصلح بين الناس ، ما لم يستبن لك فصل القضاء . وفيه دليل

⁽١) في الأصل : ما لم آلك . وهو تحريف .

أن القاضي مندوب إليه أن يدعو الخصم إلى الصلح ، خصوصاً في موضع اشتباه الأمر ، وبه كان يأمر رسول الله عليه أن فيقول : ردوا الخصوم كي يصطلحوا ، فإن فصل القضاء يورث بينهم الضغائن ، . انتهى كلام السرخسي .

كتاب عمر إلى شريــح

وعن شريح أن عمر كتب إليه أن (١) :

« لا يشار ، ولا يضار ، ولا يبيع ، ولا يبتاع في مجلس القضاء . ولا ترتش ، ولا تقض بين اثنين وأنت غضبان . أما قوله : « لا يشار » منهم من يروي بالشين . قالوا : المراد : المشورة . أنه لا ينبغي للقاضي في مجلس القضاء أن يشتغل بالمشورة ، وليكن ذلك في مجلس آخر ، فانه إذا اشتغل بالمشورة في مجلس القضاء ، ربما يشتبه طريق الفصل عليه ، وربما يظن جاهل أنه لا يعرف حتى يسأل غيره ، فيزدري به .

« وقوله : لا يضار ، من الضرر ، أي : لا يقصد الإضرار بالخصوم ، في تأخير الخروج ، ولا ينفص الخصوم في استعجاله ، ليعجز عن إقامته حجته ، وفي رفع الصوت عليه ، أو في أخذه بسقط من كلامه إن زل ". فلمجالس القضاء من المهابة والحشمة ، ما يعجز كل أحد عن مراعاة جميع الحدود في الكلام ، فإذا لم يعرض القاضي عن بعض ما يسمع ، كان ذلك منه مضار " ، والقاضي منهي عن ذلك ، وفعه دليل على أنه :

« لا يشتغل بالبيع والشراء) في مجلس القضاء) لأر ذلك ينقص حشمة مجلس القضاء) ولأنه مجلس إظهار الحق ، وبيان أحكام الدين ، فلا ينبغي أن يخلط به شيئاً من عمل الدنما . وقوله :

« لا ترتش ِ ، المراد : الرشوة في الحكم ، وهو حرام . قال ﷺ : الراشي والمرتشي في النار . وفي قوله :

^{. (}١) المبسوط للسرخسي ١٦ / ٦٦ وراجع : تهذيب ابن عساكر ٦ / ٣٠٦ .

و ولا تقض بين اثنين وأنت غضبان ، دليل على أن القاضي ينبغي أن لا يشتغل بالقضاء في حال غضبه ، ولكنه يصبر حتى يسكن ما به ، فانه مأمور بأن يقضي عند اعتدال حاله . ولهذا 'ينهى عن القضاء إن كان جائعاً أو كظيظاً من الطعام ، أو كان يدافع الأخبثين ، لأنه ينعدم به اعتدال الحال . . » اه .

وفي تاريخ القضاة لوكيع (١٠): عن أبي بكرة ، عن النبي عَلِيْكُم قال : لا ينبغي القاضي أن يقضي بين اثنين وهو غضبان .

وقال محقق الكتاب في الحاشية رقم (١) من الصفحة ٨٢ من الجزء الأول: حديث أبي بكرة رواه الجماعة ، فرواه أحمد والبخاري وابن ماجة عن أبي بكرة بلفظ: ولا يقضي القساضي بين اثنين وهو غضبان ». ورواه مسلم والترمذي والنسائي عن أبي بكرة بلفظ: لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان . كما أورد له روايات أخرى عند أبي يملى في مسنده عن أم سلمة ، وعند أبي داود ، وابن ماجة ، والبيهقي . وكلها بمعنى واحد .

وفي تهذيب ابن عساكر روايات أخرى لوصية عمر إلى شريح جاء فيها (٢):

« قال الشعبي : رزقه عمر مئة درهم على القضاء وقال له : إقض بما استبان لك من قضاء لك من كتاب الله كله ، فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله على الله الله الله الله على الله الله الله والصلاح .

« وروى البيهةي هـذه القصة بلفظ آخر عن الشعبي فقال : قال له عمر : أنظر ما تبين لك في كتاب الله ، فلا تسأل عنه أحداً ، وما لم يتبين لك في كتاب الله ، فاتبع فيه السنة ، وما لم يتبين لك في السنة ، فاجتهد فيه رأيك .

« وفي رواية أن عمر كتب إليه : إذا جاءك أمر ٌ في كتاب الله فاقض به ، ولا تلفتنـــُـك عنه الرجال . فإن أتاك ما ليس في كتاب الله، فانظر في سنة رسول

[.] ٣٠٠/٦(٢)

الله عليه من الله عليه الله على الله على الله وليس فيه سنة من رسول الله عليه في كتاب الله وليس فيه سنة من رسول الله على الله عليه الناس ، فخنه به ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ، ولم تكن فيه سنة من رسول الله على الله على الله الله أحد قبلك، فاختر أي الأمرين شنت : إن شنت أن تجتهد رأيك ، ثم تقد م ، فتقد م ؛ فتقد م ؛

« وروى البيهقي هذه القصة بنحوها إلا أنه قال: فإن شئت أن تجتهد رأيك فاجتهد . وإن شئت أن تؤامرني فآمرني ، ولا أرى مؤامرتك إياي إلا خيراً لك . والسلام .

« و في لفظ : فإن لم تجد في كتاب ولا سنة ، فاقض ِ بما قضى به الصالحون و أئمة العدل » اه .

كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة

في أخبار القضاة لوكيع نص كتاب كتبه عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة جاء فيه :

« أما بعد، فإن رأس القضاء اتباع ما في كتاب الله ، ثم القضاء بسنة رسول الله ، ثم حكم الأثمة الهداة ، تم استشارة ذوي الرأي والعلم ، وألا تؤثر أحداً على أحد، وأن تحكم بين الناس وأنت تعلم ما تحكم به ، ولا تتقس ، فإن القايس في الحكم بغير العلم ، كالأعمى الذي يعشو في الطريق ولا يبصر ، فإن أصاب الطريق أصاب بغير علم ، وإن أخطأ فقد نزل بمنزلة ذاك حين أتى بما لا علم له فهلك ، وأهلك من معه . فيا أتاك من أمر تحكم فيه بين الناس لا علم لك به فسكل عنه من يعلم ، فإن السائل عما لا يعلم من يعلم ، أحد العالمين » .

* * *

هذه النصوص التي جاء بعضها في الصدر الأول، وجاء بعضها الآخر في أواخر القرن الأول، قواعد عامة في أصول المحاكات (المرافعات) أوحى بعضها روح

الإسلام ، وما أوجب من عدل وشورى بصورة عامة ، وما تركه الرسول عليه في سنته ، وأوحى بعضها الآخر الفطرة السليمة التي هذّ بها الإسلام ، وصقل جوهرها ، وفجّ خيرها . ولعل هذه القواعد ، لو رتبت ، ورقمت ، وجمع بعضها إلى بعض ، لجاء منها قانون موجز لأصول المحاكات .

أصول المحاكمات الدينية

ليس في الشريعة شيء اسمه و أصول المحاكات الدينية ، وإنما هو عنوان وضعته لبعض مواقف مرّت بي وأنا أدرس بعض المصادر . هذه المواقف تجلس فيها الخوف من الله ، والتقوى ، والخشية البالغة التي تهز المشاعر . هذه المواقف وقفها فريق من القضاة ، قبل الشروع بالمحاكمة ، أو خلالها ، فجمعتها ونستقت بينها ، وعرضتها على أنها تحذير وترهيب من القاضي ، لنفسه ، أو للمتداعيين ، أو للشهود ، أو لبعض هؤلاء ، أو لهم جميعاً . وليست هذه المواقف إلزامية ، بحيث يأثم من تركها ، أو أنه يجانف وسائل التحقيق العادلة ، أو أنه يمكن أن يكون من المتحيفين . وإنما هي نصائح وإرشادات دينية ، أو أخلاقية ، يستعان يها على بلوغ الحق .

وعظ الشيود

ولعل من أقدمها ما روي عن علي بن أبي طالب ، قال الماوردي (١) :

« روي أن رجلين شهدا عند علي بن أبي طالب بالسرقة على رجل ، فقال المشهود عليه: والله ما سرقت، ووالله ما سرقت، ووالله لقد كذبا علي ، فوعظها علي واجتمع الناس فذهبا في الزحام ، فقال علي : لو صدقا ، لثبتا ، ولم يقطع الرجل » .

ومنها ما روي عن شريح ، فقد جاء في تهذيب ابن عساكر أنه (٢) :

[.] ٣٠٨/٦(٢)

« كان إذا جلس للقضاء يقول : سيملم الظالمون حظ من نقصوا . إن الظالم ينتظر المقاب . وإن المظلوم ينتظر النصر .

« ونظر إلى رجل يقوم على رأسه ، فرآه يضحك، فقال له : ما يضحكك، وأنت ترانى أتقلب بن الجنة والنار؟ » .

وجاء في كتاب أدب القاضي الماوردي(١): « وينبغي القاضي – إذا لم يثق بسلامة الشهود في هذه الحال – أن يقدم وعظهم ، وتخويفهم ، وتحذيرهم . فقد كان شريح ، إذا حضره شاهدان الشهادة ، قال لهما : حضر تما ، ولم أستدعكا ، وإن انصر فتا لم أمنعكما ، وإن قلمًا سمعت منكما. فاتشيا الله ، فاني متشق بكما ». وقال الماوردي في موضع آخر(٢) : « وإن اتفقوا – الشهود – ولم يختلفوا ، وعظهم بما يخافون به فضيحة الدنيا ، وعذاب الآخرة . روى أبو حنيفة قال : كنت عند محارب بن دثار ، وهو قاضي الكوفة ، فجاءه رجل ادعى على رجل حقا فأنكر ، فأحضر المدعي شاهدين فشهدا له بما ادعاه ، فقال المشهود عليه : والذي به تقوم السهاوات والأرض ، ما كذبت في الإنكار ، ولقد كذبا علي في الشهادة ، ولو سألت عنها لم يختلف فيها اثنان . وكان محارب بن دثار متشكينًا ، فاستوى جالساً وقال : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله على يقول : إن الطير التخفق بأجنحتها ، وترمي بما في حواصلها ، من هول يوم القيامة . وإن شاهد لتخفق بأجنحتها ، وترمي بما في حواصلها ، من هول يوم القيامة . وإن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبو أ مقعده من النسار . فإن صدقمًا فاثبتا ، وإن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبو أ مقعده من النسار . فإن صدقمًا فاثبتا ، وإن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبو أ مقعده من النسار . فإن صدقمًا فاثبتا ، وإن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبو أ مقعده من النسار . فإن صدقمًا فاثبتا ، وإن

الصلاة والدعاء

جاء في أدب القاضي للماوردي عند بحثه آداب القاضي (٣): ﴿ ويصلي عنـــد التأهب للجلوس ركمتين وإن كان جلوسه في مسجد كانت الصلاة تحية مسنونة ، فيصلسّيها في كل وقت ، وإن كانت من أوقات النهي . وإن كان جلوسه في غـــير

كذبتما فغطسًا رؤوسكما ، وانصر فا . فغطسًا رؤوسهما وانصرفا .

⁽۱) ۲ / ۳۱۷ – ۳۱۸ وراجع أخبار القضاة لوكيـع ۲ / ۵۰۲ و۲ / ۲۹۱ و۲ / ۲۹۹. (۲) ۲ / ۲۰ .

مسجد كانت الصلاة تطوعاً ، فيصليها في غير أوقات النهي ، ويدعو الله بعدها بما رواه عاصم بن سليان ، عن الشعبي، عن أم سلمة ، قالت : كان رسول الله عليها إذا خرج من بيته قال : أللهم إني أعوذ بك أن أز ل " أو أز ل " ، أو أضل " أو أضل " ، أو أظليم أو أظليم ، أو أجهل أو يجهل علي " .

« وكان الشعبي يَقُولُهُن ، ويزيد عليهن : أو أعتدي أو 'يعتدى علي" . أللهم أعينــّـي بالعلم ، وزيّـني بالحلم ، وأكر مِنني بالتقوى ، حتى لا أنطق إلا بالحق ، ولا أقضى إلا بالعدل .

« ويستحب أن يقول هذا إذا جلس للحكم، ثم يشرع في نظره، بعد استقبال القبلة ، لا سيا إن كان في مسجد ، لقول النبي عليه : خير المجالس ما استقبل به القبلة » .

وفي أخبار بكار بن قتيبة ، في رفع الإصر ، لابن حجر أنه (١): « كان يكثر الوعظ للخصوم ، ولا سيا عند اليمين » .

وفي ترجمة عثمان بن قيس بن أبي العاص ، في الكتاب نفسه (٢): «كان فصيحاً ، عابداً ، مجتهداً ، غزير الدمعة ، يقضي وهو يبكي ، ويقول : ويل لمسّن حكم فجار » .

وذكر ابن طولون في كتابه « قضاة دمشق » في ترجمة تقي الدين المقدسي أنه (٣٠ : « كان إذا أراد أن يحكم قال : صلوا على رسول الله عليليم ، فإذا فعلوا حكم » .

أما في الأندلس ، فقد جاء في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي في بحث عقده عن «سير بعض القضاة الماضين ، وفيقر من أنباء الأغة المتقدمين (٤) ، أن «عبدالله بن عمر بن غانم كان له حظ من صلاة الليل ، فإذا قضاها ، وجلس في التشهد آخر ها ، عرض خصم يريد أن يحكم له على ربه ، فيقول في مناجاته : يا رب ! إن فلانا نازع فلانا ، وادعى عليه بكذا ، فأنكر دعواه ، فسألته البينة ،

⁽۱) ۱ / ۱۱٤٤ . (۲) ۲ / ۳۸۷ . وراجع الكندي ص ۲۰۵ - ۳۰۹ .

⁽٣) ص ٢٧٦ . (٤) ص ٣٠٠

فأتى ببينة شهدت له بما ادعى . وقد أشرفت أن آخذ له من صاحبه مجقه الذي تبين لي أنه حق له ، فإن كنت على صواب فثبتني، وإن كنت على غير صواب، فاصرفني . أللهم لا تسلمني ، أللهم سلمني . فلا يزال يعرض الخصوم على ربه حتى يفرغ منهم » .

وفي نفس الكناب ، في ترجمة يحيى بن زيد التجيبي (١): أنه كان على سيرة مهاجر بن نوفل ، وكان من رسمه – إذا اجتمع الناس عنده للحكومة – بدأ بوعظهم ،وتذكيرهم ، فلا يزال يخوفهم الله تعالى ،ويحذرهم وبال الجدال بالباطل ، وما يلحق المبطل من سخط الله ، عز وجل ، وعقوبته ، ويمثل لهم مواقفهم بين يديه في القيسامة ، ثم يذكر ما يلزم القاضي من الحساب ، وما يجب عليه من التحراي لإصابة الحق ، والاجتهاد لتخليص نفسه . ثم يأخذ في النوح والبكاء على نفسه . فيكون ذلك دأبه ، حتى لربا انصرف عنه أكثر المختصمين ، باكين ، وحلين ، قد تعاطوا الحق بينهم » .

كذلك نقرأ في ترجمة القاضي محمد بن محمد اللخمي في المصدر نفسه أنه (٢): «كان من شأنه – إذا أتى المسجد للحكم فيه بين الناس – يتركع ، ويتضرع إلى الله تمالى ، ويلح في الدعاء ، ويسأله أن يحمله على الحق ، ويعينه عليه ، ويرشده للصواب . وإذا فرغ من الحكم ، يتركع ، ويستقبل الله تعالى ، يسأله العفو والمغفرة عما عسى أن يكون صدر عنه ، مما تلحقه تبعة في الآخرة ، .

⁽١) ص ٤٣. وراجع: تاريخ قضاة قرطبة للخشني ص ٢٧ – والتكملة لابن الأبار: ٣٠/٢ نقلاً عن ابن حيان .

الفصلاالثابي

مكازالقضاء وزمتانه

لم يتقيد العرب في الجاهلية ، وكذلك المسلمون بعد البعثة ، بمكان يجلس فيه القاضي ، ويفد عليه فيه الحصوم . فلقد ورد في الأغاني (١) : ﴿ أَنْ عَامَرُ بِنَ الطَرِبِ العدواني كَانَ قَد كَبَر ، فقال له الثاني من ولده : إنك ربما أخطأت في الحكم فيتحمل عنك ، قال : فاجعلوا لي أمارة أعرفها ، فإذا زغت فسمعتها ، وجعت إلى الحكم والصواب . فكان يجلس قدام بيته ، ويقعد ابنه في البيت ، ومعه العصا ، فإذا زاغ أو هفا ، قرع له الجفنة ، فرجع إلى الصواب . . » .

ومن المؤكد أن الرسول عليه كان يقضي في أي مكان وجد فيه : في المسجد، أو في البيت ، أو في البادية ، أو في الطريق ، أو في أي مكان آخر، لأن ما كان يصدر عنه هو التشريع ، والقضاء فرع عن التشريع .

أما أبو بكر ، فقد ورد عنه أنه إذا عرض عليه قضاء لم يعرف فيه الوجه ،

⁽١) ٣ / ٩٠ طبعة الدار .

خرج فسأل: هلمن يعلم عنقضاء لرسول الله مماثل أو مشابه؟ أما من أين خرج؟ فذلك غير ممروف ، فربما خرج من بيته ، أو من المسجد إذا لم يكن فيه أحد. وفي الطبري (١) أن عمر بن الخطاب كان يقضي حيث يدر كه الخصوم .

القضاء في البيت

وفي أخبار القضاة لوكيم (٢): أن أبيّا ادّعى على عمر دعوى ، فجملا بينها زيد بن ثابت ، فأتياه في منزله ، فلما دخلا عليه قال عمر: جئناك لتقضي بيننا ، وفيه بيته يؤتى الحكم (٣) .

وعلى هذا درَج كثير من القضاة منذ الصدر الأول إلى عصر متأخر ، أي : أن القاضي يقضي في بيته ، أو على باب داره . من ذلك ما ذكره وكيع ، من أن كعب بن سوار (٤٠) «كان يقضى في داره » .

وجاء في ترجمة عيسى بن أبان عند وكسع أنه (٥) « يحكم في منزله بالبصرة ، وهو على فرش طبري متساند إلى وسائد طبرية ، وعليه قميص ورداء قصب ، وبين يديه الريحان . . » .

فانظر كم تأنق هذا القاضي في تزيين مجلس القضاء في بيته!

ولعل شريحاً من أوائل من أنكر القضاء في الدار ، ثم أجازه لنفسه . قال وكيم (٦) : « سمعت شريحاً يقول: إذا رأيتموني أقضي في داري فأنكروا عقلي قال ثم رأيته بعد ذلك يقضي في داره ، . وفي رواية أن شريحاً كان يقضي يوم المطرفي الدار (٧) .

كذلك قضى سعيد بن جبير في داره ، وهو الذي قيل عنه « إن ابن عمر سئل عن فريضة ، فقال : سلوا سعيد بن جبير فإنه أعلم مني (^^) .

⁽٣) مثل ما ورد على لسان الضب , راجع ص ٩ – ١٠ من هذا الكتاب.

^{(3) / (0) 7 / 771.}

وفي ترجمة يحيى بن يعمر يقول وكيم : « رأيت يحيى بن يعمر يقضي بين الخصوم في مجلس قضائه ، وإذا قام عنه ماشياً ، وراكباً ، وفي منزله » .

وفي ترجمة الإمام أبي يوسف عند وكيع خبر جاء فيه (١): « كنا عند أبي يوسف في دار أبيه ، فجاء رجل تاجر حتى جلس عند أسكفة الباب ، فقال : إن هذا قد أبى أن يدفع ما أمر أن يدفعه إلي ... » وحكم أبو يوسف بينهها في ذلك المجلس .

وكان خير بن نعيم قاضياً في مصر (١٢٠ – ١٢٧ هـ) «وكان له مجلس يشرف على الطريق ، على باب داره ، فكان يجلس فيه، فيسمع ما يجري بين الخصوم من الكلام (٢٠) .

وورد عند الكندي أن (٣) « محمد بن أحمد الحداد نظر في داره وفي الجامع». وفي طبقات ابن سعد أن (٤) « القاسم بن عبد الرحمن كان يقضي على بابه » . وفي ترجمة عمرو بن سالم عند وكيع أنه (٥) « كان يقضي على باب داره » .

القضاء في المسجد

كان القضاء في المسجد أمراً مألوفاً في جميع العصور الإسلامية. فقد اتسع المسجد لأغراض الحضارة الإسلامية كلها ؛ النابعة من الشريعة. وقد أفردتا لذلك بحثاً خاصاً فارجع إليه. أما أن المسجد كان قصراً للعدل ؛ فذلك لعله الأصل كما للمسجد من حرمة ، وإنما عدلوا عنه في بعض الأحيان لأسباب رأوها. وربما رأى بعض أئمة القضاء أن يكون في المسجد للقضاء ، وأن لا يكون فيه ، كالذي فعله الحسن البصري ، إمام أهل السنة ، فقد جاء في ترجمته عند وكيع (١٠): و وكان يقعد إلى المنارة العتيقة في آخر المسجد ، يعني : القضاء » . فأنت ترى أنه اختار مكاناً لا يشقى فيسه على المصلين ، ولا يخرج عن كونه ضمن الحرم . وأضاف وكيع في موضع آخر موضحاً كيفية جلوسه فيقول (٧) : « قاعد في

⁽۱) ۳/۹۰۲. (۲) الكندي - ص ۱۰ ۳ و وفع الاصر ۱/۸۲۲. (۳) ص ۵۸۷. (۱) ۳۰۳/۳. (۱) ۳۰۷/۳ (۱) ۲ (۷) ۲ (۲)

المسجد ، ظهره إلى المنارة ، .

وفي ترجمة يحيى بن يعمر عند وكيـع أنه كان (١) ﴿ يقضي في المسجد ﴾ .

وكان خالد بن طليق ، على ما رواه وكيم (٢) « يجلس في صحن المسجد عند الطست » .

وولي َ هارون بن عبد الله قضاء مصر (٣) و فجعل مجلسه في الشتاء في مقدم المسجد ، واستدبر القبلة ، وأسند ظهره بجدار المسجد ، ومنع المصلين أن يقربوا منه ، وباعد كتتابه عنه ، وباعد الخصوم . وكان أول من فعل ذلك (٢١٧هـ) واتخذ مجلساً للصيف في صحن المسجد ، وأسند ظهره للحائط الغربي » .

وفي كتاب القضاة والولاة للكندي (٤): « سألت يحيى بن عبدالله : هل كان خير بن نعيم يقضي بين النصارى على باب المسجد ؟ فقال يحيى : قد أدر كت القضاة يجعلون لهم يوماً في مناز لهم وأول من أدخلهم المسجد محمد بن مسروق».

وعند الكندي أن أحمـــد بن محمد بن أبي الموام (°) و كان يجلس يوم الأحد والخيس بمصر ، ويوم الاثنين والثلاثاء بالجامع الأزهر » .

القضاء في دار السلطان

وربما جلس قاضي القضاة في دار السلطان. قال السيوطي في تاريخ الحلفاء (٦٠): « وفي رجب منها – سنة ٣٦٥ – عمل مجلس الحكم في دار السلطان عز الدولة ، وجلس قاضي القضاة ابن معروف وحكم ، لأن عز الدولة التمس ذلـــك ليشاهد مجلس حكمه كنف هو ؟ » .

دار القضاء

في لسان العرب مادة قضى (٧) : « وفي الحديث ذكر دار القضاء في المدينة . قيل : هي دار الإمارة ، قال بعضهم : هو خطأ ، وإنما هي دار كانت لعمر بن

⁽۱) ٣ / ٣٠٦ ولم أعثر على معنى الطست.

⁽٣) القضاة والولاة للكندي ص ٤٤٣. (٤) ص ٣٩٠. (٥) ص ٦١١.

⁽۲) ص ۲۰۱ . طبعة صادر .

الخطاب ، بيعت بعد وفاته في دينه ، ثم صارت لمروان ، وكان أميراً بالمدينة . ومن ههنا دخل الوهم على من جعلها دار الإمارة » .

دار العدل

وفي ترجمة (١) « حسام الدين الغوري من المئة الثامنة ، لما حضر بدار العدل، شرع يذم الكتمة ، ويذكر عنهم قبلتح ...»

وفي ترجمة ابن جماعة أنه (ولد بدمشق ، بالمدرسة العادلية (٢) ، وأن تخلى عن المنصب لتاج الدين يفعل فيه مساشاء ، واقتصر هو على حضور المواكب بدار العدل » (٣) .

القضاء في المدارس

المدرسة العادلية الكبرى في دمشق (٤) ، أنشئت داراً للعلم بادىء الأمر ، ولكنها أصبحت فيا بعد مدرسة ، ومحكمة ، وسكناً للقضاة ، كا مر "بسك قبل قليل، من أن ابن جماعة ولد فيها. قال النعيمي في كتابه: الدارس في المدارس (٥): « و دخل إمام الدين إلى دمشق عقب صلاة الظهر ، يوم الأربعاء ، الثامن من شهر رجب ، فجلس بالعادلية ، وحكم بين الناس .. » .

وفي كتاب قضاة دمشق لابن طولون (٦): «ثم حولت المحكمة إلى البادرائية (٧) ثم إلى السميساطية (١٨). وفي ليلة الأربعاء ثامن عشرية وصل القاضي الجديد ، فأصبح في بيته . ثم ان هذا القاضي الكبير حول المحكمة إلى الجوزية » (٩) .

و في كتاب دمشق لصلاح الدين المنجد (١٠) أن القضاء كان مجلسه في مدرسة الصمصامة (١١) .

⁽١) رفع الاصر ١/ ٢٠٢. (٢) رفع الاصر ٢/ ٥٥٠.

⁽٣) نفس المصدر ٢/ ٢٥٦ . (٤) هي اليوم مقر عجمع اللغة العربية بدمشق .

⁽۵) ۱ / ۲۱۲ . (۲) ص ۱۹۱ و ۱۹۲ .

⁽٧) راجع الدارس في المدارس للنعيمي ١ / ه ٢٠ ومــا زالت قائمة حتى اليوم .

⁽۸) المصدر السابق ۲ / ۱۰۱ ، (۸) المصدر السابق ۲ / ۱۰۱ ، (۸) صر ۲۲۲ .

⁽٩) لم أعثر عليها ، ولعلها : الجزرية – راجع النعيمي ١ / ٨ . (١٠) ص ٢٦٤ . (١١) راجع : النعيمي ٢ / ٨ .

القضاء في مجلس الأمير

في كتاب الولاة والقضاة للكندي (١): (وكان بكار بن قتيبة في مجلس ابن طولون ، فتخاصم رجلان ، فقال له : احكم بينهها . فنظر في القضية

القضاء في الرحبة

في أخبار القضاة لوكيع (٢): ﴿ رأيت ُزرارة بن أوفى يقضي في الرحبة ، خارجاً من المسجد ﴾ . والرحبة — كما في القاموس المحيط : الساحـة . والظاهر أنها ساحة ملحقة بالمسجد ، كأنها حديقة له ، وليست صحن المسجد . فقد كثر ورود القضاء في الرحبة ، حتى في كتب الأدب ، ومنها الأغاني .

وقسد جاء في ترجمة الحسن البصري عند وكيم قوله (٣) : « رأيت الحسن ، وهو يةضي بين الناس ، في خلافة عمر بن عبد العزيز ، في رحبة بني سلم

القضاء في السوق والطريق

في أخبار القضاة لوكيع (٤): « أن إياس بن معاوية كان يقضي في سوق البصرة ، وهي مثل المسجد الجامع ، من سبق إلى مكان فهو أحق به ما جلس عليه آخر ، فهو أحق به » .

قلت : الظاهر أنه يعني المربد ، بدليل تشبيهها بالمسجد الجامع .

وفيه أيضاً (٥) : ﴿ أَنْ إِياسَ بِنْ مَعَاوِيةً قَضَى فِي الطَّرِيقَ ﴾ .

وفي ترجمة عثان بن عثان التيمي عند وكيم أنه (٦): «كان يسلك في أحكامه طريق أهل المدينة : مر ً برجلين يتنازعان في ساباط ، فوقف حتى حكم بينها ثم سار » .

وذكر وكيع (٧) قال : « رأينا يحيى بن يعمر يقضي في السوق راكباً » . وفي طبقات ابن سعد (٨) : « رأيت يحيى بن يعمر على القضاء بمرد ، فربمـــا

[.] TA/ V (A) . T.7 / TV (V) . 1 T7 / T (7) . TE1 / 1 (4)

رأيته يقضي في السوق ، وفي الطريق، وربما جاءه الخصان وهو على حمار، فيقف على الحمار حتى يقضى بينها .

وقــال الكندي في ترجمة عبدالله بن أحمد (١١): ﴿ وَلَقَيْهُ جَمَاعَةُ مَنْ خَصُومُهُ عَنْدُ دَرَبِ العَلْمُ ﴾ فأمر بفرش الفاشية ﴾ وجلس ﴾ فنظر في أمرهم ﴾ .

القضاء في حوانيت السراجين

جاء في تاريخ القضاة لوكيع (٢): « قدمتنا امرأة من الريف ، وغوث قاض في محفة ، فوافت غوث بن سليان عند السراجين ، ولم يبلغ المسجد ، وكتب لها بحاجتها ، وركب إلى المسجد. فانصرفت المرأة وهي تقول : أصابت والله أمك حن سمتك غوثاً . أنت غوث عند اسمك » .

قاض جو ال

في ترجمة عبد الله بن بريدة عند وكيع قال (٣): (رأيت عبد الله بن بريدة على حمار يطوف القرى يقضى بين الناس » .

القضاء على باب أحد الخصمين

في ترجمة عبد الله بن أحمد عند الكندي (٤) قال : و لقيه رجل فقال : أنا ضعيف ، ولي زوجة ، وعلي يمين بالطلاق منها أن لا تخرج إلى الطريق ، وقد علموها أن تطالبني عندك . فقال : أين منزلك ؟ فقال : في ذاك الزقاق. فقال: سر بين يدي . فدخل بين يديه ، فأشرفت المرأة وهي في منزلها ، وقال لها : ما الذي تطلبين منه ؟ قالت : النفقة . ففرض لها وهو راكب على بغلته . . ، .

القضاء في دور معروفة

ذكر الكندي في ترجمة محمد بن أحمد أنه (°): «كان يجلس في دار العباسي" يومي الخيس والسبت ، وفي دار نفسه يوم الاثنين . وإذا حسج العباسي يجلس

⁽۱) ص ۲۶۷ . (۲) ۳ . ۲۳۷ . (۱)

⁽٤) ص ٤١ه . (٥) ص ٥٩ه و ٥٧ه .

بالجامع ، كما مضى في ترجمة عمر بن الحسن العباسي . . ، والظاهر أن العباسي هذا كان أمراً .

القاضي يساوي بين نفسه والخصوم

في أخبار القضاة لوكيع موضعان جاء فيها مر"ة أن القاضي يجلس على « بوري » ومر"ة أخرى على « بري » ، ولم أعرف ما هذا البوري أو البري ؟ ولكني فهمت من العبارة أن الجلوس عليه يفيد المساواة بين القاضي والخصوم . جاء في الخبر الأول (١) : « كتبت إلى علي بن ظبيان – وهو ببغداد قاض – : بلغني أنك تجلس للحكم على بوري ، وقد كان من قبلك من القضاة يجلسون على الوطاء ويكتبون . فكتب : إني لأستحي أن يجلس بين يدي " رجلان ، حر "ان مسلمان على بوري ، وأنا على وطاء . لست أجلس إلا على ما يجلس عليه الخصوم » .

وفي ترجمة عاصم بن سليان (٢): « رأيت عاصماً على قضاء المدائن ، فخرج عليه بزكان (٣) له أسود ، وقسطره في يده ، حتى جلس على بري ، وأعنز له ترعى بين يديه ، فإن جاء إنسان يخاصم إليه نظر في حاجته ، وإلا فهو مقبل على أعنزه » (٤) .

في الأندلس

لم تختلف الحال في الأندلس ، عها كانت عليه في المشرق . فنرى أن (°): د إبراهيم بن العباس بن عيسى ، ربما جلس يقضي في بيته ، بين الناس ، وخادمه تنسج في ناحية البيت » .

ونقرأ في ترجمة محمد بن يشير ، في قضاة قرطبة للخشني أنه (٦) ﴿ كَانَ يَقْضِي

⁽١) ٣ / ٣٨٦ . (٢) ٣ / ٣٠٤ . (٣) الظاهر أنه نوع من اللباس الخشن .

⁽٤) وسألت أصدقاء لي من بفداد ، فأعلموني ان « البارية » في العامية العراقية هي الحصيرة، وأنها تجمع عل « بواري » . وأن هذا هو المقصود من لفظ « بوري » أو « بري » .

⁽٠) التكلة لابن الابار ١ / ١٣٠ وقضاة قرطبة للخشني ص ٧٩ . (٦) ص ٥٠ .

في سقيفة معلقة بقبلي مسجد أبي عثان . وكان إذا قعد للقضاء جلس وحده ، لا يجلس معه أحد ، وخريطته بين يديه ، يتولى أكثر الكتاب بيده ، فيتقدم الخصوم على كتبه ، فيقف الخصان على أقدامها ، فيدليان مججتها ، ثم يفصل بينها وينصرفان » .

وفي ترجمـة سعيد بن سليان الغافقي في قضاة قرطبة أيضاً أنه (١) « لما قدم قرطبة ، ولاه الأمير القضاء ، فجلس للحكم في المسجد . . » .

ومن غرائب التذكير بالآخرة ، وبمغبة القضاء ، ووجوب التزام العدل ، ما قرأته في ترجمة محمد بن سليان الأنصاري المالقي في كتاب تاريخ قضاة الأندلس النباهي المالقي حيث جاء فيها (٢): « وكان قعود القاضي أبي عبدالله ، لتنفيذ الأحكام ، بالمسجد المذكور له من داخل مالقة ، ازاء قبر كان قد حفوه بالزيادة هنالك ، وأعده لنفسه ، وفه دفن ... » .

وعقــــد ابن الأخوة في كتابه معالم القربة ، في أحكام الحسبة ، فصلاً عن « القضاة والشهود » جاء فمه (۳) :

« وينبغي أن يجلس – القاضي – في موضع واسع ، في وسط البلد ، يعرفه الناس، ويقصدونه ، ولا يكون في الجامع ، ولا في المسجد ، لأنه ربما دخل عليه الرجل الجنب ، والمرأة الحائض ، أو الذمتي ، أو الصبي ، أو الحافي ، و من لا يحترز من النجاسات، فيؤذون المسجد، ويوسخون الحصر، وقد ترتفع الأصوات، ويكثر اللغط فيه عند ازدحام الناس ، ومنازعاتهم للخصوم ، وكل ذلك ورد الشرع بالنهى عنه » .

وذكر حسن حسني عبد الوهاب محقق كتاب (أحكام السوق) ليحيى بن عمر عن سحنون أنه (٤) (كان يحكم في الجامع) في بيت أعده لذلك. وكان حبيب صاحب المظالم يحكم في بيت آخر في الجامع ، قرب القاضي ، . نقل ذلك

⁽۱) ص ۹۶ . (۳) ص ۱۰۰ . (۳) من ۲۰۷ . (۳)

⁽٤) ص ٣١ – الحاشية رقم (١) .

عن الجزء الثاني من كتاب المدارك – ص ٦٠٨ . وبذلك جمسع بين حرمة جوار المسجد ، وبين دفع المحاذير التي أشار إليها ابن الأخوة من القضاء داخل المسجد.

مجلس القضاء عند الماوردي

أشار الماوردي إلى مجلس القضاء في مواضع متعددة من كتابه أدب القاضي، فقال في معرض توليسة القاضي والعهد إليه (١): « و إن خرج -- العهد -- عن الشرط إلى الأمر ، كقوله : قلدتك قضاء البصرة ، فانظر في جامعها ، صح التقليد ، وبطل الشرط ، وجاز له أن ينظر في الجامع ، وغير الجامع ، لأنه لا علك الحرج عليه في مواضع جلوسه » .

وفي باب آداب القضاء قال (٢): ﴿ قال الشافعي : وأحب للقاضي أن يقضي في موضع بارز للناس . وهــذا صحيح ، وهو من آداب القضاء دون أحكامه ﴾ . وسنعود إلى هذا الموضوع بعد قليل .

وقال في موضوع واجبات القاضي بعد دخوله البلد (٣): «ثم يقرر أمرين ، يعتمدهما الخصوم في نظره، أحدهما – أن يجعل مجلس نظره، من بعد، معروف المكان ، مخصوصاً بالنظر في الأحكام ، حتى لا يسألوا عنه إن خفيي عليهم ، ولا يعدلوا عنه إن نظر في غير أحكامهم » .

وعاد إلى موضوع الموضع البارز فقال (٤): ﴿ قَالَ الشَّافَعَي : وَأَحَبُ أَنِ يقضي في موضع بارز للناس . ومراده بهذا شيئان :

و أحدهما ــ أن لا يحوج مع البروز إلى الاستئذان عليه .

« ولئن لم يحتج مع بروزه إلى الإذن عليه ، فمن أدب المتنازعين أن لا يبــدآ بالدعوى إلا بعد إشعاره وإذنه .

^{.147/1(1) .140/1(1) .141/1(1) .104/1(1)}

د فإن نظر بينهم في داره التي لا يدخلها أحد إلا بإذنه ، جاز ولم يكره ،
 وإن قل .

« روت أم سلمة قالت : اختصم إلى رسُول الله ﷺ رجلان من الأنصار في مواريث متقادمة ، فقضى رسول الله ﷺ بينهما في بيتي .

« فإن كثرت المحاكمات عدل عن النظر في داره التي تحوج إلى الاستئذان إلى المجلس الذي وصفناه ، وإن كان حكمه نافذاً في الأحوال كلما ، .

وعالج الماوردي موضوع القضاء في المسجد فقال (١): ﴿ قَالَ السَّافَعَي: وَأَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ المُسجِد لكثرة الفاشية ﴾ والمشاتمة بين الخصوم .

أما القضاء في المسجد ، فلا يكره في حالتين :

« أحدهما – في تغليظ الأيّمان به ، إذا لزم تغليظها بالمكان والزمان ، فإن رسول الله عِلِيَّةٍ غلّـظ لعان العجلاني في مسجده .

« والحال الثانية – أن يحضر القاضي الصلاة ، فيتفق حضور خصمين إليه ، فلا يكره له تعجيل النظر بينها فيه . فقد قضى رسول على في مسجده على هذا الوجه ، وكذلك من قضى من الأثمة بعده ، لأن حضورهم في المسجد لم يكن مقصوراً على القضاء فيه .

وأما ما عدا هاتين الحالتين - أن يجعل المسجد مجلساً لقضائه بين الخصوم،
 فكروه عند الشافعي .

« وقال مالك وأحمد وإسحاق ^(٢) : لا يكره ، وهو قول الشمبي .

و وعن أبي حنيفة في كراهته روايتان ، استدلالاً برواية الشعبي . قسال : رأيت عمر بن الخطاب مستنداً إلى القبلة يقضي بين الناس . وقال الحسن: دخلت المسجد، فرأيت عثمان بن عفان قد ألقى رداءه على كومة خطار (٣) ، ونام عليه . وأناه سقاء بقربته ، ومعه خصم ، فجلس عثمان وقضى بينها . وروي عن علي أنه كان يقضي بين الناس في المسجد، وإذا كان هذا من فعل رسول الله علي والأثمة الراشدين من بعده لم يكره .

⁽۱) ۱ / ۲۰۶ وما بعدها . (۲) ابن راهویه . (۳) أي : حبال .

و دليلنا على كراهته ما رواه ابن بريدة عن أبيه : أن رسول الله عَلَيْكُ ، مم رجلًا ينشد ضالة في المسجد ، فقال : لا وجدتها ! إنما بنيت المساجد لذكر الله والصلاة . فدل على كراهة ما عداهما فيه .

« وروى معاذ أن النبي ﷺ قال : جنبوا مساجدكم صبيانكم ، ومجانينكم ، ورفع أصواتكم ، وخصوماتكم ، وحدودكم ، وسل سيوفكم ، وشراءكم ، وبيعكم .

« وروى سعيد بن المسيَّب أن عمر بن الخطاب كتب إلى القضاة أن لا تقضوا في المساحد .

« وسمع عمر رجلًا يصبح في المسجد ، فقال له : أتدرى أن أنت ؟

« ولأن حضور الخصوم لا يخلو من لفط ، ومنابذة ، وربما تعدَّى إلى سبَّ ، ومشاتمة . والمساجد تصان عن هذا . ولأنه ربما كان في الخصوم جنب، وحائض، يحرم عليهما دخول المسجد، ولأن لفط الخصوم بمنع خشوع المصلين، وسواء صفر المسحد أو كبر .

« فأما ما روى عن الصحابة من النظر فيه ، فإنما كان نادراً .

ه قال الشافعي : وأرفق الأماكن به وأحراها ، أن لا تسرع ملالته فيه . يريد بأرفق الأماكن به : أن يكون الموضع إن احتاج فيه إلى الفائط والبول قدر عليه ، وإن عطش شرب الماء فيه ... ويريد بقوله : أحراها، أن لا تسرع ملالته فيه، أن يكون الموضع يقي من الحر والبرد والشمس والمطر، كثير الضوء، حتى لا يناله أذى فيضحر ... ، . ا ه

زمات القضاء

لم يكن للقضاء وقت معين ، يلتزم به القضاة . وإليك ما وقع لنـــا خلال مطالعاتنا حول هذا الموضوع ، في المشرق والمغرب :

فقد جاء في ملحق كتاب الكندي الولاة والقضاة ، في ترجمة عبد الله بن أحمد،

أنه (١) « كان شهماً ، ضابطاً ، داهية ، بمشياً للأمور ، يجلس في كل اثنين وخميس لابساً للسواد ، وفي سائر الأيام بالبياض » .

وجاء فيه (٢): ﴿ أَنْ مَحَدُ بِنَ أَحَدُ بِنَ الْحَدَادُ كَانَ يَجَلَسَ فِي دَارُ الْعَبَاسِي يُومِيُ الْجَيْسِ وَالْسَبْتَ ﴾ وفي دار نفسه يوم الاثنين ﴾ .

وفيه أيضاً في ترجمة الحسين بن أبي زرعة أنه (٣) ﴿ كَانَ يَبَاشُرُ القضاء بنفسه غدوة وعشمة ﴾ .

وفي ترجمة أبي العباس السعدي ، في رفع الإصر لابن حجر أنه (٤): «كان يوكب أيام الجمع مع الحاكم ، ويطلع إليه يوم السبت ، يعرفه ما جرى من أمر القضاة ، والشهود ، والأمناء بالبلاد ، وما يتعلق بالحكم . ويجلس يوم الأحد والحنيس بمصر، ويوم الاثنين والثلاثاء بالجامع الأزهر، ويوم الأربعاء لراحته....

وفي ترجمة محمد بن بشير في قضاة قرطبة للخشني أنه (°): «كان يقعد لسماع الخصومة من غدوة إلى قبل الظهر بساعة . ثم يقعد بعد صلاة الظهر إلى صلاة العصر : لا يكون نظره غير السماع من البينات ، ولا يسمع من بينة في غير ذلك الوقت » .

عند الماوردي

أشار الماوردي في كتابه أدب القاضي عند بحثه عن واجبات القاضي ، بعد دخوله البلد ، وقراءة العهد ، إلى أنه يقرر أمرين : أحدهما مكان القضاء (٢) ، ووالثاني: أن يكون زمان نظره معينا عليه من الأيام، ليتأهبوا – المتخاصمون – فيه التحاكم إليه .

وفإن كثرت المحاكات ، ولم يتسع لها بعض الأيام ، لزمه النظر في كل يوم .
 ويكون وقت نظره من اليوم معروفاً ، ليكون باقيه مخصوصاً في أمور نفسه وراحته ودعته .

⁽۱) ص ۳۹ه – وراجع نفس العبارة في رفع الاصر لابن حجر ۲ / ۲۹۰ ، لأن عبارة الملحق منقولة عن ابن حجر . (۲) ص ۵۰ . (۲) ص ۱۹۰ . (۱) ص ۱۹۰ . (۱) ۱ / ۱۹۰ .

« وإن قلّت المحاكات ، واتسع لها بعض الأيام، جعل يوم نظره في الاسبوع محصوصاً ، بحسب الحاجة فيه : من يوم ، أو يومين ، أو ثلاثة ، معتبراً بقدر الحاجة حتى يستعد الناس للتحاكم فيه .

« فإن تجدد في غير يوم النظر ما لا يمكن تأخيره فيه ، نظر فيه ، ولم يؤخره . « ويختار أن تكون أيام نظره من الأسبوع : السبت ، والاثنين ، والخيس » . وقال في موضع آخر (۱) : « ويجعل – القاضي – يوم جلوسه للحكم العام معروف الزمان ، والمكان ، ولا يخل بيوم في كل أسبوع . فإن وردت فيا عداه أحكام خاصة لم يؤخرها إن أضرت ، وكان فيها بين أن يستخلف من ينوب عنه في النظر ، وبين أن ينظر فيها بنفسه ، بعد أن يستكمل الراحة والدعة ، لئلا يسرع إلمه ملل ولا ضجر » .

العط_لة القضائية

لم تكن العطلة القضائية شيئًا معروفًا عند القضاة ، غير أنني عثرت على خبر في كتاب تاريخ قضاة الأندلس النباهي المالقي، في ترجمة محمد بن يبقى بن زرب (٢) جاء فيه : « قال عنه ابن حارث : كان لا يحكم في شهر رمضان ، ويفرغ فيه نفسه المعمل والعبادة ، لم يزل مواظبًا على ذلك إلى أن مات » . وقوله : المعمل ، كأنه يفيد أنه كان يعكف على دراسة قضاياه ، والمعبادة . فكان هذا الشهر بمثابة العطلة القضائية في هذه الأيام .

القضايا المستعجلة

استطعت أن ألتقط من كتاب أدب القـــاضي للماوردي فكرتين ، مر"ت إحداهما في الجزء الأول (٣) ، وجاءت الثانية في الجزء الثاني (٤) ، ومن الجع

⁽۱) ۲/ ۱۶۶ . (۲) ص ۷۷ – ۸۷ . (۳) ۱/۱۳۰۱ . (۱) ۲/ ۱۹۶۲ .

بينها يمكن أن نقول إن هذا الإمام قد تصور وجود قضاء مستعجل في التنظيم القضائي الإسلامي ، هذا القضاء المستعجل الذي أقيم في التشريعات الحديثة استناداً إلى فكرة حدوث الضرر من تأخير النظر في الخلاف ، أو تهيئة البينة ، أو غير ذلك من الأسباب التي يكور فيها عنصر العجلة هو الأصل في تسريع الفصل في الأمر المعروض ، إما أصلا ، وإما فرعاً .

قال الماوردي في الجزء الأول في معرض بحث زمان القضاء: « فإن تجدد في غير يوم النظر ما لا يمكن تأخيره فيه ، نظر فيه ولم يؤخره » .

وقال في الجزء الثاني : وفإن وردت فيما عداه أحكام خاصة ، لم يؤخرها إن أضر"ت من (١٠) .

وإني لأرى أن وجود فكرة القضاء المستعجل كاف وحده ، لأن نسجل لهذا الإمام السبق في التشريع الذي أغاث كثيراً من المظّاومين .

⁽١) أي : إن كان تأخيرها يورث الضرر .

الفصكل الشالث

إجراءات المحاكمة

مذكرة الدعوة

كانت مذكرة الدعوة تقدم من المدعي، أو من موظف مخصوص في الحكة، هو الذي يتولى كتابتها . وكانت تسمى في المشرق والمغرب و رقعة ، واقتصر لفظ و سَحَاءَة ، على المفرب .

الرقعــة

في القاموس المحيط : الرقعة بالضم ، التي 'تكتَّب .

وجاء في كتاب أدب القاضي للمأوردي (١): و فأما صفة الرقاع التي تثبت فيها أسماء الخصوم ، فينبغي أن يكون الذي يتولى إثبات أسمائهم فيها أميناً ، فطيناً ، ويثبت في كل رقعة اسم الطالب ، واسم أبيه ، وجدة ، وقبيلته ، وصناعته . وقال بعض أصحابنا : يثبت معه في الرقعة اسم المطاوب .

^{. 44. / 4 (1)}

و فإذا أريد إحضاره عند خروج رقعته ، نودي باسمه وحده ، دون اسم أبيه وجدًه ، فإذا وافق أبيه وجدًه ، فإذا وافق ما في الرقعة نظر بينه وبين خصمه ، وإن خالف ما في الرقعة قال له القاضي : ليست هذه رقعتك ، فانصرف حتى يحضر صاحبها ...

« فلو نودي صاحب رقمــة فلم يحضر ، كر"ر النداء ثلاثاً ، فإن لم يحضر ، أخرجت وقعة غيره ونودي صاحبها .

« ولو أن القاضي استناب في إخراج هــذه الرقاع ، وفي الإقراع (١) ، مَن يثق بعقله ، وفطنته ، من أمنائه وثقاته ، ليتوفر به على نظره ، جاز ، وكان أبلغ في صانته » .

وفي قضاة قرطبة للخشني، في ترجمة عمرو بن عبدالله أنه (٢): «كان إذا قمد مقمد القضاء ، أمر من كانت له عنده خصومة أن يكتب اسمه في رقعة ، ثم يجمع الرقاع ، ويخلطها بين يديه ، ويدعو بأصحابها : الأول فالأول ، على ما يخرج إلى يده من الرقاع » .

السيحاءة

لم أعثر في المصاجم إلا على القول الآتي في تاج المروس ، مادة ﴿ سحى » ، قال : ﴿ سَحَاةَ القَرطاس ، كحصاة ، لفسة في السحاءة » . ولم يشرح اللفظ ، ولعله كان مفهوماً في عصره .

وجاء في قضاة قرطبة للخشني، في ترجمة يخامر بن عثمان ، قال (٣) : « طرح ابن الشّمر بين سَحِيبًات يخامر بن عثمان الشعباني ، سحاءة فيها مكتوب : يونس ابن متى، والمسيح بن مريم . فخرجت السحاءة إلى يخامر ، فأمر أن يدعى بها، فهتف الهاتف : يونس بن متى ، والمسيح بن مريم . فصاح ابن الشمر : نزولهما من أشراط الساعة . . » ! وواضح من هذا الحبر أن السحاءة هي بمعنى الرقعة . وأن ابن الشمر أراد العبث بيخامر .

⁽۱) الإقراع من أجل ترتيب رؤية الدعاوى . (۲) ص ۱۰۳ . (۴) ص ۸۸۰

وجاء في فوات المعاجم العربية لدوزي (١) ما ترجمته : ﴿ سِحَاءَ : قطعة من الورق يكتب عليها جملة قصيرة ؛ أو قطعة من بيت شعر، وجَعها : سَحَيَات، ثُم أورد النص الوارد عند الخشني .

ختم طينة

ظاهر ما في المصادر أنه كان القاضي خاتم معروف ، وأنه إذا أراد دعوة خصم إلى المحكمة ، ختم بالحاتم على طينة ، وأعطاه لحصم المطلوب ، حتى يحضر . جاء في أخبسار القضاة لوكيم ، في أخبار شريك بن عبدالله النخعي أنه (٢) : و أتته امرأة متظلمة ، فقال لها : مَن ظلمتك ؟ قالت : الأمير موسى بن عيسى كان لي بستان على شاطىء الفرات ، ورثته عن آبائي ، وفيه نخل ، فقسمته بيني وبين إخوتي ، وبنيت مائطا ، وجعلت فيه فارسا بحفظ النخل ، فاشترى الأمير من إخوتي حقوقهم ، وسامني أن أبيع فأبيّت ، فلما كان في هذه الليلة بعث بخمسمئة فاعل ، فقلموا الحائط ، فأصبحت لا أعرف من محلتي شيئاً . فختم طينة ، مقال لها : إمض إلى بابه حتى يحضر معك . . » .

وفي أدب القاضي الماوردي (٣): « وإذا وجب على القاضي أن يعدي كل مستعد إليه ، إذا لم يعلم كذبه ، كان القاضي في إعدائه بالخيار : بين أن ينفذ معه عوناً من أمنائه يحضره إليه (٤) ، وبين أن يختم له في طين بخاتمه المعروف ، يكون علامة استدعائه ، وبين أن يجمع له العون والحتم ، بحسب ما يؤد يه الاجتهاد إليه من قوة الخصم وضعفه » .

الطابسع

في المعاجم : طبيع عليه ، كمنع ، ختم َ . والطبيع : المثال ، تقول : اضربه على طبيع هذا ، والختم ، وهو التأثير في الطين ، ونحوه .

DOZY - Supplément aux dictionnaires arabes. ٦٣٧ / ١ هادة « سعو » ١ / ١٣٧ / ١

^{. 444 / 4 (4)}

⁽٤) وهو الذي سمي مؤخراً : المحضر ، لأنه يحضر المطلوب أمام القضاء .

ولقد كان في الأندلس نوع من العلامة ، الظاهر أنها شبيه بختم طينة ، أو هي نفسها ، يستعملها القاضي لدعوة الخصوم أمام المحكة . جاء في كتاب قضاة قرطبة للخشني (١) : « لما ولي القضاء محمد بن بشير ، طبع طوابع عشرة ، فلم تزل في خريطته (٢) إلى أن مات . كان إذا أتاه الرجل يسأل الطابع فيمن يحبه (٣) . فإن كان قريباً بقرطبة ، أعطاه طابعاً ، وأمر الكاتب بزم "اسمه ومسكنه ، وفيمن أخذ الطابع ، ويقول : إياك إن كنت ظالماً أن تقدم على أحد بطابعي ، ويعهد إليه بصرف الطابع بعينه . وإن كان بعيداً ، أجال له بقدر ذلك . فلم تزل تلك الطوابع تتردد على يديه ، حتى توفي ، .

وفي ترجمه سليمان بن أسود الفافقي في نفس الكتاب (°): لما 'عزل يوسف بن بسيل عن َشَدُونة قام عليه بعض أهلها في مال ادعاه في يديه . فبعث فيه سليمان بطابع ، فلما وقف إليه بطابع القاضي زجره ، وأمر بضربه . فجمع سليمان الأعوان ، ثم بعثهم في يوسف فترصدوه ، فلما خرج أتوا به على عنف » .

وفي تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي خبر يفيد أن الطابع هو الختم ،

⁽¹⁾ o . o . (٢) الخريطة : الجعبة ، أو الحقيبة أو ما ماثلها.

⁽٣) كذا في الأصل، ولعلها : يطلبه . (٤) ص ١٠٥–١٠٦ . (٥) ص ١١٤.

وأنه كاكان يستعمل للقاضي ، كان يستعمل للأمير . جاء ذلك بمعرض تسجيل أمير شهادته ، حيث قال (١) : فأرسل الأمير الحكم إلى فقيهين من فقهاء حضرته ، وخط شهادته بيده في قرطاس ، وختم عليه بخاتمه ، ودفعها إلى الفقيهين ، وقال لها : هذه شهادتي ، بخطي ، تحت طابعي . . » .

وفيه أيضاً : ﴿ إِنِي لقاعد يوماً بين يدي الأمير › إذ دخل عليه فتاه بدرون الصقلبي — وكان أثيراً لديه — باكياً ، فقال له: ما دهاك ؟ قال : امرأة تطالبني في دار في يدي ، فأغفل ما كنت إذ جاءتني بطابع القاضي . . » .

وفي معجم دوزي فوات المعاجم العربية عمادة طبع (٢٠): طابع جمعه طوابع. كتابة مختومة عدور أمامه - دعوة - كتابة مختومة عدور أمامه - دعوة - (ثم ذكر نص القاضي عمرو بن عبدالله). وأضاف : علامة عمار إشارة تستعمل في محو أو إلغاء صك . وللفظ طابع معان أخرى تراجع عند دوزي .

دعوة المرأة

قال الماوردي في أدب القاضي (٣): ﴿ فَإِنْ كَانَ الْحُصِمُ المُدَّى عَلَيْهِ امْرَأَةَ ﴾ لم يُخِلُ حالها من أن تكون مَرْزَةً (٤) أو خفرة (٥).

دفإن كانت برزة – والبرزة التي تتظاهر بالخروج في مآربها، غير مستخفية – فتصير بهذا البروز كالرجل في وجوب الحضور للحكم .

وإن كانت خفيرة - والخفرة هي التي لا تنظاهر بالخروج في أرب ، وإن خرجت استخفت ولم تعرف - فلا يلزمها الحضور مع هذا الحفر، وعلى القاضي، إذا استعداه الحصم عليها ، أن يحكم بينها وبين خصمها في منزلها ، إما بنفسه، أو بنائب عنه .

« فإن اختلفت وخصمها في البروز والحُـنَفَـر ، 'نظير ، فإن كانت من قوم :

⁽٤) البرزة : المرأة البارزة المحاسن ، أو التي تبرز القوم يجلسون إليها ويتحدثون ، وهي عفيفة (المعاجم) . (٥) الحفو : شدة الحياء .

الأغلب من حال نسائهم الخفر ' ، فالقول قولهـ مع يمينها . وإن كان قومها : الأغلب من حال نسائهم البروز ' ، فالقول قول الخصم مع يمينه ، ا ه .

وفي أخبار القضاة لوكيع (١): «استعدى نبطي على زينب بنت سليان وأرسل سو"ار إليها يعلمها لتحضر وامتنعت فكتب إلى الهيثم بن معاوية فأمره بإحضارها فكتب إليه الهيثم : إنها بنت سليان بن علي ". فكتب إليه سوار : فهي أولى من أعطى الحق من نفسه و إذ كانت بهذا الموضع السني ".. » .

القصة : عريضة الدعوى

جاء في رفع الإصر لابن حجر (٢): «كان رجل من ولد عمر بن الخطاب ، لا يلقى أحمد بن أبي دؤاد إلا لمنه ، ودعا عليه ، سواء وجده منفرداً ، أو في محفل ، وأحمد لا يرد عليه . فاتفق أن عرضت للعمري حاجة عند المعتصم ، فسألني (٣) أن أرفع قصته ، فخشيت أن يعارضني أحمد ، فامتنعت ، فألح علي . فأخذت قصته ودخلت إلى المعتصم ، فلم أجد أحمد ، فاغتنمت غيبته ، ودفعت له قصة الرجل ، فدخل أحمد ، وهي في يده ، فناولها له . فلما رأى اسمه ، وفيه أنه من ذرية عمر بن الخطاب ، قال : يا أمير المؤمنين ! عمر بن الخطاب .يا أمير المؤمنين ! عمر بن الخطاب .يا أمير المؤمنين ! عمر بن الخطاب .يا أمير وأخذت القصة فدفعتها للرجل . . » .

الشروع في المحاكة

في أخبار القضاة لوكيع (٤): «كان شريح إذا جلس للقضاء ، ينادي منادي من جانبه : يا معشر القوم ! إعلموا أن المظاوم ينتظر النصر ، وأن الظالم ينتظر العقوبة ، فتقدموا يرحمكم الله ، وكان يسلم على الخصوم ». وهذا وأمثاله بأصول المحاكات الدينية أشبه . وقد قدمنا أغوذجات منها في البحث السابق (٥).

^{. 74 / 77 / 77 - 37 / 77 -}

⁽٣) المتكلم هو عبد الملك بن الزيات الوزير .

⁽٤) ٢ / ٣٩٢ . (٥) راجع ص ٦٩ ٤ من هذا الكتاب.

إنصاف الخصوم

قال الماوردي (١): ﴿ قال الشافعي : وينبغي للحاكم أن ينصف الخصمين في المدخل عليه ﴾ للحكم ، والاستاع ، والإنصات لكل واحد منها ، حتى تَـنَــُفــَد حجته ، ولا ينتهرهما ﴾ ثم أضاف :

د اعلم أن القضاة زعماء المدل والإنصاف ، 'ندبوا لأن يتناصف بهم الناس ، فكان أولى أن يكونوا أنصف الناس .

د وروى عطاء بن يسار عن أم سلمة أن النبي عَلَيْكُ قال : من ابتسُلي بالقضاء بين الناس ، فليمدل بينهم في لحظه ، وإشارته ، ومقمده ، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ، ما لا يرفع على الآخر .

آداب القضاة

وللقضاة آداب تزيد بها هيبتهم ، وتقوى بها رهبتهم . والهيبة والرهبة في القضاء من قواعد نظرهم ، لتعود الخصوم إلى التناصف ، وتكفهم عن التجاحد. و وآدابهم – بعد ما قدمناه – من الشروط المعتبرة في صحة ولايتهم ، تشتمل

﴿ وَادَابُهُمْ — بَعْدُ مَا قَدَمُنَاهُ — مَنْ الشَّرُوطُ المُعْتَابُرَةُ فِي صَحْهُ وَلَا يُتَهُمُ •تَشْتَمَر على ثلاثة أقسام :

د أحدها — أدبهم في أنفسهم : وهو معتبر بحال القاضي : فإن كان موسوماً بالزهد والتواضع والحشوع ، كان أبلغ في هيبته ، وأزيد في رهبه . وإن كان ممازجاً لآبناء الدنيا ، تميز عنهم بما يزيد في هيبته من لباس لا يشار كه غيره فيه ، ومجلس لا يساويه غيره فيه ، وسمت يزيد على غيره فيه » .

أما اللباس فقد تحدثنا عنه من قبل فارجم إليه (٢) . ثم قال الماوردي :

بحلس القامني

« وأما مجلسه في الحكم ، فينبغي أن يكون فسيحاً ، لا يضيق بالخصوم ، ولا يسرع فيه الملل ، ويفترش فيه بساطاً ، لا يزرى ، ولا يطفى ، ويختص فيه بمقمد

⁽١) أدب القاضى ٢ / ٢٠٠٠ . (٢) ص ٣٣٥ وما بعدها من هذا الكتاب .

ووسادة ، لا يشاركه غيره فيهها . وليكن جلوسه في صدر مجلسه ، ليعرف الداخل عليه بديهة النظر ، ولو كان مستقبلًا فيه القبلة كان أفضل .

د ويفتتح مجلسه بركعتين ، يدعو بمدهما بالتوفيق ، والتسديد ، ثم يطمئن في جاوسه متربعا ، مستنداً أو غير مستند .

سبت القامني

و وأما سمته: فينبغي أن يكون في مجلس الحكم غاض الطرف ، كثير الصمت ، قليل الكلام، يقتصر من كلامه على سؤال أو جواب، ولا يرفع بكلامه صوتاً ، إلا لزجر وتأديب ، وليقلل الحركة ، والإشارة ، وليقف من أعوانه بين يديه من يستدعي الخصوم إليه ، ويرتب مقاعد الناس في مجلسه ، ويكون مهيباً ، مأموناً ، لينصان به مجلسه ، وتكل به هيبته » .

ثم تحدث الماوردي عن آداب القضاة مع الشهود، وسنأتي عليها في موضعها. وقال الماوردي في أدب القاضي (١): ﴿ آداب القضاة مع الخصوم: أن يبدأ بالنظر بين من سبق من الخصوم، ولا يقدم مسبوقاً إلا باختيار السابق. ويجمع بين الخصمين في دخولها عليه، ولا يستدعي أحدهما قبل صاحبه، فتظهر به مايلة المتقدم، وتضعف فيه نفس المتأخر، بل يسوسي في المدخل بين الشريف والمشروف، والحروالعبد، والكافر والمسلم.

المساواة بين الخصوم

« فإذا دخلا عليه سو"ى بينها ، في لحظه ولفظه: إن أقبل كان إقباله عليها ، وإن أعرض كان إعراضه عنها . ولا يجوز أن يُقبل على أحدهما ، ويُعرض عن الآخر . وإن تكلم كان كلامه لهما ، وإن أمسك كان إمساكه عنها ، ولا يجوز أن يكلم أحدهما ويمسك عن الآخر ، وإن اختلفا في الدين والحرية ، لشلا يصير عاملاً لأحدهما .

[.] YE4/Y(1)

قال الماوردي (۱): « يتميز مجلس الحكام عن مجالس غيرهم في أن الحساكم يساوي بين الخصمين، في مقعدهما، والنظر إليها، وكلامه لها، ولا يخص أحدها بترتيب، ولا نظر، ولا كلام. كتب عمر في عهده إلى أبي موسى الأشعري: آس بين النساس في وجهك، وعدلك، ومجلسك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك. فأمرَه بالتسوية بينهم في وجهه، وعدله، ومجلسه . وليكن جساوس الخصوم بين يديه مجتاة على الركب، ليتميز عن جاوس غير الخصوم، فيكون أجمع لهيبته » (۲).

جلوس الخصوم

ولا يسمع الدعوى منها وهما قائبان ، حتى يجلسا بين يديه ، تجاه وجهه . روى عبد الله بن الزبير قال : قضى رسول الله عليه أن يجلس الخصان بين يدى القاضى .

د وينبغي أن يكون مجلس الخصوم عند القاضي أبمـــــد من مجالس غيرهم ،
 ليتميز به الخصوم من غيرهم .

د ويسوسي في المجلس بين الشريف والمشروف ، وبين الحر والعبد ، كما سوسى بينها في الدخول .

« فإن اختلف جلوس الخصمين بين يديه ، فتقدم أحدهما على صاحبه ، كان القاضى بالخيار بين : أن يؤخر المتقدم ، أو يقدم المتأخر .

^{. . . . / \ (\)}

⁽١) راجع في موضوع المساواة كتاب الدكتور حيدر مردم بك: التنظيم القضائي ، ومبدأ المساواة بين المتقاضين – مشاركة في تاريخ المدالة المقارن: القانون الروماني – القانون الفرنسي القديم – الشعريمة الاسلامية وسورية . باريس ١٩٣٩ .

L'Organisation Judiciaire et le principe de l'égalité entre les Justiciables - Contribution à l'histoire comparative de la justice - Droit Romain - Ancien Droit Français - Droit de l'Islam et Syrie. Paris 1929. Editions et publications contemporaines - Pierre Bonuet. 47 Rue de la Gaité - PARIS 14.

د وقد روي عن عمر بن الخطاب وأبيّ بن كعب أنها تقاضيا إلى زيد بن ثابت في محاكمة بينها . . فأخذ زيد وسادة ليجلس عليها عمر ، فقال عمر : هذا أول جورك ، سُوّ بمننا في المجلس ، فجلسا بين يديه . .

ومن عادة جلوس الخصوم: أن يجلسوا في التحاكم ، بروكاً على الراكتب ،
 لأنه من عادة العرب في التنازع ، وعرف الحكام في الاحكام .

تقامني النساء

« فإن كان التخاصم بين النساء : جلسن متربعات ، بخــلاف الرجال ، لأنه أستر لهن .

د وإن كان بين رجل وامرأة : برك الرجل ، وتربّعت المرأة ، لأنه عرف لجنسها ، فلم نصر تفضيلاً لها .

د والأولى بالقاضي: أن لا يشرك بين الرجال والنساء في مجلس النظر، ويجعل للنساء وقتاً ، وللرجال وقتاً .

ولا يحضر تخاصم النساء من الرجال من 'يستغنى عن حضوره .

د وقد اختير للحاكم عند تحاكم النساء أن يكون الواقف بين يديه ، لترتيب الخصوم ، خصياً .

وإن كان التحاكم بين رجل وامرأة: فالأولى أن لا ينظر بينها عند تحاكم الرجال، لأجل المرأة، ولا ينظر بينها عند تحاكم النساء، لأجل الرجل، ويجعل لها وقتاً غير هذن.

مجلس الخصوم

و وإذا جلس الخصان تقاربا ، إلا أن يكون أحدهما رجلا ، والآخر امرأة ليست بذات محرم، فيتباعدان ولا يتلاصقان ، وأبعد ما يكون بين الخصمين أن يسمع كل واحد منهما كلام صاحبه .

سهاع القاضي للخصوم

﴿ وعلى القـــاضي أن يسمع كلام الخصمين من غير ضجر ، ولا انتهار ،

لأن ضجره عليها مسقط لما عليه من حقها ، وانتهاره لهما مضعف لنفوسها ، إلا أن يكون منها لـَفَط ، فينتهرهما ، أو ينتهر اللاغط منهما .

« فإن أمسكا عن الكلام ، بعد جاوسها ، قال القاضي : يتكلم من شاء منكما . والأو لى أن يقوله القائم بين يديه ، لأنه أحفظ لحشمته . فإن تنازعا في الكلام كفسها عن التنازع ، حق يتفقا على المبتدىء منها » . ثم قال الماوردي (١١) :

حصر كلام الخصوم والقاضي في الدعوى

د وأن يكون كلام الخصم مقصوراً على الدعوى ، والجواب ، وكلام القاضي مقصوراً على المسألة والحكم » .

سقوط سنة السلام

« وحضور الخصوم في المحاكمة يسقط عنهم سنة السلام ، فإن سلمًا جميعًا ردًّ القاضي عليهما . وإن سلم أحدهما ، فقد اختلف أصحابنا في فرض ردًه على ثلاثة أوحه.

- « أحدها أن برد علمه السلام في الحال .
 - و الثاني أن رد علمه بعد الحكم .
 - « الثالث أن برده في الحال عليها مماً .

« ومنع بعض الفقهاء من الردّ في الأحوال كلهـا ، لأن الحصم أوقع السلام في غير موقعه ، فلم يستحق الرد عليه . والله أعلم » .

لدد الخصوم

ر فإذا تقرر مــا وصفنا من آداب مجلسه ، فكان من أحد الخصمين لــَدَ دُ ـــ وفي اللدد تأويلان :

« أحدهما – أنه شدة الخصومة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وهو أَلَــــ الخِصام ﴾،
 وهذا قول البصريين .

^{. 704/7(1)}

د والثاني – أنه الالتواء عن الحق ، وقد قال تعالى : ﴿ وُ تُنْذُرِ بِهِ قَــَوْمًا لَـــًا ﴾ ، وهذا قول البغداديين .

و فينهى القاضي عن لدده ، ولا يبدؤه قبل النهي بزجر ، ولا زبر . فإن كفَّ عنه ، وإن لم يكفُّ عنه قابله ، وغلبه بالزجر والزبر ، قولاً لا يتعداه إلى ضرب ، ولا حبس ، .

أدب الخصمين

« قال الشافعي : ولا بأس إذا جلسا ، أن يقول : تكلما ، أو يسكت حتى يبتدى، أحدهما .

« والأولى في أدب الخصمين ، إذا جلسا للتحاكم ، أن يستأذنا القاضي في الكلام ، لمتكلما بعد إذنه .

و فإن بدى، بالكلام من غير إذنه جاز ، وإن خالف فيه أدبه .

د فإن سكت الخصان ، ولم يتكلم واحد منها بعد جلوسها ، فإن كان السكوت للتأهب للكلام ، أمسك عنها ، حتى يتحرر للمتكلم ما يذكره .

ر وكذلك إن كان سكوتها لهيبة حصرتها عن الكلام، توقع عتى تسكن نفوسها فتتكلمان .

« وإن أمسكا لغير سبب ، لم يتركها على تطاول الإمساك ، فينقطع بهما عن غيرهما من الخصوم ، وقال لهما : ما خطبكما ؟ وهو أحد الألفاظ في استدعاء كلامها ..

« والأولى أن يقول ذلك العونُ القائم على رأسه ، أو بين يديه .

و فإن تنازعا في الابتداء بالكلام ، ولم يسبق به أحدهما ، فيه وجهان : أحدهما يقرع بينهما ، ويقدم من قرع منهما . والثاني : يصرفهما حتى يتفقا على التداء أحدهما .

أي الخصمين يبدأ

« قال الشافعي : وينبغي أن يبدأ الطالب، فإذا أنفذ حجته، تكلم المطلوب.

وأمـــاً إن اتفقا على الطالب منها والمطلوب ، فالمبتدىء بالكلام منها هو
 الطالب ، قبل المطلوب ، لأن كلام الطالب سؤال ، وكلام المطلوب جواب .

و فإن تنازعا في الطالب والمطاوب منها ، فقال كل واحد منها : أنا طالب،
 وأنت مطاوب، نظر : فإن ستى أحدهما فهو الطالب، وإن قالا معاً ، ولم يسبق
 به أحدهما ، ففيه الإقراع ، أو صرفها حتى يتفقا على الطالب منها .

« فإذا صار أحدهما طالبًا ، والآخر مطلوبًا ، بدأ الطالب بدعواه .

منع المقاطعة

« فإن عارضه المطاوب في الكلام ، قبل استيفاء الدعوى ، منعه القاضي من معارضته حتى يستوفيها .

كتابة الدعوى في رقعة

و فلو أن الطالب كتب دعواه في رقعة ، ثم دفعها إلى القاضي ، وقال : قد أثبت دعواي في هذه الرقعة ، وأنا مطالب له بما فيها ، فقد اختلف فيه على وجهين: و أحدها – أنه لا يقبل القاضي هـذا منه حتى يذكره نطقاً بلسانه ، أو يوكل من ينوب عنه ، وهو قول شريح ، لأن الطلب يكون باللسان ، دون الخط. و والثاني – أن القاضي – وإن لم يجب عليه – فعليه أن يقرأها على الطالب

ويقول له : أهكذا تقول، أو تدّعي ؟ فإذا قال نعم ، سأَل المطلوب عن الجواب، و ولا يجوز أن يسأله قبل قراءتها على الطالب ، واعترافه بما تضمنها .

تبادل اللوانح

« فإن فعل المطلوب في جواب الدعوى مثل ذلك ، وكتب جوابه في رقمة ، ودفعها إلى الحاكم فقال : هذا جوابي عن الدعوى ، كان في القبول والامتناع على سواء : إن جوزناه في الطالب ، جوزناه في المطلوب ، وإن منعناه في الطالب ، منعناه في المطلوب .

« فإن قدم المطلوب الإقرار ، قبل استيفاء الدعوى ، لزمه الإقرار ، وسقط جوابه عن الدعوى إذا رافقت إقراره .

و إن قدم الإنكار ، لم يقنع في الجواب ، وطولب به بعد استيفاء الدعوى ،
 لأن الإقرار التزام ، فجاز تقديمه ، والإنكار إسقاط ، فلم يجز تقديمه .

د فإن أنكر بعد استيفاء الدعوى ، فقد اختلف فيا يختار أن يقوله القاضي الطالب : فاختار بعض أصحابنا أن يقول له القاضي : قد أنكرك ما ادعيته علمه ، فاذا تريد ؟

د وقال آخرون منهم: الاختيار أن يقول: قد أنكرك ما ادعيت ، فهل من بيئة ؟ وهو الأشبه ، لرواية حجر : أن رجلا من حضرموت ، حاكم رجلا من كندة إلى رسول الله على أرض ، فقال للحضرمي: ألك بينة ؟ قال: لا. فقال: فيمينه ؟ فقال: يا رسول الله إنه فاجر ، ليس يبالي على ما حلف عليه ، وليس يتورع من شيء ، فقال: ليس لك إلا ذاك ، . ا ه

السكوت في مجلس القضاء

وفي ترجمة ابن ذكوان في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي أنه (١): «كان إذا قمد للحكم في المجلس ، وهو غاص بأهله ، لم يتكلم أحد منهم بكلمة ، ولم ينطق بلفظة غيره ، وغير الخصمين بين يديه . وإنما كان كلام الناس بينهم إيماءاً ورمزاً ، إلى أن يقوم القاضى ، فصار حديثه في ذلك عجباً » .

تقديم المسافرين

جاء في أدب القاضي للماوردي (٢): وقال الشافعي: وإذا حضر مسافرون ومقيمون ، فإن كان المسافرون قليلا ، فلا بأس أن يبدأ بهم ، وأن يجعل لهم يوما ، بقدر ما لا يضر بأهل البلد ، وإن كثروا حتى ساووا أهل البلد ، آساهم بهم ، ولكل حق ... ففي تأخير المسافرين، إذا كانوا مسبوقين ، إضرار بهم، لتأخرهم عن العود إلى أوطانهم ، فإن قلوا ولم يكثروا ، قدمهم القاضي على المقمين ... » .

٠ ٢ ٨٤ / ٢ (١) ص ٤٤

القـــاضي والشهود

صفة الشاهد

جاء في كتاب أدب القاضي للماوردي (١): « و إذا شهد الشهود عند القاضي ، كتب حلية كل رجل ، ورفع في نسبه ، إن كان له ، أو ولاية (٢) إن كانت له ، وسأله عن صناعته ، وكسبه ، إن كان له ، وعن مسكنه ، وموضع بياعاته ومصلاه » .

تفريق الشهود

«قال الشافعي (٣): وأحب إذا لم يكن لهم سدة (٤) عقول أن يفرقهم ، ثم يسأل كل واحد منهم على حدته ، عن شهادته ، واليوم الذي شهد فيه ، والموضع ، و من فيه ، ليستدل على عورة إن كانت في شهادتهم ، فإن جمعوا الحال الحسنة ، والعقل ، لم يفعل ذلك بهم ، . أي : لم يفرقهم .

القاضى لا يتعنت شاهدأ

« قال الشافعي (°) : ولا يتعنت شاهداً . وهــذا صحيح . وعَنَتُ الشاهد قد يكون من القاضى ، من أحد ثلاثة أوجه :

د أحدها — إظهار التنكر عليه ، والاسترابة بـــه ، وهو طاهر الستر ، موفور العقل .

« والثاني – أن يسأله : من أين علمت ما شهدت ، وكيف تحملت ، ولعلك سهوت ؟

« والثالث – أن يتتبعه في ألفاظه ، ويعارضه . إلى ما جرى بجرى ما ذكرنا. ولأن عنت الشاهد قــــد- "فيه ، وميل على المشهود له ، و مُفض إلى ترك

⁽٣) أدب القاضي ٢ / ١٧ . (٤) السدة : الاستقامة ، من السداد .

⁽ه) أدب القاضي ٢ / ٤ ه ٢ .

الشهادة عنه . وهكذا لا يجوز أن يضجر على الشاهد ، ولا ينتهره ، لأن الضجر والانتهار عنت » .

القاضى لا يلقن أحد الشاهدين شهادة

« قال الشافعي (١٠) : ولا ينبغي أن يلقن شاهداً شهادة . يعني : أنه لا يلقن الشاهد ما يشهد به . ولا يجوز أن يبعث الشاهد على الشهادة ، إذا توقف عنها ، ولا يبعثه على التوقف عنها ، إذا بادر إليها ، إلا في الحدود التي تدرأ بالشبهات ، فمجوز أن يعرض له بالتوقف عنها » .

تدوين الشهادة

والظاهر أنه كانت حقبة لا تدون فيها الشهادة إلا إذا كانت مقبولة عند القاضي . يدل على ذلك الخبر الذي ورد عند و كيع ، قال (٢) : « شهد عند ابن أبي ليلى رجل فقيال : اكتبوا شهادته ، ثم نظر إلى شعره مصففاً على جبينه ، فقال : تصفف شعرك ؟ ردو اشهادته . فقال : إن لي عذراً ، قال : وما عذرك ؟ قال : إن برأسي سجاعاً (٣) ، فأنا أفاديها بهذا الشعر . قال : لا بأس ، اكتبوا شهادته . ثم نظر ، فإذا أظفاره فيها آثار الحناء ، فقال له : تخضب يدك بالحناء ؟ ردو اشهادته . فقال : إن لي أبا شيخا ، فأنا أخضبه . قال : إن لي عذراً . قال : وما هو ؟ قال : إن لي أبا شيخا ، فأنا أخضبه . قال : لا بأس ، اكتبوا شهادته . ثم ولى فنظر في قفاد ، فإذا ثوبه يحرثه ، فقال له : تجرث ثوبك ؟ ردو اشهادته . قال : إن لي عذراً . قال : وما عذرك ؟ قال : إن لي عذراً . قال : وما على أوسطنا ، يتجمنً به إذا خرج ، وإني إذا لبسته أنا أجرثه . قال : لا بأس ، اكتبوا شهادته » .

وربما كتب الشاهد شهادته بنفسه . جاء في وكيم (١٠) : ﴿ شهد عند أبي ليلي

⁽١) أدب القاضي ٢ / ٣ (٢) . ٢٥٧ .

 ⁽٣) في الأصل المطبوع: سجاع، وهو خطأ، ولم يشرحه المحقق، ولم أهتمد إلى معناه في
 المعاجم. والظاهر أن في رأسه مرضاً، يشبه القرعة، فهو يغطيه بهذا الشعر. (٤) ٣٧/٣٠.

رجل على شهادة رجل . قال ابن أبي ليلى : أين الذي شهد ؟ قال : هو بالسواد. قال : قم فاكتب شهادتك » .

وقد يقع أن تسجل الشهادة وترد. قال وكيع (١): « شهد رجل ، عند ابن علاثة ، من وجوه أهل الشام ، فقال المشهود عليه : إنه لا تجوز شهادته علي ": إنه لم يحج قط. فقال له : أما حججت ؟ قال : لا . فقال لكاتبه اكتب : هذا فلان ابن فلان ، موسر في المال ، ثابت في الدار ، ابن ستين سنة ، لم يحج بيت الله عز وجل قط. وأبطل شهادته » .

يتخلى عن الدعوة ليشهد

جاء في وكيع (٢) : ﴿ أَن رَجَلًا خَاصَمَ إِلَى شَرِيحٍ ﴾ وعند شريح له شهادة . فقال شريح للرجل : خاصمه للأمير ﴾ حتى أشهد لك ﴾ .

ضيط الحسساكة

قال الماوردي في كتابه أدب القاضى (٣): ﴿ فَيَا يَكْتُبُهُ القَاضِي مَن مُحَاكِمَةُ الْحُصَمِينَ ۗ وَلَمَا حَالَتَانَ: إحداهما – أن يسألاه الكتابة. والثانية – أن لا يسألاه.

« فإن لم يسألاه إياها ، كان القاضي مندوباً إلى إثبات محاكمتها في ديوانه ، مشروحة بما انفصلت عليه من إلزام ، وإسقاط ، احتياطاً للمتحاكمين. ووجوب ذلك عليه معتبر بالحكم ، فإن كان بما قد استوفي و قبض ، لم يجب عليه إثباته ، وكان بإثباته مستظهراً . وإن كان فيا لم يقبض ، ولم يستوف ، فإن كانت الحال لاشتهارها ، لا ينسى مثلها ، لم يجب إثباتها إلا على وجه الاستظهار . وإن جاز أن ينسى مثلها ، وجب عليه إثباتها ، ليتذكر بخطه ما حكم وألزم ، لأنه كفيل ألى يغفظ الحقوق على أهلها ، فالنزم بذلك ما يؤول إلى حفظها .

« وإن سأله الخصم أن يكتب له ما حكم به ، ليكون حجة بيده ، فالذي يكتبه القاضي كتابان : أحدهما : محضر ، والثاني : سجل .

⁽۱) ۳/ ۲/۲ . (۲) ۲/ ۲ وه ۳ . (۳) ۲ / ۲۰۱ رما بعدها .

- « والمحضو : حكاية الحال . والسجل : حكاية المحضر ، مع زيادة إنفاذ الحكم به .
 - والذي يشتمل عليه المحضر من حكاية الحال ، يتضمن أربعة فصول :
 - « أحدها صفة الدعوى ، بعد تسمية المدعى ، والمدعى عليه .
 - و والثاني ما يعقبها من جواب المدعى علمه من الإقرار والإنكار .
- و الثالث -- حكاية شهادة الشهود على وجهها . فإن حكى شهادة أحدهها،
 وأن الآخر شهد بمثل شهادته ، جاز .
- و الرابع : ذكر الناريخ في يوم الحكم من شهره وسنته.ولو ضم إليه ذكر
 ما أداه الشهود من تاريخ التحمل ، كان حسناً ، وإن تركه قضاة زماننا .
 - د وأما السجل فيتضمن ستة فصول :
 - و أحدها تصديره بحكاية إشهاد القاضي بجميع ما فيه .
 - و والثاني حكاية ما تضمنه المحضر من الفصول الأربعة .
- « والثالث حكاية إمهال القاضي المشهود عليه ليأتي بججة يدفع بها ما شهد عليه ، فعجز عنها ، ولم يأت بها .
- - و الخامس إشهاد القاضي على نفسه بما حكم به وأمضاه ، من ذلك .
 - و والسادس تاريخ يوم الحكم والتنفيذ .
- و فإذا استكل السجل بهذه الفصول الستة ، بالألفاظ المعهودة فيه ، جعله على نسختين ، علم القاضي فيهما بعلامته المألوفة بخطه ، ليتذكر بها حكمه إذا عرض عليه ، وأشهد فيهما على نفسه ، وسلم إحداهما للمحكوم له ، ووضع الأخرى في ديوانه ، حجة يقابل بها سجل الخصم إن أحضره من بعد ، ولا يحتاج مع نسخة السجل الموضوعة في ديوانه إلى إثبات ما حكم به في ديوانه ، وأغناه السجل عن إثباته ، ولو استظهر بإثبات اسم السجل فيه ، كان أحوط .
- و ولو أن القاضي عدل عن كتب السجل الي أن زاد في المحضر إنفاذ حكمه،

و إمضاءه ، بعد إمهال المشهود عليه ، بما يدفع به الشهادة ، فلم يأت ِبها ، وعلم فيه ، وأشهد به على نفسه ، جاز ، . ا ه

في الأندلس

جاء في كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي ١٠٠:

« تنبيه : ويجب على القاضي ، إذا حضر الخصاف ، أن يسأل المدَّعي عن دعواه ، ويفهمها عنه. فإن كانت دعوى لا يجب بها على المدَّعي علمه حق، أعلمه بذلك ، ولم يسأل المدُّعي عليه عن شيء ، وأمرهما بالخروج عنه . وإن نقصه من دعواه ما فيه بيــان مطلبه ومغزاه ، أقرُّه بتامه . وإن أتى بإشكال ، أمره كذلك ببيانه. فإذا صحَّت الدعوى ، سأل المطلوب عنها . فإن أقر " أو أنكر ، نظر في ذلك بما يجب . وإن أبنهم جوابه ، أمره بتفسيره ، حتى يرتفع الإشكال عنه ، وقيد ذلك كلُّه عنهما في كتاب : ويشهد عليهما به مَن حضر . وقـــــد سَطُّر الموَّئُـُقُونُ فِي ذلكُ مَا فَيه مَقْنَعُ وَمَفْتَاحُ الطَّلْبِ ﴾ والإعراب عن المذهب، وفيه رفع الشغب ، فلا يدع الحكام أُخْذَ المخصوم به . والله الموفيق للصواب! فإذا انعقد في مجلس القاضي مقال بإقرار أو إنكار ، وشهد به عنده على القائل شهود المجلس؛ على ما ذكرناه ، أنفذ القاضى تلك المقالة على قائلها ، ولم يعذر إليه في شهادة شهودها ، لكونها بين يديه ، وعِلمْمِه بها ، و قطمْعِه بحقيقتها . قال أبو إبراهيم : وسقوط الإعذار في هذا إجماع من المتقدمين والمتأخرين . وكذلك ذكر ابن العطَّار في « وثائقه » ، وأنكره علية محمد بن عمر بن الفخَّار الحافظ وقال : هذا اختلاط . وكيف يجوز أن يقضى بشهادتها ، من غير أن يعذر فيها إلى المشهود عليه ، وقد ينكشف عند الإعدار فيها أنسُّها غير عد لكين ، إذ قد يأتي المشهود عليه بما يوجب ردّ شهادتها من عداوة ، أو تفسىق ، وإنما لم يَقض القاضي بعلمه دون بيِّنة ، لأن فيه تعريض نفسه للتهم .

⁽١) ص ١٩٤ .

و وقد حكى حاصل ذلك كله ابن سَهْل في كتابه ، ونصّه غير ُه من نظرائه . ويؤيّد ما قال أبو إبراهيم وابن العطار ما في سماع أشهب وابن نافع عن مالك في القوم يشهدون عند القاضي ، ويعدلون . قيل لمالك : « هل يقول القاضي للذي شهد عليه دونسَك عَشْرَج ؟ » فقال : « إن فيها لسَوْهيناً للشهادة ، ولا أرى إذا كان عدلاً أو عدل عنده أن يفعل » . فهذا مالك قد أسقط الإعذار ها هنا فيما عدل عنه ، فكيف به فيمن هو عنده عدل ، وشهد لديه بما سمعه في مجلسه ، واستوى فيه علم الشهود وعلمه ؟

« ومن الفقهاء من قال : إن كتب الشهود في مجلس القصاضي شهادتهم على مقال مقر أو منكر فيه ، ولم يشهدوا بها عند القاضي في ذلك المجلس ، ثم أدّوها بعد ذلك عنده ، إذا احتيج إليها ، فإنه يعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه بخلاف إذا أدّوها في المجلس نفسه الذي كان فيه المقال .

و والإعدار المبالغة في طلب إظهار العدر. ومنه : قد أعدر من أندر أي بالغ في العدر من تقدّ إليك فأنند رك . ومنه أيضاً : إعدار القاضي إلى من ثبت عليه حق يؤخد في المشهود بدلك . ومن أعدر إليه الاعى مدفعاً أجل في إثباته في الديون وشبها ثمانية أيام سوى اليوم المكتوب فيه الأجل الأم ستة أيام الم أربعة أيام الم يتلوم عليه ثلاثة أيام . وقيل : الأصل في الإعدار قوله تعالى حكاية عن سليان - عنيت الا الهند هد : ﴿ لا عَدّ بَنَهُ الله التلوم المكتوب في المناوم المكتوب في التلوم شديداً أو لا ذا بحنية أو لياتينتي بسلطان مبين ! ﴾ (١). وقيل في التلوم أصله قوله تعسالى : ﴿ مَعَدُ عَينُ عَدر كِمَ ثلاثة مَا يُنام ذلك وعد عين عين مكند وب ! ﴾ (١) .

الإمهال

وَ ضَرْبُ الآجال مصروفُ إلى اجتهاد القضاة والحكمَّام ، وليس فيها حَدَّ

⁽١) سورة النمل : الآية ٢٠ . (٢) سورة هود : الآية ٦٠.

محدود لا 'يتجاوَز ' إنما هو الاجتهاد ' وبحسب ما يعطيه الحال . فإذا كان الأجل المضروب في الأصول أجل المعذور إليه منطالب أو مطلوب خمسة عشر يوماً ' ثم ثانية أيام ' ثم أربعة أيام ' ثم تلوّم له أربعة ' تتمة ثلاثين يوماً في الجميع . ذكر ذلك ابن العطار ومحمد بن عبدالله » .

الحسسانس

وسميت فصول المقالات المنمقيدة عند القضاة قبل التسجيلات (وهي التي تستفتح بها الخصومات) محاضو، على ما حكاه محمد بن حارث، واحد ها مخضوة ليلزمها من هذا الاسم عند العلماء المتقدّمين، وهو مأخوذ من وحضور، الخصمين بين يدي القاضي . واختلف في اللفظ التي تفتتح به تلك الفصول، فكتب بعضهم : وحضرني فلان ، لأن تلك الصحيفة عنده وفي ديوانه ، فكأنه غاطب انفسه ، ومذكر الها بما كان بين يديه . وكتب بعضهم : وقال القاضي فلان بن فلان ، ببلد كذا : حضرني فلان . ، وكان بعضهم يكتب : وقال القاضي: حضرني، وقال عيسى : وهذا كله عندي إذا كتب بخط يده ، واما إن كتب عنده كاتب ، فلا يكتب : وحضرني ، الأنه يقع في الظاهر كناية الكاتب . قال ابن حارث : والذي جرى به رسم قضاة الجاعة بقرطبة أن عن الكاتب . قال القاضي فلان بن فلان ، قاضي الجاعة بكذا : فلان بن فلان قاضي الجاعة بكذا : فلان بن فلان قام عليه خصمه فلان ، فادّ عي عليه بكذا . فقال فلان إنه لا يعرف شيئا من ذلك ، ولا يقر به . »

الاشياد

دوعلى كل تقدير ، فطريق الاحتياط هو العمل فيا أمكن على الإشهاد. ولذلك عد العلماء في أدب القضاء أن يكون الحكم بمحضر عدول ، ليحفظوا إقرار الخصوم خشية رجوع بعضهم عن مقالتهم .

الطومسار

وربما سمي ضبط المحاكمة في الأندلس و طوماراً ، جاء في قضاة قرطبة

الخشني (١) في ترجمة القاضي سليان بن أسود الذي عهد إليه في التحقيق بأمر رجل اسمه « تومس بن أنتنيان » ، قال : هذا ما 'شهد به عندي في أمره . . » .

وفي القاموس المحيط: الطامور والطومار: الصحيفة. وفي شرحه: ذكرهما ابن سيده. قيل: هو دخيل. قال: وأراه عربياً محضاً ، لأن سيبويه قد اعتداً به في الأبنية ، فقال: هو ملحق بفسطاط.

قلت : وظاهر العبارة أن معناه إضبارة الدعوى ، أو ضبط الحاكمة ، أو كلاهما .

المحاضر والسجلات

جاء في كتاب أدب القاضي للماوردي (٢): ﴿ فأما صفة المحضر ﴾ والسجل، فللقضاة فيهما عرف ، وشروط معتبرة ، ينبغي أن تكون متبعة ، لما في الحروج عن عرفهم وعادتهم فيها من توجه الظنون ، ووقوع الاشتباه .

« فأما المحضو : فهو حكاية الحال ، وما جرى بين المتنازعين من : دعوى وإقرار ، وإنكار ، وبينة ويمين » . فهو يقابل في أيامنا هذه : ضبط المحاكمة .

د وأما السجل: فهو تنفيذ ما ثبت عنده ، وإمضاء ما حكم به .

« فهذا فرق ما بين المحضر والسجل » . فالسجل : هو الحكم في اصطلاحنا . « والمقصود بالسجل : أن يكون حجة بما نفذ به الحكم » .

د وصفة المحضر أن يكتب: حضر القاضي فلان بن فلان ، وهو يومئذ قاض عبد الله الإمام فلان ، على بلد كذا ، وسواء أكان المحضر على إقرار أو بينة .

«ثم يذكر اسم المدعي ، واسم المدعى عليه ، وما جرى بينها من قدر الدعوى ، وما تعقبها من إقرار، أو إنكار ، ويمين ، أو نكول ، أو سماع بيئة: د ويعلم القاضي فيه بعلامته التي 'عرف بها ، وإن أشهد فيه كان أوكد

وأحوط ٬ ويسلمها إلى المحتج بها ٬ ويجعل مثلها في ديوانه .

و وأما السجل: فيبدؤه بالشهادة ، كما ابتدأ المحضر بالحضور ، فيكون أول السجل: هذا ما أشهد عليه القاضي فلان على ما قدمناه ، ويذكر في مجلس حكه وقضائه ، فإن كان إسجالاً بمحضر كتب نسخته ، وإن كان إسجالاً بما تضمنه كتاب ، من ثبوت ملك فيه ، كتب نسخته ، وذكر بعده إنفاذ حكه به ، واستوفاه على شروطه ، وأشهد بما فيه على نفسه » .

وفي الولاة والقضاة للكندي (١): ﴿ لَمْ يَكُنَ لَلْقَضَاةَ قَطَرُ فَيَا مَضَى ﴾ إنما كان كاتب القاضي يحضر ، ومعه الكنب في منديل ، فأول من جعل له القمطر محسد بن مسروق (تولى بين ١٧٧ – ١٨٤ ه) ، فكان يختمها ، فتودع ، فإذا جلس أحضرت » .

وفيه أيضاً (٢) : ﴿ أَن المُفضَلِ بِن فَضَالَةً كَانَ أُولَ القَضَاةَ ﴾ طوَّل السجلات؛ ونسخ فيها كتب السحاء(٣) ، والوصايا ، والديون ، ولم يكن ذلك قبله » .

تنظيم ألمستودع

قال الماوردي في أدب القاضي (؛) : ﴿ وأما حفظ ما حصل عنده من الحجج والوثائق ، من الحاضر والسجلات ، فيكتب علىظهر كل واحد منها اسم صاحبه ، وتاريخ تنفيذه ، ويختمه بخاتمه ، وإن لم يختم النسخة التي في يد صاحبها ، لما يحتاج إلمه من عرضها وإظهارها .

و يجمع وثائق كل يوم ، إما بنفسه ، أو بمشهده ، ولا يكله إلى من يتولاه بغير معاينته ، لأنها أمانات أربابها في يده ، ليسلم من اغتيال أو احتيال ، ويضعها في قــطـــر(٥) ، أو سَفَط(٢) ، يختمه بخاتمه .

⁽۱) ص ۳۹۱ و راجع و کیع ۲ / ۵۰ .

⁽٣) السحاء:عريضة الدعوى . (٤) ٢ / ٧٧ وما بعدها .

 ⁽ه) القمطر: ما تصان فيه الكتب . (٦) السفط : كالقفة ج أسفاط قال الروياني :
 وتسمى العامة السفط الذي تجمع فيه المحاضر والسجلات قمطراً .

و فإذا اجتمعت حجج كل شهر ضمّها ، وكتب على مجموعها : امم الشهر من السنة ، ويفعل مثل ذلك في كل شهر .

« فإذا تكاملت حجج السنة كلها ، أفردها ، وكتب على ما اشتمل عليها : حجج سنة كذا . ثم يفمل مثل ذلك كل سنة ، وتكون جميعها تحت ختمه في أوعبته .

و يختم بعد ذلك على خزانته، ويكون الخاتم في يده، ولا يسلمه إلى غيره،
 إلا مع مشاهدته، لئلا يتم فيه احتيال إذا فارقه، و بَعْمُد عنه، .

قلت : إن تنظيم مستودع القصر العدلي في أيامنا هذه ، هو أقل بمسا افترضه الماوردي. يعرف ذلك القضاة والمحامون الذين يجتاجون إلى محفوظات المستودع.

سلطة القاضي خلال الحاكمة

عرفت الحسال التي ينبغي أن يكون عليها المتقاضون والمستمعون والشهود خلال المحاكمة ، من التزام الصمت ، ومصاحبة الأدب ، والمحافظة على وقسار القضاء وهيبته . ولكن ما هو الحكم إذا أخل أحد الحاضرين من المتقاضين ، أو المستمعين أو الشهود بآداب القضاء ، ونظام المحكمة ؟

الذي نراه أن سلطة القاضي في هـذا المجال مطلقة ، لا يقيدها إلا شرفه وضميره ، وحسن تقديره للوضع ، وللعلاج الذي ينبغي أن يتخذه . فربما كان اللحظ كافياً ، وربما استلزم الوضع التأنيب، وربما جاوزه إلى التأديب. والتأديب درجات ، على القاضي أن يكون حكيماً في استخدامها .

قال النوبري في نهاية الأرب(١): و وإن رأى القاضي أن يُحضِر مجلسه در"ة تطرح على أعين الناس ، لينتهوا بها ، فإن استوجب أحد من الخصوم تعزيراً ، أقيم عليه بها ، فعل . رُوي عن عمر بن الخطاب أن درته كانت تكور معه ، وكذلك جماعة من قضاة السلف . وأما في عصرنا هذا ، فقد كان شيخنا الإمام

^{. * 7 * / 7 (1)}

تقي الدين بن دقيق العيد، منع نوابه من أن يضربوا بالدرة في أثناء ولايته، قاضي القضاة بالديار المصرية، وقال: إنه عار يلحق ولد الولد. وكان سبب منعه لذلك أن بعض نوابه بالأعمال، عزر بعض أعيان البلاد التي هو ينوب بهسا بالدرة في المسجد الجامع، وقال له عقيب ضربه وإسقاطه: قد ألحقتك بأبيك وجداك، وكانت هذه الحادثة في سنة سبع وتسعين وستمئة، أو ما يقاربها. ففارق ذلك الرجل بلاده ووطنه، فلما اتصل الخبر بقاضي القضاة، شتى عليه، ومنع نوابه من الضرب بها . اه.

وفي جامع الفصولين لابن قاضي سماونة (١): « خصمان تشاتما عند القاضي ، فله حبسها، وتعزيرهما، إقامة "لحرمة المجلس. ولو فعله أحدهما بصاحبه لا يعزره، ما لم يطلب خصمه » .

وفي كتاب الوجيز للغزالي أنه يحسن بالقاضي أن لا يمدو التأنيب ، حتى إذا عاد المحل إلى جريمته ثانية "أمكن التأديب بالتعزير (٢).

وعند الكندي في كتابه الولاة والقضاة أمثلة متفاوتة عن سلطة القاضي في التأديب. ففي ترجمة ابن مسروق قال (٣): « خوصم وكيل السيدة إلى محمد بن مسروق ، فأمر بإحضاره ، فجلس مع خصمه متربعا ، فأمر به محمد بن مسروق فبطح و ضرب عشراً ، ذلك بأن الأصل أن يجلس المتقاضيان 'جثياً على الركبتين ، فاعتبر جاوسه متربعاً قلة أدب ، فعزره .

وفيه (3): « اختصم رجلان إلى عيسى بن المنكدر ، وكان ربما جاءت منه خفة في الحكم، فقضى لأحدهما على صاحبه، فقال للمحكوم له: أضجع خصمك، فأضجعه – فقلت في نفسي: ترى يريد ذبحه ؟ – ثم قال له: قم فاجعل رجلك على خدّه ، 'تذ له بالحق! قال: فلما خرجا قلت له: أصلح الله القاضي! خالفت الناس كلهم فيا فعلت. قال: فلا أعود إذن ».

وفيه (٥): ﴿ خاصم محمد بن أبي المضاء إلى ابن المنكدر؛ فحكم عليه ، فعرض

⁽۱) ۱ / ۱۱ . (۲) ۲ (۲) من ۲۹۳ . (۳) من ۲۹۳ . (۲) من ۲۹۳ .

⁽٤) ص ٢٣٧ .

لابن المنكدر شيء قبيح ، فأمر به فسنجن ، فسلم يخرج من السجن إلى أن عزل ابن المنكدر . وكان ابن المنكدر ينفق على عيال ابن أبي المضاء طول حبسه .

ه فتنظمُ إلى ابن المنكدر في ابن عبد ربه ، فلم محضر ، فأمر ابن المنكدر بإحضار ان عبد ربه ، وضربه في المسجد عشرين سوطاً .

« وخاصم إليه ابن يحيى بن حسّان ، فتبسّم ، فأمر بلطمه فلنظم » ! هذه أمثلة ، بعضها معقول ، وبعضها مبالغ فيه .

أدب قاض مع المجرمين

ورد في الصلة لابن بشكوال(١) أن عبد الله بن اسماعيل (كان مشكور السيرة) حسن المخاطبة . كثيراً ما كان يقول لن يحكم عليه بالسجن للأعوان : خذوا بيد سدى إلى السحن ، .

الخـــىرة

علم القاضي قد لا يصل إلى بعض وقائع الدنيا وشؤونها ، فهو لهذا مضطر إلى أَنْ يَسْتَعِينَ بِغَيْرِهُ فَمَا جِهِلُ ، أَوْ فَمَا تُرْدُدُ فُسَهُ . أَضْفَ إِلَى ذَلَكُ أَنَ الحُمَ بالعلم الشخصي مسألة فيها خلاف بين المذاهب والفقهاء . ولهذا نرى القاضي منذ فجر الإسلام يستجيز الاستعانة بالخبرة ، وبمن هو أدرى منه في الموضوع المختلف فيه. ولمل أُقدم حادث خبرة وقعت عليه ٬ كان أيام أبي بكر ٬ رضي الله عنه . فقد روى وكيم (٢) أن « ان ماجدة السهمى قال : قاتلت رجلًا ، فقطعت بعض أَذْنِه . فقدم أبو بكر حاجاً ، فر'فع شأننا إليه ، فقال لممر : أنظر هل بلغ أن يُعْتَصُّ منه ؟ قال : نعم ، علي بالحجام . أو قال : إن هذا قد بلغ القصاص ، ادعُ لي حجاماً فليقتص منه

ومن الحوادث المشهورة في التاريخ الإسلامي ، ما وقع بين الزبرقان بن بدر

^{. + + 4 / \ (\)} (٢) أخبار القضاة ١ / ١٠٢ ١٠٣٠

والحطيأة . والقصة طويلة ، تجدها في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (١) نجتزى منها بما له علاقة بموضوعنا . قال (٢) : • قال الحطيأة يهجو الزبرقان قصيدته التي يقول فيها :

لما بدا لي منكم عيب أنفسكم ولم يكن لجراحي فيكم آسي أرمعت يأسا مبيناً من نوالكم ولن يرى طارداً للحر كالياس واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي والعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فأتى الزبرقان بن بدر عمر فقــال : إنه هجاني . قال : وما قال لك ؟ قال: قال لي :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنكأنت الطاعم الكاسي فقال : عمر : ما أسم هجاءً ، ولكنها معاتبة ! فقال الزبرقان : أوما تبلغ مروءتي إلا أن آكل وألبس ؟ فقال عمر : علي مجسّان . فجيء به ، فسأله ، فقال : لم يهجه ، ولكن سلح عليه .قال : ويقال : إنه سأل لبيداً عن ذلك فقال : ما يسرني أنه لحقني من هذا الشعر ما لحقه ، وأن لي تحمُر النسّعَم . فأمر (عمر) به ، فجمُل في نقير ، في بئر . . ، .

هذه دعوى كاملة : القاضي هو عمر بن الخطاب . والمدعي : هو الزبرقان بن بدر . والمدعى عليه هو الحطيأة . والموضوع : هو الذم والقدح . وقد استشكل عمر الأمر : هل هو هجاء ، أو معاتبة ؟ فاستعان بخبير أو بخبيرين ، فأصدر القاضى حكه بالحيس .

وفي كتاب المغرب في حلى المتغرب الهراكشي (٣): « وقسدم عليه رجل وقاح، بالشكوى والصياح، وخرج من أمره أنه اشترى حماراً فخرج فيه عيب، فرفع ذلك إلى القاضي، فرد حكه إلى أهل السوق، فأفتوا أنه عيب حديث، فألزموني به ...».

^{. \ . \ / \ (\ ()}

وأورد الماوردي في أدب القاضي ، في بحث « القاسم » (١): « فإن خفيت عليه القيم لاختلاف الأجناس المقومة ، لم يكن ذلك تقصيراً في صفته ، ورجع الحاكم في النقويم إلى غيره ، لأن لكل جنس ونوع أهل خبرة ، وهم أعلم بقيمته من غيرهم . وليس يكمل معرفة قيم الأجناس كلها أحد » .

الكشف والتحقيق المحـــــلي

قد يحتاج الفصل في الخلاف إلى معاينة للشيء المختلف عليه. وذلك يعود إلى تقدير القاضي ، وربما ذهب وحده ، وقضى بحسب ما يظهر له نتيجة الكشف ، وربما استعان بغيره من الفقهاء .

ورد في الكندي برواية محمد بن رمح قال (٢): «كان بيني وبين جار لي مشاجرة في حائط. فقالت لي أمي: إمض إلى القاضي المفضل بن فضالة (تولى من ١٧٤ م ثانية) تسأله أن يأتي ينظر إلى هدذا الحائط. فمضيت إليه وأخبرته، فقال: إجلس لي بعد العصر حتى أوافيك. فأتى، فدخل إلى دارنا، فنظر إلى الحائط، ثم دخل إلى دار جارنا، فنظر إليه، فقال: الحائط لجاركم.

أما في الأندلس فقد روى الخشني في كتابه «قضاة قرطبة» في ترجمة الأسوار ابن عقبة النصري ، قال (٣): « رأيت للأسوار بن عقبة حكماً خاصاً به ، في حدود مقبرة الربض ، ومنتهى أقطارها . وشهدت أحمد بن بقي – وهو على القضاء يومئذ بي قد ركب إلى الموضع مع الفقهاء ، وذلك الحكم معه ، حتى امتحن الحدود ، واحتمل ما وجد في الحكم » .

⁽۱) ۲/۲۲ . و ۲۷۸ . (۲) ص ۲۷۸ .

القضاء والمهذاهب

ظل القضاء حتى منتصف القرن الثاني للهجرة تابعاً لرأي القاضي وفقاً لعلمه واجتهاده. حتى إذا نشأت المذاهب وانتمى بعض رجال العلم إليها وكان لأغتها شأن لدى الخلفاء وأصبحوا أصحاب تقديم وتأخير في شؤون الدولة ولعبت الأسباب الشخصية والسياسية والعلمية مجتمعة ومنفردة ورها في كثير من شؤون الحياة العلمية والسياسية والقضائية عندئذ برز دور المذاهب في القضاء وسواء أكار من حيث وجوب التقيد بمذهب معين وأو من حيث حرية القاضي في الأخذ بالمذهب الذي يريد وأو في العزوف عن جميع المذاهب والأخذ باجتهاده الشخصى.

إن الأمثلة على اشتراط المولي علىالقاضي أن يحكم بمذهب معين كثيرة ، نورد منها بعضها . فقد جاء في كتاب الولاة والقضاة للكندي أن (١) « بكار بن قتيبة كان يذهب إلى قول أبى حنيفة » .

وجاء في تتمته نقلًا عن رفع الإصر والتلخيص (٢) في ترجمة ابن حيون أنه « 'شرط عليه أن يحكم بمذهب الإسماعيلية ، لا بمذهب الشافعي » .

وجاء في قضاة دمشق لابن طولون (٣) في ترجمة شمس الدين بن الكشك نقلاً عن الأسدي أنه: « لا يتوقف في الحكم على مذهب معين ، ويصرح بذلك ، ويتبجّح بذلك » . وهو من رجال المئة التاسعة .

⁽۱) ص ۷۷٪ . (۲) ص ۹۰۰ . (۳) ص ۲۱۹ .

وجاء في رفع الإصر أن (١) ﴿ أحمد بن عبدالله ولا ه الملكُ الظاهر القضاءَ بالديار المصرية ، على مذهب مالك » . وذلك يوم الاثنين ١٧ المحرم سنة ٧٩٤ .

وجاء فيه أن « أحمــــ بن الحظية (٢) « 'شرط عليه ألا " يحكم إلا بمذهب الدولة ، فلم يتمكن من ذلك » ، وأن ذلك كان سنة ٥٣١ .

وورد فيه أيضاً أن^{٣)} « أحمد بن عبدالرحيم العراقي ٬ استقدمه الملك الظاهر ططر في قضاء الشافعية » وأنه مات يوم الخيس ١٧ شعبان سنة ٨٢٦ .

وذكر نفس المصدر أن مجـــد الدين البلبيسي (٤) « استدعاه الملك الظاهر ، فخلع عليه ، وفو"ض إليه قضاء الحنفية » وكان من مواليد ٧٢٨ .

وكذلك جاء فيه (°): « وفي سنة خس وعشرين وخسمئة رتب أبو أحمد بن الأفضل ، في الأحكام أربعة يحكم كل منهم بمذهبه ، ويور ث بمذهبه : فهو الشافعي ، والمالكي وهو محمد بن عبد المولى ، والإمامي وهو هبة الله عبدالله بن كامل ، والاسماعيلي وهو أبو الفضل هبة الله بن عبدالله بن الأزرق » .

أما في الأندلس: فقد جاء في كتاب المغرب في حلى المغرب للمراكشي (٢٠): وسممت الفقيه الحافظ أبا محمد على بن أحمد يقول: مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة ، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف ، كانت القضاة من قبله ، فكان لا يولي قضاء البلاد، من أقصى المشرق إلى أقصى أعال إفريقية ، إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه!

« ومذهب مالك بن أنس عندنا) فان يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان) مقبول القول في القضاة) فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بشورته واختياره) ولا يشير إلا بأصحابه و من كان على مذهبه . والناس سراع إلى الدنا والرياسة) فأقبلوا على ما رجون بلوغ أغراضهم به ... » .

وفي ترجمة مصعب بن عمران في الكتاب نفسه أنه (١): «كان راوية عن الأوزاعي ، لا يتقلد مذهباً ، ويقضى بما براه صواباً ».

عند الماوردي

جاء الماوردي في كتابه (أدب القاضي) على هذا البحث في مواضع متمددة من كتابه ، جمعناها لك في الأسطر التالية . قال (٢): (ولا يلزم في تقليد القضاء أن يكون مذهب المولي موافقاً لمذهب المولى، ولا ينع اختلاف مذهبها من التقليد بينها ، فيجوز للشافعي أن يقلد حنفيا ، وللحنفي أن يقلد شافعيا ، لأن على القاضي أن يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره ، ويعمل على اجتهاد نفسه ، لا على اجتهاد غيره .

« فإن كان شافميا ، فأداه اجتهاده في قضية أن يحكم بمذهب أبي حنيفة ، جاز . وكان بعض أصحابنا يمنع من اعتزى إلى مذهب أن يحكم بغيره ، لتوجه التهمة إليه ، وهذا – وإن كانت السياسة تقتضيه بعد استقرار المذاهب ، وتميز أهلها – فحكم الشرع لا يوجبه ، لما يلزمه من الاجتهاد في كل حكم طريقه الاحتهاد .

« فإذا قضى في حكم باجتهاد ، ثم أراد أن يقضي فيه من بعد ، لزمه إعادة الاحتباد .

« فإن أداه إلى خلاف الأول ، كان كل واحد من الحكمين ماضياً (٣) .

« فإن شرط المولى على المولى في عقد التقليد أن لا يحكم إلا بمذهب الشافعي أو بمذهب أبي حنيفة ، فهذا على ضربين : أحدهما – أن يكون الشرط عاماً ، والثاني : أن يكون الشرط خاصاً .

⁽٣) أشار المؤلف هنا إلى المسألة المشتركة في الفرائض ، وأن عمر شرك في عام ، ولم يشرك في عام . واجع الحاشية (٣) من الصفحة ١٨٦ من الجزء الأول من أدب القاضي. وقال عمر: ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضي .

« فإن كان عاماً » فقال : لا يحكم في جميع الأحكام إلا بمذهب الشافعي ، أو بمذهب أبي جنيفة ، كان هذا الشرط باطلا ، لأنه منعه من الاجتهاد فيما يجب فمه الاحتماد .

« و إن عدل به عن لفظ الشرط ، وخرج مخرج الأمر ، فقال: احكم بمذهب الشافعي ، أو أخرجه مخرج النهي ، فقال : لا تحكم بمذهب أبي حنيفة ، صح التقليد ، و إن بطل ما أمر به ونهى عنه .

« و إن كان خاصاً في حكم بمينه ، فلا يخلو من أن يكون أمراً أو نهياً ..». ولكل منها أحكام فارجع إليها .

كذلك بحث الماوردي في موضوع جواز تقليد القاضي وعدم، وفساد التقليد ، والمواضع التي يجوز فيها ، والمواضع التي لا تجوز (١١) .

⁽١) راجعها في ١ / ٣٦٣ وما بعدها و١ / ٢٦٩ وما بعدها .

الفصل الرابع

الفضاء على لغائث

من أقدم الآراء التي عثرت عليها في موضوع القضاء على الفائب ، ما ورد في كتاب أخبار القضاة ، لوكيم ، منسوباً إلى شريح ، فقد جاء فيه (١): ﴿ أَنْهُ كَانَ لَا يَقْضَى عَلَى الفَائْبِ ﴾ .

ولحمد طاهر الأتاسي في شرحه لمجلة الأحكام المدلية فصل طويل عنوانه (٢) « في بيان الحكم الغيابي » ، أورد فيه أقوال الأثمة ، وأدلتهم ، وناقشها . وهذه الأقوال دائرة بين الجواز والمنع . وخلص إلى رأيه الخاص فقال (٣) : « والظاهر عندي أن يتأمل القاضي في الوقائع ، ويحتاط ، ويلاحظ الحرج والضرورات ، فيفتي بحسبها جوازاً أو فساداً ، مثلا : المديون ، لو غاب ، وله نقد في البله ، أو نحق بخو ذلك ، ففي مثل هذا لو برهن على الغائب ، وغلب على ظن القاضي أنه حق ، لا تزوير ولا حيلة فيه ، فينبغي أن يحكم عليه وله . وكذا للمفتي أن يفتي بجوازه ، دفعاً للحرج ، والضرورات ، وصيانة للحقوق من الضياع ، مع أنه مجتهد فيه ،

^{- \} E 9/ 7 (") . \ E 7 / 7 (Y) . Y A 9 / Y (\)

ذهبت إليه الأئمة الثلاثة ، وفيه روايتان عن أصحابنا (الحنفية) ، وينبغي أن ينصب عن الغائب من يُعرَف أنه يراعي جانب الغائب، ولا يفرط في حقه . . . و كأني بالأتاسي ، رحمه الله ، أوجب في القضاء على الفائب أن ينصب عنه و كمل مسخر .

أما الماوردي فقد تناول هذا الموضوع في موضعين من الجزء الثاني من كتابه أدب القاضي (١).

ففي الموضع الأول ذكر أنه « إن ثبت الحق على المطاوب ، وهو غائب ، جاز للقاضي أن يسمع البينة عليه ، مع غيبته ، باتفاق من جوز القضاء على الغائب، ومن لم يجوزه ، لأن سماع البينة إثبات حق يفضي إلى الحكم ، وليس بحكم ، فصار كالشهادة على الشهادة في جوازها ، مع غيبة المشهود عليه » .

وفصل في الموضع الثاني آراء الموافقين والخــالفين ، وحججهم ، والرد عليها . وقال :

« فهو عند الشافعي ، ومن يرى القضاء على الغائب ، ارتفاع الضرورة .

« وعند أبي حنيفة ، ومن لا يرى القضاء على الغائب، ما عساه يدفع به الحجة.

« وعند مالك : يجوز القضاء على الغائب فيما ينقل ، ولا يجوز القضاء عليه فيما لا منقل » .

ثم قال الماوردي (٢): ﴿ فَإِذَا ثَبِتَ بِمَا ذَكُرُنَا جُوازُ القَضَاءُ عَلَى الْفَائِبِ ﴾ فَهُو مخصوص مجقوق الآدميين . فأما حقوق الله تعالى التي تدرأ بالشبهات ، فلا يجوز القضاء بها على غائب ، كحد الزنا ، وحد الخر ، لاتساع حكمها بالمهلة .

« فإن كان بما يجمع فيه بين حق الله تعالى ، وحق الآدمي ، كالسرقة ، قضى على الغائب بالفرم ، ولم يقض عليه بالقطع إلا بعد حضوره » .

^{. 414/4 (1)}

الفصل اكخامِسُ

الحكم

حين إتمام إجراءات المحاكمة ، تتميأ الدعوى للحكم ، فما هي الوسائل التي تؤدي إلى إصدار الحكم علىالنحو الذي يكون فيه كامل الأداة، وبتعبير اليوم: ما هي وسائل الحكم ومسانده ؟

أصول الشرع

قال الماوردي في أدب القاضي (١) : « فإذا تقرر فساد التقليد ، وجب النظر في أصول الشرع ، ليصل إلى العلم بموجبها » .

العقيل

« فإذا ثبت وجوب النظر في الأصول الشرعية ، فالسبب المؤدي إلى معرفتها، والعمل بها ، شيئان :

﴿ أَحَدُهُمَا ﴿ عَلَمُ الْحُسُّ وَهُوَ الْعَقَلُ : لأَنْ حَجِجَ الْعَقَلُ أَصُلُ لَمُوفَةُ الْأُصُولُ ﴾

⁽۱) ۱ / ۲۷۳ وما بعدها .

إذ ليس تعرف صحة الأصول ، إلا مججج العقول . ولذلك لم يرد الشرع إلا بها أوجبه العقل ، أو جو "زه ، ولم يرد بها حظره العقل وأبطله . قال الله تعالى (۱): ﴿ وَتَلَكُ الأَمْثَالُ نَصْرَ بِنُهَا لَلنَاسَ ، وما يَمْقِلُهُما إلا العالمون ﴾ معناه : وما يعلمها إلا العاقلون ، لقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلَكَ كَآيَات " لأُولِي النَّهْمَى ﴾ يعني : أولي العقول . فصارت حجج العقول قاضية على حجج السمع ، ومؤدية إلى عسلم الاستدلال . ولذلك سمّى كثير "من العلماء العقل : أم الأصول » (٢) .

معرفة لسان العرب

« والسبب الشاني في معرفة الأصول الشرعية : معرفة لسان العرب ، وهو معتبر في حجج السمع خاصة . قال الله تعالى : ﴿ وما أرسَلسُنا مِنْ رَسُولِ إِلاَ بِلسَانِ وَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ لأنه لا يخاطبهم إلا بها يفهم عنه. فاحتاج الناظر إلى معرفة لسانهم، وموضوع خطابهم، ليفرق بين الحقيقة والمجاز، وبين الإثبات والنفي ، وبين المطلبق والمقيد ، وبين العمام والحاص ، وبين المفسر والمجمل ، وبين الناسخ والمنسوخ ، ويفرق بين الفاعل والمفعول ، ويعرف صيفة الأوامر والنواهي . فإن قصر عنه لم يصح منه النظر .

« فإذا جمع الناظر بين هذين الشيئين من علم الحواس ، ولسان العرب ، صح منه النظر في الأصول ، وكانا أصلين في العلم بها .

معنى الأصل والفرع

و وقد اختلف في العبارة عن الأصل والفرع ، فقال بعضهم : الأصل ما دلًّ على غيره ، والفرع : الأصل ما تفرَّع عنه غيره ، وقال آخرون : الأصل ما تفرَّع عنه غيره ،

الأصول الشرعية

« فإذا تقررت هـــذه الجلة ، فالأصول الشرعية أربعة : الكتاب (٣) ،

⁽١) العنكبوت الآية ٢٠ .

والسنة (١) ، والإجماع (٢) ، والقماس(٣) .

« أما الاجتهاد (٣) فهو مأخوذ من إجهاد النفس وكدها . وشروط الجتهد أربعة : إشرافه على نصوص الكتاب والسنة ، والثاني علمه بوجوه النصوص ، والثالث : الفطنة والذكاء ، والرابع : أن يكون عارفاً بلسان العرب (٤) .

د وقال الشافعي (٥): ولا يجوز أن يستحسن بغير قياس. ولو جاز هذا لجاز أن يشرّع في الدن » .

الاشكال مدعاة التريث

في أخبار القضاة لوكيع (٦): « 'كلم أبو يوسف في عبد الرحمن بن مسهر ' فكتب عهده ' ثم تخوف أن يوليه ' لأنه لم يكن يراه يخوض في الفقه ' فتركه شهراً. ثم ذكروا يوماً عند أبي يوسف خطأ القضاة. فقال عبد الرحمن بن مسهر: أنا أعجب من قاض يخطىء ! فقال أبو يوسف : وكيف ؟ قال : إذا ولي الرجل القضاء ' فأتاه الخصان في أمر مثل الشمس أمضاه ' فإذا أشكل عليه ' ردها إلى مجلس آخر ' وفي الناس مثلك وأشباهك ' فتوجه وتشاور ' وتبحث ' فمن الحال أن يعيى عليه الحق . فقال له أبو يوسف : فأين كنت عن هذا منذ شهر .

التريث أماذ بالصلح

في ترجمة عبد الله بن يحيى الأنصاري في تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي أنه (٧): « إذا بان له وجه الحق في الحكومة أنفذه ، وإن استراب في شيء منه أخذ فيه بمذهب ابن مخلد ، من الاستيناء ، حتى يصير الفريقان إلى التصالح ، احتماطاً لنفسه وغيره » .

[.] ٣١٨/ ٣ (٦) . ٦٤٩/١ (٥) . ٤٩٢/١ (٤)

⁽۷) ص ۱۵۲ .

تهييء الحسم

كان الكتتاب عيمتُون مشروع الحكم ، ويقدمون المشروع إلى القاضي ، ثم ينظر فيه ، فيزيد عليه ، أو ينقص منه ، أو يعزز أدلته . جاء في رفع الإصر في ترجمة ابن الجراح (١) أن كاتب قال : « كنت إذا عملت له المحضر ، وقرأته عليه ، أقام عنده ما شاء الله أن يقيم ، حتى ينظر فيه ، ويرى فيه رأيه ، فإذا أراد أن يمضي ما فيه ، دفعه إلى "لأنشىء منه سجلا ، فأجد بحافته : قال أبو حنيفة كذا ، وفي سطر : قال ابن أبي ليلى كذا ، وفي آخر : قال مالك كذا ، وفي آخر : قال أبو يوسف كذا . وعلى بعضها علامة كالحظ . فأعلم أن اختياره وقع على ذلك القول ، فأنشىء عليه السجل » .

وفي رفع الإصر خبر يفيد بأن الأحكام كانت تكتب منذ سنة ٧٠ للهجرة ، قال (٢٠): « سألت سعيد بن السائب بن عبد الرحمن بن حجيرة : متى ولي جدك القضاء ؟ قال: لا أدري عنير أني رأيت له قضية عند آل قيس بن زبيد الخولاني تاريخها في شهر رمضان سنة سبعين ، لا أعلم أني رأيت أقدم منها » .

سؤال العاماء

وجاء في ترجمة عبدالله بن أحمد ، في تاريخ قضاة قرطبة أنه (٣) « كان إذا تكلم أبان وأجـــاد ، فاستحلى السامع لفظ .. وكان إذا وافق على الحكم بين الخصمين ، كتب للمطلوب القصة ، وقال له : 'طف مها على كل من عنده علم ، وجئنى بالأجوبة في ذلك .

السجل: الحكم

عندما تحدث النباهي المالقي في كتابه قضاة الأندلس عن لقب قاضي القضاة ، قال قال و عن دُعي بهذا اللقب بالأندلس ، من قضاة قرطبة ، وكتب له بذلك عند اسمه في السجلات المنعقدة عليه ، والخاطبات الموجهة إليه ، أبوالعباس . . » .

⁽۱) ۱ / ه ۲ ، وراجع الكندي ص ٤٣٢ . (۲) ۲ / ۲۱۳ .

⁽۳) ص ۱۸٦ .

وفيه (۱): و ومن كلام سحنون ، حين 'سئل عن القاضي يثبت عنده الحق للرجل ، فيريد أن يسجل له كتاباً بما ثبت عنده .. فيكون من رأي القاضي : الإشهاد والتسجيل لصاحب الحق ، ذلك لازم أو لا ؟ أترى حكمه ماضياً ؟ قال : نعم ، أراه لازماً ماضاً » .

وقد ورد الكتاب بمعنى الحكم في مواضع متعددة من المؤلفات الباحثة عن المقضاء . من ذلك ما ورد في المصدر السابق (٢) : « وقد كان بعض القضاة لا يلي كتابه إلا هو بنفسه . قال إصبغ : وأرى أن يجيز ما في الكتاب ، إذا عرفه ، وعرف خاتمه ».

وفي أخبار خالد بن طليق عند وكيع (٣) قال : « رأيت خالد بن طليق يوم جلس للقضاء قال : هـذه الكتب فمَنُ يتسلمها ؟ فقد كان مَنُ قبلي يسلمونها ، وقد رأيت أن أجعلها نسختين ، بمحضر من شهود عدول ، فتأخـــذ واحدة ، ويكون عندى واحدة . . » .

وفي أخبار إبراهيم بن إسحاق القاري عند الكندي أنه (٤): (اختصم إليه رجلان في شيء ؟ فأمر بالكتاب على أحد الرجلين بإنفاذ الحكم .. » .

وفيه أن (٥) ﴿ سليم بن عتر كان أول القضاة بمصر سجل سجلًا بقضائه ﴾ .

وفي ترجمة أحمد بن أحمد بن زياد في قضاة قرطبة للخشني أنه (٦) : «كان يكتب لعيسى بن مسكين الأحكام والسجلات » .

ومن المألوف في العصور القديمة أن تجمع أقضية القضاة العلماء ، أو أن ينسخها طلاب العلم . من ذلك ما ورد في ترجمة عيسى بن عبد ربه الخولاني ، وكان يتولى للقاضي أبي بكر بن زرب بعض أموره . قال ابن بشكوال في الصلة على لسانه (٧) : « وكثبت عنه كثراً من أقضيته وأخماره . . » .

وفي الصلة أيضًا في ترجمة محمــــد بن أحمد الباجي أنه (^): « كان أجلًا

⁽۱) ص ۱۹۳ . (۲) ص ۱۹۷ . (۳) . ۱۹۳ .

⁽٤) ص ٢٧٤. (ه) ص ٣١٠ وراجع: رفع الاصر ٢ / ٤٥٢.

⁽r) ω (r) τ (v) τ (v) . τ (r)

الفقها، عند دراية ورواية ، بصيراً بالمقود ، متقدماً في علم الوثائق وعللها ، وألسّف فيها كتاباً حسناً ، وكتاباً مستوعباً في سجلات القضاة

وفي ترجمة يونس بن عبدالله أنه (١) (جمع مسائل قاضي الجماعة أبي بكر ابن زرب » .

ألا يذكرنا هذا بمجموعات (دالوز) أو (سيري) أو غيرهما في هذا الزمان؟ تفسير الأحكام

جاء في كتاب أدب القاضي للماوروي (٢): « ولو لم يذكر القاضي في كتابه سبب حكه ، وقال : ثبت عندي بها تثبت بمثله الحقوق ، وسأله المحكوم عليه عن السبب الذي حكم به ، 'نظر : فإن كان قد حكم عليه بإقراره ، لم يلزمه أن يذكره له ، لأنه لا يقدر على دفعه بالمننة .

د و إن كان قد حكم عليه بنكوله ، ويمين الطالب ، لزمه أن يذكره له ، لأنه يقدر على دفعه بالبينة .

« وإن كان قد حكم عليه بالبيئة ، فإن كان الحكم بحق في الذمة ، لم يازمه ذكرها ، لأنه لا يقدر على دفعها بمثلها . وإن كان الحكم بعين قائمة لزمه أن يذكرها ، لأنه يقدر على مقابلتها بمثلها ، فترجح بينته باليد ، فيكون وجوب البيان معتبراً بهذه الأقسام » .

ففي رأي الماوردي نرى أن المحكمـــة التي صدر عنها الحكم ، هي وحدها صاحبة الحق في تفسيره .

⁽۱) ص ۱۶۲ (۲) علی ۱۳۲ (۲)

الفصبلالسادس

خطتةالترة

قد تقع قبل المحاكمة أو خلالها أسباب توجب تخلي القاضي عن الدعوى ، أو يكون تخليه عن رؤيتها أضمن لمصلحة المدالة. وهذا مبدأ أقر" و النظام القضائي في الإسلام منسذ فجره . فقد روى وكيع في أخبار القضاة (۱) و أن كعب بن سور كان جالسا عند عمر بن الخطاب، فجاءت امرأة فقالت : يا أمير المؤمنين! ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي ، إنه ليبيت ليسله قامًا ، ويظل نهاره صائماً في اليوم الحار ، ما يفطر . فاستغفر لها ، وأثنى عليها ، وقال : مثلك أثنى الحير . قال : واستحيت المرأة ، فقامت راجعة . فقال كعب : يا أمير المؤمنين! هلا أعديت المرأة على زوجها ، إذ جاءت تستعديك ؟ قال : أو ذاك أرادت ؟ هلا أعديت المرأة على زوجها ، إذ جاءت تستعديك ؟ قال : أو ذاك أرادت ؟ قال : نعم . فر دت . فقال : لا بأس بالحق أن تقوليه . إن هسذا زعم أنك جئت تشتكين زوجك : أنه يجتنب فراشك . قالت : أجل، إني امرأة شابة ، وإني أتتبع ما يتتبع النساء . فأرسل إلى زوجها فجاءه ، فقال لكعب : إقض

⁽١) ١/ ٢٧٠ – ٢٧٦، وراجع الخبر في طبقات ابن سعد ٧ / ٢ ٩ مع خلاف يسير في اللفظ.

بينها ، فانك فهمت من أمرهما ما لم أفهمه . فقال كعب : أمير المؤمنين أحق أن يقضي بينها . فقال : عزمت عليك لتقضين بينها . قال : فاني أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة ، هي رابعتهن ، فأقضي له بثلاثة أيام ولياليهن ، يتعبد فيهن ، ولها يوم وليلة . فقال عمر : والله ما رأيك الأول بأعجب من الآخر ! إذهب ، فأنت قاض على أهل البصرة » .

فهذا عمر بن الخطاب يتخلى عن دعوى بين يديه ، لأحد الجالسين، لأنه رأى أنه أفطن منه في موضوعها . ولم يكن كعب قبل ذلك قاضياً ، وإنما كان حكمه في هذه الدعوى سبباً لتوليه القضاء .

وفي رفع الإصر^(۱) أن « عبد الرحمن بن محمد بن السكري كان يتولى الأحكام بنفسه غالباً ، فاتفق أن تقدم إليه خصان ، فنظر إليها ، ثم أمرهما بالمسير إلى بعض نوابه ، فسئل عن ذلك ، فقال : كان أبو أحدهما صاحبي ، وأحضر إلياً هدية فرددتها ، فلما رأيته وعرفته ، خشيت أن أميل بقلبي إليه » .

والظاهر أن المجتمع الأندلسي قد رأى ، لظروقه الخاصة ، أن القضايا التي ردّها القضاة عن أنفسهم ، أي : تخلوا عنها ، لسبب أو لآخر ، قد كثرت إلى درجة اقتضت أن يحدث منصب قضائي خاص ، عمله الوحيد هو تقبيل هدذه القضايا المردودة عن القضاة والمحالة إليه . قال النباهي المالقي في كتابه « تاريخ قضاة الأندلس(٢): « وإنما كان يحكم صاحب الرد فيا استرابه الحكام، وردّوه عن أنفسهم » .

ومما يمكن أن يشار إليه في هذا الفصل ، هو أن بعض القضاة في الأندلس ، قد أُمِر بأن يتخلى عن دعوى قائمة بين يديه ، فلم يفعل ، وإنما استمر في رؤيتها ، لأنه لم يجد سبباً شرعياً يدعوه إلى التخلي عنها . من الأمثلة على ذلك ما ورد في ترجمة مصعب بن عمران ، نقلا عن الحسن بن محمد ، قال النباهي المالقي (٣) : « إن العباس بن عبد الملك المرواني اغتصب رجلا من أهل جيّان ضيعته ، فبينا هو

٠٠ ص (٢) ص ٥٠.

⁽٣) ص ٦ ٤. وراجع : قضاة قرطبة للخشني ص ٤٤، والحلاف بين النصين في اللفظ يسير.

ينازعه فيها ، هلك الرجل ، وترك أيتاماً صفاراً ، فلما ترعرعوا ، وسمعوا بعدل القاضي مصعب وقضائه ، قدموا قرطبة ، وأنهوا إليه مظلمتهم بالعباس ، وأثبتوا ما وجب إثبـــاته ، فبعث القاضي في العباس ، وأعلمه بها رفعه إليه الأيتام ، وعرَّفه بالشهود عليه، وأعذر إليه فيهم ، وأباح له المدافع ، وضرب له الآجال. فلما انصرمت ، ولم يأت بشيء ، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه . ففزع العباس إلى الأمير الحكمَم ، وسأله أن يوصي القاضي التخلي عن النظر في قصته ، ليكون هو الناظر فيهــا . فأوصل إليه الأمير ذلك مع خليفة له من أكابر فتيانه ، فلما أدّى الوصية إليه ، اشتدّت عليه ، وقال : إن القوم قد أثبتوا حقهم ، ولزمهم في ذلك عنساء طويل ، و تنصّب شديد ، لبُعْد مكانهم ، وضعف حالهم ، وفي هذا على الأمير - أعزَّه الله - ما فيه . فلست أتخلى عن النظر ، وإنفاذ الحكم لوجهه ، فليفعل الأمير بعده ما يراه صواباً من رأيه . فرجع الرسول إلى الأمير بجوابه ، فوجم منه ، وجعل العباس يغريه بمصعب ، ويقول : قد أعلمت الأمير بشدة استخفافه ، وعلطه في نفسه ، وتقسديره أن الحكم له ، ولا حكم للأمير عليه . فأعاد الإرسال إليه بعزمه منه يقول : لا بد لك من أن تكفُّ عن النظر ﴿ فِي هَــَذُهُ القَضَيَةُ ﴾ لأكون أنا الناظر فيها . فلما جاء بعزمته ﴾ أمره بالقعود ﴾ ثم أخذ قرطاساً فسورًاه ، وعقد فيه حكمه للقوم بالضيعة ، ثم أنفذه لوقته بالإشهاد عليه ... وهم الأمير بمصعب ، إلى أن تداركته عصمة من الله ، ثبتت بصيرته ، فَسُرِّيَ عَنْهُ ، وقال للعباس : إربع على ظلعك ، فما أشقاه مَن جرى عليه قلم القاضى ! فقيف عند أمره ، فانه أشبه بنا وأولى بك ، ثم قال :

« إربع على ظلمك ، معناه : إنك ضعيف ، فانته عما لا تطبقه . وقـــال أبو عثمان : معناه : إلزم أمرك وشأنك » . ا ه

ووقع مثل ذلك في المشرق أيام المعتصم ، أورد القصة وكيع في كتابه أخمار القضاة ، قال (١):

و لما صار الحسن العنبري إلى البصرة ،أراد ابن أبي دؤاد أن يخبرَ ، ويغمزه،

^{. \ \ 0 - \ \} E / \ (\)

فكتب إليه: أن عندك صكاكاً (١) هي في ديوانك ، هي لقوم من أهل بغداد ، فاحملها مع نفر من قبلك ، لتسلمها إلى قاضي بغداد ، يكون أهون على أهلها في التثبت ، فكتب جواب الكتاب : إن هذه الصكاك لقوم قبلي،قد شرعوا فيها، وأقاموا البينة عندي ، ولم أكن لأخرجها عن يدي ، فيبطّل حق من حقوقهم ، فإن شئت أن تبعث أنت إلى الديوان فتأخذها ، كان ذلك إليك ، فأما أنا ، فلم أكن لاتقلد ذاك ، فغضب ابن أبي دؤاد ، فدخل على المعتصم ، فاستخرج كتابه جزما بحمل الصكاك ، فلما وردت الصكاك عليه (٣) ، بعث إلى فقهاء البصرة ، وفيهم هلال الرأي ، فشاورهم . فقال له هلال : كأنسهم عزلوك عن هذه الصكاك نفسها ، فوجهها إليهم . فلما خرجوا قال لي (٤) : ما تقول ؟ قلت عو دك الله وأهلك من رد كتب الخلفاء ، بما لا يستقيم خيراً . قال : أجل ، وفقك الله .

و ورد علي كتاب أمير المؤمنين – أعزه الله – جزماً ، ولم يكن القضاة يكتب إليها جزماً . وهذه الكتب كنت أوطىء أمير المؤمنين فيها العثرة ، وهي لقوم قبلي ، ولم أكن لأنقلد إثم إبطال حقوقهم ، والديوان ديوان أمير المؤمنين . فإن أحب أن يرسل فيأخذها ، فذاك إليه .

« فلما ورد الكتاب على ابن أبي دؤاد ظن أنه قد افترسه ، فأدخل الكتاب إلى المعتصم ، فقال (٥): كيف قد رأيت فراستي فيه ؟ والله لوددت أن مكان كل شعرة قاض على بلدان البلدان » . ا ه

⁽١) صكاك : جمع صك .

 ⁽٢) أي أن ابن أبيدؤاد حمل المعتصم عل أن يكتب إلى القاضي بنقل الصكاك جزماً، بلا تردد.
 (٣) أي على القاضي.
 (٤) أي قال لراوي الخبر: محمد بن عمر.

الفصّل السّابع

الاستنابة

هذا التعبير الحديث والاستنابة ، كان يسمى في كتب الأقدمين ومصطلحهم: كتاب القاضي إلى القاضي . فأما اليوم فإن طريق التثبت من صحة الكتاب هو التوقيع ، والخاتم الرسمي ، إذا كان يحمله صاحب العلاقة بيده . وأما إذا كان ورداً بالبريد الرسمي ، فالأصل أنه صحيح ، والاستثناء عكس ذلك . وقد وقع هذا التدبير عند الأقدمين، ونراه في كتب التراث . ولعل أقدم نص وقعت عليه حول هذا الموضوع ، هو ما جاء في ترجمة الحسن البصري عند وكيع . قال (١) : و أتيت الحسن ، وهو قاض يومئذ، بكتاب من بعض القضاة ، فقبله وقضى بما فيه ، ولم يذكر أنه سأله على الكتاب بينة ، ويغلب على الظن أن السبب في عدم السؤال على البينة ، يعود إما إلى تأكد الحسن البصري من خط القاضي ، أو كاتبه ، وتوقيعه . وإما إلى أنه ذهب إلى أن الأصل هو الصدق والصحة ، وأن الكذب والغش استثناء . وقد ولد الحسن البصري عام ٢١ للهجرة ، وتوفي عام ٢١ للهجرة ،

^{. 11/ (1)}

فلما تولى ابن أبي ليلى – محمد بن عبد الرحمن – القضاء (توفي عام ١٤٨) ، أحدث ترتيباً جديداً ، هو طلب البينة على كتاب القاضي إلى القاضي ابن أبى ليلى ، وكيع (١): «أول من سأل البينة على كتاب القاضي إلى القاضي ابن أبى ليلى ، فأعجب ذلك سو"اراً ، وقال : قد كنت أذهب إلى هذا ، فكرهت أن أحدث شيئاً لم يكن .. » .

على أن هناك رواية أخرى في وكيع جاء فيهسا (٢): « أتيت ابن أبي ليلى بكتاب من أبي شيبة في حق كان بالشام لنا ، فقبل الكتاب مني ، ولم يسألني عليه البينة .. » . وتفسير ذلك أن هذه الحادثه وقعت في بداية ولاية ابن أبي ليلى ، ثم حدث ما يوجب العدول عن هذه الطريقة إلى طلب البينة . وقد عرفنا من تجاربنا الطويلة العديدة ، أن ثقة القضاة بالمتقاضين ، أو ببعضهم ، قد تكون قائمة قوية ، ثم يبدر سوء تصرف ، أو خيانة ، أو غدر ، أو غش ، من بعض المتقاضين ، فيأخد القضاة بالأحزم والأحوط ، ويعمون في تدبيرهم ولا يخصون .

وفي طبقات ابن سعد (٣): « جئت بكتاب من قاضي الكوفة إلى إياس بن معاوية . قال : فجئت به ، وقد عزل ، واستئقضي الحسن ، فدفعت كتابي إليه ، فقبله ، ولم يسألني عليه بيئة ، والحسن المشار إليه هو الحسن البصري . وهذا دليل على أن المسلمين قد عرفوا منذ القرن الأول أن الخطاب يكون للمقام، أو للوظيفة ، لا للشخص .

أما في الأنسدلس ، فقد جاء في كتاب تاريخ قضاة الأندلس ، للنباهي المالقي (٤) :

« كتب القضاة ، ونبُهَ من المسائل المتصلة بذلك : الذي جرى أولاً به العمل ، إذا أتى القاضي كتاب من قاض آخر ، يسأل الذي جاء بالكتاب

٠ ١٣٣ / ٣ (٢) ١ ٧ / ١ ٢ . ١٣٤ / ٣ . ١٣٤ / ٣ .

٠ ١٧٨ ص (٤)

إحضار صاحبه إن كان في عمالته عمر إذا أحضره سأله البينة على كتاب القاضي أنه من قببكه. قال سحنون بن سعيد: ولينظر القاضي المكتوب إليه الكتاب: فإن كان القاضي الذي كتبه قد ثبت عنده أنه من أهل الاستحقاق القضاء الفهمه ومعرفته بأحكام من مضى وآثارهم عمر فهمه في دينه وورعه وانتباهه وفطنته عير محدوع في عقله فإن كان كذلك انظر في كتابه وعمل بها يجب فيه وإلا فلا.

« وعن ابن حبيب ، عن إصبغ : إن جاء و بكتاب قاض لا يعرفه بعدالة ولا سخطة ، فإن كان من قضاة الأمصار الجامعة مثل المدينة ، ومكة ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والقيروان ، والأندلس ، فلينفذه ، وإن لم يعرفه ، وليحمل مثل هؤلاء على الصحة .

الاستنابة عند الماوردي

جـــاء في أدب القاضي للماوردي (١): ﴿ قال الشافعي : ويقبل كل كتاب لفاضي عدل ، ولا يقبله إلا بعد لين ، وحتى يفتحه ويقرأه عليهما ، فيشهدا أن القاضي أشهدهما على مـا فيه ، وأنه قرأه مجضرتهما ، أو تقرىء عليهما ، وقال : اشهدا أن هذا كتابي إلى فلان .

د أما كتب القضاة إلى القضاة والأمراء ، في تنفي لل حكام ، واستيفاء الحقوق ، فمحكوم بها ، ومعوّل عليها .

« وكتب الخلفاء الراشدون إلى أمرائهم وقضاتهم بها عملوا عليه في الديانات .

و فدلت السنن والآثار على قبول الكتب في الأحكام ، ولأن ضرورات

⁽١) ٢ / ٨٩ – ١٤٨ وفيها تفاصيل مدهشة، كأنها كتبت لتنظيم أعمال القاضي في الاستنابة، وفي بعض الشؤون الادارية في هذه الأيام .

الحكام إليها داعية في حفظ الحقوق ، لأنها قد تبعد عن مستحقيها ، ويبعد عنها مستحقوها ، فلم يجد الحكام 'بداً من مكاتبة بعضهم لبعض بها .

« فإذا تقرر هذا ، فللقاضي أن يكتب لغيره من القضاة بها وجب عنده من حكم ، أو ثبت عنده من حق ، ويكتب به إلى من هو أعلى منه ، وأدنى ، وإلى خليفته ، ومستخلفه .

و ويكون المقصود به أمرين :

أحدهما – أن يثبت بها عند الثاني ما ثبت عند الأول .

« والثاني – أن يقوم في تنفيذها واستيفائها مقام الأول » .

الفصتلالثامِن

طرق المراجتة

الأصل في الشريعة الإسلامية أن يكون القضاء قضاء فرد، وأن يكون الحكم قطعياً. ولكن هناك أصلاً آخر وضعه عمر بن الخطاب في الكتاب الذي وجهم إلى أبي موسى الأشعري، جاء فيه (١): « لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس، راجعت فيه نفسك، و هديت لرشدك. فان مراجعة الحق، خير من التادي في الباطل، وهذا المبدأ الذي وضعه عمر بن الخطاب، يعادل في أيامنا هذه إعادة المحاكمة. وإذا كانت القوانين الوضعية قدد اشترطت لجواز سماع طلب إعادة المحاكمة شروطاً قد تتحقق مرة في كل مئة سنة أو لا تتحقق، فان الشريعة الإسلامية السمحاء لم قضع إلا هذا الشرط الجامع المانع: « مراجعة الحق، خير من التادي في الباطل، . فكان عمر بذلك أول المتشرعين الذين فتحوا باب الإنصاف بين المتقاضين ، بالرجوع عن حكم خطاً ، إلى حكم مجيق صائب ، من قبل القاضي نفسه .

⁽۱) وكيسع ١ / ٢٨٤ .

هـــذا من حيث القواعد والمبادى ، أما من حيث الواقع التاريخي ، فقد رأيت في بحث و المحاماة ، أنه (۱) و كانت بين حسان بن ثابت ، شاعر رسول الله على الناس منازعة "عند عنان بن عفان ، فقضى عنان على حسان . وبين بعض الناس منازعة "عند عنان بن عفان ، فقضى عنان على حسان . الحق فجاء حسان إلى عبدالله بن عباس ، فشكا ذلك إليه . فقال له ابن عباس : الحق حقك ، ولكن أخطأت حجتك ، انطلق معي . فخرج به حتى دخلا على عنان ، فاحتج له ابن عباس حتى تبين عنان الحق ، فقضى به لحسان بن ثابت ، . كان هذا في صدر الإسلام ، أيام عنان بن عفان ، خليفة المسلمين وقاضيهم ، يقضي على حسان بن ثابت ، حتى إذا جاء ابن عباس يوضح وجه الحق ، ويحتج له ، نرى عنان ينقض عليه .

وكان شريح من أقضى من عرف تاريخ القضاء في الإسلام ، ولهذا نراه وضع قاعدتين مهمتين ، تتعلقان بإعادة النظر في الأحكام (٢):

الأولى - وكان شريح يقول : لا أردُّ قضاءَ مَن كان قبلي ، .

فهو من الذين يحترمون آراء القضاة السابقين ، ولا يمدُّ يده إليها .

الثانية – أنه أجاز إعادة النظر في الأحكام التي صدرت عنه ، ولو في وقت متأخر . فقد روى وكيع في أخبار القضاة (٣) : « أن شريحاً لم يكن يرجع عن قضاء ، حتى حدثه الأسود أن عمر قضى في عبد كانت تحته 'حر"ة ، فولدت له أولاداً ، ثم إن العبد أعتق ، قال : الولاء لعصبة أمهم ، فأخذه شريح » .

وفي تهذيب ابن عساكر (٤): «قال أبو عمرو الشيباني: كنت عند شريح، فأتاه قوم برجل عليه صك بخمسمئة درهم دينا، فقالوا: إن مولى لنا مات، وترك على هذا خمسمئة درهم دينا، ونحن وارثو مولانا. فقال له شريح: ما تقول؟ فقال: كان أخي حراً مولى لهؤلاء ، وكان موسراً ، وأنا عبد لقوم آخرين ، وكان أعطاني هذه الدراهم أنتفع بها، فمات أخي وترك مالاً كثيراً ورثه هؤلاء ، فقلت

⁽۱) تسب قریش للزبیري – طبیع دار المارف – ص ۲۹. (۲) ۲/۳۸۰ . (۲) ۲ / ۲۸۳۰ .

لهم: دعوا هـذه الدراهم فإني معيل. فكلمهم شريح وقال لهم: لا عليكم أن تدعو له هذه الدراهم ، وسائر مال أخيه لكم ، وقد ذكر عيلة ". فأبوا وقالوا: خذ لنا خذ لنا بحقنا. فقال لهم شريح: اتقوا الله ، وافعلوا ، فأبوا وقالوا: خذ لنا بحقنا. فقال له شريح: إدفعها لهم ، فإنك عبد ، لا ميراث لك . فقاموا من بين يده على ذلك.قال أبو عرو: فلها رأيت جزعه ، وشدة همه ، قلت له: ويحك! ذكرت أنك معيل ، فما عيالك ؟ قال: زوجة ، وأولاد ذكور وإناث. قلت: فما زوجتك: حرة أو أمة ؟ فقال: حرة . فرجمت إلى شريح فقلت: يا أبا أمية! ألا ترى ما يقول الرجل ؟ قال: وما يقول ؟ قلت: يقول لي أولاد أحرار من امرأة حرة . فقال: ردهم إلى ". فرددتهم ، فأعاد الكلام ، فاعترفوا به وقالوا: المرأة حرة . فابن الاخ الحر أولى نعم ، له أولاد أحرار . فقال: ولد حر ، من امرأة حرة ، فابن الاخ الحر أولى بالميراث منهم ، ودفعه إليه ،

وإذا كان رجوع القاضي عن قضائه ، لرأي رآه عمر بن الخطاب محالف له ، فإن رجوع القاضي عن قضائه لظهور سنة صحيحة محالفة له أولى وأفضل . من ذلك ما ورد في محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي (۱): « قال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم ، عن ابن أبي ذنب ، قال : أخبرني محلد بن خفاف قال : ابتعت غلاماً فاستغللته ، ثم ظهرت منه على عيب ، فخاصت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده ، وقضى علي برد غلته . فأتيت عروة فأخبرته ، فقال : أروح إليه العشية ، فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله على تم عروة عن عائشة أن الخراج بالضمان . فعجلت إلى عمر ، فأخبرته بما أخبرني به عروة عن عائشة عن رسول الله على أن لم أرد فيه إلا الحق ، فبلغتني فيه سنة عن رسول الله على أن الخراج والله عمر ، وأنفذ سنة رسول الله على أن الحراج والله عمر ، وأنفذ سنة رسول الله على أن الحراج الذي قضى به على له » .

[.] TTYE - TTYT / . (1)

وفيه أيضاً (١): وقال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم من أهل المدينة ، عن أبي ذنب قال: قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية ، برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، فأخبرته عن النبي على الله عن النبي على الله عن النبي على الله عنه النبي على الله عنه النبي على الله عنه الله منه أبي ذنب، وهو عندي ثقة ، يخبرني عن النبي على الله بالله ما قضيت به . فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكك . فقال سعد : واعجباً ! أنفذ قضاء سعد بن أم سعد، وأرد قضاء رسول الله على القضية فشقه ، فقضى للمقضي عليه » .

ونقل القاسمي عن الإمام الفُلائني في « إيقاظ الهمم » قوله (٢) : « تأمل فعل عمر بن الخطاب ، وفعل عمر بن عبد العزيز ، وفعل سعد بن إبراهيم ، يظهر لك أن المعروف عند الصحابة والتابعين ، و مَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وعند سائر المسلمين : أن حكم الحاكم المجتهد ، إذا خالف نص كتاب الله تعالى ، وسنة رسول الله عليه عليه ، وجب نقضه ، ومنع نفوذه » .

وجاء في أخبار القضاة لوكيم (٣): « قضى عبيدالله بن الحسن على عبدالجيد مولى بني قشير بقضية – وكان جلداً ، عضب اللسان (٤) – فتظلم إلى أمير المؤمنين ، فكتب إلى عامل البصرة أن يجمع له الفقهاء ، لينظروا في قضيته ، فإن كانت صواباً أمضاها ، فنظروا فرأوها صواباً . وهذا بمثابة تصديق الحكم من قبل محكة التمسز .

وجاء فيه أيضاً أن ابن أبي ليلى أبطل حكماً لثبوت وقسع غش وانتحال في شخص المشهود علمه (٥٠) .

وروى الكندي في كتابه أخبار الولاة والقضاة (٦): «أن أبا رجب الخولاني، وهاشم بن 'حدَيج وفــُدا وفداً من أهل مصر إلى الأمين، فرفعوا على القـــاضي

⁽ه) ٣ / ١١٦ . (٦) ص ١١٤ – ١٤١٤ .

العمري، وذكروا ما فعل العمري في أهل الحرس، وأنه ألحقهم بالعرب، ونسبهم إلى حوثكة بن أسلم بن الحاف بن قضاعة . فكتب محمد الأمين إلى القاضي البكري بكتاب يذكر فيه أنه لا يمنع أحداً من غير العرب اللحاق بالعرب، ويأمره أن يردهم إلى ما كانوا عليه من أنسبائهم . فرجع الوفد بذلك .

و فدعا البكري أهل الحرس بقضية العمري لهم 'فأتوه بها ' فأخرج البكري مقراضاً من تحت مصلاه ' فقطع قضية العمري' وقال لهم : العرب لا تحتاج إلى كتاب من قاض . إن كنتم عرباً فليس ينازعكم أحد » .

وفي رواية أخرى: « فأمر البكري بإقامة البينة عنده ، فحضر أهل مصر.. فشهدوا عند البكري أن أهل الحرس من القبط ، وأن العمري قضى فيهم بجور ، فنقض البكري قضية العمري فيهم ، وأشهد على قضائه بردهم إلى أصلهم من القبط ، .

وفيه أيضاً نقلاً عن رفع الإصر (١): و ذكر ابن زولاق في ترجمة علي بن النعان أن الوزير يعقوب بنكلتس فوض إليه في سنة ٣٦٩ الشرطة السفلي، فنظر فيها ، وفي الأحكام ، وتظلم رجل إلى الوزير بأن علياً بن سعد ، نظر في أمره، وحكم له ، وأن القاضي علياً بن النعان أنكر ذلك واعترض فيه ، فوقع الوزير: من حكم بحكم من سائر المستخلفين ، فليس للقاضي ، ولا لغيره الاعتراض ، كا أنه ليس لأحد منهم الاعتراض على القاضي فيا حكم فيه » .

وفي طبقات ابن سعد (٢): « أن خالداً الجراح كان عند عمر بن عبد العزيز ونفر من قريش يختصمون إليه ، فقضى بينهم ، فقال المقضى عليه : أصلحك الله ، إن لي بينة غائبة . فقال عمر : إني لا أؤخر القضاء ، بعد أن رأيت الحق لصاحبه ، ولكن انطلق أنت ، فإن أتيتني ببينة وحق هو أحق من حقهم ، فأنا أول من رد قضاءه على نفسه » .

أما في الأندلس فقد كانت الحال ماثلة لما هي عليه في المشرق. فالحق هو

٠ ٣٨٦ / ٥ (٢) ص ٩٩١ م ٠ (١)

رائد القضاء ، وتوزيع العدل بين المتقاضين هو واجبهم الأول. فقد جاء في ترجمة محمد بن بشير في قضاة قرطبة للخشني (١): و تظلم حمدون بن فطيس من محمد بن بشير ، في شيء حكم به عليه ، إلى الأمير الحكم ، فقال لي : يا أبا محمد! إني سألت الأمير أن يجلس لي الفقهاء ، وقد سألته أن يجلسك مع من يجلس. فقلت له : إني لأعظم أن أجلس الجلس الذي يتخلطك فيه من مثل محمد بن بشير ، فإن كنتم لا بد فاعلين ، فعليكم بشيخنا يحيى بن مضر القيسي ، واعلم أن محمد ابن بشير على الستّخط ، خير لك مني على الرضا . قال : فاستحيى حمدون ، وكان حليمًا دمثًا ، وكف عن جمع الفقهاء » .

وربما أبى القاضي معاودة النظر في قضية مهمة ، على الرغم من وجود سبب جدى ، كالذي رواه الخشني أيضاً. قال ^(۲) : «كان فيما يجاورنا شيخان من أهل المدل ، وكانا صديقين لمحمد بن بشير ، ويظن بها خيراً ، ويحسب عندهما فضلا. فتوفي رجل من تجار قرطبة ، عظم النعمة . فقام عملوك له عند القاضي محمد بن بشير يذكر: أن مولاه المتوفى أعتقه ، وأنه أنكحه ابنته ، وأوصى إليه بماله ، فدعاة بالبينة على ما ادَّعاه ، فأتاه بالشيخين ، فشهدا عنده على ما زعم المماوك، فأنفذ شهادتهما ، وقضى للملوك بما قام. ثم لم يلبث أحد الشاهدين إلا مدة يسيرة، حتى حضرته الوفاة ، فأوصى إلى القاضي : إني أريد أن أراك . فلما دخل عليه ، بصرُر به الشاهد ، وهو في مرضه وكربه ، يعالج الموت، جنا على ركبتيه ، وجعل ينجر ُ إليه . فقال القاضي:ما شأنك ؟ ما عرض لك ؟ – وظن به خبالاً من العلة التي به . فقال الرجل : أنا في النار إن لم تنقذني منها . قال له محمد بن بشير : يجيرك الله من النار إن شاء الله ، فما خبرك ؟ فقال له الرجل : الشهادة التي شهدت بها عندك لفلان المملوك ، مملوك فلان ، لم يكن شيء منها ، فاتتَّق ِ الله ، وافسخ الحكم ، وانقض ما انعقد منه : فلم يزد محمد بن بشير على أن وضع يديه على ركبتيه ، ثم قام ، وجعل يقول : مضى الحكم، وأنت إلى النار، مضى الحكم ، وأنت إلى النار ، وخرج عنه ! » .

⁽۱) ص ۱۰ . (۲) ص ۲۰ . (۲)

وجاء في كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي (١): ﴿ وَإِذَا نَظُمُ الْحُكُومُ عَلَيْهُ مِنْ كَتَابِ القَاضِي الأُولُ ﴾ وسأل الثـاني أن يستأنف النظر فيه ﴾ أو في بعضه ، فليس له ذلك إلا بأمر بيّن . وكذلك لو ولي قاض آخر مكان القاضي ، لكان مثل ما قيل في المكتوب إليه ﴾ (٢) .

وجاء فيه أيضاً (٣) : ﴿ أَحَكَامُ القَضَاةُ عَلَى ثَلَاثَةُ أَقَسَامُ :

د أحدها - في الحَكمَم العدل العالم : فأحكامه كلما نافذة على الجواز، ولا يُتَعَقّبُ له حكم .

« والثاني – في الحكم العدل الجاهل المقلد : فللحككم الذي يلي بعده أن يتعقب أحكامه ، فما وافق الحق منها نفذ ومضى ، وما خالف الحق رده وفسخه .

(والثالث - في الحكم الجائر المتعسّف : فللحكم الذي يلي بعده أن يفسخ أحكامه كلما ، ولا ينفذ له حكماً .

« قال ابن المو ّاز : لو أن قاضياً نقض حكم قاض قبله قد كان حكم به ، ثم ولي قاض ثالث ، و عزل الثاني ، نظر : فإن كان حكم القاضي الأول بما يحكم به ، وتما يختلف فيه القضاء والفتيا ، رأيت نقض الثاني له خطأ صراحاً ، فأرى للثالث أن ينقض حكم الثاني ، وينفذ حكم الأول ، وإن كان خلافاً لما يحكم به الثالث . وإن كان حكم الأول خطأ صراحاً لا اختلاف فيه ، لم أر للثالث أن رد "حكم الثاني ، إلا ما حكم به الأول » . اه .

طرق المراجعة عند الماوردي

قال الماوردي في أدب القاضي (٤): « قال الشافعي: و مَن اجتهد من الحكام فقضى باجتهاده ، ثم رأى أن اجتهاده خطأ ، أو ردّ عليه قاض غيره ، فسواء فيا خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً، أو ما في معنى هذا ، ردّه . وإن كان يحتمل ما ذهب إليه ، ويحتمل غيره ، لم يردّه ، وحكم فيا يستأنف بالذي هو أصوب

⁽۱) ص ۱۸۵ .

⁽٣) أي ليس للقاضي الثاني تعقب أحكام القاضي الأول إلا لسبب بين واضح .

⁽٣) ص ٨ .

عنده . وهذا صحيح :

« إذا بان القاضي أنه قد أخطأ في حكمه ، أو بان له أن غيره من القضاة قد أخطأ في حكمه ، فذلك ضربان :

و أحدهما : أن يخطى، فيما يسوغ فيه الاجتهاد .

« والثاني : أن يخطىء فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد .

و فإن أَخَطَأُ فيما يسوغ فيه الاجتهاد ، كان حكم نافذاً ، وحكم غيره من القضاة نافذاً لا يُتسَعَقَّب بفسخ ولا نقض. ولو بان له فساد الاجتهاد الأول قبل تنفيذ الحكم به ، حكم بالاجتهاد الثاني دون الأول .

« وإذا خالف ما لأيسوغ فيه الاجتهاد ، وهو أنه يخالف نصاً من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع ... 'نقيض به حكمه ، وحكم غيره » . ثم قال (١) :

د قال الشافعي : وليس على القاضي أن يتعقب حكم من قبله ، فإن تظلم محكوم عليه ممن قبله نظر فيه فرده ، أو أنفذه ، على ما وصفت .

« وجملة ذلك: أن القاضي إذا تقلد عملًا لم يجب عليه أن يتعقب أحكام من قبله ولا يتتمعها لأمرين:

« أحدهما : أن الظاهر منها نفوذها على الصحة .

﴿ وَالثَّانِي : أَنْهُ فَاظْرُ فِي مُسْتَأْنَفُ الْأَحْكَامُ ﴾ دون ماضيها .

« فلمذين الأمرين لم يجب عليه أن يتعقبها . فإن أراد أن يتعقبها من غير متظلم ، فقد اختلف أصحابا في جواز ذلك له – وإن لم يجب عليه – على وجهين: « أحدهما – وهو قول أبي حامد الاسفراييني : يجوز له أن يتعقبها ، لما فيه

﴿ أَحَدُهُمَا سَـ وَهُو قُولُ أَبِي حَامَدُ الْأَسْفُرَايِينِي : يَجُورُ لَهُ أَنْ يَنْفُقُبُهَا * لما فيها من فضل الاحتياط .

(الثاني - وهو قول جمهور البصريين: لا يجوز أن يتعقبها من غير متظلم إليه». ويدخل في هذا الباب ما اعتبره الماوردي أول ما يترتب على القاضي المولى من عمل وهو: تصفح أحوال الحبوسين ، فقد يكون فيه إعادة نظر في أسباب الحبس (٢٠).

 ⁽١) ١ / ١٩٠ . (٦) راجع البحث مفصلاً في الماوردي ١ / ٢٢١ وما بعدها .

الفصلاالناسع

قواعد ومضطلعات أصولية مخنلفة

إعادة الاعتبار

من المسلوم أن بعض الأحكام الجزائية تسقط العدالة ، وتحرم مرتكبها والمحكوم بها من حق أداء الشهادة أمام القضاة . ولكن قد تنقضي مدة بعد الحكم يصلح بها المجرم شأنه ، ويعدو رجلا صالحاً . وقد عرف هذا في تاريخ القضاء في الإسلام ، من ذلك ما رواه وكيع في أخبار القضاة (١١) ، قال : ﴿ إِن شَرِيحاً أَجاز شهادة رجل تطعت يده ورجله في السرقة ، فسأل عنه ، فذكر فيه خير ، فأجاز شهادته » .

[.] TAA/T(1)

وقال أيضا (١): و كتب هشام بن هبيرة إلى شريح يسأله عن رجل 'جلد في الحر، وآنس منه الصلاح، ورَشد، أتقبل شهادته ؟ فقال: وأما الذي 'جلد في الحر، ثم آنسوا منه صلاحاً ، ورَشداً ، فان الله عز وجل يقول: ﴿ وهو الذي يقبَلُ التوبة عن عبّاده.. ﴾ الآية – كانه أجاز شهادته ».

الحبس

اتخذ الحبس من أيام الرسول عليه على حين حبس بني قريظة في دار بالمدينة . ثم اتخذت له الدور في جميع الأمصار. والظاهر أنه جاء وقت كان الحبس في دار بلال . قال و كيع (٢): « قدم ابن إدريس إلى شريك (القاضي) في وصية ، فأمر به إلى الحبس – والحبس يومئذ في دار بلال – فالتفت إلى شريك ، وهو يذهب به إلى الحبس ، يقول : الحكم في كذا وكذا – يفتيه – فقال له شريك : أفت بهذا أهل دار بلال 1 » .

وفي رفع الإصر نصوص تدل على أن الحبسكان تحت أمر القاضي المطلق (٣٠). الحجز الاحتياطي

في تاريخ قضاة الأندلس النباهي المالقي (٤): « 'سئل القاضي أبو الوليد: عن كان له على رجل دَيْن حال " والغريم سلمة يكن بيمها مسرعاً وطلب صاحب الدين بيم السلمة ، وطلب المديان (٥) أن لا يفوت عليه سلمته ، وأن يضع السلمة رهنا ، ويؤجل أياما ، ينظر فيها في الدين ، هل له ذلك ، أم لصاحب الدين بيم السلمة ؟ فأجاب فيها : إن من حقه أن يجمل السلمة رهنا ، ويؤجل في إحضار المال ، بقدر قلته و كثرته ، وما لا يكون فيه ضرر على واحد منها ، في إحضار المال ، بقدر قلته و كثرته ، وما لا يكون فيه ضرر على واحد منها ، على ما يؤدي إليه اجتهاد الحاكم في ذلك . فهسندا هو الذي جرى به القضاء ، ومضى عليه العمل . وهو الذي تدل عليه الروايات عن مالك وأصحابه . »

^{(1) 7 \ 6} A7 - 7 A7 .

⁽٣) رفع الاصر ٢ / ٢٦٩ و ٢٧٦ .

^(•) كذا في الأصل ، ولعلها : المديون أو المدين .

وراجع ما جاء في الفصل التاسع من الباب التاسع من هـذا الكتاب : ولاية المظالم (١) .

الدَّين الممتاز

جاء في رفع الإصر (٢٠): « أن توبة بن نمر كان يقضي في المرأة المدخول بها ، إذا أفلس ، بصداقها ، أن يكمل لها صداقها ، وما يفي من ماله كان للفرماء » .

سرّية المحاكمة

جاء في أخبار القضاة لوكيع (*): « تقدمت إلى شريح امرأة فقالت: أيها القاضي! إني جئتك محاصمة. فقال لها: وأين خصمك؟ قالت: أنت خصمي. فأخلى المجلس، وقال لها: تكلمي ... ، ثم حدثته في موضوع حياتها الجنسية، حدث كانت خنثى.

يقضي وهو قائم

عرفنا جميع المحاكم ، المدنية والجزائية ، تتلى أحكامها والقضاة 'قعود ، باستثناء المحاكم المسكرية الفرنسية ، فقد رأيناها في دمشقى وبيروت وغيرهما ، خلال فترة الانتداب ، تتلى أحكامها والقضاة و 'قوف . وقد مر معي في تاريخ القضاة لوكيع أن (٤) « سليان بن عنز اليحصبي ولي القضاء في أيام معاوية بن أبي سفيان – وقد أدرك عمر بن الخطاب ، وسمع خطبته بالجابية – قال : وجعل إليه القصص والقضاء جميعاً . قال ابن عبد الحكم برواية عبد الرحمن الغفاري : إن سليان بن عنز كان يقضى على الناس ، وهو قائم » .

الحدود: مكان تنفيذها

اختلف الأثمة الفقهاء في المكان الأمثل الذي يجب أن تقام فيــه حدود الله (العقوبات) : هل هو المسجد ، أم السوق ، أم غيرهما ؟

⁽١) الماوردي ص ه ٨ والفراء ٨٦٠ .

^{. 441/4(5)}

جاء في أخبـــار القضاة لوكيع (١): ﴿ رأيت ابن أبي ليلى يضرب الحدود في المساجد ﴾ .

وجاء في أدب القاضى للماوردي (٢): ﴿ قَالَ السَّافَمِي : وَأَنَا لَإِقَامَةَ الْحِدُودِ فِي الْمُسَاجِدُ أَكُرُ مِنْ : إِنْ إِقَامَةَ الْحِدُودُ فِي الْمُسَاجِدُ أَكُرُ مِنْ : إِنْ إِقَامَةَ الْحِدُودُ فِي الْمُسَاحِدُ مُكُرُوهَةً .

﴿ وحكي عن أبي حنيفة أنها غير مكروهة ، لأمرين :

﴿ أحدهما – أنها أشهر نكالاً ﴿ وأبلغ زجراً ﴿ كَا فعمل رسول الله عَلَيْكُمْ
 في المتلاعنين .

﴿ وَالثَّانِي - أَنَّهَا مَنْ حَقُّوقَ اللَّهُ ﴾ فكانت المساجد بها أخص ، كالعبادات .

« ودليلنا ما روى عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس، أن النبي عليه قال : لا تقام الحدود في المساجد . وقد روى حكيم بن حزام أن النبي عليه أن تقام الحدود في المساجد ، وأن يستقاد (٣) فيها ، ولأن الحدود ربما أرسلت حدثا (٤) ، وأنهرت دما (٥) . وصيانة المسجد من الأنجاس واجبة ، ولأن صياح المحدود قاطع لحشوع المصلين » .

لفية القضاء

ما عرفنا عند السلف غير الفصحى لغة للقضاء . فأما العامية ، فلم يكن لها سبيل . وأما اللحن ، فربما وقع ، ولكن كانت له تدابير ، وكان يقابله تأديب . وما زالت المحاكم في الشام حتى اليوم ، لا تسمح بأن يدون في ضبوط المحاكمة ، على اختلاف درجاتها ، واختصاصاتها ، إلا الكلام الفصيح . وربما تكلم أحد الخصمين بالعامية ، وهو الغالب ، ولكن الرئيس لا يملي كلامه على كاتب الضبط إلا بالفصحى (٦) . وعلى الرغم من ترامي أطراف الدولة الإسلامية من سمرقند

⁽١) ٣/ ١٣٥ . (٢) ١/٠١٠ وما بعدها . (٣) من القود: وهو العقوبة بمثل الجوم.

⁽٤) الحدث : الحالة الناقضة للطهارة . (٥) أنهرت دماً : أسالت .

⁽٦) واجع كتابنا فصول في اللغة والأدب ص ١ ه ، ففيه مجث عن: الفصحى والدولة والعروبة.

شرقاً إلى الأندلس غرباً، فإنها لم تعرف غير العربية الفصحى لفة رسمية للخطاب والكتاب في جميع شؤون الدولة . ولم يراع الأقدمون أحكام الفصحى إلا لأنها لفة القرآن الكريم ، ولأنه يترتب على ضبطها وإعرابها : الحلال والحرام ، في عقائد الناس وعباداتهم ومعاملاتهم ، واللحن قد يكون سبباً لتغيير المعنى ، أو لقلبه رأساً على عقب . أما إذا كان القاضي يخاطب بالفارسية أو بالقبطية ، أو بغيرها ، المتقاضين ، أو الشهود ، لأنه يعرف لغتهم ، في بعض الأحيان ، فإن الذي كان يسجل في ضبط المحاكمة هو العربية الفصحى .

جاء في أخبار القضاة لوكيم (١٠): «كتب أبو موسى إلى عمر : من أبو موسى إلى عمر : من أبو موسى إلى عمر ! فكتب إلي خَسَن ، فاضربه – أو فاجلده – سوطاً ، . وبهذا كان التأديب على اللحن بما أسميه « العمريات ، أي : الأوليات التي ابتدأها عمر .

وفي ترجمة بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عند وكيع (٢): ﴿ أَن بِلاَ قَالَ : لأَن يَذْهُبُ حَقُّ هَذَا أُحبُ إليَّ من أَن يَلْحَن ﴾ .

وفيه أيضاً: «قال القاسم بن معن: لما دخلت على عيسى – أو قال موسى – هِبْتُهُ ، فقال : إنك امرؤ " دا (") شرف ! فهان علي "، حتى كان كالأرض التي يطؤها » .

وفيه أيضاً (٤): « كان أبو شيبة لحاناً ، فقال له رجل: يا أبا شيبة! لو كان لحنك من الكمائر »!

أما في الأندلس فلم تختلف الحال . فقد ورد في قضاة قرطبة للخشني ، في ترجمة سعيد بن محمد الحداد (٥) : « كان عالماً باللغة ، تافذاً في النحو ، عربي اللسان ، جهير الصوت ، إذا لحن في لفظه استغفر الله ، وأعاد الكلام معرباً » .

وفي ترجمة إياس بن معاوية عند وكيع قال (٦): « شهدت إياس بن معاوية ، وأتاه رجلان يختصان في جارية حمقاء، فقال إياس : لا أرى الحق عيباً يرد منه.

⁽۱) ۱/ ۲۸۶. (۲) ۳/ ۳۷. (۳) الصواب: ذو. (۵) ۳۰۸/۳ (۵) س. ۳۰۶. (۲) ۱/ ۳۲۵.

فقال رجل : إنه حمق كالجنون . قال : فدعا إياس الجارية ، فقال : يا جارية ! تذكرين ليلة ولدت ؟ قالت : نعم . قال : فأي رجليك أطول ؟ قالت : هذه – ومدّت إحدى رجلها – وكل ذلك يكلمها بالفارسة ، فردّها » .

وفي رفع الإصر(١) ﴿ أَن خَيْرِ بِن نَعْيَمَ كَانَ يُرِدٌ عَلَى مَنْ يُخَاطِبُهُ بِالقَبْطِيةُ بِهَا ﴾ ويسمع شهادة الشهود وبها يحكم ﴾ .

الديوات

والدليل على أن هــــذا المعنى هو المقصود ، ما ورد في كتاب أدب القاضي الماوردي ، قال (٣٠):

د أول ما يبدأ به القاضي : أن يتسلم ديوان الحكم بمن كان قبله ، أو من أمين - إن كان في يده - وديوان الحكم : هو حجج الخصوم من المحاضر ، والسجلات ، و كتب الوقوف ، لأن الحكام يستظهرون في حفظ الحقوق على أربابها ، بحفظ حججهم ، ووثائقهم ، في نسختين ، يتسلم المحكوم له إحداهما ، وتكون الأولى في ديوانه حجة يرجع إليها إذا احتاج

ب — ونقرأ في المصدر نفسه (٤) في ترجمة عبد العزيز بن محمد بن النعمان أنه « ضرب على داره لوح باسم الديوان » . و كأن كلمة ديوان هنا تعني : القضاء ، أو الحكومة . وهذا أمر يسترعي الانتباه ، فاللوح الموضوع على باب بيت القاضي إنما يراد به التعريف بمن يسكن المكان ، لزيادة الاحترام له والتوقير .

^{. * * * / ` (*) . ` * * * / ` (`) . * * * * / ` (`)}

⁽٤) ٢ / ٣٦٤. وراجع: الكندي صُ٣٠٥ فقد نقلت فيه العبارة عن رفع الاصر بجروفها.

أما في الأندلس: فقد وردت بهذا الممنى في قضاة قرطبة للخشني (١) . قال: « غدا الأمير بالقاضي يحيى بن معمر إلى الجامع، ودفع إليه الديوان، وقال للخصوم: هـذا قاضيكم » . وقال (٢) : « لما ولي عرو بن عبدالله القضاء ، أبى أن يقبض الديوان ، إلا من أحمد بن زياد ، فبعث فيه عمرو ، وعزم عليه أن يأتمه بالديوان بنفسه » .

وقال (٣): « و'نسب إلى القاضي تدليس في الديوان في مال مستودع » . وقال (٤): « وتصفح الديوان فأصاب فيه ذكر مال عظم انحو عشرة آلاف دنار . . » .

وقال (°): «كان في الديوان مال عظيم ، موقف عند بعض العدول .. » .
وقال (٦): « لما ولي عامر، وقعد في الجامع، رأى سليان أتاه بالديوان » .
وقال (٧): « لما توفي القاضي ، أمر الأمير صاحب المدينة يومئذ أن يقبض
الديوان ، وأن يجعله بمكان الحفظ والصيانة ، حتى يولي القضاء من يرضى ،
فيصير إلى نظره » .

المودع: بيت مال القضاة

كان للقضاة في مصر على ما يظهر مكان تودع فيه الأمانات ، كالوصايا ، والأوقاف وغيرها . وربما سمي هذا المكان وبيت مال القضاة ، كما أشار الكندي بقوله (^): وسرق إبراهيم بن أبي أبوب من بيت مال القضاة ثلاثين ألف دينار .. » . وقال في موضع آخر نقلا عن رفع الإصر (٩) : ولم يكن ابراهيم الكريزي بالمحمود في ولايته ، فنظر في الأحكام ، وتسلم ما في المَوْد ع من المال .. » .

تابوت القضاة

قال الكندي (١٠٠): إن العمري ، أول من عمل تابوت القضاة الذي كان في

⁽۱) ص ۱۱، (۱) ص ۱۰۰، (۳) ص ۱۲۱، (۱) ص ۱۲۲،

⁽a) ص ۱۲۳ . (٦) ص ۱۳۲ . (۷) ص ۱٤٨ . (۸) م**ن** ٤٧٠ .

⁽٩) ص ٩٤٠ . (١٠) ص ٥٥٤ .

بيت المال.قال: أنفتى عليه أربعة دنانير! وسئل محمد بن يوسف عن هذا التابوت فقال: كان تجمع فيه أموال اليتامى ومال من لا وارثله وكان مود عالقضاة بمصر». وفي رفع الإصر (١١): «كان العمري أول من اتخذ لأموال الأيتام تابوتاً توضع فيه مال من لا وارث له. فكان هو مودع قضاة مصر».

وفي ترجمة عمد بن أبي الليث عند الكندي(٢) وأنه كان يدفع مفتاح التابوت إلى غير ثقة فاستهلك منه شداً كثيراً ،

على الرسم

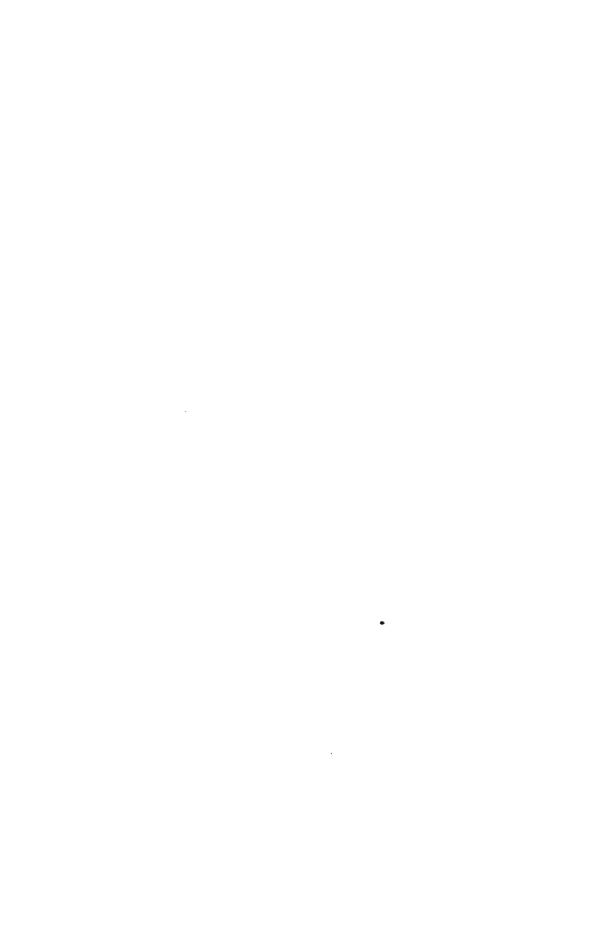
هذا التمبير يفيد الاصطلاح الحالي دوفقاً للأصول ، أو دوفقاً للعرف المتبع، جاء في القضاة والولاة للكندي ، في ترجمة علي بن النعمان بن حيون (٣) : دونزل يوم الاثنين الجامع على الرمع وحكم بين الناس » .

واستعمل نفس التعبير في الأندلس. جاء في كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة السان الدين بن الخطيب ، في ترجمة أحمد بن محمد الأموي (٤): « تقدم قاضيا بغرناطة ، بعد ولاية القضاء ببلده ، وانتقل إليها، وقام بالرسم المضاف إلى ذلك: وهو الإمامة بالمسجد الأعظم منها ، والخطابة بجامع قلعتها الحراء . . » .

وفي ترجمة أحمد بن بقي بن مخلد في تاريخ قضاة الأندلس النباهي المالقي أنه (°): «كان من رسمه إذا جاء الحكم الملبّس الذي يخاف أن تدخل عليه فيه داخلة ، طوّل فيه أبداً ، ولواه حتى يصطلح أهله » .

الخريطية

استعمل هذا اللفظ في المشرق والمغرب ، وفي القاموس: « الخريطة: وعاء أدم وغيره ، يشرج على ما فيه » فهي إذن أشبه بالحقيبة في أيامنا هذه والظاهر أن القضاة كانوا يضعون فيها أضابيرهم ، والوثائق ، والحجج ، والأوراق وغيرها جاء في قضاة قرطبة للخشني ، في ترجمة محمد بن بشير (٢): « وكان إذا قمد للقضاء ، جلس وحده ، لا يجلس معه أحد ، وخريطته بين يديه . . » .



الباب التاسع

ولاتة المظالم

الفصل الأول

في اللغية

في لسان العرب : قال سيبويه : المَظَلْمِمَة اسم ما أُخذ منك .

والظُّلامة : ما تظُّله ، وهي المظلمة .

وتظلتم منه : شكا من ظلمه .

وتظلم فلان إلى الحاكم من فلان فظلمه تظليماً ، أي : أنصفه من ظاله ، وأعانه عليه .

والظُّلُّمة : المانعون أهلَ الحقوق حقوقتهم .

في الاصطلاح

النظر في المظالم: هو َقوْد المتظلّمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة (١).

⁽١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء – ص ٨٥ – والماوردي ص ٧٧ .

وهذا التعريف الاصطلاحي ، فيه من النموض ما لا يمكن أن ينجلي إلا بعد قراءة فصل المظالم ، في كتابّي الفراء والماوردي . وإن كان يوحي بشيء يسير مما انطوى عليه تأليف ديوان المظالم ، كما عرف في العصر العباسي . وكلمة و قود ، هنا تعني : إيصال المتظلمين . ولهذا فإنا سنعمل على توضيح المعنى الاصطلاحي من خلال دراستنا لاختصاصات هذا الديوان .

تاريخ الديوان وأسباب إنشائه

حينا اتسعت رقعة المملكة الإسلامية ، وكثر عالها ، وبعدوا عن رقيابة قاعدة الخلافة ، ودر"ت الأرزاق ، وانحرف بعض الخلفاء ، ونشأت طبقة من أصحاب النفوذ ، سواء أكانوا من أقرباء الخليفة ، أو من المقر"بين إليه ، أو من عال الدولة ، أو بمن استمد وا سلطانهم بالزلفى ، كان طبيعياً حينا وقع هدذا كله ، أن يقع حيف على بعض المواطنين ، وأن يبغي بعض هؤلاء على الناس ، فيسلبونهم حقوقهم ، أو ينعونهم منها ، أو يعتدون عليهم بمختلف أساليب العدوان. فالناس مذ كانوا متفاوتون في التمسك بأحكام الدين، وبالتزام أو امره ، وباجتناب نواهيه . وقد عبر بديع الزمان الهمذاني عن هذا بقوله: « وما فسد وباجتناب نواهيه . وقد عبر بديع الزمان الهمذاني عن هذا بقوله: « وما فسد الناس ، ولكن اضطرد القياس » . ولم يكن من المعقول أن يترك حبل العادين على غواربهم ، ولا سيا إذا انقضت دولة وقامت أخرى ، أو مات خليفة وبويع خليفة ، وكان الخلف خيراً من السلف ، فعندئذ لا بد من تقويم المناد ، وإعادة المعوج إلى الاستقامة .

وقد يرتكب العامل (الموظف) خطأ غير مقصود ، أو يجتهد، بنيّة حسنة، في أمر خلافاً لأحكام الشريعة – وهذا في أحسن الاحتالات – لذلك كان لا بد من إنشاء قضاء خاص ، يتولى الفصل في هـنده الأمور كلما ، وفي غيرها ، مما سنعرض له مفصلاً ، في مجث اختصاصات ديوان المظالم .

كان عدوان الدولة ، بصورة عــامة ، على الأفراد ، السبب الأصلي في إنشاء ديوان المظالم ، غير أن اختصاصاته توسعت فيما بعد . وهو من هذه الناحية يشبه

إلى حد بعيد ما يسمى اليوم (القضاء الإداري) عند الدول الحديثة . وقد سمي في مصر وسورية (مجلس الدولة) و (محكمة المدل الملىا) في الأردن .

ديوان المظالم سبق بحلس الدولة بألف ومئة سنة

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن مجلس الدولة لم يعرف في فرنسا إلا بعد الثورة الفرنسية ، أي في أواخر القرن الثامن عشر ، في دستور ١٧٩٩ ، بشكل مبدئي. أما القانون الذي نظمه بشكله الحالي فلم يصدر إلا في عام ١٨٧٧. صحيح أنه كان قبله يسمى و مجلس الملك Conseil du Roi » وأن مهمة هذا المجلس كانت استشارية من جهة ، وقضائية إدارية من جهة أخرى ، ولكن المؤلفين في تاريخ الحقوق الفرنسية ، يؤكدون بأن مهمته الحقيقية كانت فخرية ، وأنه لم عارس القضاء الإداري قط افإذا ما عرفنا أن عبد الملك بن مروان جلس للطالم، وأنه توفي عام (١٨٨ هـ - ٧٠٥ م) عرفنا أن الحضارة الإسلامية قد اهتدت إلى هذا النوع من القضاء الإداري قبل أكثر من ثلاثة عشر قرنا ، وهو ما لم يهتد إليه الفرنسيون ، ويطبقوه بالفعل ، إلا في الأزمنة الأخيرة (١٠).

⁽١) راجـــع: مصطفى البارودي - الوجيز في الحقوق الادارية - ط ٤ - ١٩٥٨ - ص ص ٥٥-٩٥.

الفصلاالثابي

المظالم أيام الرسول عَلِيهُ والخلفاء الراشِدينُ

لم يكن في أيام الرسول مِنْ الله ما يستدعي وجود ولاية المظالم ، ولا وجود قضائها ، لأن المسلمين كانوا مشغولين بالجهاد ، ولأن دعوة الإسلام قد منعتهم من التظالم والتجاحد ، ولأن جهاز حكومة الرسول كان أعف جهاز عرفه نظام الحكم في الإسلام .

ولكن علماء السياسة الشرعية ، يشيرون إلى حادثة وقمت أيام الرسول عليه وقد اعتبروها داخلة في نطاق قضاء المظالم . قال الماوردي (١١) :

و نظر رسول الله عَلَيْكُ المظالم في الشّرب الذي تنازعــه الزبير بن العوام
 ورجل من الأنصار ، فحضره بنفسه فقال للزبير :

إسْق أنت يا زبير ، ثم الأنصاري .

⁽١) ص ٧٧ – والقراء ص ٥٨ وفيه تخريج الحديث ، ونصه كا ورد في اُلبخاري ومسلم – والتراتيب الادارية ١ / ٢٦٦ .

- فقال الأنصاري : إنه لابن عمتك (أي الزبير) يا رسول الله . د فغضب من قوله وقال :
 - يا زبير! أجُررِه على بطنه حتى يبلغ الماء الكعبين ، .

ولست أرى في هذا الحديث وجها من وجوه المظالم التي عرفت فيا بعد بالمعنى الاصطلاحي وإنما هو قضاء عادي وينن فيه صاحب الشريعة الحكم الذي ينبغي أن يتبع في السقاية بين الجيران ويغلب على ظني أن الذي حمل علماء السياسة الشرعية على اعتبار هذه القضية داخلة في نطاق ولاية المظالم وأن أحد المتداعيين فيها ابن عمة الرسول وهو الزبير بن العوام فخيلت لهم هذه القرابة أن فيها شيئاً من استغلال النفوذ وهم كذا اعتقد الأنصاري وبدليل قوله الرسول على إحدى الروايات : و ألانه ابن عمتك و ؟

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الحادثة قد اعتبرت نبراساً في ولاية المظـــــالم وقضائها ، وإن لم تكن داخلة فيها .

غير أني أرى أن ما وقع لابن اللَّتُنْبِيَّة أساس واضح لقضاء المظالم وولايتها، وهو الذي بمثه الرسول عَلِيَّةٍ جابياً لصدقات « بني سلم » ، فلما عاد قال : هذه أموالكم ، وهذه هدايا أهديت إلى . فقال الرسول عَلِيَّةٍ :

- هلا جلست في بيت أبيك وأمك، حتى تأتيك هديتك، إن كنت صادقا؟ ثم خطب الرسول فقال:

« إني استعمل الرجل منكم على العمل بما ولاني الله ، فيأتي فيقول : هذا ما لكم ، وهذا هدية أهديت إلي . أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقا ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئًا بغير حقه إلا لقي الله عز وجل يحمله يوم القيامة » (١) .

⁽١) راجع : تخريج الدلالات للخزاعي ص ١٦٤ – وشرحه التراتيب الاداريسة للكتاني ١ ٢٣٦ .

المظالم أيام الراشدين

ويرى علماء السياسة الشرعية أنه (۱): (لم ينتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد، لأنهم - في الصدر الأول - مع ظهور الدين عليهم ، بين من يقوده التناصف إلى الحق ، أو يزجره الوعظ عن الظلم ، وإنما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشتبهة يوضعها حكم القضاة . فإن تجور من جفاة أعرابهم متجور، ثناه الوعظ أن يدبر ، وقاده العنف أن يخشن (۲) . فاقتصر خلفاء السلف على فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء ، تعييناً للحق في جهته ، لانقيادهم إلى الترامه » .

وهذا التعميم يقتضي بعض الايضاح والاستدراك . ذلك بأنه إذا كان قضاء المظالم في الأصل ، التظلم من أعيال الولاة . فإن عمر بن الخطاب قد فعل ذلك ، ولكن بالطريقة الإدارية التي اجتهد فيها . فلقد كان يدعو عياله كل سنة في موسم الحج ، ويستمع إلى شكاوي الناس ، و يقيص منهم . وكان إذا وردت عليه شكوى من أحد عياله استدعاه وأنصف الشاكي . وكان إذا اشتكي إليه من ابن أحد ولاته ، أو أمرائه ، استدعاه مع ولده واقتص منها ، وقصته مع عمرو بن العاص وولده مشهورة ، ويكفي أن تعلم أن عمر أقر المبدأ الذي نسميه اليوم وإساءة استمال النفوذ ، أضف إلى ذلك أن عمر قد قامم بعض العال أموالم ، لم يستثن أحداً . حتى خالد بن الوليد - وهو من هو - قاسمه عمر أمواله (٣) .

وهذا كله ، وغيره مما فعل عمر ، معروف في سيرته ، من قضاء المظالم الذي كان يتولاه الخليفة بنفسه ، بطلب من أحد الرعية ، أو بغير طلب .

أضف إلى ذلك بعض الأقوال المأثورة عن عمر، والتي تعتبر منالقواعد العامة في الحكم والإدارة ، والتي هي ألصق بموضوع (المظالم » من أي موضوع آخر.

⁽١) الماوردي - ص ٧٧ - والفراء ص ٥٩ . (٢) عند الماوردي ﴿ محسن ٣ .

⁽٣) راجع الطبري ٣/٣٧ - وابن أبي الحديد ١/٠٦. (٤) الطبري ٤ / ٢٧٠.

منها قوله : « قد كان قوم منعوا الحق، حتى اشاتري منهم شراء ، وبذلوا الباطل حتى افتدي منهم فداء ، .

ومنها قوله: ولا تضربوا المسلمين فتذلـتوم، ولا تمنعوم حقهم فتكفّروهم، (١٠).

فليا كان عهد علي بن أبي طالب، ووقعت الحروب الأهلية المعروفة، واستهان الناسُ بدماء بعضهم بعضًا ، كانت الاستهانة بأموال النساس وحقوقهم أولى . لهذا نرى الماوردي يقول :

و واحتاج على " ، حين تأخرت إمامته واختلط الناس فيها وتجوّروا ، إلى فضل صرامة في السياسة ، وزيادة تيقشظ في الوصول إلى غوامض الأحكام . فكان أول من سلك هذه الطريقة ، واستقل بها ، ولم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض ، لاستغنائه عنه » .

وعلى الرغم من الاضطراب العميق الذي غمر ولاية الإمام ، فإنه قد ترك لنا أثراً عظيماً 'يعَد في الطليعة بمساترك الأولون للآخرين ، ذلك هو عهده للأشتر النخعي يوم ولاه مصر ، الذي يمكن أن 'يعتبر دستوراً لدولة ، لا مرسوماً بتعيين موظف . وقد جاء فيه من متعلقات موضؤعنا (٢) :

و أنصف الله ، وأنصف الناس من نفسك ، ومن خاصة أهلك ، و من لك فيه هوى من رعيتك ، فإنك إلا تفعل تظليم . و من ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده ، و من خاصمه الله أدحض حجته ، وكان لله حرباً ، حتى ينزع أو يتوب. وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله ، وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم ، فإن الله سميع من دعوة المضطهدين ، وهو للظالمين بالمرصاد » .

وإليك كيف نظر الإمام إلى موضوع الخراج ، الذي أصبح فيا بعد من أهم اختصاصات ولاية المظالم (٣٠ :

⁽١) راجع اللسان : مادة «كفر » والتراتيب الادارية ١ / ٢٦٧ وما بعدها .

⁽٢) نهج البلاغة ص ٢٨٤ . (٣) نهج البلاغة ص ٤٣٦ .

و وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله ، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لِمَن سواهم ، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم ، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله . وليكن نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يُعدر ك إلا بالعارة ، و من طلب الخراج بغير عارة أخرب البلد ، وأهلك العباد ، ولم يستقم أمره إلا قليلا

هذه نظرات للإمام في إنصافِ الرعية ، وتجنُّب ظلمها ، كانت فيما بعد عهاداً في تنظم ولاية المظالم .

الفصبل الثالث

المظالم أبام الأموت بن والعتاسيين

المظالم أيام الأمويين

لم يكن أمر العمال مستقيماً استقامة مطلقة أيام الراشدين ، وهذا أمر يتفقى مع الطبيعة الإنسانية ، ولا أدّل على ذلك من العقوبات التأديبية (١) الكثيرة والمتنوعة التي أوقعها عمر على بعض عماله . فكان أحرى أن يفسد أمر العمال أيام الأمويين، الذين قلبوا الخلافة إلى ملكية هرقلية أوكسروية . ولم نجد لمعاوية أي اهتام بالمظالم، بل على العكس، نراه قد وضع قاعدة خطيرة هي: « لا سبيل إلى القود (٢) من العمال » (٣) .

⁽١) راجع فتوح البلدان للبلاذري ص ١٤ه ، ففيه أن عمر قامم اثني عشر عاملاً أموالهم دفعة واحدة ، لثبوت إثراثهم غير المشروع. وتعدى ذلك إلى رجل كان أخاً لأحد الجباة، اتجر بما خوه من أموال ، فقاحمه عمر أيضاً . فلما قال له:لست عاملاً لك . قال : فعم، ولكنها أموال المسلمين تاجرت بها .

⁽٣) الطبري ٥ / ٢٩٩ -- ٣٠٠ .

غير أن المؤلفين في الأحكام السلطانية، يرون أن عبد الملك بن مروان، كان أول من جلس من الخلفاء الأمويين للنظر في المظالم . قال الماوردي(١) :

وثم انتشر الأمر بعد علي ، حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب، ولم تكفتهم زواجر العظة عن التانع والتجاذب ، فاحتاجوا في ردع المتغلبين ، وإنصاف المغلوبين ، إلى نظر المظالم ، الذي تمتزج به قوة السلطنة بنصف القضاء . فكان أول من أفرد للظلامات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين — من غير مباشرة للنظر — عبد الملك بن مروان ، فكان إذا وقف منها على مشكل ، أو احتاج فيها إلى حكم منفذ ، ردّه إلى قاضيه أبي إدريس الأودي (٢٠) ، فنفذ فيه أحكامه لرهبة التجارب من عبد الملك بن مروان ، في علمه بالحال ، ووقوفه على السبب. فكان أبو إدريس هو المباشر ، وعبد الملك هو الآمر » .

هـذا الخبر لم يرد في كتب التاريخ ، على رغم استقصائي لأخبار عبد الملك ابن مروان في كتب التاريخ المعتمدة . وهـذا لا يقلل من أهميته ، ولا يطعن في صحته . وهو يدل على أن عبد الملك لم يباشر القضاء بنفسه ، على نحو ما صنع الخلفاء من بعده ، وإنما كان يرى الرأي « لعلمه بالحال » ، ثم يرده إلى القاضي فمنفذه .

وإذا كان الخبر لم يرد عند المؤرخين ، فقد ورد ما يوحي بأنه حقيقي ، وبأن عبدالملك كان جديراً بأن يصنع ما صنع. فقد جاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي (٣): «قيل لابن عمر: إنكم معشر أشياخ قريش ، يوشك أن تنقرضوا ، فمن نسأل بعدكم؟

و — فقال : إن لمروان ابناً — يعني عبد الملك — فاسألوه » .
 وقال الشعبي^(٣) : و ما جالست أحداً إلا وجــــدت لي عليه الفضل › إلا

عبد الملك بن مروّان ، فإني ما ذاكرته حديثاً إلا وزادني فيه ، ولا شُعراً إلا وزادني فيه ، .

⁽۱) ص ۷۸ – والفراء ۹۹ .

 ⁽٣) في اللباب في تهذيب الانساب لابن الأثير:هو ابراهيم بن أبي جرير : وقيل ابن أبي حديد
 ١ / ٧٤ .

وقالت أم الدرداء (١) لعبد الملك : ﴿ مَا زَلْتَ أَتَخْيِلُ هَــَذَا الْأَمْرُ فَيْكُ مِنْدُ رَأْيَتُكُ .

- -- فقال: وكنف ذاك؟
- قالت : ما رأيت أحسن منك محدثًا ، ولا أعلم منك مستمعًا ، .

وفي أخبار كتاب « الوزراء والكتّاب ، لجهشياري حادثة تدلُّ على أنه تولى المظالم بنفسه ، قال (٢) :

- « بلغ عبد الملك من مروان أن بعض كتّابه تقسل هدية ، فقال له :
 - أُفَسِيلُت مدية منذ وليتك ؟
- فقال : أمورك مستقيمة ، والأموال دار"ة ، والعمال محمودون ، وخراجك متوفر .
 - -- فقال له : أخبرني عها سألتك عنه ؟
 - فقال: نعم ، قد قبلت .
- فقال: والله إن كنت قبلت هدية لا تنوي مكافأة المهدي له إنك لئيم دني . وإن كنت قبلتها تستكفي (٣) رجلا لم تكن تستكفيه لولاها ، إنك لخائن . وإن كنت تنوي تعويض المهدي عن هديته ، وألا تخون له أمانة ، ولا تثلم له ديناً ، فلقد قبلت ما بسط عليك لسان معامليك ، وأطمع فيك سائر بجاوريك ، وسلبك هيبة سلطانك. وما في من أتى أمراً لم يخل فيه من لؤم أو دناهة أو خيانة أو جهل مصطنع .

و وصرقه من عمله » .

⁽١) هي هجيمة بنت حبي : فقيهة محدثة نابعية ، ويقال لهـا : أم الدرداء الصغرى . كانت تصلي في صفوف الرجـال . من أخبارها : نودي لصلاة المغرب ، وهي وعبد الملك بن مروان في صخرة ببت المقدس ، فقامت متوكنة عل عبد الملك ، فدخل بها المسجد .. (الأعلام) .

⁽۲) ص + ٤ - ٤٤ ،

⁽٣) تستكفي : أي تطلب إليه أن يكفيك عملًا ما ، وأن يغنيك عن الاهتام بأموره .

هذا الخبر يؤكد ما ورد في كتب الأحكام السلطانية، وهو واضح في استعمال الخليفة سلطاته حيال موظفيه الذين يسيئون استعمال السلطة .

المظالم في عهد عمر بن عبد العزيز

جاء عمر بن عبد العزيز ليجدد عهد الخلفاء الراشدين ، وليحيي سيرتهم. وكان رد المظالم في طليعة ما أهمه ، فبدأ بنفسه قبل كل الناس. قال السيوطي (١):

« جمع عمر ، حين استُخلف ، بني مروان فقال : إن النبي عَلِيْقِ كانت له فَكَ كُ (٢) ، ينفق منها ، ويعول منها على صغير بني هاشم ، ويزوّج منها أيّمهم . وإن فاطمة سألته أن يجعلها لها فأبى . فكانت كذلك حياة أبي بكر وعمر ، ثم أقطعها مروان ، ثم صارت لعمر بن عبد العزيز ، فرأيت أمراً منعه النبي عَلِيْقِهُ فاطمة ليس لي بحق ، وإني أشهدكم أني قد رددتها على ما كانت على عهد النبي » . ثم ثنتى بزوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها به أبوها ، لم أمر مثله . فقال لها (٣) :

« إختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال، وإما أن تأذني لى في فراقك، فإنى أكره أن أكون أنا وأنت وهو في بنت واحد .

- قالت : لا ، بل أختارك عليه وعلى أضعافه ، فأمر به فحمل حتى وضع في ببت مال المسلمين » .

وسار في الأمويين سيرته بنفسه وبزوجته . قال السيوطى :

« لما ولي عمر ، بدأ بلُحمته وأهل بيته ، فأخذ ما بأيديهم ، وسماها مظالم». هذه أمثلة من سبرة حفلت بالعدل المطلق ، الذي لا يجابي أحداً ، ونظيرها

كثير ، مبثوث في كتب الناريخ ، وفي سيرته التي ألــُـفها أبو محمد عبد الله بن الحسكم (ت ٢١٤ ه) برواية الإمام مالك بن أنس وأصحابه .

هذا وقد أحدث عمر بن عبدالعزيز سابقتين في القضاء الإداري الم يسبق إليها:

⁽۱) تاریخ الحلفاء ص ۳۳۱ وسیرة عمر بن عبد المزیز لابن عبد الحـکم ص ۳۱ – ۳۳. (۲) قریة بخیبر .

١ - التحقيق إداري لا قضائي

قال ابن عبد الحكم (١):

«كان عمر بن عبد العزيز يرد المظالم إلى أهلها بغير البينة القاطعة ، وكان يكتفي باليسير ، إذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه ، ولم يكلفه تحقيق البينة ، لما يعرف من غشم (٢) الولاة قبله على الناس. ولقد أنفذ بيت مال العراق في رد المظالم ، حتى حمل إليها من الشام ».

هذا الخبر نستنبط منه قاعدة هامة في التفريق بين أصول التحقيق في القضاء المادي وبين أصول التحقيق في القضاء الإداري ، وضعها عمر بن عبد العزيز . فالبينة القاطعة قد تستحيل إقامتها ، وجمع عناصرها . فإذا كان الظلم واضحاً ، اكتفى قاضي المظالم بالبينة اليسيرة المؤدية إلى القناعة الوجدانية .

٢ - دفع نفقات الانتقال من بيت المال

قال ابن عبد الحكم (٣):

و خرج عمر ذات يوم من منزله .. إذ جاء رجل على راحلة له فأناخها ، فسأل عن عمر ، فقيل له : قد خرج علينا وهو راجع الآن . فأقبل عمر ، فقام إليه الرجل ، فشكا إليه عدي بن أرطاة . فقال عمر : أما والله ما غر"نا منه إلا بعامته السوداء ! أما إني قد كتبت إليه ، فضل عن وصيتي : إنه من أتاك ببينة على حق هو له فسلمه إليه . ثم قد عنساك إلي .

و فأمر عمر برد أرضه إليه ، ثم قال له :

کے اُنفقت فی مجیئك إلى ؟

فقال : يا أمير المؤمنين ! تسألني عن نفقتي ، وأنت قد رددت على أرضي ،
 وهي خير من مئة ألف ؟

- فقال عمر : إنما رددت عليك حقك ، فأخبرني كم أنفقت ؟

قال : ما أدري .

⁽۱) ص ۱۲۵ . (۲) النشم: الظلم . (۲) ص ۱۶۹ - ۱۶۷

- قال: احزره.
- قال : ستان در هما ·
- و فأمر له بها من بيت المال ۽ .

كانت الدولة خاسرة في الخصومة التي فصل فيها عمر بن عبد العزيز ، فكان لا بد من أن يتحمل بيت مالها نفقات الانتقال ، ويلاحظ أن خامس الخلفاء الراشدين فرتق بين حق المدعي حين قال له : إنما رددت عليك حقك ، وبين واجب تحمل الخزينة لنفقات انتقاله ، مها تكن ضئبلة .

قال الماوردي(١١):

«ثم زاد من جور الولاة ، وظلم العتاة ، ما لم يكفّهم عنه إلا أقوى الأيدي ، وأنف الأوامر . فكان عمر بن عبد العزيز أول مَن ندب نفسه للمظالم فردّها ، وراعى السنن العادلة وأعادها ، وردّ مظالم بني أمية على أهلها ، حتى قيل له – وقد شدّد عليهم فيها وأغلظ – : إنا نخاف عليك من ردّها العواقب . فقال : كل يوم أتقيه وأخافه ، دون يوم القيامة ، لا تُوقيتُه » .

شروط الناظر في المظالم

الأصل في المظالم أن يتولى الخليفة الفصل فيها، كما رأيت في المباحث السابقة. ولكن اتساع رقعت المملكة الإسلامية ، واستبحار العمران ، وتعداد مهام الخليفة وتنوعها ، أدَّت إلى أن يعهد في العصر العباسي ، بالنظر في المظالم إلى شخص آخر . وقد ذكر علماء السياسة الشرعية شروطاً يجب أن تتوفر في والي المظالم ، لم تكن إلا على سبيل التمني ، وهي (٢) أن يكون :

« جليل القدر ، نافذ الأمر ، عظم الهية ، ظاهر العفة ، قليل الطمع، كثير الورع ، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحاة ، وتثبت القضاة، فاحتاج إلى الجمع بين صفق الفريقين » .

ومن الواضح أنهم لم يشترطوا فيه العلم والاجتهاد، وإنما تداركوا هذا النقص

⁽١) ص ٧٨ والفراء ص ٩٥ .

في كيفية تأليف المجلس ، كاسيأتي بعد. غير أنهم بحثوا في : هل يحتاج والي المظالم إلى عهد خاص ؟ أي إلى مرسوم بالتميين كا نقول في لغة اليوم. وقد أجابوا على ذلك بأنه إذا كان عام النظر كالخلفاء والوزراء والأمراء لم يحتج إلى تقليد وتولية ، أي إلى مرسوم . أما إذا كان ممن لم يفو"ض إليه عموم النظر ، احتاج إلى تقليد وتولية ، إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدمة (١) .

المظالم في العصر العباسي

ذهب المؤلفون إلى أن أول من جلس العظالم من العباسيين المهدي (٢٠). ولكن الطبرى يقول (٣):

« رفع رجل إلى المنصور يشكو عامله أنه أخــذ حداً من ضيعته ، فأضافه إلى ماله ، فوقتً ع إلى عامله في رقعة المتظلم : إن آثرت العدل صحبتك السلامة ، فأنصف هذا المتظلم من هذه الظلامة » .

تأليف ديوان المظالم في العصر العباسي

لسنا نعرف شيئاً عن المراحل التي مر بها تأليف ديوان المظالم ، حتى انتهى إلى ما انتهى إليه في منتصف القرن الخامس الهجري ، أي في عصر الماوردي والفراء ، اللذين تركا لنا صورة كاملة عن مجلس رهيب ، تجتمع فيه أصناف خمسة من الرجال ، هي :

أحدهم — الحماة والأعوان : لجذب القوي ، وتقويم الجريء . والحماة هم كمار القواد ، والأعوان هم الشرطة القضائمة .

الثاني – القضاة والحكام: لاستملام ما يثبت عندهم من الحقوق.

وبهذا استدركوا النقص الذي يمكن أن يكون في والي المظالم من حدث معرفته بالقضاء وبالأصول القضائية .

الثالث - الفقهاء : ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما اشتبه .

 (τ) الفراء ۹ د والماوردي (τ) . (τ) . (τ)

⁽۱) الفراء ۲۰ والماوردی ۸۰ .

وبهذا أيضاً أكملوا نقص العلم المحتمل.

الرابع - الكتئاب: ليثبتوا ما جرى بين الخصوم، وما توجه لهم أو عليهم من حقوق .

وهم الذين نسميهم اليوم كتاب الضبط .

الخامس الشهود : ليشهدهم على ما أوجبه من حق ، وأمضاه من حكم . وهؤلاء يشبهون و النيابة العامة ، في أيامنا هذه ، على ما سنبينه فلم بعد .

فإذا أضيف إليهم رئيس المجلس ، كانوا ستة أعضاء .

أما دوام المجلس ، فقد قالوا عنه (١): ﴿ إِذَا نَظْرُ فِي المظالَمُ مِنَ انتَدَبِ لَمّا ، جعل لنظره يوماً معروفاً ، يقصده فيه المتظلمون ، ليكون ما سواه من الأيام لما هو موكول إليه من السياسة والتدبير ، إلا أن يكون من عمال المظالم المتفردين بها ، فيكون مندوباً للنظر في جميع الأيام » .

وهذا النص الذي تفرد به الفراء يدلنا على أن والي المظالم ، إما أن يكون نظره فيها مضافاً إلى عمله الأصلي ، وإما أن يكون عمله هذا مستقلاً به ، لا يقوم بعمل غيره .

⁽١) الفراء ٢٠ ولم يذكره الماوردي .

الفصل الرابع

إختصاصاً تالنَّظَ إِفْ دِيوَانُ الْطَالِمُ وَصُولاً لَحَاكَمَةُ لَدَيْهِ

رد المؤلفون اختصاصات النظر في المظالم إلى عشرة هي (١):

الأول - في تعدي الولاة على الرعبة ، فيتصفح عن أحوالهم ، ليقويهم إن أنصفوا ، ويكفهم إن عسفوا ، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا .

وهذا يشبه اختصاص مجالس التأديب في أيامنا ودواوين التفتيش ، ولكن بشكل موسع ، فتقوية الولاة قد تعني الترفيع ، وكفهم قد يعني التأديب ، والاستبدال بهم يعني العزل حتما ، وتولية آخرين مكانهم . ولا غرابة في هذا ، لأن رئيس المجلس هو الخليفة ، وهذه كلها من حقوقه ، أو من ينتدبه فتكون هذه الاختصاصات داخلة ضمنا أو صراحة في عهد توليته .

الثاني – جور المهال فيما يجتبونه من الأموال، فيرجع فيه إلى القوانين المادلة في دواوين الأغة ، فيحمل الناس عليها ، وينظر فيما استزادوه . فإن رفعوه إلى بيت الأموال أمر بردّه ، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه .

⁽١) الفراء ٦١ والمارودي ٨٠ على خلاف يسير بينهما سنشير إليه .

وهذا يشبه اختصاص ديوان المحاسبة ، في أيامنا هذه ، من ناحيــة حقه في مراقبة حسن تنفيذ الموازنة فيما يعود للجباية والإنفاق .

ويشبه من جهة ثانيــة اختصاص لجان إعادة النظر ، في وزارة المالية ، فيما يعود لطرح الضريمة العادلة .

روي أن المهدي أسقط عن الناس جباية وجدها ظالمة ، وقال : معاذ الله أن ألزم الناس ظاماً تقدم العمل به أو تأخر : أسقيطوه عن الناس . فقال الحسن ان محلد :

إن أسقط أمير المؤمنين هذا، ذهب من أموال السلطان في السنة اثنا عشر ألف درهم .

فقال المهدي: علي أن أقرر حقا، وأزبل ظلماً، وإن أجحف ببيت المال (۱۱) و ونحن نرى في أيامنا هذه من ينظر أولاً إلى خزينة الدولة ، ثم إلى المكلفين. الثالث – كتــّاب الدواوين: لأنهم أمناء المسلمين على بيوت المال فيا يستوفونه ويوفونه ، فيتصفح أحوالهم فها وكل إلىه من زيادة ونقصان .

وهذا هو التفتيش المالي بعينه .

وأضاف الماوردي هذه الفقرة الهامة :

« وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج والي المظالم في تصفحها إلى متظلم » . وسنعود إلى مجث هذا الموضوع .

الرابع - تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم ، أو تأخرها عنهم ، وإجحاف النظار بهم . فيرجع إلى ديوانه في فرض المطاء العادل ، فيجريهم عليه ، وينظر فيا نقصوه أو منموه من قبل . فإن أخذه ولاة أمورهم استرجعه لهم ، وإن لم يأخذوه قضاهم من بيت المال .

وهـذه هي الاختصاصات التي يتمتع بها مجلس الدولة (أو مجلس الشورى) فيما يتعلق برواتب الموظفين ومراتبهم ، العاملين منهم والمتقاعدين (المحــــالين على المعاش) .

⁽١) الماوردي ص ٨١ .

روي أن بعض ولاة الأخبار كتب إلى المأمون : إن الجند شغبوا ونهبوا . فكتب إليه : لو عدلت لم يشغبوا ، ولو وفيت لم ينهبوا . وعزله عنهم ، وأدر عليهم أرزاقهم (١١) .

الخامس - رد الغصوب ، وهي ضربان :

١ - غصوب سلطانية : قد تغلب عليها ولاة الجور ، كالأملاك المقبوضة عن أربابها ، تعدياً على أهلها . فإن علم به والي المظالم عند تصفح الأمور ، أمر برده قبل التظلم إليه .

هذا المبدأ مبني على قاعدة و إساءة استمال السلطة ، التي يحق لديوان المظالم إبطالها من غير حاجة إلى ادعاء متظلم. وبذلك أضيف هذا البند إلى البنود الثلاثة الأولى يمن هذه الناحمة .

والظاهر أنهم قد عرفوا خلال القرنالأول الهجري ما نسميه اليوم السجلات الرسمية، وكانوا يسمونه ديوان السلطنة ، بدليل ما جاء عند الماوردي والفراء(٢):

« و پجوز أن يرجع فيه عند تظلمهم إلى ديوان السلطنة ، فإذا وجد فيه ذكر قبضها من مالكها عمل عليه ، وأمر بردها إليه ، ولم يحتج إلى بينة تشهد به (٣)، وكان ما وجده في الديوان كافياً » .

حكي أن عمر بن عبد العزيز خرج ذات يوم إلى الصلاة ، فصادفه رجل ورد من الىمن متظلماً فقال :

تدعون حيران مظلوماً ببابكم فقد أتاك بعيد الدار مظلوم

- فقال: ما ظلامتك ؟
- قال : غصبني الوليد بن عبد الملك ضيعتي .
- ــ فقال : يا مزاحم ! ائتني بدفتر الصوافي .

و فوجد فيه : أصفى عبد الله الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان. فقال: أخرجها
 من الدفتر ، وليكتب برد ضيعته إليه . ويطلق له ضعف نفقته (٤) .

⁽١) الماوردي ص ٨٦. (٢) الفراء ص ٦٣ والماوردي ص ٨٦.

⁽٣) وعند الفواء α ويرجع فيه إلى بينة تشهد به وهو من خطأ النساخ، فقد سقط من العبارة كلمة (م) .

فهذه هي السجلات الرسمية التي يعمل بها في القوانين الحديثة من غير بينة .

٢ - ما تغلب عليه ذوو الأيدي القوية، وتصرفوا فيه تصرف المالكين بالقهر والغلبة ، فهو موقوف على تظلم أربابه ، ولا ينتزع منه إلا باعتراف الفاصب، أو بعلم والي المظالم ، أو ببينة تشهد على الفاصب بغصبه ، أو تشهد المغصوب منه علكه ، أو بتظاهر الأخبار التي ينتفي عنها التواطؤ .

الأصل في القضاء أن يمتنع على القاضي الحكم بعلمه الشخصي ، ولكنهم أجازوه في قضاء المظالم ، وفي رد الغصوب التي يرتكبها المتغلبة ، لأن القاضي فيها من رحال الإدارة والقضاء معاً .

السادس - مشارفة الوقوف . أي : الإشراف على الأوقاف ، وتسمى : الأحباس والحبوس أيضاً .

كانت الأوقاف في أيدي الواقفين ، أو المتولين ، منذ صدر الإسلام ، حتى كان تو بة بن تفير قاضياً في مصر بين ١١٥ – ١٢٠ ه فأخضعها لرقابة القضاء . قال الكندى (١١) :

« أول قاض بمصر ، وضع يده على الأحباس ، توبة بن نمر في زمن هشام . وإنما كانت الأحباس في أيدي أهلها ، وفي أيدي أوصيائهم . فلما كان توبة قال: ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين ، فأرى أن أضع يدي عليها ، حفظاً لها من التسوّاء في والتوارث . فلم يمت توبة ، حتى صار الأحباس دو انا عظمما » .

ومنذ ذلك الحين أصبحت الأوقاف العامة ، التي سميت فيما بعد : الأوقاف الخيرية ، تحت إدارة الدولة ، أو تحت إشرافها ومراقبتها على الأقل . لهذا نرى من اختصاص والي المظالم تصفحها « وإن لم يكن فيها متظلم، ليجريها على سبلها، ويمضيها على شروط واقفيها» (٣) ، لأنها إنما أريد بها الخيرات والمبرات ، كالمساجد والمدارس والمياتم وغيرها .

 ⁽١) الولاة والقضاة ص ٢ ؛ ٣ .

⁽٣) الفراء٣-رالمارودي٣ ٨. ولم يرد عند الماورديإمكان النظر فيها، وإن لم يكنفيها متظلم.

أما الأوقاف الخاصة ؛ التي سميت فيما بعد : الأوقاف الذُّرية ، فإنَّ نظر والي المظالم فيها موقوف على نظلم أهلها ، عند التنازع فيها .

السابع – تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة الضعفهم عن إنفاذه وعجزهم عن السابع – تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة الحكوم عليه لتعزّزه وقوة يده الو لعلو قدره وعظم خطره فيكون ناظر المظالم أقوى يداً وأنفذ أمراً فينفذ الحكم على من توجه عليه انتزاع ما في يده او بإلزامه الحروج بما في ذمته .

لقد نظر الأقدمون إلى حالة المجتمع ، وتفاوت طبقاته ، وتمتع بعضها بمزايا استثنائية ، ووجدوا لكل حالة علاجاً ، فمنحوا والي المظالم هذا الاختصاص ، لئلا تتمطل الأحكام ، ولكي ينتصف المظلوم من الظالم . ويلاحظ أن واجب والي المظالم هنا تنفيذي محض ، لا يحق له أن يتعداه إلى أصل الحكم .

الثامن - النظر فيها عجز عنه الناظرون في الحسبة ، من المصالح العسامة : كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه، والتعدي في طريق عجز عن منعه، والتحييف في حتى لم يقسدر على ردعه ، فيأخذهم بحتى الله تعالى في جميعه ، ويأمر مجملهم على موجبه .

وهنا نرى أنه يتدخل في أصل الموضوع الأن مهمة المحتسب أدخل في الإدارة منها في القضاء الذلك جاز لوالي المظالم أن يقوم مقام المحتسب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أما أمور الأحكام الصادرة عن القضاء ، فلا يحق له البحث فها ، لأن الاجتهاد لا ينقض بمثله .

التاسع – مراعاة العبادات الظاهرة : كالجمَع ، والأعياد ، والحج ، والجهاد، من تقصير فيها ، أو إخسسلال بشروطها . فإن حقوق الله أو لى أن تستوفى ، وفروضه أحق أن تؤدي .

ويبدو لي أن هذا الاختصاص، إذا أخذ على إطلاقه، متداخل مع اختصاص المحتسب . لدلك لا بد من صرف أحكام هذا البند إلى ذوي النفوذ الواسع، والقدر الخطير .

العاشر – النظر بين المتشاجرين ، والحكم بين المتنازعين : فلا يخرج في النظر

بينهم عن موجب الحق ومقتضاه . ولا يجوز أن يحكم بينهم بما لا يحكم به الحكام والقضاة .

وهذا أيضاً يبدو أنه متداخل مع اختصاصات القضاء ، ولكنه لا ينصر ف إلا إلى الطبقة المتنفذة من المجتمع . بدليل أنهم قالوا : « إن والي المظالم يراعي من أحوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة في مباشرة النظر بينها ، إن جل قدرهما، أو ردّ ذلك إلى قاضيه بمشهد منه ، إن كانا متوسطين، أو على 'بعد منه ، إن كانا خاملن » (١) .

أصول المحاكمة لدى ديوان المظالم

إن الأسباب التي أوجبت إحداث ديوان المظالم، هي التي أوجبت أن يوضع لاجراءات المحاكمة أمامه أصول خاصة، تختلف عن القواعد التي يلتزم بها القضاة ولا يحيدون عنها . ذلك بأن والي المظالم ينظر في قضايا تعود نتائجها على الدولة والمجتمع ، لا على أفراد معينين . وهذا الشمول لقضاياه هو الذي حمل فقهاء المسلمين على أن يقولوا هذا القول الموجز العميق المعانى ، المتسم الأبعاد :

د إن نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب ، إلى سعة الجواز ، (٢) .

وهذا يعني أن لولاة المظالم أن لا يتقيدوا كل النقيد ، في استثبات الحقوق ، بالقواعد التي يسير عليها القضاة عادة ، بل يجوز لهم أن يتعدوها ، وأن يسلكوا كل طريق يمكن أن يؤدى إلى كشف الحقيقة . ولهذا قالوا :

« إن والي المظــــالم ؛ يستعمل في فضل الإرهاب (٣) ، وكشف الأسباب بالأمارات الدالة ، وشواهد الأحوال اللائحة ، ما يضيق على الحكام ، فيصل به إلى ظهور الحق ، ومعرفة المبطل من المحق » .

ثم ضربوا على ذلك أمثلة . منها :

⁽١) الفراء ٦٥ والماوردي ٨٤. (٢) الماوردي ٨٣ والفراء ٦٣.

⁽٣) الارهاب بمفهوم الفقهاء هر في تشكيل المجلس الذي يحضره الحاة والأعوان ، لا الإرهاب الجسدي ، ولا أي نوع من أنواع التعذيب .

أن لوالي المظالم رد الخصوم - إذا أعضاوا - إلى وساطة الأمناء ، ليفصاوا التنازع بينهم صلحاً عن تراض . وليس للقاضي ذلك إلا عن رضا الخصمين ،(١).

ومعنى هذا أن من حق والي المظالم أن يلزم الفريقين بالتحكيم ، وهو الذي سموه و وساطة الأمناء » . ولم يعط هذا الحق في التشريعات الحديثة الوضعية إلا لقضاة الصلح ، في بعض القضايا اليسيرة. وهذا الالزام بالتحكيم يعود تقديره إلى والي المظالم وحدد ، وفي حالات خاصة ، هي حالات و الإعضال » ، والتباس وجه الحق عليه .

وضربوا مثلاً ثانياً هو (١): ﴿ أَنه يسمع من شهادات المستورين ﴾ ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة المعدّلين ﴾ . وهـذا التوسيع في البينات على قضاة المظالم ﴾ اقتضته طبيعة القضايا التي ينظرون فيها .

ومثلًا ثالثًا ذكروه ، هو (٢) : ﴿ أَنه يجوز له إحلاف الشهود عند ارتيابه بهم إذا بذلوا أيمانهم طوعاً ، ويستكثر من عددهم ، ليزول عنه الشك ، وينتفي عنه الارتياب ، وليس كذلك للحكام » .

ذلك بأن الأصل أن لا يحلّف الشاهد في القضاء المادي إلا إذا ألح المشهود عليه . وهذا هو مذهب الأحناف ، وبه أخذت مجلة الأحكام العدلية . أما والي المظالم ، فقد اشترطوا لتحليف الشهود شرطين :

أولهما -- أن يرى هو ضرورة ذلك ، عند ارتيابه .

ثانيهها ــ أن يبذلوا هم أيمانهم طوعاً ، وأن لا يكرهوا عليها .

ومثلاً رابعاً أشاروا إليه ، هو (٢) : أنه يجوز أن يبتديء باستدعاء الشهود، ويسأ لهم عما عندهم في تنازع الخصوم . وعادة الحكام والقضاة : تكليف المدعي إحضار بينته، ولا يسمعونها إلا بعد مسألته » .

^(\) الماوردي ٨٣ والفراء ٦٤ وفي اللسان : عضل عليه في أمره تعضيلا : ضيق من ذلك ٠ وحال بيثه وبين ما يريد ظلماً .

⁽٢) الماوردي ٨٤ والفراء ٦٤ .

هذا الحق لم يعط في التشريعات الحديثة إلا إلى رئيس محكمة الجنايات ويسمونه والسلطة التنسيبية Pouvoir discrétionnaire . ذلك بأن الأصل أن يكلف المدعي لإحضار بينته . أما في القضايا الجنائية ، فيحق لرئيس محكمة الجنايات أن يستدعي شهوداً ورد ذكرهم ، أو لم يرد ، في بعض الإفادات ، ويعبرون عن هذا بقولهم : « تنسيب الرئاسة » . ونرى أن فقهاء المسلمين قد أجازوا هذا الحق لوالي المظالم ، ابتغاء الوصول إلى الحقيقة .

تدابير مؤقتة - وقرارات إعدادية

نص الفقهاء المسلمون ، في موضوع ولاية المظالم ، على حتى قاضيها بالقيام بتدابير مؤقتة تسمى اليوم في قوانين الأصول بالإجراءات التحفظية . ومن الفريب أنني لم أقع على هذه التدابير في موضوع القضاء العادي . وفي يقيني أنها كانت تجري على أيدي القضاة ، وإن لم ينص عليها . وإذا كانت هذه التدابير أو الإجراءات لم تعرف في القوانين الوضعية ، والأوروبية منها خاصة ، إلا في القرون المتأخرة ، فإن الحضارة الإسلامية قد سبقتها أيضاً بألف عام . وإليك هذه التدابير كا وردت في مصادرها :

١ - الكفالة

قيل في تعريفها إنها ﴿ ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بشيء ﴾ . وهي تدبير استثنائي ، يلجأ إليه قاضي المظالم حين الضرورة . ولم تعرف القوانين الحديثة إلزام المدين بتقديم الكفالة بأصل الدين إلا في حالات شاذة. أما الفقه الإسلامي فقد عرفه ، ونص علمه . فقد قالوا (١١) :

على والي المظالم أن ينظر في الدعوى ، فإن كانت مالاً في الذمة ، كلفه
 المدن – إقامة كفيل ، .

٢ - الحجز الاحتياطي

وقالوا أيضًا (١) : « و إن كانت الدعوى عينًا قسائمة ، كالعقار ، حجر عليه

⁽١) المارردي ص ه.٨ والفراء ه٦ .

فيها حجراً لا يرتفع به حكم يده » . ويلاحظ أنهم استعماوا لفظ « الحجر » بالراء المهملة ، بينا استعمل المحدثون لفظ « الحجز » بالزاي المعجمة . ومعنى قوله : « لا يرتفع به حكم يده » أي أن ملكيته تبقى قائمة إلى نهاية الفصل في النزاع.

٣ - الحارس القضائي

وقالوا (١): ﴿ وَلُوالِي الْمُطَالُمُ أَنْ يُرِدُ اسْتَغَلَّالُ الْمُقَارُ الْحُجُورِ إِلَى أُمِينَ يُحْفَظُهُ على مستحقه منها ﴾ . وفي رأيي أن لفظ ﴿ الأمــــين ﴾ أبلغ في الدلالة من لفظ ﴿ الحارِسِ القضائي ﴾ . .

وحيث أن التدبيرين الأخيرين: الحجز الاحتياطي ، والأمين أو الحارس القضائي مؤذيان ، لذلك تحفيظ الفقهاء بشأنها ، وقالوا (٢): « فأما الحجر عليه فيها ؟ وحفظ استغلالها مددة الكشف والوساطة ، فمعتبر بشواهد أحوالها ، واجتهاد والي المظالم فيها يراه بينها ، إلى أن يثبت الحكم بينها » .

٤ - التحقيق المحلي

وقالوا (٣): « لوالي المظالم أن يكشف عن الحال من جيران الملك، ومنجيران المتنازعين فيه ، ليتوصل بهم إلى وضوح الحق ، ومعرفة المحق » .

وهذا الذي يسمى اليوم « التحقيق الحلي » في العقارات التي لم يجر عليهــــا التحديد والتحرير (الكاداستر) .

الاستكتاب والتطبيق

وقالوا: « وإن أنكر – المدعى عليه – الخط ، فمن ولاة المظالم من يختبر الخط بخطوطه التي كتبها ، ويكلفه من كثرة الكتابة ما يمنع التصنع فيها.ثم يجمع بين الخطين ، فإذا تشابها ، حكم به عليه » .

في الأندلس

تُدُل الآثار الأندلسية على أن ولاية المظالم كانت قائمة فيها ، كما كانت الحال في

⁽١) الماوردي ص ه ٨ والفراء ه ٦ . (٣) الفراء ٦٨ – ٦٩ والماوردي ٩٨. (٣) قضاة قرطبة للخشني ص ١٩٢ و ٢١٧ .

٥٧٧ (السلطة القضائية - ٣٧)

المشرق . ولكنهم كانوا يسمونه و صاحب المظالم » (١) ، أو د حاكم المظالم »(٢). على أنه ورد في الطبري (نادراً ﴿ صاحب المظالم ﴾) (٣) .

وتكاد النصوص توحي أنه كان قضاء فرد ، لا قضاء جماعة . وقد مر بنا أن بعض الخلفاء في المشرق ، كان يحيل المظالم التي ترفع إليه على قاضيه . ولم أعثر على نص يشير إلى كيفية تأليف ديوان المظالم في الأندلس . وإن كنت أرجح أنه كان حينًا قضاء فرد ، وكان حينًا آخر قضاء جماعة ، حسب الأحوال .

وربما كانت الحال كذلك في مصر عام ٢١٥ هـ (٤) ..

هذا ولم يقتصر قضاء المظالم على قاءدة الخلافة؛ وإنما كان اكمل إقلم من أقاليم الماكة الإسلامية قضاء مظالم خاص به . خلافاً لما هي عليه الحال هذه الأيام في الدول الحديثة ، إذ حصرت مجلس الدولة أو مجلس الشوري بالعاصمة ، فكلفت بذلك الناس مشاق السفر ومتاعيه ونفقاته ، وإضاعة الوقت .

دار المظالم وأوقات القضاء

التخصيص دليل على أن الدولة قد اهتمت بها ، وأفردت لها داراً خاصة يقصدها المتظلمون.

أما الأوقات التي كان يجلس فيها ولاة المظالم ، فقد اختلفت :

فقد روي أن المهدي كان يجلس في كل وقت لرد" المظالم ^(٦) .

وذكروا عن المهدي أنه «كان إذا جلس للمظالم قال : أدخلوا على القضاة ،

فلو لم يكن ردِّي للمظالم إلا للحياء منهم لكفي » (٧) .

وحدثوا أن على من عيسى وزير المقتدر ﴿ كَالِّبِ مِجْلِسَ لَرَّ المظالم من الفجر إلى المصر » (٨):

⁽١) قضاة قرطبة للخشني ص ١٩٢ و ٢١٧ . (٢) نفس المصدر ص ٢٠٥٠

⁽٤) الكندى ص ١٨٩ . (٠) الطبري ٨ / ٢١٦ . . ۱۷4 / 4 (4)

⁽٧) الطبري ٨ / ٣ ٧ والفخري ص ٤٤١ . (٦) الفخري ص ٤٤.

⁽۸) الفخري ص ۲۱۸ .

وقالوا إن أبا شجاع ظهير الدين الهمذاني وزير المقتدي وكان يصلي الظهر ، ويحضر لكشف المظالم إلى وقت العصر . وكان الحجّاب ينادون : مَن كانت له حاحة فلمعرضها ، (١) .

ونقلوا أن أبا الحسن بن الفرات (٢) «كان من رسمه أن يجلس يوم الأحد للمظالم فيه وكان يقول : كيف نتشاغل نحن بالسرور ، ونصرف عن بابنا قوماً كثيرين ، قد قصدوا من نواح بعيدة ، وأقطار شاسعة ، مستصرخين متظلمين ؟ فهذا من أمير ، وهذا من متعزز ، ويمضون مغمومين ، وهذا من متعزز ، ويمضون مغمومين ، داعين علينا ، والله ما أطيب نفساً بذلك . . » .

وفي الطبري (٣) « أن المهدي كان جفا المظالم عامة "ثلاثة أيام ، فدخل عليه الحراني فقال له :

- يا أمير المؤمنين! إن العامة لا تنقاد على ما أنت عليه ، لم تنظر في المظالم منذ ثلاثة أيام!

- فالتَّفُّ إلى وقال: يا علي الله للناسعلي ، بالجَفَّلي ، لا بالنَّقْرَى . . ، (٤).

وفيه أيضاً أن يوسف بن يعقوب والي المظالم أيام المعتضد (٥) وأمر أن ينادى: مَن كانت له مظلمة قسَل الأمير الناصر لدين الله أو أحد من الناس، فليحضر».

المظالم العامة والمظالم الخاصة

محاكمة وحسكم

حفظ لنا الصابي في كتاب الوزراء (٧) وقائع محاكمة أمام والي المظالم ونص

⁽١) الفخري ص ٢٤١ . (٢) الوزراء للصابي ص ٢٢١ .

⁽٣) ٨ / ٢١٥ . (٤) الجفلى : الجماعات ، والنقرى : الأفواد .

⁽د) ۱۸/۱۰ . (۲) ص ۲۷ . (۷) ص ۲۳۳ رما بعدها .

الحكم الذي صدر فيها . وقد رأينا أن ننقلها كأنموذج للادعاء والمرافعات والأحكام :

« فلما وصل النعمان إلى هناك ، وجد قطعة من التكلة على عبدالرحمن – وقد رام أن يكسرها (٦) – فعسفه (٧) ، وباع شيئًا من أملاكه ، حتى استوفى ما عليه ، واستخرج مال التكلة من الناس ، وكتب إلى على من عيسى بأن :

« العمال يستضعفون قوماً من أرباب الخراج فيُلزمونهم من التكلة أكثر مما يخصهم ، ويرهبون آخرين ، فيحملونهم أقل مما يخصهم .

04 -

(٤) أي طلبه بقابل .

(٦) أى أن يطويها من الجباية .

⁽١) فض : فرق وقسم . (٢) يعني : المخالف للشعريعة .

⁽٣) أي : استمر في الجباية غير المشروعة .

⁽ه) ضمان المال الذي سيؤديه .

⁽٧) ظلمه .

« وقال هو وابن رستم: إن من طرائف ما يجري بفارسَ مطالبة َ الناس بهذه التكلة، وهي ظلم لا شك فيه ولا شبهة، وبما سنت الحوارجُ جَوْراً ومجازفة (١٠). وإن هناك ما قد أغضي عنه لأربابه، والمطالبة به أولى وأحق، وهو خراج الشجر، لأن فارسَ افتئتحت عنوة، وهي في أيدي المزارعين على سبيل الإجارة ولا حجة لهم في دفعهم إلا دعواهم أن المهدي أسقطه عنهم.

وعرف أهل بلاد فارس ما يجري من الخوض في هذا الأمر ، فورد قوم من أجلادهم (٢) إلى حضرة علي بن عيسى ، ودخلوا عليه في يوم جلوسه المظالم ، وقالوا :

- 'نمنَع غلاً تنا، و'تعتاق (٣) في الكناريج (١)، حتى تهليك وتصير هكذا - وطرحوا من أكامهم حنطة محترقة - ونطالب بتكلة ما أوجبه الله علينا، فتدعونا الضرورة إلى بيع نفوسنا، وشعور نسائنا، وأدائها، حتى 'تطلكق الغلة وهي على هذه الصورة.

« ثم رموا من أكامهم تيناً يابساً ، وخوخاً مقدداً ، ولوزاً ، وفستقاً ، وبندقاً ، وعناباً ، وقالوا : وهذا كله بلا خراج لقوم آخرين ، والبلد 'فتح عنوة ، فإما تساوينا في العدل أو الجور » .

(فأنهى علي بن عيسى ذلك إلى المقتدر بالله ، وجمع القضاة والفقهاء ومشايخ الكئتاب والعمال ، وجلئة القواد في دار الوزارة بالمخرّم (٥) – وقد جعلها ديواناً – وتناظر الفريقان من أرباب الشجر – وقد ورد قوم منهم – وأرباب التكملة .

- فقال أرباب الشجر : هذه أملاك قد أنفقنا عليها أموالنا ، حتى نبتت

⁽١) يراد بالجازفة : من غير سند شرعي ولا تبصر ولا تقدير صحيح .

⁽٢) الأشداء والأقوياء . (٣) تتأخر .

⁽٤) الكتاريج : أوعية من الظين أو الخشب لخزن الغلال . وما زالت العامة في دمشق تسمي مفردها (كندوش) بالشين ،

^(•) محلة كانت ببغداد بين الرصافة ونهر المعلى (معجم البلدان) .

الغروس فيها ، وحصل لنا بعض الاستغلال منها ، ومتى ألزمت الخراج بطلت قيمتها . وقد كان المهدى" أزال المطالية ورسم الخراج عنها .

- وقال المطالبون بالتكلة ما تشكو ابه حالهم فيها ، واستمرار الظلم علمهم بها .

و ورُجع إلى الفقهاء في ذلك فأفتوا بوجوب الخراج ، وبطلان التكملة .

« وقال الكُنْتُـّاب : إن كان المهدي شرط شرطاً لمصلحة رآها في الحال ، ثم زالت ، سقط الشرط ، ورجع الحكم إلى الأصل .

وقال لهم علي بن عيسى: أليس احتجاجكم بأن المهدي إمام رأى رأياً فيه صلاح ففعله ؟

— قالوا : بلى .

- قال : فإن أمير المؤمنين الإمام قد رأى أن من الأحوط للمسلمين إلزام الشجر الخراج ، وإزالة التكلة .

و فقام الزجاج ووكيع القاضي ، فدعوا له وأثنيا عليه .

د وأنهى على بن عيسى والقضاة مـــا جرى للمتقدر بالله في يوم الموكب ، واستأذنه في كتنب الكتاب بإسقاط التكلة عاجلاً، إلى أن يتقرر أمر الشجر. فأمره بكتب ذلك في الحال بحضرته . فكان نسخة ما كتبه على بن عيسى :

الحكم المتعلق بالتكملة

بسم الله الرحمن الرحيم

« من عبد الله جعفر الإمام المقتدر بالله أمير المؤمنين ، إلى النعمان بن عبدالله. « سلام عليك. فإن أمير المؤمنين يحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، ويسأله

أن يصلي على محمد عبده ورسوله عليه عليه .

« أما بعد ، فإن أفضل الأعمال قدراً ، وأجملها ذكراً ، وأكملها أجراً ، وأذخرها ذخراً ، مساكان للتقى جامعاً ، وللهدى تابعاً ، وللورى نافعاً ، وللباوى دافعاً .

« وقد جعل الله أمير المؤمنين فيها استرعاه من أمور المسلمين مؤثراً ما يرضيه ، مثابراً على ما يُز لِف (١١) عنده و يحظيه . وما توفيق أمير المؤمنين إلا بالله عليه يتوكل ، وبه يستعين .

د وقسد عَرَفْتَ السَّجْرَ يَّة والخَيْرُ مِية الذين تغلبوا على كُور فارس وكرمان ، واستعملوا الجَيَوْر والعدوان ، وأظهروا العتو والطغيان ، وانتهكوا الحجارم ، وارتكبوا العظائم ، حتى أنفذ أمير المؤمنين جيوشه إليهم ، وتور د (٢) بها عليهم ، فأزالهم وأبادهم ، بعد حروب تواصلت ، ووقائع تتابعت ، أحل الله بهم فيها سطوته ، وعجل لهم نقمته ، وجعلهم عبرة للمعتبرين ، وعظة المستمعين . في وكذلك أخسن ربّك إذا أخسن القيرى وهي ظالِمة " ، إن الخشد أله المحروب العيم وهي ظالِمة " ، إن الخشد أله المحروب المحروب القيرة المحروب ا

« ولما تحتق اللهُ أمر هؤلاء الكفار ، وفرق عدد أوباشهم الفجار ، وجد أمير المؤمنين أفظع ما اخترعوه ، وأشنع مسا ابتدعوه ، في مديهم التي طال أمدها ، وعظم ضررها ، تكلة اجتبوها بكور فارس ، في سني غوايتهم لل طالبوا أهلها بالخراج على أوفر عبرتهم (٤) ، من غير اقتصار فيه على الموجودين ، حتى قضاً وا (٥) عليهم خراج ما خرب من ضياع المفقودين .

« فأنكر أمير المؤمنين ما استقر" من هذا الرسم الدّميم ، وأكبرَ ما استمر" به الظلم العظيم ، ورأى صيانة ً دولته ، عن قبيح معرّته ، وحراسة ً رعيّته ، من عظيم مضرّته ، مع كثرته ووفور جملته .

و فأرفع عن الرعية هـذه التكلة رفعاً مشهوراً ؛ فقد جعل الله من سنتها مدحوراً . وناد في المساجد الجامعة بإزالتها ، وإبطال جبايتها ، ليذيع ذلك في الجمور ، ويتمكن السكون إليه في الصدور ، ويحمد الله الكافة على مـا أتاحه الله لها من تعطشف أمير المؤمنين ورعايته ، وجميل حياطته وعنايته .

 ⁽١) يقربه . (٢) تورد البلدة : دخلها قليلا قليلا .

⁽٣) سورة هود -- ١٠٣ (٤) من معاني العبرة : الأصل الذي ترد إليه النظائر .

⁽ه) فرقوا وقسموا .

﴿ وَأَجِيِبُ مَا يَكُونَ مَنْكُ فِي ذَلِكُ ﴾ فإن أمير المؤمنين يتوكفه (١) ﴾ ويراعيه ﴾ ويتشوقه إن شاء الله .

و والسلام علىك ورحمة الله .

« و كتب على من عيسى يوم الخيس النصف من رجب سنة ثلاث وثلاثئة ».

الحكم المتعلق بالشـــجر

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبدالله جعفر الإمام المقتدر . . . إلى أحمد من محمد من رستم . . .

و أما بعد ، فإن الله بعظيم آلائه ، وقديم نعائه ، وجميل بلائه ، وجزيل عطائه ، جعل أموال الفيء للدين قبواما ، والحق نظاما ، والعز تماما ، فأوجب للائمة جبايتها ، وحريم عليهم إضاعتها ، إذ كان ما يجتبى منها عائداً بصلاح العباد ، وحراسة البلاد ، وحماية البريّة ، وحياطة الحوزة والرعية ، ولذلك يعمل أمير المؤمنين فكره ورويته ، ويستفرغ وسُعه وطاقته في حراستها وحياطتها ، وقبض كل يد عن تحييفها وتنقيصها ، والله ولي معونته عنه ورحمته .

و ولما فتح الله كُور فارس على المسلمين ، وأزال عنها أيدي المتغلبين ، وجد أمير المؤمنين أهلها قد احتالوا في إسقاط خراج الشجر بأسره ، مع كثرته وجلالة قدره ، فأمر بإشخاص وجوههم إلى حضرته ، واتصلت المناظرة لهم عشهد من قضاته و خساصته ، إلى أن اعترفوا به مذعنين ، والتزموه طائمين ، وضمنوا أداء ما أوجبه الله فيه من حقوقه على ما تقرر من وضائعه (٢) و طسوقه (٣)، فطالب بخراج الشجر ، في سائر الكُور ، على استقبال سنة ثلاث وثلاثمئة .

د فاستخر جه ، و استوف جمعه ، و استنظفه (٤) و اكتب بها برتفع من مساحته ،

⁽١) يتوكف الخبر: ينتظر ظهوره.

⁽٢) الوضائع : جمع وضيعة ، ومن معانيها ما يأخذه السلطان من الخراج والعشور .

⁽٣) طسوق : جمع طسق ، شبه ضريبة ، مولد أو معرب (القاموس) .

⁽٤) أي : استوفّ الجباية كلها .

ويتحصل من مبلغ جبايته ، متحرياً للحق ، متوخياً للرفق . إن شاء الله .

﴿ والسلام علىك ورحمة الله .

« وكتب علي بن عيسى يوم الاثنين ، لعشر ليال خلكو أن من شعبان ، سنة ثلاث و ثلاثمنة » .

من أحــكام المظــالم

١ - قاض يحكم على خليفة

جاء في الطبري(١١) :

وحدثني مسور بن مساور قال : ظلمني وكيل للمهدي، وغصبني ضيعة لي، فأتيت سلاماً صاحب المظالم ، فتظلمت منه ، وأعطيته رقعة مكتوبة ، فأوصل الرقعة إلى المهدي ، وعنده عمه العباس بن محمد ، وابن علاثة ، وعافية القاضي . فقال لي : اد نه . فدنوت . فقال : ما تقول ؟ قلت نظمتني . قال : فترضى بأحد هذين ؟ قلت : نعم . قال القاضي : فادن مني . فدنوت منه حتى التزقت بالفراش . قال : تكلم .

- قلت : أصلح الله القاضي ! إنه ظلمني في ضيعتي هذا .
 - فقال القاضي: ما تقول يا أمير المؤمنين؟
 - ــ قال : ضيعتي ، وفي يدي .
- قلت : أصلَح الله القاضي ! سَلْهُ : صارت الضيعة إليه قبل الخــــلافة أو بعدها ؟
 - فسأله القاضي : ما تقول يا أمير المؤمنين ؟
 - قال : صارت إلى بعد الخلافة .
 - قال القاضى: فأطلقها له .
 - قال أمر المؤمنين: قد فعلت.

^{. \}YE-\YT/A(\)

- فقال العباس بن محمد : والله يا أمير المؤمنين ، لذا المجلس أحب إلي من عشرين ألف ألف درهم .

٢ - قاض يحكم على ابن خليفة

في الأحكام السلطانية للماوردي (١):

« حكي أن المأمون كان يجلس للمظالم يوم الأحد ، فنهض ذات يوم من مجلس نظره ، فلقيته امرأة في ثباب رثة ، فقالت :

يا خير منتصف يهدى له الرّشك ويا إماما به قد أشرق البلاء تشكو إليك عيد الملك أرملة عدا عليها في تقوى به أسد فابتز منها ضياعاً بعد منشعتها لما تفرق عنها الأهل والولد فأطرق المأمون يسيراً ، ثم رفع رأسه وقال :

من دون ما قلت عيل الصبر والجلد وأقرح القلب هـذا الحزن والكدا هـذا أوان صلاة الظهر فانصر في وأحضري الخصم في اليوم الذي أعيد المجلس السبت إن يُقدّ الجلوس لنا أنصف لل منه ، وإلا المجلس الأحدا

د فانصرفت ، وحضرت يوم الأحد ، في أول الناس . فقال لها المأمون :

- من خصمك ؟

- فقالت : القائم على رأسك ، العباس بن أمير المؤمنين .

- فقال المأمون لقاضيه يحيى بن أكثم : أجلسها معه ، وانظر بينهها .

« فأجلسها معه ، ونظر بينهها بحضرة المأمون، وجعل كلامها يعلو ، فزجرها بعض حجّابه ، فقال له المأمون : دعها ، فإن الحق أنطقها ، والباطل أخرسه . وأمر برد ضياعها عليها » .

⁽١) ص ٨٤ .

الباب العاشر

الحسئبة

الفصل الأول

أضل لحسبة وتاريخها

في اللغـــة

في القاموس: الحسبة بالكسر ، الأجر. واسم من الاحتساب. واحتسب علمه : أنكر، ومنه المحتسب.

وفي المصباح: احتسب الأجر على الله: ادخره عنده ، ليرجو ثواب الدنيا . والاسم : الحسبة بالكسر . قال الأصممي : وفلان حسن الحسبة في الأمر ، أي: حسن التدبير ، والنظر فيه .

وفي اللسان: الحسبة مصدر احتسابك الأجر على الله . تقول: فعلته حسبة . واحتسب فيه احتساباً . والاحتساب : طلب الأجر، والاسم : الحسبة . وفلان محتسب البلد، ولا تقل : 'محسبه .

وفي مفردات الراغب : الحسبة فعل ما يحتسب به عند الله تعالى .

وفي صبح الأعشى للقلقشندي (١): « قال الماوردي في الأحكام السلطانية : وهو مشتق من قولهم : حسبك ، بمعنى : اكفف ، سمي بذلك لأنه يكفي الناس مؤونة من يبخسهم حقوقهم . قال النحاس : وحقيقته في اللغة : المجتهد في كفاية المسلمين ومنفعتهم » .

قلت : لم أجد هذه العبارة في الأحكام السلطانية للماوردي . وقــــد نقلها الدكتور منير العجلاني في كتابه : عبقرية الإسلام في أصول الحكم .

في السنة

ورد لفظ (احتسب) في القرآن الكريم ثلاث مرات (٢) ، ولكن بمعنى (ظن) . أمـــا الحسبة بمعناها الإصطلاحي ، فعليها أكثر من دليل في القرآن الكريم ، وإن لم ترد بهذا اللفظ .

أما في السنة فقد ورد لفظ « الاحتساب ». ففي الحديث: « مَن صام رمضان إيماناً واحتساباً » أي : طلباً لوجه الله تعالى وثوابه . وإنما قبل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه و لأن له حينئذ أن يعتد عمله و فج على في حال مباشرة الفعل و كأنه معتد به (٣) .

في الاسطلاح

الحسبة في الاصطلاح ، وظيفة دينية - مدنية ، خير مَن عرَّفها الماوردي(٤) والفراء (٥) ، فقال كل منها : « الحسبة : هي أمر والمعروف إذا ظهر تر كُه ،

⁽۱) ه / ۱۰۵ – ۲۰۶ . (۳) راجع : تاج العروس للزبيدي ۱ / ۲۱۳ . (٤) ص ۲۶۰. (۵) ص ۲۲۸.

ونهي "عن المنكر إذا ظهر فعله . فهي إذن مبنية على القاعدة القرآنية الأصلية الأصيلة التي وردت في قوله تعالى (١): ﴿ رَالْنَكُنُ مَنكُم أُمَّة " يَدْعُونَ إِلَى الْحَيْسِ ، وَيَأْسُرُونَ بِالمَعْرُوفِ ، وَيَنهْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَسِرِ ﴾ ، وفي قوله تعالى (٢): ﴿ المُؤمناتُ ، بعضهم أو ليباء بعض ، يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكسر ﴾ .

هذه القاعدة القرآنية أصل من أصول الدولة الإسلامية في جميع مرافقها . والدعوة إلى الخير، قد تكون بالسان، وقد تكون باليد، وقد تكون بالسلاح، وقد تكون بالقلب . ولكل أحكام . والذي يهمنا في بحثنا هذا هو أن الشريعة الإسلامية ، الكاملة المتكاملة ، نظرت إلى مصالح الخلق في دنياهم ، كما أرشدتهم إلى هداهم في أخراهم ، فنظمت أمورهم اليوميية ، والمعاشية ، والسكنية ، والمدنية ، على نحو ضمنت فيه الراحة والهناء، والطمأنينة والصفاء ، لجميع السكان، من غير تمييز بين أوضاعهم وأحوالهم. وقد أحدث هذا المنصب المهم لدفع الناس إلى طريق الحق ، وإلى سلوكية أخلاقية ، لا بل دينية ، تمنع إيقاع الأذى من أي كان ، على المجتمع الذي يعيش فيه ، على أي شكل كان ، وعلى هذا فإن أي كان ، على المجتمع الذي يعيش فيه ، على أي شكل كان ، وعلى هذا فإن الحسبة يصح أن تقع أيضا تحت شمول الحديث الشريف: ولا ضرر، ولا ضرار، ، أي : لا يحق لأحد أن يقابل الضرر أبغيره ، كا لا يحق لأحد أن يقابل الضرر أبغيره . وهذا لعمري خلاصة فلسفة الحضارات الحديثة ، جاء بها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا .

لقد ذهب بعض المفسرين (٣) إلى أن قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمنة ﴾ أي : جماعة سميت بذلك ، لأنها يؤمها فرق الناس، أي : يقصدونها، ويقتدون بها » . واستناداً إلى حكم هنذه الآية الكريمة ، ذهب فريق من الفقهاء إلى أن الحسبة ، باعتبارها تقرباً إلى الله تعالى وطلباً لثوابه ، يصح أن يقوم بها أي

⁽۱) ۳ / ۲۰۱ آل عمران . ۲ / ۷۲ الأنغال .

⁽٣) راجع : محاسن التأريل للقاسمي ۽ / ٢٠٠ .

متطوع كان ، عالم بأصولها ، حاذق بطرائق تطبيقها . وربا وقع هذا في الصدر الأول ، وربا وقع الدرا في العصور المتتابعة ، بعد الصدر الأول ، على شكل إفرادي ، ولكننا نرى إلى جانب أنها جائرة من أي مسلم قادر على القيام بها ، علماً وعملاً ، فإن الدولة الإسلامية ، قد نظمتها منذ أيام الرسول على الله .

تاريخ الحسبة

ما نظن أن مجتمعاً ، عرف التنظيم ، أو شيئاً يشبه التنظيم ، إلا وقامت في أرجائه مؤسسة تعمل على صيانة الضعيف والفقير ، وعلى حفظ حقوق العاجزين والمضطرين . ولهذا نتصور أن نظام و الحسبة » ، لم يكن وقفاً على أمة من الأمم وإنما كان مشاعاً بينها جميعاً ولهذا لا عجب إذا رأينا رسول الله على أمر أول ما يأمر بأن تكون المعاملة بين الناس قائمة على أساس النصح ، والتقوى ، ودفع الغش ، وأن يكون الناس في تعاملهم صادقين غير مرائين فقد خرج الترمذي (١) وأن رسول الله على على صبرة طعام (٢) ، فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللا . فقال : يا صاحب الطعام ! ما هذا ؟ قال : أصابته الساء يا رسول الله . قال : من غش فليس منا . قال الترمذي : حسن صحيح » .

سعيد بن سعيد بن العاص

ومن المدهش أن ترى الرسول عليه يفكر في تنظم بيع الطعمام ، وأن لا يكون فوضى، ذلك بأنه مادة أصلية لغذاء الناس، فإذا كان بيعه منظماً أمكن أن يراقب مناحية الصحة والفساد، أما إذا كان بيعه فوضى فلا تستقيم مراقبته. وففى الصحيح عن ابن عمر (٣): أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبائ على

⁽١) راجع التراتيب الادارية للكتاني ١ / ٢٨٤ وما بعدها .

⁽٣) الصبرة : واحدة صبر الظعام ، أي : بلا وزن ، ولا كيل ، ولا عدد .

⁽٣) المصدر السابق ١ / ٢٨٠ .

عهد رسول الله عليه ، فبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتروه ، حتى ينقلوه حيث يباع الطعام .

« وفيه أيضاً عن سالم ، عن أبيه : رأينا الذين يبيعون الطعام مجازفة (١) ، يضربون على عهد رسول الله على أن يبيعوه ، حتى يذهبوا به إلى رحالهم » . وهذا يعني أن البيع على هـــذا النحو قد يقع فيه ضرر البائع ، أو المشتري ، والشريعة تنهى عن الضرر . فلا بد من بيع أصولي بالوزن ، أو بالكيل ، أو بالعدد .

« قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢): استعمل رسول الله على سعيد بن سعيد بن العاص بعد الفتح ، على سوق مكة » . فهدذا أول محتسب موظف في الإسلام ، لأن قول المؤلفين : « استعمل » تعني أنه كلف من صاحب السلطة ، وأنه قد فرض له رزقاً .

سمراء بنت نهيك الأسدية

إنها صحابية ، أدر كت النبي على . قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢) : و وعمرت ، وكانت تمر في الأسواق ، تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتنهى الناس عن ذلك بسوط معها » . و كأن المؤلفين الأقدمين قد عجبوا من أن تقوم امر أة بهذا العمل القاسي ، الذي لا علاقة لصاحبه إلا مع الأشرار ، الذين يغشون الناس . ولذلك نرى الكتاني يعقب على ما نقله عن ابن عبد البر بقوله (٢): و وفي التيسير في أحكام التسعير للقاضي أبي العباس أحمد بن سعيد : من شرط المحتسب أن يكون ذكراً ، إذ الداعي للذكورة أسباب لا تحصى ، وأمور لا تستقصى ، ولا يرد ما ذكره ابن هارون أن عمر ولى الحسبة في سوق من الأسواق امرأة تسمى الشفاء (٣) ، وهي أم سليان بن أبي خيثمة الأنصارية ، لأن الحكم للغالب ،

⁽١) الجمازفة : بيسع الشيء بغير كيل ولا وزن ولا عدد .

⁽٢) المصدر السابق ١ / ٢٨٥.

⁽٣) في الأصل : أم الشفاء ، وهو خطأ .

والنادر لا حكم له ، وتلك القضية من الندور بمكان . ولمه في أمر خاص يتملق بأمور النسوة » .

قلت: هذا من صاحب التيسير تخصيص بلا مخصص، والقاعدة العامة تقول: المطلق يجري على إطلاقه . وقد أشار ابن الجوزي إلى استمال عمر الشفاء فقال (١): « وكان عمر إذا دخل السوق ، دخل عليها » . وفي هذه العبارة إشارة إلى مكان عملها ، وإلا لكانت في بيتها . ولكنها في السوق لتأديب الفشاشين، ومراقبتهم، وعلى العموم: القيام بواجبها. قال الزركلي في ترجمتها (٢): «كان النبي عليه يزورها ، ويقيل عندها ، وأقطعها داراً بالمدينة . وكان عمر يقدمها في الرأي ، وبرعاها ، ويفضلها . وربها ولا ها شيئاً من أمر السوق » . وهذا التضعيف من شيخنا الزركلي ، في قوله « وربها » وقوله « شيئاً » لا يعتد به ، لأنه استنتاج ، لا نقل عن أصل !

لذلك نرى أن ما قاله القلقشندي في صبح الأعشى (٣) من أن ﴿ أُولُ مِن قَامِ عِلْمَا الْأُمْرِ ﴾ وصنع الدّرّة عمر بن الخطاب في خلافته ﴾ هــذا القول وهم من القلقشندي .

سمرة بن جندب

ومن أوائل المحتسبين في الإسلام: سَمُرة بن جندب. قال عنسه الزركلي (وضبط اسمه بضم المم) (٤): « من الشجعان القادة ، نشأ في المدينة ، ونزل البصرة ، فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة . ولما مات زياد أقره معاوية عاماً أو نحوه ، ثم عزله » .

وفي فتوح البلدان (°): ﴿ وَالَّذِي فِي السَّوْقُ سَمَّرَةً بِنْ جِنْدِبُ عَلَى سُوقَ الْأَهُوازُ ﴾ .

وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي(٦) : ﴿ أَخْرِجِ ابن عَسَاكُرُ عَنْ حَكُمٍ بن عَبَادُ بن

⁽١) سيرة عمر لابن الجوزي ص ٤١.

⁽⁷⁾ 脱却 アトラア (3) アトラア (3) アトラア (3) アトラア (5) アトラア (7) アトラア

⁽ه) ص ۶۱۳ . (۲) ص ۱۲۵ .

حنيف قــال: أول منكر ظهر بالمدينة ، حين فاضت الدنيا ، وانتهى سمّن الناس (١) : طيران الحيام ، والرمي على الجلاهقات (٢) ، فاستعمل عليها عثان رجلاً من بني ليث ، سنة ثمان من خلافته ، فقصّها ، وكسر الجلاهقات .

* * *

فأنت ترى أن الحسبة بدأت بمنع الفش في الطمام ، أو بإظهار عيوبه على الأقل . ثم أخذت تتطور بمحاربة جميع المنكرات ، من أي نوع كان .

⁽١) أي : أثروا . (٢) جمع جلاهق : وهو البندق الذي يرمى به الطير .

الفصلاالثاني

ش ووط المحتسب

رأي الماوردي والفراء

اشترط الفقهاء لوالي الحسبة شروطاً ، ينبغي أن تتوفر فيه ، حتى يصح أن توسد إليه ولاية الحسبة ، أو الاحتساب . قـال الماوردي والفراء (١) : ﴿ أَن يَكُونَ حَراً (٢) ، عَدَلاً ، ذَا رأي ، وصرامة ، وخشونة في الدين ، وعلم بالمنكرات الظاهرة » .

وقال الماوردي(١): واختلف الفقهاء ، من أصحاب الشافعي : هل يجوز له أن مجملالساس فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها ، على رأيه واجتهاده أم لا ؟ على وجهين :

و أحدهما -- وهو قول أبي سعيد الاصطخري : أن له أن محمــل ذلك على

⁽١) الماوردي ص ٢٤١ – الفراء ص ٢٦٩ .

⁽٣) عند الفراء : خبيرًا ، وهو تصحيف .

رأيه واجتهاده، فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدن، ليجتهد رأيه فما اختلف فمه .

« والثاني – ليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ، ولا يقودهم إلى مذهبه ، لتسويغ الاجتهاد للكافة ، وفيا اختلف فيه . فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد ، إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق علمها » .

وقال الفراء (١): « وهل يفتقر إلى أن يكون عالماً من أهـــل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليجتهد رأيه ؟ يحتمل أن يكون من أهله ، ويحتمل أن لا يكون ذلك شرطاً ، إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق علمها » .

رأى ابن تيمية

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه « الحسبة في الإسلام » (٢) : « ولا يكون عمد اله المحتسب – صالحاً ، إن لم يكن بعلم وفقه . كا قال عمر بن عبد العزيز : مَن عَبدَ الله بغير علم ، كان ما يفسد ، أكثر تما يصلح . وكا في حديث معاذ بن جبل : العلم إمام العمل ، والعمل تابعه » . ثم قال (٣) : « ومن الصلاح أن يأتي – المحتسب – بالأمر والنهي بالصراط المستقيم ، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود .

و ولا بد في ذلك من الرفق كما قال النبي ﷺ : مــا كان الرفق في شيء إلا زانه ، ولا كان العنف في شيء إلا شانه ، وقــال : إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله ، ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف .

و ولا بد أيضا أن يكون حليما صبوراً على الأذى، فإنه لا بد أن يحصل له أذى، فإن لم يحلم ويصبر، كان ما يفسد، أكثر بما يصلح، كما قال لقيان لابنه (٤): ﴿ وَأَمُر المَامِرُونِ ، وَانْهُ عَنِ المُنْكَرِ ، وَاصِبَرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ ، إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأَمُورِ ﴾ .

⁽۱) الماوردي ص ۲۶۱ – الفراء ص ۲۶۹ . (۱) ص ۸۶ . (۳) ص ۸۵ وما بعدها .

⁽٤) سورة لقيان – الآية ١٧.

و ولهذا أمر الله الرسل - وهم أغة الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر - بالصبر ، كقوله لحاتم الرسل ، بل هو مقرون بتبليغ الرسالة ، فإنه أول مسا أرسِل أنزلت عليه سورة ويا أيها المدّئش ، بعد أن أنزلت عليه سورة وإقرأ التي بها أنبتى ، فقال (١١): ﴿ يا أيها المدّئش ، فقم فأننذ ر ، وربّك فكنبر ، وكنيابك فطنهر ، والرّجن فاهنجر ، ولا تمننن تستتكثير ، ولربّك فاصبر فاصبر ، ونفس الإنذار : أمر بالمعروف ، ونهي عن المنكر .

و فعلم أنه يجب بعــد ذلك الصبر . وقال (٢) : واصبر لحكم ربك ، فإنك بأعيننا. وقال تعالى (٣): ﴿ واصبر على ما يقولون، واهجرهم هجراً جميلا ﴾..

« فلا بدُّ من هذه الثلاثة : العلم ، والرفق ، والصبر .

« العلم قبل الأمر والنهي ، والرفق معه ، والصبر بعده . وإن كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الأحوال. وهذا كا جاء في الأثر عن بعض السلف – ورووه مرفوعاً ، ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد – : لا يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، إلا من كان فقيهاً فيا يأمر به ، فقيها فيا ينهى عنه ، رفيقاً فيا يأمر به ، حلىماً فعا ينهى عنه .

« وليعلم أن الأمر بهذه الخصال في الأمر بالمعروف ، والنهبي عن المنكر ، مما يوجب صعوبة على كثير من النفوس ، فيظن أنه بذلك يسقط عنه ، فيدعه وذلك مما يضره أكثر مما يضره الأمر بدون هذه الخصال ، أو أقل ، فإن ترك الأمر الواجب معصية . فالمنتقل من معصية إلى معصية أكبر منها ، كالمستجير من الرمضاء بالنار . والمنتقل من معصية إلى معصية ، كالمنتقل من دين باطل ، إلى دين باطل . وقد يكون دونه ، وقد يكونان

⁽١) ٤٧ المدرر - الآيات ١ - ٧ . (٢) الطور - الآية ١٤٠ .

⁽٣) المزمل - الآية ١٠.

سواء. فهكذا نجد المقصر في الأمر والنهي ، والمعتدي فيه ، وقد يكون ذنب هذا أعظم ، وقد يكونان سواء » . اه وأى الجيالي

وفي كتاب التيسير في أحكام التسمير لأحمد سعيد الجميلدي (١): « ومن شروط المحتسب ، أن يكون ذكرا (٢)... ومن شروطه أيضاً أن يكون مسلماً ، إذ لا ولاية لكافر على مسلم، ولا إمامة . وأن يكون بالغاً ، إذ الأمور مع الصبي لا تكاد تنضبط غالباً بزمام ، لامتزاجه في الغالب بقلة التثبت ، وكثرة الأوهام . وأن يكون عدلاً ، إذ هي أصل في الخطط ، والولايات ، والأمور المباينة للحنايات .

ومن شروط الكمال أن يكون لا يخاف في الله لومة لائم ، ذا مهابة ، ووقار ،
 وهمته عالية عن دني الأقدار ، وفظاظة يشوبها رفق . وروي عن علي رضي الله عنه أنه أدّب رجلا ، فقال له : قتلتَني يا أمير المؤمنين ! فقال : الحق قتلك .
 فقال له : ارحمني ! فقال : الذي أوجب عليك الحد" أرحم بك مني » .

رأي ابن الأخو"ة

أما صاحب كتاب « معالم القربة في أحكام الحسبة ، المعروف بابن الأخوة فقد قال (٣) : ومن شرط المحتسب أن يكون مسلماً ، حراً ، بالفاً ، عاقلاً ، عدلاً ، قادراً ، حتى يخرج منه الصبي ، والمجنون ، والكافر ، ويدخل فيه آحاد الرعايا ، وإن لم يكونوا مأذونين . ويدخل فيه الفاسق ، والرقيق ، والمرأة » .

« وأن يكون ذا رأي، وصرامة،وخشونة في الدين،عارفاً بأحكام الشريعة، ليعلم ما يأمر به، وينهى عنه . . واختلف العلماء : هل يكون من أهل الاجتهاد

⁽١) ص ٢ ؛ رما بعدها .

⁽٧) نقل نص قوله قبل قليل في الصفحة ١٩٥ من هذا الكتاب ، وأوردنا الرد عليه .

⁽٣) ص ٧ .

الشرعي ، أو من أهل الاجتهاد العرفي ؟ على وجهين: فالذي ذهب إليه أبو سعيد الاصطخري أن له أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده ، فعلى هذا يجب أن يكون المحتسب عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليجتهد برأيه فيا اختلف فيه. والوجه الثاني أنه من أهل الاجتهاد العرفي دورن الشرعي ، والفرق بينها أن الشرعي روعي فيه أصل ثبت حكمه بالشرع ، والاجتهاد العرفي ما ثبت حكمه بالمرف ، ويوضع الفرق بينها بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاده ، إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق علمها » .

الفصرك الثالث

اختصاصات المحتسب

إن التعريف الذي أطلقه الأغة السابقون على الحسبة ، ومن بينهم الماوردي والفراء ، تعريف جامع مانع ، يتضمن اختصاصات المحتسب كلها : قالأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله — هذا التعريف ، اشتقت عنه جميع الاختصاصات التي فوقض المحتسب بمعالجتها ، وثوك إليه ، وإلى أعوانه الأمر بها ، أو النهي عنها . فالمعروف ، كا هو ظاهر من لفظه ، أصله اللغوي ، الشيء الذي لا يجهله أحد ، ثم استعمل بجازاً بمعنى من معاني البر والخير ، وبهذا المجاز ورد في القرآن الكريم في مواضع متعددة . وأما المنكر ، فهو كل ما يسيء إلى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة ، بما ورد النهي عليه في الشريعة السمحاء ، في نصوص القرآن الكريم ، أو في نصوص السنة النبوية ، أو في إجماع أو قياس ، أو في كل ما ينكره العقل ، ولم يرد عليه أي نص أو إجماع أو قياس . هذه هي الحسبة ، وهذه هي صلاحيات المحتسب بكلمة جامعة مانعة . غير أن اتساع المدنية ، واستبحار العمران ، وتشابدك صيلات الناس ، ونشوء شؤون اتساع المدنية ، واستبحار العمران ، وتشابدك صيلات الناس ، ونشوء شؤون

جديدة في كل يوم ، في المجتمع الإسلامي، أدّى هذا كله ، وغيره ، إلى أن ينظر الفقهاء إلى الحسبة بشيء من التفصيل ، وإن لم يستطيعوا الاستقصاء ، لاختلاف الأمصار ، وتباعد الأزمان ، وتبايئن الأعراف . ومع ذلك فقد بذلوا جهودا في تنظيم تقنينها ، تكاد تكون فريدة من نوعها ، ولا سيا في زمانها. وقد فطن الأثمة المؤلفون إلى أن حصر المعروف والمنكر مستحيل، ولذلك لم تخرج أقوالهم عن حد التمثيل ، حينا تعرضوا للتعداد . وقد أدرك هذه الحقيقة الجميلاي فقال في كلام جسامع مختصر (۱): « وعلى المحتسب أن يحتسب في كل ما يراه مصلحة لمسلمين ، وأن ينظر في جميع الأمور الجليلة والحقيرة » .

غير أن الماوردي والفراء حاولا تنظيم اختصاص المحتسب ، وكان بحثهما في هذا الموضوع هو التصنيف التقليدي الذي أخذ به جميع المؤلفين بمن جاء بعدهم. وقد اعتمدنا الماوردي، لأنه أتم وأكمل . قال(٢) : ﴿ الحسبة تشتمل على فصلين: أحدهما – أمر بالمعروف ، والثاني – نهي عن المنكر » .

ثم قسم الأمر بالمعروف إلى ثلاثة أقسام : ﴿ أحدها – مــا يتعلق مجقوق الله تعالى . والثاني – ما يكون مشتركاً بينها ﴾ .

حقوق الله تعالى -- مثاوا عليها بصلاة الجمعة ، وتركها ، أو عدم إقامتها لعدم توفر شروطها . ومثاوا عليها أيضاً بصلاة الجماعة في المساجد ، وإقدامة الأذان فيها للصلوات ، لأن الأذان من شعائر الإسلام ، وعلامات التعبد ، التي فرق بها رسول الله عليه عليه عليه دار الإسلام ، ودار الشرك .

« حقوق الآدمين - ضربان : عام وخاص (٣) .

و فأما العام : فكالبلد إذا تعطل شربه ، أو استهدم سوره ... وكذلك لو

⁽۱) التيسير: ص ٤٤ . (۲) ص ٢٤٣ . (٣) ص ١٤٤ .

استهدمت مساجدهم وجوامعهم. فإذا أعوز بيت المال: كان الأمر ببناء سورهم وإصلاح شربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم متوجها إلى كافة ذوي المكنة منهم ... ولكن لو أرادوا هدم ما يعيدون بناءه من المسترم والمستهدم لم يكن لهم الإقدام على هدمه فيا عم أهل البلد من سوره وجامعهم إلا باستئذان ولي الأمر دون المحتسب ليأذن لهم في هدمه بعد تضمينهم القيام بعمارته ... وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه .

وأما الخاص فكالحقوق إذا مُطلِت ، والديون إذا أخرت ، فللمحتسب أن
 يأمر بالخروج منها مع المكنة إذا استعداه أصحاب الحقوق » .

و وأما المشترك بين حقوق الله وحقوق الآدميين ، فكأخذ الأولياء بنكاح الأيامي من أكفائهن إذا طلبن ، وإلزام النساء أحكام العِدة إذا فورقن . ومن نفى ولداً قد ثبت فراش أمه ، ولحوق نسبه ، أخذه بأحكام الآباء جبراً ، وعزره عن النفي أدباً . ويأخذ السادة مجقوق العبيد والإماء ، وأن لا يكلفوا من الأعمال ما لا عطمقون .

د وكذلك أرباب البهائم يأخذهم بعلوفتها إذا قصروا ، وأن لا يستعملوها فيما لا تطيق .

« ومن أخذ لقيطاً ، وقصر في كفالته ، أمره أن يقوم بحق التقاطه ، من التزام كفالته ، أو تسليمه إلى من يلتزمها ، ويقوم بها . . » .

وأما النهي عن المنكرات - فينقسم ثلاثة أقسام: أحدها - ما كان من حقوق الله تعالى . والثالث - ما كان مشتركا بين الحقين .

د فأما النهي عنها في حقوق الله تعالى – فعلى ثلاثة أقسام: أحدها – ما تعلق بالعبادات. والثاني – ما تعلق بالمحظورات. والثالث – ما تعلق بالمعاملات.

« فأما المتعلق بالعبادات – فكالقاصد مخالفة هيئاتها المشروعة ، والمتعمد تغيير أوسافها المسنونة ، مثل من يقصد الجهر في صلاة الإسرار ، والإسرار في صلاة الجهر

« وإذا وجد من يتصدى لعلم الشرع، وليس من أهله، من فقيه، أو واعظ، ولم يأمن اغترار الناس به ، في سوء تأويل ، أو تحريف جواب ، أنكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله ، وأظهر أمره لئلا يغتر به ... » .

وأما ما تعلق بالحظورات – فهو أن يمنيع الناس من مواقف الريب ، ومظان التهمة .

« فإن كانت الوقفة في طريق خال ، فخلو المكان ريبة ، فينكرها ، ولا يعجل بالتأديب عليها ، حذراً من أن تكون ذات محرم . وليقل : إن كانت ذات محرم ، فصننها عن مواقف الريب . وإن كانت أجنبية ، فخف الله تعالى من خلوة تؤديك إلى معصية الله تعالى . وليكن زحره بحسب الأمارات » .

وأما المعاملات المنكرة – كالزنا ، والديوع الفاسدة ، وما منع الشرع منه مع تراضي المتعاقدين به ، إذا كان متفقاً على حظره . فعسلى والي الحسبة إسكاره ، والمنع منه ، والزجر عليه ، وأمره في التأديب مختلف بحسب الأحوال ، وشدة الحظر .

« وفي معنى المعاملات ، وإن لم تكن منها ، عقود المنـــاكح المحرمة ، ينكرها .

د ومما يتعلق بالمعاملات ، غش المسعات ، وتدليس الأثمان . .

« وبما ينكره المحتسب في العموم ، ولا ينكره في الحصوص والآحاد:التبايع بها لم يألفه أهل البـــــلد من المكاييل والأوزان التي لا تعرف فيه ، وإن كانت معروفة في غيره ، فإن تراضى بها اثنان لم يعترض عليها بالإنكار والمنع ، ويمنع أن يرتسم بها قوم من العموم ، لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغروراً ».

« وأما ما ينكر من حقوق الآدميين المحصة – فمثل أنْ يتعدى رجل في حد لجاره، أو في حريم لداره، أو في وضع أجذاع على جداره: فلا اعتراض للمحتسب فيه، ما لم يَستَعَدْهِ الجار، لأنه حق يخصه، فيصح منه العفو عنه، والمطالبة به.. « وإذا تعدّى مستأجر على أجير في نقصان أجره ، أو استزادة عمل ، كفته

عن تعديه ، وكان الإنكار عليه معتبراً بشواهد حاله .

ولو قصّر الأجير في حق المستأجر ، فنقصه من العمل ، أو استزاده في الأجرة ، منعه منه ، وأنكره عليه إذا تخاصما إليه ، فإن اختلفا وتناكرا كان الحاكم بالنظر بينها أحق ، .

« وأما ما ينكر من الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين – فكالمنع من الإشراف على منازل الناس .. وإذا كان في أثمة المساجد السابلة ، والجوامع الحفيلة ، من يطيل الصلاة ، حتى يعجز عنها الضعفاء ، وينقطع بها ذوو الحاجات ، أنكر ذلك عليه ..

و وإذا كان في القضاة من يحجب الخصوم إذا قصدوه ، ويمتنع من النظر بينهم إذا تحاكموا إليه ، حتى تقف الأحكام ، ويستضر الخصوم ، فللمحتسب أن يأخذه مع ارتفاع الأعذار ، بها ندب له من النظر بين المتحاكمين ، وفصل القضاء بين المتنازعين . .

ووللمحتسب أن يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تسمه ، و نخاف منه غرقها. و و في أواخر بحثها عن الحسبة ، قال كل من الماوردي والفراء : و وهذا فصل يطول أن يبسط ، لأن المنكرات لا ينحصر عددها فتستوفى . وفيا ذكرناه من شواهدها دليل على ما أغفلناه » .

آراء ابن تيمية

⁽١) ص ٢٢ .

بيع ما عندهم بقيمة المثل ؛ عند ضرورة الناس إليه ؛ مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه ؛ والناس في خمصة ..

كذلك التسعير ، فإن ابن تيمية قد افترض له حالين ، قال (١) :

و فأما الأول: فمثل ما روى أنس ، قال: غلا السعر على عهد رسول الله على عهد رسول الله على عهد رسول الله السعر ، فقالوا: يا رسول الله ! لو سعرت ؟ فقال: و إن الله هو القابض ، الباسط الرازق ، المسعر ، وإني لأرجو أن ألقى الله ، ولا يطلبني أحد بمظامة ظامتها إياه ، في دم ولا مال ، . فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف ، من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر ، إما لقلة الشيء ، وإما لكثرة الخلق ، فهذا إلى الله . فالزام الخلق بأن يبيعوا بقيمة بعينها : إكراه بغير حق .

« وأما الثاني : قمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها ، مع ضرورة الناس إليها ، إلا بزيادة على القيمة الممروفة ، فهنا يجب بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به .. » .

وأشار ابن تيمية إلى مصادرة الأشخاص فقال (٢): « إن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية ، متى لم يقم بها غير الإنسان ، صارت فرض عين عليه ، لا سيا إن كان غيره عاجزاً عنها . فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحة قوم ، أو نساجتهم أو بنائهم ، صار هذا العمل واجباً يجبرهم ولي الأمر عليه ، إذا امتنعوا عنه ، بعوض المثل ، ثم قال (٣) :

« وكذلك إذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد ، من سلاح ، وجسر للحرب ، وغير ذلك ، فيستعمل بأجرة المثل . . »

من سيرة عمر

روى ابن الجوزي عن أسلم قال (٤) : ﴿ بِينَا أَنَا مَعَ عَمَرُ بِنَ الْخَطَابُ ﴾ وهو

⁽۱) ص ۲۲ – ۲۳ و ص ۳۷ .

يعس بالمدينة ، إذ أعيى ، فاتكاً على جانب جدار في جوف الليل ، فإذا امرأة تقول لابنتها : يا بنتاه ! قومي إلى ذلك اللبن فامذقيه بالماء . فقالت له فيا أمتّاه ! أوما علمت ما كان من عزمة أمير المؤمنين اليوم ؟ قالت : وما كان من عزمته يا بنتاه ؟ قالت : إنه أمر مناديه ، فنادى أن لا 'يشاب (۱) اللبن بالماء . فقالت لها: يا بنتاه ! قومي إلى اللبن فامذقيه بالماء ، فإنك بموضع لا يواك عمر ، ولا منادي عمر . فقالت الصبية لأمها : يا أماه ! والله ما كنت لأطبعه في الملاء وأعصيه في الخلاء – وعمر يسمع كل ذلك – فقال : يا أسلم ! علم الباب ، واعرف الموضع . ثم مضى في عسه ، فلما أصبح قال : يا أسلم ! إمض إلى الموضع واعرف الموضع . ثم مضى في عسه ، فلما أصبح قال : يا أسلم ! إمض إلى الموضع الخارية أيم لا بعل لها ، وإذا تيك أمها ، وإذا ليس لها رجل . فأتيت عمر بن الخطاب ، فأخبرته ، فزو"ج البنت لابنه عاصم ، فولدت لعاصم بنتا ، وولدت البنت عمر بن عبد العزيز » .

« وعن المسيب بن دارم ، قال (۲) : رأيت عمر بن الخطاب يضرب جمَّالًا ،
 وهو يقول : حمَّلت َ جملك ما لا يطمق » .

وقال الأحنف بن قيس (٣): وفدنا إلى عمر بفتح عظيم . فقال : أين نزلتم؟ فقلت : في مكان كذا ، فقام معي حتى انتهينا إلى مناخ ركائبنا ، فجعل يتخللها ببصره ويقول : ألا اتقيتم الله في ركائبكم هذه ؟ أما علمتم أن لها عليكم حقاً ؟ ألا خليتم عنها فأكلت من نبت الأرض ؟ » .

وجاء في كتاب الحسبة والمحتسب لنقولا زيادة نقلاً عن الشيزري (٤): دوعلى المحتسب أن يأمر جلابي الحطب والتبن ونحوهم إذا وقفوا بها – الدواب – بالعيراص ، أن يضموا الأحمال عن ظهور الدواب ، لأنها إذا وقفت والأحمال عليها أضرتها ، وكان في ذلك تعذيب لها .. ، .

⁽۱) يشاب : يخلط . (۲) ابن الجوزي ص ۷۱ – ۷۲ .

⁽٣) ص ٨٣ .

آراء يحيى بن عمر

ألتُف يحيى بن عمر (١٠ كتاباً سماه : « النظر والأحكام في جميع أحوال السوق » . قال محققه في المقدمة (٢٠ : « إنه ألفه بعد أن تحددت مهمة صاحب السوق ، وشملت – زيادة على مراقبة الأسعار والمعاش – فصل القضايا المدنية لحدود مبلغ معين. وكان له النظر في قسم من المادة الجناحية مثل الشتم والضرب الخفيفين . ثم فوق ذلك له النظر في كل شأن يهم المصلحة المامة بالنسبة لسكان المدينة . وإذن فهاته الخطة كانت إدارية قضائية في آن واحد » .

ونرى أن اختصاص صاحب السوق المدني ، بلغ عشرين ديناراً حيناً ، ومئة دينار حيناً ، ومئة دينار حيناً ، ومئة

وقد كان من اختصاص المحتسب في المغرب ردّ النساء المسلمات المسبيات في الثورات الداخلية (٤) .

والمؤلف يحيى بن عمر من رأي ابن تيمية في موضوع التسمير (٥٠).

ومن رأي يحيى بن عمر أن يتصدق بالفاكهة التي قطفت قبل نضجها ، أدباً لمائعها (٦) .

وهو من القائلين بجواز إخلاء السوق لواحد من الجزارين أو البقالين ، إذا أفنى ما في يده ، أو أراد أن يتزوج ، فيقوى بذلك الربح الذي أمسك هؤلاء ، أى زملاؤه ، عنه (٧) .

أما الاحتكار فـــله فيه رأي آخر ، فهو يقول برواية أبي جعفر القصري القيرواني (^): « سمعت يحيى بن عمر يقول في هؤلاء المحتكرين ، إذا احتكروا الطعام ، وكان ذلك مضرراً بالسوق : أرى أن يباع عليهم ، فيكون لهم رأس

⁽١) أبو زكرياء ، يحيى بن عمر بن يوسف الكناني ، الأندلسي ، ولد سنة ٣١٣ هـ ، من أهل جيان ، نشأ بقرطبة ، ثم ارتحل إلى المشرق ، ورجع إلى افريقية ، وتوفي سنة ٣٨٩ هـ كان مالكياً وله كتاب في الرد على الشافعي .

 $^{(\}tau)$ on τ . (s) on τ , (s) on τ , (s)

⁽۲) ص ؛ه . (۷) ص ۷۷ . (۸) ص ۱۱۳ وما بعدها.

أموالهم ، والربح 'يؤخف منهم 'يتصد"ق به أدباً لهم ، وينهون عن ذلك ، فإن عادو اكان الضرب ، والطواف ، والسجن لهم .

ومن أهم ما دخل في اختصاص المحتسب ، ما ذكره محقق كتاب التيسير في أحكام التسمير للمجيلدي ، قال (۱): « وقد بلغ من أهميتها – الحسبة – في عصر أحد سلاطين الأسرة العلوية ، أن انتدب المحتسب في مدينة مكناس ، حاضرة الأسرة منذ عهد مولاي إسماعيل الإشراف على أخطر صناعة في الدولة الشريفية ، وهي صناعة البارود ، نيابة عن السلطة المخزنية أي الحكومية ، .

وأشار الجيلدي في الباب الثامن من كتابه إلى اختصاصات المحتسب (٢) ، وهي لا تخرج جملة عن التي أشار إليها المؤلفون في الكتب الأخرى ، ولكني وجدت فيها بمض الأمور بها لم يرد عند غيره ، من ذلك (٣) : « و مَن عر "ض من الكتباب والشعراء ، بسبب أحد ، أو مَعجّوه ، سبب ولا تسبب ولا يكتباب الشوارع أن لا يكتبوا كتاب فساد ، لامرأة ، ولا لصبي، ولا بهجو، ولا بذم لمسلم . ولتكن المكاتب في الشوارع العامرة . . ويمنع القراءة بالتلحين . . » .

رأي ابن الاخوة

وتميز كتاب ابن الإخوق بأنه نألف من سبعين باباً ، وفي كل باب - عدا أبواب ثلاثة أو أربعة - إيضاح لأمر بمروف ، أو لنهي عن منكر : كالحسبة على أهل الذمة ، وأهل الجنائز ، ومنكرات الأسواق ، ومعرفة القناطير والأرطال والمثاقيل، ومعرفة الموازين والمكاييل والأذرع، والحسبة على العلافين والطحانين ، وعلى النقانقيين ، وعلى النقانقيين ، وعلى النقانقيين ، وعلى الكبوديين . . . وعلى الأطباء والكحالين والجرائحيين ، وعلى القضاة والشهود ، وعلى الأمراء والولاة وما يتعلق بهم من أمور المباد ، وغيرهم من أصحاب الصناعات .

⁽۱) ص ۲ ، (۲) ص ۷۰ وما بعدها . (۳) ص ۷۱ ،

ولملك ترى فيه بحثا عن رئاسة الأطباء ، حيث يقول (۱): « وينبغي أن يكون لهم مقدم من أهل صناعتهم » . وقد يكون من اختصاصه امتحان الأطباء : « 'حكي أن ملوك اليونان كانوا يجعلون في كل مدينة حكيماً مشهوراً بالحكمة ، ثم يعرضون عليه بقية أطباء البلد ، فيمتحنهم : فمن وجده مقصراً في علمه أمره بالاشتغال ، وقراءة العلم ، ونهاه عن المداواة . . » .

ومع ذلك فإن ما حاوله ابن الاخوة لم يكن عملا استقصائياً ، وإند عماد المعادية ، بقدر ما وسعه الإحصاء في زمانه .

(۱) ص ۱۶۶ .

الفصل الرابع

بيز الأصالة والاقتباس

كثيراً ما يردد الباحثون في الحضارات آراء من شأنها أن ترد بعض مظاهر هذه الحضارة أو تلك إلى حضارة أخرى؛ أخذت عنها؛ أو اقتبست من مبادئها؛ أو نقلت أساليبها، أو غير ذلك من وسائل انتقال الروح أو المبدأ؛ أو التطبيق. ونحن نحب أن نذكتر بقاعدة وجدناها حيثا ذهبنا في الحضارات القديمة سائدة؛ لا يمكن أن تتغير أو تتحول: تلك هي أن المجتمعات الإنسانية ، حيثا وجدت ، كان له عالباً شؤون متشابهة ، عكفت على تنظيمها ، أو على إقرارها ، لأنها كانت ناشئة عن حاجاتها الأساسية ، أو عن الضرورات الملحة . ولا نذهب بعيداً ، ولا نطيل، فنحن نرى أن الحسبة ، أو ما شابهها، وإن تغيرت الأسماء ، نظام أملته حياة المدينة ، وأوجبته ضرورات الاجتاع الإنساني ، فهي نتيجة نظام أملته حياة المدينة ، وأوجبته ضرورات الاجتاع الإنساني ، فهي نتيجة طبيعية للعمران البشري . ولا أظن أن هناك فائدة تذكر في أنها انتقلت من أمة إلى أمة ، أو من جيل إلى جيل ، لأنها إن لم تنتقل ، فالأمة صائرة إليها ، المضرورة .

أضف إلى ذلك أن أخذ الحضارات بعضها عن بعض ولا تصح نسبته إلا بدليل يقيني . وكثيراً ما أعوز الباحثين هذا الدليل ويلجؤون ولدوافع شق – إلى الاستنتاج وأو الاستنباط وأو الترجيح أو التضعيف مع وجود أسباب القوة وغير ذلك . والأمثلة على ذلك كثيرة .

هــذا نظام الحسبة ، هل هو إسلامي أصيل ، أم أنه مقتبس ؟ وهل تأثر بالأنظمة البيزنطية ، وهل أثـر في التشريع الصليبي ؟ أسئلة قد يكون من المفيد الجواب عليها .

رأي المجلاني

يقول صديقنا منير العجلاني في كتابه «عبقرية الإسلام في أصول الحكم » (۱):

« لقد كانت بلاد الشام جزءاً من الامبراطورية الرومانية ، وكان فيها موظف
يسمى « ايديل Edile » (۲) ، يذكر لنا مومسن في كتابه « الحقوق الرومانية
العامة » أعماله (وهي مشابهة لاختصاصات المحتسب — وقد عددها العجلاني).
ثم يقول :

د هذه الأعال كلها تذكرنا باختصاص المحتسب ، ومن غير المستحيل أن يكون الأمويون قد أقروا المحتسب الروماني في عمله مدة ما كما أقروا مثلاً عامل الحراج: ابن سرجون . ومها يكن الأمر ، فإن الشام عرفت الحسبة في العهد الروماني ، ثم عرفت الحسبة في العهد الإسلامي ، وبين الحسبتين ، على تشابه اختصاصها ، اختلاف غير قليل في الروح ، وفي الأساليب . هذا إلى أن الحسبة الإسلامية كشفت عن آفاق جديدة ، لم تكن تخطر في بال المحتسب الروماني .

رأي نقولا زيادة

ويقول صديقنا نقولا زيادة في كتابه « الحسبة والمحتسب في الإسلام » (٣):

⁽۱) ص ۳۳۹ .

 ⁽٢) جاء في معجم ليتره Littre : امم القضاة الذين كان لهم في روما تفتيش الأبنية، والألعاب والاهتام بتموين المدينة . وكان عددهم أربعة . وتعني أيضاً : القضاة البلديون في المدن الكبرى.
 وأصل اللفظ لاتيني .

« كان بين الوظائف التي عرفتها المدن المونانية · والتي نشرها المونان في أنحاء الشرق الأدنى وإثر استيلائهم عليه وظيفة باسم آغور انوموس (١٠) Agoranomos. ويمكن ترجمتها بصاحب السوق . وكان عمل هذا الموظف: الإشراف على شؤون السوق من حنث التأكد من صحة الأوزان والمكاييل وجودة المتاجر المعروضة للبيح؛ وسلامة المعاملات. وقد نشر النونان هذه الوظيفة في المدن التيأنشؤوها؛ أو جدَّدوها ، واحتفظ بهـا الرومان ، والبيزنطيون ، وطوَّروها . وإذن فقد كان هناك موظف ُهو صاحب السوق ُ لمدة نحَو ألف سنة ُ منفتح الإسكندر ﴾ إلى الفتح العربي . هــذه الوظيفة كانت بين عشرات من الوظائف الصغرى التي استمرت في المدن ، دون تبديل أو تغهر ، ذلك بأن العرب ، لم يكن لهم مـــا يمكن أن يقدموه بديلًا عنها . يضاف إلى ذلك أنهم شغاوا بالحروب والفتح مدة طويلة . واستمرت هذه الوظيفة ، التي أصبح المشرف عليها يسمى : المحتسب ، أيام الأمويين والعباسيين في المشرق ، كما عرفت في الأندلس، حسث كان المحتسب يسمى : صاحب السوق . وثمة أموركثيرة تثبت أن وظيفة المحتسب ظلُّ العمل بها قامًا في أكثر المدن الإسلامية . ولولا ذلك كما اهتم الماوردي ، عنــد مجمَّه في وظائف المحتسب ، في إرجاع هذه الوظيفة إلى أيام الرسول عَلِيْلُمْ والحُلفاء! . . ويضف زيادة (٢):

« أقدم الكتب التي وصلت إلينا « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » للشيزري ، و «كشف الأسرار » للجوبري . . . على أننا نود أن نشير إلى احتال تأثر مؤلفي هذين الكتابين بوثيقتين إداريتين قانونيتين هامتين ، هما «كتاب القانون السوري الروماني » و «كتاب العريف» والأول هو مزيج من تقاليد التشريع الروماني، والعادات المحلية . والظاهر أنه كُتب أصلا باللغة اليونانية ، و نقل فيا بعد إلى السريانية والأرمنية والعربية . أما الشاني فكان مجموعة من الأنظمة والقوانين

⁽١) جاء في معجم ليترة LITTRE عند لفظ Agoranome : هو نوع من الايديل في أثينًا .

⁽۲) ص ۲۲–۲۳ ,

التي كان على العريف أن يراعيها ويطبقها ، بالنسبة إلى الجمـــاعات الصناعية ، وغيرها في مدينة القسطنطينية » .

رأي ليفي بروفنسال

ونقل حسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن، في كتابهما «النظم الإسلامية» عن ليفي بروفنسال في كتابه « تاريخ اسبانيا الإسلامية » قوله (۱۱): « وأحسن دليل على أهميسة الحسبة أن ملوك الاسبان المسيحيين ، كانوا كلما استرد وا من المسلمين أقليماً ، أقر وا المحتسب في عمله ، وأصبحوا يطلقون عليه Almotacen المسلمين أقليماً ، أقر وا المحتسب في عمله ، وأصبحوا يطلقون عليه المغرب ، وهو الوالي الذي يعهد إليه بالإشراف على الموازين والمكاييل . أما في المغرب ، فليس أدّل على أهمية الحسبة من استمرارها في المدن المغربية حتى اليوم » .

وجاء في كتاب و الحسبة والمحتسب ، لنقولا زيادة (٢) :

« ولعله من الطريف أن نذكر أن الصليبيين ، أثناء احتلالهم للأراضي المقدسة وإقامتهم المملكة اللاتينية في فلسطين وما جاورها ، أبقوا على منصب المحتسب في المناطق التي استولوا عليها . وقد لفت نظرنا إلى ذلك السيد الباز عربني في الملحق الثالث لكتاب نهاية الرتبة . فنقل النصوص بلغتها الفرنسية القديمة عن كتاب النظم القضائية لبيت المقدس (Assises de Jerusalem)، القديمة عن كتاب النظم القضائية لبيت المقدس (عليه لتبيان هذه الناحية ، ثم ترجمها إلى العربية . وها نحن أولاء ننقل الترجمة العربية لتبيان هذه الناحية ، فإن ذلك أو في بالفرض :

« وينبغي أن يكون لذلك المجلس رجل آخر من أهل العلم والمعرفة ، واسمه المحتسب ، وهو رئيس الشرطة . وكذلك ينبغي أن يكون تحت تصرُّف المجلس فئة من العسكر المزو دين بالسلاح ، لتقوم بها 'تمكلُّف به من مختلف الأعمال ، ولتأتمر كذلك بأمر نائب القومص رئيس المجلس .

« وينبغي أن يقوم أولئك جميعاً بأعهالهم خير قيام ، ويؤدّوا ما عليهم من
 واجبات على أحسن وجه ، كلّ فيها يخصه ، على وفق اليمين الذي أقسمه كلّ منهم على نفسه ، ومجسب الأوامر الملقاة إليه .

و ينبغي أن يقسم المحتسب على نفسه أنه سوف يعمل على احترام القوانين ، وأنه سوف يحافظ على حقوق الملك ، وعلى شرف المجلس وشرف القومص ، وأنه سوف ينهي إلى القومص بكل الأمور التي تعرض عليه الفصل فيها ، وبكل ما يصل إلى عمله من الأشياء المتعلقة بالقومصية كلها ، وأن يؤدي عمله على أحسن وجه مستطاع ، وفي إخلاص تام .

« يجب على من يتولى منصب الحسبة أن يذهب إلى الأسواق في الأصباح ، ليتفقد حوانيت الجزارين ، وحوانيت بيع الخبز والنبيذ ، وغيرها من حوانيت المأكول والمشروب .

و ويجب عليه كذلك أن يتحرس مما يدخله الباعة والدوارون في مبيعاتهم من الغشوش، وأن يراعي وجود الخبز في الأسواق وجوداً غير مقطوع، وأن يكون وزن الخبز مطابقاً للوزن المقرر بمجلس الحكم .

« وعليه مراقبة السلم المعروضة للبيم، ومراعاة أثمانها، وأثمان الخبز والنبيذ واللحم والسمك على وجه التخصيص ، مجيث لا تزيد الأثمان عما يقرره المنادون والدلالون .

و وعليه أن يطوف المدينة ، ليقف بنفسه على جميع ما ذكر ، وليتحقق أن أحداً لم يرتكب أية مخالفة ، أو لجأ إلى العنف أو القوة أو المشاجرة ، فإذا عثر على شيء من ذلك فعلمه أن يمنعه في الحال .

د ومن أجل ذلك ينبغي أن يكون للمحتسب فئة من العيون والأعوان كيا يحيطونه علماً مجميع المخالفات التي لا يستطيع أن يكتشفها بنفسه أو يمنعها بمفرده . وينبغي أن يأذن القومص لأولئك العيون والأعوان بالسلطة التي يستطيعون بها القيام بتلك الأعمال .

﴿ وينبغي المحتسب أيضاً أن يلقي القبض على كل من يخرج على القوانين ،

وأن يعزره على حسب ما يليق به من التعزير بقدر الجناية ، وأن يقصد إلى القومص حيث يكون ، لينهي إليه ويعرض عليه كافة الأمور التي اكتشفها ومنعها . وإذا وصل إلى علمه أن شخصا ارتكب مخالفة أو اقترف ذنباً ، فعليه أن يأمر من يجب أن يكون معه من الأعوان بالقبض عليه وأخذه إلى حضرة القومص ، وإخبار القومص بذنبه أو تهمته . وإذا كان القومص غائباً أو كان مشغولاً بأمر مجيث لا يستطيع النظر في أمر المقبوض عليه ، فللمحتسب أن يأمر مجبس المذنب وأن يخبر القومص بذلك في أقرب وقت مستطاع .

وللمحتسب أن يقبض على أي فرد من الناس ، وأن يودعه السجن ، غير أنه لا يستطيع إطلاق سراحه إلا بأمر القومص ، أو بإذن من مجلس الحكم .

« وينبغي للمحتسب أيضاً أن يذهب ومعه الأعوان إلى درك النوبة في الليل، وأن يتناوب مع القومص سهر الليل كله هناك، فإذا لم يستطع القومص أن يذهب إلى نوبته، فعلى المحتسب أن يحل محله، وأن يكون راكباً فرساً، ومزوداً بالسلاح.

« وعلى المحتسب وأعوانه إحضار المحكوم عليهم إلى مكان تنفيذ الأحكام ، لتوقيع العقوبة المقررة، كالمصادرة، أو الإعدام، أو قطع عضو من أعضاء الجسم.

« ويأخذ المحتسب معلوم ولايته من دخل القومص ، ومبلغ ذلك إثنا عشر بيزنتاً، في كل شهر من شهور السنة ، وذلك بالاضافة إلى ما يصل إليه من أعوانه ، وفضلاً عما يدخل إليه من المسعات والعطاما والتركات » (١) . اه

تعليـــق

سقنا هذه النصوص المختلفة المؤلفين والعصور ، لنعطي صورة شبه كاملة عن آراء العلماء الباحثين في الحسبة ، من حيث أصالتها أو اقتباسها ، ومن حيث تأثرها .

فأما صديقنا العجلاني ، فقد نهج منهج الاحتمال ، في أن الحسبة الإسلامية قد استفادت من تجارب الرومان قبلها ، وعبّر عن هذا بقوله : « غير مستحيل ».

⁽۱) « نهایة الرتبة » ص ۱۲۷ – ۱۲۹.

ثم ما لبث أن أوضح الفوارق الموجودة بين الحسبتين، في الروح، وفي الأساليب، فضلًا عن أن الحسمة الإسلامية كشفت عن آفاق جديدة ...

وأما نقولا زيادة فقد جزم بأن الحسبة الإسلامية ذات أصل يوناني بقوله: « هذه الوظيفة كانت بين عشرات من الوظائف الصغرى التي استمرت في المدن، دون تبديل أو تغيير ، ذلك بأن العرب لم يكن لهم ما يمكن أن يقدموه بديلا عنها » . ولم يكتف بذلك ، بل ذهب إلى « احتال تأثر مؤلفين مسلمين ، هما الشيزرى والجوبرى ، بمصدرين رومانين . . ! » .

ولسنا نقول في الردّ على كل من يرى أن الحسبة الإسلامية قد استفادت من الحسبة الرومانية أو اليونانية ، أكثر من أن الرسول عليه قد ولى سعيد بن سعيد ابن العاص سوق مكة ، بعد فتح مكة ، أي في السنة الثامنة للهجرة ، وقبل أن يقع أي اتصال بين المسلمين وجيرانهم الروم . وفي هذا الحجة الدامغة على أن الحسبة في الإسلام ، نشأت استناداً إلى حاجات المجتمسع وضروراته ، من غير اقتباس عن أحد .

أضف إلى ذلك أن منشأ الحسبتين مختلف كل الاختلاف، فما سمي (الايديل) أو (الآغورانوموس) كان موظفاً مدنيا محضاً من حيث مبدأ الوجود، ومن حيث التطبيق المومن حيث أساليب العمل.

أما المحتسب المسلم فقد انطلق من مبدأ قرآني ديني؛ هو: الأمر بالمعروف؛ والنهي عن المنكر . واستند إلى مبدأ الحلال والحرام ، وإلى الثواب والعقاب ، في الدنيا والآخرة . وأبن هذا من ذاك ؟

وبعد ، فإن إحداث الحسبة لم يكن يحتاج إلى عبقرية نادرة . ولكن تحديد مبادئها وقواعدها ومنطلقاتها وتطبيقاتها ، كان يحتاج إلى عبقرية نادرة ، ولم يكن ذلك ممكنا في المجتمع الذي أقامه الإسلام ، إلا استناداً إلى أحكامه وقواعده ومبادئه .

هذا ، وقد رأيت ما قاله (ليفي بروفنسال) عن تمسُّك الاسبان بالحسبة في البقاع التي انحسر عنها ظل الحكم الإسلامي. كما رأيت ما فعله الصليبيون من نقل نظام

الحسبة إلى بلادهم. فما بالهم لم يأخذوا نظام(الايديل) أو نظام(الآغورانوموس)، وإنما أخذوا النظام الإسلامي ؟

أعتقد أن الجواب واضح ، ذلك هو بقاء الأصلح .

في الأندلس

نعتقد أن نظام الحسبة قام في الأندلس مع الفتح 'لأنه جزء من حياة المدن بعد أن تضع الحرب أوزارها ، ولا عبرة لما تقرؤه في بعض الكتب بأن أول من فعل كذا هو فلان ، فذلك لا يعني أكثر من أنه اكتسب الصفة الرسمية ، أو أنه هذا الذي بلغ علم المؤلف . فقد ذكر مثلاً أن عبد السلام بن سحنون (۱۱ « هو أول من نظر في الحسبة من القضاة ، وأمر بتغيير المنكر ، وأول من فرق حيلت البدع من الجامع ، وشرد أهل الأهواء منه . . ». تولى سحنون القضاء عام ١٣٤٤، فهل بقي الشمال الإفريقي قرابة قرنين من غير محتسب ؟ ذلك غير معقول ، ولا مكن . ولكن الذي يغلب على ظني هو أن أهل حلق البدع ، وأهل الأهواء ، عكن . ولكن الذي يغلب على ظني هو أن أهل حلق البدع ، وأهل الأهواء ، ونقرأ في الجوامع ، وكان سحنون أول من تقوى على تشريدهم . ونقرأ في كتاب الصلة لابن بشكوال أن (٢) « خلف بن بقي ، من أهل طيلطلة ، تولى أحكام السوق ببلده . وكان يجلس لها بالجامع ، وكان صليباً في الحق » .

وفي ترجمة عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بابن المشاط ، من أهل قرطبة (٣) عند ابن بشكوال (أن ابن أبي عامر ولاه أحكام الحسبة ، المدعوة عندنا بولاية السوق . . » .

وفي كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر (٤): « ينبغي للسلطان أن يتفقله المكيال والميزان في كل حين، وأن يضرب الناس على الوفاء . وكذلك كان مالك يقول، ويأمر به ولاة السوق بالمدينة » .

⁽١) تاريخ قضاة الأندلس ص ٢٩ . ٢ . ١٦٣ .

⁽٤) من ١٠٩ - ١٠٩ .

وفي التكلة لابن الأبار أن (١) « أحمد بن محمد من أهل بلنسية تقــــلد حسبة السوق . . » .

وفيها عند ترجمة محمد بن سفيان أنه (٢) ﴿ وَلِي الْحُسْبَةُ بِالسَّوْقَ . . ﴾ .

وفي كتاب أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري التلمساني في ترجمة أبي عمرو ميمون الخطابي (٣) أنه ﴿ ولي َ بأخَرة حسبة الطمام بمراكش » . والظاهر أنه اختص بقمع غش الأطعمة فقط .

ما جاء في معجم دوزي

قال دوزي في مادة حلف ما ترجمته (٥): وكان المستحلف في اسبانية أنواعاً متعددة ، فكان بطلق هذا الاسم ، مثلا ، على أشخاص يسميهم سنوياً مجلس

^{. £\£ / \ (}Y) AY / \ (\)

^{. * • * / ` (£) . * * 4 / * (*)}

⁽ه) ١ / ٣١٦ فوات المعاجم العربية .

Supplément aux dictionnaires arabes - DOZY.

الرهبان أو المجلس البلدي ، وهم مكلتفون بقمع غش الخبز والخر ، ومراقب أسمار اللحم والسمك ، وأجور العمال ، وأخيراً بحراسة الكروم – ومن معانيها : مفتش معامل الحرير ، ووز ان الصوف ، . وقد الحال دوزي القارى على معجمه الاسبانيولي ١٧٥ – ٧ . فلما رجعنا إليه وجدناه قد أحالنا أيضا على المسالك والممالك لابن حوقل . وقد عدنا إليه فلم نجد شيئا بما قال ! ونحن نبرى دوزي عن الاختلاق ، لأنه أثبت النزاهة والتجراد في معظم دراساته ، ولا سيا في موضوع كهذا . وتفسير هذا الخطأ عندي ، هو أنه أحال القارى على طبعة اوروبية ، ولم أجدها في المكتبات العامة والخاصة . وقد اضطر نبي هذا الموضوع لقراءة كتاب ابن حوقل ، في طبعة عربية ، ووجدت فيها كلمة و محلف » ، لقراءة كتاب ابن حوقل ، في طبعة عربية ، ووجدت فيها كلمة و محلف » ، ولكن من غسير أي إيضاح أو تعريف . فعزوت ذلك إلى اختلاف الطبعتين . ولكن من غسير أي إيضاح أو تعريف . فعزوت ذلك إلى اختلاف الطبعتين . مضطراً للتوقف في هذا الموضوع !

الفصلاكخامين

آراء العلتاء فيلحستبة

المــاوردي

قال الماوردي في آخر كتابه الأحكام السلطانية (١): « الحسبة من قواعد الأمور الدينية وقد كان أغة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم العموم صلاحها و وجزيل ثوابها . ولكن لما أعرض عنها السلطان ، و ندب لها من هان ، وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشاء ، لان أمرها ، وهان على الناس خطرها . وليس إذا وقع الإخلال بقاعدة سقط حكها . وقد أغفل الفقهاء بيان أحكامها ، ما يجز الإخلال به ، وإن كان أكثر كتابنا هذا يشتمل على ما قد أغفله الفقهاء ، أو قصروا فه

الفـــزالي

جاء في موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين(٢): ﴿ إَعَلَمُ أَنَ الْأَمْرُ بِالْمُمْرُوفَ ۗ

 ⁽١) ص ٥٠٨ . (٢) جال الدين القاسمي ١/١٧١ وما بعدها – وهو مختصر الإحياء.

والنهي عن المنكر ، هو القطب الأعظم في الدين ، والمهم الذي ابتعث الله النبيين أجمعين . لو طوي بساطه ، وأهمل عله وعمله ، كفشت الضلالة ، وشاعت الجهالة ، وخربت البلاد ، وهلك العباد . فنعوذ بالله أن يندرس من هذا القطب عمله وعلمه ، وأن تنمحي بالكلية حقيقته ورسمه . وأن تستولي على القلوب مداهنة الحلق ، وأن تسترسل الناس في اتباع مداهنة الحلق ، وأن يسترسل الناس في اتباع الهوى والشهوات استرسال البهائم ، وأن يمز على بساط الأرض مؤمن صادق ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، فلا معاذ إلا به ، ولا ملجأ إلا إليه » .

ابن خلدون

قال في المقدمة (١): وأما الحسبة ، فهي وظيفة دينية ، من باب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين ، يعين لذلك من يراه أهلا ، فيتعين فرضه عليه ، ويتخذ الأعوان على ذلك، ويبحث عن المسكرات ، ويعزر ، ويؤدب على قدرها ، ويحمل الناس على المصالح المسامة في المدينة ، مثل المنع من المضايقة في الطرقات ، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل ، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها ، وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة ... ولا يتوقف حكه على تنازع أو استعداء ، بل يتوقع من ضررها على السابلة ... ولا يتوقف حكه على تنازع أو استعداء ، بل له النظر والحكم فيا يصل إلى علمه من ذلك ، ويرفع إليه . وليس له الحكم في الدعاوى مطلقا ، بل فيا يتعلق بالغش ، والتدليس في المعايش ، وغيرها ، وفي المكاييل والموازين .. وكأنها أحكام ينز ه القاضي عنها لعمومها ، وسهولة أغراضها ، فتدفع إلى صاحب هذه الوظيفة ، ليقوم بها ، فوضعها على ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء . وقسد كانت في كثير من الدول الإسلامية ، مثل أعبيديين بمصر والمغرب ، والأمويين بالأندلس ، داخلة في عموم ولاية القاضي ، يولي فيها باختياره . ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة ، وصار نظره عاماً في أمور السياسة ، اندرجت في وظائف الملك ، وأفردت بالولاية » .

^{. \ \ \ / \ (\)}

ابن تيميــة

قال في كتاب الحسبة (١): « وكل بني آدم ، لا تتم مصلحتهم ، لا في اللنيا ، ولا في الآخرة ، إلا بالاجتاع ، والتعاون ، والتناصر . فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم ، والتناصر لدفع مضار هم. ولهذا يقال : الإنسان مدني بالطبع . فإذا مجعوا ، فلا بد لهم من أمور يفعلونها ، يجتلبون بها المصلحة ، وأمور يجتنبونها ، بلا فيها من المفسدة ، ويكونون مطيعين اللامر بتلك المقاصد ، والناهي عن تلك المفاسد . فجميع بني آدم لا بد لهم من طاعة آمر وناه . فمن لم يكن من أهل الكتب الإلتهية ، ولا من أهل دين ، فإنهم يطيعون ماوكتهم فيها يرون أنه يعود بمصالح دنياه ، مصيبين تارة ، وخطئين أخرى » .

⁽١) ص ه .

		•	

الباب الدائي عشر

الحوالت مروالن بابرالعامة

دلنا تاريخ التشريع الإسلامي على أن حركة التقنين، قد نشأت مع المذاهب: الحنفي ، والشافعي ، والمالكي ، والحنبلي . أي في أو اسط القرن الثاني الهجرة . فقد كان الناس ، قبل المذاهب ، يلجؤون إلى العلماء ، والحفاظ ، يسألونهم عن الحلال والحرام ، وعن أحكام الدين ، وكأن هؤلاء يلتمسون الدليل في الكتاب والسنة ، ويعطون الفتوى المطلوبة استناداً إلى نصوصها ، أو إلى عمل الصحابة . ولكن حينا اتسعت آفاق الدولة الإسلامية ، وأصبح غير العرب جزءاً من رعاياها ، وقل "حفاظ الكتاب والسنة ، والعالمون بأحكامها ، نبغت طبقة من العلماء العباقرة المهالقة ، فأسسوا المذاهب ، ودونوا الأحكام ، وفقاً لتصنيف رأوه يسهل على الناس معرفة أحكام الشريعة . فالشريعة عقيدة ، وعبادات ، ومعاملات . وهكذا أخذ الناس ينهلون من هذا المورد المصنف ، الذي سمي فيا بعد : الفقه . غير أن شيئاً آخر نشأ نتيجة لحركة التقنين ، ذلك هو الدراسة التحليلية التي غير أن شيئاً آخر نشأ نتيجة لحركة التقنين ، ذلك هو الدراسة التحليلية التي فام بها بعض العلماء ، القواعد الناظمة لأحكام الشريعة ، أو لطرائق استنباطها ، فكان علم الكلام ، وعلم أصول الفقه ، وعلم التوحيد ، وغير ذلك من العلوم .

وبذلك كانت الدراسات النظرية نتيجة للتطبيق العملي، وأثمرت الدراسة التحليلية ثمرات عظيمة ، منها أن الفقهاء قسموا الحقوق في الشريعة الإسلامية إلى حقوق الله تعالى ، وحقوق الآدميين ، والحقوق المشتركة . وقد رأيت المثل الواضح في موضوع الحسبة ، كما ورد ذلك في كتابي : الماوردي والفراء ، وفي الباب العاشر من هذا الكتاب (١) .

من البدهي أن الفقهاء قد اهتدوا إلى هذا التقسيم بوحي من نصوص الكتاب المجيد، والسنة المطهرة. فلقد رأوا مثلاً أن النبي عليه قبل شفاعة في أمور كثيرة، ولكنه أبى الشفاعة في أمور بمعينة ، واشتد فيها . مثال ذلك : المخزومية التي معرقت ، والتي أمر بقطع يدها ، فلما توسط بعض الناس في أمرها ، غضب وقال : والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . مثل هذا الموقف ، أرشد العلماء إلى أن الحق لا يسقط بالإسقاط دوما ، وأن المسروق منه له أن يسامح بالمال المسروق ، فلا يطالب به ، ويبرىء ذمة السارق منه ، ولكنه لا يسامح بالمال يعفو عن قطع اليد ، لأنه ليس حقه ، وإنما هو حق الله تعالى .

إن فكرة و الحق العام ، التي يرى بعض الباحثين أنها كانت حصراً على الأمم الأوروبية ، قد عرفتها الشريعة الإسلامية قبل ألف عام على الأقل. فهذا الإمام أبو يعلى الفراء يقول في كتابه و الأحكام السلطانية ، (٢): و إن الحدُّ لا يجوز العفو عنه ، ولا تسوغ الشفاعة فيه » .

وقال الإمام الماوردي في كتابه « أدب القاضي » بصدد البحث عن إقامة الحدود في المساجد (٣) : « إن الحدود من حقوق الله ، فكانت المساجد أحق بها كالعبادات » .

وقال بصدد التحكيم (٤): « وقسم لا يجوز فيه التحكيم ، وهو ما اختص القضاة بالإجبار عليه من حقوق الله تعالى، والولايات على الأيتام، وإيقاع الحجر على مستحقه ».

⁽١) راجع ص ٨٧ه من كتابنا هذا .

⁽٢) ص ٢٦٥ وراجع: الماوردي ص ٢٣٧ . (٣) ١ / ٢١١ . (٤) ٢ / ٣٨١ .

وقال في الأحكام السلطانية (١) بصدد وحدة الخلافة وتمد دها: « وإن تقدمت بيعة أحدها ، وأشكل المتقدم منها أنه الأسبق ، لم تسمع دعواه ، ولم يحلقف عليها ، لأنه لا يختص بالحق فيها ، وإنما هو حق المسلمين جميعاً ، فلا حكم لممنه فعه . . » .

وفي أدب القاضي للماوردي (٢) حين بحثه عن اختصاص القـــاضي بإمامة المسلمين بالصلاة : « وإن لم 'يندَب الصلاة إمام' ففي اختصاص القاضي بإقامتها وجهان : أحدهما ــ يقسمها لأنها من حقوق الله العامة .. » .

وفيه أيضاً (٣): « القضاة ممنوعون من الاعتباض على الأحكام ، لأن في القضاء حقاً لله تعالى يمنع به القاضي من الاعتباض » .

وفي بحث القضاء على الغائب يقول (¹⁾ : • فأما حقوق الله تصالى التي 'تدرأ بالشبهات ، فلا يجوز القضاء بها على غائب ، كحد" الزنا ، وحد" الخر ... » .

ويقول ابن خلدون (٥): « إلا أن القاضي إنما كان له في عصر الخلفاء الفصل بين الخصوم فقط ، ثم دُفع لهم بعد ذلك أمور أخرى على التدريج ، بحسب اشتغال الخلفاء والملوك بالسياسة الكبرى ، واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنه يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين ، بالنظر في أموال المحجور عليهم ، من الجانين ، واليتامى ، والمفلسين ، وأهل السفه ، وفي وصايا المسلمين ، وأوقافهم ، وتزويج الأيامى عند وتصفح الشهود ، على رأي من رآه – والنظر في الطرقات ، والأبنية ، وتصفح الشهود ، والأمناء ، والنواب ، واستيفاء العلم والخبرة فيهم ، بالعدالة والجرح ، ليحصل له الوثوق بهم ، وصارت هذه كلها من تعلقات وظيفته ، وتوابع ولايته

وقد أشار الأتاسي إلى ﴿ حَقَّ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ في شرح المادة ١٧٨٤ من المجلة (٦٠).

⁽۱) ص ۹ وراجع :كتابنا نظام الحسكم في الشريعة والتاريخ الاسلامي – الحياة الدستورية – ص ٣٢٣ – ٣٢٣ . (۲) ۱ / ۲ / ۱ . (۳)

⁽۵) ۲ / ۲۱۸ . (۵) القدمة ص ۱۸۵ . (۲) ۲ / ۲۰ .

⁽السلطة القضائية - ٠٤)

هذا وإن التفريق بين الحق الشخصي والحق المسام أمر راود أفكار القضاة المسلمين منذ أقدم العصور. فلقد كان للمأمون قاض اسمه وسيف بن جابر، قال عنه وكيم (١) برواية ابن أبي شيخ: وجاء رجل إلى سيف بن جابر، فأغلظ له، فحبسه، فكلمتُ فيه، وقلت: إن هذا الرجل إنما حبستَه لنفسك، فإن رأيت أن تخرجه. فقال: لنفسي ؟ لا والله! ولو شتمني، وأنا على غير القضاء، ما قلت له شيئًا. ولكني حبسته للمسلمين، لأن القاضي إذا وهن وهنت أحكامه، فكان ذلك راجعاً على المسلمين،

الناابة العامة

النيابة العامة هي المؤسسة التي ترعى شؤون الحق العسام ، الذي سمي في الشريعة الإسلامية وحقوق الله تعالى ، ، فهي نائبة عن المجتمع في الدفاع عنه ، ورعاية مصالحه ، وهي التي تمثله أمام القضاء . والنيابة العامة — في العرف الحديث — تتألف من مجموعة من القضاة ، يتوزعون فيا بينهم الأعمال . وتسمى بالفرنسية : Ministère Public ، ويطلق عليهم عادة اسم : قضاة النيابة ، وواحدهم: قاضي نيابة ، ولهم في بعض الأحوال بعض اختصاصات قضاة الحكم كالتوقيف ، وإخلاء السبيل وغير ذلك مما هو معلوم لدى المشتغلين في القانون . في الشريعة الإسلامية كان القاضي نفسه هو الذي يمارس اختصاصات النيابة العامة ، كا مر معك في النص الذي استشهدنا به ، والذي أورده ابن خلدون في المقدمة . والنحو الذي ابتكرته الشريعة الإسلامية ، في موضوع النيابة العامة ، لم يشبه ما قبله ، مما يمكن أن يكون قد وجد عند الرومان من مبادىء ، أو من تطسقات ، لا تدخل في محثنا (٢٠) .

^{. 414/4(1)}

⁽٢) راجع حول هذا الموضوع على سبيل المثال :

Traité de droit criminel et de législation pénale comparéc - H. Donnedien - de VABRES - PARIS - 1947 - P. 577 et S.

رأي فارس الخوري

كان أستاذنا فارس الخوري ، رحمه الله ، يقول في دروسه (١): إن الغربيين يُدلسّون علينا بأنهم هم أصحاب فكرة النيابة العامة ، فهم وضعوها أو اخترعوها ، وقلدهم الناس فيها ، مع أن في القرآن الكريم آية فيها كل معاني النيابة العامة هي (٢): ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بغير نَفْس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ، فهاذا جميعاً ﴾ . وكان يضيف : تصوروا أن إنسانا أراد أن يقتل الناس جميعاً ، فهاذا يفعل جميع الناس ؟ إنهم يهبّون جميعاً لقتله . وحيث أن ذلك مستحيل ، لذلك فإنهم ينيبون عنهم واحداً يتولى قتله ، هو النائب العام. وكان ذلك من تخريجاته الحسنة التي تدل على فكره الحقوقي المتسع الآفاق، وعلى تفهمه العميق لكثير من أسرار الشريعة الإسلامية . والذين حضروا دروسه ، ومجالسه ، العامة والخاصة ، يعرفون له هذه المزية العظمة .

ولكنا هنا نبقى في حدود الكليات ، والأمور المطلقة ، فهل كان القاضي يعمل عمل النائب العام في الإسلام ؟

أمانات الحسكم

إن أبرز صفة للنائب العام أنه يحرك الدعوى أحياناً من غير طلب من أحد ، وهو الذي عبر عنه الفقهاء المسلمون بقولهم : « من غير مُسْتَعُد ، فاستمع إلى الماوردي كيف يحدد في أدب القاضي اختصاصات القاضي التي أعطيت في هذا الزمان إلى النبابة العامة فيقول (٣) :

و فإذا تصدّى القاضي للحكم بعد استقرار ولايته ، كان أول ما يبدأ به في نظره ما اختص بأمانات الحكم ، وأماناته : ما يلزمه النظر فيه من غير مستعد إليه ، وذلك خمس أمانات :

أولها -- أن يتسلم ديوان الحكم بمن كان قبله (٤) .

۲) ه / ه ۳ . (۳) ۱ / ۲۰ وما بعدها .

⁽١) ولست أدري لماذا لم يسجل هذا الرأي في كتبه ، ولا سيما أصول الحماكات الحقوقيـة ، وقد سمعه منه آلاف الطلاب على تعاقب السنين ، كا سمعته منه .

⁽٤) هذا العمل لا يدخل في اختصاصات النائب العام ، ويسمى اليوم : التسلم والتسليم .

« والأمانة الثانيــة ـ أن يكون أول ما ينظر فيه : أن يتصفح أحوال الحبوسين ، ولا يحتــاج في تصفح أحوالهم إلى متظلم إليه ، لعجز المحبوسين عن النظلم (١).

« والأمانة الثالثة – النظر في أمور الأوصياء، لما يتعلق عليهم من حقوق من تولى عليه القاضي من الأطفال والمجــانين، وفي حقوق من لا يتعين من الفقراء والمساكن (٢).

« والأمانة الرابعة – النظر في أحوال أمناء القضاة ^{٣٠} .

« والأمانة الخامسة ــ النظر في الوقوف العامة والخاصة . أما العــامة فلأن مستحقيها لا يتعينون، فلا يقف النظر على مطالب. وأما الخاصة، فلأن مفضاها إلى من لا يتعين من الفقراء والمساكين » .

الشورى

رأينا في بحث الشورى أنه كان من الأعراف القضائية الإسلامية أن يكون إلى جانب القاضي مشاورون يذاكرهم في المواضيع العلمية التي تعرض عليه . وقد يكون المشاور واحداً أو أكثر . وهذا شبيه بحضور النيابة في القضايا الجزائية ، وفي بعض القضايا المدنية ، في أيامنا هذه ، وسماع مطالعتها . وكما أن المحاكم تحكم في أيامنا هذه ، أو خلافا لها ، كذلك كانت شورى المشاورين غير ملزمة للحكام ، فلهم أن يأخذوا بها ، ولهم أن يخالفوها . وقد رأيت أن المشاور كان يناقش القاضى .

الإشهاد

كذلك رأينا في بحث الإشهاد على أحكام القضاء (°) أن الأعراف القضائية الإسلامية ألزمت أن يكون عالم يجلس معالقاضي لينشهده على إجراءات المحاكمة ، ووقائمها ، وعلى الحكم الذي يصدر . وهذا نوع من الرقابة على أعمال القضاة ،

[.] $\tau \tau \iota / \iota (\tau)$. $\tau \tau \cdot / \iota (\tau)$. $\tau \tau \iota / \iota (\iota)$

⁽٤) ص ٢ ٢ من هذا الكتاب وما بعدها. (٥) ص ٢ ٠ من هذا الكتاب وما بعدها .

لا يخل من جهة بحرّية القاضي واستقلاله ، ومن جهة أخرى يوجد من يرفع إلى أولي الشأن حسناته إذا أحسن ، وسيئاته إذا أساء . وعلى الجسلة ، فإن نظام الإشهاد كان يراد منه التزام القاضي بتوفيق جميع أعهاله وأحكامه مع الشريعة الإسلامية .

المظــالم

النيابة العامة في القوانين الحديثة تباشر الدعوى ، متى وصل إلى علمها وقوع الجريمة ، بمعنى أن هنالك أحوالاً لا تحتاج إلى ادعاء شخصي ، وإنما يكفي فيها وقوع العلم أو الإخبار ، حتى تحرك النيابة دعوى الحق العمام . قارن هذا بها جاء عند الماوردي في الأحكام السلطانية (١) حين البحث عن اختصاصات والي المظالم ، حيث قال :

- « القسم الأول النظر في تعدّي الولاة على الرعية.. فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامة متظلم ، فيكون لسيرة الولاة متصفحاً ، ليقويهم إن أنصفوا ، ويكفهم إن عسفوا ، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا .
- ﴿ الثَّانِي جُورِ العَمَالُ فَيَا يَجِبُونُهُ مِنَالَّامُوالُ وَفَيْرَجِعَ فَيُهُ إِلَىٰ القُوانَين العادلة.
 - « الثالث كتسّاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم . .
 - « وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج والي المظالم في تصفحها إلى متظام » .

ثم قال (٢): « الخامس -- رد الغصوب ، وهي ضربان : أحدهما -- غصوب سلطانية ، قد تغلّب عليها ولاة الجور .. فهذا إن علم به والي المظالم عند تصفح الأمور ، أمر بردّه قبل التظلم إليه .

« السادس - مشارفة الوقوف - وهي ضربان : عامة وخاصة . فأما العامة فيبدأ بتصفحها وإن لم يكن فيها متظلم .

- « الثامن النظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبة في المصالح العامة .
- التاسع مراعاة العبادات الظاهرة ، كالجمَع والأعياد والحج والجهاد.....

⁽۱) ص ۸۰ وما بعدها . (۲) ص ۸۰ و

فأنت ترى أن تحريك الدعوى في هـذه الخصوصات لا يحتاج إلى 'مد"ع ، ويقيني أن هذا التعداد الذي أورده الماوردي ليس حصرياً ، وإنما هو على سبيل المثال . وكل ما يمكن أن تكون فيه مصلحة عامة ، أو فيه قاصر أو عاجز ، فمن حق والي المظالم أن يباشر التحقيق فيه ، ورفع المظلمة .

الحسية

رأينا أن الحسبة مؤسسة إسلامية، قامت على قاعدة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. وأن المحتسب، وأعوانه يقومون بواجباتهم، من غير أن يطلب أحد منهم أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر. فهم يجوسون أرجاء المجتمع الإسلامي، الرسمي، والتجاري، والصناعي، والاجتاعي، فيعملون على دفسع الأذى، ورفع الظلم، والحضّ على القيام بالواجب، ومنع الغش، والحيلولة دون الفساد الأخلاقي، والقيام بالواجب الصحي، وغير ذلك، في كل ما يتملق بشؤون الحياة اليومية. وهذه المؤسسة – كما أسلفنا – نظام إداري قضائي في آن معاً. وكان من حق المحتسب تأديب المخالفين بأنواع عقوبات التأديب المحروفة، كما كان من حقه إتلاف المغشوش من المواد الغذائية، أو التصدي به على المساكين. ويكفي أن نعلم أن النيابة العامة، بكل ما فيها من حكم ، متمثلة في مؤسسة الحسبة المعامة، بكل ما فيها من حكم ، متمثلة في مؤسسة الحسبة أصدق تمشل.

الباب الثاني عشر

الشرطة والدرك

الفصل الأول

الشرطتة

الشرطة مؤسسة قديمة احتاجت إليها المجتمعات المنظمة ، أو شبه المنظمة ، لتكون أداة السلطان في إرهاب المجرمين ، والمفسدين ، وفي ملاحقتهم ، والقبض عليهم ، وتأديبهم أحياناً . ومن المفيد أن نبدأ بما قالته المعاجم حولها .

في اللغية

في لسان العرب: الشّرَط ، بالتحريك: العلامة. وأشرط فلان نفسه لكذا: أعلمها وأعدّ ها. ومنه سمي الشّرَط ، لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها . الواحد: 'شرَطة ، و'شرَطي ، والجمع: 'شرَط، سموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك ، وأعلموا أنفسهم بعلامات. وقيل: هم أول كتيبة تشهد الحرب ، وتتهيأ للموت . وفي حديث ابن مسعود: و'تشرَط شرطة" للموت لا يرجعون إلا غالمين: هم أول طائفة من الجيش تشهد الوقعة .

الأصمعي: أشراط الساعة علاماتها. قال: ومنه الاشتراط الذي يشترط الناس بعضهم على بعض. أي: هي علامات يجملونها بينهم. و لهذا سميت الشئر ط

لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها . و ُشرَ ط السلطان : نخبة أصحابه الذين يقدمهم على غيرهم من جنده .

« والششرَط سموا ُشرَطاً لأن شرطة كل شيء خياره ، وهم نخبة السلطان من جنده » .

وشبيه به ما جاء في المصباح المنير للفيومي .

وفي الأساس: « وهؤلاء شرطة الحرب: لأول كتيبة تحضرها. ومنه: صاحب الشرطة. والصواب في الشئر طيّ سكون الراء، نسبة إلى الشرطة، والتحريك خطأ، لأنه نسب إلى الشئر َط الذي هو جمع ».

وشبيه بهما ما ورد في الصحاح والتاج .

وقد ورد خبر عند الكندي جاء فيه (۱): «قال محمد بن أبي ُحذَيفة: من يشترط في هذا البعث ؟ فكثر عليه من يشترط فقال: إنما يكفينا منكم ستمئة رجل. فاشترط من أهل مصر ستمئة رجل ، على كل مئة منهم رئيس..». وكأن المعنى هنا: من يتطوع ، ويشترط على نفسه الموت أو النصر ؟

تاريخ الشرطة

لا نعرف لتاريخ الشرطة في الإسلام ابتداءاً واضحاً . ويغلب على ظني أنها لم توجد أيام الرسول بهلي ولا أيام أبي بكر ، لأن المجتمع الإسلامي كان مجتمعاً عسكرياً لا حاجة له بالشرطة . فالمسلمون كلهم جنود ، وكل واحد منهم خفير على نفسه ، وعلى جاره ، وعلى مدينته ، وعلى دولته . فلم نقراً في الكتب التي بين أيدينا أنه وجدت شرطة في فجر الدولة الإسلامية ، أو شيء يشبه الشرطة .

ولكن هذا لا يمنع من أن يكون نظام الشرطة معروفاً عند العرب ، كما كان قائماً عند الأمم الأخرى ، يدل على ذلك ما ورد في الطبري (٢) وفي الأغاني (٣) حين الحديث عن استيضاح هرقل ملك الروم عن الرسول عليه أفي العام السادس للهجرة ، من أبي سفيان ، حين كان في الشام ، عن الرسول : فقد جاء في رواية

⁽۱) ص ۱۷ . ۱۷ ص ۲۱ . ۱۷ ص ۱۸ . ۱۷ ص ۱۸ . ۱۷ ص

الطبري، وكذلك في الأغاني أن « هرقل دعا صاحب شوطته ، فقال له : قلتب في الشام، ظهراً وبطنا، حتى تأتيني برجل من قوم هذا الرجل، يعني النبي عليه الله و قال أبغ سفيان: فوالله إنا لبغزة، إذ هجم علينا صاحب شوطته ، فقال: أنتم من قوم هذا الرجل الذي بالحجاز؟ قلنا : نعم .. ، . فإذا كانت الرواية باللفظ، وإذا صحت ، فإن الشرطة، وصاحب الشرطة تعابير معروفة منذ فجر الإسلام ، وربما قبله .

ومثل ذلك ما جاء على لسان باذان ، أمير اليمن ، وكان أول من أسلم من الأمراء ، وكان فارسيا ، يحكم اليمن باسم فارس ، وقد حمل إليه رجل اسمه بابويه رسالة ، وقال له (١) : « ما كلمت رجلا قط أهيب عندي منه — (أي من الرسول) فقال له باذان : هل معه 'شو ط ؟ قال : لا » .

وهذا الخبريدل أيضاً على أن النظام كان معروفاً قبل الإسلام في بلاد العرب. عمر بن الخطاب

أما في أيام عمر ، فقد ذكر الطبري أنه (٢) « كان يعس بنفسه ، ويرتاد منازل المسلمين ، ويتفقد أحوالهم بيديه » . وأكد الطبري ذلك بخبر فقال : « جاء عمر بن الخطاب إلى باب عبد الرحمن بن عوف ، ثم دخل ، فأقبل عليه عبد الرحمن فقال : ما جاء بك في هذه الساعة يا أمير المؤمنين ؟ قال : رُفقة نزلت من ناحية السوق ، خشيت عليهم سُر "اق المدينة ، فانطلق ، فلنحرسهم ، فانطلقا ، فأتيا السوق فقعدا على نسَسَز من الأرض يتحدثان ، فر فع لها مصباح . فقال عمر : ألم أن م عن المصابيح بعد النوم ؟ فانطلقا ، فإذا هم بقوم على شراب لهم . فقال : انطلق فقد عرفته . فلما أصبح أرسل إليه فقال : يا فلان ! كنت وأصحابك البارحة على شراب ؟ قال : وما علمك يا أمير المؤمنين ؟ قال : شيء شهد ثم . وسيرة عمر مليئة بهذا النوع من الأخبار . فأما الذي كان خارج المدينة ، فيقيني أنه لم يكن

⁽١) الطبري ٢ / ١٠٠ .

بد من ترتیب مِعین ، غیر أنه لم یصل إلینا علمه . فإذا كان في المدینة 'سر'اق ، وفیها 'شر'اب ، وهیبة عمر ما علمت ، فما بالك بالأمصار الآخری ؟ وهل كان محناً أن تبقى من غیر شرطة ، أو ما كان بمعناها ؟ أللهم لا !

في أيام عثان

في تاريخ الخلفاء للسيوطي (١): « أول من حمى الحمى عثمان ، وهو أول من أقطع الإقطاعات – أي أكثر من ذلك . . وأول من اتتخذ صاحب شرطة » . ويقول في موضع آخر (١): « أول من اتخذ صاحب شرطة ، وأول من اتخذ المقصورة في المسجد ، خوفاً من أن يصيبه ما أصاب عمر » . ومن البدهي أن لا يتخذ صاحب شرطة ، إلا بعد أن يكون جهاز الشرطة قد كمل تأليفه ، حتى احتاج إلى رئيس يدبر أمره . كذلك فإن اتخاذ المقصورة ، لا بد له من حرس يحفقون بالمقصورة ، حتى لا يصل إلى الخليفة من بريد الاعتداء عليه .

أما الطبري فقد ورد عنده خبر يفيد أن نظام الشرطة قد امتد أيام عثان على الأقالم ، وهذا أمر معقول منذ أيام عمر ، كما أسلفنا . فقد جاء فيه (٦) : وقدم سعيد بن العاص الكوفة ، فجعل يختسار وجوه الناس يدخلون عليه ، ويسمرون عنده ، وإنه سمر عنده ليلة وجوه أهل الكوفة ، وفيهم مالك الأشتر في رجال . فقال سعيد : إنما هذا السواد بستان لقريش ! فقال الأشتر : أتزعم أن السواد الذي أفاءه الله علينا بأسيافنا بستان لك ، ولقومك ؟ والله ما يزيد أوفاكم فيه نصيباً إلا أن يكون كأحدنا ، وتكلم معه القوم . فقال عبد الرحمن الأسدي — وكان على شرطة سعيد — : أتردون على الأمير مقالته ؟

الشرطة أيام علي

على الرغم من الظروف القاسية التي عاناها الإمام على بن أبي طالب ، وعلى الرغم من الحروب الداخلية المتواصلة التي ابتدأت مع خلافته ، ولم تكد تنتهي إلا بوفاته ، على الرغم من ذلك كله ، فإن الإمام فكثر ودبئر في كثير من شؤون

⁽۱) ص ۲۲ - ۲۲۲ - ۲۲۶ . (۲) ع / ۲۲۳ - ۲۲۶ .

الدولة ، وأخذ حيطته للقريب والبعيد من الأمور ، وأقدام العمال حيمًا حل". وكانت الشرطة من المرافق التي أولاها عنايته نظرياً وعملياً. فأما العناية النظرية ، ففي عهده للأشتر النخمي حين ولاه مصر . جداء في عهده إليه (١) – وكانت الشرطة تسمى الأعوان أيضاً —: « وتحفيظ من الأعوان ، فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك ، اكتفيت بذلك شاهداً ، فبسطت غلمه المقوبة في بدنه

وفي سيرة عمر لابن الجوزي أن أبا جحيفة كان على شرطة على (٢) .

وروى الطبري في أخبار سنة ٣٨ تعيين الإمام علي للحمد بن أبي بكر على مصر ، ثم وثوب أهل مصر عليه ، وذكر قول علي (٣): « ما لمصر إلا أحسد الرجلين : صاحبنا الذي عزلناه عنها ، يعني قيس بن سعد، أو مالك بن الحارث، يعني الأشتر . وكان علي حين انصرف من صفين رد الأشتر على عمله بالجزيرة ، وقد كان قال لقيس بن سعد : أقِم معي على نشر طي حتى نفرغ من أمر هذه الحكومة . . » .

لم ينقض إذن عهد الراشدين ، حتى عمَّت مؤسسة الشرطة أنحاء الدولة الإسلامة كليا .

الشوطة بعد الراشدن

حدثت أمور جديدة بعد الراشدين ، في الدولة الإسلامية ، منذ أيام معاوية إلى أيامنا هذه . ولسنا نشك في أن معاوية و من تبعه من الخلفاء الأمويين إغا حكموا بين الناس بأوامر الشريعة الإسلامية ونواهيها ، ما لم يكن الأمر متعلقا بسياسة الملك، ففي هذا المجال أعطوا لأنفسهم حرية التصرف في كل ما يؤول إلى المحافظة على هسذا الملك . كذلك لا ريب عندنا في أن القضاة لم يكن لهم من مستند في الحكم إلا الشريعة الإسلامية وحدها .

روى الطبري أن معاوية بعد أن ضربه البرك بن عبدالله في إليته، في مؤامرة

⁽١) نهج البلاغة ص ه ٢٦ – ٤٣٦ . (٣) ص ٢٦ . (٣) .

الخوارج المشهورة ، وبعد أن نجا من الموت (١): « أمر معاوية عند ذلك بالمقصورات ، وحرس الليل ، وقيام الشرطة على رأسه إذا سجد » . أما رواية السيوطي في تاريخ الخلفاء ، نقلا عن العسكري ، التي مر"ت بك ، والتي قال فيها « إن عثان هو أول من اتخذ المقصورة في المسجد ، خوفا من أن يصيبه ما أصاب عمر » ، فما إخالها إلا رواية واهية ، لأن سيرة عثان كلها ، تدل على أنه لم يحتكط "لنفسه منذ أن ولي الخلافة إلى أن 'قتل .

وروى الطبري كذلك أن (۱) « عمرو بن بكر جلس لعمرو بن العاص تلك الليلة ، فلم يخرج ، وكان اشتكى بطنه ، فأمر خارجة بن حذافة – وكان صاحب شرطته – فخرج ليصلي ، فشد عليه ، وهو يرى أنه عمرو ، فضربه فقتله.. ». ومنسد عام ٥٤ للهجرة ، نرى الأمراء أو الولاة هم الذين يَعينون صاحب الشرطة . قال الطبري (۲) : « ولى معاوية الحارث على البصرة ، فولى الحارث شرطته عبد الله بن عمرو بن غيلان » .

ونرى كذلك زياداً يستعمل عبدالله بن حصن على شرطته (٣). ثم لا يلبث أن يولي الشرطة اثنين! قال الطبري (٣): « وجعل زياد الشرط أربعة آلاف ، عليهم عبدالله بن حصن ، والجعد بن قيس النميري ، وكانا جميعاً على 'شرطه . فبينا زياد يوماً يسير ، وهما بين يديه يسير ان مجربتين ، تنازعا بين يديه ، فقال زياد : يا جعد ! ألنق الحربة ، فألقاها ، وثبت ابن حصن على 'شرطه حتى مات زياد » .

إن ارتفاع عدد رجال الشرطة إلى أربعة آلاف يدلُّ على أمرين : أو لهما – شدة الاضطراب الداخلي . والثاني – أن الشرطة كانت ترفد الجيش في كثير من الأحمان .

ويروي الطبري فيحوادث عام ٥١ أن صاحب الشرطة أصبح يسمى و أمير الشرطة » (٤) .

⁽۱) ه / ۹۹ والکشدي ص ۱۰. (۳) ه / ۲۲۲ .

وقد تقرأ في الطبري أنه كان بين رجال الشرطة مَن كانوا يسمونهم «مراصدة» وأنهم كانوا يبعثون بهم « على أفواه السكك » (١) . و هؤلاء « المراصدة » يغلب على الظن أنه لم تكن لهم علامات ، ولا كانوا معروفين من الناس ، خلافاً لما فعله الوليد بن عتبة ، أيام يزيد بن معاوية ، وكان عامله على الحجاز ، قال (٢) : « وجعلت على مكة ، وطرقها ، وشعابها ، رجالاً لا يدعون أحداً يدخلها ، حتى يكتبوا إلى ً باسمه ، واسم أبيسه ، ومن أي بلاد الله هو ، وما جاء به ، وما بريد . . . » .

شرطة الله

وفي حوادث سنة ٦٦ يروي الطبري أن طلائع الجيش سميت «شرطة الله» (٣). وكان تحميسهم على هـذا النحو المشجع: « يا شرطة الله! اصبروا تؤجروا ، وصابروا عدوكم تظفروا ، وقاتلوا أولياء الشيطان . إن كيد الشيطان كان ضعفاً . . » .

رأي الحجاج في صاحب الشرطة

جاء في تذكرة ابن حمدون (ئ): « دلوني على رجل أوليه الشرطة . فقيل له : أي الرجال تربد؟ فقال : أريد رجلا دائم العبوس ، طويل الجلوس ، سمين الأمانة ، عجف الخيانة ، لا يحنق في الحق على جرأة ، تهون عليه سبال الأشراف في الشفاعة . فقيل له : عليك بعبد الرحمن بن عبيد التميمي . فأرسل إليه فاستعمله ، فقال : لست أقبلها ، إلا أن تكفيني عيالك ، وولدك وحاشيتك . فقال : يا غلام ! من طلب منهم حاجة ، فقد برئت منه الذمة . قال الشعبي : فلا والله ما رأيت صاحب شرطة قط مثله ! كان لا يحبس إلا في الدين . وكان فلا والله ما رأيت صاحب شرطة قط مثله ! كان لا يحبس إلا في الدين . وكان إذا أتي برجل قاتل بحديدة ، وشهر سلاحاً ، قطع يده . وإذا أتي بنباش ، حفر له قبراً ودفنه فيه . وإذا أتي برجل قد أحرق على قوم منازلهم أحرقه . وإذا

(٤) ص ٧٠ .

⁽١) ٥ / ٣٧٣ . (٢) الطبري ٥ / ٢٧٩ .

^{(7) 1 / 17 € 13 .}

أي برجل 'يشك فيه ، وقد قيل إنه لص ، وكم يكن منه شيء ، ضربه ثلاثمئة سوط . فربما أقام أربعين ليلة لا يؤتى بأحد . فضم إليه الحجاج شرطة البصرة مع شرطة الكوفة » .

الشرطة السرية

وبين أيدينا نص يفيد أن الشرطة السرية عرفت أيام العباسيين وعلى التحديد في أيام الناصر ، أي في القرن السابع الهجري . ورد هذا النص في كتاب الفخري في الآداب السلطانية لابن الطقطقى ، وقد جاء فيه (١١) : « وللخليفة عيون وأخبار ، لا يؤبه لهم ، يخالطون أصناف الناس ، فيكتب أصحاب الأخبار إليه عما الناس فيه من الغليان ، فيعرف بصحة نظره وتميزه : أي القولين أرجح وأصوب . . » .

الشحنية

ومن الألفاظ التي تفيد الشرطة واستعملها المؤلفون ، لفظ (الشَّحنة) (٢٠). قال في القاموس : (الشحنة من فيه الكفاية الضبط البلد من جهة السلطان) . رأى عبد الحميد الكاتب

قال في رسالته في نصيحة ولي العهد (٣): « وليكن صاحب شرطك، ومن أحببت أن يتولى ذلك من قوادك، إليه انتهاء ذلك (٤)، وهو المنصوب لأولئك والمستمع لأقاويلهم، والفاحص عن نصائحهم، ثم ليئنه ذلك إليك، على ما يرتفع إليه منه، لتأمره بأمرك فيه، وتسقيف على رأيك، من غير أن يظهر ذلك للعامة، فإن كان صواباً نالتك حظوته، وإن كان خطأ أقدم به جاهل، أو فرطة يسعى بها كاذب، فنالت الباغي منها، أو المظلوم، عقوبة، وبدر من واليك إليه نكال، لم يعصب (٥) ذلك الخطأ بك، ولم تنسب إلى تفريطه، وخلوت من موضع الذم فيه.

⁽۱) ص ۳۳، (۲) الفخري ص ۲۵۲. (۳) ص ۱۶۶۰

 ⁽٤) أي : التحقيق في السعايات .

« فافهم ذلك ، وتقدم إلى من تولى ، فلا يقدم على شيء ناظراً فيه ، ولا يحاول أخذ أحد طارقاً له ، ولا يعاقب أحداً منكلاً به ، ولا يخل سبيل أحد صافحاً عنه ، لإظهار براءته ، وصحة طريقته ، حتى يرفع إليك أمره ، وينهي إلىك قضيته ، على جهة الصدق ، ومنحى الحق . . » .

رأي ابن أبي الربيع

قال في سلوك المالك في تدبير المهالك (١) : ﴿ وَأَمَا صَاحَبُ الشَّرَطَةُ :

« فينبغي أن يكون حليماً ، مهيباً ، دائم الصمت ، طويل الفكر ، بعيد الغور .

- « وأن يكون غليظاً على أهل الرِّيَب في تصاريف الحِيبَل، شديد اليَقظة .
- « وأن يكون حفيظاً ، ظاهر النزاهة ، عارفاً بمنازل العقوبة ، غير عجول .
- « وينبغي أن يكون نظره شزراً ، قليل التبسم، غير ملتفت إلى الشفاعات.
- د وأن يأمر أصحابه بملازمة المحابيس ، وتفتيش الأطعمة ، ومـــا يدخل السحون .
- « وليأمر الحراس ، من أول الليل إلى آخره ، بتفقيُّه الدروب والشوارع ، ويحكم أمرها .
 - « ولينظرها آخر وقت ، ومن يخرج منها عند فتحها ، فهو وقت الريبة .
- و ويجب عليه عهارة سور المدينة، وأبوابها، وكمّ شعثها، ومعرفة من يدخلها.
 - ﴿ وَبِجِبَ عَلَيْهِ إِقَامَةَ الْحِدُودُ كَمَا وَرَدْتُ فِي الْكَتَابُ الْعَزَيْزُ ﴾ والعمل بها .
 - « وليعلم أن الله تعالى أعلم بصلاح عباده ، فلا يهمل من حدوده شيئًا .
 - وإذا أفرج عن أحد من السجن ، ثم عاد بجرم ، فليجمل الحبس قبره .
- و وليمنع المظاوم من الانتصار لنفسه بيده ابل ينهى حاله ليقابل بها يستحق.
- « ويأمر المامة أن لا يجيروا أحداً ، ولا ينبهونه للهرب ، بل يدلون عليه .
- ﴿ وَيُنْبُغِي أَنْ تَكُونُ عَقُوبَتُ ۗ الْحَاصُّ وَالْعَامُ ۗ وَاحْدَةٌ ۚ كَمَّا أَمْرِتَالْشُرِيعَة ﴾ اهم.

⁽۱) ص ۱۳۱ .

الشرطتان

الظاهر أنه 'وجدت في بعض العصور العباسية شرطتان: شرطة الخاصة ، وشرطة العسامة ، وفقاً لطبقات المجتمع. فقد روى الكندي في حوادث سنة ٢٩٣ (١) ﴿ أَنْ عَيْسَى النَّوْشِرِي دَخُلَ مَصَرَ فَتَسَلَّمُ الشَّرَطْتِينَ ﴾ . وفي الطبري (٢) في حوادث سنة ٢٥٦ : ﴿ أَنْ السَّرْحْسَى كَانْ صَاحِبُ شَرَطَةُ الْحَاصَةِ ﴾ .

الشرطة تحارب

في الطبري، عند الحديث على قتال الخوارج لخالد بن عبدالله القسري (٣) والذي يهدم المساجد ، ويبني البيع والكنائس ، ويولي المجوس على المسلمين ، وينكح أهل الذمة المسلمات ، قال الطبري (٢): و فتوجه القيني إليهم – الخوارج – في ستمئة ، وضم إليهم خالد مئتين من 'شرط الكوفة . . » .

العياس"

كان العاسُ شبيها برجال الأمن الذين يتمقبون الأجانب ، والمشتبه بهم. فقد ورد في الطبري في أخبار سنة ١٢٠ أن العاس سأل قوماً لم يمرفهم – وكانوا رُسُل هشام بن عبد الملك (٤) – : « ما أنتم ؟ قالوا : سُفسًار.قال:فأين تريدون؟ قالوا : بعض المواضع . . » وقد تكرر نفس السؤالين مرتين في نفس الصفحة ، حين تغير منزل الرسل .

مجلس الشرطة

وفي حوادث سنة ٢٥٢ عند الطبري ما يفيد أنه كان في بغهداد لصاحب الشرطة مجلس ، كأنه المكتب الرسمي الذي يجلس فيه ، أو كأنه المديرية العامة للشرطة في أيامنا هذه . قال الطبري (٥): « وصار جماعة من الغوغاء والعامة إلى المجلس الذي يعرف بمجلس الشرطة في الجسر من الجانب الغربي إلى بيت . . . وقال بعد أسطر : « وتهدم حمطان مجلس صاحب الشرطة

شرطة العسكر

وعرفت الحضارة العباسية شرطة خاصة بالجيش ، ورد ذكرها في الطبري ، قال في حوادث سنة ٢٧٨ (١): « فلما كان بعد صلاة العصر جاءته البشارات بأخذ الخادم، ووافوا به المعتضد، فسلمه إلى مؤنس الخادم، وهو يومئذ صاحب شوطة العسكو ..».

رأي ابن تيمية

وقعت تسمية لولاية الشرطة في كتاب الحسبة لابن تيمية لم أجدها عندغيره ، فقد قال (٢): « وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها: الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى: مثل نيابة السلطنة . والصغرى مثل ولاية الشرطة (٣) . . » .

وصف مجلس صاحب الشرطة

ورد في كتاب الفرج بعد الشدة للتنوخي وصف لمجلس صاحب الشرطة خلال قصة طريفة جاء فيها (٤): « قال : أجب الأمير ناذوك – وكان على الشرطة – فخفت . فقال : لا ترع ، وأركبني بغلا ، وجاء بي إلى دار ناذوك، فإذا هو جالس في دست عظيم ، وبين يديه الغلمان قياماً ، نحو ثلاثمئة غلام أو أكثر ، وكاتبه أبو القامم جالس بين يديه .. » .

في الأندلس

جاء في مقدمة ابن خلدون (٥): « وكان النظر في الجرائم، وإقامة الحدود ، في الدولة العباسية والأموية بالأندلس ، والعبيديين بمصر والمفرب ، راجماً إلى صاحب الشرطة ، وهي وظيفة أخرى دينية ، كانت من الوظائف الشرعية في

⁽۲) ۸۰ – ۲۹ / ۱۰ (۱) ص

⁽٤) ص ٥٦ .

تلك الدول. توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا ، فيجعل المتهمة في الحكم عالاً ، ويفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ، ويقيم الحدود الثابتة في محالها ، ويحكم في القود ، والقصاص ، ويقيم التعزير ، والتأديب ، في حق من لم ينته عن الجريمة . ثم تنوسي شأن هاتين الوظيفتين ، في الدول التي تنوسي فيها أمر الخلافة : فصار أمر المظالم راجعاً إلى السلطان .. وانقسمت وظيفة الشرطة قسمين : منها وظيفة التهمة على الجرائم ، وإقامة حدودها ، ومباشرة القطع ، والقصاص حيث يتعين ، ونصب لذلك في هذه الدول حاكم يحكم فيها بموجب السياسة ، دون مراجعة الأحكام الشرعية ، ويسمى تارة باسم الوالي ، وتارة باسم السياسة ، دون مراجعة الأحكام الشرعية ، ويسمى تارة باسم الوالي ، وتارة باسم الشرطة . وبقي قسم التعازير ، وإقامة الحدود في الجرائم الثابتة شرعاً ، فجمع ذلك للقاضى مع ما تقدم

الشرطة الوسطى والصغرى

وجاء في كتاب تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي (١): ﴿ وللحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط: أولها القضاء ، وأجله قاضي الجماعة ، والشرطة الوسطى ، والشرطة الصغرى ، وصاحب مظالم، وصاحب رد .. ».

حارس السوق

وفيه أيضاً (٢): « أن محمد بن بشير قبل القضاء على شروط ، منها : نفاذ حكمه على كل أحد ، من الأمير إلى حارس السوق » .

الشرطة العليا

وجاء في كتاب قضاة قرطبة للخشني في ترجمة موسى بن محمد الجذاي (٣): « ولاه الأمير الشرطة والرد ، ونقله إلى الشوطة العليا . . » .

وعرفوا تسمية « صاحب الشرطة » ^(٤) ، وربما سمي « والي الشرطة » ^(٥) . وربما سمى « صاحب المدينة » ^(٦) إلى حانب « صاحب الشرطة » ^(٧) .

[.] ۱۳۷ ص ه . (۲) ص ۲۶ . (۲) ص ۱۳۷ .

⁽٤) المصدر السابق ص ٩٨ . (٥) المصدر السابق ص ٨٨ .

⁽٦) الصلة ١ / ٢٤٠ وأزهار الرياض للمقري ٢ / ٢٦٠ . (٧) الصلة ١ / ١٤٠ .

الفصلاالثايي

الدّرك

في اللغية

في اللسان : الدَّرَك : اللحـــاق . وتدارك القوم : تلاحقوا ، أي : لحق آخرُهُم أو ّلــَهم . والدَّرْك : اللحــاق والوصول إلى الشيء . وفي الحديث : لو قال إن شاء الله لم يحنث ، وكان دَرَكا له في حاجته .

وفي معجم دوزي « فوات المعـــاجم العربية » (١) : « الدرك : الشرطة . والأمر الصادر لأمن مدينة وطمأنينتها » .

في الاصطلاح

الدرك في الاصطلاح: مؤسسة تضم قوى الدولة العاملة في سبيل الأمن خارج حدود المدن الكبيرة. وأنت ترى أنه لا صلة قط بين المعنى اللغوي، وبين المعنى الاصطلاحي، ما لم يكن قد وسع معنى اللحاق، باعتبار أن العمل في البراري

^{. 244/1(1)}

والقفار ، من أجل الأمن ، يقتضي لحاق المجرمين ، والوصول إليهم . ومنها يكن من أمر ، فلم أستطع تحديد الزمان الذي استعمل فيه هذا اللفظ بمعناه الاصطلاحي. والذي يظهر لي أن الاهتام بأمن الطرقات العظمى القائمة بين المدن أمر سابق على الإسلام ، إذا صح ً الخبر الذي أورده الطبري (١) ، والذي نقل فيه حواراً جرى بين عمرو بن عبد المسيح وبين خالد بن الوليد، حيث سأله خالد: ما أعجب ما رأيت ؟ قال : رأيت القرى منظومة ما بين دمشق والحيرة ، تخرج المرأة من الحيرة فلا تُرَوَّد إلا رغيفاً. فهذا أمر لا يستقيم إلا إذا كانت هنالك قوى للدولة تحفظ الأمن بين هذه القرى المنظومة !

وفي الطبري نص يفيد اهتام زياد عام ٥٤ ، أي أيام معاوية بالسّبل ، جاء فيه (٢): « قيل لزياد: إن السبل نحوفة . فقال: لا أعاني شيئاً سوى المصر ، فيه على المصر وأصلحه ، فإن غلبني المصر ، فغيره أشد غلبة . فلما ضبط المصر تكلف ما سوى ذلك ، فأحكه . وكان يقول: لو ضاع حبل بيني وبين خراسان ، علمت من أخذه » وهذا لا يكون إلا إذا كان رجاله يذرعون السبل . وإن أقدم نص واضح وقعت عليه يفيد أن الطرقات الواقعة خارج المدن ، وكانت تسمى السّلكك ، تشكل جزءاً من إدارات الدولة العامة ، ورد في سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ، فهو إذر واقع بين عامي ٩٩ سيرة عمر بن عبد العزيز إلى صاحب السكك . . ، قد جاء في هذا النص : « وكتب عمر بن عبد العزيز إلى صاحب السكك . . » (٣) .

وفي أخبار سنة ١٢٦ هـ في الطبري (٤) و أن بشر بن نافع كان على سكك العراق .

وفيه أيضاً (°): « أن الزيدية كانوا على أفواه السكك ، يغــدو عليهم أهل الشام وبروحون » .

⁽۱) ٣/ ٣٦٣ – ٣٦٣ وفي الأغاني خبر مشابه (٢ / ٥٥٦) وراجع كتابنا – الحياة الدستورية – ص ٩-٠١ . (٢) ٥ / ٣٢٣ . (٩) ص ٥٠١ . (٤) ٧ / ٣٠٨ .

وترى في حوادث ١٨٩ه عند الطبري (١): ﴿ أَنْ هَارُونَ وَلَنِّى مَهُمْ بِنَ الْجَنْيُدُ الطَّرِقُ مَا بِينَ هَمْذَانُ وَالرِي ﴾ . وفي حوادث ٢٦١ ه أنه (٢) ﴿ و رُلِيَ فيها محمد بن أوس البلخي ﴾ طريق خراسان ﴾ .

وذهب جرجي زيدان (٣) إلى أنه «كان في جملة واجبات صاحب البريد : حفظ الطرق ، وصيانتها من القطسّاع والسُّر "اق ، وطرق الأعداء ، وانسلال الجواسيس في البر والبحر ، .

تم الفراغ من تدوينه ظهر يوم الاثنين ٧ رجب ١٣٩٨ – ١٢ حزيران ١٩٧٨ في بيتنا ببيروت – جب النخل – رأس بيروت – بناية أيوب ونصرالله – الطابق الخامس – رقم ٢٠ – والحسم لله رب العالمين .

⁽١) ٨ / ٣١٧ . (٢) ٩ / ١٥٥ . (٣) تاريخ التمدن الاسلامي ١ / ١٨٢.



المسادر والمراجع

القرآن الكريم وكتب التفسير كتب السنة النبوية المطهرة وشروحها

(1)

ابن تيمية - محمد أبو زهرة - ط ٢ - دار الفكر العربي - ١٩٥٨ أبو بكر الصديق - علي الطنطاوي - ط٢-المطبعة السلفية - القاهرة- ١٣٧٢ الاتقان في علوم القرآن - السيوطي - ط ٣ - مطبعة حجازي-القاهرة ١٩٤١ الاحاطة في أخبار غرناطة - لسان الدين بن الخطيب - طبع دار المعارف -القاهرة - بلا تاريخ

الأحكام السلطانية – أبو الحسن الماوردي – مطبعة البابي الحلبي – القاهرة – 1970

الأحكام السلطانية – أبو يعلى الفراء – مطبعة البابي الحلبي – القاهرة – ١٩٣٨ أحكام السوق – يحيى بن عمر – تونس – ١٩٧٥ – الشركة العربية للتوزيع أخبار الأذكياء – ابن الجوزي – القاهرة – ١٩٧٠

الأخبار الطوال – الدينوري – القاهرة – وزارة الثقافة – ١٩٦٠ أخبار عمر وعبدالله بن عمر – الطنطاويان – دار الفكر – ط ١ – ١٩٥٩ أخبار القضاة – وكيع – القاهرة – المكتبة التجارية – ١٩٤٧ أدب القاضي – لأبي الحسن الماوردي – مطبعة الارشاد – بغداد – ١٩٧١ أدب القضاء – ابن أبي الدم – مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٩٧٧ أزهار الرياض في أخبار عياض – المقري التلمساني – القاهرة – طبع لجنــة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٠

الناليف والبرجمة والنشر ١٩٤٠ | الإسلام للأب لامانس اليسوعي – بيروت – ١٩٤٣ | طبعة ثالثة – بالفرنسية أسواق العرب – سعيد الأفغاني – دار الفكر بدمشق – ط٢- دمشق – ١٩٢٠ الإسلام وأصول الحكم – على عبد الرازق – القاهرة – ١٩٢٥ أصول المحاكات الحقوقية – فارس الحوري – دمشق – ط ٢ – ١٩٣٦ الأعلام – خير الدين الزركلي – ١١ مجلداً – ط ٢ المحرية – الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني – طبعة دار الكتب المصرية – أنساب الأشراف – البلاذري – القدس – ١٩٣٨ – والقاهرة ١٩٥٩ أخمصاني – الأوضاع التشريعية في الدول العربية – ماضيها وحاضرها – صبحي المحمصاني –

ط ۲ – ۱۹۹۲ – بيروت – دار العلم للملايين ط ۲ – ۱۹۹۲ – بيروت – دار العلم للملايين

(ب)

بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد الأندلسي - القاهرة - المطبعة الجمالية ١٣٢٩

بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب - محمود شكري الألوسي - مطابع دار

الكتاب العربي بمصر – الطبعة الثالثة – القاهرة – ١٣٤٢ البمان والتبمين – الجاحظ – القاهرة – المكتمة التحارية – ١٩٢٦

(10)

(ా)

تاج العروس شرح القاموس ــ للزبيدي ــ الطبعة الاولى تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري ــ أحمد بدر ــ دمشق ــ ١٩٧٤ تاريخ البيارستانات في الإسلام – أحمد عيسى – دمشق – المطبعة الهاشمية – ١٩٣٩ تاريخ التشريع الإسلامي – محمد الخضري – القاهرة – مطبعة الهلال – ١٩٠٢ تاريخ التمدن الإسلامي – جرجي زيدان – القاهرة – مطبعة الهلال – ١٩٦٤ تاريخ الخلفاء – السيوطي – مطبعة المدني – القاهرة – ط ٢ – ١٩٦٤ تاريخ الرسل والملوك – الطبري – القاهرة – دار المعارف – ١٩٦٠ – ج ١٠ تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية – عمر فروخ – دار العلم للملايين – ١٩٧٠ تاريخ العرب القديم وعصر الرسول – نبيه العاقل – دمشق – ١٩٧٢ تاريخ القضاء في الاسلام – محمود بن عرنوس – المطبعة المصرية بالقاهرة – ١٩٣٤ تاريخ قضاة الأندلس – أبو الحسن النباهي المالقي – دار الكاتب المصري – القاهرة – ١٩٤٨ القاهرة – ١٩٤٨ القاهرة – ١٩٤٨

التاريخ الكبير – ابن عساكر – تهذيب عبدالقادر بدران – دمشق – ١٣٢٩– ١٣٢٩ – ١٣٥١ – ٢

تاريخ اليعقوبي – أحمد بن إسحاق – ج ٣ – طبعة النجف ١٣٥٨ تخريج الدلالات السمعية – الخزاعي – طبع تونس – بلا تاريخ تذكرة ابن حمدون – ابن حمدون – مطبعة النهضة – القاهرة – ١٩٢٧ التراتيب الإدارية – عبد الحي الكتاني – الرباط – المطبعة الأهلية – ١٣٤٦ التشريع الاسلامي – محمد الصباغ – المكتب الاسلامي

التعريفات – الجرجاني – القاهرة – المطبعة الخيرية – ١٣٠٦ تفسير القاسمي – راجع : محاسن التأويل

التكلة لكتاب الصلة - ابن الأبار - القاهرة - ١٩٥٥

التيسير في أحكام التسعير – أحمد سعيد المجيدي – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر – ١٩٧٠

(ج)

جامع الفصولين – ابن قاضي ساونة – المطبعة الأميرية – ١٣٠٠ – القاهرة جواهر العقود – الأسيوطي – القاهرة – مطبعة السنة المحمدية – ج ٢ –١٩٥٥

الحسبة في الإسلام – ابن تيمية – مكتبة دار البيان – دمشق – ١٩٦٧ الحسبة والمحتسب في الاسلام – نقولا زيادة – المطبعة الكاثوليكية – بيروت – ١٩٦٢

(j)

الخراج – أبو يوسف – القاهرة – المطبعة السلفية – ١٣٤٦ الخراج – يحيى بن آدم القرشي – القاهرة – المطبعة السلفية – ١٣٤٧ خزانة الأدب – البغدادي – القاهرة – دار العصور للطبع والنشر ١٩٢٩ الخطط المقريزية (راجع : المواعظ والاعتبار) خلافة بني أمنة – نبيه العاقل – دمشق – ١٩٧٣

(2)

الدارس في تاريخ المدارس - النعيمي - دمشق ١٩٤٨ - المجمع العلمي دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها - أحمد بدر - ط ٢ - دمشق - ١٩٧٢ الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية - محمد المبارك - دار الفكر - بيروت - ١٩٦٧

ديوان الحماسة لأبي تمام – شرح المرزوقي – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١

(3)

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة – ابن بسام – القاهرة – لجنة التأليف والترجمة . والنشر ١٩٣٨

(c)

رسائل البلغاء - جمعها محمد كردعلي - طبع البابي الحلبي - القاهرة - ١٩١٣

رفع الاصر عن قضاة مصر – ابن حجر العسقلاني – ج ٢ – القاهرة – المطبعة الأميرية – ١٩٥٧

الروض الأنف – السهيلي – المطبعة الجمالية – القاهرة – ١٩١٤

(m)

سراج الملوك – الطرطوشي – القاهرة – المطبعة المحمودية – ١٩٣٥ سلوك المالك في تدبير المهالك – ابن أبي الربيع – طبع حجر – ١٢٨٦ السياسة الشرعية – ابن تيمية – القاهرة – دار الكتاب العربي – ١٩٥٦ سير أعلام النبلاء – الذهبي – القاهرة – ١٩٥٦ سيرة عمر بن الخطاب – ابن الجوزي – دمشق – بلا تاريخ سيرة عمر بن عبد العزيز – ابن عبد الحكم – بيروت – ط ٥ – ١٩٦٧ السيرة النبوية لابن هشام – ط ٢ – ١٩٥٥ – القاهرة – البابي الحلبي

(m)

شرح السير الكبير – الشيباني – القاهرة – مطبعة مصر – 190۷ شرح مجلة الأحكام المدلية – محمد خالد ومحمد طاهر الأتاسي – حمص – 19٣٦ شرح نهج البلاغة – ابن أبي الحديد – البابي الحلبي – القاهرة – 1٣٢٩

(oo)

صبح الأعشى في صناعة الإنشا – القلقشندي – ج ١٤ – القاهرة – ١٩١٣ صحيح البخاري – طبع القاهرة – ١٣١٣ – المطبعة الأميرية – ج ٩ صحيح مسلم – طبع القاهرة – ١٩٥٥ – البابي الحلبي – ج ٥ صفة جزيرة الأندلس – الحميري – القاهرة – لجنة التأليف والترجمة والنشر – ١٩٣٧

1454

الصلة – ابن بشكوال – القاهرة – ١٩٥٥

(ض)

ضحى الإسلام - أحمد أمين - القاهرة - ط ٥ - ١٩٥٢ (ط)

الطبقات الكبرى لابن سعد — دار صادر — بيروت — ١٩٦٠ الطرق الحكية في السياسة الشرعية — ابن القيم — القاهرة — مطبعة حجازي — ١٣٧٢

(ع)

عبقرية الاسلام في أصول الحكم - منير العجلاني - دار الكتاب الجديد - بدوت ١٩٦٥

العرب في حضارتهم وثقافتهم إلى آخر العصر الأموي – عمر فروخ – بيروت– ١٩٦٢

العرب قبل الاسلام - جرجي زيدان - دار الهلال - بلا تاريخ العقد الفريد - ابن عبد ربه - القاهرة - المطبعة الجالية - ١٩١٣ عمر بن الخطاب وأصول السياسة والادارة الحديثة - سليان الطباوي - القاهرة دار الفكر - ط ١ - ١٩٦٩

(ف)

فتوح البلدان – للبلاذري – دار النشر للجامعيين – بيروت – ١٩٥٧ فجر الإسلام – أحمد أمين – الطبعة السابعة – مكتبة النهضة – ١٩٥٥ الفخري في الآداب السلطانية – ابن الطقطقى – مطبعة محمد على صبيح – بلا تاريخ

الفرج بعد الشدة – التنوخي – دار الطباعة المحمدية بالقاهرة – ١٩٥٥

(ق)

قضاء علي بن أبي طالب – التستري – ط ١٥ – بيروت – بلا تاريخ

القضاء عند العرب - خيرالله طلفاح - ط ١ - مطبعة المعارف - بفداد - . . ١٩٧٣

القضاء في الإسلام – عطية مشرفة – شركة الشرق الأوسط – ١٩٦٦ – ط ٢ القضاء والقضاة – محمد شهير ارسلان – دار الإرشاد – ١٩٦٩ قضاة دمشق – ابن طولون – طبع المجمع العلمي بدمشق – ١٩٥٦ قضاة قرطبة وعلماء إفريقية – محمد بن حارث الخشني – القاهرة – ١٣٧٢ قلائد العقيان – الفتح بن خاقان – القاهرة – المطبعة الخديوية – ١٢٨٣

(4)

الكامل - للمبرد - القاهرة

(1)

لسان العرب – ابن منظور المصري – طبعة صادر – بيروت – ج ١٥ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان – محمد فؤاد عبد الباقي – القاهرة – البابي الحلبي – ١٩٤٩

(,)

مجمع الأمثال للميداني - المطبعة الخيرية - القاهرة - ١٣١٠ يجموعة الوثائق السياسية - محمد حميد الله - القاهرة - ط ٢ - مطبعة اللجنة - ١٩٥٦

مجموع رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه – جمال الدين القاسمي – دمشق – مطبعة الفيحاء – ١٣٣١

 الحملى – ابن حزم الأندلسي – القاهرة – المطبعة المنيرية – ١٣٤٧ المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا – أبوالحسن النباهي المالقي – القاهرة دار الكاتب المصري (تاريخ قضاة الأندلس) المسالك والمالك – ابن خرداذبة – مكتبة المثنى في بغداد المصباح المنير – المفيومي – المطبعة العلمية – القاهرة – ١٣١٥ المطالم المشتركة – ابن تيمية – تحقيق زهير الشاويش – المكتب الاسلامي الممارف – ابن قتيبة – القاهرة – المطبعة الإسلامية – ١٩٣٤ ممالم القربة في أحكام الحسبة – ابن الأخوة – كبردج – ١٩٣٤

المعجب في تلَّخيص أخبار المغرب - المراكشي - مطبعة الاستقامة - القاهرة

المغرب فيحلى المغرب – المراكشي – القاهرة – دار الممارف – ط۲ – ۱۹۷۶ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام – جواد علي – دار العلم للملابين – ۱۹۷۰ مقدمة ابن خلدون – ابن خلدون – المطبعة الخديوية – القاهرة – ۱۲۸۶ مكة ليلة الهجرة – للأب لامانس اليسوعي– المطبعة الكاثوليكية – بيروت – بالفرنسة

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار – المقريزي – بيروت – دار صادر – مصورة

الموطأ - مالك بن أنس

موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين – ط ٣ – القاهرة – ١٩٢٩ – جمال الدين القاسمي

المنزان - الشعراني - المطبعة النهبة - القاهرة - ١٣٠٢

(0)

نسب قريش – الزبيري – دار المعارف – القاهرة – ١٩٥٣ نظام الإسلام – الحكم والدولة – محمد المبارك – دارالفكر – بيروت – ١٩٧٤ نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي – الحياة الدستورية – ظافرالقاسمي– دار النفائس – بسروت – ١٩٧٧

النظر والأحكام في جميع أحوال السوق - يحيى بن عمر - الشركة التونسية للتوزيع - ١٩٧٥

النظم الإسلامية – حسن وعلي ابراهيم حسن – القــاهرة – مكتبة النهضة – ط ٤ – ١٩٧٠

النظم الإسلامية – صبحي الصالح – بيروت – دار العلم للملايين – ١٩٦٨ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب – لسان الدين بن الخطيب – القاهرة – المكتبة التحارية – مطمعة السعادة – ١٩٤٩

النهاية في غريب الحديث - ابن الأثير - القاهرة - المطبعة الخيرية - ١٣٢٢ نهج البلاغة - علي بن أبي طالب - دار الكتاب اللبناني - بيروت - ١٩٦٧

(e)

الوجمز _ الغزالي _ القاهرة

الوجيز في الحقوق الإدارية _ مصطفى البارودي _ ط ٤ _ دمشق _ ١٩٥٨ الوزراء والكتـّاب _ الجمشياري _ البابي الحلبي ـ القاهرة _ ١٩٣٨ وفيات الأعيان _ ابن خلكان _ القاهرة _ مطبعة بولاق _ ١٢٩٩ الولاة والقضاة _ الكندي _ مطبعة اليسوعيين _ بيروت _ ١٩٠٨

٧ - الأجنبيّة

- Dictionnaire LITTRÉ.
- Le droit franc en Syrie pendant les Croisades Dimitri HAYEK - Editions Sps - Paris - 1926.
- Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam -Emile TAYAN - Beyrouth - 1938. 2 VOL.
- L'Islam Lammens Imprimerie Catholique 1943 Beyrouth 3ème édition.
- La Mècque à la Veille de l'Hégire Lammens Imprimerie Catholique Beyrouth 1924.
- L'organisation judiciaire et le principe de l'égalité entre les justiciables - Paris - Haïdar Mardam bey - 1929.
- -- Supplément aux dictionnaires arabes DOZY 2ème édition 1927.
- Traité de Droit Criminel et de législation pénale comparée Librairie du Recueil Syrey Paris 1947 H. DON-NEDIEU DE VABRES.

محتومات الكناب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
47	في القرآن	٥	تملقا
٤٠	في السنة		الباب الأول
٤٠	اً 7 – خطورة القضاء	٩	القضاء في الحاهلية
	ب – الترهيب من الاجتراء عـلى	١٢	من هو القاضي في الجاهلية ؟
٤١	القضاء	17	مقام القاضي في الجاهلية
24	ج – أجر المجتهد	1.0	مساند القضاء في الجاهلية
٤٥	د ــ أصول المحاكمات	7 8	ي المحاكم في الجاهلية
٤٧	الفصل الثاني: القضاء في الاصطلاح	70	باس القضاة في الجاهلية
٤٨	القضاء في القرآن	47	قرع العصا
٥٢	في السنة : استقلال السلطة القضائية	79	العقود
٥٤	القضاء ملزم	۳۱	الرشوة
70	القضاء سلطة كالامامة	` `	الرصول أحكام في الجاهلية
٥٩	مكانة القضاء	41	- 1
٥٩	القاضي بعد النبي		الباب الثاني
٦.	القضاء أجل المناصب الدينية		القضاء في الاسلام
٦.	القضاء فوق الوزارة		الفصل الأول : القضاء في اللغة
74	حرمة القضاء عند الخلفاء	40	والقرآن والحديث
78	الخطط القاضوية	70	في اللغة

1.4	رأي يزيد بن عبد الله	٥٢	خطة الأحكام
1.4	رأي الماوردي والفراء	ء ۲۷	الفصل الثالثُ : آراء العلماء في القضا
1.9	الماوردي في أدب القاضي	79	رأي الماوردي
11. (رأي النباهي المالقي الأندلسي (٧١٣-٧٩٣	79	وجوب القضاء
11.	فصل في الخصال المعتبرة في القضاة	٧٠	رأي ابن خلدون
11.	شروط الكمال	٧١	رأي ابن أبي ليلي
117	رأي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٥٥٨)	٧٧	رأي أحمد أمين
115	عالم بمعاني القضاء وسياسته	٧٤	أثر القضاء في الحركة التشريعية
115	مجلة الأحكام العدلية	٧٥	رأي ابن المقفع في ﴿ كتاب جامع ﴾
117	الفصل الخامس : تعيين القاضي	VV	اجماع أهل المدينة
117	المولي		الباب الثاني (مكرر)
114	المولى		القاضي
114	العمل		•
119	النظر		الفصل الأول : من هو القاضي
119	العقد	۸۱	الحقيقي ؟
114	مقدمة العقد		الفصل الثاني : الرسول صلى الله
14.	صفة العقد	٨٤	عليه وسلم القاضي
14.	لزوم العقد		الفصل الثالث: قضاة الرسول صلى
171	مرجع التعبين	4.	الله عليه وسلم
177	القضاء بالانتخاب	1	🗸 الفصل الرابع: صفات القاضي
144	تقليد أهل البلد للقاضي	1.1	رأي عمر بن الحطاب
121	قواعد تولية القضاء	1.4	رأي علي بن أبي طالب
141	التحقيق والاختبار	۱۰٤	رأي عمر بن عبد العزيز
140	التر شيح	1.0	رأي عبد الحميد الكاتب
141	الاستشارة	1.7	رأي الرشيد
140	من أسباب التعيين	1.1	رأي ابن أبي الربيع
147	الإمام والقضاء	1.4	رأي المغيرة بن محمد
144	توجيهات الخليفة قبل التعيين	۱۰۷	ر أي الزهري

171	مخالفة السنة والإجماع سبب العزل	121	تعدد القضاة في المصر الواحد
177	ترفع القاضي عن الأمير سبب العزل	122	ألقاب القضاة : قاضي الحلفاء
177	قلة الأمانة أدت إلى العزل فالقتل	120	الوالي
۱۷۳	تغزل فعزل	180	صاحب الأحكام
174	قام لرجل في مجلس الحكم فعزل		أحوال القضاء : الزهد في القضاء
148	التحقيق الشامل قبل العزل	120	والامتناع عنه
140	العجلة في الحكم سبب العزل	184	ولاية المفضول مع وجود الأفضل
140	الصرف بناء على طلب الجمهور	189	الفرق بين الإمامة والقضاء
	الفصل السابع : الاستعفاء ــ عزل	189	ترجيح الممسك على الطالب
177	النفس النفس	189	أحوال طلب القضاء
***		101	شراء القضاء بالمال
۱۷۸	استعفى لعدم إقامة حد حكم به	104	مر اسم التعيين
144	اعتزل لتدخل الأمير	108	ُ دخوله البلد
174	نبه إلى عجزه فاستعفى	108	قراءة العهد
14.	الورع سبب الاستعفاء	100	تر اتيب جديدة
141	الفصل الثامن : شغور القضاء	107	سن القاضي
		۱۰۸	أنموذج عهد
1.1.1	شغور لأسباب سياسية	177	قراءة العهد
174	المحتسب يتوسط لحل الحلافات	177	ديوان القضاة
۱۸۳	الشغور بسبب عدم الأهلية	177	الاستخلاف على القضاء
188	اهتمام الناس بشغور القضاء	(175	استخلاف القاضي غيره
175	غزا، فتعطل القضاء	177	استخلاف القاضي ولده أو والده
175	النريث في تعيين قاض جديد	177	الفصل السادس: عزل القاضي
140	. الفصل التاسع : استقلال القاضي	179	الإمساك سبب العزل
۱۸۷	عمر يرسم استقلال القضاء	179	الامتناع عن الحكم سبب العزل
۱۸۸	عمر يبرم فضاء قاضيه	14.	كثرة الكلام سبب العزل
1	طالق إذا تدخلت	۱۷۰	الإحفاء سبب العزل
1/1	ليس في الحكم شفاعة	171	عزل سياسي

	4		
44.	ارتزاق القاضي من الخصوم	19.	ليس للأمير سلطان على القاضي
441	رأي ابن خلدون	19.	قضاء على خليفة
	الفصل الحادي عشر: حياة القاضي	191	قضاء على أمير
777	الخاصة وعلاقاته بالمجتمع	197	قاضي يرفض أمر الخليفة
		194	القاضي العنبري والخليفة المهدي
444	علاقاته بالمجتمع	198	قاض يرفض شهادة ملك
44.	حضور القاضي الولائم	190	قاض يرفض تزكية السلطان
	عيادته المرضى وحضوره الجنائز	190	قضاء على قائد
441	ومقدم الغائب	190	قضاء على امير
	لا يضيف القاضي الخصم دون	191	لا يقبل كتاباً إلا في مجلس الحكم
747	صاحبه	194	في الأندلس
744	بيت القاضي	199	قاض يعظ الحليفة
740	لباسه ومركبه	٧	أمر القاضى بالتريث فاستعجل
747	في الأند لس	7	حكم على خليفة
747	مركبه	7.1	حكم على أمير
444	ملبس القضاة عند الماوردي	7.4	م الله المارية قاض يهدد أميراً
744	القلقشندي فيصبح الأعشى	7.4	صلابة أدت إلى الاعتقال ظلماً
45.	مشي القضاة	7.4	معارضة القاضي باب أغلقناه
	الفصل الثاني عشر: قاضي القضاة	4.8	القضاء فوق الوزارة
727	وقاضي الجماعة	4.0	لا مقابلات في البيوت
722		4.0	قاض كان الخليفة ينزل له عن سريره
	في الأندلس		المأمون يحضر درس القاضي من وراء
750	الاختصاصات	4.7	ستر
750	تولية القضاة	7.7	القاضي لا يحلّف
450	اختيار القضاة	Y•V	 علاقة القاضي بالخليفة
727	التحقيق مع القضاة		-
727	التحقيق مع العدول والموثقين	41.	الفصل العاشر: رزق القاضي
727	رأي النباهي المالقي	717	لا أجر على القضاء
727	رأي القلقشندي	Y10	في الأندلس

770	النظر في أموال اليتامي	Y & V.	ألقاب قاضي القضاة
777	الأوقاف ــ الأحباس	759	الفصل الثالث عشر : قضاء المرأة
444	التماس هلال رمضان		
۲۸.	أعمال الحارث بن مسكين		الباب الثالث
147	تولي التعويض على منكوبي حريق		الاختصاص
7.7	م بيع دار المدين للدولة		الفصل الأول : الاختصاصات
777	إدارة أموال الغائبين	700	القضائية
۲۸۳	النظر على دار العلم	700	ا حديد ۱ – الاختصاص النوعي
	منع الشرطة من التكلم في الأحكام	707	، = النظر في الجراح آ
444	الشرعية	707	·
444	صلاحیات مالك بن سعید	151	
445	اتخاذ الأمناء	Y0A	ج قاضي الجند قاضي العسكر
440	الأموال الحشرية	77£	العسار د ــ قاضي الركب
440	إحصاء المقاتلة والفرسان		-
440	النظر على الجامع وتغيير البدع فيه	377	ه — قاضي البر و — قضاء المناكح
۲۸۲	خلع خليفة عند المنبر	770	و = قصاء الما تلخ ز = خطة المواريث
7.4.7	قاض عمراني	777	
۲۸۲	صلاحيات مختلفة للشهرزوري	777	رأي الماوردي ٢ ـــ الاختصاص الكمي
777	نظر الأسرى	704	٣ – الاختصاص المكاني ٣ – الاختصاص المكاني
**	قضاء مشيخة الشيوخ	1 1 1 1	ا ــــ الاحتصاص المحاي القرعة حين تعدد القضاة واختلاف
444	إتلاف أدوات القمار	474	الفرطة حين لعدد القطاه واحتارت
**	إبطال الساهرة ــ التسعير ــ الموازين	1 1 1	الأصل في الاختصاص محكمة
YAA	منع النساء والغوغاء من الندب	404	الدعى عليه
P A Y	القاضي يحضر تسليم الخليفة	704	سما <i>عی طب</i> تنازع الاختصاص
	القاضي يحضر تسليم مال يرسل إلى	475	الاختصاص عام وخاص
444	الحليفة	475	المحصوص عام وحاص قاضي الأقاليم
44.	القضاة يفتون بخلع ولي العهد لنكثه	1 7 3	الفصل الثاني : اختصاصات غير
44.	خلع الموفق في مدينة دمشق ووثيقة خلعه	440	قضائية

4.1	قضاء وتدريس	797	يتنكر ليلاً للسؤال عن الشهود
4.4	النظر في أموال السلطان	797	مفتاح بيت المال بيد القاضي
4.4	في الأندلس		القاضي يتولى إنفـــاق واردات
	قضاء وحسبة ومحاربة البدع وجعل	797	المدارس على الطلبة
* • *	الودائع عند الأمناء		النهي عــن المنكر ــ إغلاق
4.4	قاض وكآتب	797	الحانات
	قضاء وإشراف على العمال والثغور	794	اختيار أمين المقياس
	والنظر في المختلفين من بلاد	794	في الأندلس
۳۰۳	الافرنج	794	قاض يصبح ملكآ
٣٠٣	النهي عن البدع	798	تصريف مهمات أمور الدولة
	الفصل الرابع : القاضي وسياسة		استخلاف القاضي إذا خرج الحليفة
4.0	الدولة العامة	448	للغزو
		448	سفارة
4.4	العنبري القاضي والمهدي الخليفة	792	قبض الصدقات وتفريقها
4.1	النصيحة والتذكير بالسلف الصالح	790	القاضي مرجع لإنعاش المعوزين
۳1.	الخصال الأربع		القاضي يشهد على الوثائق _ مرجع
۳1.	الثغور	790	الكتاب بالعدل
٣١١	الأحكام والحكام	' '	
414	الفيء		الفصل الثالث: ضم أعمال مختلفة
414	التسوية	747	إلى القضاء
414	الصدقات ، الزكاة	444	الصلاة والشرطة والقضاء
414	المعاملة بالمثل	۲ ٩٨	النطر في الأنهار
418	مكافأة المحسن وتأديب المسيء	799	قضاء وولاية بيت المال
	إحداث المجالس للنظر في شؤون		قضاء ومظالم ومواريث ومكاييل
410	العباد	۳٠٠	وشرطة وغيرها
	الإمام أبو يوسف والخليفـــة		مشارفة دار الضرب والدعيوة وقراءة
717	•	4	المجالس
414	ترغيب وترهيب	4.1	قضاء وولاية أو إمارة
۳۱۸	لا عمل بعد الأجل	4.1	قضاء وسفارة

44.	رأي أحمد أمين في مجلس الشورى	414	ترجيح الآخرة على الدنيا
	رأي الشقندي في شروط الشورى	۳۱۸	المساواة
481	والشهادة	۳۱۸	الحذر والتقوى
	الفصل الثالث : الشورى عند	414	التذكير بيوم الحساب
454	الماور <u>دي</u> الماور <u>دي</u>	44.	مخاصمة النفس
W4.4		44.	الراعي المضيع
455 450	مشاورة القضاة في أي المسائل يشاور	44.	ولاة الأمر خلفاء
720	في اي المسائل يساور بين القاضي وأهل الشورى	441	واجبات ولاة الأمر
727	بین انفاضی و اهل انسوری شروط من پشاوره القاضی	441	الإصلاح والفساد
۳٤٨	سروط من يساوره العاصي حكمة المشاورة		تفقه ما كتبت وتدبره وردد
1 471		441	قراءته
	الباب الخامس		الباب الرابع
	الإشهاد على القضاء		شورى القضاء
401	الفصل الأول :		الفصل الأول : الشورى في
401	e dada allatitati ".		
101	١ ــ متى نشأ نظام الشهود العدول ؟	777	المشرق
404	 ۲ — می دسا نظام السهود العدول : ۲ — صاحب مسائل 	777	المشرق الفصل الثاني : في الأندلس
•	•	1	الفصل الثاني: في الأندلس
404	 ۲ – صاحب مسائل ۳ – کثرة الشهود ٤ – کتاب الشهود 	444	الفصل الثاني: في الأندلس قبول الشورى وإباء القضاء
707	 ۲ – صاحب مسائل ۳ – کثرة الشهود ٤ – کتاب الشهود ٥ – إسقاط الشهود 	444 444	الفصل الثاني : في الأندلس قبول الشورى وإباء القضاء القاضي يولي الشورى
707 702 702	 ٢ – صاحب مسائل ٣ – كثرة الشهود ٤ – كتاب الشهود ٥ – إسقاط الشهود ٣ – الرشوة في مسائل الشهود 	444 444	الفصل الثاني: في الأندلس قبول الشورى وإباء القضاء
707 705 705 705 700	 ٢ – صاحب مسائل ٣ – كثرة الشهود ٤ – كتاب الشهود ٥ – إسقاط الشهود ٣ – الرشوة في مسائل الشهود ٧ – تجديد التحقيق عن الشهود 	*** *** *** *** ***	الفصل الثاني: في الأندلس قبول الشورى وإباء القضاء القاضي يولي الشورى قاض في بلد ومشاور في آخر
707 702 702 702	 ٧ – صاحب مسائل ٣ – كثرة الشهود ٤ – كتاب الشهود ٥ – إسقاط الشهود ٢ – الرشوة في مسائل الشهود ٧ – تجديد التحقيق عن الشهود كل ستة أشهر 	**** **** **** ****	الفصل الثاني: في الأندلس قبول الشورى وإباء القضاء القاضي يولي الشورى قاض في بلد ومشاور في آخر الشورى والفتيا بمعنى واحد
707 705 705 705 700	 ٧ – صاحب مسائل ٣ – كثرة الشهود ٤ – كتاب الشهود ٥ – إسقاط الشهود ٣ – الرشوة في مسائل الشهود ٧ – تجديد التحقيق عن الشهود كل ستة أشهر ٨ – الشهادة على الأحكام 	777 775 775 770 770	الفصل الثاني: في الأندلس قبول الشورى وإباء القضاء القاضي يولي الشورى قاض في بلد ومشاور في آخر الشورى والفتيا بمعنى واحد إباء الشورى
707 207 207 207 207 707	 ٢ - صاحب مسائل ٣ - كثرة الشهود ٤ - كتاب الشهود ٥ - إسقاط الشهود ٢ - الرشوة في مسائل الشهود ٧ - تجديد التحقيق عن الشهود كل ستة أشهر ٨ - الشهادة على الأحكام ٩ - تجلس الشهود 	777 777 775 776 770 770	الفصل الثاني: في الأفدلس قبول الشورى وإباء القضاء القاضي يولي الشورى قاض في بلد ومشاور في آخر الشورى والفتيا يمعنى واحد إباء الشورى
707 702 702 702 700	 ٧ - صاحب مسائل ٣ - كثرة الشهود ٥ - إسقاط الشهود ٥ - الرشوة في مسائل الشهود ٧ - تجديد التحقيق عن الشهود كل ستة أشهر ٨ - الشهادة على الأحكام ٩ - تجلس الشهود ١٠ - الشاهد يستجوب القاضي 	777 778 778 770 770 770	الفصل الثاني: في الأقدلس قبول الشورى وإباء القضاء القاضي يولي الشورى قاض في بلد ومشاور في آخر الشورى والفتيا بمعنى واحد إباء الشورى تسلسل المناصب التقديم للشورى قد يكون المشاور رأس الفقهاء علم المسائل
707 207 207 207 207 707	 ٢ - صاحب مسائل ٣ - كثرة الشهود ٤ - كتاب الشهود ٥ - إسقاط الشهود ٢ - الرشوة في مسائل الشهود ٧ - تجديد التحقيق عن الشهود كل ستة أشهر ٨ - الشهادة على الأحكام ٩ - تجلس الشهود 	TTY TTE TTE TTO TTO TTO TTO TTO	الفصل الثاني: في الأقدلس قبول الشورى وإباء القضاء القاضي يولي الشورى قاض في بلد ومشاور في آخر الشورى والفتيا بمعنى واحد إباء الشورى المناصب التقديم للشورى قد يكون المشاور رأس الفقهاء

۳۸۰	في الاصطلاح	1	الفصل الثاني: الإشهاد على القضاء
۳۸۱	ي من المصرح تاريخ الوكالة		في الأندلس في الأندلس
۳۸۳	أصول الوكالة وأسبابها	441	•
٣٨٥	حياء البكر		إسقاط الشهادة
٣٨٥	المرأة التي لم تعند مخالطة الرجال	777	القاضي يشهد على نفسه
440	رأي السرخسي	414	العهد بالقضاء فيه الأمر بإشهاد الثقات العدول
470	الوكالة مطلقة ـــ المرأة والمحاماة	444	النفات العدون من شروط قبول الشاهد
የ ለ٦	العقوبة شخصية	414	
477	ر. وكالات وأسبابها	, ,,	السبق قبل السن
۳۸۷	جواز التوكيل من غير عذر		الفصل الثالث : اختصاصات غير
۳۸۷	الخليفة يحضر بالذات ويوكل	418	قضائية
۳۸۸	وکیل مسخر	478	١ _ ضبط ريع أوقاف المساجد
٣٨٨	اقرار أو إنكار ثم توكيل	۳٦٤	٢ ـــ التسلم من القاضي المصروف
474	الوكالة بالخصومة صناعة	470	٣ ـــ استتابة المرتد
441	الوكالة بالخصومة عند الماوردي	470	 ٤ - الودائع عند الشهود - ضبطها
441	قصة طريفة	470	 التثبت من أن الوفاة طبيعية
494	الحسبة على الوكلاء	477	٦ _ الإشهاد على بيع مال اليتيم
	1 to .1 to		الفصل الرابع : اختصاصات
	الباب السابع	417	إدارية
	الدوائر المسعفة		الفصل الخامس : الشهود عنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
490	۱ _ الكانب	44.	الماوردي
441	كاتب القاضي عند الماوردي	***	الفصل السادس: شهود الخصوم
447	صفات كاتب القاضي	, , ,	,
499	كاتب القاضى عند النويري	1411 a -	الفصل السابع : الشهود في المحاكم
	ذكر كتابة الحكم والشروط	440	الصليبية
	ومـــا يتصف به الكاتب		الباب السادس
444	ويحتاج اليه	ت	الوكالة بالخصومة = المحاما
٤٠٧	۲ – القسّام	444	في اللغة
	1		*

	الباب الثامن	٨٠٤	صفات القاسم
	أصول المحاكمات	٤٠٨	٣ ـــ الذي على رأسه
	A Alba	2.9	٤ ــ صاحب المسائل
247	الفصل الأول :	211	 ه المعاون – الشرطة القضائية
	كتاب عمر إلى أبي مــوسى	111	٦ _ الحاجب
244	الأشعري	217	۷ ـــ الجلواز
233	أقوال ونقول عبد العزيز المراغي	٤١٧	٨ ـــ القومة في الأندلس
	مصادر رواية الكتاب عند محمد	٤١٨	٩ _ الحرسي
111	حميد الله	٤١٨	و ١ – الأمناء
110	السرخسي في المبسوط	27.	في الأندلس
£ £ A	رأي ابن حزم	173	أمناء القضاة عند الماوردي
٤٥٠	رأي اميل تيان	277	١١ ـــ من يعرض عليه الأحكام
204	رأينا في الكتاب	244	ر ۱۲ ـ خازن ديوان الحكم
173	الرد على مرجليوث وإميل تيان	144	۱۳ — الترجمان
171	كتاب عمر إلى معاوية	277	١٤ — الحارس القضائي
173	كتاب عمر إلى شريح	177	٥ ١ ــ الكاتببالعدلـــالوثائق والشروط
	كتاب عمر بن عبد العزيز إلى	٤٣٠	عقد الوثائق عمل رسمي
٤ ٦٨	عدي بن أرطاة	143	علم الشروط
274	أصول المحاكمات الدينية	٤٣١	مكأن العقد
179	وعظ الشهود	244	مؤلفات في الوثائق وّالشروط
٤٧٠	الصلاة والدعاء		أسماء العاملين عليها: العاقد ــ
	الفصل الثاني : مكان القضاء		الوثائقي ــ الشرّاط ــ صاحب
٤٧٣	وزمانه	244	الوثائق
٤٧٤	القضاء في البيت	545	صفات الموثق الماهر
٤٧٥	القضاء في المسجد	545	تدليس الوثائق وعقوبته
£٧٦	القضاء في دار السلطان	245	كتبة الوثائق
٤٧٦	دار القضاء	٤٣٥	القاضى يوقع الوثائق
٤٧٧	دار العدل	٤٣٥	التوثيق يسبق القضاء
	1		JJ.

897	اجلوس الخصوم	٤٧٧	القضاء في المدارس
£ 4 V	تقاضي النساء	٤٧٨	القضاء في مجلس الأمبر
897	مجلس الخصوم	٤٧٨	القضاء في الرحبة
£9V	سماع القاضي للخصوم	٤٧٨	القضاء في السوق والطريق
	حصر كلام الحصوم والقاضي في	٤٧٩	القضاء في حوانيت السراجين
191	الدعوى	279	قاضى جوال
191	سقوط سنة السلام	٤٧٩	القضاء على باب أحد الخصمين
٤٩ ٨	الدد الخصوم	٤٧٩	القضاء في دور معروفة
199	أدب الحصمين	٤٨٠	القاضي يساوي بين نفسه والخصوم
899	أي الخصمين يبدأ	٤٨٠	في الأندلس
• • •	منع المقاطعة	٤٨٢	مجلس القضاء عند الماوردي
•••	كتابة الدعوى في رقعة	٤٨٤	زمان القضاء
٥	تبادل اللوائح	٤٨٦	العطلة القضائية
۰۱	السكوت في مجلس القضاء	٤٨٦	القضايا المستعجلة
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	ł	
0.1	تقديم المسافرين	٤٨٨	الفصل الثالث: اجراءات المحاكمة
۰۰۲	تمديم المسافرين القاضي والشهود		الفصل الثالث: اجراءات المحاكمة مذكرة الدعوة
0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد	٤٨٨	مذكرة الدعوة
0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود	£	مذكرة الدعوة الرقعة
0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً	£	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة
0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود	£ \ \ \	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة ختم طينة
0.7 0.7 0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً	£ \ \ \	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة ختم طينة الطابع
0.7 0.7 0.7 0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً القاضي لا يلقن أحد الشاهدين	£AA £AA £A9 £9• £9•	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة خمم طينة الطابع دعوة المرأة
0.7 0.7 0.7 0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً القاضي لا يلقن أحد الشاهدين شهادة	£AA £AA £A9 £9• £9• £97	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة ختم طينة الطابع دعوة المرأة القصة : عريضة الدعوى
0.7 0.7 0.7 0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً القاضي لا يلقِن أحد الشاهدين شهادة تدوين الشهادة	£AA £AA £A• £9• £9° £9°	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة ختم طينة الطابع دعوة المرأة القصة : عريضة الدعوى الشروع في المحاكمة
0.7 0.7 0.7 0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً القاضي لا يلقن أحد الشاهدين شهادة تدوين الشهادة يتخلى عن الدعوى ليشهد	£AA £AA £A9 £90 £97 £97 £97 £97	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة ختم طينة الطابع دعوة المرأة القصة : عريضة الدعوى الشروع في المحاكمة إنصاف الخصوم
0.7 0.7 0.7 0.7	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً القاضي لا يلقن أحد الشاهدين شهادة تدوين الشهادة يتخلى عن الدعوى ليشهد ضبط المحاكمة	£AA £AA £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9.	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة ختم طينة الطابع دعوة المرأة القصة : عريضة الدعوى الشروع في المحاكمة إنصاف الخصوم آداب القضاة
0.7 0.7 0.7 0.7 0.7 0.8	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً القاضي لا يلقن أحد الشاهدين شهادة تدوين الشهادة يتخلى عن الدعوى ليشهد ضبط المحاكمة في الأندلس	£AA £AA £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9.	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة السحاءة الطابع الطابع دعوة المرأة القصة : عريضة الدعوى الشروع في المحاكمة إنصاف الحصوم آداب القضاة على القاضي
0.7 0.7 0.7 0.7 0.8 0.2	القاضي والشهود صفة الشاهد تفريق الشهود القاضي لا يتعنت شاهداً القاضي لا يلقن أحد الشاهدين شهادة تدوين الشهادة يتخلى عن الدعوى ليشهد ضبط المحاكمة	£AA £AA £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9. £9.	مذكرة الدعوة الرقعة السحاءة ختم طينة الطابع دعوة المرأة القصة : عريضة الدعوى الشروع في المحاكمة إنصاف الخصوم آداب القضاة

043	الفصل الثامن : طرق المراجعة	۸۰۰	المحاضر
		٥٠٨	الإشهاد
017	طرق المراجعة عند الماوردي	٥٠٨	الطومار
	الفصل التاسع: قواعد ومصطلحات	0.9	المحاضر والسجلات
011	أصولية مختلفة	01.	ر تنظيم المستودع
0 2 2	اعادة الاعتبار	011	م. سلطة القاضي خلال المحاكمة
0 2 0	الحبس	٥١٣	الحبرة
010	الحجز الاحتياطي	010	الكشف والتحقيق المحلى
027	الدين الممتاز	710	القضاء والمذاهب
730	سرية المحاكمة	٥١٨	عند الماور دي
730	يقضي وهو قائم	٥٢٠	الفوالالبو والقضاء ما الخاور
027	الحدود : مكان تنفيذها		الفصل الرابع: القضاء على الغائب
OEV	لغة القضاء	011	الفصل الخامس: الحكم
029	الديو ان	٥٢٢	أصول الشرع
٥٥٠	المودع: بيت مال القضاة	٥٢٢	العقل
٥٥٠	تابوت القضاة	٥٢٣	معرفة لسان العرب
001	على الرسم	٥٢٣	معنى الأصل والفرع
001	الخريطة	٥٢٣	الأصول الشرعية
		975	الإشكال مدعاة التريث
	الباب التاسع	٥٧٤	التريث أملا ً بالصلح
	ولاية المظـــالم	070	تهيىء الحكم
۳٥٥	ا الفصل الأول :	070	سؤال العلماء
	_	٥٢٥	مع السجل: الحكم
004	في اللغة	٥٢٧	تفسير الأحكام
004	في الاصطلاح		,
002	تاريخ الديوان وأسباب إنشائه	۸۲۵	الفصل السادس : خطة الرد
	ديوان المظالم سبق مجلس الدولة	٥٣٢	الفصل السابع: الاستنابة
000	بألف ومثة سنة	٥٣٤	الاستنابة عند الماوردي
	•	-	

٥٨٢	الحكم المتعلق بالتكملة		الفصل الثاني : المظالم أيام الرسول
٥٨٤	الحكم المتعلق بالشجر	700	و آلحلفاءً الراشدينُ
٥٨٥	من أحكام المظالم	۸۵۵	المظالم أيام الراشدين
٥٨٥	۱ – قاض يحكم على خليفة		الفصل الثالث: المظالم أيام الأمويين
٥٨٦	۲ ــ قاض بحكم على ابن خليفة	170	والعباسيين
	الباب العاشر	170	المظالم أيام الأمويين
	الحسبة		المظالم في عهد عمر بن عبد
	الفصل الأول : أصل الحسبـــة	975	العزيز
		070	١ ــــ التحقيق إداري لا قضائي
٥٨٧	وتاريخها		٧ ــ دفع نفقات الانتقال من
٥٨٧	في اللغة	070	بيت المال
٥٨٨	في السنة	770	شروط الناظر في المظالم
٥٨٨	في الاصطلاح	476	المظالم في العصر العباسي
09.	تاريخ الحسبة		تأليفٌ ديوان المظالم في العصر
09.	سعيد بن سعيد بن العاص	٧٢٥	العباسي
091	سمراء بنت نهيك الأسدية		الفصل الرابع : اختصاصات النظر
780	سمرة بن جندب		
091	الفصل الثاني : شروط المحتسب	079	في ديوان المظالم وأصول المحاكمة
			لديه
098	رأي الماوردي والفراء	٤٧٥	أصول المحاكمة لدى ديوان المظالم
090	ارأي ابن تيمية		تدابير مؤقتة – وقرارات إعدادية
097	رأي المجيلدي	٥٧٦	١ ــ الكفالة
097	رأي ابن الأخوة	۲۷۵	۲ _ الحجز الاحتياطي
	الفصل الثالث : اختصاصات	٥٧٧	٣ _ الحارس القضائي
099	المحتسب	٥٧٧	٤ – التحقيق المحلي
7.4	,	6VV	 الاستكتاب والتطبيق
7.8	، آراء ابن تيمية 		في الأندلس
1.6	من سيرة عمر	4٧٩	محاكمة وحكم

	الباب الثاني عشر	7.7	آراء یحیی بن عمر
	الشرطة والدرك	7.4	رأي ابن الأخوة
741	الفصل الأول : الشرطة		الفصل الرابع: بين الأصالــة
741	في اللغة	7.9	والاقتباس
744	تاريخ الشرطة تاريخ الشرطة	71.	رأي العجلاني
744	عمر بن الخطاب	71.	رأي نقولا زيادة
748	في أيام عثمان	717	رأي ليفي بروفنسال أمرا استريال
748	الشرطة أيام على ّ	717	أثر الحسبة في التشريع الصليبي تعليق
740	الشرطة بعد الراشدين	717	تعليق في الأندلس
747	، عر يو شرطة الله	717	ي من منطق ما جاء في معجم دوزي
740	رأي الحجاج في صاحب الشرطة		الفصل الخامس : آراء العلماء في
٦٣٨	الشرطة السرية	719	الحسبة
٦٣٨	الشحنة	719	. سب الماوردي
۸۳۶	رأي عبد الحميد الكاتب	719	الغز الى الغز الى
749	رأي ابن أبي الربيع	77.	ابن خلدون
71.	الشرطتان	177	ابن تيمية
78.	الشرطة تحارب		الباب الحادي عشر
78.	العاس		-
78.	مجلس الشرطة	774	الحق العام والنيابة العامة
781	شرطة العسكو	777	رأي فارس الخوري
781	ر أي ابن تيمي ة	777	أمانات الحكم
137	وصف مجلس صاحب الشرطة	۸۲۶	الشورى
127	في الأندلس	۸۲۶	الإشهاد
727	الشرطة الوسطى والصغرى	779	المظالم
727	حارس السوق	74.	الحسبة

737	في الاصطلاح	737	الشرطة العليا
757	المصادر والمراجع	724	الفصل الثاني: الدرك
707	في الاصطلاح المصادر والمراجع محتويات الكتاب	788	في اللغة